لطائف الإشارات لفنون القراءات

تصنيف

الإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني

(ت ٩٢٣هـ)

تحقيق

د. خالد حسن أبو الجود

يطبع لأول مرة

على عشر نسخ خطية منها ثلاثة في حياة المؤلف وقرئت عليه

المجلد الثاني

مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع
٢٥١٤٨١٤٩ - ٣٥٦٢٨٣١٨

لطائف الإشارات لفنون القراءات

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا

إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ

حقوق الطبع محفوظة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

القسطلاني أحمد بن محمد بن أبي بكر ١٤٤٨م - ١٥١٧م

لطائف الإشارات لفنون القراءات

القسطلاني؛ تحقيق/ خالد حسن أبو الجود

الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث

تدمك: ٤ - ٣٥٢ - ٣٧١ - ٩٧٧ - ٩٧٨ ط١، ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٢٢٠٠ ديوي ٢٢٨

١- القرآن - القراءات

أ- أبو الجود، خالد حسن محقق

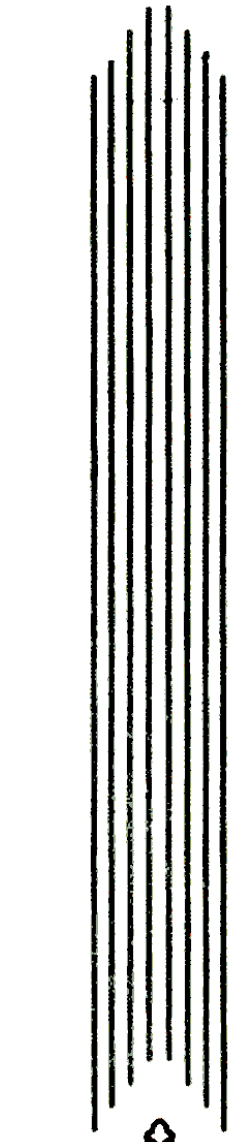

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - الهرم ت/ ٣٥٦٢٨٣١٨

٦٣ ش المنشية - فيصل ت/ ٣٧٤١٠٧٠٤

٥ درب الأتراك الأزهر ت/ ٢٥١٤٨١٤٩

لطائف الإشارات

لفنون القراءات

بسم الله الرحمن الرحيم

وأمَّا المقاصد:

وهي ما يكون البحث فيها بالنَّظر إلى اتِّفاق القرَّاء واختلافهم، فهي قسمان:

الأَوَّل: الأصول، لأنَّ البحث في المقاصد، إمَّا أنْ يقع عن الكلمة بالنظر إلى ما يغير معناها غالبًا أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: الفرش، **والثَّانِي**: وهو ما يكون البحث فيه عن الكلمة بالنَّظر إلى ما يغير هيئتها والمعنى بحالة الأصول، وهو إمَّا أن يقع البحث فيه عن التَّحريك والإسكان أَوْ لاَ، **والأَوَّل**: إمَّا أنْ يصحبه تشديد أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: الإدغام الكبير، **والثَّانِي**: إمَّا أنْ يكون البحث فيه عن الحركة جميعها أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: وهو ما كان البحث فيه عن الحركة جميعها، إمَّا أنْ يصحبه توليد حرف من الحركة أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: هاء الكناية، **والثَّانِي**: إمَّا أنْ يلزم منه حذف أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، **والثَّانِي**: باب ياءات الإضافة، وأمَّا ما لم يكن البحث فيه عن جميع الحركة بلْ عن بعضها، أو عن هيئة الشَّفة عند النُّطق بها فهو باب الوقف على أواخر الكلم، وحرف واحد من باب الإدغام الكبير، وهو ﴿تَأْمَنَّا﴾[1]، وأمَّا ما لم يكن البحث فيه عن تحريك ولا إسكان فإمَّا أن يبحث فيه عن الإبدال أوْ لاَ، **الأَوَّل**: وهو ما يتعلق بالإبدال إمَّا أنْ يكون بإبدال حرف بحرف أَوْ لاَ، فإن كان بإبدال حرف بحرف فإمَّا أنْ يُشَاب بنوع من تشديد ونحوه أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: وهو ما يُشَاب الإدغام الصغير، **والثَّانِي**: وهو ما يبدل ولا يُشَاب برائحة تشديد أبواب الهمز وبعض باب الوقف على مرسوم الخط كالوقف على ﴿رَحْمَةً﴾[2] / ، وما لا يبحث فيه عن إبدال / ٨٧ب/ الحرف إمَّا أنْ يكون البحث فيه عن إبدال صفة النُّطق بالحرف أَوْ لاَ، وما يبحث فيه عن إبدال صفة النُّطق بالحرف إمَّا أنْ يكون مع الإضجاع أوْ لاَ، **الأَوَّل**: الإمالة مطلقة ومقيدة، إمَّا مطلقة فواضح، وإمَّا مقيدة فباب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في

(١) يوسف: ١١.
(٢) البقرة: ١٥٧، وغيرها.

الوقف، **والثَّانِي**: وهو ما ينظر فيه إلى إبدال صفة النُّطق بالحرف من غير إضجاع: باب اللاَّمات والرَّاءات، وما لا يبحث فيه عن الإبدال وانْدرج فيه ما لا يبحث فيه عن إبدال صفة النُّطق بالحرف اندراج انتفاء الأخصّ تحت انتفاء الأعم، فإمَّا أنْ يبحث فيه عن الزيادة أَوْ لاَ، وما يبحث فيه عن الزيادة فإمَّا أنْ يتعلق بحرف أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: باب الزوائد وبعض باب الوقف على مرسوم الخط، **والثَّانِي**: وهو ما يبحث فيه عن الزيادة من غير نظر إلى الحرف، باب المدّ والقصر فإنَّه يبحث فيه زيادة المطِّ بالصوت كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ، وأمَّا ما لا يبحث فيه عن الزيادة فإمَّا أنْ يقع البحث فيه عن أحوال الحرف من جهة الوقف أَوْ لاَ، **الأَوَّل**: بعض باب الوقف على مرسوم الخط، **والثَّانِي**: باب السَّكت على الساكن قبل الهمز وغيره، فهذا حصر جزيئات قسم الأصول حسبَمَا أوردها صاحب الضَّوابط[1]، وها هي مُرَتَّبة على التَّرتيب الواقع في التَّنْزِيل، وقد حصرت الكلام عليها في عشرة أبواب.

*****

(١) هو إبراهيم البقاعي، وكتابه الضوابط والإشارات.

الباب الأوَّل

في الإدغام[١]

قال ابن يعيش فيما نقله عنه المُرادي وغيره: "الإدِّغام ـ بالتَّشديد ـ مِنْ ألفاظ البصريين، وبالتَّخفيف مِنْ ألفاظ الكوفيين"[٢].

وَحَدَّه لغة: الإدخال، وحكى اليَزِيدِي: "أَدْغَمْتُ الفَرَسَ اللِّجَام"[٣]، وقال الشاعر[٤]:

وَأَدْغَمْتُ فِي قَلْبِي مِنَ الحُبِّ شُعْبَةً .....

وأمَّا **اصطلاحًا**: فأنْ تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرجٍ واحد بلا فصل، فقولهم: "أنْ تأتى بحرفين ساكن فمتحرك" جِنْس يندرج فيه المظهر والمدغم، وقولهم: "بلا فصل": خرج به المظهر، وقولهم: "من مخرج واحد" خرج به المخفى والمظهر[٥].

ثمَّ إنَّ الإدغام يتنوع نوعان: كبير، وصغير:

---

(١) فائدته: التخفيف والتسهيل في النطق، شروطه: شرط خاص بالمدغم وهو التقاؤه بالمدغم فيه خطا ولفظا، أو خطا لا لفظا ويمتنع كونه لفظا لا خطا فلا يدغم نحو ((أنا نذير))، وشرط خاص بالمدغم فيه وهو أن يكون أكثرمن حرف إذا كان في كلمة نحو ((نخلقكم))، معجم علوم القرآن: ٢٠ ، معجم المصطلحات: ٢٣ المعجم التجويدي: ٢٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢١، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٣٨.

(٣) أي: أدخلته في فيه، انظر: العين ٤/ ٣٩٥، المخصص ٢/ ١١١، تاج العروس ٣٢/ ١٦١.

(٤) البيت في كنز المعاني للجعبري ١/ ٢٢٤، بدون ذكر القائل:

وأدغمت في قلبي من الحب شعبة تذوب لها حرًا من الوجد أضلع

والبيت من بحر الطويل، ومن اللغة: الشعبة: الفرقة والطائفة من الشيء، والوجد: الشوق والحب الشديد، انظر البيت في شرح طيبة النشر ٢/ ٦١.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢١، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٦٣٨، حاشية الصبان ٤/ ٤٨٣، الشافية: ١٢٠، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ١٣٥.

النوع الأوَّل

الكبير

ويكون في فصلين:

الأوَّل: في المثلين، **والآخر**: في المُتَقَاربين.

وهذا بالنَّظر إلى الأوَّل، وإلاَّ فلا إدغام إلاَّ إدغام مثل في مثله، أَلاَ ترى أنَّ المتقارب يُقلَب من جنس الحرف الآخر فيؤول إلى أنَّه إدغام مثل في مثله، لأنَّ حقيقة الإدغام تُنَافي إبقاء الأوَّل على حالةٍ تُخالف الثَّاني في الحقيقة.

وعادة كثير من المؤلفين يذكرونه بعد الفاتحة لأجل ﴿ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ ﴾[1]، ويبدءون بالمثلين قبل المتقاربين، فمشيت على رسمهم في تقديمه أوَّل الأصول لمَا ذُكر، وأَخَّرْت سورة الفاتحة لأوَّل الفرش لمَا لا يخفى.

وفائدة الإدغام:

التَّخْفِيف، لثقل عَوْد اللسان إلى المخرج أو مقاربه، والاستمرار في سَنَن واحد كالمقيد[2].

والفرق بين الإدغام الكبير والصغير:

أنَّ الصَّغير: يكون أوَّل حرف فيه ساكنًا، والكبير: أوَّلهما متحركًا ثمَّ يسكن، فهو أبدًا أَزْيَد رُتبةً، ولهذا سُمِّي كبيرًا.

وقيل: لكثرة وقوعه.

وقيل: لأنَّ الحركة أكثر من السُّكُون.

---

(١) الفاتحة: ٣، ٤.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٢٢٥.

وقيل: لمَا فيه من الصُّعوبة.

وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين[١].

فإن قلت: لمَ قال: كبيرًا بالياء الموحدة وما ذُكِرَ يقتضي تسميته بالمثلثة[٢]؟.

أُجيب: بأنَّه إنَّما عَدَل عن المثلثة للموحَّدة لئلا يتوهم الإفراد[٣].

ثمَّ إنَّ الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام نحو: «ظنن» و«لبا» و«ردد»، يقول «ظنَّ» و«لبَّا» و«ردَّ» بالإدغام / ، ولهذا الباب شروط محل ذكرها كتب العربية[٤]. /٨٨أ/

الثَّاني: ممتنع الإدغام نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥]، و﴿كُنتُ تُرَابًا﴾[٦] وغير ذلك ممَّا سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ في الموانع.

الثَّالث: جائز فيه الإدغام والإظهار على السواء كـ ﴿ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ﴾[٧]، أو الإدغام أرجح نحو إدغام الواو في الواو ممَّا قبله مضموم نحو: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾[٨] كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ، والإظهار أرجح نحو: ﴿يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[٩] لإعلاله بالحذف.

وإنَّما يتكلم القُرَّاء في الجائز.

---

(١) النشر ١/ ٣١٣، الإتقان ٢/ ٥٩٩، كنز المعاني ٢/ ٢٢٥، إبراز المعاني: ٧٧.
(٢) أي: كثيرا.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٢٢٧.
(٤) انظر: الأشموني على الألفية ٢/ ١٥٢، الهمع ٢/ ٢٢٥، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٣٨، حاشية الصبان ٤/ ٤٨٣.
(٥) في اثنتين وأربعين آية كما في: البقرة: ١٧٣، ١٨٢، آل عمران: ٣١، ٨٩.
(٦) النبأ: ٤٠.
(٧) الفاتحة: ٣، ٤.
(٨) البقرة: ٢٤٩.
(٩) يوسف: ٩.

والإظهار هو الأصل لعدم افتقاره لسبب، وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام فرعه لافتقاره له، قال أبو عَمْرُو بن العلاء فيما نقله في (النَّشر)، وسَبَقَه إليه الجَعْبَري في (الكنز): "الإدغام كلام العرب الذي يجرى على ألسنتها لا يحسنون غيره، وهو في الكتاب العزيز لا يُحْصى كثرة واتّفاقًا واختلافًا، من شواهده في كلام العرب قول عدي بن زيد[١]:

وتَـذَكَّـرْ رَبَّ الـخَـوَرْنَـقِ إذْ فَكَّـ ـرَ يـومًـا ولـلـهُـدَى تَـفْـكِـيـر

وأَنَصّ من ذلك قول الكسائي والفرَّاء: "سمعنا العرب تقول: "صار لي" بالإدغام"[٢].

وقد اشتُهِر عن أبي عَمْرُو بن العلاء اختصاصه بالإدغام الكبير مِنْ بين القُرَّاء لأنَّ عنده اجتمعت أصوله، وعنه اشتهرت فروعه؛ وإلَّا فقد ورد عن غيره من السَّبعة إدغام مواضع منه، بل قد وافقه يعقوب الحضرمي من (مصباح) الشَّهرَزُوري[٣] على كلّ ما أدغمه من المثلين والمتقاربين، لكنَّ الجمهور عنه على تخصيص أحرف يأتي التَّنْبيه عليها إنْ شاء الله ـ تعالى ـ، وكذلك وافقه اليَزِيدِي والحسن والأعمش لكن الثَّالث في اليسير، والأوَّلين مع الزِّيادة عليه كما ستراه إنْ شاء الله مفصلاً.

---

(١) عدي بن زيد بن الحمار العبادي أحد شعراء الجاهلية، نصراني، من زيد مناة وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، توفي سنة ٣٥ قبل الهجرة، انظر: الوافي بالوفيات ٦/ ٣٥٣، الأعلام ٤/ ٢٢٠، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧.

والبيت من بحر الخفيف، وهو من قصيدة يعظ فيها عدي النعمان بن المنذر لمّا حبسه، والشاهد في: "تذكر رب" بإدغام الراء في الراء، والبيت في النشر ١/ ٢٧٥ بهذا النص، وفي غيره من الكتب:

وتـذكـر رب الـخـورنـق إذ أشـ ـرف يـومـا ولـلـهـدى تفكير

وهي روايات مختلفة للبيت، وأول القصيدة:

أيـهـا الـشَّـامـتُ الـمـعـيِّـرُ بـالـدهـ ـرِ أأنـتَ الـمـبـرَّأ الـمـوفـورُ

انظر: البيت في اللسان ١/ ٢١٦، والأغاني ٢/ ١٣٧، تاج العروس ١٠/ ١٢٨، وإبراز المعاني: ٧٧، والنشر ١/ ٢٣٢، وشرح أبيات المغني ٤/ ٤٢.

(٢) كنز المعاني ١/ ٢٢٤، النشر ١/ ٣١٣.

(٣) المصباح ١/ ٤٣٥.

ثمَّ إنَّ لأبي عَمْرُو في هذا الباب مذهبين: الإدغام والإظهار، كما أنَّ له في الهمز السَّاكِن مذهبين: التَّخفيف والتَّحقيق، فيتركب مِنَ البابين ثلاثة مذاهب[١]:

الأوَّل: الإظهار مع الإبدال: لأنَّ تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحركات فخَفَّف الأثقل، ولا يلزم تخفيف الثَّقيل، وهو أحد وجهي (التَّيسير) المُصرَّح به في أسانيده مِنْ قراءته على فارس وفاقًا (للجامع) من قراءته على أبي الحسن، ولم يذكر صاحب (العُنْوَان) و(الكافي) وغيرهما ممَّن لم يذكر الإدغام عن أبي عَمْرُو سواه وجهًا واحدًا، إلَّا أنَّ بعضهم خصَّ ذلك بالسُّوسي كصاحب (العُنْوَان)، وبعضهم عمَّ أبا عَمْرُو كمَكِّي[٢].

الثَّاني: الإدغام مع الإبدال للتَّخفيف، وهو في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي الدُّوري والسُّوسي جميعًا، وهو عن السُّوسي في (الشَّاطِبيَّة) وفاقًا لـ (تذكرة) ابن غُلْبُون، والثَّانِي في (التَّيسير) وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق (الحِرز) وأصله، وبه كان يُقْرِئ الوَلِي أبو القاسم بن فِيرُّه كما ذكره عنه السَّخَاوي في آخر باب الإدغام من شرحه لقصيدته، وهو مستند أهل العصر في تخصيص السُّوسي بوجهٍ واحد[٣].

فإن قلت: كيف حصر في (الحِرْز) الوجهين الإدغام والبدل للسُّوسي؟.

أُجيب: بأنَّه قال في خطبته[٤]:

---

(١) انظر النشر ١/ ٢٧٦.

(٢) النشر ١/ ٢٧٦، التيسر: ١٢٨، ١٥٩، ١٦٨، جامع البيان ٢٤٠، الكافي: ٤٧، ٥٥، العنوان: ٩٤، ١٠١.

(٣) قال السخاوي في فتح الوصيد ٢/ ٢٥٧: "وكان أبو القاسم ـ رحمه الله ـ يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ؛ ولأن رواية السوسي أعم، ولأن أبا عمرو بن العلاء ـ رحمه الله ـ كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام في الحدر والصلاة"، انظر ١/ ٢٧٦، النشر ١/ ٢٧٦، التذكرة ١/ ٧٢، التيسر: ١٢٨، ١٥٩، ١٦٨.

(٤) الشطر الأول من البيت (٦٨) من متن الشاطبية.

وَفي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتَصَارَهُ .....

فلم يلتزم ما قرأ به، وإنَّما التزم ما في (التَّيسير)، وعلى هذا يجب على المُجيز أنْ يقول: "أجزته بما نُقِل أنَّ الشَّاطِبي كان يُقْرِئ به"، ولا يجوز أنْ نقول: "قرأ عَلَيَّ بما في (الشَّاطِبيَّة)"، لأنَّه افتراء يُخِلُّ بعدالته[١].

الثَّالث: الإظهار مع تخفيف الهمز، عملاً بالأصل الثَّابت عن أبي عَمْرُو من جميع الطُّرق[٢].

/٨٨ب/ وأمَّا الإدغام مع الهمز فممنوع عند أئمة القُرَّاء، ولم يجزه أحد مِنْ مُحَقِّقِيهم / ، لأنَّ فيه نوع مُنَاقضة بتخفيف الثَّقيل دون الأثقل، نعم يجوز الإدغام مع تحقيق الهمزة ليعقوب كمَا هو قاعدته؛ فالأحسن أنْ يحتج لمذهب أبي عَمْرُو بالاتباع فافهم، أو يُقال: وجه الإدغام مع التَّحقيق: أنَّ كلاً منهما تخفيف برأسه، فليس أحدهما شرطًا للآخر[٣].

وأمَّا قول الجَعْبَري: "إنَّ هذه مفهومه من قول صاحب (التَّيْسِير)[٤]، وأنَّ الإدغام والتَّخفيف مفهوم من قوله: "إذا قرأ بالإدغام لا يهمز"[٥]، والإظهار والتَّحْقِيق مِنْ ضده، أي إذا لم يدغم همز، وأنَّ الإظهار والتَّخفيف مفهوم من قوله: إذا أدرج القراءة أي ولم يدغم لا يهمز، معناه: إذا أسرع وأظهر خفَّف، قال: وقدرنا إذا أدرج ولم يدغم لعطفه الإدغام على الدَّرج بـ «أو»"[٦]؛ فتعقبه الشَّيخ أبو القاسم النُّويري المالكي: "بأنَّ العمدة على قول القارئ: قرأت بكذا لا على ما يفهم من كلامه،

(١) الكلام بنصه من شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧١، و"الإدغام والبدل" وجه واحد.
(٢) النشر ١/ ٢٧٦.
(٣) النشر ١/ ٢٧٧، الشمعة المضية ١/ ٦٨١، كنز المعاني ٢/ ٢٣٠.
(٤) التيسير: ٣٦.
(٥) في التيسير: ٣٦: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج قراءته، أو قرأ بالإدغام، لم يهمز كل همزة ساكنة، سواء كانت فاء، أو عينا، أو لاما "، وانظر النشر ١/ ٣٩٢.
(٦) كنز المعاني ٢/ ٢٣٠، النشر ١/ ٢٧٨.

فالمعتمد عليه هنا ما صرَّح به في أسانيده، ولا يترك ما نصَّ عليه لمَا يفهم من الكلام سيَّما في هذا العلم الموقوف على الرّواية وصريح النَّقل"، قال: "وكلام الشَّاطِبي موافق لتصريح (التَّيسير)، وذلك أنَّه صرَّح بالإبدال للسوسي وبالتَّحقيق للدُّوري، وبالإدغام للرَّاويين على سبيل الجواز لا الوجوب، فلكلٍّ وجهان، فيصير للسُّوسي الإدغام والإظهار مع الإبدال، وللدّوري الإظهار مع التّحقيق، ويمتنع الإدغام مع التَّحقيق كهو مع مدٍّ المنفصل"[١].

قلت: ويوضح هذا ويبينه أنَّ الدَّاني قال في (التَّيْسِير) في إسناده قراءة أبي عَمْرُو: "فأمَّا قراءة أبي عَمْرُو فقرأت بها القرآن كلّه من طريق أبي عُمر ـ يعني: الدُّوري ـ على شيخنا عبد العزيز بن جعفر، وقال لي: قرأت على أبي طاهر ابن أبي هاشم المقرئ ما لا أحصيه كثرة، وقال: قرأت بها على ابن مُجَاهِد، وقال: قرأت بها على أبي الزَّعراء، وقال: قرأت على الدُّوري"[٢]، وصرَّح في (جامع البيان) بأنَّه قرأ على عبد العزيز بالإظهار والتَّحْقِيق[٣]، ثمَّ قال في (التَّيْسِير): "وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأوّل من المثلين والمتقاربين وبإدغامه على فارس بن أحمد، وقال لي: قرأت بها كذلك على عبد الله بن الحسين المقرئ، وقال لي: قرأت بها كذلك على ابن جرير، وقال لي قرأت على أبي شُعَيْب السُّوسي"[٤]، ثمَّ قال: "وحدَّثنا بأصول الإدغام محمد بن أحمد عن ابن مُجَاهِد عن عبد الرحمن بن عبدوس عن الدُّوري"[٥]، انتهى.

فصرَّح بالإدغام والإظهار مع الإبدال للسُّوسِي، وبالإظهار مع التَّحقيق للدُّوري، وصَرَّح بالإدغام للدُّوري على سبيل التَّحديث عن غير عبد العزيز لا على سبيل القراءة، فعلى هذا لا يجوز أنْ يُؤخذ له من طريق (التَّيْسِير) إلاَّ بوجه للدُّوري،

(١) شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧١، ٧٢.
(٢) التيسير: ١١٥، طبعة د. الضامن.
(٣) جامع البيان: ١١٨.
(٤) التيسير: ١١٥.
(٥) التيسير: ١١٦، وانظر: شرح الشاطبية للنويري ٢/ ٧١.

وبوجهين للسُّوسِي، فلا يجوز لأحدٍ أنْ يقول: قرأت بـ(التَّيْسِير)، إلَّا إنْ قرأ للسُّوسِي بالوجهين[١].

وأمَّا منع الإدغام مع مد المُنفصل، فلقوله في (التَّيْسِير): "إذا أدغم أو أدْرج لم يهمز"[٢]، فخصَّ الإدراج الذي هو الإسراع من غير مدٍّ بالإدغام، ولم يصرِّح في (الشَّاطِبيَّة) بالإظهار، وقيل: هو مفهوم من قوله: "إذ هو عارض"، وأُجيب: بأنَّه لا يلزم من عروضه القراءة به، والله الموفق.

فإنْ قيل: إطلاق الشَّاطِبي الوجهين [مُوهم][٣] أنَّهما للدُّوري أيضًا.

فالجواب: لا إيهام مع تحقق معرفة شرطه وهو الإبدال، وهذا واضح، والله أعلم[٤].

ثمَّ إنَّ للإدغام شروطًا، وأسبابًا، وموانع:

فأمَّا شروطه[٥]:

في المدغم: فأَنْ يلتَقي الحرفان خطًّا ولفظًا نحو: ﴿ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ ﴾[٦] أو خطًّا لا لفظًا نحو: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ﴾[٧]؛ فإن التَقَيا لفظًا لا خطًّا نحو: ﴿ أَنَا۠ نَذِيرٌ ﴾[٨] امتنع الإدغام.

وفي المدغم فيه: كونه أكثر مِنْ حرف إنْ كانا بكلمة واحدة، فيدخل / [نحو][٩] /٨٩أ/

---

(١) انظر شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧١، فالفقرة بنصها منه.
(٢) التيسير: ٣٦.
(٣) في غير الأصل: [الإدغام والإظهار يوهم]، وهو تفصيل كلمة: "موهم".
(٤) شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧٢.
(٥) انظر النشر ١/ ٣١٧.
(٦) الفاتحة: ٣، ٤.
(٧) كما في: البقرة: ٣٧، ٥٤، الأنفال: ٦١، وغيرها.
(٨) كما في: العنكبوت: ٥٠، ص: ٧٠، الملك: ٢٦.
(٩) ما بين المعقوفين من (ب)، وهي زيادة يقتضيها السياق.

﴿ خَلَقَكُم ﴾ ويخرج ﴿ خَلَقَكَ ﴾[١].

وأمَّا أسبابه[٢]:

فالتَّماثل: وهو أنْ يتَّحِدَا مخرجًا وَصِفَة كالتَّاء في التَّاء والكاف في الكاف.

والتَّجانس: وهو أنْ يتَّفِقا مخرجًا ويختلفا صفة، كالدَّال في التَّاء، والتَّاء في الطَّاء، والثَّاء في الذَّال.

والتَّقارب: وهو أنْ يتقاربا مخرجًا أو صفة، أو مخرجًا وصفة.

وزاد الجَعْبَري: "التَّشارك والتَّلاصق والتَّكافؤ"[٣]، لكن قال ابن الجَزَري: "الأكثرون على الاكتفاء بالتَّماثل والتَّقارب"[٤].

وأمَّا الموانع:

فقسمان: متفق عليه ومختلف فيه:

فالمتَّفق عليه ثلاثة:

المُنَوَّن، نحو: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾، ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾، ﴿ وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾، ﴿ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ﴾، ﴿ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ ﴾، ﴿ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ لِإِيلَٰفِ ﴾[٥]، لأنَّ التَّنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول في الثِّقل[٦]، وهو حِلية الاسم لدلالته على أَمْكَنِيَّته فلمْ يلتقيا الحرفان[٧].

---

(١) كما في: البقرة: ٢١، الكهف: ٣٧ على الترتيب.
(٢) انظر: النشر ١/ ٣١٧، إيضاح الرموز: ٩٦.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٢٢٥.
(٤) النشر ١/ ٣١٧.
(٥) (كما في البقرة: ١٧٣، ١٨٢)، (كما في: البقرة ١٨١، ٢٢٤)، (التوبة: ١١٦)، (الزمر: ٦)، (الحشر: ١٤)، (الفيل: ٥، ٦).
(٦) في كنز المعاني ٢/ ٢٢٥، شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧٦، و(س، ت، أ): [النقل].
(٧) في (أ، ط) بزيادة: [و الوجه: فلم يلتق الحرفان، و إن كان المثبت جائزا على لغة]، وانظر =

والفرق بينه وبين صلة ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ عدم القوّة والدَّلالة وكلَّما كان المدغم أقوى مِنَ المدغم فيه كان إدغامه ضعيفًا[١].

وقول ابن شيطا في (تذكاره): "إنَّ زيادة الصِّفة كالصَّفِير والتِّكرار والمدّ في حروفه في المدغم تقبح إدغامه ويطرح، لأنَّ هذه الزِّيادة بمنزلة حرف آخر، [فكما لا يدغم حرفان في حرف واحد][٢] فكذلك لا يدغم ذوات الزّيادات"، تعقب بأنَّ الصِّفات المتعدِّدة في الحرف الواحد لا تكسبه ذاتـًا أخرى، فلو كان قبيحًا لما أجمع على إدغام ﴿بِبَاسِطٍ﴾[٣] ونحوها.

الثَّاني: كون الأَوَّل تاء ضمير، سواء كان متكلمًا أو مخاطبًا نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾، ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ﴾[٤]، ولم يمتنع باعتبار ذاتهما بل لملازمة المانع حيث وقعا في القرآن، إمَّا بسبق إخفاء كهذين المثالين، أو مع انضمام حذف في الفعل[٥] في نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾ ـ أي: أنا ـ، أو يقع مشدَّدًا كـ ﴿كِدتَّ تَرۡكَنُ﴾[٦] ولذلك أَدْغَمَا حيث خَلَتَا منه نحو: «دخلت تبريز»، و«بعت تمرًا»، وقيل: لكون كلّ منهما اسم على حرف واحد، ودفع بإدغام قوله: ﴿لَكَ كَيۡدًا﴾[٧]، ومثال غير المثلين: ﴿لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينًا﴾[٨] ولم تلتق تاء المخبر مع مُنَاسِبها في القرآن فسقطت[٩].

= شرح النويري للطيبة ٢/ ٧٦.

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٤٤، والنقل ببعض تصرف، انظر: شرح النويري للطيبة ٢/ ٧٦.

(٢) ما بين المعقوفين في جميع النسخ ما عدا الأصل.

(٣) المائدة: ٢٨.

(٤) النبأ: ٤٠، يونس: ٩٩.

(٥) يقصد أن الفعل كنت حذفت عينه فصار معلولا، إلى جانب اتصاله بضمير، وذلك لأن أصل "كنت" "كونت" مثل "كرمت"، فنقلت ضمة العين إلى الفاء، وحذفت العين، والنون ساكنة فكثر الإعلال، انظر الدر النثير ٢/ ١١٠، إدغام القراء للسيرافي: ١٢.

(٦) الإسراء: ٧٤.

(٧) يوسف: ٥.

(٨) الإسراء: ٦١.

(٩) الكلام بتصرف يسير من كنز المعاني للجعبري ٢/ ٢٤٥، النشر ١/ ٢٧٩.

الثَّالث: المَشَدَّد نحو: ﴿رَبِّ بِمَآ﴾، ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾، ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ﴾، ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[١]، قال الجَعْبَري: "وإنَّما منع التَّشديد الإدغام لِمَا يلزم من الدَّورَان، ولضعف الثَّاني عن تحمله إنْ لم يفك لا سيَّما عند البصريين"[٢]، وتعقبه الشَّيخ أبو القاسم النّويري المالكي بأنَّه: "لا يلزم الدُّور إلَّا إذا قيل: وجوب الإدغام مُتَوَقِّف على وجوب الفك، ووجود الفك متوقف على وجود الإدغام، ولا نُسلِّم ذلك، بل يقال: وجود الإدغام متوقف على وجود الفك، ووجود الفك متوقف على قصد الإدغام لا وجوده، فاختلفت جهتا التَّوقف فلا دور"[٣]، انتهى، وعلَّله بعضهم بضعف المدغم فيه عن تحمّله ذلك لأنَّ المشدَّد بحرفين.

القسم الثَّاني: المختلف فيه من الموانع وهو الجزم أي المجزوم: كقولهم: "ضرب الأمير" أي مضروبه.

وقد وَرَد في المتماثلين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾[٤] أصله «يخلو» بالواو فحذفت للجزم، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾[٥] أصله «يبتغي» بالياء وحذفت للجزم بأداة الشَّرط، ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾[٦] أصله «يكون»، سكنت نونه للجزم ثمَّ حُذِفت واوه لالتقاء السَّاكنين، ونونه إذا لم يَلِهَا ساكن[٧].

وورد في المُتَجانسين: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾[٨] وأُلْحِق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾[٩]

---

(١) (الحجر: ٣٩، القصص: ١٧)، (القمر: ٤٨)، (الأعراف: ١٤٢)، (الرعد: ١٩)، (البقرة: ٢٠٠).
(٢) كنز المعاني ٢/ ٢٤٤.
(٣) شرح الطيبة للنويري ٢/ ٧٧.
(٤) يوسف: ٩.
(٥) آل عمران: ٨٥.
(٦) غافر: ٢٨.
(٧) كنز المعاني ٢/ ٢٤٧.
(٨) النساء: ١٠٢.
(٩) الإسراء: ٢٦.

لقوة الكسرة[١].

وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾[٢] والأكثرون على الاعتداد بهذا المانع مطلقًا كابن مُجَاهِد وأتباعه، وبعضهم لم يعتدّ به مطلقًا وهو مذهب الدَّاجوني وابن شَنَبُوذ، والمشهور الاعتداد به في المتقاربين، وإِجْرَاء الوجهين في غيره لأنَّ إدغام المثلين أقوى من المتقاربين[٣].

وموانع الإدغام عند الحسن:

التَّشديد والتَّنوين فقط، فإنَّ عنده إدغام تاء المتكلم / والمخاطب نحو: ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾، و﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ وإذا التقى حرفان متماثلان متحركان بأيّ حركة تحرَّكا، سواء تحرك ما قبل الأَوَّل أو سكن وكان أَوَّلهما آخر كلمة وثانيهما أوَّل أُخرى ولا مانع أسكنَ الأوَّل وأدغم في الثَّاني، وإنْ كانا غير مثلين قلب الأَوَّل كالثَّاني ثمَّ أُدْغِم وارتفع العضو[٤] عنهما رفعة واحدة من غير وقف على الأوَّل ولا فصل بحركة ولا رَوْم، وهذا الإدغام إنَّما يكون عند وصل الكلمة بالتَّالية فالوقف يفصل عن الإدغام[٥]. /٨٩ب/

ثُمَّ إنَّ هذا النَّوع من الإدغام الكبير ينقسم كما تقدَّم إلى مثلين وغيره:

---

(١) النشر ١/ ٢٨٠.
(٢) البقرة: ٢٤٧.
(٣) النشر ١/ ٢٧٩، مصطلح الإشارات: ٩٣، إيضاح الرموز: ١٠٦، وكنز المعاني ٢/ ٢٣٦.
(٤) وهو الأفضل لأنه أعم، فإن الإدغام كما يكون في حروف اللسان يكون في حروف الحلق وغيرها، وانظر: مفردة الحسن: ٢٠٢.
(٥) موانع الإدغام: قسم متفق عليه وهو كون الأول من المثلين أو المتقاربين منونا أو مشددا أو تاء ضمير، وقسم مختلف فيه وهو كون أول المثلين أو المتقاربين أو المتجانسين مجزوما، ويعتد بهاذ المانع في المتقاربين أما المثلين والمتجانسين فيجوز فيهما الإدغام والإظهار، معجم علوم القرآن: ٢٠، معجم المصطلحات: ٢٣، المعجم التجويدي: ٢٩.

الفصل الأوَّل
في المثلين

اعلم أنَّ الحروف الأصول التِّسعة والعشرين تنقسم بالنِّسبة إلى هذا الباب أقسامًا، فَقِسْم منها لا يُدغم في شيء، وهو سبعة أحرف وهي: الهمزة والأَلِف والخاء المعجمة والطَّاء والظَّاء والصَّاد المهملة والزَّاي:

فأمَّا **الهمزة** فلا تدغم ولا يدغم فيها لمَا ثبت فيها مِنْ جواز التَّخفيف الذي حصل به سهولتها، وعند التَّخفيف يتعذر الإدغام، لأنَّها إمَّا أنْ تحذف فلا إدغام، وإمَّا أنْ تُسَهَّل فلا إدغام أيضًا، وإذا امتنع إدغامها في [مثلها][1] امتنع إدغام مقاربها فيها.

وأمَّا **الأَلِف**: فلأنَّ إدغامها في مثلها متعذِّر لوجود الحركة وهي لا تقبلها، وإدغامها في مقاربها وإنْ كان في الأَدْخل في الفم، فلِمَا يؤدي إليه من ذهاب مدِّها من غير ما يقوم مقامه، ولا يدغم فيها للتَّعذر، وباقيها لم يلق مثله ولا مُجَانِسه ولا مُقاربه.

وما بقي مِنَ الأحرف وهو اثنان وعشرون حرفًا فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأَوَّل: ما لا يدغم إلَّا في مثله وهو ستَّة أحرف: الهاء والعين والغين والياء والفاء والواو.

الثَّاني: ما لا يدغم إلَّا في مُجانسه أو مُقاربه لأنَّه لم يَلْق مثله وهو خمسة أحرف: الجيم والشِّين والضَّاد المعجمتان والدَّال والذَّال.

الثَّالث: ما يدغم في مثله ومُقاربه ومُجانسه وهو أحد عشر حرفًا، فيعمّ الفصلين وهو: الحاء والقاف والكاف واللاَّم والنُّون والرَّاء والتَّاء والثَّاء السِّين والباء والميم.

فجملة ما للمثلين سبعة عشر، وما للمُجانس والمُقارب ستَّة عشر.

---

(١) ما بين المعقوفين من (أ، ج) وفي باقي النسخ والأصل [مقاربها].

وهذه أمثلة السَّبعة عشر التي للمثلين على التَّرتيب السَّابق:

فمثال **الهاء**: ﴿فَٱعۡبُدُوهُۖ هَٰذَا﴾[١]، ﴿زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ﴾[٢]، وجُمْلة ما في القرآن من ذلك خمسة وتسعون حرفًا، وتحذف الصِّلة من نحو: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾، ﴿لِعِبَادَتِهِۦٓ هَلۡ﴾[٣]، ويدغم للتَّلاقي خطًّا، لأنَّ الصّلة لا استقلال لها، إنَّما هي إشباع حركة الهاء تقوية لها فلا يعتدّ بها، وحكاية الدَّاني عن ابن مُجَاهِد ترك إدغام هذا الضَّرب لأنَّه يُوجِب سقوط الواو التي بين الهائين وحركة الهاء لا عمل عليه، فقد صَحَّ إدغامه نصًّا عن اليَزِيدِي عن أبي عَمْرُو في قوله ﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[٤] و﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾[٥]، ولم يأت عنه نصٌّ بِخِلافه[٦].

ومثال **العين**: نحو: ﴿يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ﴾[٧]، ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ﴾[٨]، وجُمْلة ما في القرآن من ذلك ثمانية عشر لا غير.

وأمَّا **الغين**: فموضع واحد وهو: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ﴾[٩] ليس إلاَّ، واختُلف فيه فرَوَى إظهاره سائر أصحاب ابن مُجَاهِد إلَّا أبو[١٠] الحسن الجوهري عن أبي الطَّاهر، وأبي محمد الكاتب وابن أبي مُرَّة النَّقاش لمَا فيه من الإعلال بالحذف، لأنَّ أصْله «يبتغي» بالياء فَحُذِفت ياؤه للجزم بأداة الشَّرط[١١].

---

(١) كما في: آل عمران: ٥١، مريم: ٣٦، الزخرف: ٦٤.
(٢) التوبة: ١٢٤.
(٣) البقرة: ٢٤٩، مريم: ٦٥، على الترتيب.
(٤) الفرقان: ٤٣، الجاثية: ٢٣.
(٥) البقرة: ٣٧، ٥٤.
(٦) انظر: النشر ١/ ٢٨٣، الإدغام الكبير للداني: ١١٦.
(٧) البقرة: ٢٥٥.
(٨) آل عمران: ١٩٥.
(٩) آل عمران: ٨٥.
(١٠) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: إلا أبا الحسن.
(١١) النشر ١/ ٢٨١.

ونصَّ على الوجهين صاحب (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسِير)[١]، وصحَّحهما في (النَّشْر)[٢].

وأمَّا **الياء** ففي ثمَانية مواضع وهي: ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ في «البقرة»، و«إبراهيم»، و«الرّوم»، و«الشورى»[٣]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، ﴿وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ﴾، و﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾، ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[٤].

وأمَّا ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي بَيِسْنَ﴾[٥] في / سورة «الطَّلاق» فَذَكَرَها الدَّاني في الإدغام الكبير[٦]، /٩٠أ/
ونصَّ في (الشَّاطِبيَّة)[٧] كأصلها على إظهارها عن أبي عَمْرُو في مذهب من أبدل همزتها ياءً سَاكِنة وهم: المصريون والمغاربة لتوالي الإعلال، لأنَّ أصل هذه الكلمة: «اللائي» بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، كمَا قرأ ابن عامر والكوفيون والحسن[٨]، فحذفت الياء لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصارت كقراءة قالون وقنبل وغيرهما بهمزة محققة[٩]، ثمَّ أبدلت الهمزة ياء ساكنة على غير قياس تخفيفًا لثقلها، فحصل في الكلمة إعلالان، فلم تكن لتعلّ ثالثا بالإدغام، لكن تعقب جعلها من الكبير بأنَّ الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير مختص بالمتحرك فموضعها الصَّغير[١٠].

وأُجيب: بأنَّ وجه دخولها في المتحركات قَلْبَها عن متحرك، لكن صار لها

---

(١) التيسير: ٢١.
(٢) النشر ١/ ٢٨١.
(٣) البقرة: ٢٥٤، إبراهيم: ٣١، الروم: ٤٣، الشورى: ٤٧.
(٤) (هود: ٦٦)، (النحل: ٩٠)، (طه: ١١)، (الحاقة: ١٦)، على الترتيب.
(٥) الطلاق: ٤.
(٦) الإدغام الكبير للداني: ١٣١.
(٧) قال في الشاطبية البيت: (١٣١):
وقبل يئسن الياء في اللائي عارض سكونا أو أصلا فهو يظهر مسهلا
(٨) انظر: إيضاح الرموز: ٩٨، ٧٠١
(٩) وهكذا قراءة نافع في غير رواية ورش، و ابن كثير في رواية قنبل، النشر ١/ ٢٨٥.
(١٠) انظر: النشر ١/ ٢٨٥، الإدغام الكبير: ١٣٠.

جهتان: جهة الكبير باعتبار أصلها قبل الإبدال، وجهة الصغير باعتبار السُّكون:

فعلى الأَوَّل: إنْ قيل: هلَّا أدغمت لأبي عَمْرُو واليزيدي في الكبير[١] المتحرك؟، **يُجاب**: بأنَّ ذات الياء عارضة، لا ما انقلبت عنه كما توهَّم وأصلها الهمز فراعاه.

وعلى الثَّاني: إن قيل: هلَّا أدغمها أبو عَمْرُو والبزي واليزيدي في محل الوفاق باعتبار اللفظ لأنَّهما مثلان سكن أوَّلهما وليس حرف مد ولا منوي الوقف؟ ، **يُجاب**: بأنَّ سكونها عارض فخرجت عن محل الوفاق.

فإنْ قيل: هذا لا يمنع كـ ﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾[٢]، **يُجاب**: بأنَّ سكون البناء أقوى مِنَ الإسكان لمُجَرَّد التَّخفيف، أشار إليه الجَعْبَري[٣]، لكن قال ابن الجَزَري: "قرأت بالإظهار والإدغام على أصحاب أبي حيَّان عن قراءتهم بذلك عليه"[٤]، وليس هذان الوجهان عند المحقِّقين مُخْتَصِّين بأبي عَمْرُو، بل يجريان لكلّ من أبدل معه وهما: البَزّي واليزيدي، والله أعلم.

وأمَّا **الفاء** فنحو: ﴿خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[٥]، ﴿وَٱلصَّيۡفِ فَلۡيَعۡبُدُواْ﴾[٦]، وجُمْلة ذلك ثلاثة وعشرون حرفًا.

وأمَّا **الواو** ففي ثمانية عشر حرفًا: فمنه ما قبل الواو ساكن نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾، و﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾[٧] خمسة أحرف، ومنه ما قبلها مضموم ثلاثة عشر، بالبقرة ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾، وفي آل عمران: ﴿إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وبالأنعام: ﴿هُوَ وَإِن يَمۡسَسۡكَ﴾،

---

(١) أي الإدغام الكبير.
(٢) النساء: ٦٣.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٢٥٨.
(٤) النشر: ١/ ٢٨٥، والنقل بتصرف.
(٥) والصواب بلا همز لما هو معلوم من اقتران الإدغام بتخفيف الهمز عند أبى عمرو بن العلاء.
(٦) (الأنعام: ١٦٥)، (قريش: ٢، ٣)، على الترتيب.
(٧) (الأنعام: ١٢٧)، (الأعراف: ١٩٩)، على الترتيب.

﴿إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ﴾، ﴿إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ﴾، وبالأعراف: ﴿هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾، وفي يونس: ﴿إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ﴾، وبالنحل: ﴿هُوَ وَمَن يَأْمُرُ﴾، وبطه: ﴿إِلَّا هُوَ وَسِعَ﴾، وبالنمل: ﴿هُوَ وَأُوتِينَا﴾، وبالقصص: ﴿هُوَ وَجُنُودُهُۥ﴾، وبالتغابن: ﴿إِلَّا هُوَ ۚ وَعَلَى﴾، وبالمدثر: ﴿إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِيَ﴾[1]، وقد اختلف في هذه الثَّلاثة عشر، وبالإدغام أخذ أكثر المصريين والمغاربة، وبالإظهار أخذَ أكثر البغداديين، واختاره ابن مُجَاهِد واحتج بالدُّور الحُكْمِي، قال الجَعْبَري: "وتقريره: أنَّه إذا أريد إدغامه[2] كـ ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ وهذا لا يدغم إجماعًا من أجل المدّ، ولمَّا أمر الشَّاطِبي بإدغامه في قوله[3]:

وَوَاوَ هُوَ الْمَضْمومُ هَاءً كَهُووَ مَنْ فَأَدْغِمْ .....

حكى مذهب الغير القائل بالإظهار ليبيِّن فساد تعليله، فقال:

.... وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالمدِّ عَلَّلاَ

وأورد نقضًا عليه فقال[4]:

وَيَـأْتِـيَ يَـوْمٌ أَدْغَـمُـوهُ وَنَـحْـوَهُ وَلاَ فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلاَ

فـ ﴿خِزْيَ يَوْمِئِذٍ﴾ نظير: ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[5]، و﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ نظير: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾[6]، و﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ نظير: ﴿هُوَ وَمَن﴾[7]، فَمِنَ الأَوَّل الحرفين فلا إِشْكال

(١) في غير الأصل: [إلا هو و ما يعلم]، و الصواب ما أثبتناه من نص الآية، والآيات على الترتيب: البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٨، الأنعام: ١٧، ٥٩، ١٠٦، الأعراف: ٢٧، يونس: ١٠٧، النحل: ٧٦، طه: ٩٨، النمل: ٤٢، القصص: ٣٩، التغابن: ١٣، المدثر: ٣١.

(٢) في جميع النسخ ما عدا الأصل بزيادة [تسكن الواو أَوْلَا فتصير حرف مد فيمتنع إدغامه]، وليست هذه الزيادة في كنز المعاني ٢/ ٢٥٤.

(٣) الشاطبية البيت (١٢٩).

(٤) الشاطبية البيت (١٣٠).

(٥) هود: ٦٦، الأعراف: ١٩٩، على الترتيب.

(٦) الحاقة: ١٦، النحل: ٦٣، على الترتيب.

(٧) (كما في: البقرة: ٢٥٤، إبراهيم: ٣١، والروم: ٤٣، والشورى: ٤٧)، (النحل: ٧٦).

عليه، ومن أظهر نحو ﴿ إِلَّا هُوَ وَمَا ﴾[١] محتجًّا بالمدِّ وأدغم نحو: ﴿ نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾[٢] نَاقَض أصله، إذ المانع في زعمه هناك موجود هنا وهو صَيْرُورة الياء حرف مدّ عند الإسكان، فيشبه: ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾[٣]، وما اعتدَّ به هنا فيلزمه أنْ يعتدّ به هناك، ولا فرق بين الواو والياء في المدِّ يُخَلِّصه من الإلزام"[٤]، انتهى.

/٩٠ب/ قال في (جامع البيان): "وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لاطِّراده /، ويُجْرِيه على قياس نظائره"[٥] والله أعلم.

وأمَّا قول الإمام أبي عبد الله الموصلي المعروف بشعلة في (شرحه على الشَّاطِبيَّة): "أمَّا إذا لم تكنْ الهاء من «هو» مضمومة وهو في ثلاثة: ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ و﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾، و﴿ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾[٦] فإن الهاء ساكنة عند أبي عَمْرُو فلا إدغام عند الجمهور لأنَّ الهاء خففت بالسكون فلا يحتاج إلى تخفيف الإدغام"[٧]، فمعارض بقول الدَّاني في (جامع البيان)[٨] كما نقله عنه في (النَّشْر): "فإنْ سكن ما قبل الواو سواء كان هاء أو غيرها فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو: ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾، و﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾"[٩]، قال ابن الجَزَري: "وإنَّما نبه على ما قبل الواو فيه ساكن، وسَوَّى فيه بين الهاء وغيرها من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في: ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ في الأنعام، ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ في النحل، ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ في الشُّورى فلم يعتدّ بهذا الخلاف لضعف حجته، وانفراد روايته عن الجادة، فإنَّ الذي ذكر في:

---

(١) في الأصل: [إلا وما]، المدثر: ٣١، والمثبت ما في كنز المعاني للجعبري ٢/ ٢٥٥.
(٢) طه: ١١.
(٣) كما في: إبراهيم: ١٨، السجدة: ٥، القمر: ١٩، المعارج: ٤، البلد: ١٤.
(٤) النشر ١/ ٢٨٣، كنز المعاني ٢/ ٢٥٥.
(٥) جامع البيان: ١٦٨.
(٦) النحل: ٦٣، الأنعام: ١٢٧، الشورى: ٢٢، على الترتيب.
(٧) شرح شعلة: ٦٢.
(٨) جامع البيان: ١٦٨.
(٩) النشر ١/ ٣٢٢.

«هو المضموم الهاء»، مفقود هنا، وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾، وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق"[١]، ثمَّ قال: "والصَّحيح أنْ لا فرق بين ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ وبين ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، وبين ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ إذ لا يصح نصّ عن أبي عَمْرُو وأصحابه بِخِلافه، وما روي عن ابن جبير[٢] وابن سعدان عن اليَزِيدِي من خِلاف ذلك لا يصحّ "[٣]، والله أعلم.

وأمَّا **الحاء** ففي موضعين: ﴿ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ في البقرة، و﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ في الكهف[٤].

وأمَّا **القاف** فخمسة مواضع: ﴿ٱلرِّزْقِ قُلْ﴾، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾، ﴿يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ﴾، ﴿ٱلْغَرَقُ قَالَ﴾، ﴿طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[٥].

وأمَّا **الكاف** فستَّة وثلاثون حرفًا[٦] نحو: ﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾[٧]، واختلف في: ﴿يَكُ كَٰذِبًا﴾[٨] لاعتلاله بالحذف فإنَّ أصله «يكون»، سكنت نُونه للجزم بحرف الشَّرط، ثمَّ حذفت [واوه لالتقاء السَّاكنين][٩]، ثمَّ حُذفت نونه للتَّخفيف إذ لم يلها ساكن لكثرة دوره[١٠].

واتَّفق الجمهور على إظهار ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥ﴾ بلقمان[١١]، لأنَّ النُّون التي قبل

---

(١) النشر ١/ ٢٨٣.
(٢) و هو أحمد بن جبير، من الآخذين عن اليزيدي.
(٣) النشر ١/ ٢٨٣.
(٤) البقرة: ٢٣٥، الكهف: ٦٠، على الترتيب.
(٥) الآيات على الترتيب: الأعراف: ٣٢، ١٤٣، التوبة: ٩٩، يونس: ٩٠، الجن: ١١.
(٦) النشر ١/ ٢٨٢.
(٧) كما في: يوسف: ٢٩، طه: ٣٥.
(٨) غافر: ٢٨.
(٩) ما بين المعقوفين من جميع النسخ ما عدا الأصل، وهي في كنز المعاني ٢/ ٢٤٧.
(١٠) النص من كنز المعاني ٢/ ٢٤٧.
(١١) لقمان: ٢٣.

الكاف أُخفيت فانتقل مخرجها إلى الخيشوم فصعب التَّشْدِيد بعدها فامتنع الإدغام، ولو أدغمت لحصَل إعلالان[١].

وأمَّا **اللاَّم**: فمائتان وعشرون حرفًا[٢] نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾[٣]، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾[٤]، واختلف منها في كلمتين:

﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾[٥] لإعلاله بالحذف إذ أصله «يخلو» بواو فحذفت للجزم لأنَّه جواب الأمر، ومذهب ابن مُجَاهِد الإظهار لضعف الكلمة بالحذف أو لخفَّتها لأنَّ المحذوف كالموجود فهو فاصل بين اللاَّمين، ومذهب الدَّاجُوني الإدغام لتلاقي المثلين لفظًا، وقال الدَّاني في (التَّيْسِير): "قرأته بالوجهين"[٦].

الكلمة الثَّانية: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، وهي في أربعة مواضع: اثنان في الحجر، والثالث في النمل، والرابع في القمر[٧]، فقال بإدغامه عن الدُّوري جماعة منهم ابن سوار عن النَّهرواني، ومنهم ابن شِيطا عن الحَمَّامي، وابن العَلاَّف، ثلاثتهم عن ابن فَرْح عن الدُّوري، وقال به ابن حَبْش عن السُّوسي، وبه قرأ الدَّاني، وقال جماعة من نقلة الإدغام بإظهاره، واختاره ابن مُجَاهِد ورَوَاه عن عِصْمَة ومعاذ عن أبي عَمْرُو نصًّا،

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٤٥، والنقل بتصرف.
(٢) النشر ١/ ٢٨٢، وقال د/ السالم الشنقيطي في تحقيقه للنشر: "ذكر ابن الباذش أن جملته (٢١٥) ولا تعارض بين القولين لأن المؤلف قصد المجموع الكلي وابن الباذش قصد المتفق عليه فقط والمختلف فيه خمسة"، انظر: الإدغام: ٧٣، الإقناع ١/ ٢٢٣، الدر النثير ٢/ ٦٤.
(٣) كما في: البقرة: ٢٢، الأنعام: ٩٧، يونس: ٦٧، النحل: ٧٢، ٨٠، ٨١، طه: ٥٣، الفرقان: ٤٧، القصص: ٧٣، يس: ٨٠، غافر: ٦١، ٦٤، ٧٩، الشورى: ١١، الملك: ١٥، نوح: ١٩.
(٤) كما في: البقرة: ١١، ١٣، ٥٩، ٩١، ١٧٠، النساء: ٦١، ٧٧، المائدة: ١٠٤، الأعراف: ١٦١، ١٦٢، النحل: ٢٤، الفرقان: ٦٠، لقمان: ٢١، يس: ٤٥، ٤٧، الصافات: ٣٥، غافر: ٧٣، الذاريات: ٤٣، المنافقون: ٥، المرسلات: ٤٨.
(٥) يوسف: ٩.
(٦) كنز المعاني ٢/ ٢٤٧، النشر ١/ ٢٧٩، التيسير: ١٣٠.
(٧) الحجر: ٥٩، ٦١، النمل: ٥٦، القمر: ٣٤، انظر: النشر ١/ ٢٧٩، كنز المعاني ٢/ ٢٤٩.

وكذا قال بإظهاره جماعة من البغداديين في آخرين، محتَجِّين بِقِلَّة حروفه، وروى ابن مُجَاهِد عن عِصْمَة بن عُرْوَة الفَقِيمِي عن أبي عَمْرُو أنَّه قال: لا أدغمها لِقِلَّة حروفها، لكن نَقَضَ هذه العلَّة حُذَّاق القُرَّاء ونُقَّاد الإقراء بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾[١] المُجْمَع عليه لأنَّه على حرفين باعتبار الاتّصال، وعلى حرف باعتبار الانفصال وهو مدغم، فلو كانت قِلَّة الحروف مانعة للإدغام لامتنع هذا بطريق الأَوْلَى لأنَّ ﴿ءَالَ﴾ على وزن «قال» لفظًا وإنْ كان رسمها بحرفين اختصارًا، لكن لو احتجَّ القائل / بالإظهار، بتكرار إعلال عينه لرجح على مانعه لسلامته عن المعارضة، وتقريره /١٩١أ/ أنَّ مذهب سيبويه في البصريين أنَّ أصل ﴿ءَالَ﴾ «أهل» فقلبت الهاء همزة توصلاً إلى الأَلِف، ثمَّ قلبت الهمزة أَلِفًا وجوبًا لاجتماع الهمزتين، ومذهب الكسائي في الكوفيين أنَّ أصله «أوَّل»، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار ذلك كسائر المُعْتَل الذي يؤثر الإظهار فيه للتَّغير الذي لحقه لا لِقِلَّة حروف الكلمة[٢].

وقد حمل شيخ مشايخنا الشَّمس ابن الجَزَري ما رواه الفَقِيمِي عن أبي عَمْرُو من قوله: "لقلة حروفها" على قلَّة دُورها في القرآن، فإنَّ قلَّة الدُّور وكثرته مُعتبر، قال: "على أن أبا عَمْرُو من البصريين، ولعلَّه أيضًا راعى كثرة الإعلال وقلَّة الحروف مع اتِّباع الرِّواية "[٣]، والله أعلم.

تنبيه:

قال الجَعْبَري: "ولم يرو الناظم يعني الشَّاطبي سوى الإدغام، عُلِم هذا مِنْ أصل المِثلين كما قال في (التَّيْسِير): "وبه قرأت"، والإظهار حكاية مذهب الغير، فتقدير قوله: "وإظهار قوم"[٤] أيْ: من غير شيوخنا قال: "وهذا التقدير منع رمزية القاف مع

(١) يوسف: ٥.
(٢) انظر: إيضاح الرموز: ٩٨.
(٣) النشر ١/ ٢٨٢.
(٤) أي في الشاطبية البيت: ١٢٨.

تقديم الصَّريح، ودلَّ على التقدير قوله: "إذا صح"[١] أيْ إظهاره كما في (التَّيْسِير) لأنَّه لو رواه لمَا علَّقه.

وفائدة ذِكره بيان علَّة الإظهار الصَّحيحة مِنَ الفاسدة، مع رفع تَوَهُّم الإخلال، ويسمى الاستدلال لمذهب المُخَالف في الاصطلاح تبرعًا"[٢]، انتهى.

وأمَّا **النُّون**: فسبعون نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾[٣].

وأمَّا **الرَّاء**: فخمسة وثلاثون حرفًا نحو: ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ﴾، ﴿ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[٤].

وأمَّا **التَّاء**: فأربعة عشر حرفًا نحو: ﴿ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ ونحو: ﴿ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾[٥].

وأمَّا **الثَّاء**: فثلاثة: ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ في البقرة والنساء، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[٦] في المائدة.

وأمَّا **السِّين**: فثلاثة مواضع: ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾، ﴿لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾، كلاهما في الحج، ﴿ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾[٧] في نوح[٨].

وأمَّا **الباء**: فعند من لم يبسمل بين السُّورتين أو بسمل ولم يَصِل آخر السُّورَة بالبسملة سبعة وخمسون حرفًا، وعند من بسمل، ووصل تسعة وخمسون حرفًا

---

(١) من البيت: ١٢٧ من الشاطبية.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٢٥٢، والتيسير: ١٣١.
(٣) البقرة: ٣٠، الإدغام الكبير: ١٥١.
(٤) ص: ٢٤، آل عمران: ١٩٣، ١٩٤، البقرة: ١٨٥، على الترتيب، الإدغام الكبير: ١٥٤.
(٥) المائدة: ١٠٦، الأنفال: ٧، على الترتيب.
(٦) (البقرة: ١٩١، النساء: ٩١)، (المائدة: ٧٣).
(٧) الحج: ٢، ٢٥، نوح: ١٦ على الترتيب.
(٨) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٦.

لزيادة آخر الرعد وإبراهيم نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾[١].

وأمَّا **الميم**: ففي مائة وتسعة وثلاثين حرفًا نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ﴾، ﴿ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾[٢].

فهذا ما يدغم مِنَ المثلين في كلمتين[٣].

وأمَّا ما كان في كلمة نحو:

﴿جِبَاهُهُمْ﴾، و﴿وُجُوهُهُمْ﴾، و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[٤] فلا يدغم إلاَّ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾ في البقرة، و﴿مَاسَلَكَكُمْ﴾ في المدثر[٥] خلافًا لَلْمُطَّوِّعِي عن الأَعْمَش كما سيأتي قريبًا إن شاء الله ـ تعالى ـ، على إنَّ تسمية كلّ من ﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾، و﴿مَاسَلَكَكُمْ﴾ كلمة فيه تَجَوُّز، فالأُوْلَى كلمتان والثَّانية ثلاثة[٦]، لأنَّ ﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾ مضاف ومضاف إليه، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ فعل وفاعل ومفعول[٧]، لكن هذا جَارٍ على اصطلاح القُرَّاء باعتبار الاتّصال في الكتابة[٨].

فجُمْلَة المُدْغَم لأبي عَمْرُو مِنَ المثلين مِنْ كلمة ومِنْ كلمتين على مذهب ابن مُجَاهِد: سبع مائة بالموحدة بعد السِّين، وتسعة بتقديم المثناة على السِّين، وأربعون حرفًا[٩].

---

(١) (البقرة: ٢٠)، (كما في: البقرة: ١٧٦، ٢١٣، آل عمران: ٣، النساء: ١٠٦، المائدة: ٤٨، الزمر: ٢، الشورى: ١٧)، الإدغام الكبير: ١٥٧.
(٢) الفاتحة: ٣، ٤، البقرة: ٣٧، الإدغام الكبير: ١٧٩.
(٣) النشر ١/ ٢٨٢.
(٤) (التوبة: ٣٥)، (كما في: آل عمران: ١٠٦، ١٠٧، الأنفال: ٥)، (فاطر: ١٤).
(٥) البقرة: ٢٠٠، المدثر: ٤٢ على الترتيب.
(٦) الصواب: ثلاث.
(٧) عبارة "سلككم" فعل وفاعل و مفعول، أى: بحسب التقدير، فالفاعل غير مذكور.
(٨) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٨.
(٩) النشر ١/ ٢٨٤.

وقرأ يعقوب بإدغام الباء في الباء في موضع واحد وهو: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ في النساء[١].

وقرأ رويس عنه بإدغام أربعة أحرف كأبي عَمْرُو، ثلاثة في طه: ﴿نُّسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنتَ﴾، والرابع: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في المؤمنين[٢].

واختلف الجمهور عنه في إدغام اثني عشر حرفًا وهي: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في البقرة[٣]، و﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ جميع ما في النحل وهو ثمَّانية[٤]، و﴿لَّا قِبَلَ لَهُمْ﴾ في النمل[٥] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ كلاهما بالنجم[٦] فأدغمها النَّخاس من جميع طرقه، وكذلك الجوهري كلاهما عن التَّمار، وأظهرها / أبو الطيب وابن مِقْسم كلاهما عن التَّمار عنه[٧]. /٩١ب

واختلف عنه أيضًا في أربعة عشر حرفًا، ثلاثة في البقرة: ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ بعده، وفي الأعراف: ﴿مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾، وفي الكهف: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾، وفي مريم ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾، وفي طه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، وفي النمل: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، وبالزمر: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، وفي الرُّوْم ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا۟﴾، وفي الشورى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وفي النجم: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، الأوَّلان من النجم، وفي الانفطار: ﴿رَكَّبَكَ كَلَّا﴾[٨].

---

(١) النساء: ٣٦.
(٢) طه: ٣٣، ٣٤، ٣٥، المؤمنون: ١٠١.
(٣) البقرة: ٢٠.
(٤) النحل: ٧٢ موضعين، ٧٨، ٨٠ موضعين، ٨١ ثلاثة مواضع.
(٥) النمل: ٣٧.
(٦) النجم: ٤٨، ٤٩.
(٧) انظر النشر ١/ ٣٠٠، التذكرة ١/ ٩٤، مفردة يعقوب للداني: ١٠٠، المستنير ١/ ٣٣٩.
(٨) الآيات على الترتيب: البقرة: ٧٩، ١٧٥، ١٧٦، الأعراف: ٤١، الكهف: ٢٧، مريم: ١٧، =

وروى عنه[١] ابن الفحَّام والأهوازي: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾[٢] كلّ ما في القرآن، وروى عنه الحَمَّامي التَّخْيير فيها، وروى عبد الباري إدغام ﴿ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾، ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ بالأنعام[٣]، وروى عنه القاضي أبو العلاء من (الإرشاد): ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾، و﴿تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ بالحج[٤]، ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ﴾[٥] في جميع القرآن، وروى الأهوازي عنه إدغام «الباء» في «الباء» في جميع القرآن إلَّا قوله: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ في الأنعام[٦].

وروى ابن العلاّف إدغام ﴿عَاقَبَ بِمِثْلِ﴾[٧] من (المُستنير)[٨].

وروى الشَّهْرَزُوِي في (المِصْبَاح) عن يعقوب إدغام جميع المثلين والمتقاربين كأبي عَمْرُو ووافقه غيره على ذلك[٩].

ووافق اليَزِيدِي أبا عَمْرُو على إدغام جميع المثلين اتفاقًا واختلافًا[١٠].

والحسن على إدغام ما كان من المثلين في كلمتين فقط وزاد تاء المتكلم والمخاطب كـ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾[١١].

= طه: ٣٩، النمل: ٦٠، الزمر: ٦، الروم: ٥٥، الشورى: ١١، النجم: ٤٣، ٤٤، الانفطار: ٨.
(١) الرواية هنا عن التمار، و قد أخذ ابن الفحام عن أبى الطيب و ابن مقسم و النقاش عن التمار.
(٢) كما في: البقرة: ٢٢، الأنعام: ٩٧، يونس: ٦٧، النحل: ٧٢، ٨٠، ٨١، طه: ٥٣، الفرقان:٤٧، القصص: ٧٣، يس: ٨٠، غافر: ٦١، ٦٤، ٧٩، الشورى: ١١، الملك: ١٥، نوح: ١٩.
(٣) البقرة: ٣٧، الأنعام: ٢٧.
(٤) الحج: ٦٥.
(٥) التوبة: ٨٧، المنافقون: ٣.
(٦) النشر ١/ ٣٠٢، إرشاد المبتدي: ٢١٤، الوجيز ٨٤، الموجز: ٥٧، روضة المالكي ١/ ٣٧٥.
(٧) الحج: ٦٠.
(٨) المستنير ١/ ٤١٦.
(٩) المصباح ١/ ٤٣٥.
(١٠) إيضاح الرموز: ١٠٦، المبهج ١/ ٢٩٠
(١١) النبأ: ٤٠، يونس: ٩٩، على الترتيب، انظر: إيضاح الرموز: ١٠٦، مصطلح الإشارات: ٩٣، المبهج: ١/ ٢٩٠، مفردة الحسن للأهوازي: ٢٠٢.

وابن محيصن على ما ضُمَّ أوَّله من المثلين في كلمتين نحو: ﴿ يَشْفَعُ عِندَهُۥ ﴾[١]، ويشير إلى ضَمِّ الحرف[٢]، وزاد من (المفردة) على (المُبهج) إدغام باقي المثلين المفتوح الأوَّل منهما والمكسور، إلَّا أنَّه أَظْهر ما اختلف فيه عن أبي عَمْرُو، كـ ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ و﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥ﴾[٣].

ووافق الشَّنَبُوذي عن الأعمش على إدغام «الباء» في «الباء» نحو: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا﴾، والمطوعي عنه على إدغام جميع المثلين في كلمتين، وزاد مِثْلَي كلمة في جميع القرآن نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾، لتلاقى المثلين، وقيل: أوَّلهما حرف مدّ، فهو كإدغام: "هذه دار راشد"، بجامع تلاقي المثلين، وسبق أوَّلهما بحرف المدّ، ونحو: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[٤]، وهو من الإدغام العَسِير لسكون ما قَبْلَه، والنُّحاة يمنعونه للسَّاكنين على غير حدِّهما، واستثنى من إدغام «التَّاء» نحو: ﴿إِلَّا مَوْتَتَنَا﴾[٥]، والقراءة سنَّة مُتَّبَعة، ووافقه ابن محيصن على إدغام ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بالطور[٦]، وعنه الإظهار من (المُبهج)[٧] والله الموفق.

*****

(١) البقرة: ٢٥٥.
(٢) الإشاره إلى ضم الحرف تعني الإشمام
(٣) المبهج ١/ ٢٩١، مصطلح الإشارات: ٩٤، إيضاح الرموز: ١٠٧، مفردة ابن محيصن للأهوازي: ١٩٥، الإظهار فقط من النشر ١/ ٢٨١ إلا ما انفرد به الخزاعي عن الدوري بإدغامه.
(٤) فاطر: ١٤.
(٥) الصافات: ٥٩، الدخان: ٣٥.
(٦) الطور: ٤٨.
(٧) المبهج ١/ ٢٩١، إيضاح الرموز: ١٠٧، مصطلح الإشارات: ٩٣.

الفصل الثَّاني من الإدغام الكبير
في إدغام المتقاربين والمتجانسين

وهو كالمثلين مِن كلمة ومِن كلمتين، فإذا اجتمع حرفان مُتحرِّكان مُتقاربان في المخرج في كلمة اصطلاحية لم يدغم إلَّا «القاف» في «الكاف» لتقارب المخرجين وتجانسهما شدةً وانفتاحًا على ما تقرَّر في باب مخارج الحروف وصفاتها، لكن بشرطين:

إذا تحرَّك ما قبل «القاف» وكان بعد «الكاف» ميم جَمع لتحقُّق الثِّقل بكثرة الحروف والحركات وذلك:

نحو: ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾(١)، و﴿ رَزَقَكُمُ ﴾(٢)، ﴿ وَاثَقَكُم ﴾(٣)، و﴿ صَدَقَكُمُ ﴾(٤)، و﴿ سَبَقَكُمْ ﴾(٥) ولا ماضي غيرهن(٦).

ونحو: ﴿ يَخْلُقُكُمْ ﴾(٧) و﴿ يَرْزُقُكُم ﴾(٨)، ﴿ فَيُغْرِقَكُم ﴾(٩) ولا مضارع غيرهنَّ.

وجملة ما تكرَّر من ذلك في القرآن سبعة وثلاثون حرفًا.

وقد يخرج بقيد المُتحرك ما قبله ساكن نحو: ﴿ مِيثَٰقَكُمْ ﴾(١٠)، و﴿ مَّا

---

(١) كما في: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ البقرة: ٢١.
(٢) كما في: ﴿ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ المائدة: ٨٨.
(٣) ﴿ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ ﴾ المائدة: ٧.
(٤) كما في ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ آل عمران: ١٥٢.
(٥) كما في ﴿ مَا سَبَقَكُم بِهَا ﴾ الأعراف: ٨٠، العنكبوت: ٢٨.
(٦) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٤.
(٧) ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ الزمر: ٦.
(٨) ﴿ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ يونس: ٣١، النمل: ٦٤، سبأ: ٢٤، فاطر: ٣، ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ﴾ الملك: ٢١، الإدغام الكبير: ١٢٤.
(٩) ﴿ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ﴾ الإسراء: ٦٩.
(١٠) ﴿ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ ﴾ البقرة: ٦٣، ٨٤، ٩٣، ﴿ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ ﴾ الحديد: ٨.

خَلْقُكُمْ﴾[١]، وبقيد الميم بعد الكاف ما لم يأت بعده شيء نحو: ﴿خَلَقَكَ﴾، و﴿نَرْزُقُكَ﴾[٢] وما بعده حرف الميم، لكن الأوَّلين لا خِلاف في إظهارهما عن أبي عَمْرُو.

وأمَّا ما بعده حرف غير الميم فاختلف منه فيما كان بعد «الكاف» «نون» جمع وهو: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في سورة التَّحريم[٣] فقط فرواه ابن فرح عن الدُّوري، وابن أبي عُمَر / النَّقاش، والجلاء وأبو طاهر ابن عُمَر من غير طريق الجوهري وابن شيطا[٤] /١٩٢أ/ ثلاثتهم عن ابن مُجَاهِد بالإدغام، وهي رواية ابن بشار عن الدُّوري والكارزيني عن أصحابه عن السُّوسي، والخُزاعي عن ابن حَبْش عن السُّوسي لأنَّه قد اجتمع في الكلمة ثقلان، ثقل الجمع والتَّأنيث، فوجب التَّخْفِيف بالإدغام، والذي عليه عامة أصحاب ابن مُجَاهِد عنه عن أبي الزَّعْرَاء عن الدُّوري الإظهار، وهو رواية عامة العراقيين عن السُّوسي، واحتجَّ له ابن مُجَاهِد بقول اليَزِيدِي: يلزم أبا عَمْرُو إدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾، فإنَّه يُفهم منه أنّه لو كان يقرأ بالإدغام لم يلزمه به.

وأجيب: بأنَّه يدل على أنَّه كان يدغمه لأنَّه لازم له، وعورض: بأنَّ النَّقل لا يؤخذ بالاستدلال وقد ثبت عن أبي عَمْرُو مِنْ رواية اليَزِيدِي الوجهان قاله الجَعْبَري، واختار الدَّاني الإدغام[٥]، وقال: إنَّه قرأ[٦] به، قال: "وهو رواية العباس بن الفَضْل عن أبي عَمْرُو نصًّا"، وقال ابن الجَزَري: "وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القُرَّاء بالأمصار"[٧].

---

(١) لقمان: ٢٨.
(٢) (الكهف: ٣٧، الانفطار: ٧)، طه: ١٣٢على الترتيب.
(٣) التحريم: ٥.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو في النشر ١/ ٢٨٦.
(٥) كنز المعاني ٢/ ٢٦٤، جامع البيان: ١٧٠.
(٦) و انظر النشر ١/ ٢٨٦، قال في جامع البيان: ١٧٠: "وبالوجهين قرأته أنا وأختار الإدغام".
(٧) النشر ١/ ٢٨٦.

ووجه الجَعْبَري الإظهار كغيره بِكَرَاهة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة[١]، يعني: لو أدغم.

فهذا ما أدغم مِنْ هذا الفَصْل ممَّا اجتمع في كلمة واحدة.

فإن اجتمع المتقاربان أو المتجانسان وكان أوَّلهما آخر كلمة وثانيهما أوَّل الأخرى ولا مانع من الموانع المتقدِّمة قريبًا فيدغم الأَوَّل منهما في الثَّاني إذا كان الأوَّل أحد الحروف السِّتَّة عشر:

الخمسة المختصَّة بهذا الفصل، والأحد عشر المُشتركة المُنبّه عليها في فصل المثلين وهي: الحاء المهملة، والجيم، والسِّين، والشين، والضَّاد المعجمة، والدَّال، والذَّال، والقاف، والكاف، واللاَّم، والنُّون، والرَّاء، والتَّاء، والثَّاء، والباء، والميم:

فأمَّا «الحاء» المهملة: فتدغم في «العين» المهملة في حرف واحد وهو:

﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٢]، بالنَّص كما رواه أبو عبد الرحمن عن أبيه اليَزِيدِي، ورواه شُجاع وعبَّاس وأبو زيد عن أبي عَمْرُو نفسه، وعليه جميع طُرُق ابن فَرْح عن الدُّوري، وابن جَرِير من جميع طُرقه عن السُّوسي، فتخصيص هذا الموضع يدل على أنَّ إدغام «الحاء» في «العين» ليس بقياس، بل مقصُور على السَّماع وضعف الاعتماد على مُطلق ما روي أنَّ اليَزِيدِي قال: مِنَ العرب مَنْ يدغم «الحاء» في «العين» نحو: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٣]، وكان أبو عَمْرُو لا يَرَى ذلك، إذ معناه ـ كما تقدَّم ـ أنَّه لا يرى ذلك قياسًا، بل يقصره على السَّماع، وقد روي إظهاره عن أبي الزَّعْرَاء مِنْ جميع طُرقه عن الدُّوري جمهور العراقيين، وكذلك رووه مِنْ جميع طُرُق السُّوسي عنه، قال في(النَّشْر): "والوجهان صحيحان"[٤].

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٦٤.
(٢) آل عمران: ١٨٥، وأبو عبد الرحمن هو: عبد الله بن يحيى بن المبارك، الغاية ١/ ٤٦٣.
(٣) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٢.
(٤) انظر: النشر ١/ ٣٣١، الإدغام: ٥٢، الدر النثير ٢/ ١٣٤.

وقد وجَّهُوا تخصيص إدغام ﴿زُحْزِحَ عَنِ﴾ بكثرة الحُروف وتكرار المثلين، ووجَّهوا إدغام «الحاء» في «العين» باشتراكهما مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً وزادت «العين» بالجهر وبعض الشدَّة فَحَسُنَ الإدغام، لكن عُورض بأنَّ سيبويه منع إدغام «الحاء» في «العين» لأنَّ «الحاء»[١] أَدْخَل في الفم، قال أبو علي:" لا يقلب الأخرج إلى الفم إلى الأدخل إلى الحَلْق لأنَّ الأَدْخَل أثقل، فلو أدغموا الأَخْرَج لَقَلَبُوا الأخفّ إلى الأثقل وفي العكس"، قال بعضهم: الصَّحيح أنَّ إدغام «الحاء» في «العين» لم يثبت، وإنْ جاء مِنْ ذلك ما يوهم أنَّه إدغام فإنَّما يحمل على الإخفاء، وهذا ليس بشيء، لأنَّه قد صحَّ الإدغام في ذلك بالنَّقل الثَّابت الصَّحيح كما قدَّمناه، ويُقَوِّيه اشتراكهما في المخرج، فالقاعدة المذكورة جارية على الأكثر والأغلب، والقراءة سنَّة متبعة[٢].

وأمَّا «الجيم»: ففي حرفين:

في الشِّين: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٣] بالفتح / لاشتراكهما مخرجًا وتجانسهما انفتاحًا /٩٢ب/ واستفالاً، وكافأ جهر «الجيم» وشدَّتها لتفشِّي «الشين».

وفي التَّاء في: ﴿ذِى ٱلْمَعَـارِجِ تَعْرُجُ﴾[٤] بسأل، واستضعفها بعضهم بأنَّ مخرج الجيم بَعِيد مِنْ مخرج التَّاء[٥].

---

(١) لا يخفى عود الضمير على الحاء، و نص سيبويه لا يشير إلى هذه العله، قال: "العين مع الحاء، كقولك: "اقطع حملا"، الإدغام حسن والبيان حسن، لأنهما من مخرج واحد، و لم تدغم الحاء في العين في قولك: "امدح عرفة"، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، و هى مثلها في الهمس و الرخاوة، مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء، و لم تقو العين على الحاء، إذ كانت هذه قصبتها، و هما من المخرج الثانى من الحلق، و ليست حروف الحلق بأصل للإدغام، و لكنك لو قلبت العين حاء في امدح عرفة: امد حرفة ـ جاز" الكتاب ٤/ ٥٤١.

(٢) انظر: كنز المعاني ٢/ ٢٦٩، النشر ١/ ٢٩٠.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) المعارج: ٣، ٤.

(٥) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٧.

وأجيب: بأنَّها قريبة من «الشين»، لأنَّ التَّفشي الذي في «الشين» بقربها من مخرج «التَّاء»، و«الجيم» تدغم في «الشين» لما بينهما من التَّقارب في المخرج والصِّفة كما في: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾، فحمل الإدغام في «التَّاء» على الإدغام في «الشين» لما بين «الشين» و«التَّاء» من التَّقارب.

وأجيب أيضًا: بأنَّ الإدغام يكون أيضًا لمجرد الصِّفَات، وإنْ لم يتقاربا في المخرج، و«الجيم» تشارك «التَّاء» في الشِّدَّة والانفتاح والاستفال.

واختلف في: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ فأظهره ابن حَبْش عن السُّوسي، والكاتب عن ابن مُجَاهِد عن أبي الزَّعراء عن الدُّوري، وبالإدغام قرأ الدَّاني وأصحابه ولم يذكروا غيره، ولم يذكر سيبويه إلَّا إدغام «الجيم» في «الشين» خاصة، فَمِنَ النَّاس مَنْ حَمَل قراءة أبي عَمْرُو على الإخفاء، والذي ينبغي أنْ تُحْمَل عليه هو الإدغام، وهكذا تَأَدَّت إلينا التِّلاوة عنه، ومن حفظ حُجَّة على من لم يحفظ، وصحَّحّ في (النَّشْر) الإدغام والإظهار في: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾، وقد وافق ابن محيصن على إدغامه كاليزيدي[1].

وأمَّا «السِّين»: فتدغم في:

الزَّاي في موضع واحد: وهو: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[2] لا غير، لاشتراكهما في المخرج وتجانسهما في الصَّفير والانفتاح والاستفال.

وفي الشِّين في قوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3]، لاتّصال التَّفَشِّي بها وتجانسهما في الهمس والرَّخاوة والتَّسفل والانفتاح، وأظهرها ابن حَبْش عن أصحابه في روايتي الدُّوري والسُّوسي وابن شِيطا عن أصحابه عن ابن مُجَاهِد في رواية الدُّوري والقَاضي أبي العلاء عن أصحابه، والقَاسم بن بشَّار عنه، وأبي الليث عن شُجَاع

(١) النشر ١/ ٢٨٩، كنز المعاني ٢/ ٢٧١.
(٢) التكوير: ٧.
(٣) مريم: ٤.

لتباعُد المخرجين والاكتفاء بتخفيف البدل وهو الذي عليه أئمة البصرة، [وأدغمها الجمهور][(١)]، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) وغيرها، ولا خِلاف في إظهار: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا ﴾[(٢)] لخفَّة الفتحة بالسّكون السَّابق وهو الأَلِف[(٣)].

وأمَّا «الشِّين»: فتدغم في «السِّين» في موضع واحد:

في سبحان: ﴿ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلًا ﴾[(٤)] لا غير لتجانسهما في الهمس والرَّخاوة والانفتاح والتَّسفل، وكافأ الصَّفير التَّفشِّي وانتشاره قُربها مِنْ حروف مُتباعدة، واختلف فيه: فروى إدغامه منصوصًا عبد الله بن اليَزِيدِي عن أبيه، وهو رواية ابن شِيطا من جميع طُرقه عن الدُّوري والثَّغْري[(٥)] عن السُّوسي والدُّوري، وبه قرأ الدَّاني من طُرُق اليَزِيدِي وشُجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام، واختاره ابن سُوَار ومن وافقه لزيادة «الشين» بالتَّفشّي، لكن تقدَّم أنَّ الصَّفير كافأه، والله أعلم.

قال ابن الجَزَري: "والوجهان صحيحان قرأت بهما وبهما آخذ"[(٦)].

وأمَّا «الضَّاد» المُعجمة: ففي موضع واحد: في «الشين»:

﴿ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ ﴾ في النُّور[(٧)] فقط فأدغمه منصوصًا السُّوسي عن اليَزِيدِي لتقاربهما وتجانسهما في الرَّخاوة، وكافأ انتشار التَّفشِّي استطالة «الضَّاد»، والصَّوت مُظهر، وكذا روى الإدغام أداءً ابن شِيطَا، عن ابن أبي عُمَر عن ابن مُجَاهِد عن أبي الزَّعْرَاء عن الدُّوري وابن سوار من جميع طُرُق ابن فَرْح سوى الحَمَّامي[(٨)]،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وفي النشر ١/ ٢٩٢: "وأدغمها سائر المدغمين".
(٢) يونس: ٤٤.
(٣) النشر ١/ ٢٩٢، كنز المعاني ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.
(٤) الإسراء: ٤٢.
(٥) علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الكلابزي، أخذ عن السوسي، الغاية ١/ ٥٢٢.
(٦) النشر ١/ ٣٣٤، المستنير ١/ ٤٣٠، كنز المعاني ٢/ ٢٧٢.
(٧) النور: ٦٢.
(٨) انظر: المستنير ١/ ٤٣١، إيضاح الرموز: ١٠٧.

[وبالإظهار رواه سائر رواة الإدغام وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي][(١)]، ورواه شُجَاع عن غيره عن أبي عَمْرُو وضعف للزومه ذهاب الاستطالة من غير تعويض عنها، وأيضًا مِنْ حيث أنَّ ما قبلها ساكن وإدغام مثل ذلك وإنْ لم يكن ضادًا ممتنع عند النُّحاة لمَا يؤدى إليه مِنْ اجتماع السَّاكنين على حدّهما فصار ضعيفًا عندهم من وجهين، وأجيب عن / الإدغام مع الإسكان بأنَّه أخفى وأُطْلِق /١٩٣أ/ عليه: الإدغام مُسامحة، والإخفاء مع الإسكان جائز اتفاقًا.

وأجيب: بأنَّ الذي عليه رواة الإدغام إدغامه بقلب «الضَّاد» «شينًا» وتشديدها، وليس مع الإخفاء قلبٌ ولا تشديد فضعف الجواب، وأيضًا فقد ثبتت هذه القراءة متواترة وهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره النُّحاة ففي مستنده الظَّن، فالإثبات العِلْمِي أَوْلَى من النَّفي الظَّنِّي، وغاية ما يُجيبون عنه القدح في المتواتر، ولئن سلَّمنا أنَّها غير متواترة فأقلّ الأمر أنْ يثبت لغة، بدلالة نقل العدول لها، فيبقى التَّرجيح فيها بالإثبات، ومذهب الخصم نفي والإثبات أَوْلَى، وبالإظهار رواه سائر رواة الإدغام، وكان ابن مُجَاهِد فيما رواه عنه الدَّاني بلاغًا لا يُمَكِّن من إدغامها إلَّا حاذقًا، ولا خلاف في إظهار: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[(٢)]، والقراءة سنَّة مُتَّبعة، لا مجال للقياس فيها[(٣)].

وأمَّا «الدَّال»:

فتدغم في عشرة أحرف وهي: «التَّاء»، و«الثَّاء»، و«الجيم»، و«الذَّال»، و«الزَّاي»، و«السِّين»، و«الشِّين»، و«الصَّاد»، و«الضَّاد»، و«الظَّاء» المُعجمة إذا تحرَّك ما قبل «الدَّال» وتحركت هي بأيِّ حركة تحرَّكت، إلَّا إذا فتحت وقبلها ساكن فإنَّها لا تدغم إلَّا في «التَّاء» لزيادة الثِّقل باتحاد المخرج وذلك في موضعين بالتَّوبة والنَّحل وسيُعَيَّنَان قريبًا إن شاء الله ـ تعالى ـ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل فقط.
(٢) النحل: ٣٧، والذي في النشر ١/ ٣٩٢ ((الأرض شقا)) [عبس:٢٦]، وهما معا مظهران.
(٣) النشر ١/ ٢٩٣، ٢/ ٢٧٢، البحر ١/ ٧٤، شرح الطيبة للنويري ٢/ ٨٩.

فأمَّا إدغامها في:

التَّاء: ففي خمسة مواضع: ﴿ ٱلْمَسَٰجِدِۚ تِلْكَ ﴾، ﴿ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ ﴾، ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾، ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾[١] ليس غيرها.

ووجه الإدغام التَّشارك في المخرج والتَّجانس في الشِّدَّة والانفتاح والتَّسفل، واغتفر الجهر للاتحاد[٢].

وفي **الثَّاء**: في موضعين: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ ﴾، ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ ﴾[٣] للتَّقارب والتَّجانس.

وفي **الجيم**: موضعان: ﴿ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾، ﴿ دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً ﴾[٤]، للتَّجانس في الجهر والشّدة والانفتاح والاستفال والقلقلة[٥].

وقد اختلف في الأخير فروي إظهاره عن الدُّوري من طريق ابن مُجَاهِد، وعن السُّوسي مِن طريق الخزاعي، لاجتماع السَّاكنين، وقال الحافظ أبو العلاء: "رواه القاضي عن رجاله عن ابن مُجَاهِد بالوجهين"[٦]، وقال ابن أبي هاشم: "إنْ أظهَرْت فهو أحبّ إليَّ، لأنَّ السَّاكِن قبل الدَّال ليس حرف مدّ"، وقال ابن مِهْرَان: "إنَّ الإدغام فيه قبيح من وجوه"، وقال ابن غُلْبُون: "وكان ابن مُجَاهِد يكره إدغامه"، قال: "وعلى الإدغام العمل"[٧]، وفي (التَّجْرِيد) الوجهان[٨]، فقال في (المُبهج): "واختلف عنه في ﴿ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً ﴾، قال الكَارْزِيني: وقرأت لشجاع وأبي شعيب بالإظهار، وقرأت عن

---

(١) البقرة: ١٨٧، المائدة: ٩٤، التوبة: ١١٧، النحل: ٩١، الملك: ٨، على الترتيب.
(٢) يقصد اتحاد الصوتين، المدغم و المدغم فيه، فإدا حدث الإدغام بينهما صارت الدال المجهورة تاء مهموسة.
(٣) النساء: ١٣٤، الإسراء: ١٨، على الترتيب.
(٤) البقرة: ٢٥١، فصلت: ٢٨، على الترتيب.
(٥) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٢.
(٦) المنتهى: ١٦٣، غاية الاختصار ١/ ١٩٢.
(٧) التذكرة ١/ ١٢٠.
(٨) التجريد: ١٣٨.

الدُّوري بالإظهار"[١]، [ولم يذكر الإظهار في (الشاطبية) كـ(التيسير) وقوله فيه: كابن مجاهد لا يرى إدغامه، قال الجعبري: وهو حكاية مذهب الغير فيندغم][٢].

وتدغم في **الذَّال** في ستة عشر موضعًا نحو: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ و﴿وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ﴾[٣].

وفي **الزَّاى** في موضعين: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ﴾، و﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا﴾[٤].

وفي **السِّين** في أربعة مواضع: ﴿ٱلۡأَصۡفَادِ سَرَابِيلُهُم﴾، ﴿كَيۡدُ سَٰحِرٍ﴾، ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾، ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾[٥].

وفي **الشِّين**: في موضعين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ﴾ موضعي يوسف والأحقاف[٦].

وفي **الصَّاد**: في أربعة مواضع: ﴿نَفۡقِدُ صُوَاعَ﴾، ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾، و﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ﴾، و﴿مَقۡعَدِ صِدۡقٍ﴾[٧].

وفي **الضَّاد**: في ثلاثة مواضع: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ﴾ في يونس وحم السجدة، و﴿مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ﴾ في الروم[٨].

وفي **الظاء**: في ثلاثة مواضع أيضًا: ﴿يُرِيدُ ظُلۡمٗا﴾ في آل عمران وغافر[٩]، و﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ في المائدة[١٠].

---

(١) المبهج ١/ ٢٨٥.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهو في كنز المعاني ٢/ ٢٧٩.
(٣) (كما في: البقرة: ٥٢، ٦٤، ٧٤، وآل عمران: ٨٩، ٩٤، المائدة: ٤٣، التوبة: ٢٧، يوسف:٤٨، ٤٩، النحل: ١١٩، النور: ٥، ٤٧)، (المائدة: ٩٧)، على الترتيب.
(٤) الكهف: ٢٨، النور: ٣٥، على الترتيب.
(٥) إبراهيم: ٤٩، ٥٠، طه: ٦٩، المؤمنون: ١١٢، النور: ٤٣، على الترتيب.
(٦) يوسف: ٢٦، الأحقاف: ١٠.
(٧) يوسف: ٧٢، مريم: ٢٩، النور: ٥٨، القمر: ٥٥، على الترتيب.
(٨) يونس: ٢١، فصلت: ٥٠، الروم: ٥٤، على الترتيب.
(٩) آل عمران: ١٠٨، غافر: ٣١.
(١٠) المائدة: ٣٩.

وأمَّا مثالها مع فتحها وما قبلها ساكن المنصوص على إظهاره فنحو: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾، ﴿لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ﴾، ﴿بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾، ﴿بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾، ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾، ﴿دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾، ﴿أَرَادَ شُكُورًا﴾، ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾، ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾[(١)]، استغناءً بخفَّتِهما [يعنى الفتحة والسكون][(٢)].

/٩٣ب/ ووجه إدغام «الدَّال» في «التَّاء» تشاركهما في المخرج / وتجانسهما في الشِّدَّة والانفتاح والتَّسفل، واغتُفِر الجهر للاتحاد[(٣)]، وفي البواقي التَّقارب في بعضها والتَّجانس في الآخر، والتَّفصيل لا يخفى وكذا التَّكافئ.

وأمَّا «الدَّال»: فتدغم في:

السِّين في قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ في موضعي الكهف[(٤)].

وفي **الصَّاد** موضع واحد: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾[(٥)].

وأمَّا «القاف»:

فتدغم في «الكاف» إذا تحرك ما قبلها في أحد عشر حرفًا نحو: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[(٦)]، فإن سَكَنَ ما قبلها نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ﴾[(٧)] امتنع الإدغام[(٨)].

---

(١) (ص: ١٧)، (ص: ٣٠)، (يونس: ٢١، هود: ١٠، فصلت ٥٠)، (المائدة: ٣٩، الشورى: ٤١)، (النحل: ٩٤)، (النساء: ١٦٣، الإسراء: ٥٥)، (الفرقان: ٦٢)، (سبأ: ١٣)، (يس: ٨٢)، إيضاح الرموز: ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهي زيادة تبين المعنى.

(٣) أي الاتحاد في المخرج، انظر: كنز المعاني ٢/ ٢٨٠.

(٤) الكهف: ٦١، ٦٣.

(٥) الجن: ٣.

(٦) (المائدة: ٦٤)، (الأنعام: ١٠٢، الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢، غافر: ٦٢)، على الترتيب.

(٧) يوسف: ٧٦.

(٨) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٣.

وأمَّا «الكاف»:

فتدغم في «القاف» إذا تحرَّك ما قبلها في اثنين وثلاثين حرفًا نحو: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾، و﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾[١] للتَّقَارب والتَّجانس شدّةً وانفتاحًا.

وقيل الإظهار في «الكاف» عند «القاف» أحسن من الإدغام، لقرب الكاف، والقاف من حروف الحَلق، وحروف الحَلق لا يجوز إدغام الأَخْرَج منهما في الأَدْخَل، فلذلك ضعف إدغام «الكاف» التي هي الأَخْرَج في «القاف» التي هي الأَدْخَل، وقال بعضهم: إدغام «القاف» في «الكاف» أحسن من إدغام الكاف فيها، ولا يجوز إدغام كلّ واحد من «القاف» و«الكاف» في غيرهما ولا غيرهما فيهما، وقد أجمع رواة الإدغام عن أبي عَمْرُو على إدغام «القاف» في «الكاف» إدغامًا كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها ليس بينهم خلافٌ في ذلك، وإنَّما خَالف مَنْ خَالف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[٢] ممنْ لم يَرْوِ إدغام أبي عَمْرُو[٣].

فإنْ كان ما قبل القاف ساكن نحو: ﴿إِلَيْكَ قَالَ﴾، ﴿يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾[٤]، امتنع الإدغام أيضًا.

ووافق ابن محيصن على إدغام كلّ منهما في الآخر كاليَزِيدِي[٥].

وأمَّا «اللاَّم»:

فتدغم إذا تحرك ما قبلها في الرَّاء بأيّ حركة تحرَّكت في أربعة وثمانين حرفًا نحو: ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾، ﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[٦].

---

(١) البقرة: ٣٠، الفرقان: ١٠، على الترتيب.
(٢) المرسلات: ٢٠.
(٣) النشر ١/ ٢٩٩.
(٤) (الأعراف: ١٤٣، ١٥٦)، (يونس: ٦٥، يس: ٧٦)، (الجمعة: ١١)، على الترتيب.
(٥) إيضاح الرموز: ١٠٧، مفردة ابن محيصن: ١٩٧، المبهج ١/ ٢٠٥.
(٦) (هود: ٨١)، (النحل: ٢٤، ٣٠) على الترتيب.

فإن سكن ما قبلها أدغمها سواء كانت مضمومة أو مكسورة نحو: ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾، ﴿سُبُلَ رَبِّكِ﴾[١].

فإن انفتحت بعد السَّاكِن نحو: ﴿فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾[٢] امتنع الإدغام، لخفَّة الفتحة، إلَّا «لام»: ﴿قَالَ﴾ نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[٣]، فإنَّها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها، قال اليَزِيدِي: "أدغم"، قال: لأنَّ الأَلِف تكفي مِنَ النَّصب، قال الجَعْبَري: "يُشِير بهذا إلى قاعدة وهي: إنَّ حركة ما قبل المدغم تدلُّ عليه، ففتحة ﴿قَالَ﴾ الأصلية دَلَّت على حركة المدغم فخرج من هذا ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[٤] للمغايرة"[٥].

وأمَّا «النُّون»:

فتدغم إذا تحرَّك ما قبلها في الرَّاء واللاَّم إدغامًا خالصًا كاملاً من غير غنة، أجمع على ذلك مَنْ روى الغُنَّة عنه في النُّون السَّاكنة والتَّنْوِين مِنَ الإدغام الصَّغير ومن لم يروها:

فأمَّا في **الرَّاء**: ففي خمسة أحرف: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾، ﴿خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾، ﴿خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾، ﴿خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾[٦]، فإنْ سكن ما قبلها نحو ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾[٧]، امتنع الإدغام.

وأمَّا في **اللاَّم**: ففي ثلاثة وستين حرفا نحو: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾، ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾[٨]

---

(١) (البقرة: ٢٠٠، ٢٠١)، (النحل: ٦٩) على الترتيب.
(٢) الحاقة: ١٠.
(٣) (كما في: الشعراء: ٢٦، سبأ: ٢٣)، (المائدة: ٢٣)، على الترتيب.
(٤) المنافقون: ١٠.
(٥) كنز المعاني ٢/ ٢٩٦.
(٦) الأعراف: ١٦٧، إبراهيم: ٧، الإسراء: ١٠٠، ص: ٩، الطور: ٣٧ على الترتيب.
(٧) (كما في: إبراهيم: ١، ٢٣، القدر: ٤)، (النحل: ٥٠).
(٨) (البقرة: ٥٥، الإسراء: ٩١٠)، (البقرة: ٢١٢، الرعد: ٣٣)، على الترتيب.

للتَّقَارب والتَّشارك[١]، فإنْ سكن ما قبلها نحو: ﴿ ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم ﴾[٢] فالإظهار ليس إلَّا عملاً بالأصل، أو للجمع بين السَّاكنين على غير أحدهما في البعض إلَّا في كلمة «نحن» حيث وقعت، وجملة الواقع منه عشرة مواضع: في البقرة أربعة، وواحد في آل عمران، وآخر في الأعراف، والسابع في يونس، [والثلاثة][٣] في هود، والمؤمنون، والعنكبوت[٤] فتدغم النُّون في اللاَّم كمَا نصَّ عليه أصحاب اليَزِيدِي عنه، إلاَّ ابن جبير لثقل الضَّمَّة مع لزُومها أو تكرَار النُّون وكَثْرَة دُورها[٥].

وأمَّا «الرَّاء»:

فتدغم إذا تحرَّكت بأيّ حركة تحرَّكت هي، وكذا إنْ سَكَنَ ما قبلها وتحرَّكت هي بالضَّم أو الكسر في اللاَّم في أربعة وثمانين حرفًا، فمثال الأَوَّل: ﴿ لِّيَغْفِرَلَكَ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[٦]، ومثال الثَّاني: ﴿ ٱلْمَصِيرُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ ﴾[٧] لتقارب مخرجهما على رأى سيبويه، وتشاركهما ما على رأي الفرَّاء، وتجانسهما في الجهر / والانفتاح والاستفال والانحراف وبعض الشِّدَّة[٨]. /١٩٤أ/

ولا خِلَاف في إظهارها إذا فتحت [وقبلها][٩] ساكن نحو: ﴿ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ و﴿ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ ﴾ و﴿ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ ﴾ و﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى ﴾[١٠]

---

(١) في باقي المخطوطات ما عدا (الأصل، ب) بزيادة [في بعض الصفات].
(٢) الأنعام: ١٩.
(٣) هكذا في المخطوطات والصواب [والثامنة].
(٤) البقرة: ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، آل عمران: ٨٤، الأعراف: ١٣٢، يونس: ٧٨، هود: ٥٣، المؤمنون: ٣٨، العنكبوت: ٤٦، على الترتيب.
(٥) كنز المعاني ٢/ ٢٩٢، النشر ١/ ٢٩٥.
(٦) الفتح: ٢، هود: ٧٨، على الترتيب.
(٧) البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦، آل عمران: ١٩٠، على الترتيب.
(٨) انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣، إيضاح الرموز: ١٠٣.
(٩) ما بين المعقوفين من (أ) وفي باقي المخطوطات [قبل].
(١٠) النحل: ٨، النحل: ١٤، الحج: ٧٧، (الانفطار: ١٣، المطففين: ٢٢)، على الترتيب.

إلَّا ما جاء عن شجاع ومَدْيَن من إدغام [الثَّلاثة الأَوَّل][١].

وقد ذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنَّه لا يجوز إدغام الرَّاء في اللَّام من أجل التَّكْرِير في الرَّاء الذي صَيَّرها أقوى من اللَّام، والقَوِيّ لا يُدْغَم في الضَّعيف، وعُورض بإدغام ﴿ أَحَطتُ ﴾[٢] إجماعًا إذ الطَّاء أَقْوَى، ولئنْ سلَّمْنا أنَّ القَوِي لا يُدْغَم في الضَّعِيف فلا نُسلِّم أنَّ التَّكْرِير يُقَوِّيها لأنَّه أَمْر عَدَمِي لأنَّه عارض فيها لا مُتَأَصِّل، ويدلُّ له أنَّ الرَّاء ـ كما تقدَّم في باب المخارج ـ تخرج مِنْ ظهر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، فينبغي لِلَّافِظ ـ كما قالوا ـ أنْ يُحْكِم إلصَاقها وإلَّا ارتعد رأس اللسان فحصل بكل مرَّة راء فيتعدد، وهو لحن لا يجوز لمَا يترتب عليه من الزِّيادة في القرآن، فمعنى قولهم: "حرف مكرر"، أي له قبول التَّكَرُّر ولو سُلِّم، فتكرار الحرف لا يكسب ذاته قوة[٣].

وقد أجاز الكسائي والفراء الإدغام وحكياه سماعًا، ووافقهما على سماعه رواية أبي عَمْرُو ويعقوب الحضرمي، وكذا أجازه وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسي[٤] وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين.

ووجهه أبو حَيَّان بأنَّ الرَّاء إذا أدغمت في اللَّام صارت لامًا، ولفظ اللَّام أسهل مِنْ لفظ الرَّاء لعدم التِّكرار، وإذا لم تدغم ثقل ذلك لأجل أنَّ الرَّاء فيها تكرار فكأنَّها راء أنّ واللاَّم قريبة من الرَّاء فتصير كأنَّك قد أتيت بثلاثة أحرف مِنْ جنس واحد.

لكن قال الجَعْبَري: من احتجَّ بأن الرَّاء قلبت لامًا ثمَّ أدغمت ممنوع، لأنَّ القلب

---

(١) ما بين المعقوفين من (أ)، وفي باقي المخطوطات [اللام]، والنص في النشر ١/ ٢٩٢، وانظر التيسير: ٣٢٨.
(٢) النمل: ٢٢.
(٣) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٥، كنز المعاني ٢/ ٢٩٣، البحر المحيط ٢/ ٣٦٢، إدغام القراء: ٣٩.
(٤) محمد بن أبي سارة، أستاذ الكسائي والفراء، وسمي الرؤاسي لكبر رأسه، له كتاب معاني القرآن، وكتاب الفيصل، الغاية ٢/ ٦١١، بغية الوعاة ١/ ١٠٩.

من تغيير الإدغام، فلا يجوز مع امتناعه[١] وفيه هَدْم القاعدة، وقد حَمَل بعضهم ما روي عن القُرَّاء من الإدغام الذي منعه البصريون على الإخفاء، وعورض بكمال التَّشديد في ذلك، والخصم موافق على خلوه من المخفي، وكيف يجوز حمل القُرَّاء على الغلط وقلَّة الضَّبط؟، هذا ممَّا لا يحل اعتقاده، وليس لسان العرب محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تتوقف على ما نقلوه، بل القُرَّاء مِنَ الكوفيين يكادون أنْ يكونوا أكثر مِنَ قراء البصرة، وقد وافق كبير البصريين وهو أبو عَمْرُو بن العلاء كثيرًا مِنَ الكوفيين على إدغام لم يروه البصريون، فوجب قبوله والرُّجوع إلى علمه وعلم الكوفيين، إذ مَنْ علم ممَّنْ هو من أهل الثِّقة والمعرفة والتَّمييز حجَّة على مَنْ لم يعلم، ولا ينبغي أنْ يجترأ على أئمة القُرَّاء بأنَّهم غلطوا أو بأنَّهم جهلوا أو قرءوا ما لم يقرءوه فإنَّه قدح في التَّواتر.

وأمَّا «التَّاء»:

ففي عشرة أحرف وهي: «الثَّاء»، و«الجيم»، و«الذَّال»، و«الزَّاي»، «السِّين»، و«الشِّين»، و«الصَّاد»، و«الضَّاد»، و«الطَّاء»، و«الظَّاء»:

ففي **الثَّاء**: في خمسة عشر حرفًا نحو: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾، ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ﴾، ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ﴾[٢]، واختلف عنه[٣] في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾، و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾[٤] لأنَّهما مفتوحتان بعد ساكن، وكان ابن مُجَاهِد يأخذ بالإظهار لِخِفَّة الفتح بعد السُّكُون.

وروى الإدغام ابن حَبْش من طريقي الدُّوري والسُّوسي للتَّقَارب، وبالوجهين

---

(١) يريد الجعبرى أن يقول: إن قلب الراء لامًا مترتب على حدوث الإدغام، لا أنه حدث قبل الإدغام، فالقلب أثر الإدغام، فلا يجوز أن يحدث و الإدغام ممتنع، لأن ذلك يعتبر هدما للقاعدة، كنز المعاني ٢/ ٢٩٣.

(٢) (البقرة: ٩٢، المائدة: ٣٢)، (آل عمران: ٧٩)، (العنكبوت: ٥٧).

(٣) الضمير في العبارة راجع إلى أبى عمرو بن العلاء.

(٤) البقرة: ٨٣، الجمعة: ٥، على الترتيب.

قرأ الدَّاني كما في (التَّيْسِير)[١].

وتدغم **التَّاء**: في الجيم في سبعة عشر حرفًا، نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾، ﴿مِن وَرَثَةِ جَنَّةٍ﴾[٢] للتجانس في الشِّدَّة.

وفي **الذَّال** في تسعة أحرف نحو: ﴿ٱلْأَخِرَةِ ذَٰلِكَ﴾، ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو﴾، ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾[٣] للتَّقَارب في المخرج، واختلف في: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾، ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾[٤] كلاهما مِنْ أجل أنَّهما مِنَ المجزوم[٥]، أو ممَّا حكمه حكمه، فبالإظهار أخذ ابن مُجَاهِد / وكثير مِنَ البغداديين للنَّقص وقلَّة الحروف، وبالإدغام أخذ الدَّاجُوني وابن شَنَبُوذ وأتباعهما للتَّقَارب مع ثقل الكسرة، وبالوجهين قرأ الدَّاني وبهما أخذ الشَّاطِبي[٦]. /٩٤ب/

وتدغم في **الزَّاي**: في ثلاثة أحرف: ﴿بِٱلْأَخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ﴾، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾، ﴿إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[٧].

وفي **السِّين**: في أربعة عشر حرفًا نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾، ﴿ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾[٨].

وفي **الشين**: في ثلاثة مواضع: ﴿ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ موضعان، واختلف في ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ في سورة مريم[٩].

---

(١) التيسير: ١٣٨، قال الداني: "وقرأته بالوجهين".
(٢) المائدة: ٩٣، الشعراء: ٨٥، على الترتيب.
(٣) هود: ١٠٣، غافر: ١٥، الصافات: ٣، على الترتيب.
(٤) الإسراء: ٢٦، الروم: ٣٨، على الترتيب.
(٥) و هو يريد أن يقول: إنهما أمر، و الأمر حكمه أن يبنى على ما يجزم به مضارعه.
(٦) التيسير: ١٣٨،
(٧) النمل: ٤، الصافات: ٢، الزمر: ٧٣.
(٨) (النساء: ٥٧، ١٢٢)، (الأعراف: ١٢٠، الشعراء: ٤٦)، على الترتيب.
(٩) الحج: ١، النور: ٤، ١٣،مريم: ٢٧، على الترتيب.

قال الجَعْبَري: "والأشهر الإظهار"(١)، وبالوجهين قرأ الدَّاني، وأخذ الشَّاطِبي، وتبعهما سائر المتأخّرين، ووجه الشَّاطِبي الإظهار بوجهين: كون التَّاء تاء الخطاب، والثَّانِي: كون عين الكلمة محذوفة المعبر عنه بقوله: ونقصانه(٢).

وتقريره أنَّ التَّصريفيين لمَّا حولوا فعل الأجوف اليائي إلى فعل عند اتِّصاله بتاء الضَّمِير وسكنّوا اللَّام وتعذَّر القلب نقلوا كسرة الياء إلى الجيم استثقالا، وليُنَبِّهُوا على المحذوف حذفت الياء للسَّاكنين لا الأَلِف كما قيل لرجحان التّحويل على الزِّيادة، ولقلَّة التَّغيير، وللتَّاء جهتان: جهة اتّصال لكونه فاعلاً مضمرًا، وجهة انفصال لكونه كلمة، فإنْ اعتبرت انفصالها علَّلَت بالخطاب، ولا تعلَّل حينئذ بالنَّقص للتَّناقض وإنْ اعتبرت اتّصالها علِّلَت بحذف العين كاللاَّم ولا تعلَّل بالخطاب لذلك قاله الجَعْبَري، ووَجَّه الإدغام بأنَّ ثقل الكسرة سَوَّغ إدغامه وأَخْرَجَه عن أصل المنع(٣).

وتدغم في **الصَّاد**: في ثلاثة أحرف: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾، ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾(٤).

وفي **الطَّاء**: في ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾، و﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ﴾، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾(٥)، واختلف في:

﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾(٦) لمانع الجزم، إلاَّ أنَّ الإدغام يقوى هنا لأجل التَّجانس وقوة الكسرة والطَّاء، ورواه الدَّاني والأكثرون بالوجهين.

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٨٦.
(٢) قال الشاطبي البيت (١٤٨):
وفي جئت شيئا أظهروا لخطابه ونقصانه والكسر الادغام سهلا
(٣) كنز المعاني ٢/ ٢٨٧.
(٤) الصافات: ١، النبأ: ٣٨، العاديات: ٣، على الترتيب.
(٥) هود: ١١٤، الرعد: ٢٩، النحل: ٣٢، على الترتيب.
(٦) النساء: ١٠٢.

وأمَّا ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ في النساء[١]: فأدغمه أبو عَمْرُو وجهًا واحدًا في وجهي الإظهار والإدغام، قال الدَّاني: "لم [يدغم][٢] من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار غيره"[٣]، انتهى، وسيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ تحقيقه في سورة النساء[٤].

وتدغم في **الظاء** في موضعين: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ﴾ في النساء والنحل[٥].

وأمَّا «الثَّاء»:

ففي خمسة أحرف، التَّاء والذَّال السِّين والشِّين والضَّاد:

فالتاء: في موضعين: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾، و﴿ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾[٦].

والذال: ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾[٧] لا غير.

السِّين: في أربعة أحرف: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾، ﴿حَيْثُ سَكَنتُم﴾، ﴿ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾، ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾[٨].

والشين: في خمسة أحرف: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[٩] في البقرة والأعراف، ﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[١٠].

والضَّاد: موضع واحد: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾[١١].

---

(١) النساء: ٨١.
(٢) ما بين المعقوفين في (ق) [يدغم أبو عمرو]، وما أثبته هو الموافق لما في النشر ١/ ٢٨٩.
(٣) جامع البيان ١/ ٨٤٤، النشر ١/ ٢٨٩.
(٤) انظر: إيضاح الرموز: ١٠١.
(٥) النساء: ٩٧، النحل: ٢٨.
(٦) الحجر: ٦٥، النجم: ٥٩، على الترتيب.
(٧) آل عمران: ١٤.
(٨) النمل: ١٦، الطلاق: ٦، القلم: ٤٤، المعارج: ٤٣، على الترتيب.
(٩) في جميع المخطوطات بزيادة، ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾.
(١٠) (البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩)، المرسلات: ٣٠، على الترتيب.
(١١) الذاريات: ٢٤.

وأمَّا «الباء»:

فتدغم من ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ميم ﴿مَن يَشَآءُ﴾[١] لا غير وذلك في خمسة مواضع: في آل عمران واحد، وفي المائدة اثنان، وآخر في العنكبوت، والخامس في الفتح لاتحاد مخرج الباء والميم وتجانسهما في الانفتاح والاستفال والجهر وكافأت الغُنَّة الشِّدَّة[٢].

وليس منه موضع آخِرِ البقرة[٣] لأنَّه ساكن الباء في قراءة أبي عَمْرُو، فهو واجب الإدغام عنه فمحله الإدغام الصَّغير لا الكبير.

وفهم من تخصيص باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ وميم ﴿مَن﴾ إظهار ما عدا ذلك، نحو: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾، ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾، ﴿وَكَذَّبَ مُوسَىٰ﴾[٤].

ووجه تخصيص الخمسة[٥] ثِقَل ضمَّة الفعل بعد كسرة، وقيل: كسرة الذَّال، وعُورض بنحو: ﴿وَكَذَّبَ مُوسَىٰ﴾[٦]، وقيل: مناسبة لمجاورها المدغم مع صحَّة النَّقل[٧]، وهو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[٨]، إمَّا قبلها أو بعدها فطرد الإدغام لذلك، ورجح في (النَّشْر) هذه الأخير، قال: "ومن ثمَّ أظهر ما عدا ذلك لفقد المجاور"[٩]، واستظهر لذلك بما جاء عن أبي عَمْرُو من طريق جعفر الأدمي عن ابن سعدان عن اليَزِيدِي من إدغام: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾، لما فيه من المجاورة مع /١٩٥أ/

(١) آل عمران: ١٢٩، المائدة: ١٨، ٤٠، والعنكبوت: ٢١، الفتح: ١٤.
(٢) انظر: إيضاح الرموز: ١٠٨
(٣) البقرة: ٢٨٤: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.
(٤) البقرة: ٢٦، آل عمران: ١٨١، الحج: ٤٤، على الترتيب.
(٥) يريد خمسة الأمثلة التى أدغمت فيها الباء في الميم في عبارة ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾.
(٦) الحج: ٤٤.
(٧) يريد أن الإدغام أنما كان في هذا المثال بالذات لأنه مسبوق بعبارة و قع فيها الإدغام مثل: ((يرحم من))، ((يغفر لمن))، إلى جانب صحة نقل رواية الإدغام فيه.
(٨) المائدة: ٤٠.
(٩) النشر ١/ ٣٢٧.

فتح الباء كما ترى[١]، واستدل لذلك بما أجمع على إظهاره وهو: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ بهود[٢]، لعدم وجود المجاور[٣].

وأمَّا «الميم»:

فتسكن عند **الباء** إذا تحرك ما قبلها، ثمَّ تخفى بغنَّة وذلك في ثمانية وسبعين حرفًا نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾، ﴿ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾[٤]، لأنَّه لما اشتركا في المخرج وتَجَانَسَا في الانفتاح والاستفال ثقل الإظهار والإدغام المحض يذهب الغُنَّة فعَدَل إلى الإخفاء، فإنْ سكن ما قبلها نحو: ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾، و﴿ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾، ﴿ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾[٥]، فأجمعوا مِنْ هذه الطُّرُق على الإظهار، وإنَّما اشترطوا الحركة لتحقّق الثّقل والتَّمكن مِنَ الغُنَّة، وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، ونبَّه بتسكين الباء على أنَّ الحرف المخفي كالمدغم يسكن ثمَّ يخفي، لكنَّه يفرق بينهما بأنَّه في المدغم يقلب ويشدّد الثَّاني بِخِلاف المخفي.

فهذا ما أدغمه أبو عَمْرُو من هذا الفصل، وقد شاركه غيره:

فقرأ حَمْزَة وفاقًا له بإدغام التَّاء في أربعة مواضع وهي: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾، ﴿فَٱلتَّالِيَٰتِ ذِكْرًا﴾، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾[٦] بغير إشارة.

واختلف عن خَلاَّد عنه في ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾[٧]، فبالإدغام فيهما أخذ ابن مِهْرَان عن أصحابه عن الوَزَّان عن خَلاَّد، وأبو الفَتح فارس بن أحمد

---

(١) انظر النشر ١/ ٣٢٧.
(٢) هود: ١١٢.
(٣) انظر النشر ١/ ٣٢٧.
(٤) الأنعام: ٥٣، المائدة: ٢٧، على الترتيب.
(٥) البقرة: ١٣٢، يوسف: ٤٤، البقرة: ٢٤٩، على الترتيب.
(٦) الصافات: ١، ٢، ٣، الذاريات: ١، على الترتيب.
(٧) المرسلات: ٥، العاديات: ٣، على الترتيب.

عن أصحابه عن خَلاَّد، وروى أبو اسحاق الطَّبَري عن البُخْتُري عن الوَزَّان إدغام ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ فقط، وبالإظهار أخذ غير مَنْ ذُكِر فيهما، والوجهان عنه في (الشَّاطِبيَّة).

وكذا قرأ يعقوب مِنْ (مصباح) الشَّهْرَزُورِي بإدغام كلّ ما أدغمه أبو عَمْرُو من هذا الفصل[١]، وبذلك قال أبو حَيَّان في كتاب (غاية المطلوب في قراءة يعقوب) وكذا غيره، فاعتضدّ ما في (المِصْبَاح) من الإطلاق، [قال في (النَّشْر): "وحكاه أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة"، قال ابن الجزري: "وهو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب"][٢].

وزاد يعقوب فأدغم التَّاء من ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾[٣] في النَّجم.

ورُوَيس بإدغامها من: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ بسبأ[٤]، وعلى هذا إذا ابتدئ بهاتين الكلمتين فبالتَّاءَين مظهرتين لموافقة الرَّسم والأصل لسقوط الإدغام بالوقف كما هو معلوم، وهذا بخِلاف الابتداء بـ «تاءات» البَزّي الآتية في آخر سورة «البقرة» إن شاء الله ـ تعالى ـ فإنَّها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء [بها][٥] كذلك، والله أعلم.

ووافق اليَزِيدِي أبا عَمْرُو على هذا الفصل اتفاقًا واختلافًا.

وعن ابن محيصن: إدغام القاف في الكاف نحو ﴿خَلَقَكُمۡ﴾، ﴿وَرَزَقَكُم﴾، و﴿بِوَرِقِكُمۡ﴾ بالكهف[٦].

---

(١) المصباح ١/ ٤٦٢ وقال: "وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله، عن يعقوب، إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، انظر النشر ١/ ٣٠٢.
(٣) النجم: ٥٥.
(٤) سبأ: ٤٦.
(٥) ما بين المعقوفين من (ط) فقط، وهي زيادة يقتضيها السياق.
(٦) الكهف: ١٩، مفردة ابن محيصن: ١٩٧، المبهج ١/ ٢٨٨، المصطلح: ٩٥، الإيضاح: ١٠٤.

وعنه من (المفردة) إدغام جميع المتجانسين والمتقاربين، إلا أنَّه أظهر منهما ما اختلف فيه عن أبي عَمْرُو وزاد منها إدغام «الضَّاد» في «التَّاء» إذا كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿أَفَضْتُم﴾، ﴿وَأَقْرَضْتُمُ﴾[١].

وأدغم من (المُبهج) و(المفردة):

الضَّاد في الطَّاء إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ﴾[٢].

والظَّاء في التَّاء من: ﴿أَوَعَظْتَ﴾[٣] ويبقى صوت حرف الإطباق[٤].

وأدغم الجيم في الشين من: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٥].

وضعف الزَّمَخْشَري إدغام الضَّاد في الطَّاء ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، وعلَّل بكونها: "لغة مرذولة"[٦]، وتعقبه في (البحر) بما نقله عن سيبويه أنَّ بعض العرب قال: "«مطَّجع» في «مضْطَجع»"[٧]، وغير ذلك ممَّا يأتي تقريره إن شاء الله ـ تعالى ـ في سورة «البقرة» في أواخر الحزب الثَّاني منها.

---

(١) (كما في: البقرة: ١٩٨، النور: ١٤)، (المائدة: ١٢)، المبهج ١/ ٢٩١، المفردة: ١٩٧.
(٢) (كما في: البقرة: ١٧٣، المائدة: ٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥)، (الأنعام: ١١٩) على الترتيب، المفردة: ١٩٧، المبهج ١/ ٢٩١.
(٣) الشعراء: ١٣٦.
(٤) أي: يبقى أثر التفخيم، فتنطق التاء طاء مشددة، فكأن الصوتين الظاء و التاء قلبا إلى صوت وسيط بينهما و هو الطاء، و هو ما لم يلحظه أحد، المفردة: ١٩٧.
(٥) الفتح: ٢٩، المبهج ١/ ٢٩١، مفردة ابن محيصن: ١٠١.
(٦) الكشاف ١/ ٢١٣.
(٧) البحر المحيط ١/ ٥٥٧، وعبارة سيبويه: "وقد قال بعضهم: "مطّجع"، حيث كانت مطبقة، ولم تكن في السمع كالضاد، و قربت منها، و صارت في كلمة واحدة، فلما اجتمعت هذه الأشياء وكان وقوعها معها في الكلمة الوحدة أكثر من وقوعها معها في الانفصال اعتقدوا ذلك وأدغموها، وصارت كلام المعرفة، حيث ألزموها الإدغام فيما لاتدغم فيه في الانفصال إلَّا ضعيفًا" الكتاب ٤/ ٤٧٠.

ووافق الشَّنَبُوذي عن الأعمش أبا عَمْرُو على إخفاء الميم عند الباء نحو: ﴿ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ / ، وباء «يعذب» عند ميم «من»، والله أعلم. /٩٥ب/

قواعد:

الأُولَى: اعلم أنَّ الحرف المدغم إمَّا أنْ يكون قبله متحرك أو ساكن، والأَوَّل واضح، والثَّانِي: إمَّا أنْ يكون صحيحًا أو معتلاً، والأَوَّل: يعسر إدغامه ويصعب توجيهه لاجتماع السَّاكنين على غير حده، وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، ﴿زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ﴾، ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً﴾، ﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، وفيه طريقان:

طريقة المُتقدِّمين: أنَّه مدغم إدغامًا صحيحًا، وقال شيخ مشايخنا ابن الجَزَري: "أنَّه الصحيح الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنُّصوص مجتمعة عليه"[2].

وطريقة أكثر المحقِّقين مِنَ المتأخِّرين: أنَّه مخفي بمعنى مختلس الحركة، وهو المُسمَّى بالرَّوْم في المسألة الآتية قريبًا إن شاء الله ـ تعالى ـ، وحملوا ما وقع مِنْ عبارة المُتقدمين من الإدغام على المَجَاز وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار، وليس المراد الإخفاء المذكور في باب النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين، لأنَّه لا يكون إلَّا عن سكون، وفرارهم هنا مِنَ الإدغام إنَّما هو لمَا يلزم عليه من التقاء ساكنين على غير حدِّهما، وتقرير هذه القاعدة كما أفاده الجَعْبَري وغيره عن التَّصريفيين في باب التقاء السَّاكنين: "إذا اجتمع ساكنان والأَوَّل حرف مدّ أو لين نحو: «خُوَيْصَة»[3]، حذف أو زيد في مدّه على حالتين"، وقوله على حالتين، لعله يُريد أنَّ ذلك مُنَزَّل على حالتين،

---

(١) البقرة: ١٨٥، الأعراف: ١٩٩، التوبة: ١٢٤، فصلت: ٢٨، مريم: ٢٩، على الترتيب.

(٢) النشر ١/ ٣٤١.

(٣) هذا الضبط للكلمة هو مقصود الجعبري، فهي تصغير كلمة "خاصة"، ومثلها كلمة "دويبة" تصغير "دابه"، و"شويبة" تصغير "شابة"، وما يريده الجعبري هو أنّ للكلمة في تصغيرها نطقين: فإما أن يكون الثانى غير مدغم، فتنطق خويصة، ولا مشكلة، وأما أن يكون الثاني مدغما فيمد ما قبله لتيسير نطقه، و بذلك يكون حرف اللين، و هو الياء، طويلاً نسبيا، كنز المعاني ٢/ ٣٦٤.

فالحذف مُنَزَّل على ما إذا كان الثَّاني غير مدغم، وزيادة المدَّ محمولة على ما إذا كان السَّاكِن الثَّاني مدغما، وإنْ كان صحيحًا حرك[١]، هذا هو الأصل، ثمَّ خصّوا الوقف فجوزوا فيه التقاء السَّاكنين مطلقًا، وعلَّلوه بكونه عارضًا فحصل مِنْ قاعدتهم أنّه لا يجمع بين ساكنين، والأوَّل: صحيح في الوصل.

وقد ثبت عن القُرَّاء اجتماعهما على هذه الصِّفة فخاض فيها مبتدع مفنّد وضعيف مقلّد، اعتقادًا منه أنَّ ما خالف قاعدتهم لا يجوز فمنع بجهله إدغام الباب نحو: ﴿ٱلْعِلْمِ مَا﴾، و﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، و﴿نِعِمَّا﴾[٢]، فتحير مُعَلِّلو القراءات وتخيَّل منها ناقلوا الرّوايات.

والجواب: إنَّا لا نُسلِّم أنَّ ما خالف قاعدتهم غير جائز بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إنْ لم يُسمَع فهو لحن، وإن سُمِع فهو شاذ قياسًا، ولا يمتنع وقوعه في القرآن.

وإنْ سلَّمنا أنَّ ما خالفها غير جائز فهذه الصُّورة ملحقة بالموقوف عليه، لأنَّه لا فرق بين السَّاكِن للوقف والساكن للإدغام، بجامع قصد الخفَّة.

ثمَّ نعود ونقول: دعواهم عدم جوازه وصلاً ممنوع، وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده في نفس الأمر، فقد سُمِع التقاؤهما وصلاً من أفصح العرب، بل أفصح خلق الله على الإطلاق ﷺ فيما يروى: "نعمَّا المال الصالح للرجل الصالح"[٣]، قاله أبو عبيد[٤] واختاره، وحكى الكوفيون سماعًا من العرب: «شهر

---

(١) يقصد أن الساكن قبل المدغم يحرك مثل: "بعد ذلك".
(٢) (كما في: البقرة: ١٢٠، الرعد: ٣٧، مريم: ٤٣)، (مريم: ٢٩)، (النساء: ٥٨)، على الترتيب.
(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٢، رقم ١٧٨٣٥)، والحاكم (٢/ ٣، رقم ١٣٠) وقال: صحيح على شرط مسلم. وأبو يعلى (١٣/ ٣٢١، رقم ٧٣٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٩١، رقم ١٢٤٨). وأخرجه أيضًا: الطبراني في الأوسط (٣/ ٢٩١ رقم ٣١٨٩)، وأشار له الألباني بالصحة في تخريج مشكلة الفقر، وغاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (٤٥٤).
(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٢٤، الدر المصون ٢/ ٦٠٩، النشر ٢/ ٢٣٦، غريب الحديث: ١٩٣.

رمضان»، وتواتر ذلك عن القرَّاء وشاع وذاع ولم ينكر، وإذا حمل المُخالف على أنَّه غير مقيس وأمكن الجمع بين قولهم وبين القراءة المتواترة فالجمع ـ ولو بوجه ـ أولى.

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل): "وإذا كان قبل المدغم ساكن صحيح فاضطرب فيه المحققون من أهل العلم، وذلك أنَّ النَّحويين مطبقون على أنَّه لا يصح الإدغام، والمقرئين مطبقون على أنَّه يصحّ الإدغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما، وقد أجاب الشَّاطِبي في قصيدته[1] عن ذلك بجواب ليس بالبين فقال ما معناه: يحمل كلام النَّحويين على الإدغام الصريح، وكلام المقرئين على الإخفاء الذي هو قريب من الإدغام فيزول التناقض فعلى هذا لا يكون النَّحويون منكرين الإخفاء، ولا يكون المقرئون منكرين امتناع الإدغام / ، وهذا وإن كان جيِّدًا على /١٩٦أ/ ظاهره، إلَّا أنَّه لا يثبت أنَّ القُرَّاء امتنعوا من الإدغام بل أدغموا الإدغام الصريح والأولى الرَّد على النَّحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة إلَّا عند الإجماع، ومن القُرَّاء جماعة من النَّحويين فلا يكون إجماع النَّحويين حجة مع مخالفة القُرَّاء لهم، ثمَّ ولو قُدِّر أنَّ القُرَّاء ليس فيهم نحوي فإنَّهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النَّحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النَّحويين حجَّة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القُرَّاء أَوْلى؛ لأنَّهم ناقلوها عمَّن ثبتت عصمته مِنَ الغَلَط في مثله، ولأنَّ القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النَّحويون آحاد، ثمَّ لو سلّم أنَّه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى "[2]، انتهى.

وأمَّا قول الجوهري في (الصحاح) في فصل الرَّاء من باب الميم: "وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ فيمن أخفى، إنَّما هو بحركة مختلسة، ولا يجوز أنْ تكون الرَّاء الأُولَى

---

(١) في قوله في الشاطبية: ١٣:

وإدغـــام حـرف قبـله صـح ساكـن عـسير وبـــالإدغـــام طـبـق مفصلا

(٢) الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٤٧٨، والنقل بتصرف.

ساكنة لأنَّ الهاء قبلها ساكن فيؤدي إلى الجمع بين السَّاكنين في الوصل مِنْ غير أنْ يكون قبلهما حرف لين، وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب، وكذا قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ و﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ ﴾ و﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾[١] وأشباه ذلك، ولا معتبر بقول القُرَّاء: إنَّ هذا ونحوه مدغم، لأنَّهم لا يُحَصِّلُون هذا الباب، وهو جمع بين السَّاكنين في موضع لا يصحّ فيه اختلاس الحركة، فهو مخطئ كقراءة حَمْزَة ((فَمَا اسْطَاعُوا)) لأنَّ سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه"، انتهى[٢]، يُقال عليه: أنَّ قوله: "غير موجود" غير مُسَلَّم، وكيف يكون ذلك؟ ، وهي مروية عن شيخ النَّحويين والقرَّاء أبي عَمْرُو بن العَلاء ونَصَّ عليه في غير ما مُؤَلَّف مِنْ تآليف الفن.

وأمَّا قوله: "ولا معتبر بقول القُرَّاء"، فهو جرأة عظيمة على القُرَّاء الذين هم العُمدة في نقل كلام الله، وكيف يقال بخطئهم فيما رواه متواترًا عن أهل الفصاحة والبلاغة من التابعين والصَّحابة عمَّن لا ينطق عن الهوى [ﷺ][٣]؟ ، إنَّما المخطئ أعجمي ومعتزلي يريان[٤] القراءة بالرَّأي.

وقال الجَعْبَري: "وأجاب حُذاق القُرَّاء بأنَّه ليس إدغامًا، بل إخفاء، فاستحسنه من وقف عليه وادَّعى كلُّ السبق إليه"[٥].

ثمَّ قال: "وهذا ليس بشيء لأنَّه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة، لأنَّ الحرف حينئذ يكون مختلسًا ظاهرًا لا مدغم ولا مخفي كـ ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ولا قارئ به، ولا جائز أنْ يكون إخفاء الحرف لأنَّه مقلوب متَّصل تام التَّشْدِيد، وهذه حقيقة المدغم فتسميته

---

(١) الحجر: ٩، يونس: ٣٥، يس: ٤٩، على الترتيب.
(٢) الصحاح ٥/ ١٩٣٨ مادة: روم.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) في غير الأصل: [يريا]، والصواب ما أثبتناه لأن الفعل مرفوع بثبوت النون حيث لم يسبقه ناصب ولا جازم، و المقصود بالأعجمي: أبو الفتح عثمان بن جني، اليوناني (ق)، وبالمعتزلي: جار الله الزمخشري، في تفسيره الكشاف، وانظر في هذا: محاسن التأويل ١/ ٣٠٢ و ما بعدها.
(٥) انظر: كنوز المعاني ٢/ ٣٠٧.

إخفاء لا تقلب حقيقته وإنْ حمل على حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال، لأنَّ الحرف المخفي ساكن لقول الجوهري: "والمانع لم يمنع من حيث الإدغام، بل مِنْ حيث التقاء السَّاكنين، والأَوَّل ساكن صحيح وهذا موجود في الإخفاء"(١)، وهذا قد تعقبه النّويري فقال: قوله "ليس بشيء" ليس بشيء، لأنَّا نختار مِنَ التَّرديد القسم الأَوَّل.

وقوله: "لا قارئ به" ممنوع، كيف وهو طريقة أكثر المتأخرين وليس مرادهم الآخرين، وإنكاره الأَوَّل يدل على أنَّه لم يطلع عليه، ولم يقرأ به، ولهذا لم ينص في (النزهة) إلَّا على الإدغام حيث قال:

وإن صحَّ قبل السَّاكِن ادغامه اغتفر لعارضه كالوقف أو أن يُقَدَّرَا
ومن قال: إخفاءٌ فغيرُ محققٍ إذ الحرفُ مقلوبٌ وتشديده يُرى

ومعنى قوله: "أو أنْ يقدرا" أن التقاء السَّاكنين اغتفر في الإدغام إمَّا لأنَّ السُّكُون عارض أو أنَّ التقاءهما تقديري إذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقًا، وقد ظهر أنَّ قول ابن جني في الإدغام: "وهو سهو من القُرَّاء، وقصور عن إدراك حقيقته" سهو منه وقصور لعدم حسن لفظه بإدغامه وعجمته / وليت شعري لأي شيء منعوه وجوَّزُوه /٩٦ب/ في الوقف؟.

فإنْ قالوا: الوقف عارض، قلنا: الإدغام كذلك وهذا المقام ممَّا تزل فيه الأقدام(٢)، انتهى.

وأمَّا قول صاحب (النجوم): "والحاصل أنَّ في هذا الباب ثلاثة أوجه: الإدغام والإظهار والإخفاء فغير ظاهر، لأنَّ الخلف في الإدغام والإظهار إنَّما هو من حيث التسمية"، فليتأمل(٣).

---

(١) الصحاح ٥/ ١٩٣٨.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٠٧، وما بعدها والنقل بتصرف، نزهة البررة ٨/ أ.
(٣) انظر: النجوم الزاهرة ١/ ٢٥٢ والنص ليس بتمامه في المطبوع.

[وقول ابن الجزري بعد أن روى إظهار ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً﴾ عن الدوري من طريق ابن مجاهد، وعن السوسي من طريق الخزاعي: "والصحيح أن الخلاف في ذلك هو الإخفاء والإدغام" كقوله بعد: "وخصَّ بعضهم هذا النوع بالإظهار وإن لم يرد الروم فقد أبعد][1].

فإنْ كان السَّاكِن قبل المدغم معتلاً أمكن الإدغام معه وحَسُن لامتداد الصَّوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه: الطول والتَّوسط والقصر كالوقف، لأنَّ المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وسواء كان حرف مدّ نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ﴾، ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾، أو لين نحو: ﴿قَوْمُ مُوسَىٰ﴾، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ والمد أرجح من القصر.

ولو قيل باختيار المدّ في حرف المدّ والتوسط في اللين لكان حسنًا، لمَا سيأتي في باب المدّ والقصر إن شاء الله ـ تعالى ـ.

القاعدة الثَّانية:

إذا أدغمت الرَّاء وكان قبلها أَلِف ممالة أبقيت إمالتها، ولا يمنع سكون الإدغام العارض إمالة الأَلِف للكسرة التي ذهبت لأجل الإدغام، كما لا يمنعها سكون الوقف كما يأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ في باب الإمالة، بجامع العروض وذلك نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾، ﴿ٱلْأَبْرَارَ لَفِى﴾، لكن روى ابن حَبْش عن السُّوسي الفتح حالة الإدغام اعتدادًا بالعارض، والأَوَّل مذهب ابن مُجَاهِد وأكثر القُرَّاء، وأئمة التَّصريف، وقد ترجح الإمالة عند مَنْ يأخذ بالفتح من قوله: ﴿فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾[2] لوجود الكسرة بعد الأَلِف حالة الإدغام بِخِلاف غيره.

القاعدة الثَّالثة:

إذا أدغمت حرفًا في آخر مماثل أو مقارب أو مجانس، سواء سكن ما قبل الأَوَّل أو

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، النشر ١/ ٢٩٩.
(٢) آل عمران: ١٩٣، ١٩٤، (الانفطار: ١٣، المطففين: ١٨، ٢٢)، غافر: ٤٩، على الترتيب.

تحرك، إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا نحو: ﴿ يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ ﴾، ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾، ﴿ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾، ﴿ نَّحْنُ لَهُۥ ﴾، ﴿ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى ﴾[1] أُبِيح لك فيه السُّكُون على الأصل، وعليه عامة أهل التَّحقيق وأكثر رواة الإدغام عن أبي عَمْرُو، والرَّوْم والإشمام بشروطهما، للتَّنْبيه على حركة المدغم، وورد النَّص عن أبي عَمْرُو مِنْ رواية أصحاب اليَزِيدِي عنه عن شجاع بذلك لكن بلفظ "أشار إلى حركته" أي المدغم، فمنهم مَنْ حمله على الرَّوْم، وهو ابن مُجَاهِد، ومنهم من حمله على الإشمام وهو أبو الفرج الشَّنَبُوذي، وحَمَلَه الجمهور على الرَّوْم والإشمام جميعًا، وبه صرَّح في (الشَّاطِبيَّة)[2] كأصلها، ويشهد له قراءتا ((تأمننا)) بيوسف[3] الآتي تحقيقها إن شاء الله ـ تعالى ـ.

ويُقويِّه أيضًا أنَّ الحرف المُسَكّن للإدغام كالمُسكن للوقف بجامع العروض، لكن الرَّوْم مُتعذّر لأنَّ الحرف المَرُوم يتحرك بحركة ناقصة والمُتحرك يمنع إدغامه، وهو معنى قول (التَّيْسِير): "غير أنَّ الإدغام الصَّحيح يمتنع مع الرَّوْم"[4]، قال ابن الجَزَري: "الإدغام الصحيح يمتنع مع الرَّوم دون الإشمام، إذ هو عبارة عن الإخفاء والنَّطق ببعض الحركة، فيكون مذهبًا آخر غير الإدغام وغير الإظهار كما في «تأمننا»"[5]، وتعقب: بأنَّه لا جائز أنْ يكون إخفاء الحركة، لأنَّ الحرف حينئذ يكون مختلسًا ظاهرًا، لا مدغم ولا مخفي، ولا جائز أنْ يكون إخفاء الحرف لأنَّه مقلوب متَّصل تامّ التَّشْدِيد كما هو حقيقة الإدغام، وقد حمل الجَعْبَري قول الشَّاطِبي: "وأشمم"، على اصطلاح البصريين "ورُمْ" على اصطلاح الكوفيين وهو الإشمام، قال: وأَوْلَى منه: "أشمم لفظا ورُمْ تقديرًا، كقولك: "أعرب بكرًا وفتى"،

---

(١) البقر: ٢٥٥، المائدة: ٦٤، طه: ٦٩، المؤمنون: ٣٨، الانفطار: ١٣، على الترتيب.
(٢) في قوله في البيت: ١٥٥:

واشمم ورم في غير باء وميمها مع الباء أو ميم وكن متأملا

(٣) يوسف: ١١.
(٤) التيسير: ١٤٣.
(٥) في النشر ١/ ٢٩٧، و فيه "تأمنا" بنون واحدة.

أي: ذاك لفظًا وذا تقديرًا، وإلى هذا أشار أبو الفرج الشَّنَبُوذي بقوله: "الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية، والإشارة إلى الخفض منوية في النفس غير مرئية"، ويؤيد هذا استثناؤهم الميم عند مثلها وعند الباء، والباء عند مثلها وعند الميم نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾، و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، و﴿يَعْلَمُ مَا﴾، و﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[1]، معلّلين / بأنَّ الإشارة تتعذَّر في ذلك من أجل انطباق الشَّفَتَين، وتعقبه في (النَّشْر) /١٩٧أ/ بأنَّه إنَّما يتجه إذا قيل بأنَّ المراد بالإشارة الإشمام، إذ تفسر الإشارة بالشفة والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النُّطق بالحرف فيتعذر فعلهما معًا من حيث أنَّه وصل، ولا يتعذر ذلك في الوقف لأنَّ الإشمام في نحو: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ﴾، فيه ضم الشَّفَتَين بعد سكون الحرف فلا يقعان معًا، واختلف في استثناء الفاء في الفاء، فاستثناها أيضًا ابن سوار والقلانسي وابن الفَحَّام وغيرهم، لأنَّ مخرجها من مخرج الميم والباء فلا فرق"[2].

فهذا آخر القول في الإدغام الكبير، والذي تحرَّر في عدد ما أدغمه أبو عَمْرُو مِنَ المثلين والمتقاربين والمتجانسين كما ذكره العلاَّمة ابن الجَزَري واعتبرته، مع مشاركة بعض الأصحاب على مذهب غير ابن مُجَاهِد إذا وصل السُّورَة بالسُّورة أَلْف حرف وثلاثمائة حرف وأربعة أحرف لدخول آخر ﴿ٱلْقَدْرِ﴾ بأوّل ﴿لَمْ يَكُنِ﴾[3]، وعلى رواية مَنْ بسمل إذا وصل آخر السُّورَة بالسُّورة أَلْف وثلاثمَائة وخمسة أحرف لدخول آخر «الرعد» بأوَّل «إبراهيم»، وآخر «إبراهيم» بأوّل «الحجر»، وعلى رواية من فَصَل بالسكت ولم يبسمل: أَلْف وثلاثمَائة وثلاثة أحرف، كذا حُقّق وحُرّر والله أعلم.

*****

(١) يوسف: ٥٦، المائدة: ٤٠، البقرة: ٧٧، الأنعام: ٥٣ على الترتيب.
(٢) النشر ١/ ٣٤٠، كنز المعاني ٢/ ٣٠٤، المستنير ١/ ٤١٤، الكفاية: ٨٠، التجريد: ١٤١.
(٣) أي آخر سورة القدر بأول سورة البينة.

النوع الثَّاني
الإدغام الصغير

وهو ينقسم أيضًا كالكبير إلى: واجب، وممتنع، وجائز:

الأَوَّل: الواجب:

فإذا التقى حرفان أولهما ساكن نحو: ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾، ﴿يُدۡرِككُّمُ﴾، ﴿يُوَجِّههُّ﴾، ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾، ﴿أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾[1]، وجب إدغام الأَوَّل منهما بثلاثة شروط:

الأَوَّل: ألاَّ يكون أوَّل المثلين هاء سكت فإنَّه لا يدغم، لأنّ الوقف على الهاء منوي، وهو معنى قول الجَعْبَري في الضابط: "ولا منوي الوقف"، وهو يشير إلى ﴿مَالِيَهۡ هَلَكَ﴾[2]، فإنَّهما مثلان أوّلهما ساكن، لكن هاء السَّكت حقها أنْ لا تثبت وصلاً، فإنْ ثبتت فإجراءً للوصل مجرى الوقف، وقد روي عن ورش إدغامه، واحتجَّوا له بأنَّهما مثلان اجتمعا لفظًا، وضعَّفه النَّحويون من جهة القياس، لأنَّهما انفصلا حكمًا بالوقف المنوي، لا لفظًا كما توهم، قاله الجَعْبَري[3]، ويأتي البحث في ذلك إنْ شاء الله ـ تعالى ـ في سورة الحاقة.

الشَّرط الثَّاني: أنْ لا يكون أوّل المثلين حرف مدّ نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾، و﴿فِي يَوۡمٍ﴾[4]، لئلا يذهب المدّ بالإدغام[5].

---

(١) البقرة: ١٦، النساء: ٧٨، النحل: ٧٦، الأحزاب: ١٣، البقرة: ٢٥٦، الأعراف: ١٨٩، على الترتيب.
(٢) الحاقة: ٢٨، ٢٩.
(٣) كنز المعاني ٣/ ٧٥٣.
(٤) (الشعراء: ٩٦)، (إبراهيم: ١٨، السجدة: ٥، القمر: ١٩، المعارج: ٤، البلد: ١٤)، على الترتيب.
(٥) الواقع أن اجتماع المثلين في هذين المثالين لم يتحقق إلاّ شكلًا ورسما، فأما حقيقة =

الثَّالث: أنْ لا يكون أوَّل الجنسين حرف حلق نحو: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾[١].

القسم الثَّاني: الممتنع، وهو أنْ يتحرك أوّلهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز إدغامه، لأنّ شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك في كلمة: ((ظَلَلْتُم))[٢]، وفي كلمتين: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾[٣].

القسم الثَّالث: الجائز وينحصر في فصول ستة وهي «إذ»، و«قد»، و«تاء» التأنيث، وهل، وبل، وحروف قربت مخارجها، وأحكام النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين.

*****

= فالأول منهما مد، أى: ضمة طويلة في الأول، و كسرة طويلة في الثاني، و قد التقى حرف المد بنظير له في الرسم، ولكنه حرف لين: الواو المفتوحة، أو الياء المفتوحة، والناطق هنا لا يمكن أن يحدث إدغاما لأنه تغيير للبنية.

(١) الزخرف: ٨٩، قال سيبويه ١/ ٤٥٣: "لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، وهي مثلها في الهمس و الرخاوة، مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم مع الباء، فجعلها بمنزلة الهاء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء، ولم تقو العين على الخاء، إذ كانت هذه قصبتها، وهما من المخرج الثانى من الحلق، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام، ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في: "امدح عرفة": "امد حرفة" جاز كما قلت: "أجبحنبة"، تريد: "أجبه عنبة"، حيث أدغمت وحولت العين حاء، ثم أدغمت الهاء فيها".

(٢) هكذا في جميع المخطوطات، وربما يكون الصواب ((ظننتم)) كما في فصلت: ٢٢.

(٣) الأعراف: ٦٠، ٦٦، ٧٥، ٨٨، ١٠٩.

الفصل الأوَّل

في حكم ذال «إذ»

اختلف في إدغامها في ستة أحرف:

أوّلها: التَّاء في: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ﴾، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾، ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾، ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾، ﴿إِذْ تَقُولُ﴾، ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾، ﴿إِذْ تَمْشِيَ﴾[١].

ثانيها: الجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾، ﴿إِذْ جَآءَتْكُمْ﴾، و﴿إِذْ جَآءَ رَبُّهُۥ﴾[٢].

ثالثها: الدَّال: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ في «الكهف»[٣]، ﴿إِذْ دَخَلُوا۟﴾ في «الحجر»، وفي «ص»، و«الذاريات»[٤] ليس غيرها.

رابعها: الزَّاي: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ﴾، ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾[٥]، لاغير.

خامسها: السِّين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ﴾، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[٦] ليس غيرهما.

سادسها: الصَّاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾[٧]، ولا ثاني له.

فقرأ أبو عَمْرُو وهشام بإدغام الذَّال في السِّتَّة، قال الجَعْبَري: "للتشارك في بعض المخرج إلَّا الجيم، وتُجَانس الذَّالُ التَّاءَ في الانفتاح والتسفل، وتُقَابل الرَّخاوةُ والجهر الهمس والشِّدة، وتُجَانس / الزَّاي في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيد /٩٧ب/

---

(١) (البقرة: ١٦٦)، (المائدة: ١١٠)، (الأعراف: ١٦٧، إبراهيم: ٧)، (الأعراف: ١٦٣)، (يونس: ٦١)، (آل عمران: ١٢٤)، (الشعراء: ٧٢، غافر: ١٠)، (طه: ٤٠)، على الترتيب.
(٢) (المائدة: ٢٠، الفتح: ٢٦)، في الأحزاب: ٩، الصافات: ٨٤.
(٣) الكهف: ٣٩.
(٤) الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥.
(٥) الأنقال: ٤٨، الأحزاب: ١٠.
(٦) النور: ١٢، ١٦ على الترتيب.
(٧) الأحقاف: ٢٩.

الزَّاي بالصفير، وتُجَانس الصَّاد في الرخاوة، وتقوى الصَّاد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم[١] والذال بالجهر فيبقى اثنان، وتجانس الدَّال في الانفتاح والاستفال والجهر، وتقوى الدَّال بالشدة، وتُجانس السِّين في الانفتاح والاستفال والرخاوة، ويكافئ الجهر الصفير، وتجانس الجيم في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيد الجيم بالشدة "[٢]، ووافقهما اليَزِيدِي وابن محيصن[٣].

وقرأ نافع وابن كثير وعاصم وكذا أبو جعفر ويعقوب بالإظهار عند السِّتَّة على الأصل، وقرأ ابن ذكوان بإدغامها في الدَّال فقط مِنْ طريق الأَخفَش، وبإظهارها عند الخمسة الباقية، وروى الصُّوري عنه إظهارها عند الدَّال، وقرأ حَمْزَة وكذا خَلَف بإدغامها في التَّاء والدَّال فقط، لزيادة القرب، وبإظهارها عند الأربعة الباقية[٤].

وقرأ خَلاَّد والكسائي بإدغامها في التَّاء والدَّال والزَّاى السِّين والصَّاد، وإظهارها عند الجيم لبُعد المخرجين، وافقهما الحسن.

وانفرد صاحب (العُنْوَان) عن خَلاَّد بإظهار: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٥].

وقرأ رويس بإدغامها في التَّاء والصَّاد فيما انفرد به الكَارْزِيني، وفي الزَّاي فيما انفرد به صاحب (المُبهج)، وفي الجيم عند أبي معشر، وعن الأعمش إدغامها في الزَّاي والسِّين والصَّاد، وزاد المُطَّوِّعِي عند الجيم أيضًا[٦].

---

(١) يلاحظ أن التفخيم هو أثر للإطباق في الصاد، كما يلاحظ إغفال النص على صفة الصفير في الصاد، و هي ميزة فيها كما في الزاي.

(٢) كنز المعاني ٢/ ٥٥٢، الجيم صوت مركب من شدة في أوله و رخاوة في آخره، و هذا المخرج بين الصفتين هو ما يسمى بالتعطيش.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ١٨٣، المبهج ٢/ ٢١٦.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٢، التذكرة ١/ ٨٠، التيسير: ٤٢، الإرشاد: ١٦٢، غاية الاختصار ١/ ١٦٦، تلخيص أبي معشر: ١٣٨.

(٥) العنوان: ١٠١، الأحزاب: ١٠.

(٦) المبهج ١/ ٢٩٦، التلخيص: ١٨٣، إيضاح الرموز: ١٨٤، النشر ١/ ٢/ ٣.

فاتَّفق الرَّاويان عن حَمْزَة على إظهار الدَّال عند الجيم، وعلى إدغامها في التَّاء والدَّال، واختلفا في الزَّاي والسِّين والصَّاد فأدغمها فيها خَلاَّد، وأظهرها عندها خَلَف عنه.

واتَّفق هشام وابن ذَكْوَان مِنْ طريق الأخفش على إدغامها في الدَّال، واختلفا في الخمسة: فأدغمها هشام وأظهرها ابن ذَكْوَان.

واتَّفق على إدغامها في أحرف الصَّفِير أبو عَمْرُو وهشام وخَلاَّد والكسائي، وكذا رويس فيما انفرد به الكَارْزِينِي وصاحب (المُبهج)[1] ما عدا السِّين، وافقهم اليَزِيدِي وابن محيصن والأعمش والحسن، وعلى إدغامها في الدَّال أبو عَمْرُو، وهشام، وابن ذَكْوَان بِخُلْف عنه، وحمزة والكسائي وكذا خَلَف، وافقهم الحسن واليَزِيدي وابن مُحَيْصن، وعلى إدغامها في التَّاء أبو عَمْرُو وهشام وحمزة والكسائي وكذا خَلَف وكذا رويس فيما انفرد به الكَارْزِينِي، وافقهم اليَزِيدِي وابن محيصن والحسن، وعلى إدغامها في الجيم أبو عَمْرُو، وهشام، وكذا رويس عند أبي معشر، وافقهم اليَزِيدِي وابن محيصن والمُطَّوِّعِي عن الأعمش[2].

*****

(١) المبهج ١/ ٢٩٦.
(٢) انظر النشر ٢/ ٤، والنقل بتصرف.

الفصل الثَّاني

في حكم دال قد

اختلف في إدغامها في ثمَّانية أحرف:

الأوَّل: الجيم: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾، و﴿قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾، و﴿قَدْ جَـٰدَلْتَنَا﴾[١].

الثَّاني: الذَّال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[٢]، ليس غيره.

الثَّالث: الزَّاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾[٣] فقط.

الرَّابع: السِّين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾، ﴿فَقَدْ سَأَلُوٓاْ﴾، ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾[٤].

الخامس: الشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[٥] لا نظير له.

السَّادس: الصَّاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾، ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾، ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾[٦].

السَّابع: الضَّاد: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾[٧]، ((قَدْ ضَلّ))[٨]، ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾[٩].

الثَّامن: الظاء: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[١٠].

---

(١) (البقرة: ٩٢، غافر: ٣٤)، (آل عمران: ١٧٣)، (هود: ٣٢)، على الترتيب.
(٢) الأعراف: ١٧٩.
(٣) الملك: ٥.
(٤) المائدة: ١٠٢، الصافات: ١٧١، النساء: ١٥٣، المجادلة: ١، (النساء: ٢٢، الأنفال: ٣٨).
(٥) يوسف: ٣٠.
(٦) (الإسراء: ٤١، ٨٩، الكهف: ٥٤، الأحقاف: ٢٩)، (سبأ: ٢٠)، (القمر: ٣٨)، على الترتيب.
(٧) النساء: ١٦٧، المائدة: ٧٧، الأنعام: ١٤٠، الأعراف: ١٤٩.
(٨) ((فقد ضل)) في البقرة: ١٠٨، النساء: ١١٢، ١٣٦، المائدة: ١٢، الأحزاب: ٣٦، الممتحنة: ١، و((لقد ضل)) في الصافات: ٧١.
(٩) الأنعام: ٥٦.
(١٠) (البقرة: ٢٣١، الطلاق: ١)، ص: ٢٤.

فقرأ قالون وابن كثير وعاصم وكذا يعقوب وأبو جعفر بإظهارها عند الثَّمانية على الأصل، وأمَّا ما روي عن خَلَف بن هشام البَزَّار أنَّه قال: سمعت الكسائي يقول: مَنْ قرأ: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾[١] فبَيَّن الدَّال عند السِّين فلسانه أعجمي ليس بعربي، فقال أبو حَيَّان في (البحر): "لا يلتفت إلى هذا القول"[٢]، انتهى.

وقرأ ورش بإدغامها في الضَّاد والظَّاء، وإظهارها عند السِّتَّة.

وقرأ أبو عَمْرُو وهشام وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بإدغامها في الثَّمانية، وافقهم الأعمش وابن محيصن واليزيدي والحسن، إلَّا أنَّه اختلف / عن هشام في: /١٩٨أ/
﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بـ«ص»[٣]، فالإظهار في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها[٤] وفاقًا لجمهور المغاربة وكثير من العراقيين، وهو في (المُبهج) و(التلخيص) و(الهِدَاية) عنه من طريقيه[٥]، والإدغام في (المستنير) و(غاية) أبي العلاء[٦] وفاقًا لجمهور العراقيين وبعض المغاربة.

ووجه الجَعْبَري الإدغام فيها بـ: "الاشتراك في الزَّاي السِّين والصَّاد والظَّاء معها في طرف اللسان، والضَّاد لقرب آخر مخرجها، والشِّين لوصولها إليها بانتشار تفشِّيها، والجيم لتجانسها انفتاحًا واستفالاً وشدةً وجهرًا وقلقلة، وتجانس السِّين في الانفتاح والاستفال، وتَقوى الدَّال بالشِّدَّة، وتقاوم النَّفخ بالقلقلة، وتجانس الضَّاد والظَّاء في الجهر والرخاوة، وتقوى الضَّاد والطَّاء بالإطباق والاستعلاء والتَّفخيم، وتجانس الزَّاي في الانفتاح والاستفال والجهر، وتكافئ الصَّفير الشِّدَّة، وتجانس الصَّاد في عدم

---

(١) المجادلة: ١.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٣٠.
(٣) ص: ٢٤.
(٤) التيسير: ١٦٩ قال: "وأظهر هشام ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ص فقط"، وقال في الشاطبية البيت ٢٦٥:
..... ومظهر هشام بصاد حرفه متحملا
(٥) المبهج ١/ ٢٩٥، التلخيص: ١٣٧، شرح الهداية: ٢٧٣.
(٦) المستنير ١/ ٤٤٩، غاية الاختصار ١/ ١٦٤، إيضاح الرموز: ١٨٤.

القلقلة والنَّفخ ويقابل الصَّفير والإطباق الجهر والشِّدَّة، وتزيد بالاستعلاء والتَّفخيم، وتجانس الشين في الانفتاح والاستفال، وقاوم التَّفشي الجهر والشِّدَّة"[١].

وقرأ ابن ذَكْوَان بإدغامها في الذَّال والضَّاد والظَّاء فقط، واختلف عنه في الزَّاي فالإظهار رواية الجمهور مِنَ المغاربة والعراقيين قاطبة عن الأخفش، والإدغام رواية الصُّوري عنه وبعض المغاربة عن الأخفش، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح وابن غُلْبُون، وهو في (العُنْوَان) و(التلخيص) و(الكافي) وغيرها[٢].

*****

(١) كنز المعاني ٢/ ٥٥٨، والنقل ببعض التصرف.
(٢) النشر ٢/ ٤، ٥، وانظر: التيسير: ٤٢، جامع البيان ٢/ ٦٢٧، الكافي: ٣٧، والعنوان: ١٠١، التبصرة: ٣٥٣، المستنير ١/ ٤٤٩، الكفاية الكبرى: ١٤٢، التلخيص: ١٤٧.

الفصل الثَّالث

في حكم تاء التأنيث

اختلف في إدغامها في ستة أحرف:

أوَّلها: الثَّاء: ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾، ﴿بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ﴾[١].

ثانيها: الجيم: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾، ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[٢] ليس غيرهما.

ثالثها: الزَّاي: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾[٣]، ولا نظير له.

رابعها: السِّين في اثني عشر: ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾، ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ ثلاثة بالتوبة، واثنان بالقتال، ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾، ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ﴾، ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾[٤].

خامسها: الصَّاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في قراءة غير يعقوب، ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾[٥] ليس غيرها.

سادسها: الظاء: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾، ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾، ﴿مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[٦]، ولا رابع لها.

فقرأ قالون وورش من طريق الأَصْبَهَاني وابن كثير وعاصم، وكذا أبو جعفر

---

(١) هود: ٩٥، الشعراء: ١٤١، القمر: ٢٣، الشمس: ١١، (التوبة: ٢٥، ١١٨)، على الترتيب.
(٢) النساء: ٥٦، الحج: ٣٦، على الترتيب.
(٣) الإسراء: ٩٧.
(٤) البقرة: ٢٦١، الأعراف: ٥٧، الأنفال: ٣٨، (التوبة: ٨٦، ١٢٤، ١٢٧، محمد: ٢٠)، يوسف: ١٩، الحجر: ١٣، ق: ١٩، النبأ: ٢٠، على الترتيب.
(٥) النساء: ٩٠، الحج: ٤٠، على الترتيب.
(٦) الأنعام: ١٣٨، ١٤٦، الأنبياء: ١١، على الترتيب.

ويعقوب بإظهارها عند الأحرف السِّتَّة على الأصل، وقرأ أبو عَمْرُو، وحمزة، والكسائي بإدغامها في السِّتَّة للاشتراك في بعض المخرج إلَّا الجيم فإنَّها تشاركها في اللّسان وتجانسها في الشِّدَّة والانفتاح والاستفال والترقيق، وتزيد الجيم بالجهر، وتجانس السِّين في الانفتاح والاستفال والهمس، ويكافئ الصّفير الشِّدَّة، وتجانس الثَّاء فيهما، ويقابل التَّفَشِّي الشِّدَّة[١] وتجانس الصَّاد في الهمس وتنفرد بالشِّدَّة، والصَّاد بالصَّفير والإطباق والاستعلاء والتَّفخيم، وتجانس الزَّاي في الانفتاح والاستفال ويقاوم الصفير الشِّدَّة وينفي الجهر، ويكافئ شدَّتها جهر الظَّاء وتزيد بالإطباق و الاستعلاء والتفخيم، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش.

وقرأ ورش مِنْ طريق الأَزْرَق بإدغامها في الظَّاء المعجمة فقط، وإظهارها عند الخمسة.

وقرأ ابن عامر بإدغامها في الصَّاد والظَّاء، وقرأ هشام بإدغامها في الثَّاء، واختلف عنه في السِّين والجيم والزَّاي[٢]، فالإدغام من جميع طُرُق الدَّاجُوني، وابن عبدان عن الحُلْوَاني من طريق أبي العز، والإظهار من جميع طُرُق الحُلْوَاني إلاَّ من طريقي أبي العز / والطرسوسي عن ابن عبدان، واختلف عن الحُلْوَاني في: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾، ٩٨ب/
ففي (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، و(التلخيص) و(التَّبْصِرَة) الإظهار وعليه الجمهور[٣]، وبالوجهين قطع له في (الكافي)، وقرأ ابن ذَكْوَان بالإظهار في السِّين والجيم والزَّاي، واستثنى الصُّوري من السِّين: ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ فأدغمها، واختلف عن ابن ذَكْوَان في الثَّاء، وصحَّح في (النَّشْر) إدغامها من رواية الأخفش، والإظهار من رواية

---

(١) والمؤلف هنا يصف الثاء بالتفشي، كما هو مذهب القدماء.
(٢) انظر: إيضاح الرموز: ١٨٥.
(٣) الشاطبية البيت (٢٦٩) وقال:
وَأَظْهَرَ رَاوِيهِ هِشَامٌ لَهُدِّمَتْ .....
والتيسير: ٤٣، التلخيص: ١٣٩، التبصرة: ٣٥٧، الكافي: ٥٦.

الصُّوري عنه، وتعقب الشَّاطِبي في حكايته الخلاف عنه في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[١] بأنَّه لا يعرف خلافًا عنه في إظهارها مِنْ هذه الطُّرُق، وقرأ خَلَف في اختياره بإظهارها في الثَّاء فقط، وإدغامها في غيرها[٢].

*****

(١) قوله في الشاطبية البيت:

..... وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوانَ يُفْتَلاَ

(٢) النشر ٢/ ٦، كنز المعاني ٢/ ٥٦٣.

الفصل الرَّابع

في حكم لام هل وبل

اختلف في إدغامها في ثمَّانية أحرف:

أوَّلها: التَّاء المثناة فوق نحو: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾، و﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾، و﴿ بَلْ تَأْتِيهِم ﴾، و﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾[١].

ثانيها: الثَّاء: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾[٢] ليس غيره.

ثالثها: الزَّاي: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ ﴾، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن﴾[٣] ليس غيرهما.

رابعها: السِّين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[٤]، مَوْضِعَا يوسف فقط.

خامسها: الضَّاد: ﴿بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ ﴾[٥] لا ثاني له.

سادسها: الطَّاء: ﴿بَلْ طَبَعَ ﴾[٦].

سابعها: الظاء: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن﴾[٧]، ولا ثاني له.

ثامنها: النُّون نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ ﴾، و﴿هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾، و﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾[٨].

---

(١) المائدة: ٥٩، مريم: ٦٥، الأنبياء: ٤٠، الأعلى: ١٦، على الترتيب.
(٢) المطففين: ٣٦.
(٣) الرعد: ٣٣، الكهف: ٤٨، على الترتيب.
(٤) يوسف: ١٨، ٨٣.
(٥) الأحقاف: ٢٨.
(٦) النساء: ١٥٥.
(٧) الفتح: ١٢.
(٨) (البقرة: ١٧٠، لقمان: ٢١)، (الأنبياء: ١٨)، (الشعراء: ٢٠٣)، (الكهف: ١٠٣)، على الترتيب.

فاشترك «هل» و«بل» في التَّاء والنُّون، واختص «هل» بالثَّاء المثلثة، و«بل» بالخمسة الباقية، وهي: الزَّاي السِّين والضَّاد والطَّاء والظَّاء.

فقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب وخَلَف بإظهار اللَّام عند الثَّمانية على الأصل، وافقهم الأعمش واليزيدي والحسن، إلاَّ أنَّ أبا عَمْرُو أدغم لام «هل» في تاء ﴿ تَرَىٰ ﴾[١] بالملك والحاقة، ووافقة الحسن واليزيدي[٢].

وقرأ هشام بالإظهار عند الضَّاد والنُّون فقط، واختلف عنه في الأحرف السِّتَّة الباقية، وصوَّب في (النَّشْر) الإدغام فيها، وقال: "إنَّه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام"[٣]، واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام: ﴿هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ من سورة الرعد[٤] فأظهروها، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(التَّذْكِرَة) و(الهَادِي) و(الكافي)[٥] وغيرهم، وفي (المُبهج) النَّص على الإدغام والإظهار.

وقرأ حَمْزَة بالإدغام في التَّاء والثَّاء والسِّين، واختلف عنه في: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾[٦] وبالإدغام قرأ الدَّاني على أبي الفتح فارس في رواية خَلاَّد، ورواه الجمهور عن خَلاَّد بالإظهار، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون، واختار الإدغام، وفي (المُبهج) عن المُطَّوِّعِي عن خَلَف إدغامه، وخصّ في (الشَّاطِبيَّة)[٧] الخِلاف بِخَلاَّد، والمشهور عن حَمْزَة الإظهار من الروايتين.

---

(١) الملك: ٣، الحاقة: ٨.
(٢) المبهج ١/ ٢٢١، إيضاح الرموز: ١٨٦، مصطلح الإشارات: ١٠٢.
(٣) النشر ٢/ ٧، والنص بتصرف.
(٤) الرعد: ١٦.
(٥) الهادي: ١٥٥، التيسير: ٣٤، الكافي: ٥٦، المبهج ١/ ٢٩٩، التذكرة: ١/ ٢٢٤.
(٦) النساء: ١٥٥.
(٧) المبهج ١/ ٢٢١، جامع البيان ٢/ ٦٤٤، قال في الشاطبية (٢٧٢):
وَبَـلْ فِـي النِّسَـا خَـلاَّدُهُـمْ بِـخِـلاَفِـهِ .....

وقرأ الكسائي بإدغام اللَّام في الأحرف الثمانية، لاشتراك مخرج اللَّام ومخرج النُّون كالضَّاد وتقارب البواقي وتجانس الطَّاء والتَّاء في الانفتاح والاستفال[١]، والطَّاء والظَّاء والصاد في الجهر[٢]، ويزيد بالإطباق والاستعلاء والتَّفخيم، والزَّاي في الانفتاح والاستفال، والجهر والصَّفير يزيد على ما فيها من الشِّدَّة، السِّين في الأوَّلين[٣]، ويقاوم الصَّفير الجهر، والنُّون فيهما وفي بعض الشِّدَّة، وافقه ابن محيصن إلاَّ أنَّه اختلف عنه في إدغام لام «هل» في النُّون، فالإدغام من (المُبهج) والإظهار من (المفردة)[٤].

*****

(١) أى: إن التاء منفتحة مستفلة، و الطاء مطبقة مستعلية، مع شدتهما.
(٢) لعل مراد المؤلف أن الطاء و الظاء مجهورتان، و الصاد مهموسة، و من المعروف أن الطاء في وصف القدماء مجهورة، كما كانت تنطق قديما، بعكس نطق المحدثين لها مهموسة.
(٣) أى: إن السين تجانس اللام في الانفتاح و الاستفال.
(٤) النشر ٢/ ٨، ٩، كنز المعاني ٢/ ٥٧٠، مصطلح الإشارات: ١٠٢، مفردة ابن محيصن: ١٩٦.

الفصل الخامس

في ذكر حكم حروف أُخَر تقاربت مخارجها

وهي ثمَّانية أحرف: «الباء» و«الفاء» و«الرَّاء» و«اللاَّم» و«الدَّال» و«الثَّاء» و«الذَّال» و«النُّون»(١):

فالباء في الفاء في خمسة: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ بالنساء، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ بالرعد، ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ﴾ بالإسراء، ﴿فَاذْهَبْ / فَإِنَّ لَكَ﴾ بطه، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ﴾(٢) بالحجرات. /١٩٩أ

وفي الميم في: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ في البقرة، و﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ في هود(٣).

والفاء في الباء في: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ في سبأ(٤).

والرَّاء في اللَّام نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾، ﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾(٥).

واللام في الذَّال في ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾(٦) [موضع في الأعراف فقط](٧).

والدَّال في الثَّاء ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾، موضعان بآل عمران(٨)، وفي الذَّال من ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ﴾ أوَّل مريم.

---

(١) انظر: إيضاح الرموز: ١٨٨.
(٢) النساء: ٧٤، الرعد: ٥، الإسراء: ٦٣، طه: ٩٧، الحجرات: ١١، على الترتيب.
(٣) البقرة: ٢٨٤، هود: ٤٢، على الترتيب.
(٤) سبأ: ٩.
(٥) (الأحقاف: ٣١، الصف: ١٢، نوح: ٤)، (مريم: ٦٥)، على الترتيب.
(٦) كما في: البقرة: ٨٥، ٢٣١، آل عمران: ٢٨، النساء: ٣٠، ١١٤، الفرقان: ٦٨، المنافقون: ٩.
(٧) هكذا في جميع النسخ، على حين أن ابن الجزرى قال "اللام الساكنة في الذال، وذلك من ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ حيث وقع" النشر ٢/ ١٣، وأظن أن هذه الجملة [موضع الأعراف فقط] ينبغي أن توضع بجوار ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ الآتية بُعَيْدها، والظن أن المصنف وضعها هنا سهوا، والله أعلم.
(٨) الموضعان بآل عمران: ١٤٥.

والثَّاء في الذَّال ﴿ يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ ﴾، وفي تاء ﴿ لَبِثْتَ ﴾ كيف أتى، وفي تاء ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾[١].

والذال في التَّاء: ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ في طه، وفي تاء ﴿ عُذْتُ ﴾ بغافر والدخان، وفي تاء ﴿ أَخَذَتِ ﴾[٢] كيف جاء.

والنُّون في الواو من: ﴿ يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ و﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾، والميم في ﴿ طسٓمٓ ﴾[٣]، وجملتها سبعة عشر[٤].

فأمَّا الباء السَّاكِنَة: فأدغمها في الفاء في الخمسة[٥] المذكورة أبو عَمْرُو، وهشام وخَلاَّد والكسائي، "لاشتراكهما في بعض المخرج وتجانسهما في الانفتاح والاستفال، وكافأ تفشِّي الفاء ونفخها جهر الباء وشدَّتها فحسن" قاله الجَعْبَري[٦]، ووافقهم ابن محيصن واليَزِيدِي والحسن والأعمش[٧]، إلاَّ أنَّه اختلف عن هشام وخَلاَّد:

فالإدغام عن هشام مِنْ جميع طرقه رواه الهُذَلِي ورواه القلانسي مِنْ طريق الحُلْوَاني، وابن سوار مِنْ طريق المفسِّر عن الدَّاجُونِي عنه، وقطع به [الشَّذَائي][٨] عنه

---

(١) الأعراف: ١٧٦، (البقرة: ٢٥٩ ثلاثة مواضع، يونس: ١٦)، (الأعراف: ٤٣، الزخرف: ٧٢)، على الترتيب.
(٢) طه: ٩٦، (غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠)، (يونس: ٢٤، هود: ٩٤، فاطر: ٢٦).
(٣) يس: ١، ٢، ون: ١، (الشعراء: ١، القصص: ١)، على الترتيب.
(٤) إيضاح الرموز: ١٨٩.
(٥) والعبارة واردة أيضا في النشر ٢/ ٨، قال: "الباء الساكنة عند الفاء، و ذلك فى خمسة مواضع: في النساء: ﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾، و في الرعد ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾، و في سبحان ﴿ قَالَ اذْهَبْ فَمَن﴾، وفي طه ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾، و في الحجرات ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ ﴾" والآيات على الترتيب: ٧٤، ٥، ٦٣، ٩٧، ١١.
(٦) كنز المعاني ٢/ ٧٥٤.
(٧) إيضاح الرموز: ١٨٩، المبهج ١/ ٢٢٧.
(٨) في (أ، ب، ج): [الشذائي]، وفي باقي النسخ [الشهابي]، والصواب ما أثبته وهو ما في النشر ٢/ ٩، الكامل: ٣٤٦، المستنير ١/ ٤٤٦، الكفاية: ١٥٢.

من جميع طرقه، وقال: "لا خِلاف عن هشام في ذلك"[١]، والإظهار في (الشَّاطِبيَّة)[٢] كأصلها وفاقًا للجمهور وعليه جميع المغاربة، وقرأ به الدَّاني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن السَّامري عن أصحابه عن الحُلْوَاني.

وأمَّا خَلاَّد: فالإدغام عنه ذكره الهُذَلِي ومكِّي والمهدوي وفاقًا للجمهور وعليه جميع المغاربة، والإظهار عليه جمهور العراقيين كابن سوار وأبي العزّ وسبط الخَيَّاط، وخصَّ بعض المدغمين الخلاف عن خَلاَّد بقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾[٣] بالحجرات فقط فَذَكَر فيه الوجهين على التَّخيير، كالشَّاطبي والدَّاني، وفي (جامع البيان) قرأته له بالوجهين على أبي الفتح، وفي (العُنْوَان) إظهاره فقط، وقرأ بالإظهار على الأصل نافع وابن كثير وابن ذَكْوَان وعاصم وخَلَف عن حَمْزَة، وكذا أبو جعفر ويعقوب وخَلَف[٤].

وقد خرج بقيد السَّاكِنَة نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٥]، و﴿وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا﴾[٦].

وأمَّا ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ في البقرة[٧] فقرأه قالون وابن كثير وأبو عَمْرُو وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بإدغام الباء في الميم، ووافقهم اليَزِيدِي والأعمش إلاَّ أنَّه اختلف عن قالون وابن كثير وحمزة:

---

(١) القول في جامع البيان: ٢٨٥.

(٢) التيسير: ٤٤، قال في الشاطبية البيت (٢٧٧):

وَإِدْغَـامُ باءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رسَا حَمِيداً وَخَيِّرْ فِي يَتُبْ قَاصِداً وَلاَ

(٣) الحجرات: ١١.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٩، التيسير: ٤٣، التبصرة: ٣٦١، الكامل: ٣٤٦، المستنير ١/ ٤٤٥، المبهج ١/ ٣٠٠، جامع البيان: ٢٨٤.

(٥) كما في البقرة: ٢، آل عمران: ٩، ٢٥، النساء: ٨٧، الأنعام: ١٢، يونس: ٣٧، الإسراء: ٩٩، السجدة: ٢، الشورى: ٧، الجاثية: ٢٦.

(٦) البقرة: ١١٥.

(٧) البقرة: ٢٨٤.

فالإدغام لقالون عند الأكثرين مِنْ طريق أبي نشيط، وهو الذي في (التَّجْريد) وعليه جميع المغاربة عن قالون، والإظهار له مِنْ طريقيه في (الإرشاد) و(الكفاية) لسبط [ابن مُجَاهِد][١] وأبو العز وغيره، وقطع بالإظهار للبزّي صاحب (الإرشاد)، ورواه مِنْ طريق أبي ربيعة صاحب (التَّجْريد) و(الكامل)، وهو في (التَّجْريد) لقُنبل مِنْ طريق ابن مُجَاهِد[٢].

وأمَّا ابن كثير فالإدغام له وجهًا واحدًا عند الجمهور وقَطَعَ له به جماعة كصاحب (الكافي) و(العُنْوَان)، وخصَّ بعضهم البَزّي بالإدغام لصاحب (الهَادِي)، وقَطَع له به مِنْ طريق أبي ربيعة صاحب (المستنير) و(المُبهج)، وهو طريق ابن الحُبَاب عنه، وخصَّه بعضهم بقنبل، وقَطَع به صاحب (الإرشاد) وغيره، وقَطَع له مِنْ طريق [ابن مُجَاهِد أبو العزِّ وغيره، وقَطَع بالإظهار للبزّي صاحب (الإرشاد)، ورواه مِنْ طريق أبي ربيعة صاحب (التَّجْريد) و(كامل)، وهو في (التَّجْريد) لقنبل من طريق ابن مُجَاهِد][٣]، وأطلق الخِلاف عن ابن كثير مِنَ الرّوايتين في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وتعقَّبَهُما في (النَّشْر) بأنَّ: "الذي تقتضيه طرقهما الإظهار لنَصِّه في (الجامع)[٤] عليه لابن كثير من رواية ابن مُجَاهِد عن قُنْبُل، ومِنْ رواية النَّقاش عن أبي ربيعة"، قال / : /٩٩ب "وهاتان الطريقان هما اللتان في (التَّيْسِير) و(الشَّاطِبيَّة)، ولكن لمَّا كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور، أطلق الخلاف في (التَّيْسِير) له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو ممَّا خرج فيه عن طرقه، وتبعه عليه الشَّاطِبي"، قال: "والوجهان

(١) كذا في جميع المخطوطات، وربما المقصود [سبط الخياط] صاحب الكفاية في الست، انظر النشر ٢/ ١٠، التجريد: ١٣٩، إرشاد المبتدي: ١٥٩، الكامل: ٣٤٥.

(٢) في باقي النسخ بزيادة [والكفاية]، وعبارة النشر٢/ ١٠: "و سبط الخياط في كفايته وقطع به للبزى وجها واحدا في الهداية و الهادي، وقطع به له من طريق أبي ربيعة، صاحب المستنير والمبهج، و قطع به لقنبل من طريق مجاهد أبو العز وسبط الخياط".

(٣) ما بين المعقوفين من [ق، أ، ج]، الكافي: ٥٧، العنوان: ٦٧، الهادي: ١٥٥.

(٤) أي الإمام الداني ٢/ ٦٤٦، كما في نص النشر ٢/ ١٠: "وذلك أن الداني نص على الإظهار في جامع البيان لابن كثير"، التيسير: ٤٣، المستنير ١/ ٤٦٢، إرشاد المبتدي: ١٥٩.

عن ابن كثير صحيحان"[١]، انتهى.

وأمَّا حَمْزَة فقَطَع له بالإظهار فقط صاحب (العُنْوَان) و(المُبهج)، وفاقًا لجمهور العراقيين، وقطع له به صاحب (الكامل) في رواية خَلَف وخَلاَّد مِنْ طريق الوزَّان، وبالإدغام جميع المغاربة وكثير من العراقيين، وقرأ من بقي مِنَ الجازمين وهو ورش وحده بالإظهار[٢].

وأمَّا ﴿ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾ في هود[٣]، فقرأه قالون وابن كثير وأبو عَمْرُو وعاصم وخَلاَّد والكسائي وكذا يعقوب بالإدغام، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، إلَّا أنَّه اختلف عن قالون وابن كثير وعاصم وخَلاَّد وابن محيصن والأعمش، والأكثرون على تخصيص الإدغام عن قالون بطريق أبي نشيط، والإظهار بالحلواني، والوجهان عن قالون في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها.

وأمَّا ابن كثير فَخَصَّ الأكثرون قنبلاً بالإظهار من طريق ابن شَنَبُوذ، والإدغام من طريق ابن مُجَاهِد، وروى الإظهار من رواية البَزّي النَّقَّاش مِنْ جميع طرقه، وهو الذي في (المستنير) و(الكفاية) و(الغَايَة) و(التَّجْريد) و(الإرشاد) و(الرَّوْضَة) و(المُبهج)، وأطلق الخلاف عن البَزّي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وفي (العُنْوَان) القَطْع بالإدغام وجهًا واحدًا لابن كثير، وكذا المهدوي وغيرهما وفاقًا لجمهور المغاربة وبعض المشارقة، وبالإظهار قَطَع له الهُذَلِي، وصحَّحَ في (النَّشْر) الوجهين عن ابن كثير من روايتيه[٤].

---

(١) النص في النشر ٢/ ١٠ ببعض تصرف.

(٢) انظر: النشر ٢/ ١٠، المستنير ١/ ٤٦٢، الكامل: ٣٤٥، التجريد: ١٣٩، إرشاد المبتدي: ٢٠، الكفاية: ٧٢، العنوان: ١٥٢، المبهج ١/ ٣٠١، التيسير: ١٧٣، والشاطبية (٢٨٥) قال:

..... يُعَذِّبْ دَنَا بالْخُلْفِ جوْداً وَمُوبِلاَ

(٣) هود: ٤٢.

(٤) النشر ٢/ ١٢ قال: "والوجهان عن ابن كثير من روايتيه صحيحان"، المبهج ١/ ٢٣١، =

وأمَّا عاصم فالأكثرون عنه على الإدغام، كما أنَّ الأكثرين عن خَلاَّد على الإظهار، وبه قرأ الدَّاني لخَلاَّد على أبي الحسن ابن غُلْبُون وهو الذي في (العُنْوَان) وغيره، وبالإدغام قرأ الدَّاني له على أبي الفتح فارس، والوجهان صحيحان نصًّا وأداءًا، وذكرهما في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وصوَّب في (النَّشْر)[١] الإظهار من طريق العليمي عن أبي بكر عن عاصم، ومن طريق عَمْرُو بن الصَّبَّاح عن حفص كما في (جامع) الدَّاني، والوجهان عن خَلاَّد في (الهِدَاية) و(الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسِير)، وصحَّا نَصًّا وأداءًا، وقرأ الباقون وهم: ورش وابن عامر وخلف وكذا أبو جعفر وخلف بالإظهار[٢].

وأمَّا: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ في سبأ[٣] فقرأه بإدغام «الفاء» في «الباء» الكسائي وحده للتَّقَارب في المخرج والاشتراك في الصِّفَات، وضعَّفَهَا بعضهم مِنْ حيث أنَّه أدغم الأقوى في الأضعف، قال الفارسي: "وذلك لا يجوز"، لأنَّ «الباء» أضعف في الصَّوت مِنَ «الفاء»، فلا تدغم فيها نحو: «اضرب فلانًا»، كما تدغم الباء في الميم كقوله: "اضرب مالكًا"، وإنْ كانت الميم لا تدغم في الباء نحو: "اضمم بكرًا" لأنَّ الباء انْحَطَّت عن الميم بفقد الغُنَّة، وقال الزَّمَخْشَري: "وليست بالقوية"[٤]، قال في

= إيضاح الرموز: ١٨٩.

(١) النشر ٢/ ١٢ قال: "والصواب إظهاره من طريق العليمي عن أبي بكر ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص كما نص عليه الداني في (جامعه)".

(٢) الشاطبية البيت (٢٨٣):

وَفِي ارْكَب هُدى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضـاَعَ جـاَ يَلْهَثْ لَـهُ دَارِ جُهَّلاَ

وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ ....

وانظر: النشر: ٢/ ١٢، التيسير: ١٧٣، العنوان: ٢٠٩، الكفاية الكبرى: ١٩٢، إرشاد المبتدي: ١٠٩، المستنير ١/ ٤٦٤، التجريد: ١٤٠، المبهج ١/ ٣٠١، الغاية ١/ ١٧١، الروضة ١/ ٢٧٠، جامع البيان: ٢٨٧.

(٣) سبأ: ٩.

(٤) الكشاف ٤/ ٣١١، الحجة للفارسي ٦/ ٨.

(الدُّر): "وهذا لا ينبغي لأنَّها متواترة"[١]، انتهى.

"والقراءة سنَّة مُتَّبَعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكلّ ذلك مِنْ تيسيره ـ تعالى ـ القرآن للذّكر فلا التفات لقول أبي علي ولا للزمخشري"، قاله أبو حَيَّان في (البحر)[٢]، وقرأه الباقون بالإظهار على الأصل[٣].

وأمَّا ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾[٤] ونحو ذلك، فقرأه بإدغام الرَّاء في اللاّم أبو عَمْرُو، واختلف عن الدُّوري عنه، ووافقه ابن محيصن واليزيدي، وأطلق الخلاف عن الدُّوري في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وبالإدغام، رواه صاحب (الكافي) / و(الإرشاد) و(المستنير)، وبالإظهار مَكِّي في (التَّبْصِرَة) /١٠٠أ/ وابن بَلِّيمَة في (التَّلخيص)، وفي (النَّشْر) تفريع الخلاف على الإدغام الكبير، فإذا أخذ به الأَوَّل هذا بلا خلاف، وإلَّا فالخلاف متَّجه في هذا، والأكثرون على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عَمْرُو[٥]، وفي (المُبهج) الإظهار لابن محيصن، وبه قرأ الباقون[٦].

---

(١) الدر المصون: ١٢/ ٧٠.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٥١.
(٣) النشر ٢/ ١٣.
(٤) (الأحقاف: ٣١، الصف: ١٢، نوح: ٤)، (الطور: ٤٨)، (مريم: ٦٥)، على الترتيب.
(٥) قال في النشر ٢/ ١٤: "والخلاف مفرع على الإدغام الكبير، فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو ولم يختلف في إدغام هذا بل أدغمه وجهًا واحدًا، ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا الباب عن الدوري فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثرون على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو، وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر من قراءته بذلك على أبي طاهر عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في التيسير؛ قال الداني في (جامعه): وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين، قلت: إن صح ذلك عن ابن مجاهد فإنما هو في وجه إظهار الكبير، أما في وجه إدغامه فلا لأنه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام فإدغامها ساكنة أَوْلى وأَحْرى، والله أعلم".
(٦) انظر: النشر ٢/ ١٣، الكافي: ٥٧، إرشاد المبتدي: ٢٠، المستنير ١/ ٤٦١، المبهج ١/ ٣٠٠،=

وأمَّا ﴿يَفْعَلُ ذَٰلِكَ﴾[١] حيث وقع فقرأه بالإدغام أبو الحارث عن الكسائي، وقرأ الباقون بالإظهار[٢].

وأمَّا ﴿يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾، ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْآخِرَةِ﴾ كلاهما بآل عمران، وفاتحة مريم ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ﴾[٣]، فقرأها أبو عَمْرُو وابن عامر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالإدغام، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون وهم نافع وابن كثير وعاصم وكذا أبو جعفر ويعقوب بالإظهار.

وأمَّا ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾ في الأعراف[٤] فقرأه بالإدغام أبو عَمْرُو، وابن ذَكْوَان وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخَلَف للاتحاد في المخرج والتَّجانس، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون وهم: نافع وابن كثير وهشام وعاصم وكذا أبو جعفر بِخُلْف عنهم بالإظهار، والوجهان لقالون في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، والإدغام عند المهدوي وابن شريح وجمهور المغاربة وطائفة من المشارقة، ورواه ابن سوار وغيره عن أبي نشيط، ورواه أبو العز عن أبي نشيط وعن هبة الله بن جعفر عن الحُلْوَاني، وقرأ به الدَّاني لقالون من جميع طرقه على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن قراءته على السامري، والإظهار في (العُنْوَان)، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، ورواه بعض العراقيين من غير طريق أبي نشيط وبعضهم من طريقه والحلواني وهو لورش عن جمهور المغاربة والمشارقة، وخصَّه بعضهم بالأزرق وبعضهم بالأصبهاني، وعند ابن مِهْرَان إدغامه مِنْ جميع طرقه، وخصَّه الخُزَاعي بطريق الأَزْرَق واختاره الهُذَلِي.

= التبصرة: ١٢٣، الشاطبية البيت (٢٨٠) وقال:

..... وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلاَمِهاَ كَوَاصِبرْ لِحُكْمِ طالَ بُالْخُلْفُ يَذْبُلاَ

(١) كما في: البقرة: ٨٥، ٢٣١، آل عمران: ٢٨، النساء: ٣٠، ١١٤، الفرقان: ٦٨، المنافقون: ٩.

(٢) النشر ٢/ ١٤.

(٣) آل عمران: ١٤٥، مريم: ١، ٢ على الترتيب، النشر ٢/ ١٤.

(٤) الأعراف: ١٧٦.

وأمَّا ابن كثير فأكثر المغاربة عنه على الإظهار، وأمَّا هشام فجمهور المغاربة عنه على الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام، من طريق الدَّاجُونِي، وعلى الإظهار من طريق الحُلْوَاني ورجَّح الإدغام مِنْ جهة القياس لأنَّ الحرفين إذا كانا من مخرجٍ واحدٍ وسكَن الأوَّل منهما وجب إدغامه ما لم يمنع مانع، وهو مفقود هنا، لكن الإظهار صحيح من جهة الرواية فلا سبيل لرده.

وأمَّا عاصم فقطع له بالإظهار في (العُنْوَان)، وبه قرأ الدَّاني على فارس له في جميع طرقة من طريق السَّامري، والأشهر عنه الإدغام، وعليه جميع جمهور المغاربة والمشارقة، وبه قرأ الدَّاني على فارس من طريق عبد الباقي.

وأمَّا أبو جعفر فالمشهور عنه الإظهار وعليه الأكثرون، والإدغام اختاره له الهُذَلِي وغيره[١].

وأمَّا ﴿لَبِثْتَ﴾ المتَّصل بضمير الواحد المتكلم والمخاطب وضمير جمع المخاطب حيث وقع[٢] نحو: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾، ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فقرأ أبو عَمْرُو وابن عامر وحمزة والكسائي وكذا أبو جعفر بالإدغام في ذلك للتَّقَارب والتَّجَانس، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون الإظهار[٣].

وأمَّا ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ بالأعراف والزخرف[٤] فقرأ نافع، وابن كثير، وابن ذَكْوَان من طريق الأخفش، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالإظهار على الأصل،

---

(١) النشر ٢/ ١٤، الشاطبية (٢٨٤، ٢٨٥) وقال:

.... يَـلْـهَـثْ لَـهُ دَارِ جُـهَّـلاَ

وَقَـالُـونُ ذُو خُـلْـفٍ ....

المستنير ١/ ٤٦٥، العنوان: ١٩٥، الغاية: ١٥٠، الكامل: ٣٤٥.

(٢) (لبثت) كما في البقرة: ٢٥٩ ثلاثة مواضع، يونس: ١٦، و(لبثتم) كما في الإسراء: ٥٢، الكهف: ١٩، طه: ١٠٣، ١٠٤، المؤمنون: ١١٢، ١١٤، الروم: ٥٦.

(٣) النشر ٢/ ١٧، المبهج ١/ ٢١١، إيضاح الرموز: ١٩٠.

(٤) الأعراف: ٤٣، الزخرف: ٧٢.

وقرأ الباقون وهم: أبو عَمْرُو، وابن ذَكْوَان من طريق الصُّوري، وهشام، وحمزة، والكسائي، وكذا خَلَف بالإدغام للتَّقَارب في المخرج والتَّشَارك في الصِّفَات، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش(١).

وأمَّا ﴿أَخَذَتِ﴾، و﴿أَخَذْتُمْ﴾، و﴿لَنَّخَذْتَ﴾(٢) ونحو ذلك فقرأه بالإظهار ابن كثير وحفص وكذا رويس لكن بِخُلْف عنه، وبالإدغام رواه عنه أبو الطَّيب وابن مِقْسم، وبالإظهار رواه الجمهور عن النَّخَّاس، وفي (المُبهج) و(التَّذْكِرَة) / إظهار: ﴿لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ﴾ بالكهف، وإدغام ما عداه وفاقًا للكَارْزِيني عن النَّخَّاس، وقرأ الباقون بالإدغام للتَّقَارب في المخرج والاشتراك في بعض الصِّفَات(٣). /١٠٠ب/

وأمَّا ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ في سورة «طه»(٤)، فقرأ أبو عَمْرُو، وهشام بِخُلْف عنه، وحمزة والكسائي، وكذا خَلَف بالإدغام، وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش، والإظهار لهشام في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسِير) و(العُنْوَان) و(الكافي) و(التَّبْصِرة) وفاقًا لجميع المغاربة والإدغام له في (المستنير) و(الكامل)، ورواه صاحب (التَّجْريد) مِنْ طريق الدَّاجُونِي، وهو في (المُبهج) من طريق الحُلْوَاني، وعليه جمهور المشارقة، وافقه ابن محيصن بِخُلْف عنه، وقرأ الباقون بالإظهار(٥).

وأمَّا ﴿عُذْتُ﴾ بـ «غافر» و«الدُّخان»(٦) فقرأ أبو عَمْرُو، وهشام بِخُلْف عنه،

---

(١) النشر ٢/ ١٨، إيضاح الرموز: ١٩١، المبهج ١/ ٢١١.
(٢) (يونس: ٢٤، فاطر: ٢٦)، (الأنفال: ٦٨)، (الكهف: ٧٧).
(٣) النشر ٢/ ١٦، المبهج ١/ ٢٩٣، التذكرة ٢/ ٥١٤.
(٤) طه: ٩٦.
(٥) النشر ٢/ ١٦، التيسير: ١٧٢، والشاطبية البيت (٢٧٩):
.....وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ حَمَّادٍ .....
العنوان: ٢٤٩، المبهج ١/ ٢٩٤، الكافي: ٥٧، التبصرة: ١٢٣، المستنير ١/ ٤٤٧، التجريد: ١٤٧، إيضاح الرموز: ١٩٠.
(٦) أي قوله تعالى: ((عُذْتُ بِرَبِّي)) غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠.

وحمزة والكسائي وكذا أبو جعفر وخلف بالإدغام للتَّقَارب والاشتراك، وهو لهشام عند الحافظ أبي العلاء والهذلي وابن سوار وفاقًا لجمهور العراقيين، والإظهار له في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لجميع المغاربة، وهو في (المُبهج) من طريق الحُلْوَاني والدجواني، ووافقهم على الإدغام فقط ابن محيصن من المفردة واليزيدي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون وهم: نافع وابن كثير وهشام في وجهه الثَّاني وابن ذَكْوَان وعاصم وكذا يعقوب بالإظهار على الأصل، ووافقهم ابن محيصن من (المُبهج)[1].

وأمَّا ﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[2] فقرأ نافع والبزي وابن ذَكْوَان وعاصم بِخُلْف عنهم وهشام والكسائي وكذا يعقوب وخَلَف بإدغام النُّون في الواو، وافقهم ابن محيصن والأعمش على الإدغام فقط، وهو عن قالون في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لجمهور المغاربة، وفي (جامع) الدَّاني الإظهار له من طريق أبي نشيط، والإدغام من طريق الحُلْوَاني.

وأمَّا ورش فالإدغام له من طريق الأَزْرَق مقطوع به في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسِير)، وكذا قطع له به من طريق الأَصْبَهَاني في (التَّجْريد) و(المُبهج)، وابن سوار وفاقًا للأكثرين، وبالإظهار، مِنْ طريق الأَزْرَق قَطَع له صاحب (التَّجْريد) حَسب ما قَرَأ به على شيوخه مِنْ طرقهم، وبه أَخَذَ له مِنْ طريق الأَصْبَهَاني ابن مِهْرَان وغيره.

وأمَّا البَزّي فالإظهار له مِنْ طريق أبي ربيعة، والإدغام مِنْ طريق ابن الحُبَاب.

وأمَّا ابن ذَكْوَان فالإظهار عنه طريق الصُّوري والإدغام طريق الأخفش.

وأمَّا عاصم فالإدغام عن أبي بكر مِنْ طريق يحيى بن آدم، والإظهار طريق

---

(١) النشر ٢/ ١٧، الشاطبية البيت (٢٧٩) قوله:

وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ ....

المبهج ١/ ٢٩٥، التيسير: ١٧٢.

(٢) يس ١، ٢، المستنير ٢/ ٣٨٩، الغاية: ٣٧٢.

العليمي، وأمَّا حفص فالإدغام عنه من رواية عَمْرُو بن الصَّبَّاح مِنْ طريق زَرْعان والإظهار من طريق الفيل.

وقرأ الباقون وهم: قُنْبُل وأبو عَمْرُو وحمزة، وكذا أبو جعفر بالإظهار على الأصل، وافقهم اليَزِيدِي والحسن(١).

وأمَّا ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾(٢) فقرأ قالون وقنبل وأبو عَمْرُو وحمزة، وكذا أبو جعفر بالإظهار على الأصل، وافقهم ابن محيصن من (المُبهج) واليزيدي والحسن والمُطَّوِّعِي عن الأعمش، وقرأ ورش والبزي وابن ذَكْوَان وعاصم بِخُلْف عنهم، وهشام والكسائي، وكذا يعقوب وخَلَف بالإدغام، وافقهم ابن محيصن من (المفردة)، والشنبوذي:

فالإدغام لورش من طريق الأَزْرَق قطع به في (التَّلخيص) و(التَّجْريد) وغيرهما، والإظهار صاحب (العُنْوَان) وقال في (الهِدَاية): "إنّه الصَّحيح عن ورش"، وفي (التَّيْسِير) إنَّه "الذي عليه عامة أهل الأداء"، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) وغيرها(٣).

والخلاف عن البَزّي وابن ذَكْوَان وعاصم كالخلاف في ﴿يسٓ﴾ سواء إلَّا أنَّ الإدغام عن أبي بكر مِنْ طريق العليمي قطع به سبط الخَيَّاط هنا، وبالإظهار في ﴿يسٓ﴾، ولم يفرق غيره / بينهما عنه(٤)، والله أعلم. /١٠١أ/

---

(١) النشر ٢/ ١٨، الشاطبية البيت (٢٨١) قوله:

وَيس اظْهِرْ عنْ فَتى حَقُّهُ بَدَا .....

جامع البيان: ٦٨٥، التيسير: ٤٢٧، التجريد: ١٥٥، المبهج ١/ ٣٠٣، إيضاح الرموز: ١٩١.

(٢) القلم: ١.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ١٩١.

(٤) النشر ٢/ ١٨، الشاطبية البيت (٢٨١) قوله:

وَيس اظْهِرْ عنْ فَتى حَقُّهُ بَدَا وَن وَفيهِ الْخِلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلاَ

جامع البيان: ٦٨٥، التيسير: ٤٢٧، التجريد: ١٥٥، المبهج ١/ ٣٠٣، العنوان: ٣٤٨، مفردة ابن محيصن: ٣٦٥، تلخيص العبارات: ١٤١، شرح الهداية: ٤٨، إيضاح الرموز: ١٩٢.

وأمَّا ﴿طسّمّ﴾ أوَّل «الشُّعراء» و«القصص» فقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وعاصم والكسائي وكذا يعقوب وخَلَف بالإدغام، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والشَّنَبُوذِي عن الأعمش، وقرأ حَمْزَة وكذا أبو جعفر بالإظهار، وافقهما المُطَّوِّعِي عن الأعمش، على أنَّه لا يحتاج إلى ذكر أبي جعفر مع المُظهرين لأنَّ مذهبه السَّكت على كلّ حرف من حروف فواتح السُّور كما تقرَّر في باب السَّكت لأنَّ مِنْ لازِم السَّكت عدم الإدغام[1].

*****

(١) النشر ٢/ ٢٠، إيضاح الرموز: ١٩٢، وقال في الشاطبية البيت (٢٨٣):
وَطـــس عِـــنْـــدَ الْـمِـيـــم فَـــازَا .....

الفصل السَّادس
في أحكام النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين

كان ذكر هذا الفصل في التَّجْويد أشبه، لأنَّ أكثر مسائله إجماعية وإنَّما ذَكَرُوه هنا لكثرة دُور مسائله والاختلاف في بعضها، وقيَّدوا النُّون بالسُّكُون لِتَخْرُج المتحركة، ولم يقيِّدوا التَّنْوين به لأنَّ وضعه الإسكان.

وقد عرَّفوه بأنَّه: "نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا وتسقط رسمًا ووقفًا".

وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام:

تمكين: وهو اللاَّحق للاسم المُعرب المُنصرف إشعارًا ببقائه على أصالته، نحو: «زيد ورجل».

وتنكير: وهو اللاَّحق لبعض المَبْنِيَّات فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: «سيبويهٍ» لغير معين، ويُطَّرد فيما آخره: «ويه».

والعِوَض: وهو ضربان:

عن حرف، نحو: "جوارٍ" وهو الياء المحذوفة.

وعِوَض عن مضاف إليه: إمَّا جملة نحو: "يومئذ"، وإمَّا مفرد: نحو: [طلى][1] على رأي.

---

(١) هكذا في جميع المخطوطات والأصل، والصواب [كل]، إذ لا معنى لها، و إنما هو تصحيف لكلمة (كل).
وقد جاء في النحو الوافي ١/ ٣٨: "وأما حذف كلمة و مجيء التنوين عوضًا عنها فيكثر في حذف المضاف إليه بعد لفظتي كل و بعض، و ما في حكمهما، و من أمثلته: قسمت المال بين المستحقين فأعطيت كلاً نصيبه، أي: كل مستحق، و يرى فريق أن التنوين فيهما تنوين أمكنية وعوض في نفس الوقت، و يرى فريق آخر أن التنوين في هذه الحالة للأمكنية فقط، لأنهما لفظان معربان متصرفان"، والرأي الثاني: أن تنوينها للتمكين.

وتنوين المُقَابلة: وهو اللاَّحق لمَا جُمِع بأَلِف وتاء مزيدتين نحو: «مسلمات»، لأنَّه قابل النُّون في جمع المذكَّر السَّالم، وهذه الأربعة من خواص الاسم.

وتنوين التَّرَنُّم: وهو اللاَّحق للرَّوي المطلق عوضًا عن مَدَّة الإطلاق في لغة تميم وقيس، وهذا يشترك فيه الاسم والفعل، قال ابن مالك: وقولهم: تنوين التَّرنُّم هو على حَذْف مُضاف، أي: تنوين ذي التَّرنُّم، وإنَّما هو عِوَض مِنَ التَّرنُّم لأنَّ التَّرنُّم هو مَدّ الصَّوت بِمَدّ يُجَانس حرف الرَّوي. انتهى.

ثمَّ إنَّ أحكام النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

الأَوَّل: الإظهار(١)

ويكون عند حروف الحلق السِّتَّة وهي:

«**الهمزة**» نحو: ﴿وَيَنْءَوْنَ﴾ فقط، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿عَادٍ إِذْ﴾(٢).

و«**الهاء**» نحو: ﴿عَنْهُمُ﴾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿امْرُؤٌا هَلَكَ﴾(٣).

و«**العين**»: ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿مِّنْ عَمَلٍ﴾، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٤).

و«**الحاء**» نحو: ﴿وَانْحَرْ﴾، ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(٥).

و«**الغين**»: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾، ﴿إِلَهٍ غَيْرُهُۥ﴾(٦).

و«**الخاء**» نحو: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾(٧).

---

(١) وهو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر، معجم علوم القرآن: ٤٨.
(٢) الأنعام: ٢٦، البقرة: ٦٢ وغيرها، الأحقاف: ٢١.
(٣) البقرة: ٨٦، وغيرها، الرعد: ٣٣، وغيرها، النساء: ١٧٦.
(٤) الفاتحة: ٧، وغيرها، المائدة: ٩٠، البقرة: ٧، وغيرها.
(٥) الكوثر: ٢، فصلت: ٤٢.
(٦) الإسراء: ٥١، الأعراف: ٤٣، وغيرها، الأعراف: ٥٩، وغيرها.
(٧) المائدة: ٣، النساء: ٣، وغيرها، الغاشية: ٢.

فاتَّفقوا كلّهم على إظهار النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين عند هذه الستَّة لبُعْد مَخرج النُّون والتَّنْوِين مِنْ مَخْرج حروف الحلق، إلاَّ أنَّ أبا جعفر قرأ بإخفائهما عند الحرفين الأخيرين: الغين والخاء المعجمتين كيف وقعا لقُربهما مِنْ حرفي أقصى اللسان: القَاف والكاف، لكن بعضهم استثنى عنه: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، و﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾[١]، فأَخَذَ فيها بإظهار النُّون كالجمهور، ولم يستثنها ابن مِهْرَان بل أَطْلَق الإخفاء في الثَّلاثة كسائر القرآن، والاستثناء أشهر وعدمه أقيس، وانفرد ابن مِهْرَان عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضًا عند الغين والخاء أيضًا في جميع القرآن وهو في (كامل) الهُذَلِي و(جامع) الدَّاني عن أبي نشيط من طريق ابن شَنَبُوذ[٢].

الحكم الثَّاني: الإدغام[٣]

ويكون في ستَّة أحرف أيضًا وهي:

النُّون: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾، ﴿مَلِكًا نُّقَتِلْ﴾[٤].

والميم: نحو: ﴿مِن مَّالٍ﴾، ﴿سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾[٥].

---

(١) الإسراء: ٥١، النساء: ١٣٥، المائدة: ٣، على الترتيب.

(٢) انظر النشر ٢/ ٢٣، الغاية: ١٥٤، الكامل: ٣٤٦، جامع البيان: ٢٩٢.

(٣) لغة: الإدخال، اصطلاحا: خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، فائدته: التخفيف والتسهيل في النطق، شروطه: شرط خاص بالمدغم وهو التقاؤه بالمدغم فيه خطا ولفظا، أو خطا لا لفظا ويمتنع كونه لفظا لا خطا فلا يدغم نحو ﴿أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾، وشرط خاص بالمدغم فيه وهو أن يكون أكثر من حرف إذا كان في كلمة نحو ﴿نَخْلُقكُّم﴾، أسبابه: التماثل، والتقارب، والتجانس، موانعه: قسم متفق عليه وهو كون الأول من المثلين أو المتقاربين منونا أو مشددا أو تاء ضمير، وقسم مختلف فيه وهو كون أول المثلين أو المتقاربين أو المتجانسين مجزوما، معجم علوم القرآن: ٢٠، معجم المصطلحات: ٢٣ المعجم التجويدي: ٢٩.

(٤) البقرة: ٤٨، ١٢٣، البقرة: ٢٤٦.

(٥) المؤمنون: ٥٥، البقرة: ٢٦١.

والواو: نحو ﴿ مِنوَالٍ ﴾، ﴿ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾(١).

والياء: نحو: ﴿ مَن يَقُولُ ﴾، ﴿ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾(٢).

واللام: نحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾(٣).

والرَّاء: ﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾، ﴿ ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾(٤).

فاتَّفقوا على إدغامهما / في هذه الستَّة مع إثبات الغُنَّة مع الميم والنُّون(٥). /١٠١ب/

فإن قلت: النُّون مِنْ طرف اللسان وفوق الثَّنَايا، والميم مِنْ بين الشَّفَتَين، وبينهما مخارج، فلِمَ سَاغ الإدغام مع التَّبَاعد؟.

أجبت: بأنَّه قد يحصل للمُتباعد وجه يسوغ إدغامه فالوجه الذي قَرُب من النُّون والميم ونحوهما الغُنَّة التي اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربين.

واتَّفقوا على حذف الغُنَّة مع اللَّام والرَّاء لبعدهما عن الغنَّة، وهذا في (النَّشْر)(٦) مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التَّجْويد وعليه أئمَّة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(العُنْوَان) و(الهِدَاية) وغيرها وفاقًا لجميع المغاربة.

---

(١) الرعد: ١١، البقرة: ١٩.
(٢) البقرة: ٨، وغيرها، القصص: ٨١.
(٣) البقرة: ٢٤، ٢٧٩، البقرة: ٢.
(٤) البقرة: ٥، البقرة: ٢٥.
(٥) في (أ، ج، ط) زيادة بعد كلمة [والنون]: "لكن ينبغي أن يجري فيما حذفت منه النون في الرسم، نحو: ((مما رزقناهم))، ما سيأتي في اللام، نحو: ﴿فَإِلَّمْ﴾ بهود، من إدغامه إدغامًا ناقصًا، أو كاملاً يذهب معه غنة المدغم، اتباعًا لرسم الصحابة، إذ حذفهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النون لا بد له من حكمة، واقرأ بها، والله أعلم، الإشارة إلى إذهاب الحرف المحذوف بالإدغام إذهابًا كليًا، ككتبهم: ((الهدى))، و((موسى))، ونحوهما بالياء إشارة إلى الإمالة].
(٦) النشر ٢/ ٢٧، العنوان: ١٠٦، الشاطبية البيت (٢٨٦) وقال:

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ ادْغَمُوا ... بِلاَ غُنَّةٍ فِي اللاَمِ وَالرَّا لِيَجْمُلاَ

وذهب كثير إلى الإدغام في الرَّاء واللام مع بقاء الغنَّة ورَوَوا ذلك عن أكثر القُرَّاء كنافع وابن كثير وأبي عَمْرُو وابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر وغيرهم، وهو رواية النَّهْرَوَانِي عنهم، ووردت عن كلّ القُرَّاء وصحَّت من طُرُق (النَّشْر) نصًّا وأداءًا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، لكن هذا ـ وإن أطلقوه ـ فينبغي له كما في (النَّشْر)[1] تقييده في اللاَّم بما إذا كان منفصلًا رسمًا، وذلك: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، في الأعراف، و﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ في التوبة، ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، و﴿أَن لَّا نَعْبُدَ وَاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصه نوح، وفي الحج، و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾، وفي يس ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، وفي الدخان: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي الممتحنة: ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، وفي «ن والقلم»: ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾[2].

أمَّا إذا كان متصلاً رسمًا نحو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ بهود، و﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ بالكهف[3]، ونحو ذلك ممَّا حذفت منه النُّون فإنَّه لا غنَّة فيه لمخالفة الرَّسم في ذلك، وهذا اختيار الدَّاني وغيره مِنَ المُحقِّقين.

وإذا قلنا بإظهار الغُنَّة في اللاَّم والرَّاء عن أبي عَمْرُو فينبغي قياسًا إظهارها مِنَ النُّون المُتحركة فيهما نحو: ﴿نُؤْمِنَ لَكَ﴾، ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾[4]، لأنَّ النُّون تسكن أيضًا للإدغام، لكن القراءة سُنَّة مُتَّبعة لا مجال للقياس فيها، فإنْ صحَّ نقلاً اتبع[5].

---

(١) النشر ٢/ ٣٢.

(٢) الآيات على الترتيب: الأعراف: ١٠٥، ١٦٩، التوبة: ١١٨، هود: ١٤، ٢٦، الحج: ٢٦، يس: ٦٠، الدخان: ١٩، الممتحنة: ١٢، القلم: ٢٤.

(٣) الآيات على الترتيب: هود: ١٤، الكهف: ٤٨، جامع البيان ٢/ ٦٨١.

(٤) الآيات على الترتيب: (البقرة: ٥٥، الإسراء: ٩٠)، (آل عمران: ١٤)، (الأعراف: ١٦٧)، (ص: ٩).

(٥) انظر: إيضاح الرموز: ٢٤٨.

واختلف في الواو والياء، فقرأ خَلَف عن حَمْزَة بإدغام النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين فيهما بغير غنة اتباعًا لأَصل الإدغام، وافقه المُطَّوِّعِي عن الأعمش، وبه قرأ الدُّوري عن الكسائي في الياء من طريق أبي عثمَّان الضَّرير، وروى عنه جعفر بن محمد بالغُنَّة، وفي (المُبهج) الوجهين، وكلاهما صحيح قاله في (النَّشْر)[١].

وقرأ الباقون بالغُنَّة فيهما وهو الأفصح.

فإنْ قلت: وجود الغُنَّة مع الإدغام في الواو والياء وكذلك اللَّام والرَّاء عند القائل به يمنع أنْ يكون إدغامًا، فينبغي أنْ يكون إخفاءً، كما صرَّح به السَّخَاوي حيث قال: "إنَّ حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنَّما يقولون: أنَّه إدغام مجازًا"[٢]، قال: "وهو في الحقيقة إخفاء"، أجاب الجَعْبَري بأنَّه: "إدغام لوجود حقيقة الإدغام بالقلب، والقائل بالإخفاء يعترف بوجود التَّشْدِيد فيه، ومذهبه خلو المخفي منه"[٣]، والتَّحقيق: "أنَّ الإدغام مع عدم الغُنَّة [محض كامل التشديد، ومعها غير محض ناقص التشديد من أجل صوت الغنة][٤] الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾"، وقد حكى بعضهم إجماع القُرَّاء على إبقاء الإطباق، واستشكله ابن الحاجب مع الإدغام، لأنَّ الإطباق صفة للطبق، لا يتأتى إلاَّ به، فلو بقى الإطباق مع إدغام الطَّاء لزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التَّاء غير الطَّاء التي قام بها وصف الإطباق وفي ذلك جمع بين السَّاكنين / فإذا نحو «فرطت» بالإطباق ليس /١٠٢أ/ فيه إدغام ولكنَّه لمَّا اشتَّد التَّقارب وأمكنَ النُّطق بالثاني بعد الأَوَّل من غير نقل[٥] اللسان، أطلق عليه إدغام مجازًا.

---

(١) النشر: ٢/ ٢٩.
(٢) فتح الوصيد ٢/ ٤٠٩.
(٣) كنز المعاني٢/ ٧٧٧.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب ، والأصل).
(٥) لأن مخرج الحرفين واحد، مع فارق الإطباق في الطاء، والانفتاح في التاء، فلم ينتقل اللسان إلى مخرج مختلف، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠٨.

وفرق بين الإطباق والغُنَّة، فإنَّ الغنَّة لا تتوقف على النُّون لأنَّها من مخرج غير مخرجه، فإنَّ النُّون من الفم والغُنَّة من الخيشوم، بِخِلاف الإطباق فإنَّه مع الطّبق في مخرجه فلا يتأتى إلَّا به[١]، انتهى.

وأجيب: بأنَّ القُراء نصُّوا على أنَّ في نحو: ﴿فَرَّطتُ﴾[٢] تشديدًا متوسطًا مع بقاء الإطباق[٣].

ولو كان على ما ذكره ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد، ولا يمتنع إبقاء الإطباق قائمًا ببعض صوت الطَّاء، لأنَّ الطَّاء لم يستكمل إدغامه في التَّاء، ولا يلزم من ذلك اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين، وعلى هذا فقياسه على الغُنَّة مستقيم.

واختلفوا في الغنَّة الظَّاهرة مع الإدغام في الميم فذهب ابن كيسان وابن مُجَاهِد وغيرهما إلى أنَّها غنَّة النُّون المدغمة، وذهب الجمهور إلى أنَّها غنَّة الميم لا غنَّة النُّون والتَّنْوِين لانقلابها إلى لفظها، واختاره الدَّاني والمحققون وهو الصحيح، لأنَّ الأَوَّل قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنُّطق بين: «مِنْ مَنْ»، و«أنْ مَنْ»، وبين: «وهم مَنْ»، و«أمْ مَنْ»، قاله في (النَّشْر)[٤].

واتفقوا على أنَّ الغُنَّة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النُّون غنة المدغم فيه[٥].

واتفقوا أيضًا على إظهار النُّون السَّاكِنَة إذا اجتمعت مع الياء أو الواو في كلمة واحدة نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿بُنْيَٰنٌ﴾ خوف التباسه بالمضاعف وهو ما تكرَّر أحد أصوله نحو: ((صوان)) و((ديان)) و((حَيَّان))[٦].

---

(١) النشر ٢/ ٢٩، الإقناع ١/ ٢٥٢.
(٢) الزمر: ٥٦.
(٣) انظر: إيضاح الرموز: ١٩٦.
(٤) جامع البيان ٢/ ٣٨٦، النشر ٢/ ٢٩، والكلام من النشر بتقديم وتأخير وبعض تصرف.
(٥) انظر: إيضاح الرموز: ١٩٥.
(٦) انظر: إيضاح الرموز: ١٩٥.

الحكم الثَّالث: القلب

وهو في الباء الموحدة فقط نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾، و﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ﴾[١].

فاتَّفقوا على قلب «النُّون» السَّاكِنَة المتوسطة أو المتطرفة أو التَّنْوين ميمًا خالصة وإخفاؤهما بغنة عارٍ من الإدغام، وحينئذ فلا فَرْق في اللفظ بين: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ و﴿أَم بِهِۦ﴾[٢].

وجه القلب والإخفاء عُسر الإتيان بالغُنَّة ثمَّ إطباق الشَّفَتَين في الإظهار ولم تدغم لاختلاف نوع المخرج وقلَّة التَّناسب، فتعيَّن الإخفاء ثمَّ رُوعِي مَتبُوعه، وتوصل إليه بالقلب ميمًا لتشارك الباء مخرجًا والنُّون غنَّة[٣]، ويحترز القارئ ـ عند التَّلفظ به ـ مِنْ كَزِّ الشَّفَتَين على الميم المقلوبة في اللَّفظ لئلا يتولَّد مِنْ كَزِّهِما غُنَّة مِنَ الخيشوم، فليتلطف بسكون الميم، والله الموفق.

الحكم الرَّابع: الإخفاء

وهو عند باقي حروف المعجم وهي ما عدا حروف الإظهار والإدغام وحرف الإقلاب والألف، وجملتها خمسة عشر حرفًا، وهي:

القاف نحو: ﴿يَنقَلِبُ﴾، ﴿مِن قَرَارٍ﴾، ﴿بِتَابِعِ قِبۡلَتَهُمۡ﴾[٤].

والكاف: ﴿أَنكَالًا﴾، ﴿مَن كَانَ﴾، ﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾[٥]

والجيم: ﴿أَنجَيۡنَا﴾، ﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾، ﴿وَلِكُلِّ جَعَلۡنَا﴾[٦].

---

(١) البقرة: ٣٣، النمل: ٨، آل عمران: ١١٩، وغيرها.
(٢) سبأ: ٨.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٧٨٥.
(٤) البقرة: ١٤٣، وغيرها، إبراهيم: ٢٦، البقرة: ١٤٥.
(٥) المزمل: ١٢، البقرة: ٩٧، النمل: ٢٩.
(٦) (الأعراف: ١٦٥، هود: ١١٦)، الأنفال: ٦١، النساء: ٣٣.

والشِّين: ((يَنْشَؤ))[١]، ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾[٢].

والضَّاد: ﴿مَّنضُودٍ﴾، ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾[٣].

والطَّاء: ﴿وَمَا يَنطِقُ﴾، ﴿مِّن طِينٍ﴾، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[٤].

والدَّال: ﴿عِندَهُۥ﴾، ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾، ﴿عَمَلًا دُونَ﴾[٥].

والتَّاء: ﴿كُنتُمْ﴾، ﴿وَمَن تَابَ﴾، ﴿جَنَّتٍ تَجْرِى﴾[٦].

والصَّاد: ﴿يَنصُرُكُمْ﴾، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾، ﴿عَمَلًا صَٰلِحًا﴾[٧].

والسِّين: ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾، ﴿أَن سَيَكُونُ﴾، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾[٨].

والزَّاي: ﴿يُنَزِّلَ﴾، ﴿مِّن زَوَالٍ﴾، ﴿نَفْسًا زَكِيَّةًۢ﴾[٩].

والظَّاء: ﴿ٱنظُرْ﴾، ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾[١٠].

والذَّال: ﴿لِّيُنذِرَ﴾، ﴿مِن ذَهَبٍ﴾، ﴿وَكِيلًا ذُرِّيَّةَ﴾[١١].

---

(١) لعله إشارة إلى قراءة عدد من الأئمة ((أومن ينشؤا)) في الزخرف ١٨ ـ بفتح الياء و إسكان النون و تخفيف الشين، في حين قرأ حمزة و الكسائى و خلف و حفص بضم الياء و فتح النون وتشديد الشين، النشر ٢/ ٣٦٨.

(٢) الزخرف: ١٨، البقرة: ١٨٥، فاطر: ٣٠، وغيرها.

(٣) هود: ٨٢، الروم: ٥٤، الفرقان: ٢٩.

(٤) النجم: ٣، الأنعام: ٢، وغيرها، النساء: ٤٣.

(٥) البقرة: ١٤٠، الأنعام: ٣٨، وغيرها، الأنبياء: ٨٢.

(٦) البقرة: ٢٣، هود: ١١٢، وغيرها، الصف: ١٢.

(٧) الملك: ٢٠، الشورى: ٤٣، التوبة: ١٠٢.

(٨) النساء: ٢٨، المزمل: ٢٠، الزمر: ٢٩.

(٩) البقرة: ٢٠٩، إبراهيم: ٤٤، الكهف: ٧٤، وهى قراءة غير الكوفيين وابن عامر وروح. جاءت في (ج) [زكية]، و هى قراءة هؤلاء، ومدلول التمثيل لا يختلف.

(١٠) النساء ٥٠ وغيرها، سبأ: ٢٢، النساء: ٥٧.

(١١) الكهف: ٢، الكهف: ٣١ وغيرها، الإسراء: ٢، ٣.

والثَّاء: ﴿ ٱلْأُنثَىٰ ﴾، ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ ﴾، ﴿ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾[١].

والفاء: ﴿ يُنفِقُ ﴾، ﴿ مِن فَضْلِهِۦ ﴾، ﴿ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[٢].

فهذه أحرف الإخفاء وأمثلتها مرتبة على ترتيب المخارج.

واتَّفقوا على إخفاء النُّون السَّاكِنَة المتوسطة والمتطرفة والتَّنْوِين عند هذه الحروف إخفاءً يبقى معه صفة الغُنَّة، وإنَّما تعيَّن الإخفاء لأنَّ النُّون والتَّنْوِين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام / فيدغمان فيهن، ولم يبعدا منهن /١٠٢ب/ كبعدهما من حروف الحلق فيظهران عندهنَّ، فلذا تعيَّن الإخفاء الذي هو حالة بين الإظهار والإدغام وإخفاؤهما على قَدْر قُرْبهما منهنَّ، فكلَّما قوي التَّنَاسب بالمخرج أو الصِّفة قرب إلى الإدغام، وكلمَّا قلَّ قرب إلى الإظهار، قاله الجَعْبَري[٣]، وهو معنى قول غيره: "فما قربا منه كانا عنده أخفى ممَّا بعد عنه"[٤].

فإنْ قلت: ما الفرق بين المخفي والمدغم؟.

أجيب: بأنَّ المُدغم مشدَّد والمخفي مخفف[٥].

واتَّفقوا على أنَّه لا عمل للسان في النُّون والتَّنوين حالة الإخفاء كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة، وإنَّما يخرجان مع حروف الإخفاء من الخيشوم.

وليحترز القارئ مِنَ المدّ قبل إخفاء النُّون في نحو: ﴿ كُنتُمْ ﴾، لئلاَّ يتولد منها واو فتصير: «كُوتُّم».

---

(١) النجم: ٢١، الأعراف: ٨، الواقعة: ٧.
(٢) البقرة: ٢٦٤، البقرة: ٩٠، النساء: ١٤.
(٣) النشر ٢/ ٢٨، كنز المعاني ٢/ ٧٨٢.
(٤) القول في جامع البيان: ٣٠١، ونقله في النشر ٢/ ٢٨.
(٥) جامع البيان: ٣٠١.

وليحترز أيضًا مِنْ تثقيل النُّون بإلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند الإخفاء، فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلا عن مخرج النُّون، والله أعلم.

وإذا كان المدغم والمدغم فيه من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف، وإنْ كانَا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل، وهذا عام في جميع نوعي الإدغام الصغير[١]، والله أعلم.

*****

(١) كنز المعاني ٢/ ٧٨٧ ، في (أ، ب) بزيادة [والكبير].

الباب الثَّاني

في ذكر حكم هاء الكناية[١]

ذَكَرُوه بعد الإدغام لأنَّه أوَّل أصل اختلف فيه وقع بعد الإدغام الواقع في «الفاتحة» وهو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾[٢].

ويسمِّيها البصريون ضميرًا، وهو: "اسم مبني لشبه الحرف وضعًا وافتقارًا على حركة لتوحيده".

وكانت ضمَّة تقوية لها ووصلت بمد لخفائها وانفرادها، وكانت المَدَّة وواوًا اتباعًا، وكسرت الهاء مع الكسرة والياء مجانسة فصارت الصِّلة ياءً لذلك، وفُتِحَت للمؤنث فصارت أَلِفًا، وحُذِفت الصِّلة وقفًا تخفيفًا وبقيت الأَلِف في المُؤنث للدَّلالة على الفرعية[٣].

وتأتي باعتبار طرفها على أربعة أقسام:

الأَوَّل: أنْ تقع بين متحركين نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾، ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾، و﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾، ﴿فِي رَيْبِهِۦ... إِذْ قَالَ﴾[٤] ولا خلاف في صلتها بعد الضَّم بواو وبعد الكسر بياء لأنَّها حرف خفي إلَّا ما يستثنى إن شاء الله ـ تعالى ـ.

---

(١) وهي «هاء الكناية»، و«هاء الضمير»، وهي الهاء الزائدة العائدة على المفرد الغائب.

(٢) البقرة: ٢، يريد أن التعرض للظواهر القرآنية يترتب بحسب وقوعها في التلاوة، فالإدغام أولا لأنه أول ظاهرة قرآنية وقعت في القرآن، في الفاتحة: ((الرحيم مالك))، و هاء الكناية ثانيا لأنها الظاهرة الثانية التى عرضت للقراءة.

(٣) كنز المعاني ٢/ ٣١٦، الكتاب ٢/ ٥.

(٤) (كما في: البقرة: ٣٧، ٥٤، الأنفال: ٦١، يوسف: ٣٤، ٨٣، ٩٨، ١٠٠، الإسراء: ١، القصص: ١٦، العنكبوت: ٢٦، الزمر: ٥٣، غافر: ٥٦، فصلت: ٣٦، الدخان: ٦، ٤٢، الذاريات: ٣٠، الطور: ٢٨، البروج: ١٣)، (الكهف: ٣٧)، (البقرة: ٢٦) على الترتيب، أما جملة (في ربه ... إذ قال)، ذكرهما المؤلف كأمثلة للصلة بالواو والياء وهما جزء من الآية: ٢٥٨من سورة البقرة.

القسم الثَّاني: أنْ تقع بين ساكنين نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾، و﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[١].

القسم الثَّالث: أنْ تقع بين متحرك فساكن: نحو: ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ و﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾، و﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ﴾، و﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾[٢].

وهذان القسمان لا خِلاف في عدم الصِّلة فيهما لأجل الجمع بين السَّاكنين على غير حدِّهما [﴿إِلَّا لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾، و﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[٣] كما سيأتي في تحقيق ذلك إنْ شاء الله ـ تعالى] ـ.

القسم الرَّابع: أنْ يقع بين ساكن فمتحرك نحو: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾، ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾[٤]، وهذا القسم مختلف فيه، فابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل إنْ كان السَّاكن قبل الهاء ياء نحو ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾، وبواو إنْ كان السَّاكِن غير هاء نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾، و﴿ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾[٥] على الأصل فيهما، وافقه ابن محيصن[٦].

وقرأ حفص: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾[٧] بالفرقان بالصِّلة وفاقًا للمكِّيّين للجمع بين اللغتين، وقيل: قصد بها مدّ الصَّوت تسميعًا بحال العاصي، وقرأ الباقون بكسر الهاء بعد الياء وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة لأجل التَّخْفِيف، إلاَّ أنَّ حفصًا ضمها في: ﴿أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ بالكهف[٨]، وكذا: ﴿عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ بالفتح[٩]، وافقه

---

(١) (كما في المائدة: ٤٦، الحديد: ٢٧)، (البقرة: ١٨٥).
(٢) (الأنعام: ٧٣)، (البقرة: ٢٤٧، فاطر: ١٣، الزمر: ٦، التغابن: ١)، (التوبة: ٤٠)، (فصلت: ٣٧)، (الكهف: ١)، على الترتيب.
(٣) (طه: ١٠، القصص: ٢٩)، (الفتح: ١٠)، وضرب على ما بين المعقوفين في (ج).
(٤) البقرة: ٧٥، ٢ على الترتيب.
(٥) الحاقة: ٣٠، النحل: ١٢١.
(٦) النشر ١/ ٣٠٤، مفردة ابن محيصن: ٢٠١، إيضاح الرموز: ١١١، مصطلح الإشارات: ١٣٥، المبهج ١/ ٤٥٠.
(٧) الفرقان: ٦٩.
(٨) الكهف: ٦٣.
(٩) الفتح: ١٠.

ابن محيصن في موضع الفتح وهو من القسم الثَّالث[١]، وزاد ضم كلّ هاء ضمير مكسورة قبلها كسرة، أو ياء ساكنة إذا وقع بعدها ساكن نحو ﴿بِهِۦٓ ٱنظُرۡ﴾، ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ﴾[٢].

وقرأ الأَصْبَهَاني عن ورش بضم: ﴿بِهِۦ/ ٱنظُرۡ﴾[٣]، كما سيأتي كلّ في موضعه إن شاء الله ـ تعالى ـ. /١٠٣أ/

وقد وجَّهُوا حذف الصِّلة للجمهور بأنَّ الهاء خفيّة يضعف حجزها فحذفت الصِّلة لتوهُّم التقاء السَّاكنين، وهو قول سيبويه كما ذكره الجَعْبَري، وقيل: تخفيفًا اجتزاءً بالكسرة قبلها[٤].

وقد استثنوا مِنَ القسم الأَوَّل حروفًا خالف بعض القُرَّاء أصله فيها وجملتها اثنا عشر حرفًا، منها أربعة أحرف في ستة مواضع وهي: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ بآل عمران[٥]، و﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ فيها أيضًا اثنان، وثالث في الشورى[٦]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾، و﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾ في النساء[٧]:

فسكَّن هذه الأربعة في الستَّة مواضع أبو عَمْرُو وَهشام من طريق الدَّاجُوني، وأبو بكر وحمزة، وكذا عيسى بن وَرْدَان مِنْ طريق النَّهرواني عن ابن شَبيب وأبي بكر بن هارون، كلاهما عن الفضل عنه، وابن جَمَّاز من طريق الهاشمي وافقهم الحسن والأعمش، وقرأ قالون وهشام من طريق الحُلْوَاني بِخُلْف عنه، وابن ذَكْوَان من أكثر

---

(١) النشر ١/ ٣٠٥، كنز المعاني ٢/ ٣٢٠، المبهج ١/ ٤٥٠، مصطلح الإشارات: ١٣٥، إيضاح الرموز: ١١١، مفردة ابن محيصن: ٢٠١.
(٢) الأنعام: ٤٦، المائدة: ١٦، على الترتيب.
(٣) الأنعام: ٤٦.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٣٢٠، الكتاب ٤/ ١٩٢، الكشف ١/ ٤٣.
(٥) آل عمران: ٧٥.
(٦) آل عمران: ١٤٥، الشورى: ٢٠.
(٧) الكلمتان في الآية: ١١٥ من سورة النساء.

طُرُق الصُّوري وكذا يعقوب وابن جَمَّاز من طريق الدُّوري، وابن وَرْدَان مِنْ باقي طرقه باختلاس كسرة الهاء، وقرأ الباقون بإشباع الكَسْر وافقهم اليَزِيدِي، وبه قرأ هشام في وجهه الثَّاني من طريق الحُلْوَاني وعليه أكثر المؤلفين عنه وهو الثَّاني لابن ذَكْوَان أيضًا، وقد تَلَخَّص منْ هذا أنَّ لهشام في هذه الأربعة ثلاثة أوجه: الإسكان والصِّلة والاختلاس، [ولابن ذكوان وجهين: الصلة والاختلاس، ولأبي جعفر وجهين: الإسكان والاختلاس][1]، ويأتي توجيه كلّ من الصِّلة وحذفها والإسكان في محالها مِنَ السّور إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

ومنها: ﴿ يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ بطه[2]، فقرأه بالإسكان السُّوسي بِخُلْف عنه، وهو في (الشَّاطِبيَّة) كالدَّاني مِنْ جميع طرقه وفاقًا لسائر المغاربة، وبالصِّلة رواه عنه صاحب (العُنْوَان) وابن سوار وابن مِهْرَان وفاقًا لسائر العراقيين، ونصَّ على الوجهين عنه معًا المهدوي في (هدايته) وافقه اليَزِيدِي بِخُلْف أيضًا، وقرأه قالون وكذا ابن وَرْدَان ورويس بكسر الهاء مع حذف الصِّلة ومع إثباتها، فحذفها لقالون قرأ به الدَّاني على أبي الحسن، وهو طريق ابن مِهْرَان والعلاَّف والشَّذائِي عن ابن بُويان وطريق صالح بن إدريس عن أبي نشيط وذَكَرَه في (التَّجْريد) و(التلخيص) و(التَّبْصِرَة) وغيرها وهو لابن وَرْدَان من طريق هبة الله بن جعفر وابن العَلاَّف والوَرَّاق وابن مِهْرَان عن أصحابهم عن الفضل، ولرويس مِنْ طريق العراقيين أجمعين، والإثبات لقالون قرأ به الدَّاني على أبي الفتح ولم يَذْكُر في (جامعه) عن الحُلْوَاني غيره، وهو طريق إبراهيم الطَّبَري، وغلام الهَرَّاس عن ابن بُويان وطريق جعفر بن محمد عن الحُلْوَاني، والوجهان عنه في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وهو لابن وَرْدَان عند النَّهْرَوَانِي وابن هارون مِنْ جميع طُرقها ولرويس مِنْ رواية طاهر بن غُلْبُون والدَّاني من طريقيه وفاقًا لسائر المغاربة، وقرأ الباقون وهم: ورش وابن كثير والدُّوري وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا

(١) انظر النشر ١/ ٣٠٥، وما بين المعقوفين زيادة من (ق، ط).
(٢) طه: ٧٥.

ابن جَمَّاز وروح وخَلَف بإثبات الصِّلة، وافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش[١].

ومنها: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ في النُّور[٢]، فقرأه قالون وحفص، وكذا يعقوب بكسر الهاء من غير إشباع، وقرأه أبو عَمْرُو وَهشام مِنْ طريق الدَّاجُوني وأبو بكر، وكذا ابن وَرْدَان من طريق الرَّازِي وهبة الله بإسكان الهاء وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش على الإسكان وجهًا واحدًا.

واختُلف عن هشام مِنْ طريق الحُلْوَاني، وعن ابن ذَكْوَان وخَلاَّد، وكذا عن ابن جَمَّاز وابن وَرْدَان / فأمَّا الحُلْوَاني عن هشام فروى حذف الصِّلَة ابن عَبْدَان وابن /١٠٣ب/ مُجَاهِد عن الجَمَّال، وبه قرأ الدَّاني على فارس وليس في (التَّيْسِير) غيره، وروى النَّقَّاش وأحمد الدَّاري[٣] وابن شَنَبُوذ من جميع طرقهم عن الجمَّال بإشباع الكسرة، والوجهان له في (الحِرْز).

وأمَّا ابن ذَكْوَان فالأكثر مِنْ طريق الصُّوري على حذف الصِّلَة، وروى عنه زيد من طريق أبي العزّ وغيره إثباتها، ورواه الأخفش مِنْ جميع طرقه.

وأمَّا خلاَّد فأخذ له بالإسكان ابن مِهْرَان وابن سوار وفاقًا لسائر العراقيين وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، ونصَّ له على الصِّلَة صاحب (العُنْوَان) و(التَّلخيص) وفاقًا لسائر المغاربة، والوجهان له في (الحِرْز) كأصله.

وأمَّا ابن وَرْدَان فرَوَى الإسكان عنه النَّهْرَوَانِي وابن هارون الرَّازِي وهبة الله، وروى الإشباع عنه ابن مِهْرَان وابن العَلاَّف والورَّاق.

---

(١) النشر ١/ ٣٠٥، والشاطبية البيت (١٦٢) في قوله:

..... وَيَـأْتِـهْ لَـدَى طه بِـالْإِسْـكَـانِ يُجْتَلاَ

التجريد: ٤٨٥، التبصرة: ٦٤، جامع البيان: ٤٥٣ وما بعدها، إيضاح الرموز: ١١٣، مصطلح الإشارات: ٣٥٥، المبهج ٢/ ٧٠٠.

(٢) النور: ٥٢.

(٣) في النشر ١/ ٣٠٧: [الرازي]، وهو الصواب، وانظر إيضاح الرموز: ١١٣.

وأمَّا ابن جَمَّاز فروى عنه الإشباع الهاشمي مِنْ طريق رَزِين، وروى عنه الدُّوري والهاشمي من طريق الجَمَّال القصر.

وقرأ الباقون بالإشباع[١].

وكلهم كسر القاف إلَّا حفصًا فإنَّه سكَّنَها حملاً للمنفصل على المُتَّصل، وذلك أنَّهم يُسَكِّنُون عين «فعل» فيقولون: «كَبْد»، و«كَتْف» في «كَبِد»، و«كَتِف» فهي كلمة واحدة، ثمَّ أجروا ما أشبه ذلك من المنفصل مجرى المتَّصل كقوله[٢]:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سُوَيْقَا .....

تريد: "اشترِ لنا"[٣]، وقول مَكِّي: "كان يجب على من أسكن القاف أنْ يَضُمّ الهاء لأنَّ هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن السَّاكِن ياءً ضمت نحو: «منه» و«عنه»، ولكن لمَّا كان سكون القاف عارضًا لم يعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلها بياء لأنَّ الياء قبل الهاء منوية فبقى الحذف الذي في

(١) النشر ١/ ٣٠٦، التيسير: ٣٨٤، التلخيص: ٣٤٤، العنوان: ٢٦٥، إيضاح الرموز: ١١٣، مفردة ابن محيصن: ٢٠٠، المبهج ٢/ ٧٢٤، الشاطبية البيت (١٦١) في قوله:

..... وَيَتَّقِهْ حَمى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلاَ

وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ .....

(٢) البيت من الرجز، وهو لرجل من كندة يقال له العذافر، وفي لسان العرب ٦/ ٢٥ العذافة وفيه: "قالت لُبَيْنَى..."، وتتمة البيت:

قالت سليمى اشْتَرْ لنَا سَوِيقَا وهات بر البخس أو دقيقا

واعجل بلحم نتخذ خرديقا واشتر وعجل خادما لبيقا

واصبغ ثيابي صبغًا تحقيقًا من جيد العصفر لا تشريقا

والشاهدفيه سكون الراء في (اشتر)، المعجم المفصل ١١/ ١٩٤، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٠٠ وقال: "«اشتر» بسكون الراء كأنّه كان «تَرِل» مثل «كَتِف» ...، وقيل: نَوى الوقف على «اشتَرْ» ثم جَعَلَه في الوصل"، تاج العروس ١٥/ ٤٢٨، الخصائص لابن جني ٢/ ٣٤٠.

(٣) يراد بالتمثيل هنا أن الإسكان الواقع في «اشتر لنا» وارد على المقطعين: «ترِل»، وفي(ق) ترْل، فأسكن لما أسكن نفس الوزن في الكلمة الواحدة «كبِد» فصارت «كبْد».

الياء قبل الهاء على أصله"[١]، تعقبه الشَّاطِبي كما نقله في (الدر) فقال: "تعليله حذف الصِّلَة بأنَّ الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية.." إلى آخره؛ غير مستقيم من قِبَل أنَّه قرأ ((يُؤَدِّهِي)) وشبهه بالصّلة، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها"[٢] انتهى.

قال أبو عبد الله الفاسي شارح قصيدته: "هو وإن قرأ: ((يُؤَدِّهِي)) وشبهه بالصلة فإنَّه قرأ ﴿يَرْضَهُ﴾ بغير صلة، فَأَلْحَق مَكِّي ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بـ ﴿يَرْضَهُ﴾، وجعله ممَّا خرج فيه عن نظائره لاتِّبَاع الأثر والجمع بين اللغتين، وتَرَجَّح ذلك عنده لأنَّ اللفظ عليه، ولمَّا كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر الهاء بعدها صار كأنه ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بكسر القاف والهاء من غير صلة كقراءة قالون وهشام في أحد وجهيه فعلله بما يعلل به قراءتهما، والشاطبي تَرَجَّح عنده حمله على الأكثر ممَّا قرأ به لا على ما قلَّ، فاقتضى تعليله ما ذكر"[٣]، انتهى.

ومنها: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾[٤] في النَّمل، فقرأه قالون وابن ذَكْوَان [من أكثر طرق الصوري وكذا يعقوب وابن جماز من طريق الدوري وابن وردان][٥] مِنْ غير طريق النَّهْرَوَانِي بكسر الهاء من غير إشباع إجراء على الأصل قبل حذف اللَّام إذ لو ثبتت لم توصل عنده[٦]، وقرأ أبو عَمْرُو وهشام وعاصم مِنْ طريق الدَّاجُوني، وكذا ابن وَرْدَان مِنْ طريق النَّهْرَوَانِي، وابن جَمَّاز مِنْ طريق الهاشمي بإسكان الهاء، لأنَّها لمَّا حذفت اللَّام وحَلَّت الهاء موضعها سكنت، وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش مِنْ غير خُلْف، واختُلِف عن الحُلْوَاني عن هشام في الاختلاس، وقرأ الباقون بإشباع

(١) الكشف ٢/ ١٤٢ وفيه" ...فبقى الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله" وهو الصواب.
(٢) الدر المصون ٨/ ٤٣١.
(٣) شرح الفاسي على الشاطبية ١/ ٢١٩.
(٤) النمل: ٢٨.
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (الأصل، ط، ب).
(٦) انظر إيضاح الرموز: ١١٣.

الكسر، وبه قرأ الحُلْوَاني في الوجه الثَّاني جمعًا بين اللغتين، فيصير لهشام ثلاثة أوجه: الإسكان والاختلاس والإشباع[١].

ومنها: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في الزمر[٢]، فقرأه نافع وحفص وحمزة وكذا يعقوب بضم الهاء / من غير صلة، وافقهم الأعمش، واختلف فيه عن ابن ذَكْوَان وكذا ابن وَرْدَان فحذف الصِّلَة لابن ذَكْوَان من رواية الصُّوري والنقاش على الأخفش إلَّا من طريق الدَّاني وابن الفَحَّام، وهو لابن وَرْدَان من رواية ابن العَلاَّف وابن مِهْرَان والخبازي والوراق عن أصحابهم عنه، وروى الإشباع عن ابن ذَكْوَان ابن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقه إلَّا (المُبهج)، ولم يذكر في (العُنْوَان) و(التَّذْكِرَة)[٣] وفاقًا لسائر المصريين والمغاربة عنه غيره وهو لابن وَرْدَان من رواية ابن هارون الرَّازِي وهبة الله بن جعفر والنهرواني عن أصحابهم عنه، وقرأه السُّوسي بالإسكان ووافقه الحسن، واختُلِف فيه عن الدُّوري وهشام وأبي بكر وكذا عن ابن جَمَّاز، ووافقهم اليَزِيدِي، فالإسكان للدُّوري رواه أبو الزَّعْرَاء مِنْ طريق المُعَدَّل وابن فَرْح من طريق المُطَّوِّعِي عنه ولم يذكر في (العُنْوَان) غيره، وهو لهشام في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسِير) من قراءته على أبي الفتح، لكنْ تعقَّبه في (النَّشْر) بأنَّ "ظاهره أنْ يكون مِنْ طريق ابن عبدان"[٤]، والذي في (جامع البيان) أنَّه مِنْ قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن أبي الحسن بن خليع عن مسلم بن عبيد الله بن محمد عن أبيه عن /١٠٤أ/

---

(١) انظر: النشر ١/ ٣٠٦، المبهج ٢/ ٧٣٨، مصطلح الإشارات: ٤٠١، إيضاح الرموز: ١١٢، الشاطبية البيت: ١٦١:

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقِهْ وَيَتَّقِهْ حَمى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلاَ

(٢) الزمر: ٧.

(٣) انظر:الغاية: ٢١٤، التجريد: ٢٨٩، العنوان: ٣٠٥، ، التذكرة ٢/ ٦٤٧، المبهج ٣/ ٢٦٧.

(٤) النشر ١/ ٣٠٨، مفردة الحسن: ٤٦١، وانظر الشاطبية: ١٤ في قوله:

وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمِاَ .....

والتيسير: ١٤، ١٨٩.

الحُلْوَاني، وليس عبيد الله هذا مِنْ طرقهما، ثمَّ نفى وجدانه رواية الإسكان لهشام بعد التَّتبع إلاَّ من غير طُرُق (نشره)، ثمَّ قال: "وفي ثبوته عن الدَّاجُوني فيه نظر لولا شهرته عن هشام وصحَّته في نفس الأمر لم نذكره"[١]، انتهى.

وهو- أعني الإسكان - لأبى بكر من رواية يحيى بن آدم من طريق أبي حمدون، ولابن جَمَّاز عند الهاشمي من [غير][٢] طريق الأشناني، وروى الصِّلَة عن الدُّوري ابن مُجَاهِد عن أبي الزَّعْرَاء وزيد بن أبي بلال عن ابن فَرْح مِنْ غير طريق القطَّان والحمَّامي، ولم يذكر في (التلخيص) و(التَّبْصِرَة) و(الهِدَاية)[٣] وفاقًا لسائر المصريين والمغاربة عنه غيره، وفي (الشَّاطِبيَّة) كظاهر (التَّيْسِير) الوجهان له، وهي لابن جَمَّاز مِنْ رواية الدُّوري عنه والأشناني عن الهاشمي، وروى الاختلاس عن هشام سائر الرّواة واتَّفق عليه أئمة الأمصار في جميع مصنفاتهم، وهو لأبى بكر مِنْ رواية العليمي وابن آدم من طريق شعيب سوى ابن خيرون عنه، والوجهان عنه في (العُنْوَان)، وقرأ الباقون بالإشباع، وبه قرأ الدُّوري وابن ذَكْوَان، وكذا ابن جَمَّاز وابن وَرْدَان في وجههم الثَّاني، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي في أحد وجهيه.

فتلخَّص: أنَّ لكلٍّ مِنَ الدُّوري وابن جَمَّاز وجهان: الإسكان والإشباع، ووافقهم اليَزِيدِي، ولكل مِنْ هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والاختلاس، ولكل مِنْ ابن ذَكْوَان وابن وَرْدَان وجهان: الاختلاس والإشباع[٤]، انتهى ملخصًا.

ومنها: ﴿ أَرْجِهْ ﴾ في الأعراف والشعراء[٥]، فقرأه قالون وابن ذَكْوَان وكذا ابن

---

(١) النشر ١/ ٣٠٨، جامع البيان: ٦٩٦.
(٢) في (ق، ب): [من طريق الأشناني]، و ما أثبتناه من (أ، ج كما في الأصل)، و هو موافق لما في النشر ١/ ٣٠٩.
(٣) السبعة: ٥٦٠، التلخيص: ٣٨٩، التبصرة: ٣٢٣.
(٤) النشر ١/ ٣٠٨، مصطلح الإشارات: ٤٥٧، المبهج ٢/ ٧٨٩، مفردة ابن محيصن: ٣٢٢، إيضاح الرموز: ٦٢٨، الاتحاف ١/ ١٥٣.
(٥) الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦.

وَرْدَان مِنْ طريق ابن هارون عن الفضل وهبة الله بن جعفر مِنْ طُرقه بكسر الهاء من غير صلة فيهما، وقرأ ورش والكسائي وكذا ابن جَمَّاز وابن وَرْدَان مِنْ طريق ابن شبيب عن الفضل وخَلَف بكسر الهاء مع الصِّلَة، وقرأ ابن كثير وهشام من طريق الحُلْوَاني بضم الهاء مع الصِّلَة، وافقهم ابن محيصن، وقرأ أبو عَمْرُو والدجواني عن هشام، وأبو بكر من طريق أبي حمدون ونفطويه عن الصّريفيني كلاهما عن يحيى عنه، وكذا يعقوب بضم الهاء من غير صلة، وافقهم اليَزِيدِي والحسن / ، وقرأ عاصم من غير طريق أبي حمدون ونفطويه وحمزة بإسكان الهاء، وافقهما الأعمش[١]. /١٠٤ب/

فهذا حُكم الهاء، وأمَّا الهمزة فتأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ مع الهاء مفصلاً في سورة الأعراف.

ومنها: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ﴾ في البلد[٢]، و﴿خَيْرًا يَـرَهُۥ﴾ و﴿شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾ في الزلزلة[٣]:

فأمَّا موضع البلد فقرأه هشام مِنْ طريق الدَّاجُوني بالإسكان وقرأه ابن وَرْدَان ويعقوب بِخُلْف عنهما بالكسر من غير إشباع وقرأه الباقون بالإشباع، وبه قرأ هشام من طريق الحُلْوَاني، وكذا ابن وَرْدَان ويعقوب في وجههما الثَّاني وهو الذي رواه الجمهور عن روح[٤].

وأمَّا موضعي الزلزلة فقرأهما هشام مِنْ جميع طُرقه، وكذا ابن وَرْدَان مِنْ طَرِيق النَّهْرَوَانِي عن ابن شبيب عن الفضل بالإسكان، وقرأ يعقوب بِخُلْف عنه وابن وَرْدَان من طَرِيق ابني هارون والعَلاَّف عن ابن شبيب بكسر الهاء من غير إشباع، وقرأ الباقون بالإشباع، وبه قرأ يعقوب في الوجه الثَّاني، وابن وَرْدَان مِنْ باقي طُرقه في الوجه

---

(١) النشر ١/ ٣١١، إيضاح الرموز: ٤٠١، مفردة ابن محيصن: ٢٠٣، المبهج ٢/ ٥٩٦، مصطلح الإشارات: ٢٥١.
(٢) البلد: ٧.
(٣) الزلزلة: ٧، ٨.
(٤) النشر ١/ ٣١٠، مصطلح الإشارات: ٥٦٠، المبهج ٢/ ٨٩١، إيضاح الرموز: ١١٣.

الثَّالث، وفي (المستنير) و(الإرشاد) تخصيص رويس بالإشباع، وروح بالاختلاس وصحَّحُوا كِلا الوجهين عن يعقوب[١].

ومنها: ﴿بِيَدِهِۦ﴾ موضعي البقرة، ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾، ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾[٢]، وموضع المؤمنين ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٣]، وموضع يس ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾[٤]، فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة وقرأ الباقون بالإشباع فيها[٥].

ومنها: ﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ في يوسف[٦]، فقرأه قالون وكذا ابن وَرْدَان بِخِلاف عنهما باختلاس كسرة الهاء، وهو الذي في (كفاية) أبي العز و(غاية) أبي العلاء عن أبي نشيط عن قالون، ورواه الطَّبَري عن الحُلْوَاني، ورواه أبو بكر ابن هارون الرَّازِي عن ابن وَرْدَان، وقرأ الباقون بالإشباع وبه قرأ قالون مِنَ الطَّريقين كما رواه سائر الرّواة، وهو الذي لم يذكر المغاربة غيره، وكذا رواه سائرهم عن ابن وَرْدَان[٧].

ومن ذلك: ﴿لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾[٨] في حالة الوصل بالبسملة، قرأه قالون مِنْ طريق أبي نشيط باختلاس ضمة الهاء فيما انفرد به أبو بكر الخَيَّاط من طريق أبي نشيط كما حكاه الهمداني عنه[٩].

---

(١) النشر ١/ ٣١٢، الإرشاد: ٢٣١، المستنير ٢/ ٥٤٠، مصطلح الإشارات: ٥٦٣، المبهج ٢/ ٨٩١، إيضاح الرموز: ١١٤.
(٢) البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩.
(٣) المؤمنون: ٨٨.
(٤) يس: ٨٣.
(٥) النشر ١/ ٣١١، مصطلح الإشارات: ١٦٦، المبهج ٢/ ٥٠٠، إيضاح الرموز: ١١٥.
(٦) يوسف: ٣٧.
(٧) النشر ١/ ٣١١، الكفاية: ١٩٧، الغاية: ١/ ٣٨٢، المبهج ٢/ ٦٤٥، مصطلح الإشارات: ٣٠٠، إيضاح الرموز: ١١٥.
(٨) البينة: ٨.
(٩) النشر ١/ ٣١٢، غاية الاختصار ١/ ٣٨١، إيضاح الرموز: ١١٥.

ومما استثنوه من القسم الثَّاني وهو الذي وقعت الهاء فيه بين ساكنين:

﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[١] في رواية تشديد التَّاء مِنْ ﴿تَلَهَّىٰ﴾ عن البَزّي، ووافقه ابن محيصن في أحد وجهيها فإنَّهما يقرآنه بواو الصِّلَة بين الهاء والتَّاء ويمدان لالتقاء السَّاكنين كما سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ في آخر سورة البقرة[٢].

ومما استثنوه أيضًا من القسم الثَّالث، وهو ما وقعت الهاء فيه بين متحرك فساكن حرفان:

أحدهما: ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ ٱنظُرْ كَيْفَ﴾ بالأنعام[٣]، فقرأه ورش من طريق الأَصْبَهَاني بضم الهاء، ووافقه ابن محيصن، وقرأه الباقون بكسرها، وبه قرأ ورش من طريق الأَزْرَق[٤].

الثَّاني: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ في طه والقصص[٥]، فقرأ حَمْزَة بضم الهاء فيهما، ووافقه الأعمش وابن محيصن، وقرأ الباقون بالكسر فيهما[٦].

*****

(١) عبس: ١٠.
(٢) النشر ١/ ٣١٣، المبهج ١/ ٤٤١، مصطلح الإشارات: ١٦٣، إيضاح الرموز: ٣٠٨.
(٣) الأنعام: ٤٦.
(٤) النشر ١/ ٣١٢، المبهج ٢/ ٥٧٢، إيضاح الرموز: ٣٥٧، مصطلح الإشارات: ٢١٥.
(٥) طه: ١٠، القصص: ٢٩.
(٦) النشر ١/ ٣١٣، المبهج ٢/ ٦٩٦، إيضاح الرموز: ٣٥٩، مصطلح الإشارات: ٣٥١، ولم تذكر هذه الكتب موافقة ابن محيصن لحمزة.

الباب الثَّالث
في أحكام الهمز

وهو مصدر **همزت**: ضغطت، اسم جنس واحده: همزة، وجَمْعُها: همزات.

وإنَّما سُمِّي به أوَّل حرف مِنْ الهجاء لما يحتاج في إخراجه مِنْ أقصى الحلق إلى ضغط الصَّوت.

ولم يرسموا للهمزة صورة وإنَّما استعاروا لها شكل ما تؤول إليه إذا خففت.

والتَّحْقِيق هو الأصل، ويقابله التَّخْفِيف وهو: لغة أهل الحجاز.

وأنواعه ثلاثة:

البدل ويرادفه **القلب** لغة، والبدل أعم اصطلاحًا، وهو جعله حرف مدّ وتأصل للسَّاكنة، والتَّسهيل ويُرادفه بين بين أي: يجعل حرفًا / بين مخرج المُخففة ومخرج حرف المدّ المُجانس لحركتها أو حركة سابقتها وتأصل للمتحركة. /١٠٥أ/

والحذف: وهو إسقاطها مزادة مدلولاً عليها وغير مدلول، ولم يأت إلَّا في المتحركة.

ثمَّ إنَّ الهمز إمَّا: مفرد أو مجتمع، والثَّانِي: إمَّا متَّصل وهو الهمزتين المتلاصقتين في كلمة واحدة، أو منفصل وهو الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين، والمنفرد إمَّا عام في حال الوقف والوصل أو خاص بالوقف، الثَّاني: وقف حَمْزَة وهشام والأوَّل إمَّا أنْ تتغير فيه الهمزة وحدها أو مع ما قبلها، الثَّاني: ما نقل حركة الهمز إلى السَّاكِن قبله، ويندرج فيه السَّكت لاشتراكهما في الشرط [والأول ما تخفيفه بالبدل.

ووقع الكلام في هذا الباب في فصول][1]:

---

(١) ما بين المعقوفين في جميع النسخ ما عدا الأصل.

الفصل الأوَّل

في الهمز المفرد

وإنَّما عقبته بهاء الكناية مُراعاة لترتيب الكتاب العزيز، قال ـ تعالى ـ: ﴿فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾[١] ولا عبرة بمدّ ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ لفرعيته، وكثير مِنَ الُمؤلفين عَقَّبُوا بالمدّ والقصر، واحتجُّوا لهم بما بين هاء الكناية والمدّ مِنَ المُشاركة بجامع الخفاء، والذي أثبته للتَّرتيب القرآني كما نبَّه عليه المحقق أبو إسحاق الجعبري أظهر[٢].

والهمز المفرد: هو الذي لم يلاصق مثله[٣].

وهو ثلاثة أنواع: ما يُبدل، وما ينقل، وما يسكت على السَّاكِن قبله:

النّوع الأوَّل: ما اختلف فيه بالبدل والتَّحْقِيق:

وقُدِّم على غيره مِنْ فصول هذا الباب لِمَا مرّ، ولكونه يعم الوقف والوصل.

وينقسم إلى: ساكن ومتحرك، وكلّ منها ينقسم أيضًا إلى: أصلي وزائد، والأصلي ثلاثة: فاء، وعين، ولام:

القسم الأوَّل: الهمزة السَّاكِنَة:

وتأتي بعد ضمّ نحو: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ و﴿نُؤۡتَى﴾ و﴿ٱلرُّءۡيَآ﴾ و﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾ و﴿لُؤۡلُؤًا﴾ و﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ و﴿يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾[٤]، **وبعد كسر** نحو: ﴿بِئۡسَ﴾ و﴿جِئۡتَ﴾ و﴿شِئۡتَ﴾ و﴿وَرِءۡيًا﴾ و﴿نَبِّئۡ﴾ و﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾[٥].

---

(١) البقرة: ٢، ٣.

(٢) كنز المعاني شرح الشاطبية ٢/ ٣٣٧ قال: "وما قيل من أنه أخَّر الهمز المفرد إلى المجتمع، عكسه أَوْلَى، ولا عبرة بمد ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، لفرعيته، وإلَّا لتقدم على الإدغام".

(٣) انظر: كنز المعاني٢/ ٤٥٠، معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات: ١٠٨.

(٤) التوبة: ٤٩.

(٥) البقرة: ٢٨٣.

وبعد فتح نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ و﴿فَأْذَنُواْ﴾، و﴿وَءَاتُواْ﴾ و﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿إِن يَشَأْ﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ ٱئْتِنَا﴾[١]:

فقرأ ورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني في جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحالين حرف مدّ مِنْ جنس سابقتها في الأسماء والأفعال، فبعد الضَّم واوًا، وبعد الكسر ياءً، وبعد الفتح أَلِفًا، ووجه إبدالها تعذُّر تسهيلها وإخلال حذفها، وإنّما دبرت بحركة قبلها، لأنَّ ما بعدها يكون إعرابًا فتَخْتَلِف الأبنية ولا مزية لأحدها فيغلب ولتقدير حركة سابقتها عليها كـ ﴿مُوسَىٰ﴾ قاله الجَعْبَري[٢].

واستثنى مِنْ ذلك:

خمسة أسماء وهي: ﴿ٱلْبَأْسِ﴾ و﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ و﴿لُؤْلُؤٌ﴾ حيث وقع[٣] و﴿وَرِءْيًا﴾[٤] في مريم، و﴿كَأْسٍ﴾ و﴿ٱلرَّأْسُ﴾[٥] حيث وقعا.

وخمسة أفعال وهي:

﴿جِئْتَ﴾ وما جاء منه نحو: ﴿جِئْنَاهُم﴾ و﴿جِئْتُمُونَا﴾[٦].

و﴿نَبِّئْ﴾ وما جاء منه نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ و﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾، و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾[٧].

---

(١) (البقرة: ٢٢٢، النساء: ٢٤، الطلاق: ٦)، (البقرة: ٢٧٩)، (البقرة: ٤٣) (طه: ١٣٢)، (الحديد: ١٥)، (العلق: ١)، (النساء: ١٣٣، الأنعام: ١٣٣)، (الأنعام: ٧١) على الترتيب.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٤٦٦.
(٣) كما في: (البقرة: ١٧٧، الأحزاب: ١٨)، (البقرة: ١٧٧، البقرة: ٢١٤)، (الرحمن: ٢٢، الواقعة: ٢٣)، (الطور: ٢٤) على الترتيب.
(٤) مريم: ٧٤.
(٥) كما في: (الإنسان: ٥)، (مريم: ٤) على الترتيب.
(٦) كما في: (البقرة: ٧١، الأعراف: ١٠٦، الكهف: ٧١، ٧٤، مريم: ٢٧، طه: ٤٠)، (الأعراف: ٥٢)، (الأنعام: ٩٤، الكهف: ٤٨) على الترتيب.
(٧) (الحجر: ٤٩)، (البقرة: ٣٣)، (الحجر: ٥١، القمر: ٢٨)، (يوسف: ٣٧)، (النجم: ٣٦).

و﴿قَرَأْتَ﴾ وما جاء منه نحو: ﴿قُرْءَانًا﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾[١].

و﴿وَهَيِّئْ﴾[٢].

و﴿وَتُئْوِىٓ﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾[٣].

وأمَّا مِنْ طريق الأَزْرَق فخصّ الإبدال بالهمزة الواقعة فاءًا مِنَ الفعل فقط، لأنَّها تجرى مَجرى المبتدأة فألحقها بأصله في النَّقل نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾،و ﴿يَأْلَمُونَ﴾[٤] و﴿يَأْخُذُ﴾، و﴿يُؤْمِنَّ﴾، و﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾[٥]، و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾، و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾، و﴿فَآءُو﴾.

واستثنى من ذلك ما جاء من باب «الإيواء» نحو: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ و﴿فَأْوُۥا﴾ و﴿وَتُئْوِىٓ﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾[٦] لأنَّ التَّخفيف إذا أدَّى إلى التَّثْقيل لزم الأصل، وهو مُحَقَّق في ((تؤويه)) للواوين والضَّمة والكسرة، ولم يبدل ممَّا وقع عينًا مِنَ الفعل إلاَّ بـ﴿يَسَّ﴾ كيف أتى، و((البير)) و((الذيب))[٧]، وحقَّق ما عدا ذلك[٨].

وقرأ أبو عَمْرُو ووافقه اليَزِيدِي[٩] بِخِلاف عنهما بإبدال جميع هذا الضرب إلاَّ ما سكنَ للجزم أوالبناء، وما إبداله أثقل، أو يلتبس بمعنى آخر أو لغة أخرى:

---

(١) كما في (النحل: ٩٨، الإسراء: ٤٥)، (يوسف: ٢)، (الإسراء: ١٤، العلق: ١، ٣).
(٢) الكهف: ١٠.
(٣) الأحزاب: ٥١، المعارج: ١٣.
(٤) النساء: ١٠٤.
(٥) يونس: ١٥.
(٦) كما في (السجدة: ١٩، النجم: ١٥، النازعات: ٣٩، ٤١)، (الكهف: ١٦)، (الأحزاب: ٥١، المعارج: ١٣) على الترتيب.
(٧) الحج: ٤٥، ويوسف: ١٣، ١٤، ١٧ على الترتيب، وفي (ق، ط) بزيادة: [خوف اللبس، فإنّ ((ينسأها)) بالهمز من التأخير كقولهم: "نسأ الله في أجلك" لئلا يلتبس بـ((ننساها)) من النسيان]، وهذه الزيادة محلها فيما يأتي بعد قليل.
(٨) النشر ١/ ٣٩١، إيضاح الرموز ١٤٧، المبهج ١/ ٢٤١.
(٩) إيضاح الرموز ١٤٥، إبراز المعاني ١٥٠.

فأمَّا الأوَّل: وهو الجزم[١] فوقع في ستَّة ألفاظ / : /١٠٥ب/

[**الأول**][٢]: ﴿نُنسِهَا﴾ في البقرة[٣] خوف اللبس، فإنَّ ((نَنْسَأْهَا)) بالهمز من التأخير كقولهم: "نسأ الله في أجلك"، لئلا يلتبس بـ «ننساها» من النسيان.

الثَّانية[٤]: ((تَسُؤ)) في ثلاثة مواضع: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ بآل عمران والتوبة و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ بالمائدة[٥].

الثَّالثة[٦]: ﴿يَشَأْ﴾ بالياء، ووقع في عشرة مواضع: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ بالنساء والأنعام وإبراهيم وفاطر، و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ بالأنعام، و﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ بسبحان، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ﴾، و﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ﴾ بالشورى[٧].

والرابع: ﴿نَّشَأْ﴾ بالنون في ثلاثة مواضع: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾ بالشعراء و﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾ بسبأ، ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ بيس[٨].

الخامس: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ في الكهف[٩].

السَّادس: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ في النجم[١٠].

---

(١) النشر ١/ ٣٩١ وما بعدها.
(٢) ما بين المعقوفين في الأصل [الأولى].
(٣) البقرة: ١٠٦.
(٤) هكذا في الأصل والصواب: الثاني.
(٥) آل عمران: ١٢٠، والتوبة: ٥٠، المائدة: ١٠١.
(٦) هكذا في الأصل، والصواب الثالث.
(٧) على الترتيب: (النساء: ١٣٣، الأنعام: ١٣٣، إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦)، (الأنعام: ٣٩)، (الإسراء: ٥٤)، (الشورى: ٢٤، ٣٣).
(٨) على الترتيب: (الشعراء: ٤)، (سبأ: ٩)، (يس: ٤٣).
(٩) الكهف: ١٦.
(١٠) النجم: ٣٦.

وأمَّا الثَّاني: وهو ما سكن للبناء فوقع في [إحدى][(١)] عشر كلمة وهي:

﴿ أَنۢبِئُهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾ بالبقرة، و﴿ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ ﴾ بيوسف، و﴿ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ ﴾ و﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ﴾ بالحجر، و﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ﴾ بالقمر ﴿ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾ بالأعراف والشعراء ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا ﴾ بالكهف، و﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ ﴾ بسبحان، و﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ و﴿ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ﴾ بالعلق[(٢)].

قال الجَعْبَري: "ووجه استثناء السَّاكِنَة للجزم والبناء مُحافظة على ذات حرف الإعراب والبناء ليكون السُّكُون نصًّا، فلا يرد عليه إسكان ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾ ونحوه لبقاء ذات الحرف، وحركته مدلو ل عليها"، قال: "وتحير بعض الموجهين في هذا النَّقص فالتزمه ومنع السُّكُون، وهو غالط في التَّوْهيم، وقيل: لعروض السُّكُون، أو لئلاَّ يتوالى بين إعلالين، وَيَرُدُّ عليهما نحو: ﴿ فَأَدَّرَٰٓءۡتُمۡ ﴾"[(٣)].

وأمَّا الثَّالث: وهو [الثِّقل][(٤)] ففي كلمة واحدة أتت في موضعين:

﴿ وَتُؤۡوِيٓ إِلَيۡكَ ﴾ بالأحزاب و﴿ تُؤۡوِيهِ ﴾ في المعارج[(٥)]، لأنَّ تحقيقه أسهل مِنْ بدله لاجتماع الوَاوين، واجتماعهما أثقل مِنْ الهمز.

وأمَّا الرَّابع: وهو الالتباس ففي موضع واحد:

﴿ وَرِءۡيٗا ﴾ في مريم[(٦)] لأنَّ المهموز من «الرّواء» وهو المنظر الحسن، [والمشدد

---

(١) ما بين المعقوفين في الأصل [أحد].
(٢) على الترتيب: البقرة: ٣٣، يوسف: ٣٦، الحجر: ٤٩، ٥١، القمر: ٢٨، الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦، الكهف: ١٠، الإسراء: ١٤، العلق: ١، ٣، وانظر النشر ١/ ٣٩٢.
(٣) البقرة: ٧٢، كنز المعاني ٢/ ٤٦٧.
(٤) في جميع المخطوطات ما عدا (ق، والأصل) [النقل].
(٥) الأحزاب: ٥١، المعارج: ١٣، النشر ١/ ٣٩٢، وذكر في المصباح ٣/ ١١٥٣، أن السوسي يترك الهمز في الكلمتين، وفي الغاية ١/ ٢٠٠ أن السوسي يبدل هاتين الكلمتين.
(٦) مريم: ٧٤.

مصدر روى من الماء: امتلأ، والمعنى: أحسن أثاثا ومنظرًا][1]، فلو ترك همزه لاشتبه بري الشَّارب وهو امتلاؤه[2].

وأمَّا الخامس: وهو الخروج مِنْ لغة إلى أخرى فهو كلمة واحدة في موضعين:

﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ في البلد والهمزة[3]، لأنَّه مِنْ «آصدت» أي: أطبقت، فلو ترك الهمز لخرج عن لغة مَنْ هو عنده مِنْ «أوصدت»[4].

واستثنوا أيضًا ﴿بَارِئِكُمْ﴾ موضعي البقرة[5] حالة قراءته بالسّكون كما نصَّ عليه مَكِّي في (التَّبْصِرَة) محافظة على ذات حرف الإعراب، وأبدلها أبو الحسن ابن غُلْبُون فيهما منفردًا بذلك طلبًا للتخفيف، وبه قطع في (التَّيْسِير) تبعًا لشيخه وإلى الوجهين أشار الشَّاطِبي بقوله:

وبَارِئكُمْ بِالهَمْزِ حَالَ سُكُونه وَقَالَ ابن غُلْبُون بِيَاءٍ تَبَدَّلا

فالاستثناء من زياداته على (التَّيْسِير)، وإنَّما نسبه إليه لنصه عليه في (التَّذْكِرَة) وعبارته: "وكذا أيضًا السُّوسي بترك همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين"[6] انتهى.

وعورض بأنَّ إسكان الهمزة فيهما عارض [لأن أصله الحركة][7] فلا يعتدّ به، وإذا كان السَّاكِن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتدّ به فهذا أوْلَى وأيضًا فلو اعتدّ بسكونها وأجريت مجرى اللازم كانَ إبدالها مخالفًا لأصل أبي عَمْرُو لأنَّه يشتبه بأنْ

(١) ما بين المعقوفين من (أ، ج).
(٢) النشر ١/ ٣٩٢.
(٣) البلد: ٢٠، الهمزة: ٨.
(٤) النشر ١/ ٣٩٢.
(٥) البقرة: ٥٤.
(٦) التذكرة ١/ ١٨٧، وانظر: النشر ١/ ٣٩٣، الشاطبية البيت (٢٢١)، التيسير: ١٥٨، التبصرة: ٩٠.
(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

يكون مِنَ «البَرا» وهو التُّراب، ولم يخفف ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ لذلك مع أصالة السُّكُون فيهما فلهذا كانَ التَّحقيق في هذا أَوْلَى وهو الصَّواب[١] انتهى.

تنبيه:

خصَّ في (الشَّاطِبيَّة) الإبدال بالسُّوسي، ومفهومه تخصيص الدُّوري، وهو مخالف لأصله من جهة تخصيص المُبدل ومِنْ جهة تعميم البَدَل في كلّ حال، وعمَّمَ في الأصل وخصَّص وعبارته كما سبق في الإدغام: "اعلم أنَّ أبا عَمْرُو كان إذا قرأ في الصَّلاة أو / أدرج قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كلّ همزة ساكنة"[٢] انتهى. /١٠٦أ/

فإنْ قلت: لِمَ آثر الصَّلاة بالبدل؟.

أجيب: بأنَّ الصَّلاة يقرأ فيها بما خفّ مِنَ القراءة لئلاَّ يشتغل المصلي بالألفاظ عمَّا هو أهم، وقد روي عن حَمْزَة أنَّه كان لا يهمز فيها مع أنَّه صاحب الهمز في الوصل، وعن الكسائي: "من علامة الأستاذية ترك الهمز في المحاريب"[٣] انتهى.

وقد أُجِيب عن تخصيص الشَّاطِبي بالسُّوسي بأنَّ القراءة بالبدل وقعت مِنْ طريقه وعنه انتشر أكثر مِنَ الدُّوري.

وعُورض بأنَّ رواية الشَّاطِبي (التَّيْسِير)، وقد أجراه للدُّوري والسُّوسي واشتهاره عنهما لا يخفى استواؤه كما يشهد به كتب المحققين.

وأُجيب: بأنَّ للنَّقلة في الخلاف طريقين الإطلاق والتَّرتيب فاختار الشَّاطِبي طريقة التّرتيب وفاقًا للصّقلي وابن شريح على قاعدة أرباب الاختيارات فنقض وجه تخفيف الدُّوري ووجه تحقيق السُّوسي[٤].

---

(١) النشر ١/ ٣٩٤.
(٢) التيسير: ١٥٨.
(٣) جامع البيان ١/ ٢١٠، معرفة القراء: ١١٥.
(٤) التجريد: ١٢٦، الكافي: ٤٧، النشر ١/ ٣٩٤.

وأجيب عن تعميمه البدل: بأنَّ الدَّاني في (جامعه) نقل عن إبراهيم مِنْ رواية عبيد الله وغيره عن اليَزِيدِي أنَّ أبا عَمْرُو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة، ثمَّ قال: "فدل على أنَّه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التَّحقيق هَمَز"، قال: "وحكى أبو شعيب عنه أنَّ أبا عَمْرُو كان إذا قرأ في الصَّلاة لم يهمز"، ثمَّ قال: "فدل ذلك على أنَّه كان إذا قرأ في غير الصَّلاة سواء استعمل الحدر أو التَّحقيق همز"، قال: "وحكى أبو عبد الرحمن وإبراهيم من راوية العباس وأبو حمدون وأبو خَلاَّد ومحمد بن شجاع وأحمد بن حرب عن الدُّوري أنَّ أبا عَمْرُو كان إذا قرأ لم يهمز "، ثمَّ قال: "فدل ذلك على أنَّه كان لا يهمز على كلِّ حال في صلاة أو غيرها وفي حدرٍ أو تحقيق"، انتهى[(١)].

فحصل من ذلك طريقان قال الجَعْبَري: "فاختار في (التَّيْسِير) الخصوص لأنَّه أكثر النُّصوص، واختار الشَّاطِبي العموم لشهرته في الاداء"[(٢)]، انتهى.

والذي تحرَّر في نحو: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾، و﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[(٣)] بالنّسبة إلى الإدغام الكبير والإظهار والإبدال والتَّحْقِيق ثلاثة مذاهب كما سبق في باب الإدغام وهي: الإظهار مع الإبدال، والإدغام مع الإبدال للسوسى، والإظهار مع التَّحقيق للدُّوري، وامتناع التَّحقيق مع الإدغام، وكذا مع المدّ.

وقرأ أبو جعفر جميع هذا الضّرب بالإبدال، ولم يستثن من ذلك كله إلَّا كلمتين ﴿أَنْبِئْهُم﴾ في البقرة ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في [الحجر][(٤)].

---

(١) النشر ١/ ٣٩٢.

(٢) النص من أول التنبيه في كنز المعاني ٢/ ٤٥٤، وانظر النشر ١/ ٣٩٢، جامع البيان: ٢٤٠، والكافي: ٢٦، التجريد: ٧٠.

(٣) كما في (البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١)، (البقرة: ٢٥٤، إبراهيم: ٣١، الروم: ٤٣، الشورى: ٤٧) على الترتيب.

(٤) البقرة: ٣٣، الحجر: ٥١، القمر: ٢٨، ما بين المعقوفين في غير (الأصل، وط، ج) [الحجر والقمر]، والصواب ما أثبته كما في النشر ١/ ٣٩٠.

واختلف عنه في ﴿نَبِّئْنَا﴾ بيوسف[١]، وبالتَّحقيق قَطَع له أبو العَلاء الحافظ[٢].

واتَّفق الرّواة عنه على قلب الواو المُبدلة مِنْ همز ((رؤيا))، و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وما جاء منه ياء وإدغامها في الياء التي بعدها معاملة للعارض معاملة الأصلي، وعلى الجمع بين الواو المبدلة من همزة ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ وبين واوها الأصلية مظهرًا[٣].

تنبيه:

إذا لقيت الهمزة السَّاكِنَة ساكنًا فحُرِّكت لأَجْلِه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ في الأنعام، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ في الشورى[٤] خُفِّفَت في مذهب الأَصْبَهَاني عن ورش، وكذا أبو جعفر كمَا نصَّ عليه الدَّاني في (جامعه)، وإذا سَكَنت المُتحركة للوقف نحو: ﴿يَشَإِ﴾ و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ و﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ فهي محقَّقة عند مَنْ يُبدل السَّاكِنَة اتفاقًا كالأصبهاني، وكذا أبو جعفر، وأمَّا حَمْزَة فعلى أصله في الوقف[٥].

وها هنا حروف أبدلها بعض القُرَّاء وفاقًا للمُبدلين المذكورين وهي سبعة ألفاظ:

أحدها: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ في ثلاثة مواضع في يوسف ﴿ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ﴾، و﴿ٱلذِّئْبُ وَمَآ﴾ و﴿ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ﴾[٦] فقرأها ورش من طريق الأَزْرَق كالأصبهاني / والكسائي وكذا خَلَف بالإبدال[٧]. /١٠٦ب/

ثانيها: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ بالكهف والأنبياء[٨]، فقرأها بالهمز عاصم ووافقه

(١) يوسف: ٣٦.
(٢) غاية الاختصار ١/ ١٩٥، النشر ١/ ٤٤٣.
(٣) النشر ١/ ٣٩١.
(٤) الأنعام: ٣٩، الشورى: ٢٤، على الترتيب.
(٥) النشر ١/ ٤٠٧، جامع البيان ٢٤٢.
(٦) يوسف: ١٣، ١٤، ١٧.
(٧) النشر ١/ ٣٩٤.
(٨) الكهف: ٩٤، الأنبياء: ٩٦.

الأعمش، وقرأ الباقون بغير همز، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن[١].

وثالثها: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ و﴿لُؤْلُؤٌ﴾[٢] قرأه بالإبدال أبو بكر وفاقًا لأبي عَمْرُو، وأبي جعفر ووافقهم اليَزِيدِي وهي لُغة بني أسد ذَكَرَه الفَرَّاء، قيل: ولا وجه له إلَّا اللغة العربية المحكية عن العَجَّاج أنَّه كان يهمز «العألم» و«الخأتم»، وقراءة الباقين بغير همز هي لغة كلّ العرب غير بني أسد، قاله أبو حَيَّان في (البحر)[٣].

وهل الهمز أصل أم تركه؟ ، يأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ البحث فيهما في سورة الكهف، وبالله المستعان.

ورابعها: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَتُ﴾[٤] قرأه بالإبدال فيهما قالون من طريق أبي نشيط فيما قَطَع به ابن سوار وصاحب (الكفاية) والحافظ أبو العلاء، وهو الصحيح عن الحُلْوَاني، ورواه الجمهور عن قالون بالهمز، ولم يذكر المغاربة والمصريون عنه غيره، وذلك وفاقًا لورش مِنْ طريقيه، وأبي عَمْرُو وكذا أبي جعفر ووافقهم اليَزِيدِي[٥].

خامسها: ﴿ضِيزَىٰ﴾ في النَّجم[٦] قرأه ابن كثير بالهمز ووجه على أنَّه مصدر كـ ﴿ذِكْرَىٰ﴾[٧] وصف به، وأنشد الأخفش[٨]:

---

(١) النشر ١/ ٣٩٥، إيضاح الرموز: ١٤٧، مصطلح الإشارات: ١١٦، المبهج ٢/ ٦٨٦.
(٢) (الرحمن: ٢٢، الواقعة: ٢٣)، (الطور: ٢٤).
(٣) النشر ١/ ٣٩٤، البحر المحيط ٦/ ١٥٤، الدر المصون ٨/ ٦٢٠، إيضاح الرموز: ١٤٧.
(٤) النجم: ٥٣، التوبة: ٧٠، الحاقة: ٩.
(٥) النشر ١/ ٣٩٤، الكفاية: ٨١ وفيه للحلواني، غاية الاختصار ٢/ ٥٠٩، المستنير ٢/ ١٨٠.
(٦) النجم: ٢٢.
(٧) كما في: الأنعام: ٦٩، ٩٠، هود: ١١٤، الشعراء: ٢٠٩، ص: ٤٦، المدثر: ٣١.
(٨) البيت من الطويل، والأخفش هو سعيد بن مسعدة، السير ١٠/ ٢٠٦، وهو بلا نسبة في المعجم المفصل ٧/ ١٨١، ولسان العرب ٥/ ٣٦٣ (ضأز)، وتهذيب اللغة ٢/ ١٣، تاج العروس ١٥/ ١٨٣ قال: أنشد أبو زيد، مقاييس اللغة ٣/ ٣٨٠، مجمل اللغة ٣/ ٢٩٧، ونصه فيها ... =

فَإِنْ تَنْأَ عَنْك تَقْتَنِصْكَ وإنْ تغب فسَهْمُك مَضْؤُوزٌ وأَنْفُكَ رَاغِمُ

ووافقه ابن محيصن[١]، وقرأه الباقون بالإبدال، قال أبو حَيَّان: "والظاهر أنَّه صفة على وزن «فُعلى» بضم الفاء كسرت لتصحّ الياء، ويجوز أنْ تكون مصدرًا على وزن «فِعْلى» كـ «ذِكْرى» ووصف به"[٢] انتهى، يعني أنَّ وزنه في الأصل مضموم لأنَّ الصّفات إنَّما جاءت بالضم أو الفتح كـ «سَكْرى» كثيرًا، والكسر قليل كما حكاه ثعلب مشبه «حُبْلى» و«سُفْلى» فأصله «ضُيْزَى» بضاد مضمومة بعدها ياء ساكنة فقلبت الضَّمَّة كسرة [لتسلم الياء][٣] كـ «بيض» و«الضيزى» الجائرة من «ضازه»، «يضيزه»، إذا ضامه، قال الشَّاعر[٤]:

ضَـــازَتْ بـنُـو أَسَـــدٍ بِحُكْمهم إذْ هُم يجعلونَ الـرأس كالذَّنب

وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش[٥].

سادسها: ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم[٦] قرأه بتشديد الياء من غير همز قالون وابن ذَكْوَان، وكذا أبو جعفر، وقرأ الباقون بالهمز.

سابعها: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ في الموضعين[٧] قرأهما بالهمز أبو عَمْرُو، وحفصٍ، وحمزة وكذا يعقوب وخَلَف وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون وهم

= وإن تـنـأ عـنـا ننتقصك وإن تقم فـحـظـك مـضـؤوز وأنـفـك راغـم

(١) المبهج ٣/ ٣٤١، مفردة ابن محيصن: ٣٤٦، إيضاح الرموز: ١٤٧.

(٢) البحر المحيط ٨/ ١٦٠، والنص بتصرف يسير.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ملحق ديوانه: ٤٥٧، والمسائل ١٤٥، وفي الديوان: "إذ يعدلون الرأس بالذنب"، وفي معاني الزجاج ٥/ ٧٣، وفي الدر المصون ١٣/ ٢١٤ والبحر المحيط ٨/ ١١٦: "إذ يجعلون الرأس كالذنب"، والشاهد فيه: "ضازت" بمعنى جارت.

(٥) النشر ١/ ٣٩٥، إيضاح الرموز: ١٤٧، المفردة: ٣٤٦، المصطلح: ٥٠٤، المبهج ٢/ ٨٣٠.

(٦) مريم: ٧٤، النشر ١/ ٣٩٤.

(٧) البلد: ٢٠، الهمزة: ٨.

نافع وابن كثير وابن عامر وأبو بكر والكسائي وكذا أبو جعفر بالإبدال وافقهم ابن محيصن[١].

وعن الأعمش من طريق الشَّنَبُوذي إبدال ﴿سُؤَلَكَ﴾ في طه[٢].

وعن الحسن إبدال ﴿أَنۢبِئُهُم﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ مع كسر الهاء[٣].

وعن ابن محيصن إبدال نحو: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[٤] وفاقًا من الثَّلاثة لمبدليها[٥].

ووجه تخصيص السَّاكِنَة بالتَّخفيف هو أنَّ العلماء اتَّفقوا على أنَّ كلّ حرف مد ساكنَه أَخَفّ مِنْ متحركه، واختلفوا في الهَمز فأكثرهم على أنَّ ساكنها أثقل مِنْ متحركها لاحتباس النَّفَسْ، وفُقِدَ ما يُعِين على إخراجها، ومن ثَمَّ صعب الوَقف عليها وأورد عليه إسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾، **وأجيب**: بأنَّ الغرض تخفيف الحركة لا الحرف بدليل ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ **وقيل**: متحركها أثقل لكثرة العمل كالبواقي فعلى الأَوَّل لكونها أثقل، وعلى الثَّاني للزومها طريقة في التَّخْفِيف والمتحركة تتشعب أنحاؤها[٦].

*****

(١) النشر ١/ ٣٩٥، المبهج ٢/ ٨٨٦، المصطلح: ٥٦١، المفردة: ٣٩١، إيضاح الرموز: ١٤٦.
(٢) طه: ٣٦، المبهج ٢/ ٦٩٨، مصطلح الإشارات: ٣٥٢.
(٣) في مفردة الحسن: ٢١٤: "بغير همز مكسورة الهاء والميم جميعا" أي: ((أَنْبِهِم)) ((نَبِهِم))، وكذا في مصطلح الإشارات: ١١١، وفي إيضاح الرموز: ١٤٦ بإبدال الهمز مع كسر الهاء فيهما أي ((أَنْبيهِمْ)) و((نَبِّيهِمْ)).
(٤) الأنعام: ٧١، البقرة: ٢٨٣.
(٥) المبهج ١/ ٢٥٥، إيضاح الرموز: ١٤٦، مفردة ابن محيصن: ٢١٦، ومصطلح الإشارات: ١١١ وترك الهمز مجمع عليه وأما الإبدال فله ثلاثة أوجه: الأول: إبداله تاء للإدغام ((الذي اتُّمن))، والثاني: إبداله ياء ساكنة ((الذي ايتُمن))، والثالث: إبداله واو ساكنة ((الذي اوتمن))، انظر: شواذ القراءات: ١٠٥، البحر المحيط ٢/ ٣٥٦.
(٦) النص من كنز المعاني ٢/ ٤٦٦.

القسم الثَّاني من المفرد: الهمز المتحرك:

وهو ضربان: قبله متحرك وساكن، والذي قبله متحرك يكون: مفتوحًا وقبله مضموم وهمزته فاء من الفعل وعينًا ولامًا، ويكون مفتوحًا وقبله مكسور، ومضمومًا قبله مكسور وبعده / واو، ومضمومًا بعد مفتوح، ومكسورًا قبله مكسور بعده ياء ومفتوحًا قبله مفتوح ومكسورًا قبله مفتوح: /١٠٧أ/

فأمَّا الأوَّل(١)**:**

فإن كان فاء من الفعل وذلك ﴿ يُؤَيِّدُ ﴾(٢) و﴿ يُؤَاخِذُ ﴾(٣) و﴿ يُؤَلِّفُ ﴾(٤) و﴿ مُؤَجَّلًا ﴾ و﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾(٥) و﴿ وَٱلْمُؤَلَّفَةِ ﴾ و﴿ فَلْيُؤَدِّ ﴾(٦) فقرأه ورش وكذا أبو جعفر بالإبدال واوًا إلَّا أنَّه اختلف عن ورش في ﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾ بالأعراف فأبدله من طريق الأَزْرَق على أصله وحقَّقه من طريق الأَصْبَهَاني مناسبة للفظ ﴿ فَأَذَّنَ ﴾(٧).

وكذا اختلف ابن وَرْدَان في حرف واحد وهو ﴿ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ ﴾ بآل عمران(٨) وإنْ كان عينًا من الفعل فقرأه ورش من طريق الأَصْبَهَاني بالإبدال في حرف وهو «الفؤاد» و«فؤاد» في هودٍ وسبحان والفرقان والقصص و النجم(٩) وقرأ الباقون بالتَّحقيق في ذلك كلّه(١٠).

---

(١) أي: أن تكون مفتوحة مضموم ما قبلها.
(٢) آل عمران: ١٣.
(٣) كيف وقع كما في: النحل: ٦١، فاطر: ٤٥، البقرة: ٢٢٥ معا، المائدة: ٨٩ معا، وكذلك «يؤاخذكم» و«يؤاخذهم» البقرة: ٥٨.
(٤) النور: ٤٣.
(٥) آل عمران: ١٤٥، (الأعراف: ٤٤، يوسف: ٧٠)، على الترتيب.
(٦) التوبة: ٦٠، البقرة: ٢٨٣، على الترتيب.
(٧) الأعراف: ٤٤.
(٨) آل عمران: ١٣.
(٩) هود: ١٢٠، الفرقان: ٣٢، القصص: ١٠، النجم: ١١.
(١٠) النشر ١/ ٣٩٥، إيضاح الرموز ١٤٧.

وإنْ كان لامًا مِنَ الفعل فقرأ حفص بإبداله في ﴿هُزُوًا﴾ وهو في عشرة مواضع:

البقرة ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾[١]، ومَوْضِعا المائدة ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوًا﴾، و﴿وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾[٢]، ومَوْضِعا الكهف ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾، ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾[٣]، وفي الأنبياء ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾[٤]، وفي الفرقان ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾[٥]، وفي لقمان ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾، وفي الجاثية ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾[٦].

وفي ﴿كُفُوًا﴾[٧] وهو في الإخلاص.

وأمَّا الثَّاني: وهو المفتوحة بعد الكسرة:

فقرأها أبو جعفر بالإبدال في: ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وهو في البقرة والنساء والأنفال[٨]، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ في الملك[٩]، وفي ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ في المزمل[١٠]، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في الكوثر[١١]، وفي ﴿ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ وهو في الأنعام والرعد والأنبياء[١٢]، و﴿قُرِئَ﴾ في الأعراف والانشقاق[١٣]، و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ﴾ في النحل والعنكبوت[١٤]، و﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾

(١) البقرة: ٦٧، ٢٣١.
(٢) المائدة ٥٧، ٥٨.
(٣) الكهف: ٥٦، ١٠٦.
(٤) الأنبياء: ٣٦.
(٥) الفرقان: ٤١.
(٦) لقمان: ٦، الجاثية: ٩، على الترتيب.
(٧) الإخلاص: ٤.
(٨) البقرة: ٢٦٤، النساء: ٣٨، الأنفال:.
(٩) الملك: ٤.
(١٠) المزمل: ٦.
(١١) الكوثر: ٣.
(١٢) الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١.
(١٣) الأعراف: ٢٠٤، الانشقاق: ٢١.
(١٤) النحل: ٤١، والعنكبوت: ٥٨.

في النساء[١]، و﴿مُلِئَتْ﴾ في الجن[٢]، و﴿خَاطِئَةٍ﴾[٣]، و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾، و﴿مِاْئَةٍ﴾[٤]، و﴿فِئَةٌ﴾[٥] وتثنيتهما.

واختلف عنه في ﴿مَوْطِئًا﴾[٦] فقطع له بالإبدال الحافظ أبو العلاء مِنْ راوية ابن وَرْدَان وكذلك الهُذَلِي من راويتي ابن وَرْدَان وابن جَمَّاز جميعًا، ولم يذكر فيها همزًا إلَّا من طريق النَّهْرَوَانِي عن أصحابه عن ابن وَرْدَان، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني كذلك، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ و﴿مُلِئَتْ﴾[٧].

وزاد الأَصْبَهَاني إبدال ﴿فَبِأَيِّ﴾[٨]، واختلف عنه فيما تجرَّد عن الفاء نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٩]، وقرأ الباقون بالتَّحقيق في الجميع.

واختص الأَزْرَق عن ورش بإبدال الهمز في ﴿لِئَلَّا﴾ في البقرة والنساء والحديد[١٠]، ووافقه الأعمش[١١].

وأما الثَّالث: وهو المضمومة بعد المكسورة وبعدها واو:

فقرأه نافع بحذف الهمزة في ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في المائدة، وضمّ ما قبلها من أجل الواو

---

(١) النساء: ٧٢.
(٢) الجن: ٨.
(٣) العلق: ١٦.
(٤) كما في: البقرة: ٢٥٩، ٢٦١، الأنفال: ٦٥، ٦٦، الكهف: ٢٥، النور: ٢، الصافات: ١٤٧، وتثنيتها (مائتين) كما في: الأنفال: ٦٥، ٦٦.
(٥) كما في: البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٣، الأنفال: ١٦، ٤٥، الكهف: ٤٣، القصص: ٨١ وتثنيتها كما في (فئتين): آل عمران: ١٣، النساء: ٨٨.
(٦) التوبة: ١٢٠، الكامل: ٣٧٣، غاية الاختصار ١/ ٢١٢، النشر ١/ ٣٩٧.
(٧) الآيات على الترتيب: الملك: ٤، المزمل: ٦، الجن: ٨.
(٨) في موضعي الأعراف: ١٨٥، والجاثية: ٦، والنجم: ٥٥، وفي سورة الرحمن: ٣٣٢ موضعًا.
(٩) لقمان: ٣٤، القلم: ٦ على الترتيب.
(١٠) الآيات: البقرة: ١٥٠، النساء: ١٦٥، الحديد: ٢٩ على الترتيب.
(١١) النشر ١/ ٣٩٦، المبهج ٢/ ٦٠٤، إيضاح الرموز: ١٤٩، مصطلح الإشارات: ١١٣.

وقرأ كذا أبو جعفر جميع الباب نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓئِـُٔونَ﴾، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[١]، و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٢] لأنَّه لمَّا أبدل الهمزة ياء استثقل الضمَّة عليها فحذفها فالتقى ساكنان فحذفت الياء وضم ما قبلها لتجانس الواو.

واختلف في ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾[٣] عن ابن وَرْدَان، وقرأ الباقون بالهمز وكسر ما قبله.

وأمَّا الرَّابع: وهو المضمومة بعد فتح وبعدها واو:

وهو ﴿يَطَـُٔونَ﴾ و﴿تَطَـُٔوهَا﴾ و((لم يطؤها))، و﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾[٤] فقرأه أبو جعفر بحذف الهمزة فيهنَّ أبدل همزة «يطأ» ألفًا على غير قياس فلمَّا أسند للواو التقى ساكنان فحذف أوَّلهما، قال في (الدُّر): "وهذا أحسن من قول من قال ثمَّ أجرى الأَلِف المبدلة من الهمزة مجرى المتأصلة فحذفها جزمًا لأنَّ الأحسن هناك أنْ لا تُحذَف اعتدادًا بأصلها"[٥]، انتهى.

وأمَّا الخامس: وهو المكسورة بعد كسر وبعدها ياء: / /١٠٧ب/

فقرأه نافع وكذا أبو جعفر بالبدل في ﴿وَٱلصَّٰٓئِـِٔينَ﴾ في البقرة والحج[٦]، وزاد أبو جعفر حذف الهمز في ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[٧]، و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾[٨]، و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾[٩] حيث وقع ذلك وقرأه الباقون بالهمز[١٠].

---

(١) الآيات على الترتيب: المائدة: ٦٩، يس: ٥٦، (الصافات: ٦٦، الواقعة: ٥٣).
(٢) الآيات على الترتيب: التوبة: ٣٧، الصف: ٨، البقرة: ١٤.
(٣) الواقعة: ٧٢، النشر ١/ ٣٩٧
(٤) ذكرت هذه اللفظة في القرآن في التوبة: ١٢٠((ولا يطئون موطئا))، و((لم تطئوها)) في الأحزاب: ٢٧، و((أن تطئوهم)) في الفتح: ٢٥.
(٥) الدر المصون ٩/ ١١٥.
(٦) البقرة: ٦٢، الحج: ١٧.
(٧) كما في: الكهف: ٣١، ص: ٥١، الطور: ٢٠، الرحمن: ٥٤، ٧٦، الواقعة: ١٦، الإنسان: ١٣.
(٨) يوسف: ٢٩.
(٩) كما في: يوسف: ٩٧، القصص: ٨.
(١٠) النشر ١/ ٣٩٧.

وأمَّا السَّادس: وهو ما يكون مفتوحًا بعد فتح:

فقرأه قالون وورش من طريق الأَصْبَهَاني وكذا أبو جعفر بالتسهيل بين بين في ﴿أَرَءَيْتَ﴾[١] حيث وقع بعد همزة الاستفهام نحو: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾[٢]، و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾[٣]، و﴿أَرَءَيْتَ﴾[٤]، و﴿أَفَرَءَيْتَ﴾[٥]، واختلف عن ورش من طريق الأَزْرَق فأبدلها بعضهم عنه ألفًا خالصة مع المدّ لالتقاء السَّاكنين مدًّا مشبعًا وهو أحد الوجهين في الشَّاطِبيَّة، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية، وسيأتي في البحث في ذلك في سورة الأنعام إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كلّه، وقرأ الباقون بالتحقيق.

وإذا وقف على ﴿أَرَءَيْتَ﴾ ونحوه في وجه البدل عن الأَزْرَق عن ورش فإنَّه يوقف بالتَّسهيل بين بين لاجتماع ثلاث سواكن ولا وجود له في كلام عربي، وقرأ الأَصْبَهَاني عن ورش ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، و﴿رَأَيْنَهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾، و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾[٦] بالتَّسهيل.

وقرأ أيضًا بتسهيل الهمزة الثَّانية في ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾ وفي ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾، ﴿أَفَأَمِنُوٓا۟ أَن تَأْتِيَهُمْ﴾، ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾[٧] ولا سادس لها.

---

(١) كما في: الكهف: ٦٣، الفرقان: ٤٣، العلق: ٩، ١١، ١٣، الماعون: ١.
(٢) كما في: الأنعام: ٤٦، يونس: ٥٠، ٥٩، هود: ٢٨، ٦٣، ٨٨، القصص: ٧١، ٧٢، فاطر: ٤٠، فصلت: ٥٢، الأحقاف: ٤، ١٠، الملك: ٢٨، ٣٠.
(٣) كما في: الأنعام: ٤٠، ٤٧.
(٤) كما في: الكهف: ٦٣، الفرقان: ٤٣، العلق: ٩، ١١، ١٣، الماعون: ١.
(٥) كما في: مريم: ٧٧، الشعراء: ٢٠٥، الجاثية: ٢٣، النجم: ٣٣، النشر ١/ ٣٩٧.
(٦) يوسف: ٤، النمل: ٤٠، النمل: ٤٤، (النمل: ١٠، القصص: ٣١)، المنافقون: ٤.
(٧) الإسراء: ٤٠، الأعراف: ٩٧، الأعراف: ٩٩، يوسف: ١٠٧، النحل: ٤٥، الإسراء: ٦٨، على الترتيب، النشر ١/ ٣٩٩.

وكذلك سهَّلها في ﴿أَفَأَنتَ﴾ ﴿أَفَأَنتُمْ﴾.

وكذلك من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في الأعراف وهود والسجدة وص[١].

وكذلك في «كأن» كيف أتت مشدَّدة أو مخفَّفة نحو ﴿كَأَنَّهُمْ﴾[٢]، و﴿كَأَنَّكَ﴾[٣]، و﴿كَأَنَّمَا﴾[٤]، و﴿كَأَنَّهُۥ﴾[٥]، و﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ و﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾، و﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾[٦].

وكذلك الهمزة في ﴿فَأَذَنَ﴾ في الأعراف[٧] خاصة.

وكذلك من ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ في يونس، و﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج[٨].

وكذلك سهل همزة ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الأعراف[٩] بلا خلاف، واختلف عنه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ بإبراهيم[١٠].

واختلف عن البَزّي في رواية ابن كثير في ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في البقرة[١١] فالجمهور عن أبي ربيعة عنه على التَّسْهِيل، وبه قرأ الدَّاني من طريقة، وروى صاحب (التَّجْريد) عنه التَّحقيق من قراءته على الفارسي[١٢]، وبه قرأ الدَّاني من طريق ابن الحُبَاب عنه.

---

(١) الأعراف: ١٨، هود: ١١٩، السجدة: ١٣، ص: ٨٥، على الترتيب.
(٢) كما في: البقرة: ١٠١، الأحقاف: ٣٥، الطور: ٢٤، القمر: ٧، ٢٠، الصف: ٤.
(٣) كما في الأعراف: ١٨٧.
(٤) كما في: الأنعام: ١٢٥، الأنفال: ٦، يونس: ٢٧.
(٥) كما في: الأعراف: ١٧١، النمل: ٤٢، الصافات: ٦٥، فصلت: ٣٤، المرسلات: ٣٣.
(٦) القصص: ٨٢، النساء: ٧٣، يونس: ٤٥، على الترتيب.
(٧) الأعراف: ٤٤، والصواب ((تأذن)) كما في النشر تحقيق السالم الشنقيطي ٢/ ١١١٥.
(٨) يونس: ٧، والحج: ١١.
(٩) الأعراف: ١٦٧.
(١٠) إبراهيم: ٧.
(١١) البقرة: ٢٢٠.
(١٢) النص من النشر ١/ ٣٩٩، والذي في التجريد: ٢٤٧: "وروى الفارسي في روايته عن البزي عن ابن كثير بتسهيل الهمزة وقرأ بتحقيقها من بقي"، وهو خلاف ما في النشر.

وقرأ أبو جعفر بحذف همز ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ في يوسف[١] فيصير بوزن «متقا».

ولا خلاف من طُرُق هذا الكتاب في السَّابع وهو المكسور وقبله مفتوح إلَّا ما انفرد به الحنبلي عن هبة الله في ﴿تَطْمَئِنُّ﴾[٢] و﴿بِئْسَ﴾ حيث وقع[٣]، لم يروه غيره، والله أعلم[٤].

*****

(١) يوسف: ٣١، وفي بعض النسخ ((مكنا)) وهو تصحيف، وانظر النشر ١/ ٣٩٩.
(٢) كما في آل عمران: ١٢٦، والمائدة: ١١٣، والأنفال: ١٠، الرعد: ٢٨ معا.
(٣) كما في: هود: ٩٩، الكهف: ٢٩، ٥٠، الحجرات: ١١، الجمعة: ٥.
(٤) النشر ١/ ٣٩٩.

الضرب الثَّاني: المتحرك بعد السَّاكِن:

ويكون السَّاكِن إمَّا ألفًا أو ياءًا أو زايًا أو غير ذلك:

فأمَّا الأَلِف:

فاختلفوا في ألف ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[١]، و ((كائن))[٢] في قراءة من مد، و﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ و((اللَّاي))[٣]: فقرأ أبو جعفر بتسهيل ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾، و﴿ وَكَأَيِّن ﴾ حيث وقعا، ووافقه المُطَّوِّعِي عن الأعمش على ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [حيث أتت فقط][٤].

وأمَّا ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ في موضعي آل عمران وفي النساء والقتال[٥]:

فقرأ نافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بتسهيل الهمزة بين بين مع إثبات الأَلِف، وافقهم اليَزِيدِي والحسن[٦].

واختلف عن ورش:

فمذهب الجمهور عنه من الطريقين التَّسهيل وحذف الأَلِف فيصير بوزن «هعنتم»، وروى الآخرون عنه من الطريقين إثبات الأَلِف كقراءة قالون إلَّا أنَّه من طريق الأَزْرَق يمدُّ مدًّا مشبعًا على أصله، وروى بعض المصريين والمغاربة من طريق الأَزْرَق إبدال الهمزة ألفًا فيمدُّ للسَّاكنين، فيصير لقالون وأبي عَمْرُو إثبات الأَلِف مع المدّ والقصر لأنَّه همز مغير، وافقهما اليَزِيدِي[٧].

---

(١) في ثلاثة وأربعين موضعا أولها البقرة: ٤٠.
(٢) من لم يمد يقرأ ((كأئن)) وهي في سبعة مواضع مقترنة بالواو أو الفاء: آل عمران: ١٤٦، يوسف: ١٠٥، الحج: ٤٥، ٤٨، العنكبوت: ٦٠، محمد: ١٣، الطلاق: ٨.
(٣) وهي في الأحزاب: ٤، والمجادلة: ٢، الطلاق: ٤ معا.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، انظر: المبهج ١/ ٤٥٩، إيضاح الرموز: ١٥١، مصطلح الإشارات: ١١٥.
(٥) آل عمران: ٦٦، ١١٩، النساء: ١٠٩، محمد: ٣٨.
(٦) النشر ١/ ٣٩٩، مصطلح الإشارات: ١٨٥، إيضاح الرموز: ١٥١.
(٧) إيضاح الرموز: ١٥١.

/١٠٨أ/ **وأمَّا / الأَزْرَق فله ثلاثة أوجه:**

حذف الأَلِف فيأتي بهمزة بعد الهاء مثل «هعنتم»، **والثَّانِي**: إبدال الهمزة ألفًا محضة فتجتمع مع النُّون فتمدُّ للسَّاكنين، **والثالث**: إثبات الأَلِف كقالون وأبي عَمْرُو إلَّا أنَّه مع المدّ المشبع على أصله.

وأمَّا الأَصْبَهَاني فله وجهان: أحدهما:

حذف الأَلِف فيصير مثل «هعنتم»، **والثَّانِي**: إثباتها.

وأمَّا أبو جعفر:

فإثبات الأَلِف وتسهيل الهمزة مع القصر وجهًا واحدًا، وافقه الحسن.

وقرأ الباقون وهم ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف بتحقيق الهمزة بعد الأَلِف، وافقهم الأعمش وابن محيصن إلَّا أنَّه حذف الأَلِف من (المفردة)، وأثبتها من (المُبهج).

واختلف عن قُنْبُل:

فروى ابن مُجَاهِد حَذْف الأَلِف فيصير مثل «سَأَلْتُم» وهو كالوجه الأَوَّل عن ورش إلَّا أنَّه بالتحقيق، وروى ابن شَنَبُوذ إثباتها كالبزي وذكر عن الزينبي أنَّه ردَّ الحذف وقال: إنَّه قرأ على قُنْبُل بمدٍّ تام، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القوَّاس. وقد اختلف[1] النَّاس في هذه الهاء فقيل هي «ها» التي للتَّنبيه الدَّاخلة على أسماء

---

(١) في جميع المخطوطات ما عدا (أ، ط، الأصل) [وقد اختلف الناس على كل ما أدغمه من المثلين والمتقاربين، لكن الجمهور عنه على تخصيص أحرف يأتي التنبيه عليها إن شاء الله تعالى، وكذلك وافقة اليزيدى والحسن والأعمش لكن الثالث أي الأعمش في اليسير، والأولين مع الزيادة عليه كما ستراه إن شاء الله مفصلاً ثم إنّ لأبي عمرو في هذا الباب مد مذهبين الإدغام والإظهار، كما أنّ له في الهمز الساكن مذهبين التخفيف والتحقيق، فيتركب من البابين ثلاثة مذاهب: الأول: الإظهار مع الإبدال لأن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحركات فخفف الأثقل =

الإشارة وقد كثر الفصل بينهما وبين أسماء الإشارة بالضَّمائر المرفوعة المنفصلة نحو: «ها أنت ذا قائم»، وقد تعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضَّمائر توكيدًا كهذه الآية، ومنهم مَنْ قال: إنَّها مبدلة مِنْ همزة استفهام والأصل «أأنتم»، وهو استفهام إنكار، وقد كثر إبدال الهمزة هاء وإنْ لم يقس نحو «هرقت» في «أرقت»، و«هياك» في «إياك»، وهذا قول أبي عَمْرُو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش، وتعقب بأنَّه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام ولم يسمع منهم «هتضرب زيدًا» بمعنى: «اتضرب زيدا»، وإذا لم يثبت ذلك فكيف يحمل هذا عليه لكن إذا ثبت إبدال الهمزة هاء فلا نظر إلى كونها همزة استفهام ولا غيرها وهذا أعني كونها همزة استفهام أبدلت هاء ظاهر على قراءة قُنْبُل وورش لأنَّهما لا يُدْخِلان ألفًا بين الهاء وهمزة «أنتم» لأنَّ إدخال الأَلِف إنَّما كان لاستثقال توالي همزتين فلمَّا أبدلت الهمزة هاء زال الثقل لفظًا فلم يحتج إلى ألف فاصله وقد جاء أبدال همزة الاستفهام ألفًا في قول الشاعر[1]:

= ولا يلزم تخفيف الثقيل وهو أحد وجهي التيسير المصرح به في أسانيده من قراءته على فارس وفاقا للجامع من قراءته على أبي الحسن، ولم يذكر صاحب العنوان والكافي وغيرهما ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواه وجها واحدًا إلَّا أن بعضهم خصّ ذلك بالسوسي كصاحب العنوان، وبعضهم عمّ أبا عمرو وكمكي، الثاني الإدغام مع الإبدال للتّخفيف، وهو في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي الدوري والسوسي جميعًا وهو عن السوسي في الشاطبية وفاقا لتذكرة ابن غلبون، والثاني في التيسير، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الحرز وأصله وبه كان يقرئ الولي أبو القاسم بن فِيرُّة كما ذكره عنه السخاوي في آخر باب الإدغام من شرحه لقصيدته، وهومستند أهل العصر في تخصيص السوسي بوجه واحد، فإن قلت: فكيف ذكر في الحور الوجهين الإدغام والبدل للسوسي؟ ، أجيب: بأنه قال في خطبته: «وفي يسرها التيسير رومت اختصاره» فلم يلتزم ما قرأه وعلى هذا يجب على المجيز أن يقول أجزته بما نقل أن الشاطبي كان يقرئ به ولا يجوز أن يقول قرأ على بما في الشاطبية لأنه افتراء]، والرّاجح أنها كررت في آخر باب الإدغام.

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه: ١٩٦، وهو في لسان العرب ١٥/ ٤٥٠ مادة (ذا) قال: "وأنشده اللحياني عن الكسائي لجميل"، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٤، وهو لمجهول في شرح شواهد الشافية: ٤/ ٤٧٧ برواية الديوان وقال: "قائله مجهول ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإن غالب شعره أن النساء يتعشقنه" وليس البيت في ديوان عمرو، =

وأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ: هَذَا الذي مَنَحَ المَوَدَّة غَيْرَنَا وَجَفَانَا

يريد: "إذا الذي" ويضعف جعلها على قرأتهما ها التي للتنبيه لأنَّه لم يحفظ حذف ألفها لا يقال: "هذا زيد" بحذف ألف هذا هكذا قيل، وتعقب بأنَّ ابن عامر قد حذفها في ثلاثة مواضع إلَّا أنَّه ضم الهاء الباقية بعد حذف الأَلِف فقرأ في الوصل ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ و﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[1]، ولكنْ إنَّما حذف إتباعًا للرسم لأنَّ الأَلِف حذفت في المصحف الشامي في هذه الثَّلاثة، وبالجملة فقد ثبت حذف ألف (ها) التي للتَّنْبيه، وأمَّا من أثبت الأَلِف بين الهاء وهمزة «أنتم»، فالظَّاهر أنَّ (ها) للتَّنبية ويضعف أنْ تكون بدلاً من همزة الاستفهام لما تقدَّم من أنَّ الأَلِف إنَّما تدخل لأجل الثّقل والثّقل قد زال بإبدال الهمزة هاء، وقال بعضهم: الذي يقتضيه النَّظر أنْ تكون (ها) في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذَكْوَان للتَّنْبيه لأنَّ الأَلِف في قراءتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أنْ يفصلوا بين الهمزتين بألف، وأنْ تكون في قراءة قُنْبُل وورش مبدلة من همزة لأنَّ قنبلاً يقرأ بهمزة بعد الهاء ولو كانت (ها) للتَّنْبيه لأتى بألف بعد الهاء وإنَّما لم يسهل الهمزة كما سهلها في ﴿ءَأَنتُمْ﴾ ونحوها لأنَّ إبدال الْأُولَى هاء أغناه عن ذلك / ولأنَّ ورشًا فعل فيه ما فعل في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] /١٠٨ب/ ونحوه من تسهيل الهمزة وترك إدخال الأَلِف وكان الوجه في قراءته بالألف الحمل على البدل كالوجه الثَّاني في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه ومن عدا هؤلاء المذكورين وهم أبو عَمْرُو وهشام يحتمل أنْ تكون (ها) للتَّنْبيه وأنْ تكون بدلاً من همزة الاستفهام، أمَّا الوجه الأَوَّل فلانَّ (ها) التنبيه دخلت على «أنتم» فحقق هشام الهمزة كما حقَّقها في «هؤلاء» ونحوه، وخفَّفها قالون وأبو عَمْرُو لتوسطها بدخول حرف التَّنبيه عليها

= وورد بلا عزو في شرح المفصل ١٠/ ٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٨، المعجم المفصل ٨/ ٢٧، شرح أبيات المفصل: ٢/ ١٢٧٢، والبيت شاهد على أن الأصل في «هذا» «أذا الذي» فقلبت همزة الاستفهام هاء، ولذلك تضبط «هذا» بفتحتين متواليتين في البيت، شرح الشواهد ٣/ ٢٤٢.

(١) الزخرف: ٤٩، النور: ٣١، الرحمن: ٣١ على الترتيب.

(٢) إيضاح الرموز: ١٣١.

وتخفيف الهمزة المتوسطة قوي، وأمَّا الوجه الثَّاني وهو أنْ تكون الهاء بدلا من همزة الاستفهام فلأنَّهم يفصلون بين الهمزتين بألف فيكون أبو عَمْرُو وقالون على أصلهما في إدخال الأَلِف والتسهيل وهشام على أصله في إدخال الأَلِف والتَّحْقِيق، ولم يقرأ بالوجه الثَّاني وهو التَّسْهِيل لأنَّ إبدال الهمزة الأُولَى هاء مُغْن عن ذلك، وقال آخرون: يجوز أنْ يكون هاء في قراءة الجميع مبدلة من همزة وأنْ تكون التي للتَّنْبيه دخلت على «أنتم»، ذكره الفارسي ومكي والمهدوي وغيرهم، فأمَّا احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عَمْرُو وقالون وهشام فتقدم توجيهه وبيانه، وأمَّا احتمالهما في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذَكْوَان فقد تقدم توجيه كون هاء عندهم للتَّنْبيه، وأمَّا توجيه كونها بدلاً من الهمزة فهو أنْ يكون الأصل ﴿ءَأَنتُمْ﴾ ففصلوا بالألف على لغة من قال[1]:

.....آأنت أم أم سالم .....

ولم يعبؤوا بإبدال الهمزة الأُولَى هاء لكون البدل فيها عارضًا وهؤلاء وإن لم يكن من مذهبهم الفصل ولكنهم جمعوا بين اللغتين، وأمَّا توجيه كونها للتَّنْبيه في قراءتهم وإنْ لم يكن فيهما ألف أنْ يكون الأَلِف حُذِفت لكثرة الاستعمال، وعلى قول من أبدل لورش حذفت احدى الألفين لالتقاء السَّاكنين انتهى ملخصا من الدر المصون[2].

والذي قرَّرَه القرآن من جعل الهاء للتَّنْبيه، وكان من مذهبه القصر في المنفصل وهو قالون والدُّوري مدّ وقصر، وإنْ جعلت بدلاً من همزة الاستفهام فيمدّان فقط فيكون من قبيل المتصل والألف فيه للفصل وافقهم اليَزِيدِي، وأمَّا السُّوسي

(١) البيت من الطويل، منسوب لذي الرمة وهو ديوانه: ٧٦٧، شرح المفصل ١/ ٩٤ وتمامه:
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أم سالم
والشاهد فيه الفصل بالألف في "آأنت"، المعجم المفصل ٧/ ٣٩٧.
(٢) الدر المصون ٣/ ٢٣٥، النشر ١/ ٤٠٠، إيضاح الرموز: ١٣١، مصطلح الإشارات: ١٠٨.

والبزّي فيقصران فقط على تقدير جعل هاء للتَّنْبيه ويمدان على جعلها بدلاً من همزة الاستفهام وافقهم الحسن، وأمَّا ورش فله القصر على وجه التَّسْهِيل قولاً واحدًا لعدم محل المدّ وله من طريق الأَزْرَق المدّ على وجه الإبدال لمكان السَّاكِن بعد الأَلِف والمدّ المشبع في وجه إثبات الأَلِف مع تسهيل الهمزة على أصله وهو كوجه قالون والأصبهاني إلَّا أنَّه يفرق بينهما بالإشباع، وأمَّا قُنْبُل فله القصر قولاً واحدًا لقراءته بهمزة محقّقة على أثر الهاء لعدم محل المدّ وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف بالمد على قاعدتهم على كلا التّقديرين قولاً واحدًا، وحمزة أطولهم مدًّا كما تقدم، وافقهم الأعمش وابن محيصن.

وأمَّا ﴿ ٱلَّـَٔى ﴾ في الأحزاب والمجادلة وموضعي الطَّلاق[1] فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وافقهم الحسن والأعمش، وقرأ الباقون وهم نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو، وكذا أبو جعفر ويعقوب بحذفها، وافقهم اليَزِيدِي وابن محيصن، واختلف الذين حذفوا فحقَّقها منهم قالون وقُنبل، وكذا يعقوب، وقرأ ورش من طريقيه وكذا أبو جعفر بتسهيلها، واختلف عن أبي عَمْرُو والبزّي فقطع لهما بالتَّسهيل في (المُبهج) و(التجريد) و(المستنير) و(الكفاية) وفاقًا لسائر العراقيين، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح فارس / من قراءة أبي عَمْرُو ورواية البَزّي، وقطع لهما بالإبدال ياء ساكنة في (الهَادِي) و(التبصرة) و(العنوان) وفاقًا لسائر المغاربة فيجتمع ساكنان فيمد لهما، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن بن غُلْبُون وعبد العزيز الفارسي، والوجهان صحيحان ذكرهما في (الشَّاطِبيَّة) كـ(جامع) الدَّاني ووافقهما اليَزِيدِي، وكل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة، ووجهه أنَّه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ لزوال حركتها فتقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فإنْ وَقَفَ بالرَّوم فكالوصل. /١٠٩أ/

(١) الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، الطلاق: ٤ معا انظر النشر ١/ ٤٠٤، التجريد: ٥٢٤، المستنير ٢/ ٣٧١، المبهج ٢/ ٧٦٣، الكفاية: ٢٥٧، الهادي: ٤٦٤، العنوان: ٢٩٠، التبصرة: ٣٠٨.

وأمَّا إنْ كان السَّاكِن قبل الهمز ياء:

فاختلف من ذلك في ﴿ ٱلنَّسِيٓءُ ﴾ في التوبة، وفي ﴿بَرِيٓءٌ﴾ و﴿ بَرِيٓـُٔونَ ﴾ حيث وقع[١]، و﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ في النساء[٢]، و﴿ كَهَيۡـَٔةِ ﴾ في آل عمران والمائدة[٣]، و﴿بَـِٔيسٖ﴾ وما جاء من لفظه[٤]، وهو في يوسف ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ ﴾، ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ ﴾، ﴿ لَا يَاْيۡـَٔسُ ﴾، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾[٥]،وفي الرعد ﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٦].

فأمَّا ﴿ ٱلنَّسِيٓءُ ﴾ فقرأه ورش من طريق الأَزْرَق، وكذا أبو جعفر بإبدال الهمز ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأه الباقون بالهمز[٧].

وأمَّا ﴿بَرِيٓءٌ﴾ و﴿ يُرَآءُونَ ﴾ حيث وقع، و﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ فقرأه أبو جعفر بالبدل مع الإدغام بِخُلْف عنه من الروايتين[٨].

وأمَّا ﴿ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ ﴾ في الموضعين[٩] فاختلف فيه كذلك عن أبي جعفر أيضًا.

وقرأ الباقون وذلك بالهمز، وكذا أبو جعفر وفي وجهه الثَّاني فوجه الإدغام في الكلّ أنَّ قاعدة أبي جعفر فيه الإبدال فلمَّا أبدل اجتمع عنده مثلان أوَّلهما ساكن فوجب إدغامه في الثَّاني.

---

(١) التوبة: ٣٧، و(الأنعام: ١٩، ٧٨، الأنفال: ٤٨، التوبة: ٣، يونس: ٤١، هود: ٣٥، ٥٤، الشعراء: ٢١٦، الحشر: ١٦)، و (يونس: ٤١) على الترتيب.
(٢) النساء: ٤.
(٣) آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠.
(٤) كما في الأعراف: ١٦٥.
(٥) يوسف: ٨٠، ٨٧، ١١٠.
(٦) الرعد: ٣١.
(٧) النشر ١/ ٤٠٥.
(٨) النشر ١/ ٤٠٥.
(٩) آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠، النشر ١/ ٤٠٥.

وأمَّا ((يئس)) في يوسف والرعد فاختلف فيه عن البَزّي فأبو ربيعة من عامة طرقه عنه بتقديم الهمزة إلى موضع الياء، وإبدال الهمزة ألفًا وتأخير الياء إلى موضع الهمزة، وكذلك قرأ ابن وَرْدَان من طريق هبة الله عن أصحابه عنه فيما انفرد به الحنبلي، وإنَّما أبدل من الهمزة ألفًا لسكُونها بعد فتحة فصارت كهمزة ﴿ ٱلرَّأۡسُ ﴾ و﴿ كَأۡسٖ ﴾ وإنْ لم يكن من أصل البَزّي قلب الهمزة السَّاكِنَة حرف علَّة، وقول أبي شامة بعد ذكره الخمسة مواضع: "وقرأه البَزّي به، وكذلك رسمت في المصحف"[١] يعني كما قرأها البَزّي بألف مكان الياء وبياء مكان الهمزة، تعقب بأنَّ الصَّواب تخصيص ﴿يَأۡيۡـَٔسُ﴾ و﴿ وَلَا تَأۡيۡـَٔسُواْ ﴾ فقط، ويأتي تحقيقه إنْ شاء الله ـ تعالى ـ في المرسوم آخر سورة يوسف عليه السلام، وافقهما المُطَّوِّعِي عن الأعمش في سورة الرعد، وروى الآخرون عن أبي ربيعة وابن الحُبَاب كالباقين بالهمز بعد الياء السَّاكِنَة من غير تأخير، وهذه القراءة هي الأصل إذْ يُقال ﴿ يَئِسَ ﴾ فالفاء ياء والعين همزة[٢].

وأمَّا إنْ كان السَّاكِن قبل الهمز زايًا:

فهو حرف واحد وهو ﴿ جُزۡءٗا ﴾[٣] في البقرة ﴿ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ﴾، وفي الحجر ﴿جُزۡءٞ مَّقۡسُومٞ﴾[٤]، وفي الزخرف ﴿ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا ﴾[٥]، فقرأه أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاء وهي لغة قرأ بها ابن شهاب الزهري وغيره، ويأتي توجيهه في سورة الحجر إن شاء الله ـ تعالى ـ.

وأمَّا إنْ كان غير ما ذكر ممَّا هو من هذا الباب ولكنَّهم اختلفوا فيه لغير قصدِ

---

(١) إبراز المعاني شرح البيت (٧٨٢) ٣/ ٢٧٢، والنص: "وروي عن البزي أنه قرأها بألف مكان الياء وبياء مكان الهمزة وكذلك رسمت في المصحف".
(٢) مصطلح الإشارات: ٣٠٣، إيضاح الرموز: ١٥٣.
(٣) البقرة: ٢٦٠.
(٤) الحجر: ٤٤.
(٥) الزخرف: ١٥، النشر ١/ ٤٠٦

التَّخفيف فمنه باب ﴿ ٱلنَّبِيِّ ﴾ و﴿ يُضَٰهِـُٔونَ ﴾ و﴿ بَادِىَ ﴾ و﴿ ضِيَآءً ﴾ و﴿ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ و﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ و﴿ يُزْجِى ﴾ و﴿ سَأَلَ ﴾:

فأمَّا باب ﴿ ٱلنَّبِيِّ ﴾ نحو: ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[١] و﴿ ٱلْأَنۢبِيَآءَ ﴾[٢] و﴿ ٱلنُّبُوَّةَ ﴾[٣] فقرأه نافع بالهمز على الأصل، وقد أنكره قوم لمَا أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال: "يا نبيء الله"، فقال: "لست بنبيء الله، ولكنِّي نبي الله"، وقال: صحيح على شرط الشَّيخين[٤]، قال أبو عبيد: "أنكر عليه عدوله عن الفصحى"، فعلى هذا يجوز الوجهان / ولكن الأفصح /١٠٩ب التَّخفيف، وأمَّا قول سيبويه: "بلغنا أنَّ قومًا من أهل التَّحقيق يحققون «نبيًّا» و«بريَّة»، وذلك رديء"[٥] فمعناه قليل لا رذيل، وقرأه الباقون بالتخفيف، وقال به المحققون لكثرة دوره، وبه قرأ قالون في موضعي الأحزاب وهما: ﴿ لِلنَّبِيِّ ﴾ ﴿ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ ﴾ في الوصل ويشدد الياء فإذا وقف هَمَزَ[٦].

وأمَّا ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ ﴾ بالتوبة[٧] فقرأه عاصم بكسر الهاء ثمَّ همزة مضمومة قبل الواو، ووافقه ابن محيصن، وقرأ الباقون بضم الهاء ثمَّ واو من غير همز[٨].

---

(١) كما في: البقرة: ٦١، ٢١٣، آل عمران: ٢١، ٨١، النساء: ٦٩، الإسراء: ٥٥، مريم: ٥٨، الأحزاب: ٧، ٤٠.
(٢) كما في: آل عمران: ١١٢، ١٨١، النساء: ١٥٥.
(٣) كما في: العنكبوت: ٢٧، الحديد: ٢٦.
(٤) أخرجه الحاكم ٢/ ٢٥١ (٢٩٠٦)، معجم الشيوخ للصيداوي ١/ ٣٧٤(١٨٠)، الفردوس ٣/ ٤٢٠(٥٢٨٤)، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٣/ ٣٦٧، مختصر تلخيص الذهبي ٢/ ٦٩٢ (٢٥٥)، والحديث فيه حمران ابن أعين، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم شيخ صالح، وقال ابن حجر: "ضعيف رمي بالرفض" تقريب التهذيب ١/ ٢٥٣، وتهذيب التهذيب ٣/ ٢٥، فالحديث ضعيف.
(٥) الكتاب ٣/ ٥٥٥.
(٦) النشر ١/ ٤٠٦، الدر المصون ١/ ٢٩٨، الحجة للفارسي ٢/ ٩١.
(٧) التوبة: ٣٠.
(٨) النشر ١/ ٤٠٦، المبهج ٢/ ٦١٤، إيضاح الرموز: ١٥٤، مصطلح الإشارات: ٢٧٠.

وأمَّا ﴿بَادِيَ﴾ في هود[١] فقراءة أبو عَمْرُو بالهمز بعد الدَّال، ووافقه اليَزِيدِي والحسن، وقرأه الباقون بالياء[٢].

وأمَّا ﴿ضِيَآءً﴾ في يونس والأنبياء والقصص[٣] فقرأه قُنْبُل بهمزة مفتوحة بعد «الضَّاد» في الثَّلاثة على القلب بتقديم الهمزة على الواو إنْ قُلنا أنَّه جمع، أو على الياء إنْ قلنا أنَّه مصدر «ضاء» فوجب همزها لتطرفها بعد الأَلِف كـ «رداء» أو «كساء».

وزعم ابن مُجَاهِد أنَّ هذه القراءة غلط مع اعترافه أنَّه قرأ كذلك على قُنْبُل وعبارته كما في (الدر): "ابن كثير وحده «ضئاء» بهمزتين في كلّ القرآن: الهمزة الأُولَى قبل الأَلِف والثَّانية بعدها، كذلك قرأتُ على قُنْبُل وهو غلط، وكان أصحاب البَزّي وابن فليح ينكرون هذا ويقرؤون «ضياء» مثل النَّاس"[٤] انتهى، وقد خالف النَّاس ابن مُجَاهِد في ذلك فرووه عنه بالهمز ولم يختلف عنه في ذلك قال في الدر: "وكثيرًا ما يتجرأ ابن مُجَاهِد على شيخه ويغلطه، وهذا لا ينبغي فإنَّ قنبلاً بالمكان الذي يمنع أنْ يتكلم فيه أحد"[٥] انتهى.

---

(١) هود: ٢٧.
(٢) النشر ١/ ٤٠٧، مصطلح الإشارات: ٢٨٧، إيضاح الرموز: ١٥٤، المبهج ٢/ ٦٦٢.
(٣) يونس: ٥، الأنبياء: ٤٨، القصص: ٧١، النشر ١/ ٤٠٦، السبعة: ٣٢٣، ٤٢٩، ٤٩٥.
(٤) الدر المصون ٦/ ١٥٢.
(٥) الدر المصون ٦/ ١٥٢، والنص بتصرف، وغلط ابن مجاهد رواية قنبل نصا في موضع القصص فقط، وصرح بأن رواية الياء هي الصواب، أما في موضعي يونس والأنبياء فقد ذكر الخلاف فقط، قال في موضع يونس بعد ذكر الخلاف: "وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس ((ضياء))، وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في ((ضياء))" السبعة: ٣٢٣، فالتغليط في هذا الموضع ضمني وليس مباشرا، وكذلك في موضع الأنبياء صفحة: ٤٢٩ قال: "كذلك قال قنبل عن القواس وأباه ابن فليح وغيره وقالوا ((ضياء)) بهمزة واحدة بعد الألف مثل سائر الناس"، ونصه في موضع القصص صفحة: ٤٩٥ من الطبعة الثالثة: قرأ ابن كثير وحده ((بضئاء)) بهمزتين كذ قرأت على قنبل وهو غلط، وروى البزي عن ابن فليح عن أصحابهما عن ابن كثير ((بضياء)) بهمزة واحدة وهو الصواب".

وقرأ الباقون بالياء في الثَّلاثة على أنَّه مصدر «ضاء» «يضؤ» لغة في «أضاء» كـ «قام، يقوم، قيامًا» أو جمع «ضوء» كـ «حوض» و«حياض» وأصله «ضِوَاء» قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها في الواحد، وتأتي زيادة لذلك إن شاء الله ـ تعالى ـ في سورة يونس[١].

وأمَّا ﴿ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾ في موضعي «لم يكن»[٢] فقرأهما نافع وابن ذَكْوَان بهمزة مفتوحة بعد الياء لأنَّه من: "برأ الله الخلق" أيْ اخترعه فيه «فعيلة» بمعنى «مفعولة»، وقرأهما الباقون بغير همز مع تشديد الياء تخفيفًا[٣].

وأمَّا ﴿ مُرۡجَوۡنَ ﴾ و((ترجي)) في التوبة والأحزاب[٤] فقرأهما ابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وشعبة وكذا يعقوب بالهمز من «أرجأ» بالهمز وهو لغة تميم وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وقرأهما الباقون بغير همز من «أرجأ» المُعتل وهو لغة قيس وأسد، ويحتمل أنْ يكونا أصلين بنفسهما، وأنْ تكون الياء بدلاً من الهمزة لأنَّه قد عهد تخفيفها كثيرًا كـ «قَرَأْت»، و«قَرَيْت»، و«تَوَضَّأْت»، و«تَوَضَّيت»[٥].

وأمَّا ﴿ سَأَلَ ﴾ في المعارج[٦] فقرأة بالهمز ابن كثير وأبو عَمْرُو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، وقرأة الباقون بالألف.

*****

(١) الدر ٦/ ١٥٢، النشر ١/ ٤٠٦.
(٢) البينة ٦، ٧.
(٣) النشر ١/ ٤٠٧، الدر ١١/ ٧٠.
(٤) التوبة: ١٠٦، الأحزاب: ٥١، النشر ١/ ٤٠٦، المبهج ٢/ ٦١٨، إيضاح الرموز: ١٥٥، مصطلح الإشارات: ٢٧٥.
(٥) الدر المصون ٦/ ١١٨.
(٦) المعارج: ١، النشر ٢/ ٣٩٠، المبهج ٢/ ٨٥٨، مصطلح الإشارات: ٥٣٣، إيضاح الرموز: ١٥٥.

النوع الثَّاني: من المفرد الهمز الذي تنقل حركته إلى السَّاكِن قبله:

وهو لغة لبعض العرب.

اعلم أنَّ ورشًا باتفاق من طريقيه وصلاً ووقفًا، وكذا ابن جَمَّاز فيما انفرد به الهُذَلِي عن أصحابه عن الهاشمي عنه، وهو ورواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر ينقلان حركة همزة القطع إلى الحرف السَّاكن الذي يليها من آخر الكلمة التي قبلها فيتحرك السَّاكن بحركة الهمزة وتسقط الهمزة، وهذه هي اللغة الفصحى في النقل فيقولون في نحو: «المرأة» و«الكمأة»: «المرَّة» و«الكمة» بحذف الهمزة، وحكي ابقاء الهمزة وتدبيرها بحركة ما قبلها فيقولون: «المرَاة» و«الكمَاة» بمدِّه بدل الهمزة وهو ضعيف سيأتي البحث فيه إن شاء الله ـ تعالى ـ بـ «المؤمنون» / . /١١٠أ/

وقد اشترطوا في السَّاكن المنقول إليه أنْ يكون غير حرف مدّ سواء كان السَّاكِن تنوينًا أو لام تعريف أو غير ذلك أصليًّا كان أو زائدًا نحو ﴿ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[١]، و﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ ﴾[٢]، و﴿ مُّبِينٌ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ ﴾[٣]، و﴿ بِعَادٍ إِرَمَ ﴾[٤]، و﴿ لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ ﴾[٥]، و﴿ حَامِيَةٌ أَلۡهَىٰكُمُ ﴾[٦].

ونحو: ﴿ ٱلۡأٓخِرَةُ ﴾ و﴿ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ و﴿ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ و﴿ ٱلۡأَيۡمَٰنَ ﴾ و﴿ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ و﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾، و﴿ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ ﴾[٧] وأخواته سواء تقدمه همزة الاستفهام أم لم تتقدمه نحو ﴿ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾، و﴿ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ ﴾، و﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ﴾، و﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم ﴾[٨]،

---

(١) كما في: البقرة: ٣٦، الأعراف: ٢٤، الأنبياء: ١١١، النشر ١/ ٤٠٨.
(٢) كما في: يس: ١٢، النبأ: ٢٩.
(٣) هود: ٢٥، ٢٦.
(٤) الفجر: ٦، ٧.
(٥) المرسلات: ١٢.
(٦) آخر القارعة: ١١، و أول التكاثر: ١.
(٧) البقرة: ٧١.
(٨) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٨٧، النساء: ١٨، الأنفال: ٦٦، يونس: ٥١.

﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾، ﴿ ءَٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾، ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ ﴾[١]، ونحو ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾، و﴿ مَنْ أَوْفَىٰ ﴾، و﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا ﴾، و﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾، و﴿ ٱلَمَ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾، و﴿ فَحَدِّثْ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾، و﴿ خَلَوْا۟ إِلَىٰ ﴾، و﴿ ٱبْنَىٰٓ ءَادَمَ ﴾[٢] لقصد التَّخفيف، ولم يُسَهِّل لكون السَّابق غير حرف مدّ، ولم يحذف رأسًا لعدم الدلالة واجتماع السَّاكِن غالبًا فتوصل لحذفها بنقل حركتهما إلى ما قبلها فسكنت وتحرك ما قبلها ثمَّ حذفها مخففة لدلالة حركتها عليها وأَمْن التقاء السَّاكنين.

وقد خرج بهمزة القطع ﴿ ٱلَمَ ٱللَّهُ ﴾[٣] خلافًا لمُدَّعيه، وبقيد السُّكُون ﴿ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا ﴾[٤] لعدم قبول المتحرك الحركة، وبغير حرف مدّ نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ و﴿ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا ﴾[٥] و﴿ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾[٦] لتعذّر التَّحريك في الألِف وتغليب المدّ في الواو والياء للأصالة، وكذا نقل في اللين نحو ﴿خَلَوْا۟ إِلَىٰ ﴾[٧] كما مرَّ.

ودخل في قوله بزائد تاء التأنيث نحو ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾[٨] لأنَّه بمنزلة الجزء.

واعلم أنَّ لام التَّعْريف وإن اشتدَّ اتّصالها بما دخلت عليه حتى رسمت معه

---

(١) الآيات على الترتيب: يونس: ٩١، يوسف: ٥١، الجن: ٩.
(٢) الآيات على الترتيب: (كما في: البقرة: ٦٢، ١٢٦، ١٧٧، ٢٥٣، آل عمران: ٩٩، النساء: ٥٥، المائدة: ٦٩، الأعراف ٨٦، التوبة: ١٨، الكهف: ٨٨، سبأ: ٣٧)، (كما في: آل عمران: ٧٦، التوبة: ١١١، الفتح: ١٠)، (كما في: البقرة: ٨٧، هود: ١١٠، الإسراء: ١٠١، الأنبياء: ٤٨، ٥١، المؤمنون: ٤٩، الفرقان: ٣٥، النمل: ١٥، القصص: ٤٣، لقمان: ١٢، السجدة: ٢٣، سبأ: ١٠، غافر: ٥٣، فصلت: ٤٥، الجاثية: ١٦)، (كما في: المؤمنون: ١، الأعلى: ١٤، الشمس: ٩)، (العنكبوت: ١، ٢)، آخر الضحى أول الشرح، البقرة: ١٤، المائدة: ٢٧.
(٣) آل عمران: ١، ٢.
(٤) البقرة: ٤٤.
(٥) كما في: البقرة: ١٤، ٧٦، آل عمران: ١١٩، المائدة: ٤١، ٦١، ١١١، الأعراف: ١٢١، طه: ٧٠، الشعراء: ٤٧، القصص: ٥٣، غافر: ٨٤.
(٦) كما في: البقرة: ٢٣٥، ٢٨٤، الحديد: ٢٢.
(٧) البقرة: ١٤.
(٨) يوسف: ٣١.

كجزء الكلمة الواحدة فهي في حكم المنفصل لأنَّها لو سقطت لم يختل معنى الكلمة فلذا ذكرت مع المنفصل الذي ينقل إليه والذي يسكت عليه كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ.

ثمَّ إنَّ لام التَّعريف عند سيبويه حرف تعريف بنفسها والألف قبلها ألف وصل ولذا تسقط في الدرج، وقال الخليل: الهمزة للقطع والتعريف حصل بهما.

ويتفرَّع عليه إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التَّعريف وقصدت الابتداء على مذهب النَّاقل فعلى مذهب الخليل يبتدئ بالهمزة وبعدها اللَّام محركة، وعلى مذهب سيبويه إن اعتَدَّ بالعارض ابتدأ باللام، وإن اعتَدَّ بالأصل ابتدأ بالهمز وهذان الوجهان في كلِّ لام نقل إليها، وعند كلِّ ناقل.

وقد اختلف عن ورش من النقل في حرف وهو ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[١] في الحاقة فالجمهور رواه عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف من أجل أنَّها هاء سكت، ولم يذكر في (التَّيْسِير) غيره ورجحه في (الحِرْز)، وروى الآخرون النَّقل طردًا للباب، وضعَّفه الشَّاطِبي وغيره[٢].

واختلف في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾، و﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ كلاهما بيونس[٣] فقالون وكذا ابن وَرْدَان وفاقًا لورش بالنَّقل فيهما، وافقهم ابن محيصن من (المفردة)، واختلف عن ابن وَرْدَان في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ غير يونس في جميع القرآن فروى النَّهْرَوَانِي وابن هارون من غير طريق هبة الله عنه النقل، وروى هبة الله وابن مِهْرَان والوزان وابن العَلاَّف [عدم][٤] النقل، فوجه تخصيص موضعي يونس زيادة الثّقل بثلاث همزات،

---

(١) الحاقة: ١٩، ٢٠.

(٢) النشر ١/ ٤١٠، التيسير: ١٥٧، والشاطبية البيت (٢٣٤) في قوله:

..... وكتابيه بالإسكان عن ورش أصح تقبلا

(٣) يونس: ٥١، ٩١، (البقرة: ٧١، النساء: ١٨، الأنفال: ٦٦، يوسف: ٥١، الجن: ٩).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (الأصل، أ، ط، ج)، وهو في النشر ١/ ٤١٠.

ووجه تعميم نقلها في جميع القرآن ثقلها بالهمزتين[١].

وكذا قرأ رويس بالنَّقل في ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ بـ «الرحمن» خاصة[٢] وفاقًا لورش أيضًا لحصول الثّقل باجتماع كسرتين مع كسر الهمزة.

وخرج بتقييد سورة «الرحمن» موضع سورة «هل أتى على الإنسان» وافقه ابن محيصن على موضع «الرحمن»[٣].

واختلف في ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾[٤] فقالون وكذا أبو جعفر من طريق هبة الله من (الإرشاد) كما حكاه في (المصطلح)، وخصَّه في (النَّشر)[٥] بابن وَرْدَان / من طريق /١١٠ب/ الحنبلي ممَّا انفرد به ((عادًا لُّوْلَى)) بإدغام التَّنْوين في اللَّام، ونقل حركه الهمزة إلى لام التَّعريف، وهمزة الواو في الوصل وهو رواية جمهور المغاربة عن قالون، ولم يذكر الدَّاني عنه غيره من طريق أبي نشيط، ورواه جمهور العراقيين من طريق الحُلْوَاني، وأصل «أولى» عند البصريين «وُوْلَي» بواو تأنيث الأوَّل قلبت [الواو][٦] الأُولَى وجوبًا حملاً على جمعه وعند الكوفيين «وُؤْلَي» بواو وهمزة من «وال» فأبدلت الواو همزة، فاجتمع همزتان فأبدلت الثَّانية واوًا على حدّ «أوتي»، وحركة النَّقل عارضة وللعرب فيها مذهبان أحدهما وهو الأكثر عدم الاعتداد بها فيجرون على الحرف المنقولة إليه حكم السَّاكِن، والثَّانِي الاعتداد بها فيعاملونه معامله المتحرك، ومن ثَمَّ يؤخذ توجيه هذه القراءة على سبيل الإجمال، وأمَّا على سبيل التَّفصيل فنقلت حركة الهمزة إلى لام التَّعْريف، وإنْ لم يكن منْ أصل قاريها النقل لأجل التَّخْفِيف بالإدغام ولمَّا نُقلت الحركة اعتد بها إذْ لا يمكن الإدغام في ساكن

(١) النشر ١/ ٤١٠وفيه "الوراق" بدل "الوزان"، الغاية: ١٥٧، مفردة ابن محيصن: ٢٤٨.
(٢) الرحمن: ٥٤.
(٣) النشر ١/ ٤١٠، موافقة ابن محيصن هو من المبهج ٣/ ٣٥١، وهو بالنقل من المفردة:١٥٣.
(٤) النجم: ٥٠.
(٥) النشر ١/ ٤١٠، إرشاد المبتدي: ٢٠٣، مصطلح الإشارات: ٥٠٥.
(٦) في الأصل كرر [الواو].

ولا ما هو في حكمه.

وأمَّا همز الواو ففيه وجهان:

أحدهما: أنْ يكون «أولى» أصله عنده «وُؤْلَي» من «وأل» كما سبق عن الكوفيين ثمَّ أبدل الواو الأُولَى همزة لأنَّها واو مضمومة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة فوجب قلبها واوًا نحو «أومن» فلمَّا حذفت الهمزة الأُولَى بسبب نقل حركتها رجعت الثَّانية إلى أصلها من الهمز لأنَّها إنَّما قلبت واوًا من أجل الأُولَى وقد زالت، وهذا كما تري تكلف لا دليل عليه.

والثَّانِي: أنَّه لمَّا نقلت الحركة إلى اللَّام صارت الضَّمة قبل الواو كأنها عليها لأنَّ حركة الحرف بين يديه فأبدل الواو همزة كقوله[1]:

أَحَبُّ المؤْقِدِينَ إليَّ مُؤسَي .....

وهمز «السوق» وهذا مبني على الاعتداد بالحركة، وليس في هذا الوجه دليل على أصل «أولى» عنده ما هو؟ ، فيحتمل الخلاف المذكور جميعه.

وإذا ابتدئ بـ ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾[2] على هذه القراءة فثلاثة أوجه:

«الؤلى» بهمزة وصل ثمَّ لام مضمومة ثمَّ همزة ساكنة.

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٢٨٨ بشرح محمد بن حبيب، وهو من أبيات يمدح فيها هشام بن عبد الملك، والبيت:

أحب المؤقدين إلي مؤسى وجعدة إذا أضاءها الوقود

والشاهد فيه: همز واو «مؤقد» و«مؤسى» ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة فإنها قد جاوزت ضمة الميم وليس بينهما حاجز فصارت الضمة كأنها عليه فهمزت كما تهمز إذا تحركت بالضم، والمؤقدان: موقدي نار القرى، وصفهما بالكرم فكنى عنه بإيقاد النار، وموسى ابن الشاعر، وجعدة بنته، والبيت في ديوانه: ١٤٧، والموضح للشيرازي ٢/ ٩٦٣، الخصائص ٢/ ١٥٧، شرح الكافية ٣/ ٣٠٦، مغني اللبيب ٢/ ٧٦٢، شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢، الموضح ٣/ ١٢٢١.

(٢) النجم: ٥٠، إيضاح الرموز: ١٥٧، النشر ١/ ٤١٠.

الثَّاني: «لُوْلى» بلام مضمومة[١] ثمَّ همزة ساكنة فالنقل حملًا على الوصل ليجري اللفظ فيهما على سنن واحد.

وعلَّة إثبات أَلِف الوصل مع النَّقل ترك الاعتداد بحركة اللَّام على ما عليه القُرَّاء في نظائره ممَّا وجد فيه النقل إذْ الغرض إنَّما هو جري الألفاظ في الابتداء والوصل على سنن واحد وذلك يحصل بمجرَّد النَّقل وإنْ اختلفتا في تقدير الاعتداد بالحركة وتركه.

وعلَّة ترك الإتيان بالألف في الوجه الثَّاني حمل الابتداء على الوصل في النَّقل والاعتداد بالحركة جميعًا ويقوي هذا الوجه رسم الأُولَى في هذا الموضع بغير أَلِف.

وأمَّا الكلام في همزة الواو مع النَّقل والابتداء فكالكلام عليه في الوصل كما تقدم.

الثَّالث: «الْأُولَى» بهمزة الوصل وسكون اللَّام وتحقيق الهمز على الأصل ولأنَّه إنَّما نقل في الوصل لقصد التَّخْفِيف بالإدغام، والإدغام في الابتداء فلا حاجة إلى النَّقل إلَّا أنَّ هذا الوجه يتَّحد فلا يجوز همز الواو منه.

وقرأ قالون أيضًا وورش وكذا أبو جعفر من غير طريق الهاشمي عن ابن جَمَّاز، ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وَرْدَان ويعقوب بإدغام التَّنوين في اللَّام ونقل حركة الهمزة إليها ثمَّ بواو ساكنة، وهي رواية أهل العراق قاطبة من طريق أبي نشيط عن قالون كصاحب (المُسْتَنِير) و(الإرشاد)، ورواه صاحب (التَّجْريد) عن الحُلْوَاني عن قالون، والوجهان صحيحان عنه إلَّا أنَّ الهمز أشهر عن الحُلْوَاني / وتركه أشهر عن /١١١أ/ أبي نشيط، ونقل ورش على أصله إلَّا أنَّه اعتدَّ بالحركة ليصح ما قصده من التَّخفيف بالإدغام، وليس من أصله الاعتداد بالحركة في نحو ذلك ألاَ ترى أنَّه يحذف الأَلِف في ﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾[٢] ولو اعتدّ بالحركة لم يحذفها.

---

(١) أي بإسقاط همزة الوصل.

(٢) الآيات على الترتيب: طه: ٢١، الأعلى: ١١، المستنير ٢/ ٤٦٥، إرشاد: ٥٧٣، التجريد: ٣١٥.

وأمَّا ما جاء عنه في بعض الروايات ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾[١] فإنَّه وجه نادر معلَّل باتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

وأمَّا الابتداء على هذه القراءة فبوجهين: «الُوْلَى»: بهمزة الوصل والنَّقل، و«لُوْلَى» بالنَّقل دون همزة وصل والواو ساكنة على حالها في هذين الوجهين، ويجوز وجه ثالث لغير ورش وهو «الْأُولَى» على الأصل ومن جوزه لورش فقد وهم إذْ ليس من أصله ذلك فافهم، وافقهم الحسن.

وقرأ أبو عَمْرُو كورش وصلاً وابتداءً إلَّا أنَّه زاد في الابتداء وجهًا ثالثًا بهمزة الوصل وسكون اللَّام وتحقيق الهمزة، ووافقه اليَزِيدِي، وتوجيه هذه القراءة كقراءة ورش وصلاً وابتداءً وقد عاب قراءة الإدغام بعضهم ذهابًا منه إلى أنَّ اللغة الفصيحة عدم الاعتداد بالعارض ولا التفات إلى ذلك لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإنْ كان غيرها أفصح منها، وقد ثبت عن العرب أنَّهم يقولون: «الخمر» و«لخمر» بهمزة الوصل وعدمها مع النَّقل.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالتَّنوين مكسورًا وسكون اللَّام وتحقيق الهمزة بعدها ولم ينقلوا حركة الهمزة إلى لام التَّعْريف فالتقا ساكنان فكسروا التَّنْوين لالتقائها على ما هو المعروف وحذفوا همزة الوصل من الأُولَى للاستغناء عنها بحركة التَّنْوين وصلاً، فإذا ابتدؤا بها احتاجوا إلى همزة الوصل فأَتَوْا بها فقالوا: «الْأُولَى» كنظائرها من همزات الوصل، وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها، ومن ثَمَّ اختارها الجمهور، وقد علم أنَّ الابتداء بهمزة الوصل وسكون اللَّام وتحقيق الهمزة وافقهم ابن محيصن والأعمش والله أعلم، وتأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ المسألة بوجوهها في سورتها[٢].

---

(١) البقرة: ٧١، البحر ١/ ٢٥٧.

(٢) النشر ١/ ٤١٦، مفردة ابن محيصن: ١٥٢، المبهج ٣/ ٣٤٣، إيضاح الرموز:١٥٧.

وإذا كان قبل اللَّام المنقول إليها ساكن صحيح أو معتل نحو ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ و﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[١] ونحو ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ و﴿أُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ و﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ و﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ و﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[٢] وجب استصحاب تحريك الصَّحيح وحذف المعتل لأنَّ تحريك اللَّام عارض، واعتبروا هنا السُّكُون لأنَّه الأصل وهذا ممَّا لا خلاف فيه.

وأمَّا الابتداء بالاسم من قوله ـ تعالى ـ: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾[٣] فقال الجَعْبَري: "إذا ابتدأت «الاسم» فالتي بعد اللَّام على حذفها للكلّ، والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف وهو الأوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، لكني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمزة على الرسم"[٤] انتهى، وتعقبه في (النَّشْر) فقال: "والوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التَّعْريف والأولى الهمز في الوصل والنقل ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق بل الرواية وهي بالأصل الأصل وكذلك رسمت"[٥].

فهذا حكم نقل حركة الهمزة التي في أوَّل كلمة إلى السَّاكِن الذي في آخر كلمة قبلها.

وأمّا إذا كان السَّاكِن والهمز في كلمة واحدة فورد النَّقل في أحرف مخصوصة وهي ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ ﴿رِدْءًا﴾ و﴿سُئِلَ﴾ و﴿مِّلْءُ﴾:

---

(١) الجن: ٩، و(كما في: البقرة: ٢٦٧، المائدة: ٣٣، هود: ٦١، الإسراء: ٧٦، ٩٠، ١٠٣، الأنبياء: ٢١، النمل: ٨٢، الروم: ٢٥، فاطر: ٤٠، الأحقاف: ٤، النجم: ٣٢، نوح: ١٧).

(٢) الآيات على الترتيب: الأعراف: ١٥٠، النساء: ٨٣، البقرة: ٧١، الأنعام: ١٠٣، (آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥).

(٣) الحجرات: ١١.

(٤) كنز المعاني ٢/ ٤٩٣، قال المتولي في الروض النضير: ٥٥٦: "مراده بالعارض الدائم حركة اللام، وبالعارض المفارق الابتداء المسوغ لإثبات همزة الوصل قبلها".

(٥) النشر ١/ ٤١٦.

فأمَّا ﴿ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ كيف وقع منكرًا[١] ومعرفًا[٢] فقرأه ابن كثير بالنَّقل وافقه ابن محيصن، وقرأ الباقون بالهمز من غير نقل[٣].

وأمَّا ﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ في القصص[٤] فقرأه بالنَّقل، كذلك نافع وكذا أبو جعفر إلَّا أنَّ أبا جعفر أبدل من التَّنْوين ألفًا في الحالين كأنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف وليس من قاعدة نافع النقل في كلمة إلَّا هذه، وقيل: / ليس فيها نقل وإنَّما هو من /١١١ب/ «أردا على كذا» أي زاد ووافق على النَّقل ابن محيصن من (المفردة) ومن (المُبهج) في أحد الوجهين ولا خلاف في إبدال التَّنْوين ألفًا في الوقف[٥].

وأمَّا ﴿ وَسْـَٔلِ ﴾ وما جاء من لفظه إذا كان فِعل أمر، وقبل: السِّين واو أو فاء نحو ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ و﴿ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ ﴾ و﴿ فَسْـَٔلُوهُنَّ ﴾[٦] فقرأه بالنَّقل ابن كثير والكسائي وكذا خَلَف، وافقهم ابن محيصن، وقرأ الباقون بالهمز[٧].

وأمَّا ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ بآل عمران[٨] فقراءه ورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني وكذا ابن وَرْدَان بخُلف عنهما بالنَّقل والوجهان النَّقل وعدمه عن كلٍّ منهما صحيحان، والله أعلم[٩].

*****

(١) كما في: يونس: ٦١، الإسراء: ٧٨، البروج: ٢١.
(٢) كما في: البقرة: ١٨٥، والنساء: ٨٢، المائدة: ١٠١، الأنعام: ١٩، الأعراف: ٢٠٤، وغيرها.
(٣) النشر ١/ ٤١٤، مفردة ابن محيصن: ١١٠، المبهج ١/ ٣١١، إيضاح الرموز: ١٥٨.
(٤) القصص: ٣٤.
(٥) النشر ١/ ٤١٤، المفردة: ٣٠١، المبهج ٣/ ٢١٢، إيضاح الرموز: ١٥٩.
(٦) الآيات على الترتيب: النساء: ٣٢، يوسف: ٨٢، يونس: ٩٤، الأحزاب: ٥٣.
(٧) النشر ١/ ٤١٤، مفردة ابن محيصن: ١٤٤، المبهج ٢/ ٩٨١، إيضاح الرموز: ١٥٨.
(٨) آل عمران: ٩١.
(٩) النشر ١/ ٤١٤، إيضاح الرموز: ١٥٨.

النوع الثالث: السَّكت على السَّاكِن قبل الهمز وغيره:

وهو قطع الصَّوت آخر الكلمة بلا تنفس آنًا[١]، وذكروه عَقب النقل لاشتراكهما في أكثر الشروط ومن ثَمَّ لم يفرده الشَّاطِبي بباب بلْ أدخله في باب النَّقل ولا يجوز السَّكت إلَّا على ساكن والساكن الذي يجوز السَّكت عليه إمَّا أنْ يكون بعده همز فيسكت عليه للاستعانة على إخراج الهمزة لصعوبتها لأجل بيان الهمز وتحقيقه، أو غيره فيسكت لمعنى آخر:

فالأوّل: يكون منفصلاً بأنْ يكون آخر كلمة، والهمز أوَّل أخرى، ومتَّصلاً، وكلٌّ منهما حرف مدّ وغيره:

فالمنفصل غير حرف المدّ نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٢]، ﴿خَلَوْا۟ إِلَىٰ﴾، ﴿ٱبْنَىَّ ءَادَمَ﴾، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾، ﴿فَحَدِّثْ أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ﴿حَامِيَةٌ ۢ أَلْهَىٰكُمُ﴾[٣]، ونحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾، و﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾، و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[٤] ممَّا اتَّصل خطًّا.

والمنفصل بحرف المدِّ نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[٥] و﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٦] ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾[٧]، ولو اتَّصل رسمًا كـ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[٨].

---

(١) أنى أنيا وإني وأناة، حان وقرب، والشيء أنيا تأخر وأبطأ، المعجم الوسيط ١/ ٣١.
(٢) كما في: البقرة: ٦٢، ١٢٦، ١٧٧، ٢٥٣، آل عمران: ٩٩، النساء: ٥٥، المائدة: ٦٩، الأعراف: ٨٦، التوبة: ١٨، الكهف: ٨٨، سبأ.
(٣) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٤، المائدة: ٢٧، (البقرة: ٦، يس: ١٠)، آخر الضحى أول الشرح، آخر القارعة أول التكاثر.
(٤) كما في: البقرة: ٢٢، البقرة: ٤، البقرة: ١٠٨، طه ٢١ على الترتيب.
(٥) كما في: البقرة: ٤، ٩٠، ٩١، ٢٨٥، النساء: ٦٠، ١٦٢، ١٦٦، المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، الرعد: ٣٦، الشورى: ١٥.
(٦) كما في البقرة: ١٤، ٧٦، آل عمران: ١١٩، المائدة: ٤١، ٦١، ١١١، الأعراف: ١٢١، طه: ٧٠، الشعراء: ٤٧، القصص: ٥٣، غافر: ٨٤.
(٧) كما في البقرة: ١٩، فصلت: ٤٤، نوح: ٧.
(٨) كما في البقرة: ٣١.

والمتَّصل بغير حرف المدّ نحو ﴿قُرْءَانٌ﴾(١) و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾(٢) و﴿شَيْءٍ﴾(٣) و﴿شَيْـًٔا﴾(٤) و((مسئول))(٥) و﴿مَسْـُٔولًا﴾(٦) و﴿ٱلْخَبْءَ﴾(٧) و﴿ٱلْمَرْءُ﴾(٨) و﴿دِفْءٌ﴾(٩).

والمتَّصل بحرف المدّ ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾(١٠)، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(١١)، و﴿جَآءَ﴾(١٢)، و﴿ٱلسَّمَآءَ﴾(١٣)، و﴿بِنَآءً﴾(١٤)، و﴿جَآءُو﴾(١٥)، و﴿يُضِىٓءُ﴾(١٦)، و﴿قُرُوٓءٍ﴾(١٧)، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾(١٨)، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾(١٩).

وقد ورد السَّكت عن حَمْزَة وابن ذَكْوَان وحفص وكذا رويس وإدريس، إلَّا أنَّ حَمْزَة أكثر القُرَّاء به اعتناء ولذلك اختلفت عنه الطُّرق واضطربت الرواة، والذي

---

(١) يعني كيف جاء: ((قرآن)) الحجر: ١، و((القرآن)) البقرة: ١٨٥، و((قرآنا)) يوسف: ٢.
(٢) النور: ٣٩.
(٣) أي كيف جاء ((شيءٍ)) المجرور كما في البقرة: ٢٠، والمرفوع ((شيءٌ)) كما في البقرة: ١٧٨.
(٤) كما في البقرة: ٤٨.
(٥) أي ((مسئولون)) في النمل: ٢٥.
(٦) كما في الإسراء: ٣٤، ٣٦، الفرقان: ١٦، الأحزاب: ١٥.
(٧) النمل: ٢٥.
(٨) البقرة: ١٠٢، الأنفال: ٢٤، النبأ: ٤٠، عبس: ٣٤.
(٩) النحل: ٥.
(١٠) كما في البقرة: ٥.
(١١) كما في البقرة: ٤٠.
(١٢) أي كيف جاء مما كانت فيه الهمزة مفتوحة كما في النساء: ٤٣، ومريم: ٤٣.
(١٣) كما في البقرة: ١٩.
(١٤) البقرة: ٢٢، غافر: ٦٤.
(١٥) أي كيف جاء مما كانت فيه الهمزة مضمومة كما في آل عمران: ١٨٤، الزمر: ٧١.
(١٦) النور: ٣٥.
(١٧) البقرة: ٢٢٨.
(١٨) كما في النساء: ٤، الطور: ١٩، الحاقة: ٢٤، المرسلات: ٤٣.
(١٩) النساء: ٤.

يحصل من ذلك اثنتا عشرة طريقًا[١]:

أوَّلها: السَّكت عنه من روايتي خَلَف وخَلاَّد على (لام) التَّعْريف و﴿شَيْءٍ﴾ كيف أُعربت مجرورة أو منصوبة أو مرفوعة وبه أَخَذَ صاحب (الكافي) وطاهر بن غُلْبُون من طريق الدَّاني وابن بَلِّيمَة، وهو أحد المذهبين في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التيسير) وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن بن غُلْبُون[٢].

الثَّانية: السَّكت من الرّوايتين أيضًا على لام التَّعْريف فقط ومد ﴿شَيْءٍ﴾ وهو في (التَّذْكِرَة) و(إرشاد) أبي الطيب و(تلخيص) ابن بَلِّيمَة، وقال في (جامع البيان): إنَّه قرأ به على أبي الحسن بن غُلْبُون من الروايتين لكثرة دورها، وهذا يخالف ما في (التَّيْسِير) حيث ذكر فيه السَّكت فيهما من قراءته على أبي الحسن[٣].

الثَّالثة: السَّكت على (الـ) فقط لخَلَفْ [وحده][٤] وذهب إليه أبو الطيب ابن غُلْبُون ومكي[٥].

الرَّابِعَة: السَّكت عنه من الروايتين أيضًا على (ألـ) و﴿شَيْءٍ﴾ والساكن الصحيح المنفصل غير المدّ نحو ﴿ٱلْأَخِرَةَ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٦] ونَصَّ عليه في (جامع البيان) وهو مذهب الطَّرسوسي[٧].

---

(١) في الأصل بزيادة [عشرة] وفي النشر ١/ ٤٢٠: "إلا أن سكت إدريس انفرادة لا يقرأ بها".

(٢) النشر ١/ ٤٢٠، الكافي: ٧٠، التذكرة ١/ ١٥٧، التيسير: ١٦١، الشاطبية البيت (٢٢٨) قال:

ويسكت في شيء وشيئا وبعضهم لدى اللام للتعريف عن حمزة تلا

(٣) النشر ١/ ٤٢٠، تلخيص ابن بليمة: ٣٥، التذكرة: ٣٠٨، جامع البيان: ٢٧٢، والتيسير: ٢٠٧ وقال: "وقرأت على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام المعرفة وعلى ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾".

(٤) في جميع النسخ ما عدا (أ، والأصل) [وخلاد].

(٥) النشر ١/ ٤٢١، التبصرة: ١٤٧، الإرشاد ٢/ ٩٨١.

(٦) المؤمنون: ١، الأعلى: ١٤، الشمس: ٩.

(٧) النشر ١/ ٤٢١، جامع البيان: ٢٧١.

الخامسة: خصَّ بعضهم السَّكت على ما ذكر برواية خَلَف عنه وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة)[١] كأصلها من طريق فارس بن أحمد[٢].

السادسة: السَّكت عنه من الروايتين مطلقًا على (الـ) و﴿شَيْءٍ﴾ والساكن الصحيح المنفصل و[المتصل][٣] نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾، و﴿ٱلْمَرْءُ﴾، و﴿ٱلْخَبْءَ﴾ ما لم يكن حرف مد وهو طريق الجمهور من العراقيين[٤].

السابعة: السَّكت عنه من الروايتين على ما تقدم وعلى حرف المدّ المنفصل أيضًا نحو ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾ و﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ و﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ وهو مذهب أبي العلاء صاحب (الغَايَة)[٥].

الثامنة: السَّكت مطلقًا على ما تقدم وعلى المتصل أيضًا نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ و﴿سُوٓءُ﴾[٦] وهو في (الكامل)[٧] / ومذهب الشَّذَائي[٨]. /١١١٢أ/

التاسعة: ترك السَّكت من الروايتين مطلقًا كما هو مذهب ابن سفيان والمهدوي[٩].

العاشرة: ترك السَّكت عن خَلاَّد مطلقًا وهو في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التيسير)[١٠]، وقرأ به الدَّاني على فارس بن أحمد[١١].

---

(١) التيسير: ٢٦، الشاطبية البيت (٢٢٧).
(٢) النشر ١/ ٤٢١.
(٣) ما بين المعقوفين في الأصل فقط [والضمير].
(٤) النشر ١/ ٤٢١، وانظر: الغاية: ٣٠٨، المبهج: ١/ ١٩٥.
(٥) النشر ١/ ٤٢١، غاية الاختصار ١/ ٢٦٥.
(٦) الفجر: ٢٣، والبقرة: ٤٩.
(٧) ، الكامل: ٢٧١/ ب.
(٨) النشر ١/ ٤٢٢.
(٩) الهادي:١٢٩
(١٠) التيسير: ٦٢، الشاطبية: ١٩.
(١١) النشر ١/ ٤٢٢.

[**الحادية عشر**: السَّكت على لام التَّعْريف والسَّاكن المنفصل ومدّ ﴿شَيْءٍ﴾ مِنَ الرّوايتين وهو في (العُنْوَان)[١].

الثَّانية عشر: مد ﴿شَيْءٍ﴾ مع عدم السَّكت مطلقًا لخلاد كما هو ظاهر (التَّبْصِرَة) وهو ممنوع لما سيأتي قريبًا إنْ شاء الله ـ تعالى ـ][٢].

واختار في (النَّشْر) السَّكت عن حَمْزَة في غير حروف المدّ للنَّص الوارد عنه أنَّ المدّ يجزئ عن السَّكت، وحسَّنه الدَّاني بأنَّ زيادة التَّمْكِين لحروف المدّ مع الهمز إنَّما هو بيان لها لخفاءها وبُعد مخرجها فتَقْوَى به على النُّطق بها محقَّقة[٣]، وكذا السَّكت على السَّاكِن قبلها إنَّما هو بيان لها أيضًا فإذا بُيِّنَت بزيادة التَّمْكِين لحرف المدِّ قبلها لم يحتج أنْ يُبين بالسَّكت عليه، وكفى المدّ من ذلك وأغنى عنه[٤]، انتهى.

تنبيه:

قال في (النَّشْر): "من كان مذهبه عن حَمْزَة السَّكت أو التَّحقيق الذي هو عدمه إذا وقف، فإنْ كان السَّاكِن والهمز في الكلمة الموقوف عليها [فإن تخفيف الهمز كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ ينسخ السَّاكِن والتَّحْقِيق] [٥] وإنْ كان السَّاكِن في كلمة والهمز أوَّل أخرى فإنَّ الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي ينسخ تخفيفه سكته وعدمه بحسب ما يقتضيه التَّخْفِيف[٦] كما سيأتي، ولذلك لم يتأت له في نحو

---

(١) العنوان: ١٢٨، النشر ١/ ٤٢٢.
(٢) ما بين المعقوفين في جميع النسخ ما عدا الأصل، التبصرة: ٦٣، ١٤٨.
(٣) في (أ) [مخففة]، جامع البيان: ٢٧١.
(٤) النشر ١/ ٤٢٢.
(٥) في جميع النسخ ما بين المعقوفين ما عدا الأصل [أي نحو ﴿يُسْـَٔلُونَ﴾ فإن تخفيف الهمز كما سيأتي إن شاء الله تعالى ينسخ السكت والتحقيق يعنى فلا يكون له في نحو ﴿مَّسْـُٔولًا﴾، و﴿مَذْءُومًا﴾، و﴿أَفْـِٔدَةً﴾ سوى النقل وما حكى من التسهيل بين بين ضعيف جدًا]، وما أثبته هو الصواب حيث أنه نص النشر ١/ ٤٢٧، و((يسألون)) الأنبياء: ٢٣.
(٦) في جميع النسخ ما عدا الأصل بزيادة [وعدمه يعنى من نقل وتسهيل بين بين]، وهي زيادة =

﴿ٱلْأَرْضَ﴾ و﴿ٱلْإِنسَنُ﴾ سوى وجهين أي على مذهب القائل بالتَّخفيف والقائل بالتَّحقيق وهما: النَّقل والسَّكت لأنَّ السَّاكتين عنه على لام التَّعْريف وصلاً منهم من ينقل وقفًا كأبي الفتح عن خَلَف والجمهور عن حَمْزَة ومنهم من لا ينقل مِن أجل تقدير انفصاله فيقرّه على حاله كما لو وصل كابني غُلْبُون وأبي الطَّاهر صاحب (العُنْوَان) ومكّي وغيرهم، وأمَّا منْ لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان وابن مِهْرَان في غايته عن حَمْزَة، وكأبي الفتح عن خَلاَّد فإنَّهم مُجمعون على النَّقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلاف ويَجِيء في نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ أيْ على مذهب المخففة والمحقق الثَّلاثة الأوجه أعني السَّكت وعدمه والنَّقل وكذلك تجيء الثَّلاثة في نحو ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ و﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ و﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، وأمَّا ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فلا يجيء فيه سوى وجهي التَّحقيق والتَّخفيف، ولا يتأتى فيه سكت لأنَّ رواة السَّكت فيه مُجمعون على تحقيقه وقفًا فامتنع السَّكت عليه حينئذ، ولا يجوز مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ لحمزة حيث قُرِئ به إلَّا مع السَّكت، إمَّا على لام التَّعْريف فقط، أو عليه وعلى المنفصل، وظاهر التَّبْصِرَة المدّ على ﴿شَىْءٍ﴾ لخلاد مع عدم السَّكت المطلق حيث قال: "وذكر أبو الطيب مد ﴿شَىْءٍ﴾ في روايتيه وبه آخذ"[1] انتهي.

ولم يتقدم السَّكت إلَّا لخلف وحده في غير ﴿شَىْءٍ﴾ فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب المدّ عن خَلاَّد في ﴿شَىْءٍ﴾ مع عدم السَّكت، وذلك لا يجوز فإنْ أبا الطيب المذكور وهو ابن غُلْبُون صاحب كتاب (الإرشاد) لم يذكر في كتابه مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ لحمزة إلَّا مع السَّكت على لام التَّعْريف وأيضًا فإنَّ مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ قائم مقام السَّكت فيه فلا يكون إلَّا مع وجه السَّكت وكذا ﴿قُرْءَانًا﴾[2]، انتهى.

فهذا ما يتعلق بهذه المسألة لحمزة.

= توضيحية ليست في النشر.

(١) النشر ١/ ٤٢٨، التبصرة: ٤١٩، التذكرة ١/ ٢٤٧، الهادي: ١٢٩، الغاية: ١٥٨.

(٢) نحو: يوسف: ٢.

وأمَّا ابن ذَكْوَان ففي (المُبهج) السَّكت له بِخُلْف من جميع الطُّرُق على ما ذُكِر مطلقًا غير المدِّ، وخصَّه صاحب (الإرشاد) والحافظ أبو العلاء بطريق العلوي عن النَّقَّاش عن الأخفش إلَّا أنَّ أبا العلاء خصَّه بالمنفصل ولام التَّعْريف و﴿شَيْءٍ﴾ وجعله دون سكت حَمْزَة، وكذلك رواه الهُذَلِي[١] من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصَّه بالكلمتين، والذي عليه العمل عند الجمهور عدم السَّكت عنه من سائر الطُّرق، وإذا قُرئ له بالسكت فيكون مع التَّوسط إلَّا من (الإرشاد) فمع المدّ الطويل[٢] انتهى.

وأمَّا حفص فاختلف أصحاب الأشناني في السَّكت عن عبيد بن الصَّبَّاح عنه ففي (الرَّوْضَة) على ما كان منفصلاً ومتَّصلاً سوى المدّ، وفي (التَّجْريد) من قراءته على الفارسي عن / الحَمَّامي عنه على المنفصل ولام التَّعْريف و﴿شَيْءٍ﴾ فقط ولا يكون /١١٢ب/ السَّكت لحفص إلَّا مع المدّ لأنَّه إنَّما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص وليس له إلَّا المدّ والقصر وَرَدَ من طريق الفيل عن عُمَر عن حفص وليس له إلَّا الإدراج[٣].

وأمَّا إدريس عن خَلَف في اختيار فاختلف عنه[٤] أيضًا فروى الشطي وابن بويان السَّكت في المنفصل ولام التَّعْريف [وشيء][٥] وروى عنه المُطَّوِّعِي على ما كان من كلمة وكلمتين عمومًا نصَّ عليه في (المُبهج) واتَّفقوا عنه على عدم السَّكت في المدود[٦].

---

(١) إيضاح الرموز: ١٦٣.
(٢) النشر ١/ ٤٢٢، المبهج ١/ ٤٠٥، غاية الاختصار ١/ ٢٦٥، إرشاد المبتدي: ٣٣.
(٣) النشر ١/ ٤٢٣، التجريد: ١٠٥، الروضة ١/ ٢٣٥.
(٤) إيضاح الرموز: ١٦٤.
(٥) هذه الزيادة ليست في الأصل وهي في جميع المخطوطات والنشر ١/ ٤٢٤ ونصه: "السكت عنه في المنفصل، وما كان في حكمه، و(شيء) خصوصا".
(٦) النشر ١/ ٤٢٤، المبهج ١/ ٤٠٥.

وأمَّا رويس فروى عنه السَّكت دون سكت حَمْزَة على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن ممدودًا وهذا ممَّا انفرد به أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النَّخَّاس عن التَّمَّار[١].

وأمَّا السَّكت لغير تحقيق الهمز فقسمان:

أصل مطرد وأربع كلمات:

فالأول: حروف الهجاء في فواتح السُّور:

﴿الٓمٓ﴾، ﴿الٓمٓصٓ﴾، ﴿الٓرٰ﴾، ﴿الٓمٓرٰ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾، ﴿طسٓ﴾، ﴿يسٓ﴾، ﴿صٓ﴾، ﴿قٓ﴾، ﴿نٓ﴾[٢]:

فسكت أبو جعفر على كلِّ حرف منها ويلزم منه إظهار المدغم منها، والمخفي وقطع همزة الوصل بعدها ليبين بها أنَّ الحروف كلّها ليست كالمعاني كالأدوات والأسماء والأفعال بل هي مفصولة وإنْ اتَّصلت رسما وليست بمؤتلفة، وفي كلّ واحدٍ منها سرٌّ منْ أسرار الله ـ تعالى ـ استأثر الله بعلمه وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف فسكتت كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عامل ولا عطف فيقول واحد اثنان ثلاثة أربعة هكذا[٣].

وأمَّا الثَّاني: وهو الكلمات الأربع:

﴿عِوَجَا﴾ أوَّل الكهف، و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ في يس، و﴿مَنْۜ رَاقٖ﴾ في القيامة، و﴿بَلْۜ رَانَ﴾ في التطفيف[٤]:

---

(١) النشر ١/ ٤٢٤، الكفاية الكبرى: ١٥٥.
(٢) الآيات على الترتيب: (البقرة: ١، آل عمران: ١، العنكبوت: ١، الروم: ١، لقمان: ١، السجدة: ١)، الأعراف: ١، (يونس: ١، هود: ١، يوسف: ١، إبراهيم: ١، الحجر: ١)، الرعد: ١، مريم: ١، طه: ١، (الشعراء: ١، القصص: ١)، النمل: ١، يس: ١، ص: ١، ق: ١، ن: ١.
(٣) النشر ١/ ٤٢٤.
(٤) الآيات على الترتيب: الكهف: ١، يس: ٥٢، القيامة: ٢٧، المطففين: ١٤.

فحفص بِخُلْفٍ عنه يسكت على الأَلِف المبدلة من التَّنْوين في ﴿عِوَجَا﴾ ثمَّ يقول ﴿قِيَمًا﴾، وكذلك على الأَلِف ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾، ثمَّ يقول ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، وكذلك على النُّون ﴿مِن﴾ ثمَّ يقول ﴿رَاقٍ﴾، وكذلك على اللَّام من ﴿بَلْ﴾ ثمَّ يقول ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾، والسَّكت هو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وروي عدمه فيها كالباقين الهُذَلِي وابن مِهْرَان وغير واحد من العراقيين[1]، واتَّفقوا على أنَّ السَّكت لا يكون إلاَّ في حالة الوصل بما بعده سواء كان في كلمة أو كلمتين[2]، والله الموفق.

*****

(١) فلم يذكر الهذلي في الكامل، ولا ابن مهران في الغاية سكتات حفص.
(٢) النشر ١/ ٤٢٥، التذكرة ٢/ ٤١٢، التيسير: ٢٢٠، الشاطبية: ٦٦.

الفصل الثَّاني
في الهمزتين المجتمعتين

وهي نوعان:

الأوَّل: المتلاصقتين في كلمة

اعلم أنَّه قد:

انقسمت **الهمزة الأُولَى** من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة إلى: **زائدة للاستفهام وغيره**، ولم تقع إلَّا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلَّا مفتوحة.

وأمَّا **الهمزة الثَّانية فتكون ساكنة ومتحركة**: والمتحركة تكون همزة وصل مفتوحة وهمزة قطع، وتأتي مفتوحة ومكسورة ومضمومة:

فأمَّا الضرب الأوَّل: وهو المفتوحة بعد همزة الاستفهام فقسمان:

قسم اتَّفق السَّبعة القُرَّاء وكذا الثَّلاثة بعدها على قراءته بالاستفهام، وقسم اختلفوا فيه:

والأوَّل: المتفق عليه:

يكون بعده ساكن ومتحرك، **والأول**: يكون صحيحًا وحرف مد:

فإنْ كان صحيحًا فوقع في عشر كلم في ثمانية عشر موضعًا وهي: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة ويس[1]، و﴿ءَأَنتُمْ﴾ في البقرة والفرقان، وأربعة مواضع في الواقعة وموضع في النازعات[2]، و﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ في آل عمران، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ فيها، و﴿ءَأَنتَ﴾ في المائدة والأنبياء، و﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ في يوسف، و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء، و﴿ءَأَشْكُرُ﴾

(١) البقرة: ٦، يس: ١٠.
(٢) البقرة: ١٤٠، الفرقان: ١٧، الواقعة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢، النازعات: ٢٧، على الترتيب

في النمل، و﴿ ءَأَتَّخِذُ ﴾ في يس، و﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ ﴾ في المجادلة[١]:

فقرأ قالون وأبو عَمْرُو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحُلْوَاني، وكذا أبو جعفر بتسهيل الثَّانية منهما بين الهمزة والألف لقصد الخفّة مع إدخال أَلِف بينهما، وافقهم اليَزِيدِي، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني / وابن كثير وكذا رويس /١١٣أ/ بالتسهيل بين بين من غير أَلِف، وهو للأزرق عن ورش أيضًا عند صاحب (العُنْوَان) والطرسوسي والأهوازي وغيرهم[٢]، والأكثرون على إبدالها ألفًا خالصة مبالغة في التَّخفيف إذْ في التَّسهيل قسط من الهمز مع المدّ المشبع لالتقاء السَّاكنين، "وقد أنكرها الزَّمَخْشَري وزعم أنَّها لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين:

أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حدة.

والثَّانِي: أنَّ طريق الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو التَّسْهِيل بين بين لا بالقلب ألفًا لانَّ ذلك هو طريق الهمزة السَّاكِنَة.

وهذا الذي قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين السَّاكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون.

وقراءة ورش صحيحة النقل لا تُدْفَع باختيار المذاهب، ولكنْ عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونَقَلَة القرآن"[٣]، قاله أبو حَيَّان في (البحر).

ووافق ابن محيصن الأَصْبَهَاني إلَّا في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في البقرة ويس[٤] فقرأه بهمزة واحدة مقصورة[٥]، وقرأ ابن ذَكْوَان وهشام من مشهور طُرُق الدَّاجوني عن

---

(١) آل عمران: ٢٠، ٨١، (المائدة: ١١٦، الأنبياء: ٦٢)، يوسف: ٣٩، الإسراء: ٦١، النمل: ٤٠، يس: ٢٣، المجادلة: ١٣، على الترتيب.
(٢) النشر ١/ ٣٦٣، العنوان: ٨٢، الإيضاح: ١٣٠.
(٣) الكشاف ١/ ٤٨، البحر المحيط ١/ ٧٩.
(٤) البقرة:٦، يس:١٠، مفردة ابن محيصن: ١٠٦، مفردة الحسن: ٢٠٦.
(٥) النشر ١/ ٣٦٢، المبهج ١/ ٤٥١، مصطلح الإشارات: ١٣٦، إيضاح الرموز: ١٣١.

أصحابه عنه، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف بالتحقيق من غير ألف، وافقهم الحسن والأعمش.

والتَّحْقِيق هو الأصل وهو لغة هذيل.

واستثنى الصُّوري من جميع طرقه عن ابن ذَكْوَان ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء فسهَّل الثَّانية منهما، وقرأ هشام من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني بالتحقيق وإدخال ألف بينهما، فَتَحَصَّل لهشام ثلاثة أوجه:

التَّسْهِيل بين بين مع إدخال ألف بينهما من طريق ابن عبدان وغيره عن الحُلْوَاني.

والثَّانِي: التَّحقيق وإدخال ألف بينهما من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني.

والثالث: التَّحقيق من غير إدخال ألف من مشهور طُرُق الدَّاجُونِي، وسيأتي التنبيه على ذلك إن شاء الله ـ تعالى ـ في سورة البقرة(١).

وخرج بهمز القطع نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾، وبقيد الثَّانية الأُولَى، وبقيد المتحركتين نحو ﴿ءَامَنَ﴾(٢).

وكذا قرأ أبو جعفر ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ بسورة يونس(٣) بفتح الهمزة الثَّانية وتسهيلها وإدخال ألف بينهما فيلحق بقسم المفتوحتين قبل ساكن صحيح(٤).

وأمَّا إنْ كان السَّاكِن حرف المدّ ففي موضع واحد وهو: ﴿ءَالِهَتِنَا﴾ في الزخرف(٥) فاختلف فيه:

فقرأه نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر، وكذا أبو جعفر ورويس بتسهيل

---

(١) النشر ١/ ٣٦٣، إيضاح الرموز: ١٣١.
(٢) (الأنعام: ١٤٣، ١٤٤)، (يونس: ٥١، ٩١)، (البقرة: ٣١) على الترتيب.
(٣) يونس: ١٩.
(٤) النشر ١/ ٣٦٣.
(٥) الزخرف: ٥٨، النشر ١/ ٣٦٤، المبهج ١/ ٣٢٠، إيضاح الرموز: ١٣١.

الهمزة الثَّانية بين بين، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، ولم يبدلها أحدٌ ممَّن روى إبدال الثَّانية في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ عن الأَزْرَق عن ورش بل اتَّفق أصحاب الأَزْرَق على تسهيلها بين بين لمَا يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وكذا خَلَف وروح بتحقيقها، وافقهم الأعمش.

واتَّفقوا على عدم الفصل بينهما بألف كراهة توالي أربع متشابهات[١] ولابدّ منْ زيادة بيان: وذلك أنَّ «آلِهة» جمع «إله» كـ «عماد» و«أعمدة»، والأصل «أَأْلِهة» بهمزتين: الأُولَى زائدة، والثَّانية فاء الكلمة وقعت ساكنة بعد مفتوحة فوجب قلبها ألفًا كـ ﴿ءَامَنَ﴾ وبابه، ثمَّ دخلت همزة الاستفهام على الكلمة فالتقى همزتان في اللفظ: الأُولَى للاستفهام والثَّانية همزة «أَفْعِلة»، فعاصم ومن معه لم يعتَدُّوا باجتماعهما فأبْقَوْهما على حالهما، وغيرهم استثقل فخفف الثَّانية بالتسهيل بين بين، وأمَّا الثَّالثة فألفٌ محضَة لم تُغَيَّر ألبتة، وكثير من النَّاس يُقِرُّون هذا الحرف بهمزة واحدة بعدها ألف على لفظ الخبر، ولم يقرأ به أحدٌ فيما علمت إلَّا أنَّه قد روي أنَّ ورشًا قرأ بذلك في رواية أبي الأزهر، وهي تحتمل الاستفهام كالجمهور، وإنَّما حذف أداة الاستفهام / لدلالة «أمْ» عليها وهو كثير، وتَحْتمل أنَّه قرأه خبرًا محضًا وحينئذٍ تكون «أمْ» منقطعة فَتُقَدَّر بـ «بل» و«الهمزة»، ويأتي مزيد لذلك إنْ شاء الله ـ تعالى ـ في سورة الزخرف[٢]. /١١٣ب/

وأمَّا الثَّاني من المتفق عليه: وهو ما كان بعده متحرك فهو حرفان:

﴿ءَأَلِدُ﴾ في هود، و﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك[٣]:

فقرأ قالون وأبو عَمْرُو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحُلْوَاني، وكذا أبو

(١) في جميع النسخ ما عدا (أ، والأصل) بزيادة: [هي همزة الاستفهام والألف الفاصلة وهمزة القطع والمبدلة من الهمزة الساكنة]، وهي زيادة توضيحية ليست من نص الدر ١٣/ ٣٨.
(٢) النشر ١/ ٣٦٣، الدر المصون ٩/ ٦٠١.
(٣) على الترتيب: هود: ٧٢، الملك: ١٦.

جعفر بتسهيل الثَّانية بين بين وإدخال ألف بينهما، وافقهم اليَزِيدِي، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني وابن كثير وكذا رويس بالتسهيل بين بين من غير ألف، وافقهم ابن محيصن، وبه قرأ الأَزْرَق عن ورش أيضًا وإبدالها عنه أيضًا ألفًا خالصةً، لكنْ لا يجوز له المدّ كما يجوز له في نحو ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ لعروض حرف المدّ بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، وقيل: للتكافؤ، وذلك أن إبداله على غير الأصل من حيث أنَّه على غير قياس، والمدّ أيضًا غير الأصل وكافأ القصر الذي هو الأصل البدل الذي هو على غير الأصل فلم يمدّ، لكنْ يرد على هذا طردًا نحو ﴿مَلۡجَـًٔا﴾[1] فإنَّ إبدال ألفه على الأصل، وقصره إجماع، ويرد عليه عكسًا نحو ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، و﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾[2] فإنَّ إبدال ألفه على غير الأصل ومدّه إجماع، فالأَوْلى أنْ يُقَال: إنّ مَنْع مدِّه مَنْ ضَعْف سببه، ليدخل نحو ﴿مَلۡجَـًٔا﴾ لضعف السَّبَب، ويخرج نحو ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ لقوته[3].

[و][4] خالف قُنْبُل في حرف «الملك» أصله فأبدل الْأُولَى منهما واوًا من غير خُلْف، وسهَّل الثَّانية بين بين من طريق ابن مُجَاهِد من غير أَلِف، وحقَّقها من طريق ابن شَنَبُوذ، وأمَّا إذا ابتدأ فيحقق الأُولَى ويسهِّل الثَّانية بين بين على ما تقدم، ولم يُبدلها واوًا لزوال موجبه وهو إنضمام ما قبلها وهي مفتوحة نحو ﴿مُّؤَجَّلًا﴾، و﴿يُؤَاخِذُ﴾، وقرأ ابن ذَكْوَان وهشام من مشهور طُرُق الدَّاجُونِي وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بالتَّحقيق من غير أَلِف، وافقهم الحسن والأعمش، وقرأ هشام من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني بالتحقيق وإدخال الأَلِف.

القسم الثَّاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر:

ولا يكون بعده إلَّا ساكن، ويكون السَّاكِن صحيحًا وحرف مد.

---

(١) التوبة: ٥٧، ١١٨، الشورى: ٤٧.
(٢) كما في: هود: ٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤، المؤمنون: ٢٧.
(٣) النشر ١/ ٣٥٢، إيضاح الرموز: ١٣٠، مصطلح الإشارات: ١٠٨، المبهج ١/ ٢٦٦.
(٤) في (ط) فقط بزيادة [وكذا ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في حرف الملك]، النشر ١/ ٣٦٤، مفردة الحسن: ٢٠٦.

فالأوَّل: السَّاكِن الصحيح فوقع في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبقرة ويس[١]، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ بآل عمران[٢]، و﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ المرفوع بسورة حم السجدة[٣]، و﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ في الأحقاف[٤]، و﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بسورة ن[٥]:

فأمَّا ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في الموضعين فعن ابن محيصن[٦] بهمزة واحدة، وقرأ الجمهور بهمزتين، وسبق التّنبيه عليه، ويأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ ذكره موجهًا في سورة البقرة.

وأمَّا ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ فقرأه ابن كثير بهمزتين على الاستفهام الإنكاري مع تسهيل الثَّانية من غير فصلٍ بينهما، وافقه ابن محيصن والأعمش، وقرأ الباقون بهمزة واحدة على الخبر[٧].

وأمَّا ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ وهو المرفوع، فقرأه قُنْبُل من رواية ابن مُجَاهِد من طريق صالح بن محمد وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحُلْوَاني، وكذا رويس من طريق أبي الطيب بهمزة واحدة على الخبر، وهو طريق صاحب (التَّجْريد) عن الجَمَّال عن الحُلْوَاني، ورواه صاحب (المُبهج) عن الدَّاجُوني عن أصحابه عن هشام، وافقهم الحسن، وقرأ قالون وأبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان، وكذا أبو جعفر؛ بهمزتين على الاستفهام، وتسهيل الثَّانية مع المدّ، لكن اختلف عن ابن ذَكْوَان في المدّ فنَصَّ له عليه جمهور المغاربة وبعض العراقيين، ورده الدَّاني في (التَّيْسِير): "بأنَّ ابن ذَكْوَان لمَّا لمْ يَفْصِل بهذه الأَلِف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما علم أنَّ

(١) البقرة: ٦، يس: ١٠.
(٢) آل عمران: ٧٣.
(٣) فصلت: ٤٤.
(٤) الأحقاف: ٢٠.
(٥) القلم: ١٤.
(٦) مفردة ابن محيصن: ٢٠٤، النشر ١/ ٣٦٣، سبق في ٢/ ١٦٣، وانظر البقرة: ٦.
(٧) النشر ١/ ٣٦٥، المفردة: ٢١٩، المبهج ١/ ٣٢٠، إيضاح الرموز: ١٣١.

/ ١١١٤أ/ فصله بينهما في حال تسهيله أحدهما مع خفة ذلك غير صحيح من / مذهبه"، انتهى.

قال ابن الجَزَري: "وقد نصَّ على ترك الفصل لابن ذَكْوَان غير واحد كابن شِيطَا وابن سوار وأبي العز وأبي علي المالكي وغيرهم، وقرأت له بكل من الوجهين والأمر في ذلك قريب"[١] انتهى.

وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني والأزرق في أحد وجهيه والبزّي وحفص بتسهيل الثَّانية مع القصر، وبه قرأ قُنْبُل في وجهه الثَّاني، وهو رواية بن شَنَبُوذ والسَّامري عن ابن مُجَاهِد، وكذا رويس في وجهه الثَّاني أيضًا وهو طريق النَّخَّاس وابن مِقْسم والجوهري، وافقهم ابن محيصن، وقرأ ورش مِنْ طريق الأَزْرَق في وجهه الثَّاني بإبدالها ألفًا خالصًا مع المدّ للسَّاكنين، وقرأ قنبل من روايه ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا رويس من طريق أبي الطيب بهمزة واحده على الخبر، وهو طريق صاحب (التجريد) عن الحلوانى عن الجمال، ورواه صاحب (المبهج) عن الداجوني عن أصحابه عن هشام، ووافقهم الحسن، وقرأ هشام من طريق الدَّاجُونِي إلَّا من طريق (المُبهج) وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا روح وخَلَف بالتَّحقيق مع القصر، وقرأ هشام من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني من جميع طرقه إلَّا من طريق (التَّجْريد) بالتحقيق والمد.

وقد خرج بقيد حم السجدة ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾[٢] بسورة النَّحل، وبالمرفوع منصوب حم السجدة.

وتحصَّل لهشام ثلاثة أوجه: القراءة بهمزة واحدة، وبهمزتين محققَّتين مع القصر، والثالث التَّحقيق مع المدّ[٣].

---

(١) النشر ١/ ٤١٦، والنص بتصرف يسير، وانظر التيسير: ٤٤٧، المبهج ١/ ٢٦٨، المستنير ٢/ ٤٢٤، إرشاد المبتدي: ٥٤١، الروضة ١/ ١٨٣، التجريد: ٥٦٤، إيضاح الرموز: ١٣٢.
(٢) النحل: ١٠٣، فصلت: ٤٤.
(٣) انظر: النشر ١/ ٣٦٥، المبهج ١/ ٣٢١، التجريد: ٦١، ٥٦٤، التيسير: ١٥٠، ٤٤٧.

وأمَّا ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع وأبو عَمْرُو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خَلَف، وافقهم ابن محيصن بخُلف عنه، واليزيدي والأعمش، وقرأ ابن كثير والداجوني عن هشام من طريق النَّهْرَوَانِي وكذا رويس بهمزتين على الاستفهام وتسهيل الثَّانية مع القصر، وافقهم ابن محيصن في الوجه الثَّاني عنه، وقرأ هشام من طريق المفسر بالتحقيق والمد، وقرأ ابن ذَكْوَان، وكذا روح بالاستفهام والتَّحْقِيق مع القصر، وافقهما ابن محيصن في الوجه الثَّالث عنه فصار له ثلاثة أوجه: بهمزة واحدة، وبهمزتين مع التَّسْهِيل والقصر، والثالث: تحقيقهما مع القصر أيضًا، وقرأ هشام من طريق ابن عبدان عن الحُلْوَاني وكذا أبو جعفر بالمد والتَّسهيل، فصار لهشام ثلاثة أوجه: تسهيل الثَّانية مع القصر، والتَّحْقِيق مع المدّ، والتسهيل مع المدّ، وعن الحسن إبدال الثَّانية ألفًا والمدّ لالتقاء السَّاكنين[١].

وأمَّا ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾[٢] فقرأه نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وحفص والكسائي وكذا خَلَف بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر على أنَّها «أن» المصدرية في موضع المفعول مجرورة بلام مقدَّرة واللام متعلّقة بفعل النّهي، أي: ولا تُطع من هذه صفاته لأنْ كان مُتَمَولاً، قاله في (الدّر) مع غيره[٣]، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والمُطَّوِّعِي، وقرأ هشام من طريق الحُلْوَاني وابن ذَكْوَان بخُلف عنه وكذا أبو جعفر من غير خُلف بهمزتين: محققةً فمسهلة بين بين مع المدِّ كذا نَصَّ عليه كـ ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ لابن ذَكْوَان: ابن شريح والمهدوي ومكي وابن سفيان وأبو الطَّيب ابن غُلْبُون لكنْ رَدَّه الدَّاني بما قدَّمته في ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ فليراجع، والله أعلم.

---

(١) النشر ١/ ٣٦٦، الإيضاح: ١٣٢، المبهج ١/ ٢٦٨، مفردتي الحسن: ٤٨٣، ومحيصن: ١٤٩.
(٢) القلم: ١٤.
(٣) الدر ١٠/ ٤٠٦، ونصه: "ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنها «أن» المصدرية في موضع المفعول له مجرورة بلام مقدرة. واللام متعلقة بفعل النهي، أي: ولا تطع من هذه صفاته؛ لأن كان متمولا وصاحب بنين. الثاني: أنها متعلقة بـ«عتل»، وإن كان قد وُصِف، قاله الفارسي، وهذا لا يجوز عند البصريين، وكأن الفارسي اغتفره في الجار. الثالث: أن يتعلق بـ «زنيم» ولا سيما عند من يفسره =

وقرأ هشام أيضًا من طريق المفسر بالتَّحقيق والمدِّ منفردًا به، وقرأ ابن ذَكْوَان في وجهه الثَّاني وكذا رويس وجهًا واحدًا بتسهيل الثَّانية من غير ألف، وقرأ أبو بكر وحمزة وكذا روح بتحقيقهما مع القصر، وافقهم الشَّنَبُوذي عن الأعمش، وعن الحسن إبدال الثَّانية ألفًا والمدّ للسَّاكنين[١].

وأمَّا إنْ كانَ السَّاكِن حرف مد: فوقع في كلمة واحدة أتت في ثلاثة مواضع وهي: ﴿ءَامَنتُم﴾[٢] في الأعراف وطه والشعراء:

فقرأ قالون وورش من طريق الأَزْرَق والبزي وأبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان وهشام من طريق الحُلْوَاني والدَّاجوني مِنْ طريق زيد / وكذا أبو جعفر بهمزة محققة وأخرى /١١٤ب/ مُسهلة، ثُمَّ ألف بعدها، وافقهم اليَزِيدِي، ولم يُبدل الثَّانية ألفًا عن الأَزْرَق أحدٌ كما في ﴿ءَالِهَتِنَا﴾[٣]، وقول الجَعْبَري: "وورش على بدله بهمزةٍ محققةٍ وأَلِف بدل عن الثَّانية وأَلِف أخرى عن الثَّالثة ثُمَّ يحذف أحديهما للسَّاكنين، قال الدَّاني في (الإيجاز): "فيصير اللفظ كحفص"، ثُمَّ قال الجَعْبَري: "قلت: ليس على إطلاقه بل في وجه القصر، ويخالفه في التوسط والمد، وخصَّ اللفظ لأنَّ التَّقدير مختلف لأنَّ المحققة عند حفص همزة الخبر وعند ورش همزة الاستفهام"[٤] انتهى، تعقبه في (النَّشْر) فقال ما لفظه: "وأمَّا ما حكاه في (الإيجاز) وغيره من إبدال الثَّانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٥] ونحوه، وليس بسديد لما سبق في

= بقبيح الأفعال. الرابع: أن يتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية، تقديره: لكونه متمولا مستظهرا بالبنين كذب بآياتنا، قاله الزمخشري، قال: "ولا يعمل فيه «قال» الذي هو جواب «إذا» لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب"، وانظر الكشاف ٤/ ١٤٣، مفردة الحسن: ٥٢٣، التيسير: ١٩٤، الهادي: ٥٣٨.

(١) النشر ١/ ٣٦٧، التبصرة: ٧٠٦، الكافي: ١٨٣، إيضاح الرموز: ١٣٣، المبهج ١/ ٢٦٩.

(٢) الأعراف:٧٦، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩.

(٣) الزخرف:٥٨.

(٤) كنز المعاني ٢/ ٤٠٢.

(٥) البقرة:٦، يس: ٥٦.

﴿ءَالِهَتِنَا﴾"[١]، وهو لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما إذْ لا فرق بينهما، قال: "ولعل ذلك وَهْمٌ من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤنها بالخبر فظنَّ أنَّ ذلك على وجه البدل، ثمَّ حذفت إحدى الألفين، وليس كذلك؛ بل هي رواية الأَصْبَهَاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمنْ كان من هؤلاء يري المدّ لما بعد الهمز يمدُّ ذلك فيكون مثل ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[٢] لا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف والله أعلم"[٣].

وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني وحفص وكذا رويس بهمزة واحدة محققة بعدها أَلِف في الثَّلاثة، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ قُنْبُل حرف الأعراف بإبدال الهمزة الأُولَى واوًا خالصة مفتوحة حالة الوصل كـ ((النشور وآمنتم)) في الملك إلَّا أنَّه ليس فيه همزة ثالثة وميمه الأُولَى مكسورة فذكر بجامع البدل، وحققها في الابتداء، واختُلِف عنه في الهمزة الثَّانية فسهَّلها عنه ابن مُجَاهِد، وحقَّقَها مفتوحة ابن شَنَبُوذ.

وقرأ حرف طه بهمزة واحدة بعد أَلِف على الإخبار مِنْ طريق ابن مُجَاهِد وبهمزتين محقَّقة ومُسهَّلة مِنْ طريق ابن شَنَبُوذ.

وقرأ موضع الشعراء بهمزة مخففة وأخرى مُسهَّلة وأَلِف مع صلة الميم في الثَّلاث قراءات وصلاً.

وقرأ هشام فيما رواه عنه الدَّاجُونِي من طريق الشَّذَائي وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بهمزتين محقَّقتين وأَلِف، وافقهم الحسن والأعمش، ولم يدخل

---

(١) النشر ١/ ٤١٧.
(٢) كما في: يونس: ٩.
(٣) النشر ١/ ٤٧١، ٤١٨، المبهج ١/ ٣٢٠.

أحد منهم بين الهمزتين في واحد من الثَّلاثة ألفًا كما مرَّ في ﴿ءَالِهَتِنَا﴾، واتَّفقوا على إبدال الهمزة الثَّالثة السَّاكِنَة ألفًا في الثَّلاثة[١].

الضرب [الثَّاني][٢] من ضروب همزة القطع «الهمزة المكسورة»:

وتنقسم أيضًا إلى متفق عليه كالاستفهام، ومختلف فيه:

الأوَّل: المتَّفق عليه، وهو سبع كلم في ثلاثة عشر موضعًا وهي: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في الأنعام والنمل وفصلت[٣]، و﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الشعراء[٤]، و﴿أَئِلَهٌ﴾ خمسة مواضع في النمل[٥]، و﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾[٦]، و﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ﴾[٧]، و﴿أَئِفْكًا﴾[٨] و﴿أَءِذَا﴾ بقاف[٩].

فقرأها قالون وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بالتسهيل بين الهمزة والياء والفصل بين الهمزتين بألف، وافقهم اليَزِيدِي، وقرأ ورش وابن كثير وكذا وريس بالتسهيل كذلك لكن من غير فصل، وافقهم ابن محيصن، وقرأ ابن ذَكْوَان وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بالتَّحقيق من غير فصل، وافقهم الأعمش والحسن إلَّا أنّ الأعمش في ﴿أَءِذَا﴾ بقاف بهمزة واحدة، وبه قرأ الدَّاجُوني عن هشام في الباب كلّه عند جمهور العراقيين وغيرهم وهو الصَّحيح من طريق زيد عنه / وفي (المُبهج) من طريق الجَمَّال عن الحلواني، وقرأ هشام من طريق ابن عبدان عن الحُلْوَاني من طريق /١١١٥أ/

(١) النشر ١/ ٤٧١، إيضاح الرموز: ١٣٢، مفردة الحسن: ٢٠٦، المبهج ١/ ٢٦٧.
(٢) في الأصل [الثالث].
(٣) الأنعام: ١٩، النمل: ٥٥، فصلت: ٩.
(٤) الشعراء: ٤١.
(٥) النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.
(٦) الصافات: ٣٦.
(٧) الصافات: ٥٢.
(٨) في (ط) بزيادة [بالصافات]، الصافات: ٨٦.
(٩) ق: ٣.

(التَّيْسير) من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني في (التَّجْريد) عنه بالتحقيق مع المدّ في الجميع وهو المشهور عن الحُلْوَاني عند جمهور العراقيين، وطريق الشَّذَائي عن الدَّاجُونِي كما في (المُبهج)، وهو أحد وجهي (الشَّاطِبيَّة)[١].

واختلف عن هشام في ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ بفصلت[٢] فجمهور المغاربة على التَّسْهِيل وجهًا واحدًا مع الفصل بالأَلِف وجمهور العراقيين عنه على التَّحقيق، وأجرى الخلاف فيه الشَّاطِبي كـ (جامع البيان)، وله المدّ والقصر في وجه التَّحقيق كما تقدَّم قريبًا[٣].

وكذا اختلف عن رويس في ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ بالأنعام[٤] فحقَّقه من طريق أبي الطَّيب خلافًا لأصله، وأجرى له الوجهين التَّسْهِيل والتَّحْقِيق صاحب (الغَايَة)، وهو بالقصر على أصله[٥].

وخصَّ جماعة الفصل بالأَلِف عن هشام في سبعة مواضع من طريق الحُلْوَاني بلا خلاف وهي: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بالشعراء، و﴿أَءِنَّكَ﴾، و﴿أَئِفْكًا﴾ بالصافات[٦]، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ بفصلت، وهذه الأربعة ممَّا تقدم، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾، و﴿إِنَّ لَنَا﴾ بالأعراف[٧]، و﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ بمريم[٨] وفاقًا لأبي الحسن ابن غُلْبُون وصاحب (العُنْوَان) وابن شريح ومكي وابن بَلِّيمَة والمهدوي وغيرهم[٩].

---

(١) النشر ١/ ٣٧٠، التيسير: ١٤٩، التجريد: ٦٠، المبهج ١/ ٢٧١، مفردة الحسن: ٢٠٦، إيضاح الرموز: ١٣٣، مصطلح الإشارات: ١٠٨.
(٢) فصلت: ٩.
(٣) النشر ١/ ٣٧٠، في قول الشاطبي: "وفي فصلت حرف وبالخلف سهلا"، الجامع ٢/ ٥١٦.
(٤) الأنعام: ١٩.
(٥) النشر ١/ ٣٧٠، غاية الاختصار ١/ ٢٢٧، إيضاح الرموز: ١٣٤، المبهج ١/ ٢٧١.
(٦) الصافات: ٥٢، ٨٦، على الترتيب.
(٧) الأعراف: ٨١ على الاستفهام، ١١٣ على الترتيب.
(٨) مريم: ٦٦، النشر ١/ ٣٧١، تلخيص العبارات: ٢٧، شرح الهداية ١/ ٤٧.
(٩) التبصرة: ٧٤، التذكرة ١/ ١١٢، الكافي: ٥٤، التلخيص: ٢٧، العنوان: ٤٥.

تنبيه:

[ومما يلحق به بهذا الضرب من المتفق عليه بالاستفهام قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ بالعنكبوت و﴿أَإِذَا مِتْنَا﴾[١] بالواقعة اتفق عليهما بالاستفهام وهما من المكرر كما سيأتي و][٢] ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ بـ «يس»[٣] أجمعوا على قراءته بالاستفهام إلَّا أنَّ أبا جعفر فتح الثَّانية فعلى هذا يلحق بالهمزة المفتوحة كما تقدّم، والباقون يكسرونها فيلحق عندهم بهذا القسم[٤].

القسم الثَّاني من قسمي المكسورة المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، وهو على نوعين: ما كرر فيه الاستفهام، وما لم يكرر:

النَّوع الأوَّل: الذي لم يكرر: وهو خمسة مواضع وهي: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾[٥]، ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الأعراف[٦]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ في سورته[٧]، و﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ في مريم[٨]، و﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ في الواقعة[٩]:

فأمَّا الأوَّل: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ فقرأه نافع وحفص وكذا أبو جعفر بهمزة واحدة على الخبر، وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام:

فأمَّا ابن كثير وكذا رويس فبتسهيل الثَّانية والقصر، وافقهما ابن محيصن.

وأمَّا أبو عَمْرُو فبالتسهيل والمد، ووافقه اليَزِيدِي.

---

(١) العنكبوت: ٢٩ ، الواقعة:٤٧.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ، ط والأصل) وهو في النشر ١/ ٣٧٠.
(٣) يس: ١٩.
(٤) النشر ١/ ٣٧٠.
(٥) الأعراف: ٨١، النمل: ٥٥، العنكبوت: ٢٩.
(٦) الأعراف: ١١٣.
(٧) يوسف: ٩٠.
(٨) مريم: ٦٦.
(٩) الواقعة: ٦٦.

وأمَّا ابن ذَكْوَان وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا روح وخلف فبالتحقيق والقصر، وبه قرأ هشام من طريق الدَّاجُونِي عند جمهور العراقيين وهو الصَّحيح من طريق زيد وطريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني كما في (المُبهج)، وافقهم الحسن والأعمش، وقرأ الحُلْوَاني من طريق ابن عبدان عن هشام من طريق (التَّيْسير) من قراءته على أبي الفتح بالتحقيق والمد وهو طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني وطريق الشَّذَائي عن الدَّاجُونِي كما في (المُبهج)[١].

وأمَّا الثَّاني وهو: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ في الأعراف أيضًا:

فقرأه نافع وابن كثير وحفص وكذا أبو جعفر بهمزة واحدة، وافقهم ابن محيصن، وقرأ الباقون بالاستفهام وهم في التَّسْهِيل والتَّحْقِيق والمد والقصر كما سبق في ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ وهما من المواضع السَّبعة التي خصها بعضهم بالمد عن الحُلْوَاني عن هشام[٢].

وأمَّا الثَّالث وهو: ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾:

فقرأه ابن كثير وكذا أبو جعفر بهمزة واحدة على الخبر لأنَّهم تحقَّقوا معرفته فأخبروا أو بأمارات فقيل: "تَبَسَّم فعرفوه بثناياه"[٣]، وقيل غير ذلك، وافقهما ابن محيصن، وقرأ الباقون بالاستفهام بمعنى الاستغراب / والاستعظام أو قصدوا /١١٥ب/ الاستفهام حقيقة بمعنى أنَّهم ما كانوا عرفوه[٤]، ويأتي مزيد لذلك في سورة يوسف إن شاء الله تعالى، فقالون كأبي عَمْرُو بالتسهيل والمد، وافقهما اليَزِيدِي، وقرأ ورش بالتسهيل والقصر، وقرأ حفص بالتحقيق والقصر، وقرأ الباقون على ما تقرَّر لهم في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾.

---

(١) النشر ١/ ٣٧١، المبهج ١/ ٢٧١، التيسير: ١٥٠، إيضاح الرموز: ١٣٤.
(٢) النشر ١/ ٣٧٢، المبهج ١/ ٢٧١، إيضاح الرموز: ١٣٤.
(٣) كنز المعاني ٤/ ١٧٨٥، الكشاف ٢/ ٥٠٢، الكشف ٢/ ١٤.
(٤) النشر ١/ ٣٧٢، مفردة ابن محيصن: ١٢٥، كنز المعاني ٤/ ١٧٨٥، المبهج ١/ ٣٢٧.

وأمَّا الرَّابع وهو: ﴿أَءِذَا مَامِتُّ﴾ بمريم فقرأه ابن ذَكْوَان من طريق الصُّوري وغيره عن ابن الأخرم عن الأخفش عنه بهمزة واحدة على الإخبار أو الاستفهام وحذف منه أداته للعلم بها ولدلالة القراءة الأخرى عليها، وافقه الشَّنَبُوذي عن الأعمش، وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام، وبه قرأ النَّقَّاش وغيره عن ابن ذَكْوَان، وقرأ أبو جعفر بالتسهيل والمدّ، والباقون على أصولهم المقررة هنا[١].

وأمَّا الخامس وهو: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ بالواقعة فقرأه أبو بكر بالاستفهام والتَّحقيق مع القصر وقراءة الباقون بالخبر[٢].

النوع الثَّاني: وهو الذي تكرر فيه الاستفهامان:

ووقع في أحد عشر موضعًا في تسع سور: في الرعد ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا﴾[٣]، وفي الإسراء موضعان ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[٤]، وفي المؤمنون ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[٥]، وفي النمل ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَءِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[٦]، وفي العنكبوت ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾، ﴿أَءِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾[٧]، وفي السجدة ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا﴾[٨]، وفي الصافات موضعان ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[٩]، وفي الواقعة ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[١٠]، وفي النازعات ﴿أَءِنَّا

(١) النشر ١/ ٣٧٢، المبهج ١/ ٣٢٤، إيضاح الرموز: ١٣٤.
(٢) النشر ١/ ٣٧٢.
(٣) الرعد: ٥.
(٤) الإسراء: ٤٩، ٩٨.
(٥) المؤمنون: ٨٢.
(٦) النمل: ٦٧.
(٧) العنكبوت: ٢٨، ٢٩.
(٨) السجدة: ١٠
(٩) الصافات: ١٦، ٥٣.
(١٠) الواقعة: ٤٧.

لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾[1]، فهو على حكم التّكرار اثنان وعشرون حرفًا:

فأمَّا موضع الرعد وموضعا سبحان والمؤمنون والسجدة، والثَّانِي من الصافات: فقرأه نافع والكسائي وكذا يعقوب بالاستفهام في الأوَّل، وبالإخبار في الثَّاني، وقرأها ابن عامر وكذا أبو جعفر بالإخبار في الأوَّل والاستفهام في الثَّاني، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمَّا موضع النمل فقرأه نافع وكذا أبو جعفر بالإخبار في الأوَّل وبالاستفهام في الثَّاني، وقرأه ابن عامر والكسائي بالاستفهام في الأوَّل وبالإخبار في الثَّاني، وبزيادة نون في ﴿أَءِنَّا﴾ فيقولا: «إننا»، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمَّا موضع العنكبوت فقرأه نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر ويعقوب بالإخبار في الأوَّل والاستفهام في الثَّاني، وافقهم ابن محيصن، وقرأه أبو عَمْرُو، وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالاستفهام في الأوَّل والثَّانِي، وافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش.

وأمَّا الموضع الأوَّل من الصَّافات: فَقِرَاءة نافع والكسائي وكذا أبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأوَّل والإخبار في الثَّاني وقرأه ابن عامر بالإخبار في الأوَّل وبالاستفهام في الثَّاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمَّا موضع الواقعة فقرأه نافع والكسائي وكذا أبو جعفر ويعقوب بالاستفهام في الأوَّل والإخبار في الثَّاني وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمَّا موضع النازعات فَقِرَاءة نافع وابن عامر والكسائي وكذا يعقوب بالاستفهام في الأوَّل والإخبار في الثَّاني وقرأه أبو جعفر وحده بالإخبار في الأوَّل والاستفهام في الثَّاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

---

(١) النازعات: ١٠، ١١، مفردة ابن محيصن: ١٤٢، المبهج ١/ ٣٢٨، إيضاح الرموز: ١٣٥.

وكلٌّ من استفهم فهو على قاعدته المقررة في ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ من التَّحقيق والتَّسهيل، والفصل وعدمه إلَّا أنَّ أكثر الطُّرُق عن هشام / على الفصل كما في /١١١٦أ/
(الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لسائر المغاربة وأكثر طُرُق المشارقة، وأجرى الخِلاف عنه قوم كما مرَّ في القسم الأَوَّل المتَّفق عليه من هذا الضرب[١]، ويأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ بيان ذلك مفصلاً موجهًا في سورة الرَّعد مع التَّنبيه على كلّ موضع في محلّه من سورته بعون الله وقوته[٢].

الضرب الثَّالث: المضمومة ولا تكون إلَّا بعد همزة الاستفهام:

وهو أيضًا قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه:

فالأوَّل المتَّفق عليه: ووقع في ثلاثة مواضع ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ﴾ «آل عمران»، و﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ في «ص»، و﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ﴾ في «القمر»[٣]:

فقرأ قالون وأبو عَمْرُو، وكذا أبو جعفر بتسهيل الثَّانية وإدخال ألف بين الهمزتين، وافقهم اليَزِيدِي، لكنَّه اختلف في إدخال الأَلِف عن قالون وأبي عَمْرُو؛ فالفصل لقالون طريق أبي نشيط والحلواني في (جامع البيان) من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح، وهو في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسير)، والجمهور على الفصل من الطريقين، وروى عنه القصر من الطريقين ابن الفَحَّام وهو في (الجامع) من طريق الحُلْوَاني، وبه قطع في (العُنْوَان)، وأمَّا أبو عَمْرُو فروى عنه الإدخال في (جامع البيان) وكذا غيره، ورَوَى عنه القصر جمهور المغاربة والعراقيين ولم يذكر في (التَّيْسير) غيره، وأجرى الوجهين له في (الشَّاطِبيَّة)، ولا خلاف عن أبي جعفر، وقرأ ورش وابن كثير وكذا رويس بالتسهيل من غير فصل بينهما، ووافقهم ابن

(١) النشر ١/ ٣٧٣، والنقل بتصرف، التيسير: ٣٢.
(٢) النشر ١/ ٣٧٤، المبهج ١/ ٢٧٢، إيضاح الرموز: ١٣٦.
(٣) المواضع الثلاثة على الترتيب: آل عمران: ١٥، ص: ٨، القمر: ٢٥.

محيصن[١]، وقرأ ابن ذَكْوَان وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بالتَّحقيق من غير فصل، وافقهم الحسن والأعمش، واختلف عن هشام في التَّسْهِيل والتَّحْقِيق والفصل وعدمه[٢].

ووقع الخِلاف عنه بالنّسبة للسُّور الثَّلاثة على ثلاثة أوجه:

الأَوَّل: التَّحقيق مع القصر في الثَّلاثة، وبه قطع الجمهور من طريق الدَّاجُونِي عن أصحابه عنه كابن ذَكْوَان ومن معه، ولم يذكره في (التَّيْسير).

الثَّاني: التَّحقيق مع المدّ فيها، قال الجَعْبَري: "وهو أشهرها"، وهو في (التَّجْريد) من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني وأحد وجهي (التَّيْسير) وبه قرأ مؤلفه على أبي الفتح فارس يعني من طريق ابن عبدان عن الحُلْوَاني[٣].

الثَّالث: التَّحقيق والقصر في «آل عمران» والتَّسهيل والمدّ في «ص» و«القمر»، وهو الثَّاني في (التَّيْسير)، وبه قرأ على أبي الحسن طاهر بن غُلْبُون، وهو الذي في (العُنْوَان) و(التلخيص) وفاقًا لجمهور المغاربة وذكر الثَّلاثة في (الشَّاطِبيَّة)، وانفرد الكَارْزِيني عن الشَّنَبُوذي من طريق الجَمَّال عن الحُلْوَاني بالتَّحقيق والمدِّ في «آل عمران» و«القمر»، وبالتَّحقيق والقصر في «ص»، وانفرد الدَّاني فيما قرأه على أبي الفتح من طريق الحُلْوَاني بالتسهيل والمد في الثَّلاثة[٤] فَتَحَصَّل له خمسة أوجه في الثَّلاث سور[٥].

---

(١) المبهج ١/ ٣٢٠.
(٢) النشر ١/ ٣٧٤، التيسير: ١٥٠، جامع البيان: ٢١٥، التجريد: ١٢٢، العنوان: ٨٤، كنز المعاني ٢/ ٤١٩، إيضاح الرموز: ١٣٨ وفي الشاطبية البيت (٢٠١):

وفي آل عـمـران رووا لهشامهم كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا

(٣) كنز المعاني ٢/ ٤١٩، التجريد: ٦٤، التيسير: ١٥٠.
(٤) الصواب في الثلاث.
(٥) انظر: النشر ١/ ٣٧٤، إيضاح الرموز: ١٣٨.

القسم الثَّاني: المختلف فيه من المضمومة وهو: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[١] في «الزُّخرف» فقط فقرأه نافع وكذا أبو جعفر بهمزة مفتوحة فأخرى مضمومة مُسَهَّلة بين بين مع المدّ فيهما، لكنَّه اختُلف عن قالون في المدِّ، والوجهان له عن أبي نشيط في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وبالمدِّ قرأ الدَّاني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط أيضًا وابن مِهْرَان من الطريقين، وقطع به ابن سوار للحلواني من [غير][٢] طريق الحَمَّامي، وبالقصر قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وتعيَّن لورش القصر ولأبي جعفر المدّ على أصلهما[٣].

*****

(١) الزخرف: ١٩.
(٢) زيادة من النشر ١/ ٣٧٦، والمستنير ٢/ ٤٣٢ يقتضيها السياق.
(٣) النشر ١/ ٣٧٦، التيسير: ١٩٦، جامع البيان: ٢١٥، قال في الشاطبية البيت (١٠٢٢):
وسكن وزد همزا كواو أؤشهدوا أمينا وفيه المد بالخلف بللا

وأمَّا همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام:

فتكون كمَا قدّمته أوَّل الفصل مفتوحة ومكسورة / : /١١٦ب/

فأمَّا المفتوحة:

فتكون على ضربين: ضرب اتَّفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه:

الأوَّل: المتَّفق عليه:

ووقع في ثلاثِ كلمات في ستَّة مواضع وهي:

﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ موضعي «الأنعام» و﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ﴾ موضعي «يونس»، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ في «النَّمل»[١]:

واتَّفقوا على إثباتها وتسهيلها، واختلفوا في كيفية تسهيلها فكثير منهما على إبدالها ألفًا خالصة مع المدِّ للسَّاكنين، ومنهم من رآه جائزًا، ومنهم من رآه لازمًا، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو في (التَّبصرة) و(الهادي) و(التذكار) و(الكافي) و(الهداية)، وفاقًا لجملة المغاربة والمشارقة وأحد الوجهين في (الحِرْز) كأصله ورجَّحه الشَّاطِبي، قال الجَعْبَري: "وهو المشهور في الأداء القوي عند التَّصريفيين"[٢]، ثمَّ وَجَّه البدل بأنَّ: "حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر لتماثل الحركتين، والتَّحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل وهو لحن، والتَّسهيل فيه شيء من لفظ المحقَّقة فتعيَّن البدل وكان أَلِفًا لأنَّها مفتوحة"[٣] انتهى.

وذهب قوم آخرون إلى تسهيلها بين بين قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليهن همزة الاستفهام، وهو مذهب صاحب (العُنْوَان)[٤] وشيخه عبد

(١) الآيات على الترتيب: الأنعام: ١٤٣، ١٤٤، يونس: ٥١، ٩١، يونس: ٥٩، النمل: ٥٩.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٤٠٧، النشر ١/ ٣٧٧، التبصرة: ٧٨، الكافي: ٤٤، الهادي ١١٧.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٤٠٨، التيسير: ١٢٢.
(٤) العنوان: ٨٤.

الجَبَّار، والوجهان في (الحِرْز) كأصله[١] ولم يفصلوا بين الهمزتين بألف كما يجوز في همزة القطع لضعفها عن همزة القطع[٢].

الضرب الثَّاني: المختلف فيه:

ووقع في حرف واحد وهو: ﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ في سورة «يونس»[٣] فقرأه أبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بالاستفهام فيجوز لكلٍّ منهما الوجهان من البدل والتَّسهيل، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، وافقهما اليَزِيدِي والشَّنَبُوذي عن الأعمش، وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر فتسقط وصلاً وتحذف ياء الصِّلَة التي بعد الهاء قبلها للسَّاكنين[٤].

الثَّاني من همزة الوصل: الهمزة المكسورة الواقعة بعد همزة الاستفهام:

نحو ﴿ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾[٥]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾[٦]، ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾[٧]، ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[٨]:

فاتَّفقوا على حذفها في الدَّرج بعدها لأجل عدم الإلباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها على خِلاف بين القُرَّاء[٩] في بعضها كما سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

وها هنا انتهى الكلام في أقسام الهمزتين اللتين أوَّلهما همزة استفهام.

---

(١) التيسير: ١٢٢.
(٢) النشر ١/ ٣٧٨.
(٣) يونس: ٨١.
(٤) النشر ١/ ٣٧٨، إيضاح الرموز: ١٣٩.
(٥) كما في: الأنعام: ٢١، ٩٣، ١٤٤، الأعراف: ٣٧، يونس: ١٧، هود: ١٨، الكهف: ١٥، المؤمنون: ٣٨، العنكبوت: ٦٨، سبأ: ٨، الشورى: ٢٤، الصف: ٧.
(٦) المنافقون: ٦.
(٧) الصافات: ١٥٣.
(٨) ص: ٦٣.
(٩) إيضاح الرموز: ١٣٩.

وأمَّا إذا كانت الهمزة الأُولَى لغير استفهام:

فإنَّ الثَّانية تكون متحركة وساكنة:

فأمَّا الأُولَى فلا تكون إلَّا بالكسر وهي في كلمة واحدة في خمسة مواضع وهي:

﴿ أَبِمَّةَ ﴾ في «التوبة» و«الأنبياء» وموضعي «القصص» وموضع «السجدة»[١]:

فقرأها قالون وورش من طريق الأَزْرَق وأبو عَمْرُو وابن كثير، وكذا رويس؛ بالتَّسهيل والقصر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني بالتسهيل كذلك مع المدِّ في ثاني القصص وفي السجدة كمَا نصَّ عليه الأَصْبَهَاني في كتابه وهو المأخوذ به من جميع طرقه، وفي «التَّوبة» و«الأنبياء» وأوَّل «القصص» بالقصر كالأزرق، وقرأ أبو جعفر كذلك في الخمسة من غير خُلْف، واختلف عنهم في كيفية التَّسْهِيل فذهب الجمهور من حذاق القراءة كابن مُجَاهِد إلى أنَّه بين بين وهو في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التَّيْسير)، وذهب آخرون إلى الإبدال ياء خالصة، وفي (الشَّاطِبيَّة) كـ (جامع البيان) وغيرهما أنَّه مذهب النُّحاة، وليس المراد أنَّ كلّ القُرَّاء سهلوا وكلّ النُّحاة أبدلوا بل الأكثر من كلٍّ على ما ذُكِر، وقرأ ابن ذَكْوَان وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بالتَّحقيق مع القصر في الخمسة / على الأصل، وافقهم /١١٧أ/
الحسن والأعمش، وقرأ هشام بالتحقيق، واختُلف عنه في المدّ والقصر فالمدّ له من طريق ابن عبدان وغيره عن الحُلْوَاني عند أبي العز وقطع به لهشام من طرقه الحافظ أبو العلاء، وروى القصر له صاحب (العُنْوَان) و(المهدوي) وفاقًا لجمهور المغاربة، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وأمَّا قوله في (التَّيْسير) أنَّه قرأ بالمدِّ على أبي الفتح[٢]، يعني من طريق ابن عبدان، فتعقبه في (النَّشْر) بأنَّه: لم يقرأ عليه من طريق ابن عبدان إلَّا بالقصر كمَا صرَّح به في (جامع البيان) قال: "وهذا من جملة ما وقع فيه خلط

(١) التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤.
(٢) التيسير: ٣٠٢ قال: "وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفا"، العنوان: ١٠٢.

طريق بطريق"[١]، ويأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ تحقيق ما في هذه الكلمة من البحث في سورة التوبة بعون الله وفضله[٢].

وأمَّا الثَّانية: وهي الهمزة السَّاكِنَة بعد المتحركة لغير الاستفهام:

فتكون الأُولَى المتحركة:

مفتوحة نحو: ﴿ءَاسَىٰ﴾ و﴿ءَاتِى﴾[٣] و﴿ءَادَمَ﴾[٤] و﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَازَرَ﴾[٥].

ومضمومة نحو: ﴿أُوتِىَ﴾[٦] و﴿أُوتِيتُمْ﴾[٧] و﴿وَأُوذُواْ﴾[٨] و﴿ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[٩].

ومكسورة نحو:((إيمان))[١٠]، و﴿وَإِيتَآءِ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ﴾، و﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾[١١]:

فاتَّفقوا على إبدالها حرف مدٍّ يُجانس سابقتها فتبدل ألفًا بعد المفتوحة، وواوًا بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة إبدالاً لازمًا واجبًا للجميع لا خلاف عنْ أحدٍ

---

(١) النشر ١/ ٣٨٠، قال في جامع البيان: ٥٣٣: "وأدخل هشام عن ابن عامر، من قراءتي على فارس، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، في رواية الحلواني عنه، وعن قراءته على أبي طاهر، في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفًا، وقرأت عليه عن قراءته على ابن حسنون، عن ابن عبدان، عن الحلواني عنه، بغير ألف بينهما "، إرشاد المبتدي: ٣٥٠، المبهج ١/ ٣٢٤.

(٢) الشاطبية البيت (١٩٦)، كنز المعاني ٢/ ٤١٢، إيضاح الرموز: ١٣٧، مفردة الحسن:٢٠٦..

(٣) الأعراف: ٧٣، مريم: ٩٣، على الترتيب.

(٤) كما في البقرة: ٣١، ٣٣، وغيرها.

(٥) البقرة: ١٣، ٦٢، الأنعام: ٧٤، على الترتيب.

(٦) كما في البقرة: ١٣٦، ٢٦٩.

(٧) كما في آل عمران: ٧٣.

(٨) آل عمران: ١٩٥، الأنعام: ٣٤.

(٩) البقرة: ٢٨٣.

(١٠) كيف أتت كما في: ((الإيمان)) الحجرات: ١٤ وغيرها، ((بإيمان)) الطور٢١، ((إيمانا)) كما في الفتح: ٤.

(١١) النحل: ٩٠، قريش: ١، يونس: ١٥، على الترتيب.

منهم في ذلك، وهذه المسألة ذكرها الشَّاطِبي آخر باب المفرد[١]، قال الجَعْبَري: "وإنَّما آخرها لكونها دخيلة في الخلاف، وأثبتها هاهنا ـ يعني آخر المفرد ـ وفاقًا لابن شريح لموافقة البدل"[٢].

*****

(١) أي باب الهمز المفرد.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٤٦٣، الشاطبية (٢٢٥)، الكافي: ٤٨، النشر ١/ ٣٨١.

النوع الثَّاني

في الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

ويعنون بهما همزتي القطع المنفصلتين تحقيقًا المتلاصقتين وصلاً ليخرج نحو ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾(١) و﴿ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾(٢) فإنَّ الثَّانية همزة وصل ونحو همزتي ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(٣) لعدم الانفصال، وإنْ كانت هذه الكلمة من حرف وفعل فهي عند القُرَّاء كلمة واحدة لعدم الاستقلال فليست منفصلة تحقيقًا، ونحو ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾(٤) فإنَّهما همزتان متَّفقتان من كلمتين إلَّا أنَّهما لم يتلاصقا، وبقيد الوصل ما إذا وقف على الأُولَى.

ثُمَّ إنَّ هذا النَّوع ينقسم قسمان: متَّفقتان في الحركة مطلقًا، ومختلفتان فيها كذلك:

القسم الأوَّل: المتَّفقتان:

وهما على ثلاثة أضرب: متَّفقتان بالكسر والفتح والضم:

فأمَّا المتَّفقتان بالكسر: فمنها ما اتفق عليه، ومنها ما اختلف فيه:

فالمتَّفق عليه وقع في خمسة عشر موضعًا وهي:

﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ بـ «البقرة»، و﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ موضعي «النساء»، و﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ بـ «هود»، و﴿لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في «يوسف»، و﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾ بـ «الإسراء»، ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ بـ «النور»، ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ﴾ بـ «الشعراء»، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ بـ «ألم السجدة»

---

(١) كما في: الأنعام: ١٢٨، الأعراف: ١٨٨، يونس: ٤٩، الأعلى: ٧.
(٢) كما في: الحج: ٥، فصلت: ٣٩.
(٣) البقرة: ٦، يس: ١٠.
(٤) الروم: ١٠.

﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ ﴿وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ كلاهما بـ «الأحزاب»، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ﴾ ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ﴾ كلاهما بـ «سبأ»، ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً﴾ في «ص»، ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ في «الزخرف»[1].

وأمَّا المختلف فيه من المكسورة فثلاثة مواضع:

في قراءة نافع ﴿لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ﴾، وفي قراءة حَمْزَة ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾[2].

وأمَّا المتفقان بالفتح فهي في تسعة وعشرين موضعًا وهي:

﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾، ﴿حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ كلاهما بـ «النساء»، ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ بـ«المائدة»، ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ﴾ بـ «الأنعام»، ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ ﴿لِقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ كلاهما بـ«الأعراف»، ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ بـ «يونس»، ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ ﴿جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ ﴿جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ ﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ ﴿جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا﴾ ﴿جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ ﴿لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ بـ«هود»، ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ ﴿وَجَآءَ / أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ﴾ كلاهما بـ «الحجر»، ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ بـ /١١٧ب/ «النحل»، ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ بـ «الحج»، ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ كلاهما بـ«المؤمنون»، ﴿إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ﴾ في «الفرقان»، ﴿إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ بـ «الأحزاب»، ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ بـ «فاطر» ﴿جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ بـ «غافر» ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ بـ «القتال»، ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ بـ «القمر»، ﴿جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم﴾ بـ «الحديد»، ﴿جَآءَ أَجَلُهَا﴾ بـ «المنافقين»، ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ بسورة «عبس»[3].

---

(١) الآيات بالترتيب: البقرة: ٣١، النساء: ٣، ٢٢، هود: ٧١، يوسف: ٥٣، الإسراء: ١٠٢، النور: ٣٣، الشعراء: ١٨٧، السجدة: ٥، الأحزاب: ٣٢، ٥٥، سبأ: ٩، ٤٠، ص: ١٥، الزخرف: ٨٤.

(٢) الآيات على الترتيب: الأحزاب: ٥٠، ٥٣، البقرة: ٢٨٢.

(٣) الآيات على الترتيب: النساء: ٥، ١٨، المائدة: ٦، الأنعام: ٦١، الأعراف: ٣٤، ٤٧، يونس:=

وأمَّا المتَّفقان بالضَّم:

ففي موضع «الأحقاف» ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[١] ليس إلاَّ.

وقد اختُلف في همزتي هذا الضرب:

فقرأ قالون والبزي بحذف الأُولَى منهما في الوصل في المفتوحتين خاصة وبتسهيلها من المكسورتين بين الهمزة والياء.

واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في سورة «يوسف»[٢] فالجمهور من المغاربة وسائر العراقيين بإبدال الأُولَى منهما واوًا مكسورة وإدغام الواو التي قبلها فيها، وهذا هو المذكور في (التَّيْسير) بـ«يوسف»، وذهب آخرون إلى تسهيل الأُولَى منهما بين بين طردًا للباب، ولم يذكره صاحب (العُنْوَان)[٣] عنهما، وهو من زيادة (الحِرْز) على أصله.

واختلف أيضًا في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾[٤] عن قالون فالجمهور على الإدغام وضَعَّفَ في (النَّشْر) جعل الهمزة فيهما بين بين، وافقهما ابن محيصن من (المُبهج)[٥].

وأمَّا الأُولَى من المضمومتين فسهَّلاها بين الهمزة والواو، وحققها ابن محيصن من (المُبهج)، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني وكثير عنه من طريق الأَزْرَق وقنبل فيما

= ٤٩، هود: ٤٠، ٥٨، ٦٦، ٧٦، ٨٢، ٩٤، ١٠١، الحجر: ٦١، ٦٧، النحل: ٦١ الحج: ٦٥، المؤمنون: ٢٧، ٩٩، الفرقان: ٥٧، الأحزاب: ٢٤، فاطر: ٤٥، غافر: ٧٨، محمد: ١٨، القمر: ٦١، ٤١، الحديد: ١٤، المنافقون: ١١، عبس: ٢٢.

(١) الأحقاف: ٣٢.

(٢) يوسف: ٥٣، النشر ١/ ٣٨٣، التيسير: ٣٢٢.

(٣) وذكره صاحب العنوان عنهما كما في الفرش: ١١١، والأصول: ٤٧ وليس كما قال.

(٤) الأحزاب: ٥٠، ٥٣.

(٥) النشر ١/ ٣٨٨ قال: "وهذا ضعيف جدًا والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور ممن الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره"، المبهج ٢/ ٢٨٦.

رواه الجمهور عنه من طريق ابن مُجَاهِد، وكذا أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطَّيب بتحقيق الأُولَى وتسهيل الثَّانية بين بين في هذا القسم بضروبه الثَّلاثة، ووجَّهوا تخصيص الثَّاني بالتَّخفيف بأنَّها لمَّا كانت سبب زيادة النَّقل خُصَّت بالتَّخفيف، وقرأ ورش أيضًا من طريق الأَزْرَق فيما رواه عنه الجمهور من المصريين ومن أَخَذَ عنهم من المغاربة وقنبل أيضًا من غير طريق ابن شَنَبُوذ فيما رواه عنه عامة المصريين والمغاربة بإبدالها حرف مدّ خالصًا من جنس سابقتها: ففي الفتح الفاء وفي الكسر ياء وفي الضَّم واوًا مبالغة في التَّخْفِيف وهو سماعي فتَحَصَّل لورش تسهيل الثَّانية بين بين وإبدالها من جنس سابقتها، وذكر له الوجهين معا الشَّاطِبي كمكي وابن شريح.

واختلف عن الأَزْرَق عن ورش في قوله ـ تعالى ـ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾، و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ بـ «النور»[1] فبعضهم روي عنه جعل الثَّانية ياء مختلسة الكسر مراعاة للأصل وهو في (التَّيْسير) من قراءة مؤلفه على ابن خاقان عنه، وقال: إنَّه المشهور عنه في الأداء[2]، وفي (الجامع) أنَّ أبا الفتح والخاقاني وأبا الحسن استثنوهما فجعلوا الثَّانية منهما ياء مكسورة محضة الكسر، قال: "و بذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر بن هلال وأبو غانم بن حمدان وأبو جعفر بن أسامة" انتهى[3].

فَتَحَصَّل للأزرق من ذلك ثلاثة أوجه، وانفرد ابن خاقان فيما رواه الدَّاني عنه عن أصحابه عن الأَزْرَق بجعل الثَّانية من المضمومتين واو مضمومة خفيفة الضَّمَّة، قال الدَّاني: "كجعله إِيَّاها خفيفة الكسر"[4].

وقرأ أبو عَمْرُو وقنبل من طريق ابن شَنَبُوذ من أكثر طرقه، وكذا رويس من طريق

---

(١) البقرة: ٣١، النور: ٣٣.
(٢) التيسير: ١٥١ ونصه: "وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص".
(٣) النشر ١/ ٣٨٥، التيسير: ١٥١، التبصرة: ٧٧، الكافي: ٤٤، جامع البيان: ٢٢٠.
(٤) الجامع: ٢٢٤ ونصه: "قال لي الخاقاني عن أصحابه عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش أنه يجعلها واوًا مضمومة خفيفة الضمة كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة فى ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾".

أبي الطَّيب بحذف الأُولَى منهما في الأضرب الثَّلاثة مبالغة في التَّخْفِيف، وافقهم اليَزِيدِي وابن محيصن من طريق صاحب المفردة، وإنَّما حذف الأُولَى للمبالغة في التَّخْفِيف واكتفاء بدلالة الثَّانية ذاتًا وشكلاً، وقال سيبويه: المحذوفة الثَّانية[١]، وإليه ذهب أبو الطيب ابن غُلْبُون فيما حكاه عنه / صاحب (التَّجْريد)[٢] والحمامي، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنَّها الأُولَى. /١١١٨أ/

فإنْ قلتَ: هل لهذا الخلاف من فائدة؟.

أجيب: بأنَّ فائدته تظهر في المدِّ فمنْ قال بحذف الأُولَى كانَ المدّ عنده من قبيل المنفصل، ومَنْ قال بحذف الثَّانية كانَ عنده من قبيل المتَّصل[٣].

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخَلَف بتحقيق الهمزتين في ذلك كله، وافقهم الحسن والأعمش.

تنبيه:

قال في (النَّشْر): "إذا أبدلت الثَّانية من المتفقتين حرف مدّ في مذهب من رَوَاه عن الأَزْرَق وقُنبل فلا يخلوا:

إمَّا أنْ يقع بعده ساكن نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾، ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾، أو غير ساكن نحو ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾، ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾:

فإنْ كانَ الأوَّل: زِيدَ في مدّ حرف المدِّ المبدل لالتقاء السَّاكنين.

وإن كان الثَّاني: لم يزد على مقدار حرف المدّ.

وإذا وقع بعد الثَّانية من المفتوحتين ألف في مذهب المبدلين أيضًا، وذلك في

---

(١) الكتاب ٥/ ٥٤٨.
(٢) التجريد: ١٢١، إرشاد المبتدي: ٢١٨، النشر ١/ ٣٨٩.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٤٢٧.

موضعين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ و﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، فهل تبدل الثَّانية فيهما في سائر الباب؟ أم تسهل من أجل الأَلِف بعدها؟.

فقيل: لا يبدلها فيهما لأنَّ بعدها ألفًا فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر يوجب لذلك أنْ يكون بين بين لا غير، لأنَّ همزة بين بين في رُتْبَة المتحركة وقيل: يبدلها فيهما كسائر الباب ثمَّ فيهما بعد البدل وجهان:

أنْ تحذف للسَّاكنين.

والثَّانِي: أنْ لا تحذف.

ويزاد في المدّ فتصل تلك الزيادة بين السَّاكنين وتمنع من اجتماعهما"[١].

كذا نقل هذين الوجهين الدَّاني فيما حكاه العلامة ابن الجَزَري، قال: "وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المدّ على مذهب من رَوَى المدّ عن الأَزْرَق لوقوع حرف المدّ بعد همز ثابت فحكى فيه المدّ والتَّوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله أعلم"[٢]، انتهى.

*****

(١) النشر ١/ ٣٨٩، ٣٩٠، بتصرف، جامع البيان: ٢٢٠.
(٢) النشر ١/ ٤٤٢.

القسم الثَّاني من الهمزتين المنفصلتين المتلاصقتين في كلمتين المختلفين:

ووقع في خمسة أضرب:

الأوَّل مفتوحة فمكسورة: وينقسم إلى: متفق عليه ومختلف فيه:

فأمَّا المتفق عليه فخمسة عشر موضعًا هي:

﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ في «البقرة»(١)، ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾ الثَّلاثة بـ «المائدة»(٢)، ﴿شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ في «الأنعام»(٣)، ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ﴾ ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ كلاها بـ «التوبة»(٤)، ﴿شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ في «يونس»(٥)، ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ «يوسف»(٦) كلاهما بسورته، ﴿أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ بـ«الكهف»(٧)، و﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا﴾ بـ «الأنبياء»(٨)، ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟﴾ بـ «النمل»(٩) و«الرُّوم»(١٠)، ﴿نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ بـ «السجدة»(١١)، ﴿نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بـ «الشّعراء»(١٢) ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ بـ «الحجرات»(١٣).

---

(١) البقرة: ١٣٣.
(٢) المائدة: ١٤، ٦٤، ١٠١.
(٣) الأنعام: ١٤٤.
(٤) التوبة: ٢٣، ٢٨.
(٥) يونس: ٦٦.
(٦) يوسف: ٢٤، ٥٨.
(٧) الكهف: ٥٠.
(٨) الأنبياء: ٤٥.
(٩) النمل: ٨٠.
(١٠) الروم: ٥٢.
(١١) السجدة: ٢٧.
(١٢) الشعراء: ٦٩.
(١٣) الحجرات: ٩.

[وأمَّا][١] **المختلف فيه** فموضعان وهما:

﴿زَكَرِيَّآ إِذْ﴾ في «مريم» و«الأنبياء»[٢] على قراءة غير حَمْزَة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والضرب الثَّاني: مفتوحة فمضمومة في موضع واحد وهو ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ في «المؤمنين»[٣].

والضرب الثَّالث: مضمومة فمفتوحة وهو أيضًا قسمان:

متَّفق عليه ومختلف فيه:

فأمَّا المتَّفق عليه: فوقع في أحد عشر موضعا وهي:

﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ في «البقرة»، ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾، ﴿مَن نَّشَآءُ أَنتَ﴾ كلاهما في «الأعراف»، و﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾ في «التَّوبة»، ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ بـ «هود»، و﴿ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ﴾ كلاهما في «يوسف»، و﴿يَشَآءُ أَلَمْ تَرَ﴾ في «إبراهيم»، و﴿ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾ و﴿ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ﴾ كلاهما بـ «النَّمل»، و﴿جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ﴾ بـ «حم السجدة»، ﴿وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾ في «الامتحان»[٤].

---

(١) في (أ) بزيادة [قال الجعبري: إن كان بعد الثانية متحرك فلا إشكال إن كان ساكنا غير معتل، فعلى البدل يزاد مد الحجز ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ و﴿ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾، وإن كان حرف مد نحو ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ فعلى تسهيله تجري وجوه ورش في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾، ووجه البدل هنا فإنه ممتنع للألف، والطول للحذف وعين التسهيل ومثل: "ضعفت"، وعموم عبارة الناظم أي (يؤذن) نحو وجه معامله أحد الألفين لأنه جاء منصوبة على التسهيل ((جاء إن)) بالمنظومة مخففه لبعدها مسهله بعدها ألف مضمومة ومتوسطه ومطوله ولقنبل ألف مسكنه بعدها مخففه بعدها مسهله بعد ألف متعوذة وعلى البدل لورش ألف طويلة بعدها مخففة بعدها ألف مقصورة وسواء مطولة ولقنبل ممكنة بعدها مخففة بعدها وأما].

(٢) مريم: ٢، ٣، الأنبياء: ٨٩.

(٣) المؤمنون: ٤٤.

(٤) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٣، الأعراف: ١٠٠، ١٥٥، التوبة: ٣٧، هود: ٤٤، يوسف: =

وأمَّا المختلف فيه:

فوقع في اثنين ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ﴾ و﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن﴾ في «الأحزاب»[١] على قراءة نافع.

/١١٨ب/ **الضرب الرَّابع**: مكسورة / فمفتوحة:

وهو أيضًا قسمان: متفق عليه ومختلف فيه:

فأمَّا المتفق عليه فوقع في خمسة عشر موضعًا وهي:

﴿مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ﴾ في «البقرة»، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ﴾ في «النِّساء»، ﴿بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ﴾ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ ﴿مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا﴾ في «الأعراف»، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾ بـ «الأنفال»، ﴿قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ بـ «يوسف»، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ بـ «الأنبياء»، ﴿أَبۡنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ بـ «النُّور»، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ﴾ و﴿مَطَرَ ٱلسَّوۡءِۚ أَفَلَمۡ﴾ في «الفرقان»، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ في «الشعراء»، ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ في «الأحزاب»، ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ﴾ كلاهما في «الملك»[٢].

وأمَّا المختلف فيه فموضع واحد وهو: ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾[٣] على قراءة غير حَمْزَة.

والضرب الخامس: مضمومة فمكسورة، وهو أيضًا قسمان:

متفق عليه ومختلف فيه:

فأمَّا الأوَّل: فوقع في اثنين وعشرين وهي:

=٤٣، إبراهيم: ٢٧، ٢٨، النمل: ٣٢، ٣٨، فصلت: ٢٨، الممتحنة: ٤.

(١) الأحزاب: ٦، ٥٠ على الترتيب على قراءة نافع ((النبيء أولى))، ((النبيء إن)).

(٢) البقرة: ٢٣٥، النساء: ٥١، الأعراف: ٢٨، ٣٨، ٥٠، الأنفال: ٣٢، يوسف: ٧٦، ٧٦، الأنبياء: ٩٩، النور: ٣١، الفرقان: ١٧، ٤٠، الشعراء: ٤، الأحزاب: ٥٥، الملك: ١٦، ١٧.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ و﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ بـ «البقرة»، و﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ﴾ بـ «آل عمران»، و﴿دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ﴾ في «الأنعام»، ﴿ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠﴾ في «الأعراف»، ﴿دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ في «يونس»، ﴿مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾ بـ «هود»، ﴿لَطِيفٌۢ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ﴾ بـ «يوسف»، ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ بـ «الحج»، ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ الثَّلاثة في «النُّور»، ﴿ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ﴾ في «النمل»، ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ و﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ الأربعة بـ «فاطر»، و﴿مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ﴾ و﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ كلاهما بـ «الشورى»[١].

وأمَّا المختلف فيه فوقع في ستة:

﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ في «مريم» في غير قراءة حَمْزَة ومَنْ وافقه[٢]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ كلاهما في «الأحزاب»[٣]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ﴾ في «الممتحنة»[٤]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا﴾ في «الطلاق»[٥]، ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ﴾ في «التحريم»[٦] على قراءة نافع في الخمسة.

وأمَّا مكسورة فمضمومة فلم يقع في القرآن، وإنَّما وقع معناه وهو قوله ـ تعالى ـ

---

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢١٣، ١٤٢، ٢٨٢، آل عمران: ١٣، ٤٧، الأنعام: ٨٣، الأعراف: ١٨٨، يونس: ٢٥، هود: ٨٧، يوسف: ١٠٠، الحج: ٥، النور: ٦، ٤٥، ٤٦، النمل: ٢٩، فاطر: ١، ١٥، ٢٨، ٤٣، الشورى: ٢٧، ٤٩.

(٢) مريم: ٧، الذي في النشر ١/ ٦٨٣: "الكسائي وخلف وحفص".

(٣) الأحزاب: ٤٥، ٥٠.

(٤) الممتحنة: ١٢.

(٥) الطلاق: ١.

(٦) التحريم: ٣.

﴿وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ﴾[١] أي وجد على الماءِ أُمَّة، قاله في (النَّشْر)، ومَثَّله الجَعْبَري بقوله: "رغبت في دعاءِ أُويس"[٢].

وقد اتَّفقوا على إثبات الهمزة الأُولَى وتحقيقها في الأضرب الخمسة، وأجاز أهل التَّصريف تسهيلها لا حذفها.

واختلف القُرَّاء في تحقيق الهمزة الثَّانية وتسهيلها:

فقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ورويس:

بتسهيلها في الضَّرب الأَوَّل وهو: مفتوحة فمكسورة نحو ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾[٣] كالياء.

وفي الضَّرب الثَّاني وهو: مفتوحة ثُمَّ مضمومة في ﴿جَآءَ أُمَّةَۢ﴾[٤] كالواو.

وإبدالها في الضّرب الثَّالث وهو: مضمومة فمفتوحة نحو ﴿ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ﴾[٥] واوًا خالصة مفتوحة.

وفي الرَّابع وهو: مكسورة نحو ﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾[٦] ياء خالصة مفتوحة.

وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وإنَّما قُلِبت المفتوحة واوًا بعد الضَّم، وياءً بعد الكسر لأنَّ تسهيلها جعلها كالألف، والألف لا يكون ما قبلها إلَّا من جنسها فجرى ما أشبهها مجراها فتعين قلبها، ولا يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الأَلِف بعد الضَّم فتعيَّن تدبيرها بحركة ما

---

(١) القصص: ٢٣.
(٢) النشر ١/ ٣٨٨، كنز المعاني ٢/ ٤٤٥، المبهج ١/ ٣٣٩، إيضاح الرموز: ١٤٢.
(٣) التوبة: ٢٨.
(٤) المؤمنون: ٤٤.
(٥) البقرة: ١٣.
(٦) الأنفال: ٣٢.

قبلها فجعلت واوًا بعد الضَّمَّة وياء بعد الكسرة وفتحت محافظة على حركتها.

وقد اختُلف عنهم في كيفيه تسهيل الخامس وهو مضمومة فمكسورة نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[١] فقال الجمهور من المتقدمين: تبدل واوًا خالصة مكسورة، فدبَّروها بحركتها وحركة ما قبلها، قال الدَّاني: "وهو آثر في النقل"، وقال جمهور المتأخرين: "تجعل بين الهمزة والياء" فدبَّروها بحركتها، قال الجَعْبَري: "وهو مذهب البغداديين" وقال / الدَّاني: "إنَّه الأوجه في القياس"[٢]، ونحوه قول الشَّاطِبي[٣]: /١١٩أ/

.....وقـــل يشـاء إلـى كـاليـا أقـيـس معدلا

وفُهِم من قوله: "أقيس"، وجه ثالث وهو تسهيلها كالواو، فدبَّروها بحركة ما قبلها على رأي الأخفش، وهو مقيس عنده كراهة وقوع ما هو كالياء السَّاكِنَة بعد الضَّم وهو مذهب البصريين فهذه ثلاثة أوجه: مَقِيس، وأَقيس، وغير مقيس، وهذا موافق لنقل ابن شريح في الكافي قاله الجَعْبَري[٤]، وتعقب شيخ مشايخنا العلامة ابن الجَزَري الثَّالث بـ: "عدم صحَّته نقلاً وإمكانه لفظًا فإنَّه لا يتمكن منه إلَّا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلف إشمامها الضَّم، وكلاهما لا يجوز ولا يصحُّ وأنَّ ابن شريح قد أبعد وأغرب حيث حكاه، ولم يُصِب من وافقه"[٥].

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخَلَف بتحقيقهما في الأقسام الخمسة على الأصل، وافقهم الحسن والأعمش.

*****

(١) كما في: البقرة: ١٤٢، ٢١٣، يونس: ٢٥، النور: ٤٦.
(٢) التيسير: ١٥٢
(٣) الشاطبية البيت (٢٢١)، كنز المعاني ٢/ ٤٤٢.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٤٤٢، معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٢، الكافي: ٤٦.
(٥) النشر ١/ ٣٨٨، والنقل بتقديم وتأخير يسير.

الفصل الثَّالث

في وقف حَمْزَة وهشام على الهمز وموافقة الأعمش لهما

وإنَّما أُخِّر عن الفصلين السابقين لتأخر الوقف عن الوصل وفرعيته عليه وهو يعم أنواع التَّخْفِيف ومِنْ ثَمَّ عَسُر ضبطه، قال الجَعْبَري: "وآكَد إشكاله أنَّ الطَّالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه فتفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك أو سُئل عنه لم يجد له إذًا، وقد لا يتمكن من إِلْحَاقه بنظرائه فيتحيَّر، ومِنْ ثَمَّ ينبغي للشيخ أنْ يُبالغ في توقيف مَنْ يقرأ عليه عند المرور بالمهموز صونًا للرّواية "[١] انتهى.

ولتشعُّبه وصعوبته أُفْرد بالتَّأليف، وممَّنْ أفرده بالتأليف الإمام بدر الدين بن أم قاسم شارحًا للباب من (الشَّاطِبيَّة)[٢]، وغيره، وَلِيَ فيه (الكنز) اختصرته من كتاب (النَّشْر) وغيره.

وإنَّما اختص به حَمْزَة لأنَّ التَّسْهِيل يُناسب قراءته المُشتملة على شدَّة التَّحقيق والمدّ والسَّكت، ولذلك وَرَدَ عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر، ووافقه الأعمش على التَّسْهِيل في الباب كلّه بِخِلاف عنه.

وخصّ الوقف بالتَّخفيف لأنَّه للاستراحة عند كلال الأدوات غالبًا، ومِنْ ثَمَّ حذفت فيه الحركات والحروف.

ونقل شيخ مشايخنا الشَّمس ابن الجَزَري في (النَّشْر)، ومن قبله البرهان الجَعْبَري في (الكنز) أنَّ لغة أكثر العرب الذين هم أصل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة السَّاكِنَة في الدَّرج، والمتحركة عند السَّكت أي الوقف[٣].

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٤٩٤.

(٢) شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية، لابن أم قاسم المرادي، حققه د/ محمد خضير بدار المنهاج بالعراق، على مخطوط بخط المؤلف.

(٣) النشر ١/ ٤٢٩، كنز المعاني ٢/ ٤٩٨.

وأمَّا الحديث المروي عند ابن عدي من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عُمَر قال: "ما هَمَزَ رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عُمَر، ولا الخلفاء، وإنَّما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم"[١]، فضعف من جهة موسي بن عبيدة[٢] فلا يحتجّ بمثله.

ثُمَّ إنَّ لحمزة في تخفيف الهمز مذهبان تصريفي[٣] وهو الأشهر، ورسمي[٤] وإليه ذهب جماعة كالدَّاني[٥].

وتكون الهمزة: ساكنة ومتحركة:

والسَّاكنة: تنقسم إلى خمسة أقسام:

الأُولَى: المتوسطة بنفسها: وتأتي بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿تَأْتُونِي﴾ و﴿وَبِئْرٍ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٦].

الثَّانية: المتوسطة بحرف: وتكون بعد فتح فقط نحو ﴿فَأْوُوا﴾[٧].

الثَّالثة: المتوسطة بكلمة: وتكون بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ و﴿قَالُوا۟ ٱئْتِنَا﴾[٨].

---

(١) رواه الحاكم ٢/ ٢٥١ (٢٩٠٧) وصححه وضعفه الذهبي، وابن عدي في الكامل ٢/ ٨٤٢.
(٢) ابن نشيط الحميري، ولد سنة ١٥٢هـ، وهو ضعيف الحديث، روى عن محمد بن كعب، وعنه الثوري وشعبة، الجرح والتعديل ٨/ ١٥١.
(٣) وهو ما يسمى التخفيف القياسي، وهو ما اتفق عليه جمهور القراء وأئمة النحو من التخفيف في الوقف على الهمز عن حمزة ومن وافقه، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ٤٤.
(٤) التخفيف الرسمي: هو ما ذهب إليه جماعة من أهل الأداء عن حمزة ومن وافقه في الوقف على الهمزة وفق مصحف عثمان، والمعول عليه في ذلك الرواية والنقل، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ٤٤
(٥) التيسير: ٤١.
(٦) الآيات على الترتيب: يوسف: ٦٠، الحج: ٤٥، البقرة: ٦.
(٧) الكهف: ١٦.
(٨) الآيات على الترتيب: الأنعام: ٧١، البقرة: ٢٨٣، العنكبوت: ٢٩.

الرَّابِعَة: المتطرفة اللازمة: وتكون بعد فتح نحو ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وبعد كسر نحو ﴿وَيُهَيِّئۡ﴾[١]، وليس في القرآن ما قبله ضم ومثاله: "لم يسُؤ عَمْرُو".

الخامسة: المتطرفة التي سكونها عارض للوقف: وتأتي بعد الحركات نحو ﴿بَدَأَ﴾[٢] و﴿يُبۡدِئُ﴾[٣] و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾[٤].

تنبيه:

﴿شَيۡـٔٗا﴾ و﴿دُعَآءَ﴾[٥] وشبههما من المنصوب من قسم المتوسطة لأنَّ التَّنْوين فيهما يقلب ألفًا، ونحو: ﴿شَيۡءٞ﴾ / المرفوع والمجرور متطرِّف تنوينهما، و﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾ و﴿لِقَآءَنَا ٱئۡتِ﴾ و﴿يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾[٦]، وشبه ذلك من قبيل ما دخل عليه زائد [كالجزء][٧] باعتبار الابتداء والتقدير، قال الجَعْبَري: "وقد يُنزل الحال مكانه منزلته فأُعطي حُكْمه، وليس على حدِّ ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾[٨]"[٩] انتهى. /١١٩ب/

ومعناه فأُعطي السَّاكِن حكم الذي حلَّ مَحل المحذوف وهو الذَّال من ﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾، واللَّام من ﴿يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾ وشبههما لانَّهما نُزِّلا مَنْزِله همزة الوصل لا حكم المحذوف وهو همزة الوصل إذْ لو أُعطي حكمها لأُبْدلت وصلاً كإبدالها وقفًا لأنَّها لاتُبدل إلَّا إذا كان قبلها همزة أخرى، ولهذا تُبدل السَّاكِنَة واوًا في نحو: ﴿مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾ في الوصل كما سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ لا باعتبار همزة الوصل

---

(١) (الإسراء: ١٤، والعلق ١، ٣)، والكهف: ١٦ على الترتيب.
(٢) العنكبوت: ٢٠، السجدة: ٧.
(٣) العنكبوت: ١٩، سبأ: ٤٩، البروج: ١٣.
(٤) النساء: ١٧٦.
(٥) كما في البقرة: ٤٨، والبقرة: ١٧١.
(٦) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٨٣، يونس: ١٥، التوبة: ٤٩.
(٧) ما بين المعقوفين في الأصل [كالجر].
(٨) يوسف: ٤٦.
(٩) كنز المعاني ٢/ ٥٠٠.

ياء، وفي الابتداء يبدلها باعتبار همزة الوصل فهي كالجزء تحقيقًا لملازمتها للسكون في الابتداء وتقديرًا لمفارقتها إيَّاها في الوصل لفظًا وهذه بقدر وجودها، فهذه أقسام الهمزة السَّاكِنَة.

وأمَّا حكمها: فتُخفَّف في الوقف على المذهب التَّصريفي بإبدالها من جنس حركة سابقتها: فتبدل واوًا بعد الضَّمَّة، وأَلِفًا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وهذا محل وفاق عن حَمْزَة.

وأمَّا قضية جريان ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة التَّحقيق في المتوسطة بكلمة من هذا النوع فشاذّ.

واختُلف عن هشام من طريق الحُلْوَاني في تسهيل المتطرفة فالجمهور من الشَّاميين والمغاربة والمصريين على التَّسهيل والآخرون عنه على التَّحقيق.

ووافق الأعمش بِخِلاف عنه حَمْزَة على المتوسطة والمتطرفة[1].

وقرأ الباقون بالتَّحقيق فيهما، وبه قرأ هشام في المتطرفة من الوجه الثَّاني، ووافقهم الأعمش في الوجه الآخر.

وإنَّما كانَ التَّخفيف في هذا النوع بالبدل دون غيره لتعذر التَّسهيل، وحصول الخلل بالحذف فلم يكنْ بُد مِنَ البدل، ودبرت الهمزة بحركة ما قبلها لأنَّها لمَّا سكنت ولم يكن لها حركة تدبرها دبرت بأقرب الحركات إليها فأُبدلت حرفًا من جنسها ولم تدبر بحركة ما بعدها لأنَّها قد تكون إعرابًا فتختلف وحركة ما قبلها لازمة فتطرد.

ووجه تخصيص المتطرفة لأنَّها محل التغيير، ووجه المتوسطة أنَّها في الكلمة الموقوف عليها وهي في مظنَّه الكلال.

---

(١) إيضاح الرموز: ١٨٢، مصطلح الإشارات: ١١٦، المبهج ١/ ٢٦٤.

وهاهنا تنبيهات:

أحدها: إذا وقف على ﴿أَنۢبِئُهُم﴾ بالبقرة[١]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ بـ «الحجر» و«القمر»[٢] بالإبدال فاختلف في كسر الهاء وضمها: فكَسَرَها ابن مُجَاهِد وابنا غُلْبُون مُناسبةً للياء اعتبارًا للفظ كـ ﴿عَنۡهُمۡ﴾، وضمها الجمهور اعتبارًا بالأصل، وهو أقيس بمذهب حَمْزَة في اعتبار أصله نحو ﴿عَلَيۡهِمُ﴾.

الثَّاني: إذا وَقَفَ على ﴿وَرِءۡيًا﴾[٣] فإنَّ همزتها تبدل ياء ساكنة فيجوز: الإظهار مراعاة للأصل، والإدغام مراعاة للفظ والرسم.

وكذلك الحكم في ﴿وَتُـٔۡوِيَ﴾ و﴿تُـٔۡوِيهِ﴾[٤] كما نَصَّ عليه في (التَّيْسير)، وأهمله في (الشَّاطِبيَّة) لمَا في ﴿وَرِءۡيًا﴾ من التَّنبيه عليه.

الثَّالث: ((الرؤيا))[٥] كيف وقع، ففيه الإدغام لأنَّه بعد البدل يجتمع فيه ياء وواو أوَّلهما ساكن، لكن ضعف لكثرة التغيير، وفيه الإظهار لعروض الإبدال، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها.

الرَّابع: إذا خفف همز ﴿ٱلۡهُدَىٰٓ ٱئۡتِنَا﴾[٦] امتنعت الإمالة في الَألِف لأنَّها بدل من الهمزة.

الخامس: إذا ابتدئ بـ ﴿ٱئۡتِنَا﴾ و﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ فبالإبدال وجوبًا لكلِّ القُرَّاء.

*****

(١) البقرة: ٣٣.
(٢) الحجر: ٥١، القمر: ٢٨، السبعة: ١٥٤، التذكرة ١/ ١٥٠، الإرشاد ١/ ١٩٨.
(٣) مريم: ٧٤.
(٤) الأحزاب: ٥١، والمعارج: ١٣على الترتيب، التيسير: ٣٩.
(٥) كما في: ((الرؤيا)) في يوسف: ٤٣، و((رؤياك)) يوسف: ٥، ((رؤياي)) يوسف: ٤٣، ١٠٠.
(٦) الأنعام: ٧١.

النوع الثَّاني: الهمزة المتحركة

ويكون قبلها ساكن ومتحرك، وكل منهما ينقسم إلى: متطرفة ومتوسطة:

فأمَّا المتطرفة السَّاكِن ما قبلها فلا يخلو ذلك السَّاكِن مِنْ أنْ يكون أَلِفًا أو ياءً أو واوًا زائدتين أو غير ذلك.

والمراد بالزَّائد / هنا ما زاد على الفاء والعين واللام فنحو: ((هيئة))[١] /١٢٠أ/ و﴿شَيۡءٍ﴾ الياء فيه أصلية لا زائدة لأنَّ وزن ((هيئة)) «فَعْلَه» و﴿شَيۡءٍ﴾ «فَعْل»، ونحو ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾[٢] الياء فيه زائدة لأنَّ وزن ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ «فَعِيلًا» و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ «فعيلة».

فإن كان الزَّائد ألفًا نحو ﴿جَآءَ﴾ و﴿ٱلسُّفَهَآءَ﴾ و﴿مِنۡهُ ٱلۡمَآءُ﴾ و﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ و﴿مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾[٣] فيسكن للوقف ثمَّ يبدل ألفًا منْ جنس ما قبله فيجتمع ألفان فيجوز حذف أحداهما للسَّاكنين:

فإنْ قدَّرت الأُولَى محذوفة وهو القياس قصرت لفقد الشرط لأنَّ الأَلِف تكون مبدلة من همزة ساكنة فلا مدّ كألف ﴿يَأۡمُرُ﴾ و﴿يَأۡتِ﴾[٤].

وإن قدَّرت الثَّانية جاز المدّ والقصر لأنَّها حرف مدّ قبل همز مغير بالبدل.

ويجوز إبقاؤهما للوقف فيمد لذلك[٥] طويلاً لأجل الفصل بينهما، ويجوز التَّوسط كالوقف، ونصَّ عليه أبو شامة وغيره من أجل التقاء السَّاكنين قياسًا على سكون الوقف.

---

(١) كما في: ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠.
(٢) (النساء: ٤، الطور: ١٩، الحاقة: ٢٤، المرسلات: ٤٣)، النساء: ١١٢.
(٣) (النساء: ٤٣)، (النساء: ٥)، (البقرة: ١٠٩)، (الأنفال: ٥٨، الأنبياء: ١٠٩)، (الأعراف: ٥٠، هود: ٤٣، الأنبياء: ٣٠)، على الترتيب.
(٤) كما في (الأعراف: ٢٨)، (البقرة: ١٠٩) على الترتيب.
(٥) في (أ) بزيادة [مدا]، انظر إبراز المعاني لأبي شامة ٢/ ٢١ قال: "والمد هو الأوجه".

وقضية ردّ القول بالمدِّ مردودة نصًّا وقياسًا فالنَّص ما رواه الرّفاعي نصًّا عن سليم عن حَمْزَة قال: إذا مدَدت الحرف المهموز ثمَّ وَقَفت فاخلف مكان الهمزة مدَّة.

وأمَّا القياس فمَا أجَازَه يونس في: "اضربان زيدًا" بتخفيف النُّون، قال: "فتبدل ألفًا في الوقف فيجتمع ألفان فيُزَاد في المدِّ لذلك".

ووجَّهوا إبدالها هنا بأنَّها لمَّا سَكَنَت وانْفَتَحَ ما قبلها قُلبت ألفًا.

وأمَّا إنْ كانَ السَّاكِن قبل الهمز ياءً واوًا زائدتين ولم يأت في القرآن بعد الياء إلَّا في ﴿ٱلنَّسِيٓـَٔءُ﴾ و﴿بَرِيٓـَٔءٌ﴾[1]، ولم يأت في القرآن بالواو إلاَّ في ﴿قُرُوٓءٍ﴾ فتخفيفها بالبدل أيضًا من جنس الزائد فتبدل واوًا بعد الواو، وياء بعد الياء ثمَّ يدغم أوَّل المثلين في الآخر.

ووجهوا البدل فيهما بأنَّه لمَّا تعذَّر النقل باختلال المدّ معه ولا أصل للحركة في الزائد وضعف التَّسْهِيل لقصور الحرفين في المدّ عن الأَلِف تعيَّن البدل، وأُبدلت منْ جنس ما قبلها لقصد الإدغام.

فإنْ قيل: لمَ خَرَج حرف المدّ هنا عن حكم ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ و﴿فِي يَوۡمٍ﴾[2] فساغ إدغامه؟.

أجيب: بأنَّه إنَّما أبدل للإدغام فلا يكون السَّبب مانعًا، وأيضًا فالمدّ في ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ ﴿فِي يَوۡمٍ﴾ سابق على الإدغام، وهنا مقارن فافترقا، قاله الجَعْبَري[3].

وتعقب بأنَّ تنظيره الزائد بـ: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ و﴿فِي يَوۡمٍ﴾ غير سديد لأنَّ حرف المدّ إذا لقي مثله وكانا من كلمتين أظهر، وإذا كانا من كلمة واحدة نحو: ﴿عَدُوٌّ لِّي﴾

---

(١) كما في: الأنعام: ١٩، التوبة: ٣٧ على الترتيب.
(٢) الآيات على الترتيب: (الشعراء: ٩٦)، (كما في: إبراهيم: ١٨، السجدة: ٥، القمر: ١٩، المعارج: ٤، البلد: ١٤).
(٣) كنز المعاني ٢/ ٥٠٩.

و﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾[١] فيدغم وجوبًا.

وأمَّا قوله: وإنَّ [٢] ليدغم فيه فلا يكون سبب الإدغام الذي هو التسكين مانعًا من الإدغام.

وأمَّا قوله: فالمد في قوله ﴿قَالُوٓاْ وَهُمۡ﴾ ﴿فِي يَوۡمٖ﴾ سابق فلأنَّ حرف المدّ في الزّائد طارئ فلا حَظَّ له في بناء الكلمة فهو عارض كعروض المدّ في كـ ﴿هُوَ وَمَن﴾ بِخِلاف ﴿قَالُوٓاْ وَهُمۡ﴾ فأَدْغِم كما أدغم في ﴿هُوَ وَمَن﴾ ولم يظهر.

وأمَّا إن كان السَّاكِن غير ذلك من سائر الحروف:

فإمَّا أنْ يكون صحيحًا ووقع في القرآن في سبعة مواضع أربعة الهمزة فيها مضمومة وهي: ﴿دِفۡءٞ﴾ و﴿مِّلۡءُ﴾ و﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ و﴿لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٞ﴾[٣]، واثنان الهمزة فيهما مكسورة وهما ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾، و﴿ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾[٤]، وواحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾[٥].

وإمَّا أنْ يكون بعد الياء والواو المدِّيَتين الأصليتين نحو: ﴿ٱلۡمُسِيٓـَٔةُ﴾ و﴿لَنَنُوٓأُ﴾ اللينتين الأصليتين فالياء في ﴿شَيۡءٖ﴾ لا غير نحو: ﴿إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ﴾ والواو في نحو ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾[٦] فتسهل الهمزة في ذلك بنقل حركة الهمزة إلى ذلك السَّاكِن وتحرك بها ثُمَّ تحذف هي ليخفَّ اللفظ، وقد تميز باختلاف الحكم الفرق بين الياء والواو الأصليتين والزائدتين والله أعلم.

وقد أجرى بعض النُّحاة الأصليتين مجرى الزائدتين فأدغم وأبدل حكاه يونس

---

(١) الآيات على الترتيب: (طه: ٣٩، الشعراء: ٧٧)، (الأعراف: ١٥٥، سبأ: ٤١).
(٢) في جميع النسخ ماعدا [الأصل، و (ط)]: بزيادة [الهمزة].
(٣) الآيات على الترتيب: النحل: ٥، آل عمران: ٩١، النبأ: ٤٠، الحجر: ٤٤.
(٤) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٠٢، الأنفال: ٢٤.
(٥) النمل: ٢٥.
(٦) غافر: ٥٨، القصص: ٧٦، الحج: ١، النحل: ٦٠، على الترتيب.

والكسائي وحكاه سيبويه ووافقهم جماعة من القُرَّاء، وجاء منصوصًا عن حَمْزَة لكن لا مطلقًا بل فيما سمع خاصة والله أعلم[١].

وهذا أحد الوجهين في (الشَّاطِبيَّة) وفاقًا لأصلها وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح فارس.

وأمَّا المتطرفة المتحرك ما قبلها فهي السَّاكِنَة المتطرفة العارض سكونها وقد ذكرت حكمها ساكنة ويأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ حكم تخفيفها بالرَّوْم وغيره.

وأمَّا المتوسطة السَّاكِن ما قبلها فتكون أيضًا على قسمين متوسطة بنفسها ومتوسطة بغيرها:

/١٢٠ب/ **فالمتوسطة بنفسها يكون السَّاكِن / قبلها:**

إمَّا ألفًا نحو ﴿أَوْلِيَآءُهُۥٓ﴾ و﴿جَآءُو﴾ و﴿خَآئِفِينَ﴾ و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ و﴿جَآءَنَا﴾ و﴿دُعَآءَ﴾[٢]، وإمَّا ياء زائدة نحو ﴿خَطِيٓـَٔتَهُۥ﴾ و﴿هَنِيٓـًٔا﴾ ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾[٣]، ولم يقع في القرآن من هذا واو زائدة، وإمَّا غير ذلك:

فأمَّا الأَلِف: فتخفف فيه بين الهمزة وحركتها بأيّ حركة تحرَّكت فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو.

ويجوز في الأَلِف المسهلة المدّ والقصر لأنَّها حرفُ مدٍّ قبل همزٍ مُغير، ووجه تسهيلها تعذر النقل لعدم قبول الأَلِف الحركة فعادت إلى قياس بين بين.

وأمَّا الثَّاني وهو الياء الزائدة: فيُخفف بالبدل واوًا بعد الواو وياء بعد الياء ثمَّ يدغم أوَّل المثلين في الثَّاني على قاعدتهم.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٧، ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٣، النشر ١/ ٤٤٠، التيسير: ٣٨، الكنز ٢/ ٥٣٤.
(٢) آل عمران: ١٧٥، ١٨٤، البقرة: ١١٤، ٣٠، المائدة: ١٩، البقرة: ١٧١، على الترتيب.
(٣) النساء: ١١٢، النساء: ٤، النساء: ٤، على الترتيب.

وأمَّا الثَّالث: وهو ما إذا كان السَّاكِن غير ذلك فإمَّا أنْ يكون صحيحًا ويأتي مضمومًا نحو ﴿ مَسْـُٔولًا ﴾ و﴿ مَذْءُومًا ﴾[١]، ومكسورًا في ﴿ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾[٢] لا غير، ومفتوحًا نحو ﴿ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ و﴿ ٱلظَّمْـَٔانُ ﴾ و﴿ شَطْـَٔهُۥ ﴾ و﴿ يَجْـَٔرُونَ ﴾ و﴿ هُـزُوًا ﴾ و﴿ كُـفُوًا ﴾[٣] على قراءة حَمْزَة ومن معه، وكذلك ﴿ ٱلنَّشْـَٔةَ ﴾ و﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾[٤].

وإمَّا أنْ يكون ياءً أو واوًا أصليتين حرف مد فالياء في ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾ لا غير، والواو في ﴿ ٱلسُّوٓـَٔىٰ ﴾[٥] لا غير، أو حرف لين فالياء نحو ﴿ كَهَيْـَٔةِ ﴾ و﴿ ٱسْتَيْـَٔسَ ﴾[٦]، والواو في ﴿ سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ و﴿ سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ و﴿ مَوْبِلًا ﴾ و﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾[٧] لا غير فتخفيف ذلك بالنقل كما مرَّ في المتطرفة[٨].

وأمَّا المتوسطة بغيرها من المتحركة السَّاكِن ما قبلها:

فإمَّا أنْ يكون السَّاكِن متَّصلاً بها رسمًا أو منفصلاً عنها:

فالأوَّل: يكون ألفًا تارة، ويكون غيرها:

فأمَّا الأَلِف فيكون في موضعين: ياء النِّداء، وهاء التَّنبيه نحو ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ ﴿ يَٰٓـَٔأُولِى ﴾ ﴿ يَٰٓـَٔأَيُّهَا ﴾[٩] كيف وقع، ﴿هَٰٓـَٔأَنتُمْ ﴾ و﴿هَٰٓـَٔؤُلَآءِ ﴾[١٠] فتخفيفه ذلك بالتَّسهيل بين بين.

وأمَّا غير الأَلِف وهو في موضعٍ واحد وهو لام التَّعْريف نحو ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾

---

(١) الإسراء: ٣٤، الأعراف: ١٨، على الترتيب.
(٢) النحل: ٧٨.
(٣) كما في: التوبة: ١١١، النور: ٣٩، الفتح ٢٩، المؤمنون: ٦٣، البقرة: ٦٧، النحل: ٧٨.
(٤) (العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢)، المائدة: ٢٩، على الترتيب.
(٥) الملك: ٢٧، الروم: ١٠، على الترتيب.
(٦) (آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠)، يوسف: ١١٠، على الترتيب.
(٧) المائدة: ٣١، الأعراف: ٢٦، الكهف: ٥٨، التكوير: ٨، على الترتيب.
(٨) النشر ١/ ٤٣٥.
(٩) كما في: (البقرة: ٣٣، ٣٥)، و(البقرة: ١٧٩)، (البقرة:٢١).
(١٠) كمافي النساء ١٠٩، و آل عمران: ٦٦ على الترتيب.

و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ و﴿ٱلْآخِرَةِ﴾[١] فتُخَفَّف الهمزة في ذلك بالنَّقل، وهذا مذهب الجمهور، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح ورواة منصوصًا عن حَمْزَة غير واحد.

وكذلك الحكم في سائر المتوسطة بزائد وهو: ما انفصل حكمًا واتَّصَلَ رسمًا، وذهب جماعة إلى الوقف بالتَّحقيق وأجروه مجرى المُبتدأة، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وذكر الوجهين جميعًا في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها.

الثَّاني: المنفصل رسمًا من الهمزة المتحركة السَّاكِن ما قبلها، ويكون السَّاكِن:

إمَّا صحيحًا نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٢] و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٣] و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤] و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[٥].

وإمَّا أنْ يكون حرف مدّ ألفًا نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[٦] ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى﴾، أو ياء نحو ﴿تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ و﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ أو واوًا نحو ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى﴾[٧] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[٨]، وإمَّا أنْ يكون حرف لين نحو ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ أو ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾[٩]:

فإنْ كانَ الأوَّل وهو السَّاكِن الصحيح فاختلفوا في تسهيله وتحقيقه:

---

(١) كما في: البقرة: ٦١، طه: ٢١، البقرة: ١٠٢، على الترتيب، النشر ١/ ٤٣٤.
(٢) كما في: البقرة: ٦٢، ١٢٦، ١٧٧، ٢٥٣، آل عمران: ٩٩، النساء: ٥٥، المائدة: ٦٩، الأعراف: ٨٦، التوبة: ١٨، الكهف: ٨٨، سبأ: ٣٧.
(٣) كما في: المؤمنون: ١، الأعلى: ١٤، الشمس: ٩.
(٤) كما في: البقرة: ١٠، ١٠٤، ١٧٤، ١٧٨، آل عمران: ٧٧، ٩١، ١٧٧، ١٨٨، المائدة: ٣٦، ٧٣، ٩٤، الأعراف: ٧٣، التوبة: ٦١، ٧٩، ٩٠، هود: ٤٨، يوسف: ٢٥، وغيرها.
(٥) آل عمران: ٧٥.
(٦) كما في: البقرة: ٤، ٩٠، ٩١، ٢٨٥، النساء: ٦٠، ١٦٢، ١٦٦، المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، الرعد: ٣٦، الشورى: ١٥.
(٧) كما في البقرة: ٢٩، هود: ٣١، البقرة: ٢٣٥، يوسف: ١٠٨ على الترتيب.
(٨) كما في: البقرة: ١٤، ٧٦، آل عمران: ١١٩، المائدة: ٤١، ٦١، ١١١، الأعراف: ١٢١، طه: ٧٠، الشعراء: ٤٧، القصص: ٥٣، غافر: ٨٤.
(٩) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٤، المائدة: ٢٧.

فكثير مِنْ أهل الأداء سهَّله بالنَّقل إلحاقًا له بما هو من كلمة، وهو أحد الوجهين في (الحِرْز)، وإليه ذهب أبو علي البغدادي.

واستثنوا مِنْ ذلك ميم الجمع نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1] وإنْ أجازه النُّ ميم الجمع أصلها الضَّم فلو تحركت بالنَّقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، ولذلك آثر ورش صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها والله أعلم.

وذهب آخرون إلى تحقيقه أَجْرَوْه مجرى المبتدأة وهو مذهب كثير من الشَّاميين والمصريين والمغاربة قاطبة، ولم يجز الدَّاني غيره، وهو مذهب شيخه أبي الفتح فارس، وقد غلَّط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممَّن شرح (الحِرْز) وظنَّ أنَّ تسهيله من الزيادات على (التَّيْسير) لا على طرقه، فإنَّ الصَّواب أنَّ هذا ممَّا زاده على (التَّيْسير) وعلى طُرُق الدَّاني، فإنَّه لم يُذْكَر في شيء من مؤلفاته في هذا سوى التَّحقيق والوجهان / صحيحان قاله في (النَّشْر)[2]. /١١٢١أ/

وإنْ كانَ ألفًا فبعضهم سهَّلها بين بين، وهو مذهب ابن مُجَاهِد وابن شِيطَا وذهب الجمهور إلى التَّحقيق في هذا وفي كلِّ مَا وقع الهمز فيه محرَّكًا منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو متحرك.

وأمَّا الواو والياء المدِّيتين فسهله بالنَّقل وأدغم من سهَّله مع الأَلِف.

وإنْ كانَ حرف لين فإنَّه يسهل بالنَّقل كالسَّاكن الصَّحيح وحكى أبو العلاء الحافظ وابن سوار قلبها حرف لين من جنس ما قبلها وإدغام الأَوَّل في الثَّاني فيصير حرف لين مُشدَّد، وضعَّفه في (النَّشْر) فقال: "الصَّحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النَّقل ليس إلَّا وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحدٍ من شيوخي ولا آخذ بسواه"[3].

---

(١) المائدة: ١٠٥.
(٢) النشر ١/ ٤٣٥، التيسير: ٤١، الروضة ١/ ٢٣١.
(٣) النشر ١/ ٤٣٦، غاية الاختصار ١/ ٢٥٢، المستنير ١/ ٤٩٧.

وأمَّا الهمزة المتوسطة المتحركة بعد متحرك، فإمَّا أنْ تكون متوسطة بنفسها أو بغيرها:

فالأوَّل: تكون الهمزة فيه متحركة بالحركات الثَّلاث والمتحرك قبله كذلك، فيتحصَّل منْ ذلك ضرب ثلاثة الهمزة في ثلاثة حركة ما قبلها تسع صور:

الأُولَى: نحو ﴿مُّؤَجَّلًا﴾، **الثَّانية**: نحو ﴿مِاْئَةٍ﴾، **الثَّالثة**: نحو ﴿شَنَـَٔانُ﴾، **الرَّابعَة**: نحو ﴿سُـِٔيلَ﴾، **الخامسة**: نحو ﴿إِلَىٰ بَارِيـِٕكُمْ﴾، **السادسة**: نحو ﴿وَتَطْـَٔمِنَّ﴾، **السابعة**: نحو ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، **الثامنة**: نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، **التاسعة**: نحو ﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿يَكْلَؤُكُم﴾[1] فتخفَّف الهمزة في الصورة الأُولَى وهي المفتوحة بعد الضَّم بإبدالها واوًا، وفي الثَّانية وهي المفتوحة بعد الكسر بإبدالها ياء مفتوحتين، وفي الصُّور السَّبع الباقية بين الهمزة وما منه حركتها على أصل التَّسهيل فتجعل المفتوحة بين الهمزة والأَلِف والمكسورة بين الهمزة والياء في حالاتها الثَّلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو في أحوالها الثَّلاث أيضًا، وهذا مذهب سيبويه[2].

وروى محمد بن سعيد البزار عن خَلاَّد عن سليم عن حَمْزَة أنَّه كان يقف على نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ و﴿ٱلْخَاطِـُٔونَ﴾ و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾ و﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾[3] ممَّا همزته مضمومة بعد كسر بغير همز في الكلِّ مع ضم الزَّاي والكاف والطَّاء واللام والفاء والياء، وهو صحيح في الأداء والقياس وأجاز بعضهم حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسورًا على حاله على مراد الهمز قال الدَّاني:

---

(١) الآيات على الترتيب: آل عمران: ١٤٥، (كما في: البقرة: ٢٥٩، ٢٦١، الأنفال: ٦٥، ٦٦، الكهف: ٢٥، النور: ٢، الصافات: ١٤٧)، (المائدة: ٢، ٨)، البقرة: ١٠٨، البقرة: ٥٤، الرعد: ٢٨، المائدة: ٦، (كما في الأنعام: ٥، ١٠، هود: ٨، الحجر: ١١، النحل: ٣٤، الأنبياء: ٤١، الشعراء: ٦، الروم: ١٠، يس: ٣٠، الزمر: ٤٨، غافر: ٨٣، الزخرف: ٧)، (البقرة: ٢٠٧، آل عمران: ٣٠، التوبة: ١١٧، ١٢٨، النور: ٢٠، الحشر: ١٠)، الأنبياء: ٤٢.

(٢) النشر ١/ ٤٤٣، الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٣) البقرة: ١٤، يس: ٥٦، الحاقة: ٣٧، الصافات: ٦٦، الصف: ٨، يونس: ٥٣، على الترتيب.

"وهذا لا عمل عليه"، وأشار الشَّاطِبي إلى هذين الوجهين بقوله[١]:

مْسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَـمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلا

قال الجَعْبَري: "ولم يتعرض في (التَّيْسير) لهذه المسألة، والظّاهر أنَّ مذهبه الضَّم كمَا في ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ فالكسر زائد يعني في (الشَّاطِبيَّة) على (التَّيْسير)، وقال بعض الشراح وفاقًا للشارح ـ يعني السَّخَاوي ـ: أَلِف «أخملا» ضمير الضَّم والكسر أي أَخْمَل الوجهان وليس كذلك إذْ الأَوَّل موافق للرسم وميزان العربية مشهور في النقل، والألف للإطلاق، والضمير المُستكن للكسر فقط، وتمَّ الوجه عند قوله: "وضم"، ثُمَّ قال: "وكسر قبل" ولو أراد عوده إلى الاثنين لقال: "قيلا وأخملاً" لينص"[٢] انتهي، وتبعه في (النَّشْر)[٣] متعجبًا من السَّخَاوي في تضعيفه الوجه الأَوَّل مخطِّئًا له، ثُمَّ قال: "وممَّن نصَّ على صحته ـ أي الوجه الأَوَّل ـ صاحب (التَّ (جامع البيان) وفي (الشَّاطِبيَّة) وفاقًا للتيسير، وحكاه أبو حَيَّان أنَّ الأخفش النَّحوي أبدل من هذا النوع المكسورة بعد الضَّم واوًا، والمضمومة بعد الكسر ياء خالصتين فيقول في نحو ﴿سُـِٔلَ﴾ ((سُول)) وفي نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ((مُسْتَهْزِيون)) فدبَّرها بحركة ما قبلها، وقد نسبوا هذا على إطلاقه إلى الأخفش، والذي في / كتابه (معاني /١٢١ب/ القرآن) كما نبَّه عليه في (النَّشْر)[٤] تخصيصه بمَا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو: "مررت بأكول"، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾[٥] فقط، فخرج ما إذا كانت عينه نحو ﴿سُـِٔلَ﴾، أو من

---

(١) الشاطبية البيت (٢٤٧).

(٢) كنز المعاني ٢/ ٥٢٤، الفاسي ١/ ٣٢٣، فتح الوصيد ٢/ ٣٦١، إبراز المعاني ٢/ ٢٦ ـ سراج القارئ: ٨٩ وقال: "أما هذا الوجه أعني الواو الساكنة المكسور ما قبلها، فحقيق بالإخمال، وهو الذي أراد الناظم، وأما ضم ما قبل الواو فوجه جيد، وعليه قرأ نافع ((والصابون)) [المائدة: ٦٩] فلا وجه لإخمال هذا الوجه فالألف في أخملا للإطلاق".

(٣) في غير الأصل: [وتعقبه في النشر]، وهو تصحيف، النشر ١/ ٤٤٣.

(٤) النشر ١/ ٤٤٣، ٤٤٤، ارتشاف الضرب ١/ ٢٧١، معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٢.

(٥) الطور: ٢٤، الرحمن: ٢٢، الواقعة: ٢٣، المعرف والمنكر.

منفصل نحو ﴿يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ و﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[١]، فيسهلها بين بين كسيبويه، والجمهور على إلغاء هذا المذهب، والأخذ بمذهب سيبويه في ذلك وهو التَّسْهِيل بين الهمزة وحركتها وهو قياس التَّسهيل لأنَّ حركتها أولى بها من غيرها وأخذ آخرون بالتفصيل فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، وبمذهب سيبويه في نحو ﴿سُبِلَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ لموافقه الرسم كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ.

وأمَّا المتوسطة بغيرها من هذا القسم وهي المتحركة بعد المتحرك فتكون متَّصلة رسمًا ومنفصلة:

فالمتَّصلة تكون بدخول حرف من حروف المعاني عليه كحروف العطف وحروف الجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام وغيرها، وهو المسمّى بالمتوسط بزائد، وتكون الهمزة في ذلك بالحركات الثَّلاث وقبل كلّ منها كسر وفتح، فتضرب الاثنين في الثَّلاثة تبلغ ستَّة، وهي:

مفتوحة بعد كسر نحو: ﴿بِأَنَّهُۥ﴾ و﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾[٢] فتُبدل في هذه ياء، ومفتوحة بعد فتح نحو ﴿فَأَذَّنَ﴾ ﴿كَأَنَّهُۥ﴾[٣]، ومكسورة بعد كسر نحو ﴿لَبِإِمَامٍ﴾ ﴿لِإِيلَٰفِ﴾، ومكسورة بعد فتح نحو ﴿فَإِنَّهُمْ﴾ ﴿فَأَنَّهُۥ﴾، ومضمومة بعد كسر نحو ﴿لِأُولَٰئِكَ﴾ ﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾، ومضمومة بعد فتح نحو ﴿وَأُوحِيَ﴾ و﴿فَأُوَارِيَ﴾[٤]:

فتُسَهَّل في هذه الخمسة بين بين، وهذا مذهب الجمهور، وحققَّها كثيرون في السِّتَّة.

---

(١) البقرة: ١٢٧، (البقرة: ١٤٢، ٢١٣، يونس: ٢٥، النور: ٤٦)، الكتاب ٣/ ٥٤٢.
(٢) (غافر: ١٢، التغابن: ٦)، النساء: ١١، على الترتيب.
(٣) الأعراف: ٤٤، (الأعراف: ١٧١، النمل: ٤٢، الصافات: ٦٩، فصلت: ٣٤، المرسلات: ٣٣)، على الترتيب.
(٤) الحجر: ٧٩، قريش: ١، آل عمران:١٢٨، الأنعام: ٥٤، الأعراف: ٣٨، هود:٣٩، المائدة: ٣١، على الترتيب.

وأمَّا المتوسطة بغيرها المنفصلة رسمًا فتكون متحركة بالحركات الثَّلاث، وتأتي قبل الحركات الثَّلاث أيضًا فيحصل من ضرب الثَّلاثة في الثَّلاثة تسع صور:

مفتوحة بعد ضم نحو ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾، ومفتوحة بعد كسر نحو ﴿فِيهِ ءَايَتُۢ﴾، ومفتوحة بعد فتح نحو ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ﴾، ومكسورة بعد ضم نحو ﴿يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾، ومكسورة بعد كسر نحو ﴿مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ﴾، ومكسورة بعد فتح نحو ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، ومضمومة بعد ضم نحو ﴿ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾، ومضمومة بعد كسر نحو ﴿عَلَيْهِ أُمَّةً﴾، ومضمومة بعد فتح نحو ﴿كَانَ أُمَّةً﴾[1]:

فتبدل المفتوحة بعد الضَّم واوًا وبعد الكسر ياء، وتسهل بين بين في الصّور السَّبع الباقية، وهذا مذهب من خفف المُتَّصل الواقع بعد حرف المدِّ من العراقيين، وحقَّق الجمهور في جميع التّسعة، والله أعلم.

*****

(١) الآيات على الترتيب: يوسف: ٤٦، آل عمران: ٩٧، البقرة: ٧٥، البقرة: ١٢٧، النور: ٣٣، البقرة: ٢٤٠، التكوير: ١٣، القصص: ٢٣، النحل: ١٢٠.

المذهب الثَّاني: التَّخفيف الرَّسمي:

وهو: اتباع صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وهو خاص بالهمز دون غيره فلا ﴿نَشَـَٔؤُاْ﴾[1] ولا يلفظ بالألف الذي بعدها، وقد اختلف في الأخذ بتسهيل الهمز على الوجه الرسمي فذهب جماعة إلى الأخذ به مطلقًا فأبدلوا الهمزة بما صُوِّرَت به، وحذفوها فيما حذفت فيه؛ لأنَّ مَنْ شَرْط الحرف الذي يقرأ به موافقة الرسم كما مرَّ البحث فيه، وذهب مَكِّي وابن شريح والشاطبي كالدَّاني وأبي الفتح فارس في جماعة من المغاربة[2]، ومَنْ وافقهم مِنَ المتأخرين إلى الأخذ به لكن بشرط صحته في العربية، وإنْ كان غيره أقيس فلا يجوز اتِّبَاع الرَّسم إذا خالف قياس العربية فإنَّه ربَّما يؤدي في الأَلِف إلى [اجتماع ثلاث سّوَاكن][3] نحو ﴿رَأَيْتَ﴾[4] و((سألت))[5] و﴿كَأَنَّهُۥ﴾، وربَّما يتعذر في بعضه وذلك إذا كان قبل الأَلِف التي هي صورة الهمزة ساكن نحو ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾[6] و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾[7]، وقد يؤدي في الحذف إلى اشتباه المعاني كـ ﴿يَجْتَرُونَ﴾ و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ أو إلى الإخلال كـ ﴿مَسْـُٔولًا﴾ فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به لمخالفته اللغة وعدم صحَّته نقلًا / على أنَّ سائر الأئمة من العراقيين قاطبة والمشارقة والمغاربة لم يُعَرِّجُوا على التَّخفيف الرسمي ولا ذكروه ولا أشاروا إليه إلَّا مَنْ تقدَّم ذكره، وحينئذ فالعمل بالتسهيل التَّصريفي أَوْلَى لكن لا ينبغي ترك العمل بالتَّسهيل الرَّسمي بشرطه اتباعًا لخط المصحف المجمع على اتباعه وعملاً بما روى سليم عن حَمْزَة أنَّه كان يتبع في /١٢٢أ/

(١) هود: ٨٧ لا غير.
(٢) النشر ١/ ٤٤٦، التبصرة:٣٢٨، الكافي:٣٥، التيسير:٤١، إيضاح الرموز:١٧٨.
(٣) في (الأصل) [اجتماع ساكنين]، والسواكن هي: الهمزة المبدلة ألفا والياء والتاء عند الوقف.
(٤) النساء: ٦١، وغيره.
(٥) أي: ((سألتكم)) نحو: يوسف: ٧٢، ((سألتم)) البقرة: ٦١، ((سألتموهم)) الأحزاب: ٥٣، ((سألتهم)) التوبة: ٦٥، ((سألتموه)) إبراهيم: ٣٤.
(٦) الروم: ١٠.
(٧) العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢.

الوقف على الهمز خط المصحف وهذا هو المختار وعليه سائر المتأخرين مِنْ أهل الأمصار فتبدل الهمزة بالشرط الذي ذكرته بمَا صورت به فما صُوِّر ألفًا أبدله ألفًا، وما صُوِّر واوًا أبدله واوًا، وما صُوِّر ياء أبدله ياء، وما لم يُصَوَّر حَذَفَه[١].

ثمَّ إنَّه تارة يوافق الرسم القياس فيتَّحد المذهبان، وتارة يختلفان ويتعذَّر اتباع الرسم كاجتماع السَّاكنين كما قدَّمته.

ولا تظهر فائدة هذا التَّخْفِيف إلَّا فيما خالف فيه الرسم القياس، ومعرفته متوقفة على معرفة الرسم؛ فالأصل أنْ تكتب صورة الهمزة بحسب ما تؤول إليه في التَّخْفِيف أو تقرب منه: فإنْ خففت ألفًا أو كالألف فقياسها أنْ تكتب ألفًا أو ياء أو كالياء أن تكتب ياءً أو واوًا أو كالواو وأنْ يكتب واوًا أو حذفًا بنقل أو إدغام أو غيره أنْ تحذف ما لم تكن أوَّلاً سواء كانت متوسطة أو متطرفة، فإنْ كانت أوَّلاً فتكتب حينئذ ألفًا سواء اتصل بها زائد نحو ﴿ سَأَصۡرِفُ ﴾[٢] أو لم يتصل نحو ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ إشعارًا بحالة الابتداء، هذا هو القياس في العربية وخط المصحف[٣].

وقد جاءت أحرف في الكتابة خارجةً عن القياس لمعنى مقصود ووجه مستقيم، وللعلامة أبي العباس ابن البنا مؤلف في وجه المناسبة لِمَا خَرَج في هذا الباب وغيره عن الرسم عن القياس[٤]، ذكرت ملخص مقاصده في الوسائل، فممَّا خرج عن القياس من الهمز السَّاكِن المتطرف:

فمِنَ المكسور ما قبله ﴿ وَهَيِّئۡ ﴾ و﴿ وَيُهَيِّئۡ لَكُم ﴾[٥] رُسِم في بعض المصاحف فيما نصَّ عليه الغازي ابن قيس صورة الهمزة فيها أَلِف كراهة اجتماع المثلين لأنَّ

(١) النشر ١/ ٤٤٦.
(٢) الأعراف: ١٤٦.
(٣) إيضاح الرموز: ١٧٨.
(٤) كتاب عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، وهو مطبوع.
(٥) الكهف: ١٠، ١٦.

الحذف مُجْحِف[١] بالكلمة لأجل التَّشْدِيد الذي قبل الياء، وكذلك حكم ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ و﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾[٢]، وقد أنكر الدَّاني كِتَابَة ذلك بالَألِف واحتجّ بمخالفته الإجماع، وتعقبه السَّخَاوي بأنَّه رأى ذلك كذلك في المصحف الشَّامي، وأيَّده العَلاَّمة ابن الجَزَري بمشاهدته له أيضًا، والوقف على ذلك كله على الوجه القياسي بإبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوز بالألف على التَّخْفِيف الرسمي[٣].

ومن المتوسطة: ﴿وَرِءْيًا﴾ بـ «مريم»[٤] كتبوها بياء واحدة فحذفوا صورة الهمزة خوفًا من اجتماع المثلين كنظيره في نحو ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾[٥] لأنَّها لو صُوِّرَت لكانت ياء، وقيل اجتزأ بالكسرة.

ومِنَ المتوسطة المضموم ما قبلها: ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾، و﴿ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾[٦] كتبوهما بواو واحدة حذفوا صورة الهمزة خوف اجتماع المثلين كما وقع لهم في نحو ﴿دَاوُۥدُ﴾ فتبدل الهمزة في ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ واوًا، وفي ﴿وَرِءْيًا﴾ ياء مع الإظهار والإدغام واتِّباع الرسم متحد في الإدغام، وكذلك حذفوها في باب (الرؤيا) المضمومة الرَّاء فلم يكتبوا لها صورة خوف اشتباه الواو بالرَّاء لقربهما شكلاً في الخط القديم أو ليشتمل القراءتين تحقيقًا وتقديرًا، قال في (النَّشْر): "وهو الأحسن"[٧]، وتسهيله على الوجه الرَّسمي بواو مشدَّدة.

ومن المفتوح ما قبلها: ﴿فَٱدَّٰرَْٔتُمْ﴾ بـ «البقرة»[٨] لم يثبتوا الَألِف التي هي

---

(١) أجحف به: ذهب واشتد في الإضرار به، المعجم الوسيط ١/ ١١٣.
(٢) فاطر: ٤٣.
(٣) النشر ١/ ٤٤٨، المقنع: ٥٧، مختصر التبيين ٣/ ٨٠٢، الوسيلة: ٣٤٦.
(٤) مريم: ٧٤.
(٥) كما في: البقرة: ٢٦، الأحزاب: ٥٣.
(٦) الأحزاب: ٥١، المعارج: ١٣، على الترتيب.
(٧) النشر ١/ ٤٤٨.
(٨) البقرة: ٧٢.

صورة للهمزة كراهة اجتماع المثلين وحذوفوا الأَلِف بعد الدَّال اختصارًا وتخفيفًا، ولا يجوز الوقف بالألف اتّباعًا للرسم فليس فيه سوى وجه واحد وهو / إبدال /١٢٢ب/ الهمزة ألفًا على الوجه القياسي لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وكذلك ﴿ ٱمۡتَلَأۡتِ ﴾[١] حذفوا ألفها في أكثر المصاحف.

و﴿ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ ﴾ و﴿ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ﴾[٢] فيما ذكره أبو داود في التَّنْزِيل.

و﴿ يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾[٣] غيبةً وخطابًا اختصارًا للعلم بها كما قالوا في حذفها في ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ لكن استثنى بعضهم موضع الأعراف، ولا يجوز الوقف بحذف الأَلِف اتّباعا للرَّسم، فالمستعمل هنا الوجه القياسي فقط وهو البدل[٤].

وممَّا خرج من الهمزة المتحركة بعد ساكن غير الأَلِف: ﴿ ٱلنَّشۡأَةَ ﴾ في الثَّلاثة مواضع و﴿ يَسۡـَٔلُونَ ﴾ في «الأحزاب»، و﴿ مَوۡئِلًا ﴾ في «الكهف»، و﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ في «الرُّوم»، و﴿ أَن تَبُوَّأَا ﴾ في «المائدة»، و﴿ لِيَسُـُٔواْ ﴾ في «الإسراء»[٥] لأنَّ القياس حذف صورتها لأنَّ تخفيفها التَّصريفي بالنَّقل:

فرسموا ﴿ ٱلنَّشۡأَةَ ﴾ بأَلِف بعد الشِّين اتِّفاقًا لاحتمال القراءتين فهي في قراءة أبي عَمْرُو ومن معه ممَّن مدَّ صورة المدّة، وفي قراءة حَمْزَة ومن معه ممَّن سكَّن الشِّين صورة الهمزة، وكذا أثبتوها في ﴿ يَسۡـَٔلُونَ ﴾ في بعض المصاحف، وهي تحتمل قراءة رويس عن يعقوب وغيره ممَّن قرأ بتشديد السِّين والمدّ وفي بعضها، وتحتمل قراءة الباقين فيجوز الوقف بالألف اتباعًا للرَّسم على تقدير نقل حركة الهمزة فيهما فقط، قال في (النَّشْر): "وهو وجه مسموع رواه الحافظ أبو العلاء وهو قوي لأجل

(١) ق: ٣٠.
(٢) القصص: ٢٦.
(٣) غيبة كما في: الأعراف: ٣٤، يونس: ٤٩، الحجر: ٥، النحل: ٦١، وخطابا كما في: سبأ: ٣٠.
(٤) النشر ١/ ٤٤٧، إيضاح الرموز: ١٧٩.
(٥) الآيات على الترتيب: الأحزاب: ٢٠، الكهف: ٥٨، الروم: ١٠، المائدة: ٢٩، الإسراء ٧.

رسمها بالألف"[١] انتهي، وقال الجَعْبَري: "وأمَّا ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ فيحتمل أنْ تكون الَألِف صورة الزَّائدة فيتحد القياس والرسم"[٢].

وأمَّا ﴿ مَوْبِلًا ﴾ فبالياء اتّفاقًا لمناسبة رؤوس الآي قبل وبعد نحو ﴿ مَوْعِدًا ﴾ و﴿ مَصْرِفًا ﴾ و﴿ مَّوْبِقًا ﴾[٣] ومحافظة على لفظهما، وتخفيفه بالنَّقل والإدغام كما تقدَّم، وأمَّا إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتّباع الرسم فقال في (النَّشْر): "فيه نظر لمخالفة القياس وضِعْفَه في الرواية"[٤].

وأمَّا ﴿ ٱلسُّوَأَىٰٓ ﴾ فبالألف بعد الواو وبعدها ياء هي أَلِف التَّأنيث على مراد الإمالة، ولمَّا صُوِّرَت أَلِف التَّأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها أَلِفًا إشعارًا بأنَّها تابعة لأَلِف التَّأنيث في الإمالة وتخفيفها بالنقل وبالإدغام، وأمَّا تسهيلها بين بين فَضُعِّف.

وأمَّا ﴿ أَن تَبُوَّاَ ﴾ فبالأَلِف ولم تُصَوَّر متطرفة بعد ساكن بغير خُلْف في غير هذه، وتُخَفَّف بالنقل وبالإدغام كما تقدّم، والوجهان على التَّخْفِيف القياسي.

وأمَّا ﴿ لِيَسُـُٔوا۟ ﴾ فبالألف أيضًا على قراءة حَمْزَة ومن معه، وأمَّا على قراءة نافع ومن معه فإن الأَلِف فيها زائدة كوقوعها بعد واو الجمع كـ ﴿ قَالُوا۟ ﴾ وشبهه، وحذفت إحدى الواوين كراهة اجتماع المثلين، ويلحق بذلك ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾[٥] بضم ألفين أثبتوا صورتها على القياس، وحذفت على قراءة مَنْ سَكَّن تخفيفًا، ويجوز الوقف عليهما بالواو اتباعًا للرَّسم.

وأمَّا ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[٦] فذكره الشَّاطِبي كالدَّاني ممَّا صُوِّرَت الهمزة فيه أَلِفًا

---

(١) النشر ١/ ٤٨١، والنقل بتصرف يسير.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٥٠٢.
(٣) الآيات على الترتيب: (الكهف: ٤٨، ٥٩، طه: ٥٨ ٩٧)، الكهف: ٥٣، الكهف: ٥٢.
(٤) النشر ١/ ٤٨٠.
(٥) أي في قراءة من همزهما.
(٦) القصص: ٧٦.

مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، فتكون ممَّا خرج عن القياس، وتُعُقِّب بأنَّ الأَلِف زائدة كما كتبت في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، وصورة الهمزة محذوفة على القياس[١].

وأمَّا ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾، ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾[٢] فذَكَرَه بعضهم فيما خرج عن القياس، وتُعُقِّب: بأنَّ الأَلِف لا تَعَلُّق لها بالهمزة بل تحتمل أنْ تكون أُثْبِتَت على قراءة ابن كثير أو زِيدَت للفرق بينها وبين ﴿يَئِسَ﴾[٣] و﴿يَـِٔسُواْ﴾[٤].

وأمَّا ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[٥] فكتبت بواو واحدة خوف اجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس، وكذلك ﴿مَسْـُٔولًا﴾[٦].

وممَّا خرج من الهمزة المتوسطة المتحركة بعد الأَلِف وتكون:

إمَّا مفتوحه نحو ﴿وَأَبْنَـَٔآءَكُمْ﴾، ﴿أَبْنَـَٔآءَنَا﴾، و﴿وَنِسَـَٔآءَنَا﴾، و﴿وَنِسَـَٔآءَكُمْ﴾[٧] ولم ترسم لها صورة، وإمَّا مضمومة بعدها / واو نحو ﴿جَـَٔآءُوكُمْ﴾ و﴿يُرَآءُونَ﴾[٨]. /١٢٣أ/

وإمَّا مكسورة بعدها ياء نحو ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿ٱلَّـَٔٔى﴾[٩] على قراءة حَمْزَة:

فرسموا بعد الأَلِف في المضمومة واوًا واحدة، وفي المكسورة ياء واحدة، واحتمل أنْ تكون المحذوفة صورة الهمزة وأنْ تكون الأخرى، وقال ابن الجَزَري:

---

(١) النشر ١/ ٤٤٩، المقنع: ٤٩.
(٢) يوسف: ٨٧، الرعد: ٣١، على الترتيب، النشر ١/ ٤٠٥.
(٣) المائدة: ٣، الممتحنة: ١٣.
(٤) العنكبوت: ٢٣، الممتحنة: ١٣.
(٥) التكوير: ٨.
(٦) النشر١/ ٤٤٩.
(٧) الآيات على الترتيب (آل عمران: ٦١)، (آل عمران: ٦١)، (آل عمران: ٦١)، (كما في البقرة: ١٨٧، آل عمران: ٦١، النساء: ١٥، ٢٣، الطلاق: ٤).
(٨) كما في (النساء: ٩٠، المائدة: ٦١، الأحزاب: ١٠)، (النساء: ١٤٢، الماعون: ٦).
(٩) كما في البقرة: ٨٣، الأحزاب: ٤، النشر ١/ ٤٥٠.

"فلم يكتب في ذلك للهمز صورة خوف اجتماع صورتين"[١].

واختلف في ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ في «البقرة»، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾، و﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ في «الأنعام»، ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا﴾ بـ«الأحزاب»، ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ بـ«فصلت»[٢]، ففي أكثر العراقية لم تُصَوَّر، وأثبتت في سائر المصاحف.

واختلف أيضًا في ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في «يوسف»[٣]، فقال الغازي: لا صورة لها.

وأجمعوا على رسم ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[٤] بألف واحدة.

واختلف في الثَّانية هل هي الأُولَى أو الثَّانية؟. ولكُلٍّ أدلة لا نُطيل بذكرها.

وأمَّا المتطرفة بعد الأَلِف وتكون الهمزة فيها مضمومة ومكسورة:

فالمضموم ﴿شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ في «الأنعام» وفي «الشورى» ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾، و﴿أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ بـ«هود»، ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ بـ«إبراهيم»، و﴿مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَٰٓؤُا۟﴾ بـ«الرُّوم»، و﴿وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بـ«الطول»، و﴿لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾ بـ«الصَّافات»، و﴿بَلَٰٓؤُا۟ مُّبِينٌ﴾ بـ«الدّخان»، ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟﴾ بـ«الممتحنة»، و﴿جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ و﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ﴾ الأوَّلين من «المائدة»، و﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ﴾ في «الشّورى»، و﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بـ«الحشر»[٥]:

فرسموا صورة الهمزة في هذه الثمانية ألفاظ واوًا اتفاقًا، وزادوا بعدها أَلِفًا، ولم يرسموا الأَلِف المتقدمة تخفيفًا.

---

(١) النشر ١/ ٤٥٠، والنقل بتصرف.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٥٧، الأنعام: ١٢٨، ١٢١، الأحزاب: ٦، فصلت: ٣١.
(٣) يوسف: ٧٤، ٧٥، المقنع: ٣٧، النشر ١/ ٤٥٠.
(٤) الشعراء: ٦١.
(٥) الآيات على الترتيب: الأنعام: ٩٤، ١٣٩، الشورى: ٢١، هود: ٨٧، إبراهيم: ٢١، الروم: ١٣، غافر: ٥٠، الصافات: ١٠٦، الدخان: ٣٣، الممتحنة: ٤، المائدة: ٢٩، ٣٣، الشورى: ٤٠، الحشر: ١٧.

واختلف في ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في «الزّمر»، و﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ بـ«طه»، و﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بـ «الكهف»، و﴿عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بـ «الشّعراء»، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ بـ «فاطر»، و﴿أَنۢبَـُٔوا۟ مَا كَانُوا۟﴾ بـ «الأنعام» و«الشّعراء»[١]:

فمَا كُتِب منْ هذه الألفاظ بالواو فإنَّ الأَلِف قبله تحذف اختصارًا وتلحق بعد الواو منه تشبيهًا بواو ﴿قَالُوٓا۟﴾، وما لا تُكتب فيه صورة الهمزة فإنَّ الأَلِف فيه تثبت لوقوعها طرفًا.

وأمَّا المكسورة فَصُوِّرت الهمزة فيه ياء بعد الأَلِف في أربعة بلا خلاف وهي: ﴿مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ﴾ في «يونس»، و﴿وَإِيتَآىِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بـ «النَّحل»، و﴿وَمِنْ ءَانَآىِٕ ٱلَّيْلِ﴾ بـ «طه»، ﴿أَوْ مِن وَرَآىِٕ حِجَابٍ﴾ بـ «الشّورى»[٢]، والأَلِف قبلها ثابتة فيها إلَّا أنَّها حذفت ﴿مِن تِلْقَآىِٕ﴾ و﴿وَإِيتَآىِٕ﴾ في بعض المصاحف.

واختلف في ﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ و﴿وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ كلاهما بـ «الرُّوم»[٣] فنَصَّ الغازي بن قيس على الياء فيهما.

وأمَّا ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾ فعلى صورة (إلى) الجارة لتحتملها القراءات الأربع، قال في (النَّشْر): "فالألف حُذِفت اختصارًا كما حذفت ﴿مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ﴾، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقق الهمزة أو سهَّلها بين بين، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة، وأمَّا عند حَمْزَة ومن معه ممَّن أثبت الهمزة والياء جميعًا فحذفت إحدى اليائين لاجتماع الصُّورتين، والظَّاهر أنَّ صورة الهمزة محذوفة والثابت هو الياء والله أعلم"[٤].

---

(١) الآيات على الترتيب: الزمر: ٣٤، طه: ٧٦، الكهف: ٨٨، الشعراء: ١٩٧، فاطر: ٢٨، الأنعام: ٥، الشعراء: ٦.
(٢) الآيات على الترتيب: يونس: ١٥، النحل: ٩٠، طه: ١٣٠، الشورى: ٥١، الوسيلة: ٣٥٢.
(٣) الروم: ٨، ١٦، المقنع: ٤٧.
(٤) النشر ١/ ٤٥٢.

وممَّا خرج عن القياس مِنَ الهمزة المتحركة المتطرفة المتحرك ما قبلها وتكون الهمزة مضمومة ومكسورة:

فالمضمومة في عشرة كتبت الهمزة فيها واوًا وهي:

﴿تَفْتَؤُاْ﴾ في «يوسف»، و﴿يَنفَيَؤُاْ﴾ بـ «النحل»، و﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ و﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ في «طه»، و﴿وَيَذَرُوۡاْ أَعۡنَٰهَا﴾ في «النُّور»، و﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ بـ «الفرقان»، و﴿ٱلۡمَلَؤُاْ﴾ الأَوَّل من «المؤمنين»، والمواضع الثَّلاثة في «النَّمل»، و﴿يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ﴾ بـ «الزّخرف»، و﴿نَبَؤُاْ﴾ في غير حرف «براءة» وهو في: «إبراهيم» و«التَّغابن»، وفي «ص» ﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾ و﴿نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ فيها إلَّا أنَّه كتب بغير واو في بعض المصاحف و﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ بـ «القيامة»[1] على اختلاف فيه، وزِيدَت الَألِف بعد الواو في هذه / المواضع كواو «قالوا» فيوقف بالواو على التَّخفيف الرَّسمي. /١٢٣ب

وأمَّا المكسورة فموضع واحد مِنْ ﴿نَبَإِيٓ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ في «الأنعام»[2] كُتِب بأَلِف بعدها ياء، قال الجَعْبَري: "ويجوز أنْ تكون الياء صورة الهمزة باعتبار الوصل والأَلِف زائدة"[3]، ويجوز أنْ تكون الَألِف صورة الهمزة باعتبار الوقف والياء زائدة، وصَوَّب في (النَّشْر)[4] أنَّ الياء صورة الهمزة لأنَّ المضمومة من ذلك صُوِّرت واوًا بالاتفاق فحمل المكسورة على نظيرها أصحّ، وحينئذ فيوقف بالياء على الوجه الرسمي.

وخرج عن القياس مِنَ المتوسطة المتحركة بعد متحرك نحو: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾

---

(١) الآيات على الترتيب: يوسف: ٨٥، النحل: ٤٨، طه: ١٨، ١١٩، النور: ٨، الفرقان: ٧٧، المؤمنون: ٢٤، النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨، الزخرف: ١٨، إبراهيم: ٩، التغابن: ٥، ص: ٢١، ٦٧، القيامة: ١٣.

(٢) الأنعام: ٣٤.

(٣) كنز المعاني ٢/ ٥٢٧.

(٤) النشر ١/ ٤٥٤.

و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ و﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾ و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ و﴿يَطَّعُّونَ﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ و﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾[(١)]، ممَّا وقع بعد الهمزة فيه واو أو ياء فلم يرسموا لذلك صورة خوف اجتماع المثلين أو ليحتمل القراءتين إثباتًا وحذفًا، لكنْ جعل الجَعْبَري ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ ممَّا يحتمل أنْ تكون الواو صورة الهمزة، فيوقف على نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ بواو واحدة على الحذف مع ضم ما قبلها على التَّخفيف الرسمي، وعلى نحو: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ بياء واحدة على الحذف[(٢)].

وخرج من المفتوحة بعد كسر ﴿سَيِّـَٔاتُ﴾ في الجمع نحو: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ ﴿ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[(٣)] فحذفوا صورة الهمزة لاجتماع المثلين وعوَّضوا عنها إثبات الأَلِف على غير قياسهم في أَلِفَات جمع التَّأنيث، وأثبتوا صورتها في المفردة نحو: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾[(٤)]، و﴿سَيِّئًا﴾[(٥)].

وأمَّا نحو: ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ و﴿وَمَلَأَهُۥ﴾ و﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾[(٦)] فرسم بأَلِف قبل الياء، وليست صورة الهمزة إذْ صورتها الياء قطعًا كما جَزَمَ به الشَّاطِبي كالدَّاني فتعين زيادتها، وتعقبه في (النَّشْر) بما ذكر في ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٧)]، وحينئذ فالزَّائد الأَلِف للفرق بين ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾[(٨)] والياء صورة الهمزة[(٩)].

---

(١) كما في: البقرة: ١٤، المائدة: ٦٩، الصافات: ٦٦، يونس: ٥٣، الصف: ٨، هود: ٨، التوبة: ١٢٠، البقرة: ٢٠٧، البقرة: ٦٥، البقرة: ٦٢، الكهف: ٥١.
(٢) النشر ١/ ٤٨٤، كنز المعاني ٢/ ٥٢٧.
(٣) محمد: ٢، الجاثية: ٢١.
(٤) الإسراء: ٣٨، وكذلك: ((سيئة)) البقرة: ٨١.
(٥) التوبة: ١٠٢.
(٦) كما في: البقرة: ٢٥٩، الأنفال: ٦٥، ٦٦، يونس: ٨٨، يونس: ٨٣، على الترتيب.
(٧) الأنعام: ٣٥.
(٨) البقرة: ٢٤٩، وغيرها.
(٩) العقيلة: ٢٠، الوسيلة: ٣٥١، النشر ١/ ٤٨٤.

وخرج من المضمومة بعد كسر نحو: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾[١] فلم ترسم على مذهب الجادة[٢] بواو؛ بل على مذهب الأخفش بالياء، ورسم عكسه ﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿سُئِلُوا۟﴾[٣] على مذهب الجادة، ولم ترسم على مذهب الأخفش.

واختلف من المفتوحة بعد فتح في ﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟﴾، وفي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ أعني التي قبل النُّون، وفي ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾[٤] فرسم في بعض المصاحف بالألف على القياس، وحذفت في أكثرها على غير قياس تخفيفًا واختصارًا.

واختلف أيضًا في ﴿أَرَءَيْتَ﴾[٥]، و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾[٦]، و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾[٧] في جميع القرآن فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف، وخصّ بعضهم الحذف بسورة «الدِّين»[٨] فقط، والصَّحيح إجراء الخلاف في الجميع.

وأمَّا ﴿رَءَا﴾ في جميع القرآن[٩] فَبِرَاء وأَلِف لا غير فالأَلِف فيه صورة الهمزة إلَّا موضعي «النَّجم» وهما: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾[١٠] ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ﴾[١١] فبأَلِف بعدها ياء على لغة الإمالة.

---

(١) فاطر: ١٤، الأعلى: ٦.
(٢) الجادة: هو الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق، المعجم الوسيط ١/ ١١٤، والمقصود قول الجمهور، ومذهب الأخفش أن الآخرة تتبع الأولى، معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٢.
(٣) التكوير: ٨، الأحزاب: ١٤، على الترتيب.
(٤) الآيات على الترتيب: يونس: ٧، (الأعراف: ١٨، هود: ١١٩، السجدة: ١٣، ص: ٨٥)، الزمر: ٤٥، المقنع: ٢٦، النشر ١/ ٤٥٤.
(٥) كما في: الكهف: ٦٣، الفرقان: ٤٣، العلق: ٩، ١١، ١٣، الماعون: ١.
(٦) كما في: الأنعام: ٤٦، يونس: ٥٠، ٥٩، هود: ٢٨، ٦٣، ٨٨.
(٧) كما في الأنعام: ٤٠، ٤٧.
(٨) أي سورة الماعون: ١.
(٩) كما في سورة: آل عمران: ١٣، الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨، هود: ٧٠، يوسف: ٢٤، ٢٨، النحل: ٨٥، ٨٦، طه: ١٠، الأحزاب: ٢٢، النجم: ١١، ١٨.
(١٠) النجم: ١١.
(١١) النجم: ١٨.

وأمَّا ﴿وَنَـَٔا﴾ في «سبحان» و«فصلت»[١] فرسم بنون وأَلِف فقط ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة مَنْ قدَّم المدّ على الهمزة ظاهر، وعلى قراءة الجمهور قد رسم الأَلِف المنقلبة ألفًا فاجتمع حينئذ أَلِفان فحذف أحدهما ولا شك أنَّها المنقلبة، وأنَّ هذه الأَلِف الثَّابتة صورة الهمزة.

وخرج من الهمزة الواقعة أوَّلاً:

﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ فرسمت بواو بعد الأَلِف لتسهيلها، وكان القياس أنْ ترسم أَلِفًا كسائر المبتدآت، ولم ترسم في نظيرها واوًا ﴿أَءُلْقِيَ﴾، ﴿أَءُنزِلَ﴾[٢] بل كُتبتا بأَلِفٍ واحدةٍ لكراهة الجمع بين الصُّورتين.

وكذلك سائر الباب ممَّا اجتمع فيه أَلِفان كـ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٣]، ﴿ءَأَنتُمْ﴾[٤].

وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث أَلِفَات لفظًا نحو: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾[٥]، ﴿أَءِذَا﴾[٦]، ﴿أَءِنَّا﴾[٧] إلاَّ مواضع كتبت بالياء على مراد الوصل.

وكتبوا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في «طه»[٨] بواو، ووصل بنون (ابن) ثمَّ وصلت (ابن) بـ (يا) النِّداء / المحذوفة الأَلِف فالأَلِف التي بعد الياء هي أَلِف (ابن) هذا هو الصَّواب، / ١١٢٤أ/ وأمَّا موضع «الأعراف»[٩] فكتبت الهمزة من (أُمَّ) ألفًا مفصولة.

---

(١) الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١، النشر ٢/ ٣٠٨.
(٢) آل عمران: ١٥، القمر: ٢٥، ص: ٨، على الترتيب.
(٣) البقرة: ٦، يس: ١٠.
(٤) النازعات: ٢٧.
(٥) الزخرف: ٥٨.
(٦) السجدة: ١٠.
(٧) كما في: الرعد: ٥، الإسراء: ٤٩، ٩٨، المؤمنون: ٨٢، النمل: ٦٧، السجدة: ١٠، الصافات: ١٦، ٣٦، ٥٣، الواقعة: ٤٧، النازعات: ١٠.
(٨) طه: ٩٤.
(٩) الأعراف: ١٥٠، النشر ١/ ٤٥٥، الوسيلة: ٣٦٧.

وكتبوا ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾[١] بواو ثمَّ وصل بهاء التَّنبيه فحذف ألفه كمَا فعلوا في ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾، وفائدة حرف التَّنبيه ليصغى المخاطب إلى أوَّل المقصود فحذف الأَلِف ورسم الواو هنا دليل الامتزاج فتخفيفه القياسي كالواو، والرَّسمي واو.

وأمَّا ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ ﴾[٢] فقال الجَعْبَري: "دخل حرف التَّنبيه على المعتمد والأَلِف صورة الهمزة فتخفيفه على القياسي كالأَلِف، وعلى الرَّسمي أَلِف فيجتمع أَلِفان كـ (جاء) وربَّما منع إذ ليس ظرفًا، ويضعف على أصله جعلها بدلاً عن همزة الاستفهام"[٣]، انتهى.

وأمَّا ﴿هَاَؤُمُ﴾ في «الحاقة»[٤] فليس من باب ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ لأنَّ همزة «هأم» متوسطة حقيقة لأنَّها تتمه كلمة «ها»، وليست من قبيل ما توسط بدخول زائد عليه، وهي اسم فعل بمعنى «خُذْ» وتناول، تقول للواحد: «هاءم»، وللاثنين: «هاءما»، وللجمع: «هاؤموا» فظهر أنَّها «جزء» للكلمة لا للتَّنبيه فليس فيها إلَّا التَّسْهِيل فقط، وقال مَكِّي: "أصلها «هاؤموا» بواو، وإنَّما كتبت على لفظ الوصل ولا يحسن الوقف عليه لأنَّه إنْ وقف على الأصل بالواو خالف الرَّسم وإنْ وقف بغيرها خالف الأصل"، وتُعُقِّب: بأنَّ الواو فيه ليست ضميرًا وإنَّما هي صِله ميم الجمع، وأصل ميم الجمع الضَّم والصِّلة وتسكَّن وتحذف تخفيفًا، ورسم جميعه بغير واو، وكذلك الوقف عليه، فلا فرق بين ﴿ هَاَؤُمُ ٱقْرَءُواْ ﴾، و﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[٥] في الرسم والوقف، فتسهل همزة ﴿هَاَؤُمُ﴾ بين بين بلا خلاف ويوقف على الميم من غير نظر[٦].

---

(١) كما في: البقرة: ٣١، ٨٥، آل عمران: ٦٦، النساء: ٤١، ٥١، ٧٨، ١٠٩، وغيرها.
(٢) كما في: آل عمران: ٦٦، ١١٩، النساء: ١٠٩، محمد: ٣٨.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٥٢٨.
(٤) الحاقة: ١٩.
(٥) آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥.
(٦) كنز المعاني ٢/ ٥٢٨، الكشف ١/ ١٠١، الدر المصون ٦/ ٣٦٥، إبراز المعاني ٢/ ٢٩، النشر ١/ ٤٥٦.

وخرج من المضمومة بعد فتح ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ بـ «طه» و«الشّعراء»[١] فكتبت في بعض المصاحف بالواو بعد الأَلِف، ومثله ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[٢]، قال الجَعْبَري: "يحتمل أنْ تكون الأَلِف صورة الهمزة وأنْ تكون الواو"، وقال في (النَّشْر): "قيل الأَلِف زائدة والواو صورة الهمزة كتبت على مُراد الوصل، وبه قطع الدَّاني ومن تبعه"، والدليل على ذلك زيادة الأَلِف بعد اللَّام في نظير ذلك وهو ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ و﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾[٣]، ولذلك إذا خفَّفنا الهمزة في ذلك فإنَّا نُخَفِّفها بين الهمزة والواو كمَا إذا خفَّفناها في هذا نُخَفِّفها بين الهمزة والأَلِف فدلَّ على زيادة الأَلِف في كلّ ذلك، نَعَم زِيدت الواو إجماعًا في «أولى» للفرق بينها وبين ﴿إِلَىٰ﴾[٤] الجارة، وفي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[٥] للفرق بينها وبين ﴿إِلَيْكَ﴾[٦] واطّردت زيادتها في ﴿أُوْلُواْ﴾، و﴿أُوْلَٰتِ﴾[٧] حملًا على أخواته وهي في ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾[٨] تحتمل الزِّيادة، وهو الظَّاهر لزيادتها في نظائرها[٩].

وخرج من المكسورة بعد فتح ﴿لَٰكِن﴾[١٠]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾[١١]، و﴿حِينَئِذٍ﴾[١٢] فرسمت صورة الهمزة فيه ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة، وكذلك صُوِّرت في ﴿أَيْنَكُمْ﴾ في «الأنعام» و«النَّمل» والثَّانِي من «العنكبوت» و«فصلت»[١٣]، و﴿أَيِنَّ لَنَا﴾

---

(١) طه: ٧١، الشعراء: ٤٩.
(٢) الأعراف: ١٤٥، الأنبياء: ٣٧.
(٣) النمل: ٢١، التوبة: ٤٧ على الترتيب.
(٤) كما في البقرة: ٢٩.
(٥) كما في البقرة: ٥.
(٦) كما في البقرة: ٤.
(٧) النساء: ٨، الطلاق: ٤ على الترتيب.
(٨) كما في البقرة: ١٧٩.
(٩) النشر ١/ ٤٥٦، المقنع: ٥٣، النقط للداني: ١٤٠.
(١٠) التوبة: ٦٥.
(١١) الأنفال: ١٦.
(١٢) الواقعة: ٨٤.
(١٣) الأنعام: ١٩، النمل: ٥٥، العنكبوت: ٢٩، فصلت: ٩.

بـ«الشعراء»، و﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ في «النَّمل»، و﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾ بـ«الصَّافات»، و﴿أَإِذَا مِتْنَا﴾ في «الواقعة»[١] فتُخفَّف بالياء.

وأمَّا ﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾ في «يس»، و﴿أَإِفْكًا﴾ بـ «الصَّافات»[٢] ففي مصاحف أهل العراق بالياء موصولة كذلك، وفي غيرها بأَلِف واحدة، وكذلك سائر الباب.

وأمَّا ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بـ «آل عمران»، ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ بـ «الأنبياء»[٣] فرسمت بياء بعد الأَلِف أيضًا، قال الجَعْبَري: يحتمل أنْ تكون الأَلِف صورة الهمزة، وأنْ تكون الياء، وقال في (النَّشْر): "الصَّواب زيادة الأَلِف"[٤].

وأمَّا ﴿أَئِمَّةً﴾[٥] فذكرها الشَّاطِبي وغيره في هذا الباب، وتُعُقِّب بأنَّ الهمزة فيه ليست أوَّلاً وإنْ كانت فاءً بل هي مثلها في ﴿وَبِئْرٍ﴾[٦]، و((يبطء))[٧].

وخرج مِنَ المفتوحة بعد لام التَّعْريف ﴿ٱلْـَٰٔنَ﴾ موضعي «يونس» وفي جميع القرآن[٨] فحذفت الهمزة / في ذلك إجراءً للمبتدأة مجرى المتوسطة. /١٢٤ب/

واختلف في ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ﴾ بـ «الجنِّ»[٩] ففي بعض المصاحف بأَلِف وهي صورة الهمزة لأنَّ الأَلِف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصارًا.

وكذلك ﴿لْـَٔيْكَةِ﴾ في «الشّعراء» و«ص»[١٠] ففي جميع المصاحف بغير أَلِف

---

(١) الآيات على الترتيب: الشعراء: ٤١، النمل: ٦٧، الصافات: ٣٦، الواقعة: ٤٧.
(٢) يس: ١٩، الصافات: ٨٦.
(٣) آل عمران: ١٤٤، الأنبياء: ٣٤.
(٤) النشر ١/ ٥١٨.
(٥) كما في: التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤.
(٦) الحج: ٤٥، في (ط، س) [يئن].
(٧) كما في ((ليبطئن)) النساء: ٧٢، في (ط، س) [يئط].
(٨) البقرة: ٧١، النساء: ١٨، الأنفال: ٦٦، يونس: ٥١، ٩١، يوسف: ٥١، الجن: ٩.
(٩) الجن: ٩.
(١٠) الشعراء: ١٧٦، ص: ١٣.

بعد اللَّام وقبلها لاحتمال القراءتين فهي على قراءة أهل الحجاز والشام ظاهرةً تحقيقًا، وعلى قراءة الكوفيين والبصريين يحتمل تقديرًا على اللفظ ومراد النَّقل.

وخرج من المفتوحة بعد كسر ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾[١]، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾[٢] فرسم بأَلِف بعد الياء الموحدة وياءين بعدها، والأَلِف هي الزائدة كزيادتها في ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ والياء بعدها هي صورة الهمزة كُتِبَت على مُراد الوصل وتنزيلاً بالمبتدأ ة منزلة المتوسطة.

وأمَّا ﴿بِـَٔايَةٍ﴾[٣]، و﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ فرسم في بعض المصاحف بأَلِف بعد الياء وياءين بعدها فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة، وقد أجاز بعضهم الوقف بالأَلِف على كلّ ما كتب بالأَلِف، وبالياء على كلّ ما كتب بالياء، وبالواو وعلى ما كتب بالواو، وبالحذف على ما كتب بالحذف من غير نظر إلى صحته لغة ولا سندًا فأجازوا في ((سَأَلت)) (سالت)، و((أَجَاءه)) (أجاه)، و((أناه)) و(أتاه)، و((هيي)) و((يُهيي))، (هيا) (يهيا)، ((وأدراتم)) (أدراتم)، وهذا ممنوع، والله أعلم.

تنبيه:

يجوز الرَّوم والإشمام في الهمز المخفف بأنواع التَّخفيف المتقدم ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد، وذلك شامل لأربع صور:

الأُولَى: فيما نقل إليه حركة الهمزة نحو ﴿ٱلْمَرْءُ﴾، و﴿دِفْءٌ﴾، و﴿سُوٓءٍ﴾، و﴿شَىْءٍ﴾[٤] فتُرَام الحركة المنقولة إلى الحرف الذي قبل الهمزة وتُشَم.

والثَّانية: فيما خفف بالإبدال ياء وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿بَرِىٓءٌ﴾، و﴿ٱلسَّيِّـَٔةُ﴾[٥]

---

(١) البقرة: ١٩٥، التوبة: ١٤.
(٢) الذاريات: ٤٧.
(٣) كما في: آل عمران: ٤٩، ٥٠، الأنعام: ٣٥، الأعراف: ١٠٦، ٢٠٣، الرعد: ٣٨، طه: ٤٧، ١٣٣، الأنبياء: ٥، الشعراء: ١٥٤، الروم: ٥٨، غافر: ٧٨.
(٤) كما في: النبأ: ٤٠، والنحل: ٥، وآل عمران: ٣٠، البقرة: ٢٠.
(٥) كما في: الأنعام: ١٩، التوبة: ٣٧.

أو واو وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾[١]، و﴿سُوٓءٍ﴾ ففيه الرَّوم والإشمام.

والثالثة: ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واوًا أو ياءً على التَّخفيف الرَّسمي نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾، و﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟﴾، و﴿مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، و﴿وَإِيتَآئِ﴾[٢].

والرابعة: ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش نحو: ﴿لُؤْلُؤًا﴾، و﴿يُبْدِئُ﴾[٣].

فأمَّا المبدل حرف مدّ فإنَّه لا يدخله رَوْم ولا إشمام، نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾، و﴿نَبِّئْ﴾[٤] ممَّا سكونه لازم أو عارض نحو ﴿يَبْدَؤُا۟﴾ و﴿مِن شَـٰطِئِ﴾ و﴿يَشَأْ﴾ و﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٥] لأنَّ هذه الحروف لا أصل لها في الحركة نَعَم يجوز الرَّوم بالتسهيل في الهمز إذا كان طرفًا متحركًا، وقبله حركة نحو ﴿بَدَأَ﴾ و﴿يَبْدَؤُا۟﴾، و﴿يُنَشِّئُ﴾[٦]، وكذلك إذا كان طرفًا متحركًا وقبله أَلِف إذا كانت مضمومة أو مكسورة نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، و﴿ٱلْمَآءُ﴾، و﴿ٱلدُّعَآءِ﴾، و﴿نِسَآءٌ﴾[٧] فيسهل كلّه بين بين تنزيلًا للنُّطق ببعض الحركة منزلة النُّطق بجميعها وهو مذهب الشَّاطِبي كالدَّاني وأبي الفتح فارس وكثير من القُرَّاء وبعض النُّحاة، وأنكره جمهورهم وادَّعوا انفراد القُرَّاء به لأنَّ سكون الهمز وقفًا يوجب الإبدال حملاً على الفتحة التي قبل الأَلِف فهي تخفف تخفيف السَّاكِن لا تخفيف المتحرك فلا يجوز على هذا سوى الإبدال، وقال به صاحب (العُنْوَان) والمهدوي والقلانسي والعراقيون وضَعَّفَه في (الحِرْز)، وفي (النَّشْر) تصويب صحة الوجهين، وذهب ابن شريح ومكي في آخرين إلى التفصيل فأجازوه فيما صورت فيه الهمزة واوًا أو ياءً دون غيره، وقرأ هشام بتسهيل الهمزة المتطرفة خاصة في الوقف

(١) البقرة: ٢٢٨.
(٢) كما في: النمل: ٢٩، غافر: ٤٧، الأنعام: ٣٤، النحل: ٩٠.
(٣) كما في: الطور: ٢٤، وسبأ: ٤٩ على الترتيب، معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٢.
(٤) (الإسراء: ١٤، العلق: ١، ٣)، الحجر: ٤٩ على الترتيب.
(٥) كما في: يونس: ٤، القصص: ٣٠، النساء: ٣٣، البقرة: ٢٢، على الترتيب.
(٦) كما في: السجدة: ٧، يونس: ٤، الزخرف: ١٨.
(٧) كما في البقرة: ٢٢، هود: ٤٤، آل عمران: ٣٨، الفتح: ٢٥، على الترتيب.

فيما رواه جمهور الشاميين والمصريين وجميع المغاربة عن الحُلْوَاني مثل ما يسهله حَمْزَة من غير فرق وهي رواية البكراوي[١] عن هشام، ووافق الأعمش بِخُلْف عنه حَمْزَة على جميع ما سهَّله متطرفًا وغيره، وقرأ الباقون بالتحقيق في جميع الباب، وبه قرأ هشام من غير طريق الحُلْوَاني ومن طريقه / في غير المتطرفة، وروى عنه العراقيون /١١٢٥أ/ تحقيق الباب كله، وعليه صاحب (التَّجْريد) و(الروضة) و(المستنير) وغيرهم[٢].

فهذا ما وقع من هذا الباب على سبيل الإجمال، وتأتي مسائل منه مفصلة بوجوهها من الفرش إن شاء الله ـ تعالى ـ.

*****

(١) أحمد بن محمد بن بكر، أبو العباس البكراوي، روى عن هشام بن عمار، وعنه ابن مجاهد، الغاية ١/ ١٠٨.

(٢) الكلام بنصه من النشر ١/ ٤٦٥ وما بعدها وفيه تصرف في النقل، التيسير: ٣٨، العنوان: ٥٥، شرح الهداية ١/ ٦٤، الكفاية الكبرى: ٩١، الكافي: ٥٢، التبصرة: ٩٨، المبهج ١/ ٣١٨، التجريد: ١٣٠، الروضة ١/ ٢٣١، المستنير، الإيضاح: ١٨٢.

وهذه خاتمة في ذكر همزه الوصل والقطع:

أمَّا همزة الوصل: فهي كلّ همزة تسقط وصلاً وتثبت ابتداء، ولا يجوز إثباتها في الدَّرج إلَّا في ضرورة الشعر كقوله(١):

إذا جَـاوزَ الإثـنـيـن سِـرٌّ فـإنَّـه بِـنَـثٍّ وإفـشَـاء الـحـديـث قَمِين

وكثر ذلك في أنصاف الأبيات كقوله(٢):

لاَ نَـسَـبَ الْـيَـوْمَ وَلاَ خُـلَّـةً إتَّـسَـعَ الْـخَـرْقُ عَـلَـى الـرَّاقِـعِ

واختلف في تسميتها بهمزة الوصل مع أنَّها تسقط في الوصل، فقيل: أضيفت

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه: ١٦٢، وروي:

..... بـنـشـر وتـكـثـيـر الـحـديـث قمين

ومن اللغة فيه: نث: نشر الحديث، والقمن القريب والسريع، والبيت في: تاج العروس ٥/ ٣٦٩، تهذيب اللغة: ٩/ ١٦٣، شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٢٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٩، المفصل: ٤٩٨، وهمع الهوامع ٣/ ٤٠٣، وقال في تصحيح التصحيف للصفدي: ٧٩: "ومن جملة أوهامهم أن يسكنوا لام التعريف في مثل «الاثنَين»، وقطعوا ألف الوصل احتجاجًا بقول قَيْس بن الخَطيم:

إذا جـاوزَ الإثـنـيـن سِـرٌّ فـإنـه بِـنَـثٍّ وتـكـثـيـر الـوُشـاةِ قـمـيـنُ

والصواب في ذلك أن تُسْقَطَ همزة الوصل وتُكْسَر لام التعريف، والعلة في ذلك أنه لما دخلت لام التعريف على هذه الأسماء صارت همزة الوصل حشواً، والتقى من الكلمة ساكنان: لام التعريف والحرف الساكن الذي بعد همزة الوصل، فلهذا وجب كسر لام التعريف، وأما البيت فمحمول على الضرورة، على أن أبا العباس المبرد ذكر أن الرواية فيه: "إذا جاوزَ الخِلَّيْنِ"، قلت: "وقد أحسن، وبالغ في الأمر بحفظه السرّ وألاّ يخرج من فم صاحبه، مَنْ فسّر الاثنينِ في بيت قيس بن الخطيم، أن المراد بذلك الشفتان".

(٢) البيت من السريع، وقائله أنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي، ومن اللغة فيه: الراقع: الذي يصلح موضع الفساد من الثوب، والخلة: الصداقة، والشاهد فيه: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة، الكتاب ٢/ ٢٥٨، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/ ١١٣، شرح الشافية ٤/ ١٨٣، همع الهوامع ٣/ ٤٤٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٧٥، والارتشاف ٢/ ١٧٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/ ٣٥١، والتّصريح ١/ ٢٤١، تاج العروس ١٣/ ٤٦٧.

للوصل اتّساعًا، وقيل: لأنَّها تسقط في الدَّرج فيصل ما بعدها إلى ما قبلها بِخِلاف همزة القطع، وقيل: لأنَّه يتوصل بها إلى النُّطق بالساكن.

وانحصر الكلام فيها في خمسة أنواع:

الأوَّل: أسماء سبعة في القرآن وهي: «ابن» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾[١]، و«ابنت» نحو: ﴿ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ﴾[٢]، و«اثنان» نحو قوله: ﴿ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾[٣]، و﴿ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾[٤]، و«اثنتان» نحو: ﴿فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾[٥]، و«اسم» نحو: ﴿بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾[٦]، و«امرؤ» نحو: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[٧]، و«امرأة» نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ﴾[٨]:

وتكسر هذه الهمزات ابتداء ثمَّ إنَّ افتتاح أوائل هذه الأسماء بهمزة الوصل غير مقيس وإنَّما طَّرِيقه السَّماع، وذلك لأنَّ الفعل لأصالته في التَّصريف استأثر بأمور منها: بناء بعض أمثلته على السُّكُون، فإذا اتّفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان، ثمَّ حَمَلت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أوَّلها واجتلاب الهمزة، وهذه الأسماء ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أنْ تثبت أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل، فإنْ قلت: ما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟، أجيب: بأنَّها أسماء معتلة سقطت أواخرها للإعلال وكثرة الاستعمال فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضًا عمَّا سقط منها[٩].

---

(١) كما في: البقرة: ٨٧، ٢٥٣، آل عمران: ٤٥، النساء: ١٥٧، ١٧١، المائدة: ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٦، مريم: ٣٤، الصف: ٦، ١٤.
(٢) الممتحنة: ١٢.
(٣) المائدة: ١٠٦.
(٤) التوبة: ٣٦.
(٥) النساء: ١١.
(٦) مريم: ٧.
(٧) النساء: ١٧٦.
(٨) النساء: ١٢٨.
(٩) إيضاح الرموز: ٢٤١.

الثَّاني: الفعل الماضي الخماسي نحو: ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ ﴾[١] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ ﴾[٢] ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[٣]، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾[٤]. والسّداسي نحو: ﴿ ٱهْتَزَّتْ ﴾[٥]، ﴿ ٱشْمَأَزَّتْ ﴾[٦]؛ لأنَّ المشدَّد بحرفين، و﴿ ٱسْتَكْبَرُوا۟ ﴾[٧]، و﴿ ٱسْتَحْوَذَ ﴾[٨]، و﴿ وَٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ﴾[٩]، و﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[١٠] ﴿ فَٱسْتَغْفَرَ ﴾[١١]، وتكسر للابتداء، فإنْ بُنِي للمفعول ضمت ابتداءً وتكون في بنائين «استفعل» و«افتعل» الماضيان نحو: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾[١٢]، و﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴾، ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾، ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ ﴾، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ ﴾، ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ﴾، ﴿ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ ﴾، ﴿ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾[١٣].

الثَّالث: فعل الأمر مِنْ كلّ فعل ثلاثي سَكُن ثاني مضارعه لفظًا، ويُكسر ابتداءً إن انفتح ما بعد السّاكن أو كسر نحو: ﴿ نَسْتَعِينُ ٱهْدِنَا ﴾، و﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ ﴾، و﴿ أَنِ ٱضْرِب ﴾، و﴿ رَبَّنَا ٱكْشِفْ ﴾، و﴿ قَالَ ٱذْهَبْ ﴾[١٤]، فإنْ ضُمَّ ضمَّة لازمة

---

(١) المزمل: ١٩، الإنسان: ٢٩، النبأ: ٣٩.
(٢) البقرة: ١٣٢، آل عمران: ٣٣.
(٣) الانشقاق: ١.
(٤) الانفطار: ١.
(٥) الحج: ٥، فصلت: ٣٩.
(٦) الزمر: ٤٥.
(٧) كما في: الأعراف: ٧٥، ٧٦، ٨٨، إبراهيم: ٢١، الفرقان: ٢١، سبأ: ٣١، ٣٢، ٣٣، غافر: ٤٧، ٤٨، فصلت: ٣٨.
(٨) المجادلة: ١٩.
(٩) التغابن: ٦.
(١٠) التوبة: ٨٠.
(١١) ص: ٢٤، الفتح: ١١.
(١٢) كما في: الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١.
(١٣) سبأ: ٣٣، المائدة: ١٠٧، المائدة: ٤٤، الشورى: ١٦، الأحزاب: ١١، البقرة: ٢٨٣، إبراهيم: ٢٦، على الترتيب.
(١٤) الآيات على الترتيب: الفاتحة: ٥، ٦، البقرة: ٣٨، (الأعراف: ١٦٠، الشعراء: ٦٣)، =

نحو: ﴿ ٱخۡلُفۡنِي ﴾[١]، ﴿ ٱدۡخُلُواْ ﴾[٢]، ﴿ ٱسۡجُدُواْ ﴾[٣] ضُمَّت، فإنْ كانت عارضة كـ﴿ ٱمۡشُواْ ﴾ ﴿ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ﴾ ﴿فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي ﴾[٤] فتكسر لأنَّ الأصل «امْشِيُوا» فاستُثْقِلَت الضَّمة على الياء فحذفت ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء السَّاكنين أو نُقلت حركة الياء إلى الشين بعد تقدير سكونها ثمَّ حُذفت الياء كما مرَّ وكذلك البواقي، وما أشبههن[٥].

ولا «همز» في «خُذْ»، و«كُل»[٦] اتّفاقًا، وفي: «سَأَل»، و«أَمُر» وجهان[٧] قُرِئ بهما في: ﴿ وَسۡـَٔلِ ﴾، ﴿ وَأۡمُرۡ ﴾[٨] بالهمز في القرآن.

وأمَّا فعل الأمر الخماسي فنحو: ﴿ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[٩] «واتخذ»[١٠] على قراءة الكسر[١١]، والسّداسي نحو: ﴿ ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾، ﴿ قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ ﴾[١٢] وتكسر الهمزة فيهما[١٣].

= الدخان: ١٢، الإسراء: ٦٣.
(١) الأعراف: ١٤٢.
(٢) كما في: البقرة: ٥٨، ٢٠٨، النساء: ١٥٤، المائدة: ٢١، ٢٣، الأعراف: ٣٨، ٤٩، يوسف: ٩٩، النحل: ٣٢، النمل: ١٨، الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦، الزخرف: ٧٠.
(٣) كما في: البقرة: ٣٤، الأعراف: ١١، الإسراء: ٦١، الكهف: ٥٠، طه: ١١٦، الفرقان: ٦٠.
(٤) الآيات على الترتيب: ص: ٦، يونس: ٧١، يونس: ٧٩.
(٥) إيضاح الرموز: ٢٤٧.
(٦) أي في الأمر من الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه، نحو: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ و﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾، ولا همز في الأمر منه.
(٧) أي بهمزة وصل كـ((اهدنا))، وبدونها كـ((خذ)).
(٨) (يوسف: ٨٢، الزخرف: ٤٥)، (الأعراف: ١٤٥)، على الترتيب، والأمر من «سأل» «إسأل» بهمزة وصل أوله سقطت لسبقها بالواو في الآية، و«سل» بلا همز مثل «خذ»، والأمر من «أمر» إذا بدئ بهمزة وصل «أأمر» كما في ((وأمر بالمعروف))[لقمان: ١٧]، أو «مر» بدون همزة وصل كـ«خذ»، وهذا الوجه مذكور في السنة في قوله ﷺ: "يأمروا بالمعروف".
(٩) الأنعام: ١٢٥، النحل: ١٢٣.
(١٠) كما في ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ﴾ [البقرة: ١٢٥].
(١١) لأن قراءة الفتح من الثلاثي.
(١٢) الآيات على الترتيب: التوبة: ٨٠، التوبة: ٦٤.
(١٣) إيضاح الرموز: ٢٤٢.

الرَّابع: المصدر الخماسي نحو: ﴿ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[١]، و﴿ ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِ ﴾[٢]، والسّداسي نحو: ﴿ ٱسۡتِكۡبَارًا ﴾[٣] لأنَّ المصدر تابع للفعل / الماضي، وهي فيها لا تكون إلَّا همزة وصل وتكسر ابتداء أيضًا. /١٢٥ب

الخامس: الداخلة على «أل» وتشمل المُعَرَّفة والموصولة والزائدة، ومذهب الخليل أنَّ همزة «ال» همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار ابن مالك وذلك نحو: ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، و﴿ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰ ﴾[٤]، وتفتح هذه في الابتداء.

واختلف هل الأصل في همزة الوصل السُّكُون أو الحركة؟.

فقيل: اجتلبت ساكنة ثمَّ حُرِّكت بالكسر الذي يجب لالتقاء السَّاكنين، وإليه ذهب الفارسي، واختاره الشلوبين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، قال المرادي: "وهو الظَّاهر".

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إنْ كانت مكسورة أو مضمومه؛ فالمكسورة نحو: ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ﴾[٥] أصلها «إصطفى» بهمزة وصل مكسورة فدخلت عليها همزة الاستفهام المفتوحة المقطوعة فحذفت همزة الوصل، وكذلك ﴿ أَفۡتَرَىٰ ﴾، و﴿ أَسۡتَغۡفَرۡتَ ﴾[٦]، والمضمومة نحو قولك: "أَضْطُر الرجل" أصله «أُضطر» بهمزٍ مضمومة فلمَّا دخلت همزة الاستفهام

(١) آل عمران: ٩٤، الأنعام: ٢١، ٩٣، ١٤٤، الأعراف: ٣٧، يونس: ١٧، هود: ١٨، الكهف: ١٥، المؤمنون: ٣٨، العنكبوت: ٦٨، سبأ: ٨، الشورى: ٢٤، الصف: ٧.
(٢) الأنعام: ١٣٨.
(٣) فاطر: ٤٣، نوح: ٧.
(٤) الآيات على الترتيب: الفاتحة: ٢، (الفاتحة: ٣، البقرة: ١٦٣، النمل: ٣٠، فصلت: ٢، الحشر: ٢٢)، (النجم: ٢٥، النازعات: ٢٥)، الكتاب ٣/ ٤٢٣، شرح الكافية ٤/ ٢٠٧٤.
(٥) الصافات: ١٥٣، الكتاب ٤/ ١٤٤، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥٦.
(٦) سبأ: ٨، المنافقون: ٦، على الترتيب.

حُذفت أيضًا، فإنْ كانت مفتوحة لم تُحذف بل تُبدل ألفًا أو تسهل بين الهمزتين والأَلِف.

وقد قُرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[١].

فإنْ قُلت: لم أبدلت أو سهلت وكان القياس أنْ تُحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة؟.

أجيب: بأنَّه إنَّما ترك مقتضى القياس في المفتوحة لأنَّ حذفها يُوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتِّحاد حركتها وحركة الاستفهام.

وأمَّا همزة القطع فهي: الذي تثبت وصلاً وابتداءً وتكون في الماضي الرّباعي وتُفتح أبدًا نحو: ﴿أَحْسَنَ﴾[٢] فإنْ بُني للمفعول ضُمَّت نحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟﴾[٣]، والأمر منه همزة قطع مفتوحة أبدًا نحو: ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾[٤]، وكذا فعل التَّعجب نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٥]، ومصدرة بهمزة قطع مكسورة ابتداءً نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾، وهمزة المتكلم وتكون في أوَّل فعل مستقبل نحو: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ﴾[٦]، وتكون مضمومة أبدًا.

وما عدا ما ذكرناه من الأسماء السَّبعة همزته همزة قطع: إمَّا مكسورة نحو: «إسماعيل»، و«إذا» أو مفتوحة نحو: «أحمد»، و«أيوب» أو مضمومة نحو: «أم»، وما عدا «ألـ» منَ الحرف فهو همزة قطع أيضًا نحو: «أن»، و«إلا»، والله أعلم.

*****

(١) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.
(٢) يوسف: ٢٣.
(٣) الحشر: ١٢.
(٤) الأنعام: ٩٣.
(٥) مريم: ٣٨.
(٦) مريم: ٦٦.

الباب الرَّابع
في المدِّ والقصر

المُراد زيادة المدّ على ما في حرف المدّ منَ الطبيعي الذي لا تقوم ذاته إلَّا به.

وكان ينبغي تقديم القصر على المدّ لأنَّه الأصل، فقدَّموا الفرع عليه، واحتَّجُّوا لتقديمه بالاهتمام لأنَّ الباب معقودٌ للمدِّ، وعقبه جماعة بهاء الكناية لمَا بينهما من المشاركة بجامع الخفاء، ولو راعوا الترتيب القرآني كما فعلت وكما فعلوا في الإدغام وهاء الكناية لذَكَرُوا بعدها الهمز المفرد.

وحدُّ المدّ الشامل للأصلي والفرعي: طول زمان صوت الحرف، والمَراد به هنا زيادة مطٍّ في حروف المدّ على الطبيعي، والقصر ترك تلك الزيادة[١].

فإنْ قلتَ هل المدّ حرف أو حركة أو سكون؟.

أُجيب: بأنَّه ليس واحدًا ممَّا ذكروا وإنَّما هو شَكْل دَال على صورة غيره كالغنَّة في الأَغَن، والقلقلة في المُقلقل صفة للحرف، انتهى.

وحروف المدّ ثلاثة، وهي: الجوفية السَّابِقَة في أوَّل مخارج الحروف:

الأَلِف ولا تكون إلَّا ساكنة، ولا يكون سابقها إلَّا مجانسًا لها، **والواو** السَّاكِنَة المضموم ما قبلها، **والياء** السَّاكِنَة المكسور ما قبلها.

أو يقال: على طريق الاختصار حروف «واي» السَّاكِنَة المجانسة.

وسميت بذلك: لامتداد الصَّوت بها، ولضعفها باتّساع مخرجها[٢].

وحرفا اللين: الواو والياء السَّاكنان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حرف

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٥٢٩، النشر ١/ ٣١٣.
(٢) إبراز المعاني: ٧٥٢.

المدّ بِخِلاف العكس لأنَّه يلزم من وجود الأخصّ وجود الأعم من غير عكس. / /١١٢٦أ/

نعم إنْ اعتبرنا قبول اللين المدّ تساويا في صدق الاسم عليهما، وعلى هذا فكلّ من حروف المدّ وحرفي اللين يصدق عليهما حروف لين على الأَوَّل، وحروف مدٍّ على الثَّاني، وحروف مدٍّ ولين عليهما، لكن الذي اصطلحوا عليه أنَّ حرف المدّ ما قبله حركة مجانسة، وحرف اللين ما قبله فتح، فعلى الاصطلاح بينهما مباينة كلية، وكلّ منْ وقع في عبارته حروف مدٍّ ولين فإنَّما هو بالنظر للمعنى الأخير(١).

فإنْ قلتَ: ما الدَّليل على أنَّ في حَرْفي اللين مدًا ما؟.

أجاب الشَّيخ أبو القاسم النويري المالكي رحمه الله في (شرح الطيبة): "بأنَّه قد دلَّ الدَّليل عليه من العقل والنَّقل:

أَمَّا العقل: فإنَّ علَّة المدّ موجودة فيهما، والإجماع على دوران المَعلول مع علَّتِهِ، وأيضًا فقد قوي شبههما بحروفِ المدِّ لأنَّ فيهما شيئًا من الخفاء، ويجوز إدغام الحرف بعدهما بإجماع في نحو ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾(٢) بلا عسر، ويجوز مع إدغامهما الثَّلاثة الجائزة في حروف المدِّ بلا خُلف، ولم يجز النقل إليهما في الوقف في نحو: «زَيْد» و«عَوف»، بِخِلاف: «بكر» و«عمرو»، وأيضًا فقد جوَّز أكثر القُرَّاء التوسط والطول فيهما وقفا، وجوَّز ورش من طريق الأَزْرَق مدّهما مع السبب، أَفتَرَاهم مدُّوا غير حرف مد.

وأَمَّا النَّقل: فنصَّ سيبويه ـ وناهيك به ـ على ذلك، وكذلك الدَّاني ومكي حيث قال: "في حرفي اللين منَ المدِّ بعض ما في حروف المدّ"، وكذلك الجَعْبَري حيث قال: "واللين لا يخلوا منْ أيسر مدّ"(٣).

---

(١) شرح النويري على الطيبة ١/ ٣٧٥.
(٢) الفجر: ٦، الفيل: ١.
(٣) الكتاب ٤/ ١٧٤، التحديد للداني: ١٧٣، الكشف ١/ ٤٦، كنز المعاني ٢/ ٣٣٧.

فإنْ قلتَ: قد قال أبو شامة: "فمن مد ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿لَدَيْهِمْ﴾[١] ونحو ذلك وصلاً أو وقفًا فهو مخطئ، وهذا صريح في أنَّ اللين لا مد فيه؟".

فالجواب: ما أعظمه مساعدًا لو كان في محل النِّزاع لأنَّ النّزاع في الطبيعي، وكلامه هنا في الفرعي، بدليل قوله قبل: "فقد بان لك أنَّ حرف المدّ لا مدّ فيه إلَّا إذا كان بعده همز أو ساكن عند منْ رأى ذلك"، والإجماع على أنَّهما سبَبَا الفرعي، وأيضًا فهو يتكلم على قول الشَّاطِبي[٢]:

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة .....

وليس كلام الشَّاطِبي إلَّا في الفرعي، بل أقول إنَّ في كلام أبي شامة تصريحٌ بأنَّ اللين ممدود، وأنّ مدَّهُ قَدْر حرف المدّ، وذلك أنَّه قال في الانتصار لمذهب الجماعة على ورش في قصر اللين: "وهنا لمَّا لم يكنْ فيهما مدّ كان القصر عن مدٍّ يسير يصيران به على لفظهما إذا كانت حركتهما مجانسة"، فقوله: "على لفظهما" دليلُ المساواة، وعلى هذا فهو برئ ممَّا فهمه السائل منْ كلامه، وهذا ممَّا لا ينكره عاقل"[٣] انتهى.

وإذا تقرَّر هذا، فاعلم أنَّه لابدّ للمدّ منْ شرط وسبب:

فالأوَّل: حرفه.

والثَّاني: وهو سببه، ويسمى موجبه، وهو: إمَّا لفظي أو معنوي.

القسم الأوَّل: اللفظي:

وهو نوعان: لأنَّه إمَّا همز أو سكون.

والأوَّل: إمَّا مقدم على حرف المدّ أو متأخر عنه.

---

(١) كما في: الفاتحة: ٧، آل عمران: ٧٧، الجن: ٢٨، إبراز المعاني: ١٢٥.
(٢) الشاطبية البيت: (١٧٩).
(٣) شرح النويري ١/ ٣٧٦.

والثَّانِي: إمَّا متصل مع حرف المدّ في كلمة واحدة أو منفصل.

فالأوَّل[١]: نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿جَآءَكَ﴾، ﴿أَوْلِيَآءُ﴾، ﴿جَآءَ﴾ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰ﴾ ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾، ونحو ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾[٢] عند منْ «همز»: فاتَّفق الأئمة على مدّه وعدم قصره اعتبارًا بأثر «الهمز»، وهو معنى قوله في (التَّيْسير): "لا خلاف بينهم في تمكين المدّ زيادة"[٣]، وهو زيادة المدّ المسمى في الاصطلاح بالمد الفرعي لأنَّ حرف المدّ ضعيف خفي، والهمز قوي صعب فَزِيدَ في المدّ تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وقيل: ليتمكن منَ اللفظ بالهمزة على حقها[٤]، وفي المعجم الكبير للطَّبراني بإسنادٍ رجاله ثقات كما في (النَّشْر)[٥] عن ابن مسعود: أنَّ رجلًا كان يقرأ عليه ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[٦] فقال ابن مسعود: "ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ"، فقال: "كيف أقرأكَها يا أبا عبد الرحمن؟"، قال: "أقرأَنِيهَا / ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾" فمدّها"[٧]، فهذا نصٌّ صريح في لزوم مدّ المتصل، /١٢٦ب/

---

(١) أي المد المتصل وهو ما اتصل فيه الهمز بحرف المد في كلمة واحدة، ولذلك سمي بالمتصل، ويسمى مد البُنية لأن الكلمة فيه بنيت على المد، ويسمى بالمد الواجب لإجماع القراء على مده وإن تفاوتوا في مقداره، ويسمى المد المُمَكَّن لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة تحقيقا محكما إلّا به، والهمز فيه إمّا أن يكون متطرفا نحو ﴿شَآءَ﴾ أو متوسطا نحو ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وسبب المد ثقل النطق بالهمزة لكونها حرفا شديدا فزيد في المد قبلها للتمكن من النطق بها وإعطائها حقها فإذا تغير سبب المد الذي هو الهمز جاز المد والقصر سواء أكان التغيير بتسهيل بين بين أم بإبدال أم بحذف أم بنقل، انظر: المعجم التجويدي: ٣٣٧، معجم المصطلحات: ٩٩، معجم علوم القرآن: ٢٦٢.

(٢) كما في البقرة: ٥، البقرة: ١٢٠، آل عمران: ٢٨، النساء: ٤٣، الروم: ١٠، آل عمران: ٣٠، آل عمران: ١٧٤، الأحزاب: ٥٣، على الترتيب.

(٣) التيسير: ١٤٦.

(٤) كنز المعاني ٢/ ٣٤٣.

(٥) النشر ١/ ٣١٥.

(٦) التوبة: ٦٠.

(٧) في الجزء المفقود من المعجم، سنن سعيد بن منصور ٥/ ٢٥٧ (١٠٢٣)، مجمع الزوائد ٧/ ٦٧ (١١٥٩٦) وقال: "رواه الطبراني ورجاله ثقات"، السلسلة الصحيحة (٢٢٣٨) ٥/ ٢٣٦.

وأجمعَ عليه أئمة القُراء لا يعرف عنهم خلاف في ذلك حتى إنَّ إمام المتأخرين في هذا الفنّ شيخ مشايخنا الشمس ابن الجَزَري قال: "تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة"[١]، نعم اختلفوا في تفاوت الزيادة في المراتب مراعاة لسنن القراءة على قدر مذاهب القُرَّاء في التَّحقيق والحَدْر وغيرهما، ونصوص النّقلة فيها مختلفة فبعضهم صرَّح بمدّه قدرًا واحدًا مُشْبِعًا منْ غير إفراط وفاقًا لمَا اتَّفق عليه أكثر العراقيين وكثير من المغاربة، وبعضهم صرَّح بتفاوته[٢].

واختلف القائلون بالتَّفاوت على كم مرتبة هو، والذي ذهب إليه الدَّاني وطاهر بن غُلْبُون وابن الباذش وابن بليمة إلى أنَّه على أربع مراتب:

فالأولى: لحمزة وورش منْ طريق الأَزْرَق وابن ذَكْوَان منْ طريق الأخفش عند العراقيين ووافقهم الشَّنَبُوذي عن الأعمش.

والثَّانية: لعاصم.

والثالثة: لابن عامر والكسائي وكذا خَلَف وافقهم المُطَّوِّعِي عن الأعمش[٣].

والرابعة: لقالون وورش من طريق الأَصْبَهَاني وابن كثير وأبي عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن[٤].

وليس دون هذه المرتبة إلاَّ قصر المنفصل.

وذهب آخرون كالأهوازي وابن مِهْرَان إلى أنَّ مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها[٥].

---

(١) النشر ١/ ٣١٥.
(٢) النشر ١/ ٣١٥، إيضاح الرموز: ١١٨.
(٣) المبهج ١/ ٤٢٧..
(٤) جامع البيان: ١٨٥، التذكرة ١/ ١٤٨، تلخيص العبارات لابن بليمة: ١٠، ١١، الإقناع ١/ ٤٦٩.
(٥) الوجيز: ٩٦ وفيه إطلاق تفاوت مراتب المد، المبسوط: ١٢٠ وفيه أربع مراتب.

وآخرون إلى أنَّه مرتبتان: طولى لحمزة ومنْ معه، ووسطى للباقين، وبذلك كان يُقْرِئ الشَّاطِبي ويأْخُذ كما حكاه عنه تلميذه السَّخَاوي، وعَلَّل عُدُولَه عن المراتب الأربع بأنَّه لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كلّ مرة على قدر السّابقة، وتعقبه الجَعْبَري: "بأن عبارة الشَّاطِبي مطلقة تحتمل التفاوت والتسوية، ولفظه[١]:

إِذَا أَلِـفٌ أَوْ يَـاؤُهَـا بَعْـدَ كَسْـرَةٍ أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمّ لَقِي الْهَمْزَ طُوِّلاَ

"فحمل هذا على أنَّه كان يُقْرِئ به خلاف ما عليه (التَّيْسير) وسائر النّقلة، ولعله أستأثر بنقله"، وقوله: "أنَّ المراتب لا تتحقق ..." إلى آخره، فكذلك مدَّتاه فالأَوْلَى حمل قوله على رأيه في البحث لا روايته توفيقًا بين المذكورين[٢] انتهى.

وهذا الذي نقله عنه السَّخَاوي رُوِي عن ابن مُجَاهِد والطرسوسي وأبي الطاهر ابن خَلَف وغيرهم، فقول الجَعْبَري: "أنَّه خلاف ما عليه سائر النقلة"[٣]، غير مسلم، والله أعلم.

وإنْ كانَ الهمز منفصلاً عن حرف المدّ بأنْ وقع سابقهما آخر كلمة[٤]،

(١) الشاطبية البيت: ١٦٨.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٤١، فتح الوصيد ٢/ ٢٧١.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٣٤١، السبعة: ١٣٤، العنوان: ٣٤.
(٤) وهو ما يقال له مد حرف لحرف: أي مد كلمة لكلمة، هو ما يسميه العلماء أيضا المد المنفصل، ويقال له أيضا: مد البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الفصل لأنه يفصل بين كلمتين، ويقال له مد الاعتبار: لاعتبار الكلمتين من كلمة، والمد الجائز: من أجل الخلاف في مده وقصره، وتعريفه: أن يقع حرف المد في آخر الكلمة والهمز في أول الكلمة الثانية، وله حالتان من حيث الانفصال: الأولى: انفصال حقيقي: وهو أن يكون حرف المد ثابتا في الرسم واللفظ نحو ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] الثانية: انفصال حكمي: وهو أن يكون حرف المد محذوفا في الرسم ثابتا في اللفظ نحو ياء النداء ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [هود ٧٦]، وهاء التنبيه نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، وصلة هاء الضمير نحو ﴿مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجر: ٨٨]، وصلة ميم الجمع عند من وصلها بواو نحو ((ومنهمو أميون))، وذكر المؤلف هنا مذهبه في المد المنفصل، انظر: المعجم التجويدي: ٣٢١، معجم المصطلحات: ١٠٠، أشهر المصطلحات: ٢٤١، معجم علوم القرآن: ٢٦٣.

ولاحقهما أوَّل التالية نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[١] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[٢] ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٣] ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[٤] و﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ﴾[٥] عند من وصل الميم و﴿لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾[٦] عند من وصل بين السُّورتين، ونحو ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾[٧] عند من يثبت الياء:

فاختلف في مدِّهِ فقرأه ابن كثير وكذا أبو جعفر بالقصر فيه وافقهما ابن محيصن والحسن، واختلف فيه عن قالون من طريقيه وورش من طريق الأَصْبَهَاني وعن أبي عَمْرُو من روايتيه وهشام وحفص من طريق زرعان عَمْرُو عنه وكذا يعقوب، وافقهم اليَزِيدِي، وطريق صاحب (التَّيْسير) وابن سفيان ومكي وغيرهم من المغاربة أنَّ المدّ للدُّوري، وكذلك لقالون لكنْ نصَّ في (التَّيْسير) على الخلاف لأبي نشيط عنه، وبالقصر قرأ على أبي الفتح، وبالمد على أبي الحسن، خصَّ بعضهم مدّ قالون بأبي نشيط والقصر بالحلواني، وكذلك خصّ العراقيون قصر هشام بالحلواني، ولا خلاف عنه من طريق المغاربة في المدّ وهو طريق الدَّاجُونِي، ورَوَى العراقيون عن حفص من طريق الفيل القصر[٨].

/١٢٧أ/ وكلّ مَنْ أخذ بالإدغام الكبير لأبي عَمْرُو فإنَّه يأخذ / بالقصر في المنفصل وجهًا واحدًا كمَا نصَّ عليه القصاع وسبط الخَيَّاط وأبو الفتح ابن شِيطَا، قال في (النَّشْر):

---

(١) كما في: البقرة: ٤، ٩٠، ٩١، ٢٨٥، النساء: ٦٠، ١٦٢، ١٦٦، المائدة: ٤٤، ٤٥، ١٧، ٤٨، ٤٩، الرعد: ٣٦، الشورى: ١٥.

(٢) كما في: البقرة: ١٤، ٧٦، آل عمران: ١١٩، المائدة: ٤١، ٦١، ١١١، الأعراف: ١٢١، طه: ٧٠، الشعراء: ٤٧، القصص: ٥٣، غافر: ٨٤.

(٣) البقرة: ٢٧٥

(٤) البقرة: ٢٦.

(٥) البقرة: ٦، يس: ١٠.

(٦) آخر البينة أول الزلزلة.

(٧) غافر: ٣٨.

(٨) المبهج ١/ ٤٢٦، إيضاح الرموز: ١١٨، مصطلح الإشارات: ١٠٥.

"وهو الصحيح الذي لا نعلم نصًّا بخلافه، وهو الذي نقرأ به، ونأخذ به"[١] انتهى.

ووجه القصر ألفًا أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار الوقف، والمراد بالقصر هنا الإتيان بالمدِّ الأصلي الموجود قبل ملاقاة الهمز عاريًا من المدّ الفرعي[٢].

وأمَّا قول مَكِّي: "غلط مَنْ عَبَّر بالقصر لأنَّ حرف المدّ لابدّ له مِنَ المدّ عند الهمز"، فتعقبه الجَعْبَري: بأنَّه إنْ أراد بقوله: "لابد من المدّ" الأصلي، فلا معنى لتخصيصه بملاقاة الهمز، وإن أراد الفرعي فليس كذلك عند ابن كثير وموافقيه[٣] انتهى.

تنبيه:

إنَّما مَثَّلُوا بقوله: ﴿بِهِۦٓ إِلَّا﴾ و﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤] إعلامًا بأنَّ حروف الصِّلَة معتبرة في هذا الباب كصلة الميم.

وقرأ الباقون بالمدّ في ذلك وهم فيه متفاوتون كما قَرَّرْتُه في المتصل من الأربع مراتب أو الثلاث أو المرتبتين المحكيين عن الشَّاطِبي كابن مُجَاهِد وغيرهما، واختلفت عباراتهم في تقدير مدِّه اختلافًا لا يمكن ضبطه ولا يصحّ جمعه، فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ مرتبةٍ لقاري إلاَّ وذَكَرَ غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها.

والذي نقله الجَعْبَري عن الصقلي أنَّ غاية زيادة النَّوعين على الأصلية أَلِف أخرى، والذي عليه العراقيون ألفين، قال: "فعلى الأوَّل أوَّل رُتب المتصل أَلِف وربع والمنفصل أَلِف، وغايتهما أَلِفَان، فزيادة كلّ مرتبة ربع أَلِف، وعلى الثَّاني أوّل رُتب الأوَّل أَلِف ونصف، والثَّانِي أَلِف، وغايتهما ثلاث أَلِفَات، فزيادة كلّ رتبة

(١) النشر ١/ ٣٢١.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٤٤، شرح الطيبة للنويري ١/ ٣٨٧.
(٣) التبصرة: ٤٦، كنز المعاني ٢/ ٣٤٤.
(٤) البقرة:٢٦، ٢٧٥، على الترتيب، فتح الوصيد ٢/ ٢٧١.

نصف أَلِف"، قال: "وهذا أَعْدَل، وبه قرأت"[١] انتهى، والذي قَرَّرَه في (النَّشْر)[٢] تقدير المرتبة الأُولَى التي تلي القصر بألفين، وعن بعضهم أَلِف ونصف، وهي في الضربين لمن قصر المنفصل كابن كثير وقالون وغيرهما ممَّنْ تقدَّم ذِكْره، والمرتبة التي تليها بثلاث أَلِفَات، وقَدَّرَها الهُذَلِي بألفين ونصف، وهي في (التَّيْسير) لابن عامر والكسائي في الضربين، وللباقين سوى حَمْزَة وورش من طريق الأَزْرَق عند مَنْ جعلَ المدّ في الضربين مرتبتين طولى ووسطى، كما اختاره الشَّاطِبي، وهي لعاصم والكسائي في الضربين عند صاحب (التَّجْريد) مِنْ قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نشيط عن قالون وللأصبهاني عن ورش، وهي لأبي عَمْرُو يعني في رواية الإظهار من قراءته على الفارسي، وفي (الكامل) لورش من طريق الأَصْبَهَاني، والمرتبة التي تليها بأربع أَلِفَات عند بعض مَنْ قدَّر السَّابِقَة بثلاث أَلِفَات، وقدَّرها بعضهم بثلاث ونصف.

وقال الهُذَلِي: "مقدار ثلاث أَلِفَات عند الجميع" أي عند من قدَّر السَّابِقَة بألفين وبألفين ونصف، وهي فيهما لعاصم عند صاحب (التَّيْسير)، ولحمزة من طريق الرَّزَّاز، ولورش في (تلخيص) أبي معشر، ولابن عامر في (التَّجْريد) من قراءته على الفارسي سوى النَّقَّاش عن الحُلْوَاني عن هشام، وعند أبي خيرون لحمزة من طريق الرزاز عن إدريس عن خَلَف، وفي (الكامل) لأبي بكر ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عن ابن ذَكْوَان، وللدوري عن الكسائي، والمرتبة التي تليها بخمس أَلِفَات وبأربع ونصف وبأربع على حسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في الضربين لحمزة وورش من طريق الأَزْرَق عند صاحب (التَّيْسير) و(العنوان) وفي (الجامع) لحمزة من رواية خَلاَّد وورش من طريق المصريين، ولهشام من طريق النَّقَّاش عن الحُلْوَاني / ، وفي (المُسْتَنِير) لقُتَيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وللنقاش /١٢٧ب/

(١) كنز المعاني ٢/ ٣٤٥،السبعة: ١٣٤، التبصرة: ٦٠.
(٢) النشر ١/ ٣٦٨.

عن الأعمش، وفي (الإرشاد)[١] للأخفش عن ابن ذَكْوَان، والمرتبة التي تليها بخمس أَلِفَات وهي في (الكامل) عن حَمْزَة وغيره من أصحاب السَّكت، ولورش من طريق الأَصْبَهَاني عنه، وفي (الجامع) لأبي بكر من طريق الأعشى ولحفص في رواية الأشناني وللكسائي في رواية قتيبة قال: لأنَّ هؤلاء لا يسكتون على السَّاكِن قبل الهمز فهم لذلك أشدّ تحقيقًا وأشدّ تمكينًا.

وتعقَّب في (النَّشْر)[٢] الإطلاق فصَوَّب تخصيص هذه المرتبة بأصحاب السَّكت على المدّ لا لأصحاب السَّكت مطلقًا فإنَّ مَنْ يسكت على حروف المدّ قبل الهمز كما يسكت على السَّاكِن غيره قبل الهمز لابدّ لهم مِنْ زيادة قدر السَّكت بعد المدّ فمَنْ أَلْحَق هذه الزّيادة بالمدّ زاد مرتبة على السَّابِقَة، ومَنْ لم يلحقها بالمدّ لم يتجاوزها ومَنْ عَدَل عن ذلك فقد عَدَل عن الأصوب والأقوم انتهى، والمرتبة التي فوقها بست أَلِفَات قَدَّرَها الهُذَلِي، وذكرها في (كامله) لورش، وقد انفرد بهذه المرتبة وشذَّ عنْ إجماع أهل الأداء، انتهى ملخصًا.

قال الجَعْبَري: "لا تحصيل لمن قال غايتها خمسة للخروج عن الحدّ، وهذا كلّه على التقريب لا التحديد، ولا يضبطه إلاَّ المشافهة والإدمان"[٣]، انتهى، فالتقدير بالألفات لا تحقيق وراءه بل يرجع الخلاف فيه إلى أنْ يكون لفظيًّا لأنَّ مرتبة القصر إذا زيدت أقلّ زيادة صارت ثانية، وهلم جرّا إلى أقصى ما قيل فيه فالمقدر غير مُحقَّق والمُحقق إنَّما هو الزيادة[٤].

ثمَّ إنَّ الخلاف المذكور إنَّما هو في الأصل، فإنْ وَقَفَ عاد الحرف إلى أصله وسقط المدّ الزائد.

---

(١) الإرشاد ١/ ١٦٩، الكامل: ٤٢٢، التيسير: ٣٠، التجريد: ١٣٧، المستنير ١/ ٥٠٨.
(٢) جامع البيان ٤/ ١٦٤٨، التلخيص: ١٦٣، النشر ١/ ٣٧٠، والنقل بتصرف.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٣٤٥.
(٤) النشر ١/ ٣٢٧.

وأمّا إنْ تقدَّم الهمز على حرف المدّ واتَّصلا ويكون حرف المدّ مبدلٌ مِنْ همزةٍ ساكنةٍ[١] نحو ﴿ءَادَمَ﴾ و((آيمان)) و[﴿وَأُوذُواْ﴾[٢] ومن متحركة في الاستفهام (أئنك أم لا)، وهذه لم تأت في القرآن أو لشبه الاستفهام نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾[٣]، والتقدير: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[٤]، و﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٥]، والتَّعجب ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾[٦]، والإسكان ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ﴾[٧]، والتَّوبيخ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾[٨]، وهمزة الوصل ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[٩]، ويكون مبتدأه فاء من الفعل نحو ﴿مَّـَٔارِبُ﴾[١٠]، وما أتى نحو ﴿رَءُوفٌ﴾[١١] وكـ ﴿رُءُوسُ﴾[١٢] و﴿بِسُوَّالِ﴾[١٣]، و﴿فُؤَادُ﴾[١٤]

---

(١) وهو ما يسمى بمد البدل ومثاله ﴿ءَادَمَ﴾، وسمي بهذا الاسم لإبدال المد من الهمز فإن الأصل في هذه الكلمة «أأدم» بهمزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة فأبدلت الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها فصارت «ءادم»، وينقسم المد البدل إلى قسمين: الأول: المد البدل الأصلي وهو ما شرحناه سابقا، والثاني المد الشبيه بالبدل وهو ما كان حرف المد فيه أصلي نحو ﴿قُرْءَانَ﴾ فحرف المد الألف أصلي وليس مبدلا من همز وإنما سمي شبيه بالبدل لتقدم الهمز فيه على حرف المد ومد البدل تارة يثبت وصلا ووقفا محو ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾، وقد يثبت وقفا لا وصلا نحو ﴿غُثَآءً﴾ وتارة يثبت ابتداء فقط كما لو ابتدئ بنحو ﴿ٱئْذَن لِّي﴾، المعجم التجويدي: ٣١٩، معجم المصطلحات: ٩٥، المعجم التجويدي: ٣٢٠، معجم علوم القرآن: ٣٥١.

(٢) آل عمران: ١٩٥، الأنعام: ٣٤.

(٣) البقرة: ٦، يس: ١٠.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) الملك: ١٦.

(٦) هود: ٧٢.

(٧) يس: ٢٣.

(٨) يونس: ٩١.

(٩) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(١٠) طه: ١٨.

(١١) كما في: البقرة: ٢٠٧، آل عمران: ٣٠، التوبة: ١١٧، النور: ٢٠، الحشر: ١٠.

(١٢) البقرة: ٢٧٩، الصافات: ٦٥.

(١٣) ص: ٢٤.

(١٤) القصص: ١٠.

ولامًا نحو ﴿ ٱخۡسَـُٔواْ ﴾ و﴿ لِيُطۡفِـُٔواْ ﴾، و ﴿ ٱسۡتَهۡزِءُواْ ﴾ وأحرف المدّ نحو ﴿ لِيَسُـُٔواْ ﴾ و﴿ لَّبِثِينَ ﴾ و﴿ تَرَءَا ﴾[(١)] و((شاؤوا))[(٢)]، و﴿ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾][(٣)]، فأجمعوا على قصره ليُفَرِّقوا بين ما وقع أوَّلا وآخرًا، ولأنَّه إنَّما مدّ في متأخر الهمز للتمكن مِنْ لفظ الهمزة، وهنا قد لفظَ بها قبل المدّ فاستُغني عنه إلاَّ ورشًا مِنْ طريق الأَزْرَق فإنَّه اختصَّ بمدِّهِ على اختلافٍ بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المدّ، والتوسط، والقصر سواء أكانت الهمزة في ذلك محقَّقة كـ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ ﴾، و﴿ءَامَنُواْ ﴾، و﴿ وَنَـَٔا ﴾، و﴿ ءَانَآيِ ﴾، و﴿ لِإِيلَٰفِ ﴾،و﴿ دُعَآءِىٓ ﴾،و﴿ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ ﴾[(٤)]،و﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[(٥)]،و﴿ءَاتَوۡاْ ﴾[(٦)] و﴿ يَٰٓيُوسُفُ ﴾[(٧)] و﴿ ٱلنَّبِيُّونَ ﴾[(٨)] و﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾[(٩)]، أو كانت مغيرة بالتسهيل بين بين وهو ﴿ ءَامَنتُم ﴾[(١٠)] في الأعراف وطه والشعراء و﴿ ءَالِهَتِنَا ﴾[(١١)] و﴿ جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ في «الحجر»، و﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ بـ«القمر»[(١٢)]، أو بالبدل نحو ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَـةً ﴾[(١٣)] في «الأنبياء» ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً ﴾[(١٤)] في «الشعراء»، أو بالنقل نحو: ﴿ ٱلۡأَخِرَةِ ﴾[(١٥)]،

(١) المؤمنون: ١١٨، الصف: ٨، التوبة: ٦٤، الإسراء: ٧، الشعراء: ٦١.
(٢) ليس في القرآن هذه الكلمة، والمَثَل كما في ((جاءو)) النور: ١١.
(٣) ما بين المعقوفين من الأصل فقط.
(٤) البقرة: ١٧٧، البقرة: ٩، (الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١)، طه: ١٣٠، قريش: ١، الحجر: ٩٥، على الترتيب.
(٥) البقرة: ٦١، ٢١٣، آل عمران: ٢١، ٨١، النساء: ٦٩، الإسراء: ٥٥، مريم: ٥٨، الأحزاب: ٧، ٤٠، لمن قرأ بالهمز.
(٦) المؤمنون: ٦٠.
(٧) الإسراء: ٨٣.
(٨) البقرة: ١٣٦، المائدة: ٤٤، لمن قرأ بالهمز.
(٩) يس: ٥٦.
(١٠) الأعراف: ٧٦، ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩.
(١١) هود: ٥٣، ٥٤، الفرقان: ٤٢، الصافات: ٣٦، الأحقاف: ٢٢.
(١٢) الحجر: ٦١، القمر: ٤١.
(١٣) الأنبياء: ٩٩.
(١٤) الشعراء: ٤.
(١٥) كما في البقرة: ٩٤، ١٠٢، ١١٤ وغيرها.

﴿ءَآلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾[١]، ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾[٢]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٣]، ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾[٤]، ﴿أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ﴾، ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾، ﴿قَدْ أُوتِيتَ﴾[٥] فالمد في ذلك كلّه رواية الدَّاني مِنْ قراءته على أبي الفتح وابن خاقان، وكذا رواه صاحب (العُنْوَان) و(الهادي) و(الكافي) و(التلخيص) و(الهداية) وغيرهم وفاقا لسائر المصريين والمغاربة، وَوُجِّه بتقوية حرف المدّ، وضَعَّفَه عند القوي كما قالوه في قسميه.

وأمَّا التوسط فذهب إليه الدَّاني واختاره صاحب (التلخيص) اكتفاء بأدنى مدّ في تقويه الضعيف / . /١٢٨أ/

وأمَّا القصر فهو مذهب طاهر بن غُلْبُون وهو في (التَّلْخِيص) أيضًا[٦]، واختاره الشَّاطِبي فيما نقله أبو شامة عن السَّخَاوي، واختاره أيضًا الجَعْبَري، والأوجه الثَّلاثة في (الشَّاطِبيَّة) لكنْ ظاهر عبارته حيث قال[٧]:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْش مُطَوَّلاَ

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ ....

يُفيد ترجيح القصر حيث ذكره أوَّلاً لأنَّ تقديم الشيء يُفيد الاهتمام به، ثُمَّ نَصَّ عليه آخرًا في قوله[٨]:

---

(١) البقرة: ٧١.
(٢) التوبة: ٢٣، غافر: ١٠، الشورى: ٥٢، الحجرات: ٧، ١١، ١٤، المجادلة: ٢٢.
(٣) البقرة: ٦٢، ١٢٦، ١٧٧، ٢٥٣، آل عمران: ٩٩، النساء: ٥٥، المائدة: ٦٩، الأعراف: ٨٦، التوبة: ١٨، الكهف: ٨٨، سبأ: ٣٧.
(٤) المائدة: ٢٧.
(٥) الصافات: ٦٩، يونس: ٥٣، طه: ٣٦، على الترتيب.
(٦) جامع البيان ٢/ ٤٩٥، الهادي: ٥١١ ، الكافي: ٠٤، تلخيص العبارات: ٦٢العنوان: ٤٤.
(٧) الشاطبية البيت (١٧١، ١٧٢)، إبراز المعاني: ١١٥، ١١٦.
(٨) كنز المعاني ٢/ ٣٥٣، الشاطبية البيت (١٧٥) وتمامه:
وعادا الأولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا

..... وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَاب قَـالَ .....

ويليه التَّوسُّط والمدّ أقلها لأنَّ (قد) مع المضارع تفيد التَّقليل، وقد سبق الشَّاطِبي لتضعيف المدّ طاهر بن غُلْبُون بل ردّ في تذكرته على منْ رواه أو أخذ به وغلَّطه أصحابه، وهو معنى قوله في (الحِرْز): "قال وقولا"، لكن تعقبه في (النَّشْر) بـ: "أنَّه قد شاع وذاع وتلقَّته الأمَّة بالقبول فلا وجه لردِّه وإنْ كانَ غيره أولى منه"[١] انتهى.

وعلّل بعضهم عدم المدّ في هذا بأنّ الأَلِف السَّاكِنَة عوض مِنْ همزة ساكنة كانت في الأصل، والمعوض منَ الشيء يقوم مقامه في حدِّه ووزنه إذا كانا ساكنين فلو زدنا في المدّ كنا قد أتينا بعوض الهمزة وزيادة فزدنا في اللفظ ما ليس منه ولا منْ أصله، قال الدَّاني في (الإيجاز): "وهذه علَّة صحيحة في نفي إشباع المدّ وزيادة التَّمْكِين من جهة القياس".

ولعلّ قائلاً يقول: إنَّ هذه العلة إنَّما تلزم فيما كانت الأَلِف فيه مبدلة منْ همزة، فأمَّا ما لم تكن فيه مبدله نحو ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَانِفًا﴾ و﴿ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ و﴿ءَاتَوْهُ﴾[٢] وشبهه فهي غير لازمة فيه، والعلة إذا لم تجمع الأصل بأسره فهي غير صحيحة؟.

فيقال له: إنَّ مِنْ مذاهب العرب وأئمة القراءة أنْ تحكم للأشياء بحكمٍ ما لعله أوجب ذلك الحكم ثمَّ يحمل على ذلك ما ضاهاه من جهة لفظه أو معناه أو لمشاركة إيَّاه في بعض أسبابه مع ارتفاع تلك العلة الموجبة لذلك الحكم، ومن ذلك قراءة ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٣] بإسكان الهاء مع ﴿ثُمَّ﴾ وقراءة ﴿ثُمَّ﴾ ليقطع بإسكان اللاَّم حملاً على إسكانها مع الواو والفاء، وحكم ذلك مختلف لأن ﴿ثُمَّ﴾ حرف ينفصل،

---

(١) النشر ١/ ٣٨٤.
(٢) البقرة: ١٣، محمد: ١٦، مريم: ٩٣، يوسف: ٦٦.
(٣) القصص: ٦١.

والواو والفاء لا ينفصلان، وإنَّما جاز ذلك لأن ﴿ثُمَّ﴾ أخت الواو والفاء في العطف، ولأن المنفصل قد يحمل على المتصل ويجري له بحكمه، ولهذا نظائر يطول ذكرها فكذلك ما تقدم ممَّا حرف المدّ فيه ليس بمبدل من «همزة» يحمل على ما هو مبدل منها ويسوي بين لفظهما وإن لم يكن فيه من العلة ما في ذلك كما وقع في شبه ذلك فهذا بَيِّن.

قال(١): ومن الدليل على نفي إشباع المدّ أن إشباعه في كثير من ذلك يؤول إلى استحالة المعنى ويُرْفَع الإشكال بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار، إذ الفرق بينهما في ذلك يقع بإشباع المدّ وترك إشباعه، وذلك نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ و﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾(٢).

ثمَّ قال: فإن قيل: أن الفرق بين الخبر والاستخبار إنَّما يقع بدخول همزة الاستفهام لا بإشباع المدّ؟.

فالجواب: إن مذهب ورش أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة القطع أو الوصل أو المخبر عن نفسه أي تحقق همزة الاستفهام، وتبدل الثَّانية ألفا خالصة، وهذا قول عامة مشيخة المقرئين من أهل الأداء، وحينئذ فيجب إبدال الهمزة التي بعد همزة الاستفهام في نحو قوله: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾(٣) و﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾(٤) فيجتمع أَلِفان هي والأَلِف المبدلة من همزة فاء الفعل بعدها، فلزمه حذف تلك الأَلِف للسَّاكنين فتبقى أَلِف الاستفهام وبعدها أَلِف واحدة فيجب إشباع المد لتلك الأَلِف ليدل ذلك على لفظ الاستفهام وإلَّا صار ذلك خبرًا لأن في الخبر والاستخبار همزة واحدة بعدها أَلِف فثبت أن الفرق بين الخبر والاستخبار يقع بإشباع / المدّ وتركه. /١٢٨ب/

(١) القائل الإمام الداني في جامع البيان ٢/ ٤٩٦.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٨٥، البقرة: ١٧٧.
(٣) طه: ٧١، الشعراء: ٧١.
(٤) الزخرف: ٥٨.

وقد اختلف القائلون بالمدّ في هذا في قدره فقيل: الإشباع المفرط كمذهبه المحكي عنه في المنفصل وإليه ذهب الهُذَلِي، والجمهور على أنَّه الإشباع منْ غير إفراط، وسَوَّوا بينه وبين ما تقدم فيه حرف المدّ على الهمز، فقول الجَعْبَري: "المدّ هنا دون المتقدم" معارض بقول الجمهور، والمصير إلى قولهم أَوْلى، نعم قال الدَّاني في (الإيجاز): "اختلف أهل الأداء في زيادة التمكين في ذلك بعد إجماع أولي الضبط والفهم منهم على ترك الإفراط تمكينًا وسطًا من غير إسراف وهو دون تمكين حروف المدّ مع تأخر الهمز وذلك على مقدار مذهبه في تحقيق القراءة وتفكيك الحروف، ولا يوقف على حقيقة ذلك إلَّا بالمشافهة"[١].

ثمَّ إنَّ هذه الثَّلاثة الأوجه المذكورة هنا إنَّما هي عند عدم الاندراج في الأعمِّ وإلَّا فيَسْقُط اللاَّحق إثر السَّابق نحو ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾[٢] وصلًا كمَا نَبَّه عليه الجَعْبَري.

فإذا قُرِئ لورش في نحو ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾[٣] و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ فيمدّ في الوصل وجهًا واحدًا مشبعًا عملاً بأقوى السببين وهو المدّ لأجل «الهمزة» بعد حرف المدّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ و﴿أَبَاهُمْ﴾ فإنْ وقف على ﴿رَءَا﴾ و﴿جَآءُو﴾ جازت الثَّلاثة الأوجه لسبب تقدّم الهمز على حرف المدّ وذهاب سببية «الهمز» بعد.

وإنَّما اشترطوا الاتصال في «الهمز» بخِلاف المدّ ليخرج نحو ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[٤] و﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾[٥] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[٦]، وقد استثنى القائلون بالمد والتوسط هنا

(١) النشر ١/ ٣٣٩، كنز المعاني ٢/ ٢٥٣، الكامل: ٤٢٦، الحجة لابن خالويه: ٢٥٣.
(٢) المائدة: ٢، يوسف: ١٦.
(٣) في الأصل ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، والصواب ما في باقي النسخ لأن الكلام على ما في كلمتين، هود: ٧٠.
(٤) الأحقاف: ٣٢.
(٥) هود: ٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤، المؤمنون: ٢٧.
(٦) البقرة: ٣١.

أصلين مطردين وكلمة اتفاقًا منهم، فأمَّا الأصلان:

فأحدهما: أنْ يكون قبل الهمز ساكن صحيح متَّصل، وذلك في ﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[١] و﴿ ٱلظَّمْـَٔانُ ﴾[٢] و﴿ مَذْءُومًا ﴾[٣] و﴿ مَسْـُٔولًا ﴾[٤] و﴿ مَسْـُٔولُونَ ﴾[٥] فلا يمدّ اتفاقًا، ووجَّهه في (النَّشْر) بـ: "أنَّه لمَّا كانت «الهمزة» فيه محذوفة رسمًا ترك زيادة المدّ فيه تنبيها على ذلك"[٦]، وقال الجَعْبَري: "لا منَ الخفاء"، وقال الحكري: "لتوهم النقل مِنْ كلمة وهو لا ينقل فيها"[٧]، وقد خرج بقيد الصحيح المُعتل سواء كان مدًّا نحو ﴿ جَآءَنَا ﴾[٨] و﴿ فَآءُو ﴾[٩]، أو لينًا نحو ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾[١٠].

الثَّاني: أنْ يكون الأَلِف بعد الهمزة مبدلة مِنَ التّنوين وقفًا نحو ﴿ دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[١١] و﴿ هُزُوًا ﴾[١٢] و﴿ مَلْجَـًٔا ﴾[١٣] فلا يمدّ إجماعًا لأنَّها غير لازمة فكان ثبوتها عارضًا.

وأمَّا الكلمة فـ ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ كيف وقعت، وهي استثناء منَ المُغير بالبدل نحو ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[١٤] ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[١٥] و﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ﴾[١٦]، ولم يستثن هذه الكلمة

---

(١) كما في الأنعام: ١٩، الأعراف: ٢٠٤ وغيرها.
(٢) النور: ٣٩.
(٣) الأعراف: ١٨.
(٤) الإسراء: ٣٤، ٣٦، الفرقان: ١٦، الأحزاب: ١٥.
(٥) الصافات: ٢٤.
(٦) النشر ١/ ٣٨٥.
(٧) كنز المعاني ٢/ ٣٥٢، النجوم الزاهرة ١/ ٢٦٥.
(٨) المائدة: ١٩، ٨٤، طه: ٧٢، غافر: ٢٩، الزخرف: ٣٨، الملك: ٩،
(٩) البقرة: ٢٢٦.
(١٠) التكوير: ٨.
(١١) البقرة: ١٧١.
(١٢) على قراءة من همز ((هزءا)) كما في البقرة: ٦٧، ٢٣١، وغيرها.
(١٣) التوبة: ٥٧.
(١٤) البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩.
(١٥) البقرة: ٢٨٦.
(١٦) النحل: ٦١، فاطر: ٤٥.

في (التَّيْسير) وكأنَّه اكتفى باستثنائها في غيره أو لكونها منْ واحدٍ غير مهموز أو منْ أجل لزوم البدل له فلم يحْتَجْ إلى استثنائها، وعبارته في (الإيجاز): أجمع أهل الأداء على ترك إجازة التَّمْكِين للألف في قوله ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع، قال: وكان ذلك عندهم منْ ((وَاخَذْتُ)) غير مهموز، وفي (مفرداته)، وفي (جامع البيان) نحو ذلك.

وأمَّا قول الشَّاطِبي[1]:

..... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمُ .....

فتعقب بأنَّ رواة المدّ كلّهم مُجمعون على استثنائه فلا خلاف في قصره كما نصّ عليه ابن القصَّاع وغيره، واعتذز في (النَّشْر) عن الشَّاطِبي بأنَّه: "ظنَّ بكونه لم يذكره في (التَّيْسير) أنَّه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق"[2] فذكره.

واختلف القائلون بالمد في ثلاث كلم وأصل مطرد:

فأمَّا الكلمات:

فأوَّلها: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[3] حيث وقعت فاستثناها في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها لتخفيف الثقل باجتماع مدّ الأَلِف المتَّصلة والياء المنفصلة غالبًا، والتركيب والعجمة، وكثرة دورها، ونصّ على مدّها في (العُنْوَان) وهو ظاهر عبارة مَكِّي والأهوازي وغيرهما.

والكلمة الثَّانية: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ المستفهم بها في سورة «يونس» في موضعين ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[4] فاستثناهما الدَّاني في (الجامع)،

---

(١) جامع البيان ٢/ ٤٨٠، الشاطبية البيت (١٧٤).
(٢) النشر ١/ ٣٨٤.
(٣) كما في البقرة: ٤٠، ٤٧، ٨٣، العنوان: ٤٤، التبصرة: ٦١، النشر ١/ ٣٤١، الشاطبية في قوله:
سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن وسئولا اسألا
(٤) يونس: ٥١، ٩١.

/١١٢٩أ/ وابن / شريح، وابن سفيان، وهذا استثناء منَ المُغير بالنقل، ولم يستثنها في (التَّيْسير) وفي (الشَّاطِبيَّة) الخلاف كـ (الإيجاز) و(المفردات) للدَّانِي، والمراد الأَلِف الأخيرة لأنَّ الأُولَى ليست مِنْ هذا الأصل لأنَّ مدّها للساكن المقدَّر ولم تمدّ الأُولَى عندهم لئلا يجمع بين مدتين، والْأولَى أَوْلى بالثبوت لسبقها، والثِّقَل حصل بالثانية فلم تمدّ، قاله الجَعْبَري[١].

وخرج بقيد الاستفهام نحو ﴿ ءَٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ ﴾ ﴿ ءَٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾[٢].

الكلمة الثَّالثة: ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ بسورة «النَّجم»[٣]، وهي منَ المُغير بالنَّقل استثناها الدَّاني في (الجامع)، ومكي وابن سفيان، ولم يستثنها في (التَّيْسير)، وأجرى الخلاف فيها الشَّاطِبي كالدَّاني في الإيجاز والمفردات، ووجَّهَ الجَعْبَري كغيره القصر بامتناع تقدير سكون اللَّام المدغم فيه فأشبهت اللازمة كـ ﴿ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ ﴾[٤].

تنبيه:

إجراء الطُّول والتَّوسط في المُغير بالنقل إنَّما يَتَأَتَّى حالة الوصل، أمَّا حالة الابتداء:

إذا وقع بعد لام التَّعريف ولم يعتد بالعارض وهو تحريك اللَّام وابتُدِئ بالهمزة فالوجهان جائزان كـ ﴿ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ و﴿ ٱلْإِيمَٰنِ ﴾ و﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾[٥]، وشبه ذلك.

وإنْ اعتد بالعارض وابتدئ باللام فالقصر ليس إلاَّ نحو ((لَاخرة)) ((لِايمان)) ((لُولى)) لِقُوَّة الاعتداد في ذلك، ولأنَّه لمَّا اعتدَّ بحركة اللَّام فلا «همز» أصلاً فلا مدَّ نصَّ على ذلك المحققون.

---

(١) النشر ١/ ٣٤١، جامع البيان: ١٩٣، الكافي: ٤٠، التيسير: ١٤٨، الهادي: ١١٦، الشاطبية البيت (١٧٥) كنز المعاني ٢/ ٣٥٦.
(٢) البقرة: ٧١، يوسف: ٥١.
(٣) النجم: ٥٠.
(٤) إبراهيم: ٣٠، النشر ١/ ٣٤١، جامع البيان: ١٩٣، الهادي: ١١٦، كنز المعاني / ٣٥٨.
(٥) البقرة: ٩٤، التوبة: ٢٣، النجم: ٥٠.

وأمَّا قول الجعبري: "إطلاقهم استثناؤها يعني الأُولَى يعم الوصل والابتداء وتعليلهم يقتضي أنْ يكون الحكم في الوصل فقط ويكون الابتداء بحذف الهمزة، أمَّا في الابتداء بها فلا لإمكان تقديرها"[١]، فتعقب بأن إطلاق الحكم لفظًا لا يقطع فيه النظر عما أدى إليه الدليل بل يعتد بما يمكن فيه وجود الدليل، وأمَّا تعليلهم في الابتداء فقد علمت أنَّه لا يوجب ما قاله، والله أعلم.

وأمَّا الأصل المطرد المختلف فيه:

وهو حرف المدّ الواقع بعد همزة الوصل في الابتداء نحو ﴿ ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ ﴾ ﴿ ٱئۡذَن لِّي ﴾ ﴿ ٱؤۡتُمِنَ ﴾[٢] فنصّ على استثنائه وترك المدّ فيه في (الشَّاطِبيَّة) كالدَّاني في جميع كتبه، وأجرى الخلاف فيه في (التَّبْصِرَة) و(الهادي)، ولم يذكره صاحب (العُنْوَان) ولا (التَّجْريد) فيحتمل مدّه لدخوله في القاعدة، ويحتمل ترك المدّ وأنْ يكون استغنوا عن ذلك بالتمثيل.

تنبيه:

قال في (النَّشْر): "القرَّاء في الوقف على نحو ﴿ رَءَا ٱلۡقَمَرَ ﴾ و﴿ رَءَا ٱلشَّمۡسَ ﴾ و﴿ تَرَءَا ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾[٣] على أصولهم المذكورة مِنَ الإشباع والتوسط والقصر لأنَّ الأَلِف مِنْ نفس الكلمة وذهابها في الوصل عارض فلم يعتدُّوا به، وهذا ممّا نصُّوا عليه"[٤].

وأمَّا ﴿ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ في «يوسف»[٥]، ﴿ فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا ﴾ في «نوح»[٦]

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٥٩.
(٢) يونس: ١٥، التوبة: ٤٩، البقرة: ٢٨٣ ، التبصرة: ٦١، النشر ١/ ٣٤٣، الهادي ١١٦.
(٣) الأنعام: ٧٧، ٧٨، الشعراء: ٦١.
(٤) النشر ١/ ٣٨٨، التبصرة: ٦٢.
(٥) يوسف: ٣٨.
(٦) نوح: ٦.

حالة الوقف، و﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ رَبَّنَا﴾ في «إبراهيم»[١] حالة الوصل فكذلك هم فيها على أصولهم ومذاهبهم عن ورش لأنَّ الأصل في حرف المدّ من الأُولَيَيْن الإسكان والفتح فيهما عارض منْ أجل الهمز، وكذلك حذف حرف المدّ في الثَّالثة عارض حالة الوقف اتباعًا للرَّسم، والأصل إثباتها فجَرَتْ فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِن وَرَآءِى﴾ في الحالين، قال: وهذا ممَّا لم أجد فيه نصًّا لأَحَد بل قُلْتُهُ قياسًا، وكذلك أخذته أداءً عن الشيوخ في ﴿دُعَآءِ﴾[٢] في «إبراهيم»، وينبغي أنْ لا يُعمل بخلافه.

النوع الثَّاني من نوعي القسم الأَوَّل من قسمي سبب المدّ: السُّكُون:

وهو: إمَّا أنْ يكون لازمًا وهو الذي لم يتغير وقفًا ولا وصلاً.

وإمَّا أنْ يكون عارضًا وهو الذي يعرض للوقف.

وكلّ منهما إمَّا مظهر أو مدغم:

فأمَّا السَّاكِن اللازم غير المدغم: فنحو ((لام ميم)) ((ص)) ((نون))[٣] منْ فواتح السُّور[٤] و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ في قراءة من أسكن الياء، ونحو ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾[٥] في قراءة

---

(١) إبراهيم: ٤٠، ٤١.

(٢) إبراهيم: ٤٠، النشر ١/ ٣٤٤.

(٣) المقصود ياء (ميم) لأن ألف لام من اللازم المدغم، وانظر:البقرة:١، ص: ١، القلم:١.

(٤) وهو المد اللازم الحرفي، وهو ما وقع فيه بعد حرف المد سكون أصلي مدغم أو غير مدغم وكان ذلك في حرف، ويأتي في الحروف من فواتح السور، ويشترط له أن يكون هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد يعقبها سكون أصلي مخفف أو مثقل، وحروفه ثمانية «نقص عسلكم» وحكمه لزوم المد ست حركات وصلا ووقفا، وينقسم إلى: مد لازم حرفي مثقل وهو ما وقع بعد حرف المد سكون أصلي مدغم مثقل نحو ﴿طسّمّ﴾ ﴿الٓمّصّ﴾، ومد لازم حرفي مخفف: وهو ما وقع بعد حرف المد سكون أصلي مخفف مثل ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾، وحكمه لزوم المد بمقدار ست حركات وصلا ووقفا، وسمي حرفيا لاجتماع المد مع السكون في حرف، المعجم التجويدي: ٣٣٠، معجم علوم القرآن: ٢٦٠، معجم المصطلحات: ٩٨.

(٥) الأنعام: ١٦٢، الأحزاب: ٤، على الترتيب.

مَنْ أبدل الهمزة ياء ساكنة، ونحو / ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[١] و﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ ﴾[٢] عند مَنْ أبدل الهمزة الثَّانية ألفًا، ونحو ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ و﴿ جَآءَ أَمْرُنَا ﴾[٣] عند منْ أبدل الثَّانية المكسورة ياء والمفتوحة ألفًا[٤]. /١٢٩ب

وأمَّا السَّاكِن اللازم المدغم[٥]: فنحو ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و﴿ دَآبَّةً ﴾ ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾[٦] عند منْ أبدل و﴿ وَٱلَّذَانِ ﴾ و﴿ هَٰذَانِ ﴾[٧] عند منْ شدد ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ و﴿ أَتِعِدَانِنِيٓ ﴾[٨] عند منْ أدغم، ونحو ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾[٩] عند حَمْزَة ونحو ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴾[١٠] عند منْ أدغم عن خَلَّاد، ونحو ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾[١١] عند رويس ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ ﴿ وَلَا نَعَاوَنُواْ ﴾[١٢] عند البَزّي[١٣].

وأمَّا السَّاكِن العارض غير المدغم: فكـ ﴿ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾[١٤] و﴿ ٱلْمِهَادُ ﴾[١٥]

---

(١) البقرة: ٦، يس: ١٠.
(٢) المجادلة: ١٣.
(٣) البقرة: ٣١، هود: ٤٠ على الترتيب.
(٤) النشر ١/ ٣١٨.
(٥) وهو المد اللازم الكلمي المثقل: وهو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي مشدد (مدغم) في كلمة، وسمي لازما للزوم سببه وهو السكون حال الوصل والوقف أو لإجماع القراء على لزوم مده ست حركات وصلا ووقفا، وسمي كلميا لاجتماع المد فيه مع السكون في كلمة، وحكمه لزوم مده ست حركات وصلا ووقفا، وسبب مده عدم الجمع بين الساكنين، مثاله ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ ﴿دَآبَّةٍ﴾، المعجم التجويدي: ٣٣٣، معجم المصطلحات: ٩٨، معجم علوم القرآن: ٢٦٠.
(٦) الفاتحة: ٧، البقرة: ١٦٤، الأنعام: ١٤٣.
(٧) النساء: ١٦، (طه: ٦٣، الحج: ١٩) على الترتيب.
(٨) الزمر: ٦٤، الأحقاف: ١٧، على الترتيب.
(٩) الصافات: ١ـ٣.
(١٠) العاديات: ٣.
(١١) المؤمنون: ١٠١.
(١٢) البقرة: ٢٦٧، المائدة: ٢، على الترتيب.
(١٣) النشر ١/ ٣١٤.
(١٤) في ٤٥ موضعا منها الفاتحة: ١.
(١٥) كما في: البقرة: ٢٠٦، آل عمران: ١٢، ١٩٧، الرعد: ١٨، ص: ٥٦.

و﴿ ٱلدِّينِ ﴾[١] و﴿نَسْتَعِينُ ﴾[٢] و﴿يُوقِنُونَ ﴾[٣] و﴿ يَعْمَلُونَ ﴾[٤] و﴿ لَكَفُورٌ ﴾[٥]، ونحو ﴿وَبِئْرٍ ﴾[٦] و﴿ ٱلذِّئْبُ ﴾[٧] و﴿ ٱلضَّأْنِ ﴾[٨] عند منْ أبدل الهمزة وذلك حالة الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يصح فيه.

وأمَّا السَّاكِن العارض المدغم: فنحو: ﴿ قَالَ لَهُم ﴾[٩]، ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾[١٠]، و﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴾ عند أبي عَمْرُو إذا أدغم.

فأمَّا المدّ السَّاكِن اللازم في قسميه فأجمع الجمهور على مدّه قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفراط للحجز بين السَّاكنين، ومنْ ثَمَّ سُمِّيَ مدّ الحجز، ويُسَمَّى أيضًا مدّ العدل لأنَّه يعدُل حركة.

وقد عُلم في علم التَّصريف أنَّه لا يجمع في الوصل بين ساكنين فإذا أدَّى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المدّ ليقدر متحركًا وهذا معنى قول الخاقاني[١١]:

وإنْ حرفَ مد كان من قبل مدغم كآخرِ ما في الحمدِ فامدده واستجر
مــدَدتَ لأنَّ السَّاكنينِ تَلاقَيا فَصَارَ كتحريك كذَا قَالَ ذُو خُبر

---

(١) في ٤٧ موضعا منها: البقرة: ١٩٣ وغيرها.
(٢) الفاتحة: ٥.
(٣) كما في البقرة: ٤، ١١٨، المائدة: ٥٠، النمل: ٣، ٨٢، الروم: ٦٠، لقمان: ٤، السجدة: ٢٤، الجاثية: ٤، ٢٠، الطور: ٣٦.
(٤) في ٥٦ موضعا منها: البقرة ٩٦ ن ١٣٤ وغيرها.
(٥) الحج: ٦٦، الزخرف: ١٥.
(٦) الحج: ٤٥.
(٧) يوسف: ١٣، ١٤، ١٧.
(٨) الأنعام: ١٤٣.
(٩) كما في آل عمران: ١٧٣، يونس: ٨٠، طه: ٦١، ٩٠، الشعراء: ٤٣، ١٠٦، ١٢٤، ١٤٢، ١٦١، ١٧٧.
(١٠) الشعراء: ٢٦، سبأ: ٢٣.
(١١) شرح قصيدتي الخاقاني والسخاوي الأبيات (٤٢، ٤٣)، ص: ٣٢.

ويسمى أيضًا باللازم؛ إمَّا على تقدير حذف مضاف أو لكونه يلزم في كلّ قراءة على قدر واحد.

واختلف في مقدار هذا المجمع عليه، والذي عليه المحققون أنَّه الإشباع والأكثرون على إطلاق التَّمْكِين فيه، وعن بعضهم أنَّه دون ما للهمز، وإليه يشير قول السَّخَاوي[١]:

والمدُّ مِنْ قبلِ المُسَكَّنِ دُونَ مَا قَـدْ مُـدَّ لـلـهـمـزَاتِ بـاسْـتِـيـقَـانِ

وهو كما في (النَّشْر) دون أعلى المراتب، وفوق التَّوسط من غير تفاوت في ذلك، وذكر الجاجاني أبو الفخر حامد بن حسنويه[٢] نصًّا عن ابن مِهْرَان: أنَّ القُرَّاء متفاوتون فيه فأهل التَّحقيق أربع أَلِفَات، ومنهم منْ يمدّ ثلاثًا، والحادرون ألفين، لكن الآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، وإنَّما اختلفوا في القدر المجمع عليه كما تقدم، ومنهم منْ زاد في مدّ المدغم منْ هذا الضرب على المظهر لأجل الإدغام لاتصال الصَّوت به وانقطاعه في المظهر فيزاد في مدّ ((لام)) أكثر من ((ميم)) لأجل الإدغام، وكذلك ﴿دَآبَّةَ﴾[٣] بالنسبة إلى ﴿وَمَحْيَاىَ﴾[٤] عند منْ أسكن، ومنهم منْ زاد في مدّ المظهر أكثر مِن المدغم لأنَّ المدغم يَقْوَى بالحرف المدغم فيه فكأنَّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة، والجمهور على التسوية بينهما إذْ المُوجب واحد فلا معنى للتفصيل، والله أعلم.

أمَّا المدّ للساكن العارض[٥] **في قسميه فاختلفوا فيه** فمنهم منْ يزيد في تمكينه

---

(١) شرح قصيدتي الخاقاني والسخاوي بيت (٨) ص: ٣٧.
(٢) حامد بن علي بن حسنويه، أبو الفخر الجاجاني، أخذ عن أبي بكر الأصبهاني، كان بعد الستمائة، مؤلف كتاب حلية القراء، غاية النهاية ١/ ٢٠٢،
(٣) في ١٤ موضعا: البقرة: ١٦٤، والأنعام: ٣٨ وغيرها.
(٤) الأنعام: ١٦٢، لمن قرأ بتشديد الياء.
(٥) وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف متحرك في آخر الكلمة ثم يسكن بسبب الوقف، وقد =

وإشباعه كاللازم حملًا له عليه بجامع السُّكُون، قال في (النَّشْر): "واختاره الشَّاطِبي لجميع القُرَّاء، واختاره بعضهم لأصحاب التَّحقيق لحمزة وورش والأخفش عن ابن ذَكْوَان من طريق العراقيين ومَنْ نحا نحوهم مِنْ أصحاب عاصم وغيره، ومنهم مَنْ أخذ بالتَّوسط مراعاة لاجتماع السَّاكنين مع ملاحظة كونه عارضًا"، وهو معنى قول الجَعْبَري: "تعدية للحكم مع حَطِّه عن الأصل"[١]، وعليه ابن مُجَاهِد والشاطبي / كالدَّاني، قال في (النَّشْر): "واختاره بعضهم لأصحاب التَّوسط والتَّدوير كالكسائي وابن عامر وعاصم في عامة رواياته، وكذا خَلَف في مشهور رواياته، ومنهم مَنْ أخذ بالقصر لعروض السُّكُون فلا يعتدّ به، ولأنَّ الوقف يجوز فيه التقاء السَّاكنين مطلقًا"[٢]، واختاره الجَعْبَري، ولم يذكر الحصري غيره فقال[٣]: /١٣٠أ/

وإنْ يتطرفْ عندَ وقفِكَ ساكنٌ فقِفْ دونَ مدٍّ ذاك رأيي بلا فَخْرِ
فجمعكَ بينَ السَّاكنينِ يجوزُ إنْ وقفتَ وهـذا من كلامِهِمُ الحُرِّ

وخصَّه بعضهم بأصحاب الحَدْر التَّخفيف ممَّنْ قَصَر المنفصل كأبي عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب، وصحَّح في (النَّشْر): "جواز كلٍّ مِنَ الثَّلاثة للجميع وعلَّل بعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع إلاَّ عند مَنْ أثبت تفاوت المراتب في اللازم فإنَّه يجوز فيه لكلِّ ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوز ما فوقها بحال"[٤]، ولا فرق عند الجمهور بين عروض

= يكون الحرف الموقوف عليه مهموزا نحو ﴿يَشَآءُ﴾ أو غير مهموز نحو ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، وسمي عارضا للسكون لأن السكون عرض له من أجل الوقف، وحكمه: جواز قصره وتوسطه ومده، وسببه التمكن من الجمع بين الساكنين، فكأنه قام مقام تحريك الحرف الأول، المعجم التجويدي: ٢٣٧، فن الترتيل ٢/ ٨٤٤، معجم المصطلحات: ٩٧.

(١) النشر ١/ ٣٣٤، كنز المعاني ٢/ ٣٦٥.

(٢) النشر ١/ ٣٧٩، والنقل بتصرف كبير.

(٣) القصيدة الحصرية (٥١، ٥٢) ص: ١٠٠.

(٤) الكلام بنصه من النشر ١/ ٣٣٦.

سكون الوقف وعروض سكون الإدغام الكبير لأبي عَمْرُو، وخصّ بعضهم كأبي شامة الثَّلاث بالوقف والإدغام بالمدِّ إلحاقًا له باللازم، والصَّواب أنَّ سكون إدغام أبي عَمْرُو كسكون الوقف منْ غير فرقٍ، ولهذا أجروا فيه أحكام الوقف مِنَ السُّكُون والروم والإشمام، وأمَّا قول الجَعْبَري بعد أنْ أثبت الثَّلاثة لأبي عَمْرُو: "والمفهوم منْ عبارة النَّاظم يعني الشَّاطِبي في باب المدِّ المدّ"، تعقبه ابن الجَزَري بـ: "أنَّ نصّ الشّاطبي على كون الإدغام عارضًا قد يُفهم منه المدّ وغيره على أنَّ الشَّاطِبي لم يذكر في ساكن الوقف قصرًا بل ذكر الوجهين وهما: الطول والتوسط كما نصَّ عليه السَّخَاوي في شرحه ـ وهو أَخْبَر بكلام شيخه ومراده ـ "قال: "وهو الصَّواب في شرح كلامه لقوله بعد ذلك:

..... وَفِي عَيْن الْوَجْهَانِ .....

فإنَّه يريد الوجهين المتقدمين منَ الطول والتوسط بدليل قوله[1]:

.... والطُّولُ فُضِّلا

ولو أراد القصر لقال: "والمد فضل" فمقتضى اختيار الشَّاطِبي عدم القصر في سكون الوقف فكذلك سكون الإدغام الكبير إذ لا فرق بينهما"[2].

القسم الثَّاني مِنْ سببي المدّ: السَّبب المعنوي:

وهو: قصد المبالغة في النَّفي، وهو عند العرب سبب قوي مقصود لكنَّه أضعف مِنَ اللَّفظي عند علماء هذا الفن، ومنه المدّ للتَّعظيم[3]، وبه قال بعضهم لأصحاب

---

(١) الشاطبية البيت: ١٧٧.
(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٣٧، كنز المعاني ٢/ ٣٠٥، فتح الوصيد ٢/ ٢٧٩، النشر ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.
(٣) وهو مد (لا) إذا وقعت قبل (إله) نحو قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ حيث ورد عن أصحاب قصر المد المنفصل إذا قرءوا بالتوسيط في (لا) ويسمى مد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه، معجم المصطلحات: ٩٥.

قصر المنفصل فيما نصَّ عليه الطَّبَري وابن مِهْرَان والهذلي، ومنه مدّ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1] ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾[2] ويسمى مدّ التعظيم ومدّ المبالغة لأنَّه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله ـ تعالى ـ، ولذا استحب بعض المحقِّقين مدّ الصَّوت بـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لمَا في ذلك مِنَ التَّدبر، وفي مسند الفردوس وذكره في (النَّشْر) مِنْ غير عزوٍ وضَعَّفَه عن ابن عُمَر مرفوعًا: "منْ قال لا إله إلا الله ومدَّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال دارًا سمَّى بها نفسه، فقال ذو الجلال والإكرام ورَزَقه النظر إلى وجهه الكريم"[3]، وهو مروي عن حَمْزَة في نحو: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ كمَا نصَّ عليه صاحب (المُسْتَنِير) و(المبهج) مِنْ رواية خَلَف عنه وبه قرأ الخزاعي، أو من طريق خَلَف وخَلاَّد عن حَمْزَة عنه، والحكمة فيه المبالغة في النّفي لكنْ لا يبلغ به الإشباع بل يقتصر فيه على التوسط لضعف سببه عن سبب «الهمز».

فهذا ما جرى به القلم مِنْ ذكر حكم المدّ في حروفه حسبما لخَّصته كغيره من (النَّشْر) وغيره.

/ ١٣٠ب/ **وأمَّا حرفي اللين**: الياء والواو / السَّاكنين المفتوح ما قبلهما فألحقوهما بحروف المدِّ وأجروهما مجراها وإنْ كانا دونها في الرّتبة لقربهما منها لأنَّ فيهما شيئًا مِنَ الخفاء وشيئًا مِنَ المدّ وإنْ كان أنقص في الرُّتبة ممَّا في حروف المدّ، وإنَّما يسوغ زيادة المدّ فيهما سببية الهمز وقوة اتّصاله بهما في كلمة، وقوة سببية السُّكُون، فإذا لقي حرف اللين همزة متَّصلة بكلمة واحدة كـ ﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع، وكـ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾،

---

(١) كما في: البقرة: ١٦٣، ٢٥٥، آل عمران: ٢، ٦، ١٨، النساء: ٨٧، الأنعام: ١٠٢، ١٠٦، الأعراف: ١٥٨، التوبة: ٣١، ١٢٩، هود: ١٤، الرعد: ٣٠، طه: ٨، ٩٨، المؤمنون: ١١٦، النمل: ٢٦، القصص: ٧٠، ٨٨، فاطر: ٣، الزمر: ٦، غافر: ٣، ٦٢، ٦٥، الدخان: ٨، الحشر: ٢٢، ٢٣، التغابن: ١٣، المزمل: ٩.

(٢) الأنبياء: ٨٧، المبهج ٢/ ١١، المنتهى ٢/ ٢٣٦.

(٣) الحديث في تنزيه الشريعة ٢/ ٣٢٥ (١٩) وقال: "وفيه عباد ابن كثير"، ومعرفة الحديث ١/ ٢٢٨ (٨٥١) وقال فيه عباد بن كثير الكاهلي متروك الحديث.

و﴿ سَوْءَةَ ﴾ و﴿ ٱلسُّوٓءِ ﴾ ففيه وجهان عن ورش من طريق الأَزْرَق:

أوَّلهما: إشباع المدّ وصلاً ووقفًا إجراء لهما مجرى حروف المدّ، وإليه ذهب المهدوي واختاره الحصري حيث قال[١]:

وفي مـدّ عينٍ ثـمَّ شـيءٍ وسـوءةٍ ... خلافٌ جرى بين الأئمةِ في مصرِ
فـقـالَ أُنـاسٌ مـدّه متـوسـطٌ ... وقـال أُنـاسٌ مفـرِطٌ وبـه أُقْـرِي

وهو أحد وجهي (الحِرْز).

الثَّاني: التَّوسط مراعاة لجانبي اللفظ، وبه قرأ الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح فارس، وهو الثَّاني في (الشَّاطِبيَّة)، وخرج بقيد الاتصال إذا انفصلا نحو ﴿ خَلَوْا۟ إِلَىٰ ﴾ ﴿ ٱبْنَىْ ءَادَمَ ﴾[٢] فالإجماع على ترك الزيادة، ولم يفرقوا بينه وبين ما لا همز بعده نحو ﴿ هَوْنًا ﴾ و﴿ وَعِنَبًا ﴾[٣] لضعف الشرط باختلاف حركة سابقة، والسّبب بالانفصال بِخِلاف نحو ﴿ سَوْءَةَ ﴾[٤] لقوة السبب بالاتصال كما مرَّ.

ثُمَّ إنَّ كلّ مَنْ روى الإشباع في اللين استثنى مدّ كلمتين ﴿ مَوْئِلًا ﴾ في «الكهف»[٥]، ومدّ الواو الأُولَى مِنْ ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ بالتكوير[٦] فلم يزد أحد فيهما تمكينًا على ما فيهما مِنَ المدّ لعروض سكونهما لأنَّهما مِنْ «وأل» و«وأد» ليعادل ﴿ مَوْئِلًا ﴾[٧] ﴿ مَوْعِدًا ﴾[٨]، ولئلا يجمع بين مدَّتَي ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾، قاله الجَعْبَري[٩].

---

(١) القصيدة الحصرية (٥٨، ٥٩) ص: ١٠٢، وفيها "وبذا أقري"، الشاطبية: ١٥.
(٢) البقرة: ١٤، المائدة: ٢٧، على الترتيب.
(٣) الفرقان: ٦٣، عبس: ٢٨، على الترتيب.
(٤) المائدة: ٣١.
(٥) الكهف: ٥٨.
(٦) التكوير: ٨.
(٧) الكهف: ٤٨، ٥٩.
(٨) طه: ٥٨، ٩٧.
(٩) كنز المعاني ٢/ ٣٧٦.

واختلف في «واو» ﴿ مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ و﴿ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا ﴾ ﴿ لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ﴾ ﴿ يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾[1] بـ «الأعراف» فلم يستثنها الدَّاني في شيء مِنْ كتبه، واستثناها صاحب (الهِدَاية) و(التبصره) و(الكافي) و(الهادى) وفاقًا للجمهور، وحكى الخلاف فيها ناظم (التَّيْسير)، وقال الجَعْبَري: "((سوءات)) جمع «سوءة»، وفَعْلَة الاسم إذا جمعت بالألف والتَّاء فتحت عينها كـ «ثمرة» و«ثمرات» فرقًا بينه وبين الصِّفة كـ «صعبة» و«صعبات»، ثُمَّ خصُّوا مِنَ الاسم المضاعف فسكَّنوه كـ «سلة» و«سلات» محافظة على الإدغام، وسكَّنوا الأجوف أيضًا كـ «جَوْزة» و«بَيْضة» محافظة على ذات عينه، وفتحت هذيل عين المعتل على الأصل وصحَّحُوها محافظة على صيغة الجمع.

فوجه مدّ الواو: جريه على القاعدة باعتبار اللفظ.

ووجه قصرها: تقدير الحركة الأصلية التي ظهرت في هذيل"[2]

ووقع للجعبري حكاية ثلاثة أوجه في الواو: المدّ والتوسط والقصر، فتضرب في ثلاثة الهمزة، فتبلغ تسعة، وتعقبه في (النَّشْر): "بأنَّه لم يجد أحدًا رَوَى إشباع اللين إلاَّ وهو يستثني ((سوآآت))"، قال: فعلى هذا يكون الخلاف دائرًا بين التوسط والقصر، قال: وأيضًا كلّ من وسَّطها مذهبه في الهمز المتقدّم التّوسط فعلى هذا لا يكون فيها إلاَّ أربعة أوجه: توسط الواو مع الهمزة طريق الدَّاني والأهوازي، وثلاثة في الهمزة مع قصر الواو، ونظمها في بيت وهو:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثا ووسَّطهما فالكل أربعة فادري

وخصّ ابن غُلْبُون وصاحب (العُنْوَان) والطرسوسي وابن بَلِّيمَة المد عن ورش في ﴿ شَىْءٍ ﴾ فقط مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، وذهب بعضهم إلى أنَّه السَّكت

(١) الأعراف: ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٢٧، شرح الهداية ١/ ٣٧، التبصرة: ٦٣، الكافي: ٤٠، الهادي: ١١٩.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٧٦.

دون المدّ، وبه قرأ الدَّاني على ابن غُلْبُون وبالوجهين: السَّكت والمد قرأ/ صاحب /١٣١أ/
(الكافي) لكن المراد بالمدِّ عند مَنْ رواه مِنْ هؤلاء التوسط، قال: وبه قرأت من طُرُق مَنْ روى المدّ ولم يروه عنه إلاَّ مَنْ روى السَّكت في غيره[١].

وأمَّا السُّكُون وهو إمَّا: لازم أو عارض، وكلٌّ منهما إمَّا: مشدَّد أو غير مشدَّد:

فاللازم المشدّد: في حرفين ﴿هَـٰتَيْنِ﴾[٢] في «القصص»، ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ في «فصلت»[٣] في قراءة ابن كثير بتشديد النُّون.

واللَّازم غير المشدّد: حرف واحد وهو ((عَيْن)) أوّل «مريم» و«الشّورى».

والعارض المشدد: نحو: ﴿ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ ﴿ٱلَّيْلُ رَءَا﴾ ﴿بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ﴾[٤] في قراءة الإدغام لأبي عَمْرُو.

والعارض غير المشدّد «المَيْل»[٥] و((المَيْت))[٦] و﴿ٱلْخَوْفُ﴾[٧] و﴿ٱلطَّوْلِ﴾[٨] حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام حيث يصح:

فالأوّل: يجوز لابن كثير فيه ثلاثة المدّ كـ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ كمَا هو ظاهر (التَّيْسير)، وبه صرح في (الجامع)، والتوسط والقصر لكن الذي عليه سائر المؤلفين القصر ولم يذكروا الإشباع والتوسط[٩].

---

(١) العنوان: ٦٨، تلخيص العبارات: ٦٥، الكافي: ٤١، النشر ١/ ٣٤٧.
(٢) القصص: ٢٧.
(٣) فصلت: ٢٩.
(٤) (الفرقان: ٤٧، النبأ: ١٠)، (الفجر: ٦، الفيل: ١)، الأنعام: ٧٦، يونس: ١١، على الترتيب.
(٥) كما في ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ النساء: ١٢٩، النشر ١/ ٣٤٩.
(٦) كما في: آل عمران: ٢٧، الأنعام: ٩٥، يونس: ٣١، الروم: ١٩، وذلك على قراءة من سكن الياء.
(٧) النساء: ٨٣، الأحزاب: ١٩.
(٨) غافر: ٣.
(٩) النشر ١/ ٣٤٩.

وأمَّا الثَّاني: وهو ((عَيْن)) أوّل «مريم» و«الشّورى» ففيها الثَّلاثة الإشباع لالتقاء السَّاكنين، واختاره الشَّاطِبي، وخصَّه في (الهِدَاية) بورش من طريق الأَزْرَق، والتوسط نظرًا لفتح ما قبل الحرف ورعاية الجمع بين السَّاكنين، وإليه ذهب ابنا غُلْبُون وصاحب (العُنْوَان) وهو الوجه الثَّاني في (الشَّاطِبيَّة) كـ (جامع البيان) وهو قياس من روي عن ورش التوسط في ﴿ شَيْءٍ ﴾ وبابه وهو الأقيس لغيره، والقصر إجراء لها مجرى الحروف الصحيحة، وإليه ذهب أبو العلاء الهمداني وابن سوار.

وأمَّا الثَّالث: وهو العارض المشدّد ففيه الأوجه الثَّلاثة كما نصَّ عليه ابن القصَّاع لكن الجمهور فيه على القصر.

وأمَّا الرَّابع: وهو العارض المخفف ففيه لكلّ القُرَّاء الثَّلاثة الأوجه حملاً على حروف المدّ لمَا ثبت بينهما مِنَ المُشابهة إلاَّ أنَّه يمتنع القصر لورش مِنْ طريق الأَزْرَق في متطرف الهمز نحو ((الشيء))[1] و((السوء))[2] كما سيأتي تحقيقه قريبًا إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

فالإشباع: مذهب مَنْ يأخذ بالتّحقيق وإشباع التّمطيط مِنَ المصريين وأضرابهم.

والتَّوسط: اختاره الدَّاني، وبه كان يُقرئ الشَّاطِبي كما حكاه ابن القصاع عن الكمال الضَّرير عنه، وهو مذهب أكثر المحقِّقين.

والقصر: مذهب الحذَّاق وحكى أكثرهم الإجماع عليه، وقال الدَّاني: "عامة أهل الأداء والنَّحويين لا يرون الإشباع فيهما لزوال معظم المدّ منهما وخروجهما مِنَ الخفاء إلى حال البيان"، وقد حَكَى الثَّلاثة في (الشَّاطِبيَّة) لكنْ في كلامه التَّسوية بين المشهور وغيره، والتَّحقيق في ذلك أنَّ الأوجه الثَّلاثة لا يجوز هنا إلَّا لمَنْ أشبع حروف المدّ في هذا الباب.

---

(١) المقصود ((شيء)) المجرور كما في البقرة: ٢٠، والمرفوع كما في آل عمران: ١٢٨.
(٢) كما في النساء: ١٧، الأعراف: ١٦٥ وغيرها، النشر ١/ ٣٤٨.

وأمَّا القاصرون فالقصر لهم هنا أولى، والذين وسَّطوا لا يجوز لهم هنا إلَّا التَّوسط والقصر سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد به، ولا يجوز الإشباع فلذلك كانَ الأخذ به في هذا النّوع قليل كما نصّ عليه في (الطيبة) ولفظه[١]:

..... وفي اللين يَقِل طُـول .....

وصرَّح الجَعْبَري بأنَّهما دخيلان في المدّ وعللّ بكونهما عاريان عن المجانسة الناقلة لهما منَ الخبر المحقق إلى المُقدر المسوّغ لجريانهما باتساعه[٢].

وقد تحصَّل لورش في نحو ﴿ شَيْءٍ ﴾[٣] و﴿ سُوٓءَ ﴾[٤] وجهان: المدّ والتوسط في الوصل والوقف بالإسكان المجرد مع الإشمام والروم كما قال الشَّاطِبي[٥]:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلاَ
بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ .....

فإن قيل: مِنْ أين عُلِم أنَّ مُراده بالقصر التوسط؟.

أجيب: بأنّه مفهوم من قوله بعد[٦]:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ ....

ويصدق عليه القصر بالنّسبة إلى الإشباع[٧] / [حصّل للباقين فيهما ثلاثة المدّ /١٣١ب/ والتوسط والقصر في الوقف على الهمزة المتطرفة بالإسكان المجرد عن الإشمام

(١) جامع البيان ٢/ ٥٠٤، طيبة النشر البيت (١٧٢).
(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٧٤.
(٣) إيضاح الرموز: ١٢٦.
(٤) إيضاح الرموز: ١٢٥.
(٥) الشاطبية البيت (١٧٩، ١٨٠).
(٦) الشاطبية البيت (١٨١).
(٧) إيضاح الرموز: ١٢٧.

معه والقصر فقط في الوصل والوقف على غير المتطرفة وعليها بالرَّوْم، وذكر هذا الأصل في (التَّيْسير) في «البقرة» ولم يذكر لورش سوى وجه عبر عنه بالتَّمْكِين وهو ظاهر في التوسط.

ومتى اجتمع سببان: قوي وضعيف، عمل بالقوي وأُلغي الضعيف إجماعًا كما مرَّ نحو: ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[١]، و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾[٢]، و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾[٣]، ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾[٤] فلا يجوز توسط ولا قصر لورش من طريق الأَزْرَق، ونحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[٥] و﴿يَشَآءُ﴾[٦] و﴿جَآءَ﴾[٧] لا يجوز فيه القصر وقفًا عن أحد ممَّن همز، ونحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٨] و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾[٩] و﴿ٱلْمَعَابِ﴾[١٠] فلا يجوز التَّثليث للأزرق وقفًا [إلا][١١] على مذهب مَنْ قصر وصلًا[١٢].

وإذا تغيَّر سبب المدّ جاز المدّ والقصر مراعاة للأصل [أو نظر][١٣] اللفظ سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، وسواء كان [يُغَير][١٤] الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالحذف [والأرجح عند الشَّاطِبي والدَّاني في آخرين المدّ نظرًا إلى الأصل لأنَّه أقيس

---

(١) المائدة: ٢.
(٢) يوسف: ١٦.
(٣) هود: ٧٠.
(٤) الروم: ١٠.
(٥) البقرة: ١٩.
(٦) البقرة: ٩٠.
(٧) النساء: ٤٣.
(٨) التوبة: ٦٥.
(٩) يوسف: ٩٧.
(١٠) آل عمران: ١٤.
(١١) ما بين المعقوفين في (أ) [لا].
(١٢) إيضاح الرموز: ١٢٨.
(١٣) ما بين المعقوفين في (أ) [ونظر].
(١٤) ما بين المعقوفين في (أ) [تغير].

وأوجه مِنَ النّظر إلى اللفظ واختاره الجَعْبَري][1] والأَوْلى المدّ فيما بقي [لتغيير أثره][2] نحو ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[3] في [رواية قالون والبزي، والقصر فيما ذهب أثره نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴾ في][4] قراءة أبي عَمْرُو، وفي أحد الوجهين لقنبل وكذا رويس وابن محيصن [ترجيحًا للموجود على المعدوم، وهذا هو التَّحقيق، وإليه ذهب ابن الجَزَري][5]، والله أعلم.

*****

(١) ما بين المعقوفين من (أ).
(٢) في (أ) [له أثر يدل عليه]، (ط) [التغير].
(٣) البقرة: ٣١.
(٤) ما بين المعقوفين من (أ، ط).
(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

الباب الخامس

في حكم الفتح[١] والإمالة[٢]

وهي إمَّا مطلقة أي وصلاً ووقفًا، أو مقيدة بهاء التَّأنيث وما قبلها وقفًا فقط، فانحصر القول في قسمين:

الأوَّل: في المطلقة

اعلم أنَّ الإمالة لغة: الإحناء مِنْ أمال فلان ظَهْرَه إذا أَحْنَاه.

واصطلاحًا: أنْ يَنْحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، ومِنْ لازِمِهِ أنْ ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة[٣].

ويكون هذا الإنحناء كثيرًا وقليلاً:

فالأوَّل: المحضة وهي الكبرى، ويقال لها: البطح والإضجاع، وهي [المرادة][٤] عند الإطلاق / . /١٣٢/

---

(١) هو استقامة النطق بالحرف، ومعناه: أن تخرج الألف من مخرجها من غير أن تخلط بصوت الياء أو الواو، ويعبر عنه بإخلاص الفتح، وهو ضربان: الفتح الشديد: وهو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، ويسمى التفخيم، والفتح المتوسط وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة، ويعبر المتقدمون عن هذا الفتح الذي هو ضد الإمالة بـ: التفخيم، والنصب، والفتح المتوسط، والترقيق، والفغر، معجم المصطلحات: ٧٩، معجم علوم القرآن: ٢٠٣.

(٢) الإمالة مصدر الفعل أمال يميل إمالة، هي لغة: الإنحراف و العدول من جهة إلى جهة، والتعويج، واصطلاحا: أن ينحى بالحركة نحو الحركة، فيميل الفتحة قبل الألف على الكسرة، وبالألف نحو الياء، وهي قسمان: كبرى وهي تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء وتسمى: الإمالة الشديدة والإضجاع، والبطح واللي والإمالة المحضة، والإجناح والإشباع، وصغرى وهي الاتيان بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة وتسمى الإمالة المتوسطة، والتقليل وبين اللفظين والتلطيف، معجم علوم القرآن: ٥٠، معجم المصطلحات: ٣١.

(٣) النشر ٢/ ٢٦، شرح ابن الحاجب ٣/ ٤، شرح الطيبة للنويري ١/ ٥٦٢، معجم المصطلحات: ٤، شرح ابن عقيل ٤/ ١٨٢.

(٤) ما بين المعقوفين في (أ) [المراد]، أصول القراءات: ٥٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٠٢.

والثَّانِي: بين اللفظين[١]، ويقال لها: الصغرى، وبين بين أيْ بين الفتح الذي هو استقامة اللفظ بالحرف وبين الإمالة الكبرى التي هي الانحناء بالحرف متناهيًا به كما تقدّم، وهي معنى بين اللفظين أيضًا.

والمراد بالفتح هنا: فتح الصَّوت لا الحرف؛ إذ الأَلِف لا تقبل الحركة، قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا [وكيع][٢] عن الأعمش عن إبراهيم: "أنَّه قال: كانوا يرون أنّ الأَلِف والياء في القراءة سواء"[٣]، أي الفتح والإمالة.

وعبَّر عن الإمالة بالياء مجازًا، ومنهم مَنْ يعبّر عنها بالكسرة.

وإذا أردت معرفة الفتح عند القرَّاء فاللفظ بالألف مع الحرف الذي قبله تجد غار الفم ينفتح انفتاحًا غير مشبع.

والبحث هنا في فائدة الإمالة، والمقصود بها، وحكمها، ومحلها، وأسبابها، وموانعها، ورجالها:

فأمَّا فائدتها:

فسهولة اللّفظ، وذلك أنَّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان مِنَ الارتفاع.

وأمَّا المقصود بها:

فالتَّناسب، وذلك أنَّ الأَلِف والياء وإنْ تَقَارَبَا فقد وصف تباينًا مِنْ حيث أنَّ الأَلِف

---

(١) يقصد ببين اللفظين: إمالة الألف متوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة الشديدة، ويعبر عنها بالتقليل، وبين وبين والتلطيف، معجم المصطلحات: ٤٤، معجم علوم القرآن: ٧٥، وفي هامش المخطوط تعليقات كتبها غير المصنف؛ لأن فيها ذكر كتاب التيسير والتبصرة وحرز الأماني وكلها مصنفات ألفت بعد وفاة الإمام ابن غلبون، وانظر النشر ٢/ ٣١.

(٢) ما بين المعقوفين في (أ) [ربيع].

(٣) الخبر في كتاب المصاحف لابن أبي داود: ٤٥٦ (٣٣١)، قال محققه: "مقطوع صحيح تفرد به المؤلف، قلت: إسناده صحيح رجاله ثقات"، الموضع للداني: ١٧٢.

مِنْ حروف الحلق، والياء مِنْ حروف الفم فقاربوا بينهما بأنَّ نَحَوْا بالألف نَحْوَا الياء، ولا يمكن أنْ يُنْحَى بها نَحْوَ الياء حتى يُنْحَى بالفتحة نَحْوَ الكسرة [فيحصل][(١)] بذلك التناسب.

وقد [تَرِد][(٢)] الإمالة للتَّنبيه على أصل كالَألِف المنقلبة عن ياء أو واو مكسورة ونحو ذلك.

وأمَّا حكمها:

فإنَّها بالنَّظر إلى لسان العرب جائزة لا واجبة لأنَّهم مختلفون[(٣)] في ذلك: فمنهم مَنْ أمال، ومنهم مَنْ لم يُمِل، وقد روي عن [زر][(٤)] ابن حبيش، قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر[(٥)]، فقال عبد الله: ((طِه)) وكسر الطَّاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: ((طِه)) وكسر الطَّاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: ((طِه)) وكسر][(٦)] ثمَّ قال: والله لهكذا [عَلَّمني][(٧)] رسول الله ﷺ، رواه ابن أبي شيبة[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين في غير (أ، ط) [فيحمل].
(٢) ما بين المعقوفين في غير (أ، ط) [تردد].
(٣) شرح ابن الحاجب ٣/ ٤، شرح ابن عقيل ٤/ ١٨٢.
(٤) في (أ، ط) ما بين المعقوفين زيادة.
(٥) أي لم يمل.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).
(٧) ما بين المعقوفين في (ط) [أعلمني].
(٨) النشر ٢/ ٣١، فوائد أبي علي الصواف (٢٢) وقال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن سعدان الضرير، ثنا أبو عاصم، عن محمد بن عبيد الله عن عاصم عن زر، وهو كذلك في الاتقان ٢/ ٥٨٥، ولم أقف عليه لابن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله هو العزرمي الفزاري وهو متروك الحديث كما في التقريب (٦١٤٨) وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٤٥ في كتاب التفسير من طريق محمد بن فضيل عن عاصم وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، غير أن ابن الجزري ذكر الخبر في النشر ٢/ ٣١، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو مسلسل بالقراء"، وكذا أسنده السخاوي في جمال القراء ٢/ ٤٩٨ عن عبد الله بن أحمد أيضا.

وأمَّا محلها:

فالأسماء المتمكنة[١] والأفعال هذا هو الغالب، وقد خرج بقيد الاسم والفعل الحرف [لجموده][٢] فإنّه وإنْ أميل منه شيء فهو قليل جدًا بحيث لا ينقاس، بل يقتصر في ذلك على مورد السماع، بِخِلاف الاسم والفعل فإنَّ منه ما ينقاس إمالته بالشروط الآتية إنْ شاء الله ـ تعالى ـ، وخرج بقيد المتمكن الاسم غير المتمكن، فإنَّه وإنْ أُميل منه شيء لا ينقاس أيضًا، والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم لتمكنه في [التَّصريف][٣].

واختلف هل الإمالة فرع عن الفتح أوْ كلٌّ منهما أصل برأسه؟.

فذهب جماعة إلى أصالة كلّ منهما وعدم [تقدمه][٤] على الآخر [قالوا ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة، وقال الآخرون: الفتح الأصل لعدم توقفه على أمر زائد، وهو لغة الحجازيين، والإمالة فرع بدليل أنَّها لا تكون إلَّا عند وجود][٥] [سبب][٦] من الأسباب فإنْ [فُقِد][٧] لزم الفتح، وإنْ وُجِدَ جاز الفتح والإمالة[٨].

فمَا مِنْ كلمة تُمَال إلَّا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال كلّ كلمة تفتح ففي العرب من يميلها، فاستُدل باطِّراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة، وهي لغة بني تميم.

---

(١) هو الاسم المعرب الذي تتغير حركة آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه وهو نوعان: متمكن أمكن: وهو الاسم غير الممنوع من الصرف ، وغير أمكن: وهو الممنوع من الصرف، موسوعة علوم اللغة العربية ٢/ ١٢٦.

(٢) ما بين المعقوفين في غير (أ، ط) [لحمولة].

(٣) ما بين المعقوفين في (ط) [التعريف].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) [تقديمه].

(٥) ما بين المعقوفين من (أ، ط).

(٦) ما بين المعقوفين في (ط) [السبب].

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (أ، ط).

(٨) النشر ٢/ ٣٣

وحروف الإمالة:

الأَلِف والهاء والرَّاء.

وأمَّا أسبابها:

فقسمان: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: الياء والكسرة.

والمعنوي: الدّلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الأَلِف على ما ذكره أبو بكر السراج وابن مالك ستة [أسباب][(١)]:

الأَوَّل: انقلابها عن الياء.

والثَّانِي: أمالها إلى الياء.

والثالث: كونها بدلاً مِنْ عين فعل تُكسر فاؤه.

والرابع: [ياء][(٢)] قبلها أو بعدها.

والخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

والسادس: التناسب.

قال المرادي: وهذه الأسباب كلّها راجعة إلى الياء والكسرة[(٣)].

واختلف في أيّهما أقوى: فذهب الأكثرون إلى أنَّ الكسرة أقوى مِنَ الياء وأَدْعَى للإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه لأنَّه قال في الياء: "لأنَّها بمنزلة الكسرة"، فجعل

(١) ما بين المعقوفين في (أ) [أبواب].
(٢) ما بين المعقوفين في (ط) [ما].
(٣) توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٤٩١.

الكسرة أصلاً، وذهب ابن السّراج إلى أنَّ الياء أقوى مِنَ الكسرة[١]، والأوَّل أظهر لوجهين:

أحدهما: أنَّ اللسان يتسفل بها أكثر مِنْ تسفّله بالياء.

والثَّانِي: أنَّ سيبويه ذكر أنَّ أهل الحجاز يميلون الأَلِف للكسرة، وذكر في الياء: أنّ أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يميلون، فدلّ هذا مِنْ جهة النقل على أنَّ الكسرة أقوى[٢].

السبب الأَوَّل:

وهو أنْ يكون الأَلِف بدلاً مِنْ ياء، وهي طرف كلمة، وسواء في ذلك الاسم نحو «مرمى»، والفعل نحو «رمى» [وإنَّما أُميلت لتدل على أصلها، وهو سبب تقديري ليس في قوه الكسرة والياء][٣] فلا يُمال نحو ﴿وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ﴾[٤]، ﴿وَأَثۡبَٰهُمۡ﴾[٥] [لتوسط الأَوَّل][٦].

والثَّانِي:

أنْ تكون الأَلِف [مآلها][٧] إلى [الياء نحو «حُبْلى»، وكلّ ما آخره أَلِف تأنيث مقصورة فإنَّها تمال لأَنَّها تَؤُول][٨] إلى الياء في [التثنية][٩] والجمع، فأشبهت الَألِف المنقلبة عن الياء.

---

(١) وتمنع حروف الاستعلاء الإمالة سواء كانت متقدمة على الألف أم متاخرة عنها.
(٢) الكتاب ٤/ ١٢٠، توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٤٩١.
(٣) في (ط) سقط ما بين المعقوفين.
(٤) القصص: ٢٩.
(٥) الفتح: ١٨.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).
(٧) ما بين المعقوفين في (ط) [إمالتها]، في توضح المقاصد ٣/ ١٤٩٢ "صائرة".
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (أ).
(٩) ما بين المعقوفين ما عدا (أ، ط) [التنبيه].

السبب الثَّالث:

وهو أنْ يكون الأَلِف بدلاً منْ عين فعل تكسر فاؤه إذا اتّصل به الضَّمِير المرفوع مِنَ المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث واويًا كان نحو ﴿خَافَ﴾[١] أو غيره كـ «دان» فإنَّك تقول فيهما «خِفْت» و«دِنْت» بحذف عين الكلمة فيصيران في اللفظ على وزن «فُلْت»، والأصل «فَعِلْت» فحذفت العين وحُرِّكت الفاء بحركتها، وهذا قول سيبويه، ويمكن أنْ يُقَال إنَّ الإمالة منقلبة عن ياء لكن إذا أطلقوا المنقلب عن الياء [أو][٢] الواو في][٣] / هذا الباب فلا يريدون إلَّا المتطرف. /١٣٢ب/

فإن قلت: أَمَّا «خَاف» فعينه مكسورة لأنَّ أصله «خَوف»، وأمَّا «دَان» و«طَاب» ونحوهما فأصل عينهما الفتح، فكيف يُقال حركت الفاء بحركتها؟.

أجيب: بأنّه يقدر تحويلهما إلى «فعِل» ـ بكسر العين ـ ثُمَّ تنقل الحركة، هذا مذهب كثير من النَّحويين، وبعضهم يقول: لمَّا حذفت العين حركت ألفًا بكسرة مجتلبة للدلالة على أنّ العين ياء.

السبب الرَّابع:

هو وقوع الياء قبل الأَلِف أو بعدها، فإنْ كانت قبل الأَلِف فشرطها أنْ تكون ملاصقة للألف نحو إمالة ﴿أَيَّامًا﴾[٤] و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾[٥]، وقولهم: "السَيال" ـ بفتح السِّين، وهو ضَربٌ مِنَ الشجر له شوك، وهي مِنَ العضاة ـ، وقد يفصل بينهما بحرف[٦] نحو: «شيبان»، وقد يفصل بحرفين ثانيهما الهاء نحو «يدها»، فلو كانت

---

(١) البقرة: ١٨٢، هود: ١٠٣، إبراهيم: ١٤، الرحمن، ٤٦، النازعات: ٤٠.
(٢) ما بين المعقوفتن في (ط) [و].
(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهو الورقة ١٣٢ كاملة، انظر توضيح المقاصد٣/ ١٤٩٣.
(٤) البقرة: ٨٠، البقرة: ١٨٤، آل عمران: ٢٤.
(٥) كما في البقرة: ٨٥، ٨٦.
(٦) أي بين الألف والياء.

مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر مِنْ حرفين امتنعت الإمالة، وإنَّما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

السبب الخامس:

وقوع كسرة بعد الأَلِف أو قبلها وإنْ كانت بعدها فشرطها أنْ تليها نحو ﴿مَسَٰجِدَ﴾[١] و﴿عَابِدٌ﴾[٢]، وقد تكون الكسرة عارضة نحو ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[٣] و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾[٤] لأنَّ حركة الإعراب غير لازمة.

وأمَّا إنْ كانت الكسرة قبل الأَلِف فاعلم أنّه لا يمكن أنْ تكون الكسرة ملاصقة للأَلِف إذ لا تثبت الأَلِف إلَّا بعد فتحْ فلابدّ أنْ يفصل بين الكسرة المتقدمة والأَلِف الممالة فاصل، وأقلّه حرف واحد مفتوح نحو ﴿كِتَٰبٌ﴾[٥] و﴿حِسَابٍ﴾[٦]، وهذا الفاصل إنَّما حصل باعتبار الأَلِف فأمَّا الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الأَلِف ومبدأ الشيء جزء منه فكأن ليس بين الأَلِف والكسرة حائل، وقد يكون الفاصل بين الأَلِف والكسرة حرفين بشرط أنْ يكون أوّلهما ساكنًا نحو «إنسان» أو يكونا مفتوحين، والثَّانِي: هاء نحو: «لن يضربها»، مِنْ أجل خفاء الهاء، وكون السَّاكِن غير حاجز حصين، فكأنّهما في حكم العدم، وكأنّه لم يفصل بين الكسرة والأَلِف إلَّا حرف واحد أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو: «درهمان»، فكل هذا يجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

---

(١) كما في البقرة: ١١٤، التوبة: ١٧، ١٨.
(٢) الكافرون: ٤.
(٣) كما في: البقرة: ١٤٢، آل عمران: ٢١، ١١٢، النساء: ١٠٨، المائدة: ٤٩، ٦٧، الأنفال: ٤٨، يونس: ٩٢، إبراهيم: ٣٦، ٣٧، الحج: ١٨، القصص: ٢٣، الروم: ٨.
(٤) كما في: الأعراف: ٣٨، الرعد: ١٧، النمل: ٨، ٩٠، الأحزاب: ٦٦، ص: ٦١، الزمر: ١٩، غافر: ٤٧، ٤٩، ٧٢، فصلت: ٤٠، محمد: ١٥، القمر: ٤٨، الحشر: ١٧.
(٥) كما في البقرة: ٨٩.
(٦) البقرة: ٢١٢، آل عمران: ٢٧، ٣٧، النور: ٣٨، ص: ٣٩، الزمر: ١٠، غافر: ٤٠.

قيل: وإنّما أمالوا «درهمان» لأجل الكسرة قبل ولم يعتدوا بالحرفين الفاصلين والظاهر أنَّه من أجل الكسرة المتأخرة، والله أعلم.

السبب السَّادس:

التناسب: وعبّر عنه بعضهم بقوله: "الإمالة للإمالة"، وعبّر عنه آخرون بقولهم: "الإمالة لمجاورة الممال"[١].

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان:

إحداهما: أنْ تُمال لمجاورة أَلِف ممالة في كلمة كإمالة ثاني الألفين في نحو ﴿تَرَٰٓءَا﴾[٢] أيْ أمالوا الَألِف الُأولَى مِنْ أجل إمالة الَألِف الثَّانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: "رأيت عمادا"، قالوا: الأَلِف المبدلة مِنَ التَّنْوين لأجل إمالة الأَلِف الأُولَى الممالة لأجل الكسرة.

الصورة الثَّانية: أنْ تُمال لكونها آخر مُجاور ما أميل آخره كألف ونون ﴿وَنَـَٔا﴾[٣]، وياء ﴿يَتَـٰمَى﴾[٤]، وسين ﴿كُسَالَىٰ﴾[٥] و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾[٦]، وكاف ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾[٧]، وصاد ﴿نَصَـٰرَىٰٓ﴾[٨] كألف (تلا) من ﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾[٩] ليُنَاسب اللفظ بهما اللفظ بما بعدهما.

فإنْ قلت: إنَّ التمثيل بـ «تلا» و«سجى» فيه نظر مِنْ حيث أنَّ [ألفها إمالتها لسبب

---

(١) توضيح المقاصد٣/ ١٥٠١.
(٢) الشعراء: ٦١.
(٣) الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١.
(٤) النساء: ١٢٧.
(٥) النساء: ١٤٢، التوبة: ٥٤.
(٦) البقرة: ٨٥.
(٧) النساء: ٤٣، الحج: ٢.
(٨) البقرة: ١١١، ١٣٥، ١٤٠، المائدة ١٤، ٨٢.
(٩) الشمس: ٢، الضحى: ٢ على الترتيب.

غير التَّناسب][1] لَأنَّها تؤول إلى الياء إذا بني الفعل للمفعول، وقد تقدّم بيانه، وإنَّما ينبغي تمثيل هذا النَّوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب؟.

أجاب المرادي: بأنَّ السَّبب المقتضي لإمالة نحو ﴿دَعَا﴾[2] ممَّا أَلِفه عن واوٍ لم يعتبره القرّاء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنَّما أمالوا منه ما جاور الممال، فلمَّا أمالوا ﴿نَلَنهَا﴾ ونحوه، وليس مِنْ عادتهم / إمالة ذلك علم أنَّ الدَّاعي /١٣٣أ/ إلى إمالته عندهم إنَّما هو التَّناسب[3].

وقد تُمال الأَلِف تشبيها بالأَلِف الممالة وذلك في أَلِف التَّأنيث في نحو ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4]، وأَلِف الإلحاق في نحو: «أرطى» في قول من قال: «مأروط» لشبه ألفيهما بأَلِف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾[5] المنقلبة عن الياء، ويمكن أنْ يُقال: بأنَّ الَألِف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثنيت فقلت: "الحسنان الأرطيان"، ويكون الشبه أيضًا بالمشبه بالقلب عن الياء كإمالتهم ﴿مُوسَىٰ﴾[6] و﴿عِيسَى﴾[7] فإنَّه ألحق بأَلِف التَّأنيث المشبهة بأَلِف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، وقد تُمال بسبب كثرة الاستعمال، ذكره سيبويه، ومنه إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾[8] في الأحوال الثَّلاثة ذكره صاحب (المُبهج)، وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره[9].

---

(١) النص في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠١: [ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب].
(٢) آل عمران: ٣٨، الزمر: ٨، فصلت: ٣٣، الطور: ١٣.
(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠١.
(٤) كما في: النساء: ٩٥، الأعراف: ١٣٧، ١٨٠، التوبة: ١٠٧، يونس: ٢٦، الرعد: ١٨، النحل: ٦٢، الإسراء: ١١٠، الكهف: ٨٨، طه: ٨، الأنبياء: ١٠١، الحديد: ١٠، الحشر: ٢٤.
(٥) كما في البقرة: ١٢٠، ١٨٥، ١٩٦، آل عمران: ٧٣، النساء: ١١٥، المائدة: ٢، الأنعام: ٣٥، ٧١، الأعراف: ١٩٣، ١٩٨، الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥، ٥٧، طه: ٤٧، القصص: ٥٧، سبأ: ٣٢، غافر: ٥٣، فصلت: ١٧، محمد: ٢٥، ٣٢، النجم: ٢٣، الجن: ١٣، العلق: ١١.
(٦) كما في: البقرة: ٥١، ٥٣، ٥٤، ٦٠ وغيرهم، والأرطى نبات يدبغ به التاج ١٠/ ١٨٥.
(٧) كما في البقرة: ٨٧، ٢٥٣، وغيرهما.
(٨) رفعا كما في البقرة: ١٣، ٢١، ونصبا كما في آل عمران: ٤٦، وجرا في البقرة: ١٤٢.
(٩) توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٢.

تنبيه:

سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتَّصل بأنْ كانَ مِنْ كلمة أخرى فلا تُمال أَلِف «سابور» للياء قبلها في قولك: "يرى سابور"[(١)]، لأنَّها منفصلة، ويستثنى مِنْ ذلك أَلِف «ها» التي هي ضمير المؤنث في نحو «يضربها»[(٢)]، فإنَّها قد أميلت لسبب منفصل أعني في كلمة أخرى، وهذا الذي ذكرته نقله أهل العربية، وليس كله مستعملاً في القرآن، ولا موجودًا فيه فليتبع النقل، ويوجه ما يجئ منه في هذا الباب بما ذكر.

وأمَّا موانع الإمالة:

فثمانية أحرف: وهي حروف الاستعلاء السَّبعة «قظ خص ضغط» والرَّاء غير المكسورة، سواء كان الحرف المانع متأخِّرًا عن الأَلِف أو متقدمًا عليها:

فإنْ تأخَّر: فشرطه أنْ يكون:

متَّصلاً نحو: «فاقد»، و«باخل»، و«عاطن».

أو منفصلاً بحرف نحو: «منافق»، و«نافخ»، و«باسط».

أو بحرفين نحو: «مواثيق»، و«منافيح»، و«مواعيظ».

فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

أمَّا المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه: "لا يميلها أحد إلَّا مَنْ يؤخذ بلغته".

وأمَّا المنفصل بحرفين فنَقَلَ سيبويه إمالته عن قومٍ مِنَ العرب لتراخي المانع، قال سيبويه: "وهي قليلة"[(٣)]، وجزَم المُبَرِّد بالمنع في ذلكٍ، وهو محجوج بنقل سيبويه، وقد فُهِم ممَّا سبق أنَّ حرف الاستعلاء لو فصل بأكثر مِنْ حرفين لم تمتنع الإمالة.

---

(١) في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩٩: "رأيت يدي سابور".
(٢) في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٠: "لم يضربها وأدر جيبها"، والأسباب منقولة منه.
(٣) الكتاب ٤/ ١٢٩.

وأمَّا إنْ تقدم المانع على الأَلِف فيمنع الإمالة بشرط أنْ يكون المانع غير مكسور أو ساكنًا بعد كسرة فلا تجوز الإمالة نحو: «طالب»، و«صالح»، و«غالب»، بِخِلاف: «طِلاب» و«غِلاب»، ونحو: «اصطلاح»، و«مطواع» فإنّ ذلك تجوز إمالته لأنَّ حرف الاستعلاء إذا كان مكسورًا أو ساكنًا بعد كسرة لا يمنع الإمالة، ومنهم مَنْ مَنَعَ الإمالة في نحو: «مطواع» لأجل حرف الاستعلاء كما ذكره سيبويه[١].

وإذا وقعت الرَّاء المكسورة بعد الأَلِف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف الاستعلاء نحو ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٢] أو راء غير مكسورة نحو ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾[٣] فهذا ونحوه تجوز الإمالة فيه ولا أثر لحرف الاستعلاء والرَّاء غير المكسورة؛ لأنَّ الرَّاء المكسورة غلبت المانع فلم يبق له أثر، ويُؤخذ مِنْ هذا إمالة نحو ﴿حِمَارِكَ﴾[٤] بطريق الأَوْلَى لأنَّه إذا أُميل مثل ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ و«غارم»[٥] و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة فإمالة نحو ﴿حِمَارِكَ﴾ ممَّا لا مقتضى فيه للمنع أولى، وقد يؤثر سبب المنع وهو منفصل بأنْ كان في كلمة أخرى نحو: "يريد أن يضربها قبل"[٦]، فلا تمال الأَلِف لأنَّ القاف بعدها وهي مانعة مِنَ الإمالة ولو انفصلت.

فإنْ قلت: لِمَ أَثَّر المانع وهو منفصل ولم يُؤثِّر سبب الإمالة منفصلاً؟.

أجيب: بأنَّ الفتح أصل فيصار إليه بأدنى سبب، ولا تخرج عنه إلَّا بسبب محقَّق انتهى، ملخصا من شرح الإمام بدر الدين ابن أم قاسم المرادي لألفية بن مالك وغيره[٧].

---

(١) الكتاب ٤/ ١٣٠.
(٢) المكسورة الراء في: البقرة: ٧، ٢٠، النور: ٣٠.
(٣) غافر: ٣٩.
(٤) البقرة: ٢٥٩.
(٥) هكذا كما في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩٩: «غارم»، ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ في التوبة: ٦٠.
(٦) توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩٩.
(٧) النقل بتصرف من توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٩٩ وما بعدها.

وأمَّا أصحاب الإمالة:

فتميم، وقيس، وأسد، وعامة أهل نجد.

وأمَّا الحجازيون فلغتهم الفتح إلَّا مواضع قليلة.

وأمَّا القُرَّاء: فمنهم مَنْ / أمال، ومنهم مَنْ لم يُمِل: /١٣٣ب/

والأول قسمان:

مُقِلّ وهم: قالون، وابن عامر، وعاصم.

ومُكْثر وهم: ورش، وقالون في (العُنْوَان)[١]، وأبو عَمْرُو، وحمزة، والكسائي، وكذا خَلَف، ووافقهم الأعمش[٢].

وأصل حَمْزَة والكسائي وخلف: كبري، من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، ووافقهم الأعمش.

وأصل ورش: الصغري [لأن الغرض حاصل بها وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء][٣].

وأمَّا أبو عَمْرُو: فمتردد بين الأصلين جمعًا بين اللغتين.

فأمَّا حَمْزَة والكسائي وكذا خَلَف ووافقهم الأعمش فأمالوا كلّ أَلِف منقلبة عن ياء تحقيقًا حيث وقعت في اسم متمكِّن معرفةً أو نكرة، أو فعل ماض أو مضارع، وإنِ اتَّصلت بالضمائر لأن الغرض حاصل بها وهو الإعلام بأن أصل الأَلِف الياء إمالة كبرى في حالتي الوصل والوقف[٤].

---

(١) العنوان: ١١٤ قال فيه: "وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين"
(٢) مصطلح الإشارات: ١١٨، إيضاح الرموز: ١٩٧.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(٤) النشر ٢/ ٤٣، إيضاح الرموز: ١٩٧، مصطلح الإشارات: ١١٩، المبهج ١/ ٣٠٩.

وقد خرج بقيد التَّحقيق نحو ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾، و﴿وَمَنَوٰةَ﴾[١] للاختلاف في أصلهما، وبمنقلبة الزائدة نحو «قائم»، وبعد تاء نحو «عصاة» و«دعاة».

فأمَّا الأسماء فنحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾[٢]، و﴿ٱلْهَوَىٰ﴾[٣]، و﴿ٱلْعُمَىٰ﴾[٤]، و﴿ٱلزِّنَىٰ﴾[٥] و﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾[٦]، و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾[٧]، و﴿مَثْوَىٰهُ﴾[٨]، و﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾[٩].

ونحو: ﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾[١٠]، و((الأزكى))[١١]، و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾[١٢]، و﴿ٱلْأَشْقَى﴾[١٣]، و﴿مُوسَىٰ﴾[١٤]، و﴿يَحْيَىٰ﴾[١٥]، و﴿عِيسَىٰ﴾[١٦].

وأمَّا الأفعال فنحو: ﴿أَتَىٰ﴾[١٧]، و﴿أَبَىٰ﴾[١٨]، و﴿سَعَىٰ﴾[١٩]، و﴿يَخْشَىٰ﴾[٢٠]،

---

(١) كما في: البقرة: ٨٥، النجم: ٢٠ على الترتيب.
(٢) كما في البقرة: ١٢٠، ١٨٥، وآل عمران: ٧٣.
(٣) النساء: ١٣٥، ص: ٢٦، النجم: ٣، النازعات: ٤٠.
(٤) فصلت: ١٧.
(٥) الإسراء: ٣٢.
(٦) آل عمران: ١٦٢، المائدة: ٧٢، الأنفال: ١٦.
(٧) العنكبوت: ٢٥، الجاثية: ٣٤، الحديد: ١٥.
(٨) يوسف: ٢١.
(٩) الأنعام: ١٢٨، محمد: ١٩.
(١٠) الأعراف: ١٦٩، السجدة: ٢١.
(١١) ليس في القرآن هذا اللفظ.
(١٢) النحل: ٦٠، طه: ٦٨، الروم: ٢٧، الصافات: ٨، ص: ٦٩، النجم: ٧، النازعات: ٢٤، الأعلى: ١، الليل: ٢٠.
(١٣) الأعلى: ١١، الليل: ١٥.
(١٤) كما في البقرة: ٥١، ٥٣.
(١٥) الأنعام: ٨٥، مريم: ٧، ١٢، الأنبياء: ٩٠.
(١٦) كما في البقرة: ٨٧، ٢٥٣.
(١٧) كما في البقرة: ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٥٩.
(١٨) البقرة: ٣٤، الحجر: ٣١، طه: ١١٦.
(١٩) البقرة: ٢٠٥، النجم: ٣٩، النازعات: ٣٥.
(٢٠) طه: ٣، ٤٤، فاطر: ٢٨، النازعات: ٢٦، عبس: ٩، الأعلى: ١٠.

و﴿ يَرۡضَىٰ ﴾[١]، و﴿ فَسَوَّىٰ ﴾[٢]، و﴿ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ ﴾[٣]، و﴿ ٱسۡتَعۡلَىٰ ﴾[٤].

وإذا كانت الإمالة متوقفة على معرفة أصل الأَلِف في الأسماء والأفعال فلا بد مِنْ ذكر ضابط يكشف ويُعَرِّف ذوات الياء وذوات الواو من الأسماء والأفعال:

فتُعْرف ذوات الياء مِنَ الأسماء بالتثنية، ومِنَ الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم أو المخاطب فإنْ ظهرت الياء فهي أصل الأَلِف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضًا، تقول في:

اليائي مِنَ الأسماء في نحو: ﴿ فَتَىٰ ﴾ «فَتَيان»[٥]، وفي ﴿ ٱلۡهُدَىٰ ﴾ «هُدَيان»[٦]، و﴿ عَمًى ﴾ «عَمَيان»[٧]، و﴿ ٱلۡمَوۡلَىٰ ﴾ «مَوْليان»[٨].

وفي الواوي منها في «أب» «أبوان»، وفي «أخ» «أخوان»، و«صفا» «صَفَوان»، و«سنا» «سَنَوان»، و«عصا» «عَصَوان».

ويقول في:

اليائي مِنَ الأفعال في نحو: ﴿ رَمَىٰ ﴾ «رميت»[٩]، وفي ﴿ سَعَىٰ ﴾ «سعيت»[١٠]، وفي ﴿ فَسَقَىٰ ﴾ «سقيت»[١١]، وفي ﴿ ٱشۡتَرَىٰ ﴾ «اشتريت»[١٢]، وفي ﴿ ٱسۡتَعۡلَىٰ ﴾

(١) النساء: ١٠٨، التوبة: ٩٦، الزمر: ٧، الليل: ٢١.
(٢) القيامة: ٣٨، الأعلى: ٢.
(٣) الحج: ٧٨.
(٤) طه: ٦٤.
(٥) الأنبياء: ٦٠.
(٦) الأعراف: ١٩٣.
(٧) فصلت: ٤٤.
(٨) الأنفال: ٤٠.
(٩) الأنفال: ١٧.
(١٠) البقرة: ٢٠٥.
(١١) القصص: ٢٤.
(١٢) التوبة: ١١١.

«استعليت»[١]، وفي ﴿ٱرۡتَضَىٰ﴾ «ارتضيت»[٢].

وفي الواوي منها في نحو: ﴿دَعَا﴾ «دعوت»[٣]، وفي ﴿عَفَا﴾ «عفوت»[٤]، وفي ﴿نَجَا﴾ «نجوت»[٥].

قال الجَعْبَري: "وهو تعريف دَوْرِي لأنَّ معرفة أصلها يتوقف على تثنيتها، وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها"، قال: "وتوجيهه أنَّك تعرف أصلها فيما سمعت تثنيته، وتعلم تثنيتها فيما علم أصله بالإمالة أو غيرها، والتَّعريف التَّام هو التَّركيب"[٦] انتهى.

وقال أبو شامة: "فإنْ قلت: مِنْ جملة الأسماء الممالة لهما ما لا تُظْهِر التثنية ياؤه التي انقلبت الأَلِف عنها كـ ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾[٧] جمع «حاوية» فالأَلِف عن ياء كناية[٨] في المفرد وفي تثنية المفرد، ولكن اللفظ الممال في القرآن لا يثنى فلم يكشف اللفظ تثنيته". وأجاب: بأنَّ ذِكْر ذلك كالعَلاَمَة، والعَلاَمَة قد لا تعم ولكنها تضبط الأكثر، والحدّ يشمل الجميع، وهو قوله: «ذوات الياء» والأَلِف في آخر ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ مِنْ ذوات الياء، وأصلها «حواوي» على حدّ «ضوارب» لأنَّه جمع «حاوية» على أنَّك لو قدَّرت مِنْ هذا فعلاً ورددته إلى نفسك لظهرت الياء نحو «حويت» "[٩] انتهى.

فلو زاد الوَاوي على ثلاثة أحرف فإنَّه يصير بتلك الزيادة يائيًّا، وذلك كالزيادة

---

(١) طه: ٦٤.
(٢) الأنبياء: ٢٨.
(٣) آل عمران: ٣٨.
(٤) آل عمران: ١٥٢.
(٥) يوسف: ٤٥.
(٦) كنز المعاني ٢/ ٧٩٨.
(٧) الأنعام: ١٤٦.
(٨) في إبراز المعاني: ٢٠٧: "كائنة".
(٩) إبراز المعاني شرح أبي شامة: ٢٠٧.

في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيره نحو ﴿يُتْلَىٰ﴾[١]، و﴿يُدْعَىٰٓ﴾[٢] و﴿يَتَزَكَّىٰٓ﴾[٣]، و﴿زَكَّىٰهَا﴾[٤]، و﴿تَزَكَّىٰ﴾[٥]، و﴿أَنجَيْنَا﴾[٦]، و«انجاه»[٧]، و﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ﴾[٨]، و﴿تَجَلَّىٰ﴾[٩]، ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ﴾[١٠]، ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ﴾[١١]، و﴿مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾[١٢].

وكذلك يُميلون «أفعل» في الأسماء نحو: ﴿أَدْنَىٰٓ﴾[١٣]، و﴿أَرْبَىٰ﴾[١٤]، و﴿أَزْكَىٰ﴾[١٥]، و((أعلى))[١٦] لأنَّ لفظ الماضي مِنْ ذلك كلّه تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك نحو «زكيت» و«أنجيت» و«ابتليت»[١٧].

وأمَّا فيما لم يسم فاعله نحو ﴿يُدْعَىٰٓ﴾[١٨] فلظهور الياء في «دعيت» و«يدعيان»

---

(١) النساء: ١٢٧، المائدة: ١، الإسراء: ١٠٧، الحج: ٣٠، القصص: ٥٣، العنكبوت: ٥١، الأحزاب: ٣٤.
(٢) الصف: ٧.
(٣) فاطر: ١٨، الليل: ١٨.
(٤) الشمس: ٩.
(٥) طه: ٧٦، فاطر: ١٨، النازعات: ١٨، الأعلى: ١٤، عبس: ٣، ٧.
(٦) الأعراف: ٨٩، الأنعام: ٦٣.
(٧) كمثل: ﴿أَنجَىٰهُمْ﴾ يونس: ٢٣.
(٨) كما في: الأنفال: ٣١، يونس: ١٥، مريم: ٧٣، الحج: ٧٢، لقمان: ٧، سبأ: ٤٣، الجاثية: ٢٥، الأحقاف: ٧.
(٩) كما في: الأعراف: ١٤٣، الليل: ٢.
(١٠) كما في: البقرة: ١٧٨، البقرة: ١٩٤، المائدة: ٩٤.
(١١) الأعراف: ١٩٠، طه: ١١٤، المؤمنون: ١١٦.
(١٢) طه: ٦٤، انظر النشر ٢/ ٣٦.
(١٣) البقرة: ٦١، النساء: ٣، المائدة: ١٠٨، الروم: ٣، الأحزاب: ٥١، ٥٩، النجم: ٩، المجادلة: ٧، المزمل: ٢٠.
(١٤) النحل: ٩٢.
(١٥) البقرة: ٢٣٢، الكهف: ١٩، النور: ٢٨، ٣٠.
(١٦) ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ كما في النحل: ٦٠، طه: ٦٨، الروم: ٢٧، الصافات: ٨، ص: ٦٩، النجم: ٧، النازعات: ٢٤، الأعلى: ١، الليل: ٢٠.
(١٧) النشر ٢/ ٣٦.
(١٨) الصف: ٧.

فظهر أنَّ / الثلاثي المزيد يكون اسمًا وفعلاً ماضيًا نحو ﴿ ٱبۡتَلَىٰٓ ﴾ و﴿ أَنجَىٰنَا ﴾[١]، ومضارعًا مبنيًّا للفاعل نحو: ﴿ يَرۡضَىٰ ﴾، وللمفعول نحو ﴿ يُدۡعَىٰٓ ﴾[٢]. /١٣٤أ/

وكذلك أمالوا أَلِفَات التَّأنيث كلّها وهي:

كلّ أَلِف زائدة رابعة فصاعدًا دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي في الواحد والجمع المكسر اسمًا كان أو صفة، وتكون في «فَعْلى» مفتوح الفاء، و«فُعلى» مضمومها، و«فِعلى» مكسورها السَّاكِنَة العين في الثَّلاثة نحو: ﴿ مَّرۡضَىٰٓ ﴾[٣]، و﴿ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾[٤]، و﴿ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴾[٥]،و﴿ تَقۡوَىٰ ﴾[٦]،و﴿ دَعۡوَىٰهُمۡ ﴾[٧]،و﴿ طُوبَىٰ ﴾[٨]،و﴿ بُشۡرَىٰ ﴾[٩]، و﴿ ٱلۡقُصۡوَىٰ ﴾[١٠]، و﴿ ٱلدُّنۡيَا ﴾[١١]، و﴿ ذِكۡرَىٰ ﴾[١٢]، و﴿ سِيمَاهُمۡ ﴾[١٣]، و﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾[١٤]، وليس هذا على عمومه بل الواقع في القرآن على قراءتهم فلا يرد «أرطى» وإنْ كانت ألفه للإلحاق لأنَّه في غير القرآن، ولا ((تترىً))[١٥] للمنون لأنَّه في قراءة غيرهم[١٦].

---

(١) البقرة: ١٢٤، الأنعام: ٦٣.
(٢) النشر ٢/ ٣٦.
(٣) النساء: ٤٣، ١٠٢، المائدة: ٦، المزمل: ٢٠.
(٤) البقرة: ٢٦٠، آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠، وغيرها.
(٥) البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠، طه: ٦٠.
(٦) التوبة: ١٠٩، الحج: ٣٢.
(٧) الأعراف: ٥، يونس: ١٠، الأنبياء: ١٥.
(٨) الرعد: ٢٩.
(٩) آل عمران: ١٢٦، الأنفال: ١٠، يوسف: ١٩، الفرقان: ٢٢.
(١٠) الأنفال: ٤٢.
(١١) كما في: البقرة: ٨٥، ٨٦.
(١٢) الأنعام: ٦٩، ٩٠، هود: ١١٤، الشعراء: ٢٠٩، ص: ٤٦، المدثر: ٣١.
(١٣) الفتح: ٢٩.
(١٤) النجم: ٢٢.
(١٥) المؤمنون: ٤٤.
(١٦) النشر ٢/ ٣٦.

وأمَّا ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾ الأعلام فلا يندرج شيء منها في هذا الأصل إذ لا يوزن إلَّا العربي:

فأمَّا ﴿مُوسَىٰ﴾ اسم النَّبي فليس مشتقًّا لأنَّه أعجمي معرفة، وهو مركَّب مِنْ «مو» اسم ماءٍ، و«سا» شجر بالقبطي لأنَّ التَّابوت وُجِد عندهما ثمَّ عُرِّب، وقيل: أنَّه مشتق، فقيل مِنْ: "أوسيت رأسه"، إذا حلقته أو مِنْ: «ماس، يميس» إذا تبختر في مشيته، ووزنه على الأوّل، «مُفْعل» كـ«مُعْطي» والميم فيه زائدة، وعلى الثَّاني «فُعلى» والميم فيه أصلية والواو مبدلة من الياء لسكونها وانضمام ما قبلها، وفي كلٍّ مِنْ قولي الاشتقاق نظر؛ فلأنَّ كُلاً ـ بني إسرائيل والقبط ـ ما كانوا يتكلمون بلغة العرب فلا يجوز أنْ يكون مرادهم ذلك، وأمَّا ثانيًا فلأنَّ هذه اللفظة اسم عَلَم، والاسم العلم لا يفيد معنى الذات على القول الثَّاني، وخرج «موسى الحديد» مِنْ «أوسيت رأسه» إذا حلقته أو «آسي» حزن ثُمَّ عُرِّبَ[1].

وأمَّا ﴿عِيسَى﴾ فمُعَرَّب «أشيوع» سرياني فلا اشتقاق له، وقيل: مِنَ «العيس» وهو بياض يُخَالطه شَقرة[2].

وأمَّا ﴿يَحْيَىٰ﴾ فسُمِّيَ به قبل مولده، وهو أعجمي، وقيل: عربي لأنَّ الله أحياه بالعلم وأحيا به عُقر أُمّه، فوزنه «يَفْعَل»، ولا إشكال فيها على قراءتهم لأنَّها مندرجة في أصل ما رُسم في المصاحف بالياء المشار إليه بقول الشَّاطِبي[3]:

وَمَا رَسَمُوا بالْيَاءِ ....

الآتي إن شاء الله ـ تعالى ـ ذكره قريبًا، وإنَّما الإشكال في تقليلها لأبي عَمْرُو، وقد

(١) البحر المحيط ١/ ٣١٦ وما بعدها.
(٢) قال في البحر المحيط ١/ ٤٧٧: «ومن زعم أنه مشتق من العيس: وهو بياض يخالطه شقرة، فغير مصيب، لأن الاشتقاق العربي لا يدخل الأسماء الأعجمية «.
(٣) الشاطبية البيت: ٢٩٦.

ادَّعى بعض الشُّرَّاح أنَّ مذهب الكوفيين والقراء أنَّها «فَعلى» و«فِعلى» و«فُعلى» وهذا لا مستند له لأنَّهم إنْ عَنَوا المصطلح التَّصريفي فقد بيَّنا منعه، وإنْ عنوا اللّفظي اندرج فيه نحو ﴿مَوۡلَىٰ﴾[1] و﴿مُوسَىٰٓ﴾ وليس منه، قاله الجَعْبَري[2]، وَوَجَّه كغيره إمالة أَلِف التَّأنيث بأنَّها تدل على أنَّها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع.

وكذلك أمالوا:

ما كان على وزن «فعلى» مضموم الفاء أو مفتوحها نحو ﴿أُسَرَىٰ﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ و﴿فُرَٰدَىٰ﴾ و﴿يَتَٰمَى﴾ و﴿نَصَٰرَىٰٓ﴾ و﴿ٱلۡأَيۡمَىٰ﴾ و﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾[3].

وكذا كلّ ألفٍ متطرفة رسمت في المصاحف العثمانية ياء في الأسماء والأفعال نحو ﴿مَتَىٰ﴾ و﴿بَلَىٰٓ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾، و﴿عَسَىٰٓ﴾ نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ﴾، و﴿أَنَّىٰ﴾ وهي للاستفهام لمشابهة أَلِف التَّأنيث حيث كتبت بالياء، قال الحكري في (النجوم الزاهرة) ـ تبعًا لغيره ـ: "وتعرف[4] مِنَ الخبرية بذلك، وبصلاحية «أين» أو «كيف» أو «متى» مكانها، وبوقوع حرف مِنْ حروف خمسة بعدها وهي: (الشين)[5] نحو ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾، و(اللام) نحو ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾، و(الياء) نحو ﴿أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾، و(التَّاء) نحو ﴿فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾، و(الهاء) نحو ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾"[6].

وأمَّا ﴿مَتَىٰ﴾[7] فلأن ألفها تقلب ياء لو سمي بها.

---

(١) الدخان: ٤١، محمد: ١١.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٨٠١.
(٣) النشر ٢/ ٣٧، الآيات على الترتيب: البقرة: ٨٥، النساء: ١٤٢، النساء: ٤٣، الأنعام: ٩٤، النساء: ١٢٧، البقرة: ١١١، النور: ٣٢، الأنعام: ١٤٦.
(٤) أي: تعرف أنى.
(٥) الذي في النجوم الزاهرة ١/ ٣٨٢: "خمسة بعدها، يجمعها «شليته» نحو...".
(٦) النشر ٢/ ٣٧، النجوم الزاهرة ١/ ٣٨٢، الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٢٣، آل عمران: ٣٧، المائدة: ٧٥، يونس: ٣٢، آل عمران: ١٦٥.
(٧) كما في: البقرة: ٢١٤، يونس: ٤٨، الإسراء: ٥١، الأنبياء: ٣٨، النمل: ٧١، السجدة: ٢٨، =

وأمَّا ﴿بَلَىٰ﴾ فإنَّها ـ وإنْ كانت حرفًا ـ فلمشابهتها الأسماء حيث يكتفى بها جوابًا لمن قال: أقام زيد؟. فيقال: بلى. وكذا من في الدار؟. فيقال: زيدا. ولأنَّ ألفها للتَّأنيث، وقيل: أصلها (بل)، فزيدت عليها / الأَلِف[١]. /١٣٤ب/

وأمَّا ﴿عَسَى﴾ ـ وإنْ كان جامدًا ـ فلِقَلْب أَلِفَها ياء مع الضَّمِير نحو ((عسيت))[٢].

وكذا كلّ ما رسم بالياء وإنْ لم يكن أصله الياء، وزِيدت فيه أو كان مِنْ ذوات الواو مِنَ الثلاثي فإنَّهم يميلونه إلَّا أنَّهم استثنوا مِنْ ذلك خمس كلمات فاتَّفقوا على عدم إمالتها وهي: ﴿لَدَا﴾ و﴿مَازَكَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ و﴿حَتَّىٰ﴾[٣] و﴿عَلَىٰ﴾:

فالأوّل: اسم، **والثَّانِي**: فعل، والثلا[٤]: حروف:

فأمَّا فتح ﴿لَدَا﴾[٥] فلِرَسمها بالألف في يوسف، واختلف فيها في «الطَّول» فالتزم الأصل[٦].

وأمَّا ﴿يُزَكِّي﴾[٧] في النُّور[٨] فتَنْبِيهًا على أصلها.

وأمَّا ﴿إِلَىٰ﴾[٩] و﴿عَلَىٰ﴾[١٠] فلبُعْد الحرف عن التَّصرف[١١].

= سبأ: ٢٩، يس: ٤٨، الملك: ٢٥.

(١) ﴿بَلَىٰ﴾ كما في: البقرة: ٨١، ١١٢، ٢٦٠.

(٢) كما في النساء: ٨٤، ٩٩، الأعراف: ١٢٩، ١٨٥، كنز المعاني ٢/ ٨٠٤، المبهج ٢/ ٣٥٨.

(٣) كما في البقرة: ٥٥.

(٤) الصواب في الأعداد: فالأولى ...، والثانية ...، والثلاث حيث أن المعدود كلمات مؤنث.

(٥) في سورة يوسف: ٢٥ ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾، وفي سورة غافر: ١٨ ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٨٠٦.

(٧) النور: ٢١.

(٨) كنز المعاني ٢/ ٨٠٦.

(٩) كما في البقرة: ١٤.

(١٠) كما في البقرة: ٥.

(١١) كنز المعاني ٢/ ٨٠٦.

وكذلك أمالوا أيضًا مِنَ الواوي:

﴿ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾[١]، و﴿ ٱلْعُلَى ﴾[٢]، و﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ كيف وقع[٣]، و﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾ كيف جاء[٤] ممَّا أوَّله مكسور أو مضموم، قال في (النَّشْر): "فقيل: لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يثني ما كان كذلك بالياء وإنْ كان مِنْ ذوات الواو فيقول: «ربيان» و«ضحيان» فرارًا مِنَ الواو إلى الياء لأنَّها أخفّ حيث ثقلت الحركات بِخِلاف المفتوح الأَوَّل"[٥]، وقال مَكِّي: "مذهب الكوفيين أنْ يثنوا ما كان مِنْ ذوات الواو مضموم الأَوَّل أو مَكْسُورِة بالياء"[٦] انتهى.

واتَّفقوا على عدم إمالة الثلاثي في غير ما ذكرته في نحو: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ ﴾ و﴿ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿ عَفَا ٱللَّهُ ﴾ و﴿ خَلَا بَعْضُهُمْ ﴾ و﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا ﴾ و﴿ شَفَا حُفْرَةٍ ﴾ و﴿ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾ و﴿ أَبَآ أَحَدٍ ﴾[٧] لأنّها واوية، ورسمها بالألف[٨].

وكذلك أمالوا أَلِفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقًا أو تقديرًا سواء أكانت واوية أو يائية، أصلية أو زائدة في الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرها إلَّا ما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ تخصيصه للكسائي، وإلَّا المبدلة مِنَ التَّنْوين مطلقًا وذلك في إحدى عشرة سورة: «طه» و«النجم» و«سأل» و«القيامة» و«النازعات» و«عبس» و«سبح» و«الشمس» و«الليل» و«الضحي» و«العلق»، لكن هذه السُّور منها ثلاث عمَّت

(١) النجم: ٥.
(٢) طه: ٤، ٧٥.
(٣) معرف كما في: البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، آل عمران: ١٣٠، النساء: ١٦١، منكر كما في الأنعام: ١٦٤، الروم: ٣٩.
(٤) كما في: الضحى: ١، الأعراف: ٩٨، طه: ٥٩.
(٥) النشر ٢/ ٤٤.
(٦) الكشف لمكي ١/ ١٩٠، إبراز المعاني ٢/ ٩٨، التبصرة: ٣٧٣، النشر ٢/ ٣٨.
(٧) الآيات على الترتيب: الدخان: ٢٢، القصص: ٤، آل عمران: ١٥٥، البقرة: ٧٦، البقرة: ١٥٨، آل عمران: ١٠٣، النور: ٤٣، الأحزاب: ٤٠.
(٨) النشر ٢/ ٣٨.

الإمالة فواصلها وهي: «سبح» و«الشمس» وفي المدّني الأول فقرؤها رأس آية كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في محله وليس يمال، الثَّالث: «الليل» قيل: و«النجم»، وفيه نظر لخروج ﴿تَعْجَبُونَ﴾[١] وما بعدها، وباقي السُّور أميل منها القابل للإمالة، فالممال:

في «طه» مِنْ أوَّلها إلى ﴿طَغَىٰ قَالَ رَبِّ﴾[٢] إلاَّ و﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾[٣] ثُمَّ مِنْ ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ إلى ﴿تَرْضَىٰ﴾ إلَّا ﴿عَيْنِىٓ﴾ و﴿ذِكْرِى﴾ و﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾[٤] ثُمَّ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٥] مُمَال، ثُمَّ من ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾[٦] إلى آخرها إلَّا ﴿بَصِيرًا﴾[٧].

وفي «النجم» مِنْ أوَّلها إلى ﴿ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰ﴾ إلَّا ﴿مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[٨].

وفي «سأل» مِنْ ﴿لَظَىٰ﴾ إلى ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾[٩].

وفي «القيامة» مِنْ ﴿صَلَّىٰ﴾ إلى آخرها[١٠].

وفي «النازعات» مِنْ ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إلى آخرها إلَّا ﴿وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾[١١].

وفي «عبس» مِنْ أوّلها إلى ﴿تَلَهَّىٰ﴾[١٢].

وفي «الضحى» مِنْ أوّلها إلى ﴿فَأَغْنَىٰ﴾[١٣].

---

(١) النجم: ٥٩.
(٢) طه: ١: ٢٤.
(٣) طه: ٢٥، ١٤.
(٤) طه: ٣٦: ١٣٠، ٣٩، ٤٢، ٧٨.
(٥) طه: ٩١.
(٦) طه: ١١٦.
(٧) طه: ١٢٥.
(٨) النجم من: ١: ٥٦، ٢٨.
(٩) المعارج: ١٥: ١٨.
(١٠) القيامة من: ٣١: ٤٠.
(١١) النازعات: ١٥: ٤٦، ٣٣.
(١٢) عبس: ١٠.
(١٣) الضحى من ١: ٨.

وفي «العلق» مِنْ ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَرَىٰ﴾[١].

ثُمَّ إنَّ كلّ مميل إنَّما يعتد بعدد بلده فـ:

حمزة والكسائي وكذا خَلَف ووافقهم الأعمش إنَّما يعتبرون الكوفي.

وأبو عَمْرُو ومَنْ معه يعتبرون المدني الأَوَّل لعرضه على أبي جعفر.

ومِنْ ثَمَّ اشتدت الحاجة لمعرفة عِلْم العدد وأُثْبِتُه أوَّل كلّ سورة كما تقف عليه إن شاء الله ـ تعالى ـ جملة وتفصيلاً.

وإنَّما أجروا هذه الفواصل مجرىً واحدًا في الإمالة لتجري الفواصل كلّها على سننٍ واحدٍ والتَّناسب مقصود في كلام العرب.

وفي (العُنْوَان) إمالة ذلك كلُّه بين بين لنافع، والله أعلم[٢].

فصل:

وأمال الكسائي وحده ﴿أَحْيَاكُمْ ثُمَّ﴾، ﴿أَحْيَاهُمْ﴾، ﴿فَأَحْيَابِهِ﴾، و﴿أَحْيَاهَا﴾[٣] حيث وقع إذا لم يكن منسوقًا أو نسق[٤] بـ (ثُمَّ) أو بـ (الفاء) فقط، فإنْ كانَ منسوقًا بـ (الواو) فاتَّفق حَمْزَة والكسائي وكذا خَلَف على إمالته وهو في موضع واحد في سورة «النجم» ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[٥]، ووافقهم الأعمش، وأماله بين بين نافع من (العُنْوَان)[٦].

---

(١) العلق من ٦: ١٤.

(٢) كنز المعاني ٢/ ٨١٨ والنقل منه بتصرف، وانظر: المبهج ٢/ ٣٥٤، مصطلح الإشارات: ١١٩، إيضاح الرموز: ١٩٩.

(٣) الآيات على الترتيب: الحج: ٦٦، البقرة: ٢٤٣، البقرة: ١٦٤، المائدة: ٣٢.

(٤) نسق الشيء نسقا نظمه، يقال:نسق كتبه والكلام عطف بعضه على بعض، وناسق بين الأمرين تابع بينهما ولاءم، ويقال هذا نسق على هذا عطف عليه، المعجم الوسيط ٢ / ٩١٩.

(٥) النجم: ٤٤.

(٦) النشر ٢/ ٣٨، العنوان: ١١٤، المبهج ٢/ ٣١٨، إيضاح الرموز: ٢٠٠، المصطلح: ١٢٠.

وأمال الكسائي أيضًا وحده الأَلِف الثَّانية مِنْ «خطايا» حيث وقع نحو ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ و﴿خَطَٰيَٰهُم﴾[١] / و«خطايا» جمع التكسير كيف اتَّصل به الضَّمِير مِنْ ذوات الياء /١٣٥أ/ وهو جمع «خطيئة» المهموزة فأصلها في أَحَد قولي سيبويه[٢] «خطائي» فهُمِزَت الياء على حدِّ «صحائف» فاجتمع همزتان فقلبت الثَّانية ياء لإنكسار ما قبلها ثُمَّ فتحت الكسرة تخفيفًا فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثُمَّ قلبت الهمزة ياء، وقال الفَرَّاء: جمع: «خَطِيَّة» المبدلة كـ «هدية»[٣]، وقال الكوفيون: «فَعَالَى» فهي مخصَّصة مِنْ أَلِف التأنيث[٤].

و﴿مَرْضَاتَ﴾ منصوبةً كانت أو مجرورة، مضافة إلى الظاهر أو المضمر، وهي: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ ﴿أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾[٥] وهي مخصَّصة مِنْ مزيد الواوي[٦].

و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[٧] بـ «آل عمران» وهو مُخَصَّص مِنْ ذوات الياء[٨]، وخرج بقيد ﴿حَقَّ﴾ والهاء ﴿مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[٩].

﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾[١٠] بالأنعام، وهو مخصّص مِنْ ذوات الياء، وخرج بقيد ﴿قَدْ﴾

---

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٥٨، العنكبوت: ١٢، وكذلك ((خطايانا)) الشعراء: ٥١.
(٢) الكتاب ٢/ ١٦٩، ٣٧٨.
(٣) معاني القرآن للنحاس ١/ ٢٣٠.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٨١٠ والنقل منه، وانظر: النشر ٢/ ٣٨، ٢٧٣، والبحر المحيط ١/ ٣٥٢، الدر المصون ١/ ٣٧٨.
(٥) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، الممتحنة: ١، التحريم: ١
(٦) كنز المعاني ٢/ ٨١٠.
(٧) آل عمران: ١٠٢.
(٨) كنز المعاني ٢/ ٨١١.
(٩) آل عمران: ٢٨.
(١٠) الأنعام: ٨٠.

وحذف الياء ﴿إِنَّنِي هَدَىٰنِ﴾[١]، ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِ﴾[٢]، و﴿ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾[٣] ﴿وَمَنْ عَصَانِ﴾ بـ «إبراهيم»[٤]، وهو مخصّص من ذوات الياء[٥]، وخرج عنه ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾[٦].

و﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾[٧] المتّصل بالياء قبل الهاء، وهو في الكهف[٨]، وخرج عنه ﴿فَأَنسَىٰهُ﴾[٩].

و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بـ «مريم» ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بـ «النمل»[١٠] وهو مخصص مِنْ مزيد اليائي[١١].

﴿وَأَوْصَىٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ المُعدى بالهمزة المتصل بالياء وهو بـ «مريم»[١٢]، وهو مخصص مِنْ ذوات الياء، وخرج عنه ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾[١٣].

و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ بـ «الجاثية»[١٤] وخرج عنه ﴿وَمَحْيَاىَ﴾[١٥].

---

(١) الأنعام: ١٦١.
(٢) الزمر: ٥٧.
(٣) النحل: ١٢١.
(٤) إبراهيم: ٣٦.
(٥) كنز المعاني ٢/ ٨١١.
(٦) طه: ١٢١.
(٧) الكهف: ٦٣.
(٨) كنز المعاني ٢/ ٨١٢، وفيه: «وأكده بالكهف لئلا يتوهم العموم وهو مخصص من ذوات الياء لـ «نسى»».
(٩) يوسف: ٤٢.
(١٠) مريم: ٣٠، النمل: ٣٦، على الترتيب.
(١١) كنز المعاني ٢/ ٨١٣.
(١٢) مريم: ٣١، كنز المعاني ٢/ ٨١٢ ونص الفقرة: "وأكده بمريم".
(١٣) البقرة: ١٣٢.
(١٤) الجاثية: ٢١.
(١٥) الأنعام: ١٦٢.

و﴿دَحَىٰهَآ﴾ في «النازعات»[١] على أصله في إمالة ما رسم بالياء، ومشاكلة الفواصل.

و﴿نَلَىٰهَا﴾[٢] و﴿طَحَىٰهَا﴾[٣] في «الشمس» على أصله في إمالة ما رسم بالياء.

و﴿إِذَا سَجَىٰ﴾ بـ«الضحى»[٤].

وفي (العُنْوَان) إمالة الأربعة ﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿نَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ بين اللفظين لنافع[٥].

وأمال الكسائي أيضًا، وكذا خَلَف «الرؤيا» المُعرّف بالأَلِف واللَّام في يوسف والصَّافات والفتح، وكذلك موضع «الإسراء» إذا وقف عليه.

وأمال الكسائي وكذا إدريس مِنْ طريق الشطي ﴿رُءْيَىَ﴾ المضاف إلى ياء المتكلم وهي موضعان في «يوسف»[٦].

وأمال الدُّوري عن الكسائي وكذا إدريس عن الشطي ﴿رُءْيَاكَ﴾ المضاف إلى الكاف وهو أوَّل «يوسف»[٧]، وخرج ذو اللاَّم[٨].

وأمال الدُّوري مختصًا:

﴿هُدَاىَ﴾ المضاف إلى الياء وهو في «البقرة» و«طه»[٩].

---

(١) النازعات: ٣٠.
(٢) الشمس: ٢.
(٣) الشمس: ٦، كنز المعاني ٢/ ٨١٤.
(٤) الضحى: ٢.
(٥) العنوان: ١١٤، كنز المعاني ٢/ ٨١٤.
(٦) يوسف: ٤٣، ١٠٠.
(٧) يوسف: ٥.
(٨) النشر ٢/ ٣٩، كنز المعاني ٢/ ٨١٦.
(٩) البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣.

و﴿مَثْوَاىَ﴾ المضاف إلى الياء أيضًا وهو في «يوسف»[١]، وخرج عنه ﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ و﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾[٢]، وهو مخصص من ذوات الياء.

و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ المضاف إلى الياء وهو في آخر «الأنعام»[٣]، وخرج عنه ﴿مَّحْيَاهُمْ﴾[٤].

[و][٥] الألِف الثَّانية مِنْ ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ المجرورة وهو سبعة مواضع بـ «البقرة» و«الأنعام» و«سبحان» وموضعي «الكهف» وبـ «فصلت» و«نوح»[٦]، و﴿ءَاذَانِنَا﴾[٧] بـ «فصلت»[٨].

و﴿طُغْيَٰنِهِمْ﴾[٩] لسبق «الياء»، قال ابن القاصح في (قره العين): "واتفقوا على فتح ﴿طُغْيَٰنًا﴾[١٠] لكونه منصوبًا"[١١].

و﴿بَارِئِكُمْ﴾ موضعي «البقرة»[١٢].

و﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ بـ «آل عمران» و«الحديد»[١٣]، و﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[١٤]

---

(١) يوسف: ٢٣.
(٢) يوسف: ٢١، الأنعام: ١٢٨ على الترتيب.
(٣) الأنعام: ١٦٢.
(٤) الجاثية: ٢١.
(٥) في جميع النسخ ماعدا (أ، ط، الأصل) [أمال أيضًا].
(٦) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٩، الأنعام: ٢٥، الإسراء: ٤٦، الكهف: ١١، ٥٧، فصلت: ٤٤، نوح: ٧.
(٧) انظر النشر ٢/ ٣٩، الكنز ٢/ ٨٥٨
(٨) فصلت: ٥.
(٩) كما في: البقرة: ١٥، الأنعام: ١١٠، الأعراف: ١٨٦، يونس: ١١، المؤمنون: ٧٥.
(١٠) المائدة: ٦٤، ٦٨، الإسراء: ٦٠، الكهف: ٨٠.
(١١) قرة العين: ١٣٢.
(١٢) البقرة: ٥٤.
(١٣) آل عمران: ١٣٣،.
(١٤) المؤمنون: ٥٦.

و﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ سبعة مواضع: موضعان بـ «آل عمران» وثلاثة بـ «المائدة» و«الأنبياء» و«المؤمنون»(١).

و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ ثلاثة في «الشورى» و«الرحمن» و«التكوير»(٢).

و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في «النُّور»(٣).

وأمال أيضًا لكن بِخُلْف عنه ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ مِنْ سورة «الحشر»(٤) أَجْراه مجرى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ كذا رواه عنه الجمهور مِنَ المغاربة، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(العنوان) و(تلخيص العبارات)، ورواه عنه بالفتح منصوصًا، وأبو عثمان الضَّرير وهو الذي في أكثر كتب القراءات، وصحَّح الوجهين عنه في (النَّشْر)(٥)، وقال الدَّاني في (جامع البيان): "لم يذكر أحد عنه ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ نصًّا، وإنّما ألحقه بالحرفين الَّذَين في البقرة ابن مُجَاهِد قياسًا عليهما سمعت أبا الفتح يقول ذلك"(٦) انتهى.

/١٣٥ب/ وأمال أيضًا / بِخُلْف ﴿يُوَارِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ ﴿فَأُوَارِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ كلاهما بـ «المائدة»(٧) لكسرة الرَّاء وهو الذي عليه الطُّرُق عن أبي عثمان الضَّرير نصًّا وأداءً، ورَوَى الفتح جعفر بن محمد النّصيبيني، ولم يختلف عنه أيضًا في ذلك وهو طريق (التَّيْسير)، وإنَّما ذكر الإمالة على طريق حكاية مذهب الغير إذ طريق أبي عثمان

---

(١) الآيات على الترتيب: آل عمران: ١٧٦، المائدة: ٤١، ٥٢، ٦٢، الأنبياء: ٩٠، المؤمنون: ٦١.
(٢) الآيات على الترتيب: الشورى: ٣٢، الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦.
(٣) النور: ٣٥.
(٤) الحشر: ٢٤.
(٥) النشر ٢/ ٣٩، الشاطبية في البيت: ٣٢٧:
..... والبَارِي وبَارِئكُم تَلا .....
العنوان: ١١٦، التيسير: ٤٩، تلخيص العبارات: ٢٩.
(٦) جامع البيان: ٣٢٧.
(٧) الآيات على الترتيب: المائدة: ٣١.

الضَّرير ليست طريقه، وإنَّما أراد زيادة الفائدة على عادته، وحينئذٍ فلا وجه لذكر الشَّاطِبي ـ رحمه الله ـ لذلك سوى زيادة الإفادة كأصله، وقد ظهر أنَّ إمالتها ليس مِنْ طرقهما وأيّ تعلق لطريق الضَّرير بطريق (التَّيْسير)، ولو أراد الدَّاني ذكر طريق الضَّرير عن الدُّوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النّصيبيني، ولو ذكرها لذكر جميع خلافه نحو إمالته الصَّاد مِنَ ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[١] والتَّاء من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾.

وبخلف عنه أيضًا ﴿يُوَٰرِى﴾ بالأعراف[٢]، و﴿فَلَا تُمَارِ﴾ بـ«الكهف»[٣] فأمالهما أبو عثمان الضَّرير وفتحهما غيره.

وأمال أيضًا مِنْ طريق الضَّرير «عين» ﴿تَعَٰلَىٰ﴾ و«فعالى» نحو ﴿يَتَٰمَىٰ﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ لأجل إمالة الأَلِف بعدها فهي إمالة لإمالة[٤].

فصل:

وقرأ أبو عَمْرُو كحمزة والكسائي وكذا خَلَف بإمالة كلّ ألفٍ بعد راء في «فعلى» كـ ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ و﴿تَرَىٰ﴾ و﴿أَرَىٰ﴾ ﴿فَأَرَىٰهُ﴾[٥] أو اسم للتأنيث كـ ﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿ذِكْرَىٰ﴾ و﴿أَسْرَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ إمالة كبرى وافقهم اليَزِيدِي والأعمش وللدوري عن الكسائي في ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ بخلافٍ يأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ.

واختُلف عن أبي عَمْرُو وأبي بكر في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ في «يوسف»[٦] فالفتح عن أبي عَمْرُو رواية عَامَّة أهل الأداء عنه وبه قطع في (التَّيْسير) وفاقًا لغالب كتب المغاربة

---

(١) البقرة: ١١٣، ١٢٠، التوبة: ٣٠.
(٢) الأعراف: ٢٦.
(٣) الكهف: ٢٢.
(٤) انظر النشر ٢/ ٤٠، التيسير: ١٨٢.
(٥) الآيات على الترتيب: التوبة: ١١١، المائدة: ٨٠، النازعات: ١٥٢، النازغات: ٢٠
(٦) يوسف: ١٩.

والمصريين ولم ينقل العراقيون غيره، وأمَّا أبو بكر فرواه عنه يحيى بن آدم مِنْ أكثر طرقه، والإمالة المحضة عن أبي عَمْرُو رواها عنه جماعة منهم أبو بكر بن مِهْرَان والهذلي فلم يفرقوا بينه وبين غيره، ورواها عن أبي بكر العليمي في أكثر طرقه، ورواه عن أبي عَمْرُو وحده بين اللفظين بعضهم، وعليه نصّ أحمد بن جبير وهو أحد الوجهين في (التَّذْكِرَة) و(التبصرة)، وذكر الأوجه الثَّلاثة الشَّاطِبي، وفي (النَّشْر) الفتح أصحّ رواية، والإمالة أقيس على أصله، ووافق اليَزِيدِي أبا عَمْرُو [والأعمش وحمزة][1] على الثَّلاثة، واختلف في هذا الرأي كله عن ابن ذَكْوَان فأماله عنه الصُّوري وفتحه الأخفش[2].

واختلف أيضًا عن ابن ذَكْوَان في ﴿أَدْرَىٰكَ﴾[3] و﴿ أَدْرَىٰكُم ﴾[4] حيث وقع فأماله عنه ابن الأخرم، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن وهو الذي في (العُنْوَان) و(الهِداية) و(المُبهج)، وفتحه عنه النَّقَّاش، وبه قرأ الدَّاني على فارس، وهو الذي في (تلخيص العبارات) و(التجريد) و(غاية) ابن مِهْرَان، وقرأ أبو بكر بإمالة ﴿ أَدْرَىٰكُم ﴾ فقط في «يونس»، واختلف عنه في غيره فروى عنه العراقيون الفتح، وروى عنه جميع المغاربة الإمالة[5].

وقرأ حفص كأبي عَمْرُو وحمزة والكسائي وكذا خَلَف ومَنْ معهم بإمالة ﴿مَجْرِىٰهَا﴾ في «هود»[6]، ولم يُمِل في القرآن غيرها للأثر[7].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (أ، والأصل)، انظر المبهج ٢/ ٦٤٤.
(٢) النشر ٢/ ٤١، إيضاح الرموز: ٢٠٢، المبهج ٢/ ٦٤٤، مصطلح الإشارات: ١٢٥.
(٣) كما في: الحاقة: ٣، المدثر: ٢٧، المرسلات: ١٤، الانفطار: ١٧، ١٨، المطففين: ٨، ١٩، الطارق: ٢، البلد: ١٢، القدر: ٢، القارعة: ٣، ١٠، الهمزة: ٥.
(٤) يونس: ١٦.
(٥) النشر ٢/ ٤١، العنوان: ١١٤، شرح الهداية ٢٩٢، المبهج ١/ ٣٤١، التجريد: ١٧٠، الغاية ١٦٢، تلخيص العبارات: ٢٧.
(٦) هود: ٤١.
(٧) النشر ٢/ ٤٢.

فصل:

وقرأ قالون مِنَ (العُنْوَان) وورش من طريق الأرزق بإمالة الصغرى في كلّ أَلِفٍ متطرفة ولو تقديرًا لامًا وزائدة بعد راءٍ مباشرة لحصول الغرض بمطلق الإمالة نحو ﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿ذِكْرَىٰ﴾ و﴿أُسَرَىٰ﴾ وشبهه مِنَ «الرائي» السَّابق ذكره في الفصل الذي قبل هذا إلَّا ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ بالأنفال[1] فلورش فيه وجهان نصَّ عليهما ابن شريح ورجَّح التَّقليل[2]، وبه قطع في (التَّيْسير) و(تلخيص العبارات) و(التذكرة) و(الهِداية)، وقال: إنَّه اختيار ورش وإنَّ قراءته على نافع بالفتح، وقطع له بالفتح صاحب (العُنْوَان) وأبو بكر الأدفوي، وبه قرأ الدَّاني / على فارس لبعد ألفه مِنَ /١٣٦أ/ الطرف بالضمير، وأطلق له الخلاف في (الشَّاطِبيَّة)[3] ولفظه:

وذُو الرَّاء ورشٌ بينَ بينَ وفي أرَا كَهُمْ وذَوَاتِ اليَا لَهُ الخُلْفُ جُمِّلا

وصحَّح في (النَّشْر) الوجهين عن الأَزْرَق[4].

فصل:

وقرأ ورش من طريق الأَزْرَق أيضًا باتّفاق بالإمالة الصغرى في أَلِفَات رءوس الآي في فواصل السُّور الأحد عشر[5] المتقدمة كإمالته ذوات الرَّاء المتقدمة إلاَّ ما سيُذكر الخلاف فيه إن شاء الله ـ تعالى ـ سواء كانت رؤوس الآي مِنْ ذوات الواو نحو ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ أو مِنْ ذوات الياء نحو ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ و﴿يَخْشَىٰ﴾، وروي عن الفَرَّاء أنَّه قال: أفرط عاصم في الفتح وحمزة في الكسر ـ أي الإمالة الكبرى ـ، وأحبّ إلى أن تكون القراءة بين ذلك، قال الجَعْبَري: "وهذا يدل على سماع الإمالة

(١) الأنفال: ٤٣.
(٢) الكافي: ٦٤.
(٣) الشاطبية البيت (٣١٤).
(٤) النشر ٢/ ٤١، تلخيص العبارات: ٣٠، التيسير: ١٨٥، التذكرة ١/ ٢٦٠، العنوان: ١١٤.
(٥) الصواب الإحدى عشرة لتوافق المعدود.

الصغرى مِنَ العرب"[١]، واستثنوا مِن الاتفاق ما اتَّصل به هاء مؤنث، وذلك في سورة «النازعات» و«الشمس» سواء كان واويًا وهو ﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ أو يائيًا نحو ﴿بَنَىٰهَا﴾ و﴿سَوَّىٰهَا﴾ فاختلف فيه فذهب جماعة كصاحب (العُنْوَان) وفارس بن أحمد والخاقاني إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين، وأجروها مجرى غيرها مِنَ الفواصل، وذهب آخرون كالمهدوي ومَكِّي وابن شريح إلى الفتح، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو الذي عَوَّل عليه في (التَّيْسير) مع أنّ اعتماده فيه على الخاقاني في رواية ورش، وأسندها فيه مِنْ طريقه، ولكنَّه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، ولا خلاف عنه في تقليل ما كان مِنْ ذلك رائيًا وهو ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾.

وأمَّا قول السَّخَاوي: "إنَّ هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف فيه عنه في إمالته نحو ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾، وما لا خلاف عنه في فتحه نحو ﴿ضُحَىٰهَا﴾ وشبهه مِنْ ذوات الواو، وما فيه الوجهين وهو ما كان مِنْ ذوات الياء"[٢]، وتبعه على ذلك بعض شُرَّاح (الحِرْز) فقال في (النَّشْر): "هو تَفَقُّه لا يساعده عليه رواية بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي مِنْ غير تفرقة كمَا أنَّه لم يفرق في غيره مِنْ رءوس الآي بين اليائي والواوي إلَّا ما قدمناه مِنْ انفراد (الكافي)"[٣].

فصل:

واختلف أيضًا عن ورش مِنْ طريق الأَزْرَق في غير الفواصل مِنَ اليائي وهو كلّ أَلِف انقلبت عن الياء أو رُدَّت إليها أو رُسمت بها ممَّا أماله حَمْزَة والكسائي أو انفرد به الكسائي مِنَ الروايتين أو أحدهما عارية عن الرَّاء على أي وزن كان نحو ﴿هُدَى﴾[٤]،

(١) كنز المعاني ٢/ ٨٣٦.
(٢) فتح الوصيد ٢/ ٤٤٢، العنوان: ١١٤، التبصرة: ١٣٠، الكافي: ٦٣، التيسير: ٤٧.
(٣) النشر ٢/ ٥٩.
(٤) البقرة: ٢، ٥، ٣٨، وغيرها.

و﴿ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[١]، و﴿ مَثۡوَى ﴾[٢]، و﴿ مَثۡوَاىَ ﴾[٣]، و﴿ مَرۡضَىٰ ﴾[٤]، و﴿ طُوبَىٰ ﴾[٥]، و﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾[٦]، و﴿ مُوسَىٰ ﴾[٧]، و﴿ عِيسَى ﴾[٨]، و﴿ يَحۡيَىٰ ﴾[٩]، و﴿ أَعۡمَىٰ ﴾[١٠] و﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾[١١] و((خَطَايا))[١٢]، و﴿ تُقَىٰةً ﴾[١٣]، و﴿ مَتَىٰ ﴾[١٤]، و﴿ أَتَىٰٓ ﴾[١٥]، و﴿ ٱبۡتَلَىٰٓ ﴾[١٦]، و﴿ يَخۡشَى ﴾[١٧]، و﴿ بَلَىٰ ﴾[١٨]، و﴿ ٱلدُّنۡيَا ﴾[١٩]، و﴿ يَتَٰمَى ﴾[٢٠]، و﴿ كُسَالَىٰ ﴾[٢١] سوى ما يستثنى قريبًا ـ إن شاء الله ـ فبالتقليل له روى صاحب (العُنْوَان) و(المجتبى) وفارس وابن خاقان والدَّاني في (التَّيْسير) وبالفتح طاهر بن غُلْبُون وصاحب (الكافي) و(الهَادي) و(الهِدَايَة) والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كـ(الجامع)

---

(١) الإسراء: ٣٢.
(٢) آل عمران: ١٥١، النحل: ٢٩، العنكبوت: ٦٨، الزمر: ٣٢، ٦٠، ٧٢، غافر: ٧٦، فصلت: ٢٤، محمد: ١٢.
(٣) يوسف: ٢٣.
(٤) النساء: ٤٣، ١٠٢، المائدة: ٦، المزمل: ٢٠.
(٥) الرعد: ٢٩.
(٦) الإسراء: ٦٠، الصافات: ١٠٥، الفتح: ٢٧.
(٧) البقرة: ٥١، ٥٣، ٥٤ وغيرها.
(٨) البقرة: ٨٧، ٢٥٣، آل عمران: ٤٥، وغيرها.
(٩) مريم: ٧، ١٢، الأنبياء: ٩٠.
(١٠) الرعد: ١٩، الإسراء: ٧٢، طه: ١٢٤، ١٢٥.
(١١) يوسف: ٨٤.
(١٢) كما في (خطاياهم)) العنكبوت: ١٢، ((خطاياكم)) البقرة: ٥٨، العنكبوت: ١٢.
(١٣) آل عمران: ٢٨.
(١٤) كما في البقرة: ٢١٤، يونس: ٤٨، الإسراء: ٥١.
(١٥) كما في البقرة: ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٥٩، وغيرها.
(١٦) البقرة: ١٢٤.
(١٧) طه: ٣، ٤٤، فاطر: ٢٨، النازعات: ٢٦، عبس: ٩، الأعلى: ١٠.
(١٨) كما في: البقرة: ٨١، ١١٢، ٢٦٠.
(١٩) كما في البقرة: ٨٥، ٨٦، ١١٤ وغيرها.
(٢٠) النساء: ١٢٧.
(٢١) النساء: ١٤٢، التوبة: ٥٤.

للدَّانِي وصحَّحَهما في (النَّشْر)[١]، واستثنوا ﴿مَرْضَاتِ﴾[٢] و﴿مَرْضَاتِ﴾[٣] و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[٤] ففتحوه قولًا واحدًا لأنَّهما واويان.

وأمَّا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[٥] بالموحدة، و﴿كِلَاهُمَا﴾[٦] فالجمهور على فتحها وجهًا واحدًا مِنْ أجل كون ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واويًا.

فإنْ قلت: قد أمالوا الواوي كـ ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[٧]؟.

أجيب: بأنَّه إنَّما أُميل ما أُميل مِنَ الواوي لكونه رأس آية فأُميل للمناسبة والمجاورة، وقد ألحق بعضهم ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿كِلَاهُمَا﴾ بنظائرهما مِنَ ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ فأماله بين بين، وهو صريح (العُنْوَان) وظاهر (جامع البيان)، لكن قال في (النَّشْر): أنَّ الفتح هو "الذي عليه العمل ولا يوجد نصّ أحد منهم بخلافه"[٨].

وقد اختلف في أَلِف ﴿كِلَاهُمَا﴾[٩] فقيل: عن واو لإبدال التَّاء منها في ﴿كِلْتَا﴾ كـ «نجاة» / فلهذا رُسمت ألفا وعللت إمالتها بكسرة الكاف، وقيل عن ياء لقول سيبويه: لو سميت بها لقلبت أَلِفها في التثنية ياء فالإمالة للدلالة عليها، وعلى هذا إذا وقف على ﴿كِلْتَا﴾ من ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[١٠] فتُمال لأصحاب الإمالة إنْ جُعلت الأَلِف للتَّأنيث، وإنْ جُعلَت للتَّثنية فلا، ويأتي البحث فيها في الكهف إن شاء الله تعالى[١١]. /١٣٦ب/

(١) النشر ٢/ ٥٠، التيسير: ٤٧، التذكرة ١/ ١٩٣، الكافي: ٦٣، الهادي: ١٧٧، جامع ٢/ ٦٩٤.
(٢) الممتحنة: ١.
(٣) البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١.
(٤) النور: ٣٥.
(٥) البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، آل عمران: ١٣٠، النساء: ١٦١.
(٦) الإسراء: ٢٣.
(٧) النجم: ٥.
(٨) النشر ٢/ ٥١.
(٩) الإسراء: ٢٣.
(١٠) الكهف: ٣٣.
(١١) النشر ٢/ ٨٠، والنص من كنز المعاني ٢/ ٨٣٠.

وقد أجمع مَنْ روى الفتح في اليائي عن الأَزْرَق على تقليل ﴿رَءَا﴾[١] وبابه فيما لم يكن بعده ساكن وجهًا واحدًا إلحاقًا له بذوات الرَّاء لأجل إمالة الرَّاء قبله، الحاصل كما في (النَّشْر)[٢] أنَّ غير ذوات الرَّاء لورش مِنْ طريق الأَزْرَق فيه أربعة مذاهب:

الأَوَّل: إمالة بين بين مطلقًا رءوس الآي وغيرها سواء كان فيها [ضمير][٣] تأنيث أو لم يكن، وهو مذهب صاحب (العُنْوَان)[٤] وشيخه، وأبي الفتح [و][٥] ابن خاقان.

الثَّاني: الفتح مطلقًا رءوس الآي وغيرها، وهو مذهب صاحب (التَّجْريد)[٦].

الثَّالث: إمالة بين بين في رءوس الآي فقط سوى ما فيه ضمير تأنيث بالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهو مذهب أبي الحسن بن غُلْبُون ومكي وجمهور المغاربة.

الرَّابع: إمالة بين بين مطلقًا رءوس الآي وغيرها، إلَّا أنْ يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهو مذهب الدَّاني في (التَّيْسير) وهو مذهب مُرَكَّب مِنْ مذهبي شيوخه.

وخامس: وهو إجراء الخلاف في الكلّ رءوس الآي مطلقًا وذوات الياء وغيرها، إلَّا أنَّ الفتح في رءوس الآي غير ما فيه هاء قليل، وهو فيما فيه هاء كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثَّلاثة الأُوَل.

قال: "وهذا الذي يظهر مِنْ كلام الشَّاطِبي وهو الأَوْلَى عندي يُحْمل كلامه عليه"[٧] انتهى.

---

(١) الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨.
(٢) النشر ٢/ ٥٢.
(٣) زيادة من النشر يقتضيها السياق.
(٤) العنوان: ١٢١.
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) التجريد: ١٦٥.
(٧) النشر ٢/ ٥٢.

وأجمعوا على التقليل عنه في ذوات الرَّاء وجهًا واحدًا إلَّا ﴿أَرَىٰكَهُمُ﴾ فإنَّهم اختلفوا فيه كما تقدم قريبًا.

[تنبيه:

لورش من طريق الأزرق في نحو ﴿فَأَنَىٰهُمُ﴾ بالنظر إلى تثليث همزته وتقليل ألفه المنقلبة عن الياء وفتحها طرق وهي: قصر الهمزة وفتح الألف وهي طريق ذكره ابن غلبون وبها قرأ الداني عليه وأحد طريقي (تلخيص العبارات)، واختاره الشاطبي كما حكاه أبو شامة عن السخاوي عنه، والتوسط في الهمزة والفتح طريق (وجيز) الأهوازي وأحد طريقي (تلخيص العبارات)، والمد المشبع مع الفتح من (كافي) ابن شريح و(هداية) المهدوي و(تجريد) ابن الفحام و(تبصرة) مكي، والمد المشبع مع التقليل من (العنوان)، والتوسط في الهمزة مع التقليل من التفسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح، وأما القصر مع التقليل فلا يسوغ لأن كل من روي القصر له لم يرو التقليل، فالأخذ بالقصر مع التقليل من خلط الطرق بعضها ببعض][1].

فصل:

وقرأ أبو عَمْرُو بالإمالة الصغرى في أَلِفات فواصل السُّور الأحد عشر المذكورة سواء اتَّصل بها هاء مؤنث أمْ لمْ يتصل، واويًا كان أو يائيًا إلَّا ذوات الرَّاء منها، وهذا هو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(العنوان) و(المجتبى)، واتفقوا على تقييد رؤوس الآي بالسُّور الأحد عشر المذكورة، وانفرد صاحب (العُنْوَان) بإطلاقه جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ بالكهف ﴿وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ في القتال في هذا الإطلاق، والصَّواب تقييده بالأحد عشر كما عليه الجمهور[2].

وقرأ أبو عَمْرُو أيضًا بِخُلْف عنه بالإمالة بين بين جمعًا بين اللغتين في أَلِف التأنيث

(١) سقط من (الأصل، ط، ج) التذكرة ١/ ١٠٨، التلخيص: ٢٦، الكافي: ٤٠، التجريد: ١٣٧.
(٢) الكهف: ٣١، محمد: ١٩، العنوان: ١٢٤، النشر ٢/ ٥٣.

من «فَعلى» كـ ﴿ نَّجْوَىٰ ﴾[١] و«فُعلى» كـ ﴿ ٱلرُّءْيَا ﴾[٢] و«فِعلى» كـ ﴿ سِيمَاهُمْ ﴾[٣]، وما ألحق به وهو ﴿يَحْيَىٰ﴾[٤] و﴿مُوسَىٰ﴾[٥] و﴿عِيسَى﴾[٦].

فأمَّا نحو ﴿يَرْضَىٰ﴾[٧] و﴿يُقْضَىٰٓ﴾[٨] ممَّا هو مضارع مبني للفاعل أو المفعول[٩]، ونحو ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ ممَّا هو على وزن «مَفْعَل» فكلّه داخل في ذوات الياء لا مدخل لوزن «فَعْلى» فيه، ويعرف ممَّا هو على وزن «فَعْلى» المثلث الفاء بأصالة الحرف الأَوَّل نحو ﴿ مَرْضَىٰ ﴾[١٠] لأنَّه مِنْ: «مرض، يمرض، مرضا»، أو بكونه عنْ أصل كـ ﴿ تَقْوَىٰ ﴾ فإن كان زائدًا نحو ﴿يَرْضَىٰ﴾[١١] مِنْ «رضي» فليس «فعلى» ما لم يكن رأس آية، وليس مِنْ ذوات الرَّاء، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وأمَّا الفتح ففي (العُنْوَان) وغيره وفاقًا لجمهور العراقيين، ووافقه اليَزِيدِي.

وأفاد بعضهم أنّ «فُعلى» بضم الفاء في القرآن في مائة واثنين وعشرين موضعا، وكلّها محصورة في سبعة عشر[١٢] كلمة: ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ ﴿ٱثْنَا﴾ ﴿قُرْبَىٰ﴾ ﴿ٱلْوُسْطَىٰ﴾ ﴿ٱلْوُثْقَىٰ﴾ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ﴿أَوْلَىٰ﴾ ﴿ٱلْعُلْيَا﴾ ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ ﴿طُوبَىٰ﴾ ﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾ ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾ ﴿زُلْفَىٰٓ﴾ ﴿فَسَقَىٰ﴾ ﴿عُقْبَىٰ﴾[١٣].

---

(١) الإسراء: ٤٧، المجادلة: ٧.
(٢) مثل الرؤيا: الإسراء: ٦٠، الصافات: ١٠٥، الفتح: ٢٧.
(٣) الفتح: ٢٩.
(٤) مريم: ٧، ١٢، الأنبياء: ٩٠.
(٥) كما في: البقرة: ٥١، ٥٣، ٥٤.
(٦) كما في البقرة: ٨٧، ٢٥٣، آل عمران: ٤٥، ٥٢، ٥٥.
(٧) كما في: النساء: ١٠٨ ﴿مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾، التوبة: ٩٦، الزمر: ٧، الليل: ٢١.
(٨) كما في: طه: ١١٤ ﴿مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾، فاطر: ٣٦ ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾.
(٩) النشر ٢/ ٣٨.
(١٠) الأنعام: ١٢٨، الحديد: ١٥، (النساء: ٤٣، ١٠٢، المائدة: ٦، المزمل: ٢٠).
(١١) (التوبة: ١٠٩، الحج: ٣٢)، (النساء: ١٠٨، التوبة: ٩٦، الزمر: ٧، الليل: ٢١).
(١٢) الصواب: سبعة عشر.
(١٣) الآيات على الترتيب: مريم: ٧، البقرة: ٨٥، التوبة: ٣٦، المائدة: ١٠٦، البقرة: ٢٣٨، =

و«فَعلى» بالفتح في تسعة وستين موضعًا في إحدى عشرة كلمة: ﴿يَحْيَىٰ﴾ ﴿سَمَّىٰكُمُ﴾ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ﴿ٱلْقَنْلَىٰ﴾ ﴿تَقْوَىٰ﴾ ﴿نَجْوَىٰ﴾ ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ ﴿شَتَّىٰ﴾ ﴿صَرْعَىٰ﴾ ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾[١].

و«فِعلى» بالكسر في خمسة وثلاثين موضعًا في أربع كلمات: ﴿عِيسَى﴾ ﴿سِيمَاهُمْ﴾ ﴿إِحْدَى﴾ ﴿ضِيزَىٰ﴾[٢].

/١٣٧أ/ وقرأ الدُّوري عن أبي عَمْرُو بالإمالة / الصغرى في أَلِف الندبة[٣] في ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ﴾ و﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي﴾[٤] للكسرة المقدرة وأصلها «يا ويلتي» فانقلبت الكسرة فتحة وانقلبت الياء أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها في أَلِف ﴿أَنَّ﴾[٥] الاستفهامية حيث وقع كما في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(التَّبْصِرَة)[٦]، وروى الفتح في ذلك عن أبي عَمْرُو مِنْ روايتيه سائر المغاربة والمصريين، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، "قال أبو علي: "وترك الإمالة أحسن لأنَّ أصل هذه اللفظة الياء فبدلت الكسرة فَتْحَة، والياء أَلِفًا فرارًا من الياء[٧]، فمن أمال رجع إلى الذي فرَّ منه أولًا"، وتعقبه بأنَّه منقوض بنحو: «باع» فإنّ أصله الياء ومع ذلك أمالوه، وقد أمالوا ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾

= البقرة: ٢٥٦، النساء: ٩٥، آل عمران: ٦٨، التوبة: ٤٠، الإسراء: ٦٠، الرعد: ٢٩، طه: ٦٣، الروم: ١٠، سبأ: ٣٧، القصص: ٢٤، الرعد: ٢٢، الاستكمال ٢/ ١٧٢.

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٧٣، الحج: ٧٨، النساء: ٤٣، البقرة: ٧٣، البقرة: ١٧٨، التوبة: ١٠٩، الإسراء: ٤٧، الأعراف: ٥، طه: ٥٣، الحاقة: ٧، الشمس: ١١.

(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٨٧، الفتح: ٢٩، الأنفال: ٧، النجم: ٢٢.

(٣) هي الألف الدالة على الندبة في المنادى نحو «يا زيداه» و«يا عمراه» وهي مع ذلك لمد الصوت، والهاء لبسط الألف وتمكن مدها والوقف، فإذا وصلت حذفت، وذهب غير واحد من العلماء إلى أن ألف الندبة منقلبة عن ياء الإضافة وليست بأصلية فأميلت ليدل بإمالتها على أن أصلها الياء، انظر: رصف المباني: ٢٧، الجني الداني: ١٧٧، القصد النافع ٢/ ٥٠٤.

(٤) الآيات على الترتيب: الزمر: ٥٦، المائدة: ٣١، هود: ٧٢، الفرقان: ٢٨.

(٥) البقرة: ٢٤٧، ٢٥٩، وغيرها.

(٦) التبصرة: ٣٧٣.

(٧) الحجة ٤/ ٢٢٤، إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٧٨.

و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾[١] كما سيأتي، وهما كـ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ في كون ألفهما عن ياء المتكلم"[٢] انتهى.

وقرأ الدُّوري أيضًا عن أبي عَمْرُو بالإمالة في أَلِف الندبة أيضًا في ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ في يوسف، ونصَّ الدَّاني على فتحها له دون أخواتها، والذي يحتمله ظاهر كلام (الشَّاطِبيَّة) الإمالة فيها[٣].

وقرأ أبو عَمْرُو مِنْ روايتيه بالإمالة بين بين في ﴿بَلَىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾[٤] وهو في (كافي) ابن شريح و(هداية) المهدوي و(الهَادي)[٥].

وأمال ﴿عَسَىٰٓ﴾[٦] أيضًا فيما ذكره صاحب (الهِدَاية) و(الهَادي) ولكنهما لم يذكرا رواية السُّوسي مِنْ هذه الطُّرُق، وروى فتح الألفاظ السَّبعة عن أبي عَمْرُو مِنْ روايته جميع أهل الأداء مِنَ المغاربة والمصريين، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وقرأ ورش بين بين في أحد وجهيه، وقرأ حَمْزَة والكسائي، وكذا خَلَف بالإمالة المحضة وافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالفتح، وبه أخذ جمهور العراقيين وبعض المصريين لأبي عَمْرُو مِنْ روايته في جميع الفصل، ولم يُميلوا عنه شيئًا ممَّا ذُكر سوى ذوات الرَّاء، و﴿أَعۡمَىٰ﴾ أوَّل «الإسراء»[٧]، و﴿رَءَا﴾ فقط كما في (المُسْتَنِير) و(المُبهج) و(كامل) الهُذَلِي و(جامع) ابن فارس و(كفاية) أبي العز.

وروى بكر بن شاذان والنهرواني عن زيد بن فَرْح عن الدُّوري إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾[٨]

---

(١) الزمر: ٥٦، يوسف: ٨٢.
(٢) الدر المصون ١١/ ١٦٦، وانظر البحر المحيط ٨/ ٢٥.
(٣) النشر ٢/ ٥٤.
(٤) البقرة: ٨١، ٢١٤ على الترتيب.
(٥) الكافي: ٦٣، الهادي: ١٧٧، النشر ٢/ ٥٤.
(٦) النساء: ٨٤، ٩٩، وغيرها.
(٧) الإسراء: ٧٢، المستنير ١/ ٥٢٤، المبهج ١/ ١٧٣، الكفاية: ٩٧، الكامل: ٣٢٥.
(٨) كما في البقرة: ٨٥، ٨٦.

محضة كيف وقعت، قال في (النَّشْر): "وهو صحيح مأخوذ به من الطريق المذكورة"[١].

فصل:

وقرأ ورش مِنْ طريق الأَزْرَق وقالون وحمزة وأبو الحارث مِنَ (العُنْوَان) بالإمالة الصغرى، وأبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري والدُّوري عن الكسائي بالكبرى في كلّ «أَلِف» «عين»، أو زائدة بين «العَين» و«اللاَّم»، أو «أَلِفًا» بعدها «راء» مكسورة ـ ولو تقديرًا ـ متطرفة تحقيقًا أو تقديرًا، غير مسبوقة بأخرى في الأسماء وذلك نحو: ﴿ٱلدَّارُ﴾، و﴿ٱلْغَارِ﴾، و﴿ٱلنَّارَ﴾، و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾، و﴿ٱلْغَفَّارُ﴾، و﴿ٱلنَّهَارِ﴾، و﴿ٱلدِّيَارِ﴾، و﴿ٱلْكُفَّارَ﴾، و﴿ٱلْفُجَّارَ﴾، و﴿وَٱلْإِبْكَارِ﴾، و﴿بِدِينَارٍ﴾، و﴿بِقِنطَارٍ﴾، و﴿بِمِقْدَارٍ﴾، و﴿أَنصَارٍ﴾، و﴿وَأَوْبَارِهَا﴾، و﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾، و﴿ءَاثَارِهِمَا﴾، و﴿ءَاثَرِهِم﴾، و﴿أَبْصَرِهِمْ﴾، و﴿دِيَرِهِمْ﴾، و﴿حِمَارِكَ﴾[٢] مناسبة للكسرة، واعتبرت الكسرة على الرَّاء دون غيرها لمناسبة الإمالة التَّرْقِيق لا كما تَوَهَّم المعلِّلُون قوتها بالتكرير لعدمه كما قاله الجَعْبَري[٣].

تنبيه:

ما ذكره في (العُنْوَان)[٤] مِنَ التَّقليل في هذا الباب لحمزة كورش فهو ممَّا انفرد به، وكذلك روايته له لأبي الحارث ليس مِنْ طُرقنا ولا على شرطنا كما نبَّه شيخ مشايخنا العلامة ابن الجزرى أثابه الله ـ تعالى ـ، وقد وافق اليَزِيدِي أبا عَمْرُو، وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ ورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني، وابن ذَكْوَان من طريق الأخفش، وهو الذي

(١) النشر ٢/ ٥٥.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٩٤، التوبة: ٤٠، البقرة: ٢٤، يوسف: ٣٩، ص: ٦٦، آل عمران: ٢٧، الإسراء: ٥، التوبة: ٧٣، الانفطار: ١٤، آل عمران: ٤١، آل عمران: ٧٥، آل عمران: ٧٥، الرعد: ٨، البقرة: ٢٧٠، النحل: ٨٠، النحل: ٨٠، الكهف: ٦٤، المائدة: ٤٦، البقرة: ٧، البقرة: ٨٥، البقرة: ٢٥٩.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٨٥٠، العنوان: ١٢١.
(٤) العنوان: ١٢١، النشر ٢/ ٥٥، إيضاح الرموز: ٢٠٩.

لا تَعْرِف المغاربة غيره عنه، والمراد بالكسرة المُقدرة المذكورة أوَّلاً نحو ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ﴾[١] إذا وقف على الرَّاء أو أدغمت في اللاَّم، وخرج / بالمتطرفة ﴿وَنَمَارِقُ﴾[٢]، /١٣٧ب/ وبتحقيقا ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ و﴿تُمَارِ﴾[٣] فإنَّها متوسطة حكمًا لا لفظًا لكن الْأولَى تُمال كما يأتي، والأخرى لا إمالة فيها، وتقديراً يشمل نحو ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٤]، وأخرج قوله غير مسبوقة بأخرى نحو ﴿ٱلْأَبْرَارَ﴾[٥]، واختصت بالأسماء لأنَّها المجرورة.

فصل:

وخرج عنْ هذا الأصل ثمانية أحرف:

أوَّلَها: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ موضعي «النساء»[٦]، و﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ فقرأه الدُّوري عن الكسائي بالإمالة مختصًا به لأجل الكسرة، وهو قياس أصله، ووافقه اليَزِيدِي، وفتحه أبو عَمْرُو للأثر وتنبيها على أنَّ كسرة الرَّاء وإنْ رجحت لا تحتم، وقيل: لقلّة دوره، لكن قال الحكري[٧] أنَّه ضُعِّفَ إلاَّ أنَّه اختلف عن الدُّوري عنه، والجمهور عنه على الفتح وهي رواية المغاربة وعامة المصريين وروى ابن فَرْح عنه الإمالة، وقرأ الباقون بالفتح إلَّا أنَّه اختلف عن ورش مِنْ طريق الأَزْرَق ففي (الكافي) و(التَّيْسِير) وغيرهما عنه الإمالة الصُّغرى، وبها قرأ الدَّاني على فارس، وبالفتح قطع له صاحب (الهِدَاية) و(الهَادي) و(التَّلْخِيص) وغيرهم والوجهان له في (الشَّاطِبيَّة) والفتح له من زيادتها على أصلها[٨].

---

(١) آل عمران: ١٩٠.
(٢) الغاشية: ١٥.
(٣) (الشورى: ٣٢، الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦)، الكهف: ٢٢.
(٤) البقرة: ٧.
(٥) آل عمران: ١٩٣، الإنسان: ٥، الانفطار: ١٣، المطففين: ١٨، ٢٢، كنز المعاني ٢/ ٨٤٩
(٦) النساء: ٣٦، تلخيص العبارات: ٤٨، الهادي: ١٧٨.
(٧) قال في النجوم الزاهرة ١/ ٤٠٧: «و﴿وَٱلْجَارِ﴾ مطلقا بإمالته الدوري عن الكسائي للكسرة».
(٨) النشر ٢/ ٥٦، كنز المعاني ٢/ ٨٤٩، الكافي: ٦٢، التيسير: ٥٠، إيضاح الرموز: ٢١٠.

الثَّاني: ﴿هَـارٍ﴾ في «التوبة»[١] قرأه قالون وأبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان وأبو بكر والكسائي بالإمالة للكسرة وافقهم اليَزِيدِي إلَّا أنَّه اختلف عن قالون وابن ذَكْوَان، بالفتح لقالون قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون وبالإمالة على فارس، ولم يذكر المغاربة عن قالون غيره وكلاهما صحيح عنه، وأمَّا ابن ذَكْوَان فأماله عنه الصُّوري وكذا ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وفتحه عنه الأخفش مِنْ طريق النَّقاش، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كظاهر أصلها، وقرأه الأَزْرَق عن ورش بين بين، وقرأه الباقون بالفتح.

واختلف في ﴿هَـارٍ﴾ هل أصله «هَوْر» مِنْ: «هار»، «يهور»، أو «هَيْر» مِنْ: «هار»، «يهير»؛ فتكون الأَلِف على هذا عين الكلمة وتكون الرَّاء متطرفة تحقيقًا مباشرة للألف كذلك، وقيل: الأَلِف زائدة والأصل «هَاور» أو «هَائر» مِنْ: «هار»، «يهور» أو «يهير»، ثُمَّ حذفت العين وبقيت أَلِفًا واللام، واختلف في طريق حذف العين فقيل: حذفت مِنْ غير تأخيرٍ لها إلى موضع اللَّام، فعلى هذا وعلى الأوَّل إعرابه ظاهر بكسر الرَّاء وتكون الرَّاء متطرفة تحقيقًا، ومباشرة للألف لفظًا لا تحقيقًا إذْ العين محذوفة، وقيل: طريق حذف العين أنَّها نُقلت إلى موضع اللَّام وقُدِّمَت اللَّام إلى موضعها فصارت كـ: «غازٍ» و«رامٍ»، على[٢] الوجهين في أنَّ العين واو أو ياء ثُمَّ أُعِلّ كإعلال: «غاز» أو «رام»، بأنْ قُلِبت الواو ياء ثُمّ حذفت كَسْرَتها ثُمَّ الياء للسَّاكنين فعلى هذا إعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة، وعلى هذا فاندراجه في الأصل السَّابق باعتبار الأصل إذِ الرَّاء متطرفة باعتباره فاتَّضح بهذا قول الجَعْبَري: "«هار» أصله «هائر» أو «هاور» مِنْ: «هار» انهدم، ثُمَّ أُعلّ بالقلب التحويلي ثمَّ كـ «قاضٍ»، أو «هور» فأبدل فعلى هذا واضح، وعلى الأوَّل عند مَنْ أجرى الإعراب على الرَّاء"[٣] أي على أنَّ الأَلِف عين الكلمة أو زائدة والعين محذوفة دون تقدير تأخيرها، ويتضح

---

(١) التوبة: ١٠٩، النشر ٢/ ٥٨، كنز المعاني ٢/ ٨٥٣، إيضاح الرموز: ٢١٠.
(٢) في جميع المخطوطات ما عدا (الأصل) و(أ، ط) بزيادة [أحد].
(٣) كنز المعاني ٢/ ٨٥٣.

اندراجه في الأصل السَّابق كما بُيِّن إذ الرَّاء متطرفة تحقيقًا مباشرة للأَلِف، وعلى أنَّ الأَلِف زائدة والعين محذوفة بعد تقدير تأخيرها، وهو المراد بقوله[١]: "ومَنْ جعله كالمنقوص فاندراجه باعتبار الأصل" لا باعتبار الحالة الراهنة إلَّا أنَّ قوله: "ثُمَّ أُعلّ بالقلب التَّحويلي"[٢] مقتضاه أنَّ العين لم تحذف إلاَّ بعد تقدير تأخيرها، لكنّ قوله بعد ذلك: وعلى الأوَّل / عند مَنْ أجرى الإعراب على الرأيين أنَّه أحد الوجهين، /١٣٨أ/ وقوله: ثمَّ كـ «قاضٍ» أي ثُمَّ أُعلّ كـ «قاضٍ» كذا رأيته في بعض الحواشي الموثوق بها[٣].

الثَّالث: ﴿حِمَارِكَ﴾ بـ «البقرة»[٤] و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ بـ «الجمعة»[٥] قرأه ابن ذَكْوَان مِنْ طريق الأخفش بخُلْف عنه بالإمالة، وهو الذي عليه الجمهور مِنْ طريق ابن الأخرم والآخرون بها من طريق النَّقَّاش، وهي له بكماله في (المُبهج)[٦] والفتح له في (التَّذْكِرَة) و(التَّبْصِرَة) و(الكافي) و(الهَادي)[٧]، وقرأ به الدَّاني على أبي الحسن بن غُلْبُون يعني مِنْ طريق ابن الأخرم، وفي (العُنْوَان)[٨] ممَّا انفرد به فتح ﴿حِمَارِكَ﴾ وإمالة ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ عنه لأنَّه لم يذكر في باب الإمالة إمالة ﴿حِمَارِكَ﴾ له، وقال في سورة «الجمعة» ما لفظه: ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ أماله أبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان والدوري عن الكسائي، وقرأه نافع وحمزة وأبو الحارث بين اللفظين وفتحه الباقون انتهى، قال في (النَّشْر): "ولم أعلم أحد فرق بينهما غيره"[٩] انتهى.

---

(١) أي الجعبري.
(٢) كنز المعاني ٢/ ٨٥٣، النشر ٢/ ٥٨.
(٣) النشر ٢/ ٥٧، الدر المصون ٨/ ١٠٧، البحر المحيط ٥/ ٤٨٨، الكتاب ١/ ٢٨٢.
(٤) البقرة: ٢٥٩.
(٥) الجمعة: ٥.
(٦) المبهج ١/ ٣٦٣.
(٧) التذكرة ١/ ٢٦٩، التبصرة: ١٣٠، الكافي: ٦٢، الهادي: ١٦٨.
(٨) العنوان: ١١٦.
(٩) النشر ٢/ ٥٧.

الرَّابع: ﴿ ٱلْغَارِ ﴾ بـ «التوبة»[١] أماله الدُّوري عن الكسائي بِخُلْف عنه، وهي رواية جعفر بن محمد النّصيبيني، وبالفتح رواه عنه أبو عثمان الضَّرير فخالف أصله فيه خاصة، والباقون فيه على أصولهم[٢].

الخامس والسادس: ﴿ ٱلْبَوَارِ ﴾ في «إبراهيم»[٣]، و﴿ ٱلْقَهَّارِ ﴾ حيث وقع[٤]، فأمالهما صغرى جمعًا بين الإمالتين حَمْزَة بخُلْفٍ عنه، وهي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لرواية جميع المغاربة، وروى الفتح فيهما جميع العراقيين، والباقون على أصولهم[٥].

السَّابع: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في «المائدة» و«الشعراء»[٦] فأماله كبرى الدُّوري عن الكسائي تنبيهًا على أنَّ الحُكْم غير مختصٍّ بالمجرورة كما قاله الجَعْبَري، ومراده أنَّ الرَّاء ليست مجرورة بل مكسورة في موضع نصب، وقرأه ورش من طريق الأَزْرَق بالصغرى كما في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التيسير) وبها قرأ الدَّاني على الخاقاني وفارس، وبالفتح مِنْ طريق الأَزْرَق أيضًا كما في (العُنْوَان) و(الهِدَايَة) و(التَّجْرِيد)، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون، والوجهان جميعًا في (الشَّاطِبيَّة)، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل[٧].

الثَّامن: ﴿أَنصَارِيٓ﴾ في «آل عمران» و«الصَّف» قرأه بالإمالة الدُّوري عن الكسائي أيضًا، وراؤه مكسورة في موضع رفع وليست مجرورة[٨].

---

(١) التوبة: ٤٠.
(٢) النشر ٢/ ٥٧
(٣) إبراهيم: ٢٨.
(٤) يوسف: ٣٩، الرعد: ١٦، إبراهيم: ٤٨، ص: ٦٥، الزمر: ٤، غافر: ١٦.
(٥) النشر ٢/ ٥٩.
(٦) المائدة: ٢٢، الشعراء: ١٣٠، العنوان: ١١٦، التجريد: ١٧١.
(٧) النشر ٢/ ٥٩، التيسير: ٥٠، جامع البيان ٢/ ٧٢٢، كنز المعاني ٢/ ٨٥٥.
(٨) النشر ٢/ ٥٩.

فصل:

وقرأ أبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري والكسائي وكذا خَلَف بإمالة أَلِف التَّكسير المكتنفة برائين أوَّلهما مفتوحة والثَّانية مجرورة في ثلاثة أسماء: ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ و﴿خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ و﴿كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾، و﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ و﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾[(١)]، قال الجَعْبَري: "فالأصل للتناسب والموافق للتَّنبيه على أنَّ السبب غلب المانع لأنَّ المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: ﴿أَنصَارِىٓ﴾ فلأن تُقْلَب المفتوحة أَوْلى "[(٢)]، وافقهم اليَزِيدِي والأعمش، وبذلك قرأ أبو الحارث من (العُنْوَان)، وقرأ ورش من طريق الأَزْرَق وحمزة بخُلْفٍ عنه بالإمالة الصغرى، وبها قرأ قالون وابن ذَكْوَان من (العُنْوَان)، وهي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها عن حَمْزَة، وبها قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهي رواية جمهور المغاربة والمصريين عن حَمْزَة بكماله، روى عنه كثير مِنْ أهل الأداء الإمالة الكبرى وهي في (العُنْوَان) و(المُبهج)، وقرأ بها الدَّاني على فارس، ورواه الجمهور مِنَ العراقيين ومن رواية خَلَف عنه، وقطعوا بالفتح عن خَلاَّد، وقد وَجَّه الجَعْبَري تقليل ورش بمَا تقدَّم، وحمزة بمراعاة السبب وصورة المانع، وقرأ الباقون بالفتح[(٣)].

فصل:

خالف بعض القُرَّاء أصله، فوافق مَنْ أمال على ما أماله بعض ذوات الياء في / إحدي عشرة كلمة: /١٣٨ب/

أَوَّلها: ﴿بَلَىٰ﴾ نحو ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾[(٤)] وهو حرف إيجاب بعد

---

(١) الآيات على الترتيب: آل عمران: ١٩٣، ١٩٨، المطففين: ١٨، إبراهيم: ٢٦، المؤمنون: ٥٠، غافر: ٣٩، ص: ٦٢.
(٢) التيسير: ٥١، كنز المعاني ٢/ ٨٥٧.
(٣) النشر ٢/ ٥٨، العنوان: ١١٦، المبهج ١/ ٣٦٣، إيضاح الرموز: ٢١١.
(٤) البقرة: ٨١.

النَّفي، وقيل: أصلها «بل» زِيدَت عليها أَلِف التَّأنيث لفظًا، فقرأه بالإمالة حيث وقع شعبة مِنْ طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه كحمزة والكسائي، وكذا خَلَف، ووافقهم الأعمش، قال الجَعْبَري: "وعليه جُلّ المشارقة"[١] أي لشعبة، وفتحه شعيب والعليمي عنه، وبه قطع في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لأكثر المغاربة، وانفرد بإمالتها معهم النَّهْرَوَانِي عن الأصفهاني عن ورش[٢].

ثانيها: ﴿رَمَىٰ﴾ في «الأنفال»[٣] فقرأها بالإمالة أبو بكر أيضًا كحمزة ومن معه، وفتحه عن أبي بكر جمهور العراقيين، وهو يائي لظهور الياء في ﴿رَمَيْتَ﴾ و﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾[٤].

ثالثها: ﴿أَعْمَىٰ﴾ موضعي «الإسراء»، وهما: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾[٥] فقرأها أبو بكر أيضًا مِنْ جميع طرقه بالإمالة كحمزة ومن ذُكِر، وقرأ أبو عَمْرُو وكذا يعقوب بإمالة الأَوَّل دون الثَّاني، وإنَّما فتحاه للأثر أو فَرْقًا بين الصِّفة وأفعل التفضيل عندهما، وافقهما اليَزِيدِي[٦].

رابعها: ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ بـ «يوسف»[٧] قرأه بالإمالة ابن ذَكْوَان مِنْ جميع طُرُق (التَّجْريد) كحمزة، ومَنْ تابعه، قال في (النَّشْر): "وهو نصّ الأخفش في كتابه الكبير عن ابن ذَكْوَان فإنَّه قال: يشم الجيم شيئا مِنَ الكسر، وكذا روى هبة الله عنه والإسكندراني عن ابن ذَكْوَان"[٨].

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٨٠٤.
(٢) التيسير: ٤٨، كنز المعاني ٢/ ٨٠٤.
(٣) الأنفال: ١٧.
(٤) الأنفال: ١٧، انظر النشر ٢/ ٤٣.
(٥) الإسراء: ٧٢.
(٦) النشر ٢/ ٤٤، إيضاح الرموز: ٢٠٢.
(٧) يوسف: ٨٨.
(٨) النشر ٢/ ٤٣.

خامسها: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ أوَّل «النحل».

وسادسها: ﴿يَلۡقَنۡهُ مَنشُورًا﴾ بـ «سبحان»[١] فقرأهما بالإمالة الأكثرون عن ابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري كحمزة، وفتحها الأكثرون عن الأخفش.

وسابعها: ﴿سُوًى﴾ في «طه»[٢].

وثامنها: ﴿سُدًى﴾ في «القيامة»[٣]: قرأهما بالإمالة أبو بكر مِنْ طريق المغاربة والمصريين عن شعيب عن يحيى عنه، وبالفتح قطع له أكثر النَّقلة فيهما، وهو طريق العراقيين لا يعرفون غيره.

تاسعها: ﴿إِنَىٰهُ﴾ في «الأحزاب»[٤] قرأه بالإمالة كحمزة ومن معه هشام مِنْ طريق الحُلْوَاني لانقلابه عن الياء، ورواه الدَّاجُونِي عن أصحابه عنه بالفتح.

عاشرها: ﴿وَنَـَٔا﴾ بـ «الإسراء» و«فصلت»[٥]، قرأه السُّوسي فيما انفرد به فارس في أحد وجهيه وتبعه الشَّاطِبي وخَلاَّد عن حَمْزَة بإمالة الهمزة فقط في الموضعين لكن الذي عليه الرواة عن السُّوسي مِنْ جميع الطُّرُق هو الفتح، قال في (النَّشْر): "لا نعلم بينهم في ذلك خلافًا"[٦]، وقرأ الكسائي وخلف عن حَمْزَة، وكذا في اختياره بإمالة النُّون والهمزة معًا في الموضعين، فوجه إمالة فتحة النُّون اتباعًا لإمالة فتحه «الهمزة»، [ووجه][٧] إمالة فتحه الهمزة كونه يائيًّا كـ «نائت»، وافقهم المُطَّوِّعِي، وقرأ ورش من طريق الأَزْرَق بالإمالة الصغرى في الهمزة وفتح النُّون [وبفتحهما بين السورتين][٨]،

(١) الإسراء: ١٣.
(٢) طه: ٥٨.
(٣) القيامة: ٣٦.
(٤) الأحزاب: ٥٣.
(٥) الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١.
(٦) النشر ٢/ ٤٤.
(٧) زيادة يقتضيها السياق، كنز المعاني ٢/ ٨٢٩.
(٨) ما بين المعقوفين سقط من الأصل و(أ).

واختلف عن أبي بكر فيهما على أربع طُرُق كما في (النَّشْر):

أحدها: إمالة الهمزة في «سبحان» فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه.

ثانيها: إمالة النُّون والهمزة جميعًا في «سبحان» أيضًا، وهي رواية العليمي عنه، وأبي حمدون عن يحيى عنه مِنْ طريق الحَمَّامي وابن شاذان.

ثالثها: إمالة الهمزة فقط في «سبحان» و«فصلت» جميعًا، وهي طريق ابن سوار عن النَّهْرَوَانِي عن أبي حمدون عن يحيى.

رابعها: الفتح في الموضعين وهو طريق صاحب (المُبهج) عن أبي عَوْن عن شعيب عن يحيى عنه، وكلّ مِنْ هذه الأربعة أيضًا عن يحيى ابن آدم عنه، انتهى، وقرأ الباقون بالفتح فيهما(١).

حادي عشرها: ﴿رَءَا﴾ فعلاً ماضيًا ويكون بعده: متحرك وساكن:

والأوَّل: يكون ظاهرًا ومضمرًا:

فالظاهر سبعة مواضع: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ بـ «الأنعام»، و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ بـ «هود»، و﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ و﴿رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ بـ «يوسف»، و﴿رَءَا نَارًا﴾ بـ «طه» / و﴿مَا رَأَىٰ﴾ ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ بـ «النجم»(٢). /١٣٩أ/

وأمَّا الذي بعد مضمر فثلاث كلمات في تسعة مواضع: ﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ بـ «الأنبياء»(٣) و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ بـ «النمل» و«القصص»(٤) و﴿رَءَاهُ﴾(٥) في «النمل»

---

(١) النشر ٢/ ٤٤، المبهج ٣/ ٤٩، إيضاح الرموز: ٢٠٤.
(٢) الآيات على الترتيب: الأنعام: ٧٦، هود: ٧٠، يوسف: ٢٨، ٢٤، طه: ١٠، النجم: ١١، ١٨.
(٣) الأنبياء: ٣٦.
(٤) النمل: ١٠، القصص: ٣١.
(٥) مكررة في الأصل.

أيضًا وبـ «فاطر» و«الصافات» و«النجم» و«التكوير» و«العلق»[١].

فقرأه ورش مِنْ طريق الأَزْرَق بإمالة الرَّاء والهمزة معًا بين بين اكتفاء بالحالة الوسطى في جميع ذلك سواء كان بعده ظاهر أو مضمر وقرأ أبو عَمْرُو بإمالة الهمزة فقط في ذلك كله لأنَّ الأَلِف يائية ولزمت إمالة الهمزة إلَّا أنَّه اختلف عن السُّوسي في إمالة الرَّاء كما ذكره في (الشَّاطِبيَّة) حيث قال[٢]:

..... وفي همزه حسن وفي الرَّاء يجتلا

بِخُلْف ....

قال الجَعْبَري: "ولدى «ياء» «يجتلا» وللسوسي في الرَّاء وجهان حكاهما الصقلي الإمالة وهو معنى قول (التَّيْسير): "وقد رُوِي عن أبي شعيب مثل حَمْزَة"، والفتح فُهِمَ مِنْ قوله: "وأبو عَمْرُو بإمالة الهمزة فقط"، وبه قطع الأكثر كابن مُجَاهِد"[٣]، لكن تَعَقَّب ذلك شيخ مشايخنا العلامة ابن الجَزَري، فقال: "انفرد الشَّاطِبي بإمالة الرَّاء أيضًا عن السُّوسي بِخِلاف عنه فخالف فيه سائر النَّاس مِنْ طُرُق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه رُوِي عن السُّوسي مِنْ طريق (الشَّاطِبيَّة) و(التَّيْسِير) بلْ ولا مِنْ طُرُق كتابنا أيضًا، نعم رواه عن السُّوسي صاحب (التَّجْريد) مِن طريق أبي بكر القرشي[٤] عن السُّوسي، وليس ذلك في طرقنا، وقول صاحب (التَّيْسير): "وقد روي عن أبي شعيب مثل حَمْزَة" لا يدل على ثبوته مِنْ طرقه فإنَّه صرّح بخلافه في (جامع البيان) فقال: أنَّه قرأ على أبي الفتح في رواية السُّوسي مِنْ غير طريق أبي عمران موسى بن جَرِير فيما لم يستقبله ساكن، وفيما استقبله بفتحة الرَّاء والهمزة معًا "[٥] انتهى.

---

(١) الآيات على الترتيب: النمل: ٤٠، فاطر: ، الصافات: ، النجم: ١٣، التكوير: ٢٣، العلق: ٧.
(٢) الشاطبية البيت (٦٤٦) و (٦٤٧).
(٣) كنز المعاني ٢/ ١٥١٥.
(٤) محمد بن إسماعيل، أخذ عن السوسي، وعنه ابن الجلندا، الغاية ٢/ ١٠٢.
(٥) جامع البيان ٢/ ١٠٥٢، النشر ٢/ ٤٦، التجريد: ١٦٦، التيسير: ١٠٤.

وقرأ هشام في القسمين الظاهر والمضمر أيضًا مِنْ طريق الحُلْوَاني بِخُلْف عنه بفتح الرَّاء والهمزة، وعليه الجمهور عن الحُلْوَاني، وصحَّحَه ابن الجَزَري، وروى الأكثرون عن الدَّاجُونِي عن هشام إمالتهما معًا وهو المشهور عن الدَّاجُونِي كما في (النَّشْر)، وقرأ ابن ذَكْوَان بإمالة الرَّاء والهمزة جميعًا في المواضع السَّبعة التي مع الظَّاهر مِنْ جميع طرقه لكون الأَلِف منقلبة عن «ياء»، ولزمت إمالة الهمزة والرَّاء تبعًا للتناسب فهي إمالة فتحة لإمالة أخرى إلَّا أنّه نقل عنه فتح الرَّاء وإمالة الهمزة، وهو ممَّا انفرد به زيد عن الرَّمْلِي عن الصُّوري عنه، كما انفرد صاحب (المُبهج) عن الصُّوري بفتح الرَّاء والهمزة.

وأمَّا الذي مع المضمر فقرأه ابن ذَكْوَان بإمالة الرَّاء والهمزة معًا أيضًا وهذا الذي عليه جميع المغاربة وجمهور المصريين، ولم يذكر في (التَّيْسير)، وكذا الحافظ أبو العلاء عن الأخفش مِنْ طريق النَّقَّاش غيره، وفتحهما أيضًا عن ابن ذَكْوَان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وأمال الهمز وفتح الرَّاء الجمهور عن الصُّوري، واختلف عن أبي بكر في السَّبعة التي مع الظاهر على أربعة أوجه كما في (النَّشْر):

أحدها: إمالة الرَّاء والهمزة معًا في السَّبعة، وهو رواية الجمهور عن يحيى.

ثانيها: إمالتهما في «الأنعام»، وفتحهما في غيرها وهو رواية الجمهور عن العليمي.

ثالثها: فتحهما في المواضع السَّبعة وهي طريق (المُبهج) عن أبي عَوْن عن يحيى وعن الرزاز عن العليمي.

رابعها: فتح الرَّاء وإمالة الهمزة وهي طريق صاحب (العُنْوَان) في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى[1].

(١) المبهج ٢/ ٢٤٦، التيسير: ١٠٣، غاية الاختصار ١/ ٢٧٣، العنوان: ٩١، النشر ٢/ ٤٦.

وأمَّا الذي مع المضمر فقرأه مِنْ طريق العليمي بفتح الرَّاء والهمزة معًا في جميع ذلك، [وأمالهما فيها من طريق يحيى على ما تقدم، وقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بإمالة الراء والهمزة معا في جميع][1] ذلك مع الظاهر والمضمر، ووافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالفتح / الخالص في ذلك كله على الأصل. /١٣٩ب/

وأمَّا الذي بعده ساكن وهو في ستة مواضع وهي: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ في «الأنعام»[2]، و﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ في «النحل»[3]، و﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ﴾ في «الكهف»[4]، ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾[5] فقرأ السُّوسي بإمالة الرَّاء والهمزة بِخِلاف عنه فيهما كما في (الشَّاطِبيَّة) ولفظها[6]:

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ
وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلاَ

لكن تعقبه في (النَّشْر) بأنّ إمالتهما: "ممَّا قرأ به الدَّاني على أبي الفتح من غير طريق أبي عمران موسى بن جَرِير"[7]، قال: "وإذا كان الأمر كذلك فليس إلاَّ الأخذ به مِنْ طريق (الشَّاطِبيَّة) ولا مِنْ طريق (التَّيْسير) ولا مِنْ طُرُق كتابنا سبيل، على أنَّ ذلك ممَّا انفرد به فارس بن أحمد مِنَ الطُّرُق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جَرِير وهي طريق أبي بكر القرشي وأبي الحسن الرقي وأبي عثمان النحوي ومِنْ طريق أبي بكر القرشي، ذكره صاحب (التَّجْريد) مِنْ قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه قال: وبعض أصحابنا ممَّن يعمل بظاهر (الشَّاطِبيَّة) يأخذ للسُّوسِي في ذلك بأربعة أوجه

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، انظر النشر ٢/ ٤٦.
(٢) الأنعام: ٧٧، ٨٧.
(٣) النحل: ٨٥، ٨٦.
(٤) الكهف: ٥٣.
(٥) الأحزاب: ٢٢.
(٦) الشاطبية البيت (٦٤٨)
(٧) التيسير: ١٠٤، التجريد: ١٦٧، النشر ٢/ ٤٦.

وهي: فتحهما، وإمالتهما، وبفتح الرَّاء وإمالة الهمزة، وبإمالة الرَّاء وفتح الهمزة، ولا يصح منها مِنْ طريق (الشَّاطِبيَّة) و(التَّيْسِير) سوى الأوَّل، وأمَّا الثَّاني فمِنْ طريق مَنْ قدّمنا، وأمَّا الثَّالث فلا يصحّ مِنْ طريق السُّوسي ألبتة وإنَّما روي مِنْ طريق أبي حمدون وأبي عبد الرحمن وإبراهيم ابني اليَزِيدِي، ومِنْ طريقهما حكاه في (التَّيْسير) وصحَّحه، على أنَّ أحمد بن حفص الخشاب وأبا العباس حكياهُ أيضًا عن السُّوسي، وأمَّا الرَّابع فحكاه ابن سعدان وابن جبير عن اليَزِيدِي، ولا نعلمه وَرَدَ عن السُّوسي بطريق مِنَ الطُّرُق"[(١)].

وقرأ أبو بكر وحمزة وكذا خَلَف بإمالة الرَّاء وفتح الهمزة، وافقهم الأعمش، وأمَّا قول الحكري[(٢)]: "وفي الهمز وجهان لشعبة" تبعًا للشاطبي فتعقب بما في (النَّشْر) مِنَ أنَّ الإمالة إنَّما رواها خَلَف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر حسبما نصَّ عليه الدَّاني[(٣)] في (جامعه) حيث سَوَّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، وكان ابن مُجَاهِد يأخذ مِنْ طريق خَلَف عن يحيى بإمالتهما ونصَّ على ذلك في كتابه، وخالفه سائر النَّاس فلم يأخذوا لأبي بكر مِنْ جميع طرقه إلَّا بإمالة الرَّاء وفتح الهمزة وقد صحح أبو عَمْرُو الدَّاني الإمالة فيهما يعني مِنْ طريق خَلَف حسبما نصَّ عليه الشَّاطِبي فَحَسْب الشَّاطِبي أنَّ ذلك مِنْ طريق كتابه فحكى فيه خلافًا عنه، والصّواب الاقتصار على إمالة الرَّاء دون الهمزة مِنْ جميع الطُّرق التي ذكرناها في كتابنا وهي التي مِنْ جملتها طريق (الشَّاطِبيَّة) و(التَّيْسِير)، وأمَّا مِنْ غير هذه الطُّرُق فإنَّ إمالتهما لم تصحّ عندنا إلَّا مِنْ طريق خَلَف حسبما حكاه الدَّاني وابن مُجَاهِد فقط، وإلَّا فسائر مِنْ ذَكَرَ رواية أبي بكر مِنْ طريقي خَلَف عن يحيى لم يذكر إمالة الرَّاء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك انتهى، وقرأ الباقون بفتحهما على الأصل.

---

(١) النشر ٢/ ٤٦، ٤٧، والنقل بتصرف.
(٢) النجوم الزاهرة ١/ ٤٢٢، السبعة: ٢١٦، المبهج ٢/ ٢٤٦، جامع البيان ٢/ ١٠٥٢.
(٣) في (ط) بزيادة: [بإمالة الراء وفتح الهمزة وقد صححه أبو عمرو الداني].

هذا حُكم اختلافهم في الوصل، فإنْ أَزَال الوقف السَّاكن عادت الأَلِف وجرى كلّ على أصله في المتحرك الذي ليس بعده ضمير ولا ساكن مِنَ الفتح والإمالة وبين بين.

فصل:

واختُلف في إمالة الأَلِف إذا كانت عين فعل ماضٍ ثلاثي اتَّصل به ضمير أو تاء تأنيث إلَّا ما يستثنى وهي:

((زاد)) في خمسة عشر[١]، و﴿شَآءَ﴾ في مائة وستة[٢]، و﴿جَآءَ﴾ في مائتين وعشرين[٣]، و﴿خَابَ﴾ بالموحدة في أربعة[٤]، و﴿رَانَ﴾ في المطففين فقط[٥]، و﴿خَافَ﴾ بالفاء في ثمانية[٦]، و﴿طَابَ﴾ في «النساء» فقط[٧]، و﴿وَضَاقَ﴾ خمسة[٨]، و﴿وَحَاقَ﴾ عشرة[٩]، و﴿زَاغَ﴾ في اثنين: / ﴿مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ و﴿زَاغُوٓاْ﴾[١٠]، واستثنى / ١٤٠أ/ مِنَ الإطلاق السَّابق ﴿زَاغَتِ﴾ في «الأحزاب» و«ص»[١١]، فقرأ حَمْزَة بكماله بالإمالة الكبرى في العشرة للدلالة على أصل الياءات، وافقه الأعمش، وقد خرج بقيد الفعل نحو ﴿وَضَآئِقٌ﴾[١٢]، وبقيد الماضي نحو ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ و﴿وَخَافُونِ إِن﴾[١٣]، والمراد

---

(١) كما في: ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ الأعراف: ٦٩، ﴿زَادَهُمْ﴾ الفرقان: ٦٠الأحزاب: ٢٢، فاطر: ٤٢، محمد: ١٧، ﴿زَادُوهُمْ﴾ هود: ١٠١ ﴿زَادُوكُمْ﴾ التوبة: ٤٧، الاستكمال ٢/ ٧٧.
(٢) كما في: البقرة: ٢٠، ٧٠.
(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.
(٤) كما في: طه: ٦١، ١١١، الشمس: ١٠.
(٥) المطففين: ١٤.
(٦) كما في البقرة: ١٨٢، هود: ١٠٣، إبراهيم: ١٤، الرحمن: ٤٦، النازعات: ٤٠.
(٧) النساء: ٣.
(٨) كما في: التوبة: ١١٨.
(٩) كما في: هود: ٨، النحل: ٣٤، الزمر: ٤٨، غافر: ٤٥، ٨٣، الجاثية: ٣٣، الأحقاف: ٢٦.
(١٠) النجم: ١٧، الصف: ٥.
(١١) الأحزاب: ١٠، ص: ٦٣.
(١٢) هود: ١٢.
(١٣) النحل: ٥٠، آل عمران: ١٧٥.

بالثلاثي ما هو على ثلاثة أحرف مجرَّدًا عن الزِّيادة المعلومة مِنَ التَّصريف فيخرج نحو ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[١] و﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾[٢] لكنْ أماله الأعمش فخالف القُرَّاء، وتسمى هذه الأفعال المذكورة الجُوَّف جمع: أَجْوَف وهو ما عَيْنه حرف عِلَّة، وعينات العشرة ياءات مفتوحة إلَّا ﴿شَآءَ﴾ فياء مكسورة وإلَّا ﴿خَافَ﴾ فَعَيْنه واو مكسورة، أُعِلَّت بالقلب لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقرأ ابن ذَكْوَان وكذا خَلَف كحمزة بالإمالة المحضة في ﴿شَآءَ﴾ و﴿خَافَ﴾ كيف وقعا فقط، وافقهم الأعمش[٣].

واختلف فيهما وفي ((زاد)) عن هشام فأمالها عنه الدَّاجُونِي وفتحها الحُلْوَاني.

واختلف عن الدَّاجُونِي عن هشام في ﴿خَابَ﴾ في الأربعة مواضع بـ «إبراهيم» وموضعي «طه» و«الشمس»[٤] فأماله صاحب (التَّجْريد) و(الروضة) وغيرهما وفتحه أبو العز وابن سوار وغيرهما وكذلك اختلف فيها عن ابن ذَكْوَان فأمالها عنه الصُّوري وفتحها الأخفش[٥].

وقرأ ابن ذَكْوَان وحده كحمزة ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ الأوَّل مِنَ «البقرة»[٦] بالإمالة كذلك واختلف عنه في باقي القرآن فبالإمالة رواه جمهور العراقيين وهي طريق الصُّوري والنقاش عن الأخفش وطريق (التَّيْسير) فإنَّ الدَّاني قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر وعلى أبي الفتح أيضًا، وبالفتح رواه جميع المغاربة وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون وهو الذي في (العُنْوَان) و(التَّذْكِرَة) وقرأ أبو بكر والكسائي[٧].

---

(١) الصف: ٥.
(٢) مريم: ٢٣.
(٣) المبهج ٢/ ٣٤٤.
(٤) إبراهيم: ١٤، طه: ٦١، ١١١، الشمس: ١٠ على الترتيب.
(٥) النشر ٢/ ٦١، إيضاح الرموز: ٢١٢،الروضة ١/ ٣٥٣، التجريد: ١٧١، المبهج ٢/ ٣٤٤.
(٦) البقرة: ١٠.
(٧) التيسير: ٥١، العنوان: ١١٤، التذكرة ١/ ١٩١، النشر ٢/ ٦١.

وكذا خَلَف كحمزة بإمالة ﴿بَلْ رَانَ﴾[١] وافقهم الحسن، وقرأ الباقون بالفتح في ذلك كله على الأصل[٢].

فصل:

في إمالة أحرف مخصوصة غير ما ذكر: هي عشرون:

أوَّلها: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ حيث وقع[٣] فقراءة قالون بالإمالة الصغرى اكتفاء بالحالة الوسطي كما في (الهِدَاية) و(الهَادي) و(التَّبْصِرَة) وغيرها، وقرأ به الدَّاني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن قراءته على السَّامري يعني مِنْ طريق الحُلْوَاني وفاقًا لجميع المغاربة وهو ظاهر (التَّيْسير)، وروى عنه الفتح على أصله كما في (المُسْتَنِير) و(التِّذكَار) و(التَّجْرِيد) و(الكامل) و(الجَامع) و(الإرشاد) وغيرها وفاقًا لجميع العراقيين، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن يعني من طريق أبي نشيط وهي الطريق التي في (التَّيْسير) فذكر غيره فيه خروج عن طريقه والوجهان في (الشَّاطِبيَّة)، وقرأ ورش من طريق الأَصْبَهَاني بالإمالة الكبرى ومِنْ طريق الأَزْرَق بالصغرى، وقرأ أبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالإمالة الكبرى إلَّا إنَّه اختلف عن حَمْزَة: فالكبرى له في (المُسْتَنِير) و(التَّجْرِيد) و(جامع) ابن فارس والإرشادين وفاقًا لجميع العراقيين، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي، والصغرى له في (الشَّاطِبيَّة) كـ(التَّيسير) و(التَّذْكِرَة) و(الهِدَايَة) و[الكافي][٤] و(التَّلْخِيص) و(العنوان) وفاقًا لجمهور المغاربة، وقرأ بها الدَّاني على أبي الحسن وأبي الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الله السَّامري، ووافق

---

(١) المطففين: ١٤.
(٢) مفردة الحسن: ٤٥٩، المبهج ٢/ ٣٤٥، الإيضاح: ٢١٢.
(٣) كما في: آل عمران: ٣، ٥٠، ٦٥، ٩٣، المائدة: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، الأعراف: ١٥٧، التوبة: ١١١، الفتح: ٢٩، الصف: ٦، الجمعة: ٥.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

اليَزِيدِي والأعمش على الكبرى، ووجه الإمالة كون الأَلِف منقلبة عن ياء لأنَّ أصلها «وَوْرَية» كـ «فَوْعَلَة» مِنْ: "وَرَى الزَّنْد"[١] إذا خرجت نارة فقلبت / الْأُولَى «تاء» و«الياء» «ألفًا»[٢]، "وإنْ قلنا أنَّها أعجمية فلا اشتقاق لها فوجه إمالتها شبه «ألفها» بأَلِف التَّأْنِيث مِنْ حيث وقوعها رابعة فسبب إمالتها: إمَّا الانقلاب، وإمَّا شبه أَلِف التَّأْنِيث"[٣]، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل[٤]. /١٤٠ب/

ثانيها: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ الجمع المُصحَّح المُحلَّى بـ (أل) والعاري عنها، المعرب بالياء جرًا ونصبًا، حيث وقع نحو: ﴿مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾[٥] فقرأه ورش مِنْ طريق الأَزْرَق بالإمالة الصغرى، وقرأه أبو عَمْرُو وابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري عنه والدوري عن الكسائي وكذا رويس عن يعقوب بالإمالة الكبرى لتوالي الكسرات لأن الياء في تقديره كسرة فقويت الكسرات على الأَلِف فاستمالها، وكثرة الدّور ووافقهم اليَزِيدِي، وقرأ روح موافقة بإمالة ﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ بـ «النمل»[٦] فقط، وقرأه الباقون بالفتح على الأصل، وبه قرأ ورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني وابن ذَكْوَان مِنْ طريق الأخفش، وهو مِمَّا انفرد به صاحب (العُنْوَان) عن الأَزْرَق عن ورش، وقد خرج بتعيين لفظ ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ نحو ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ للإتباع، وبقيد الجمع المفرد نحو ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾[٧] لأنَّه ليس بعد راءه ياء وكسرة راءه عارضة لذهابها وقفًا فضعف حكمها في الوصل، وليس فيه كسرة لازمة غير كسرة الفاء ـ وإن رواة صاحب (المُبهج) عن الكسائي مِنْ رواية الدُّوري

(١) انظر المعجم الوسيط ٢/ ١٠٢٨.
(٢) الكشف ١/ ١٨٣، الحجة لابن خالوية: ١٠٦، الحجة للفارسي ٢/ ٣٥٠.
(٣) الدر المصون ٣/ ٢٣٩.
(٤) النشر ٢/ ٦٢، التيسير: ٨٦، تلخيص: ٤٥، التلخيص: ١٨٣، المستنير ١/ ٥٣٨، الكافي: ٧٥، العنوان: ١٥٥، التجريد: ١٦٩،الكامل: ٣٣٢ إيضاح الرموز: ٢١٣، المبهج ٢/ ٣٤٠.
(٥) البقرة: ١٩، ٢٦٤، النمل: ٤٣ على الترتيب.
(٦) النمل: ٤٣.
(٧) البقرة: ٤١.

فإنَّه ليس مِنْ طرقنا، وبقيد المعرب بالياء نحو ﴿ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[١] وإنْ أماله ابن زياد عن ابن قتيبة[٢].

ثالثها: ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ المجرور[٣] حيث وقع فقرأه الدُّوري عن أبي عَمْرُو بالإمالة الكبرى للكسرة مِنْ رواية أبي طاهر بن أبي هشام عن أبي الزَّعْرَاء عنه، وهو الذي في (التَّيْسير) وهي رواية جماعة مِنْ أصحاب اليَزِيدِي عنه عن أبي عَمْرُو، واختاره الدَّاني عنه مِنْ هذه الرواية، ولفظه في (جامع البيان): "واختياري في قراءة أبي عَمْرُو مِنْ طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك لشهرة مَنْ رواها عن اليَزِيدِي وحُسن اطِّلاعهم ووفور معرفتهم"، ثُمَّ قال: "وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم وبه آخذ"[٤]، وقد كان ابن مُجَاهِد يُقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختيارًا منه واستحسانًا في مذهب أبي عَمْرُو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به مِنْ أئمته إذ فعل ذلك في غير ما حرف وتَرَكَ المُجمع فيه عن اليَزِيدِي ومال إلى رواية غيره إمَّا لقوتها في العربية أو لسهولتها على اللفظ أو لقربها على المتعلم، ثُمَّ ذكر أمثلة لذلك، ثُمَّ قال: "فدلَّ ذلك على أنَّ الفتح اختيارًا منه"[٥] انتهى.

وقد روى سائر النَّاس عن الدُّوري الفتح، وعليه العراقيون والمصريون والشاميون والمغاربة، وفي (الشَّاطِبيَّة) الوجهان معا لأبي عَمْرُو بكماله، وكذا في مختصرها لابن مالك ولفظه:

..... وحيث يخفض النـ ـاس خُلْفًا في الإمالة حصلا

---

(١) البقرة: ٢٥٤.
(٢) النشر ٢/ ٦٢، إيضاح الرموز: ٢١٤، المبهج ٢/ ٤٥٤، الكشف ١/ ١٩٧.
(٣) كما في: البقرة: ٨، ٩٤.
(٤) جامع البيان ٢/ ٧٣٧.
(٥) النشر ٢/ ٦٣.

كقوله في (الشَّاطِبيَّة)[١]:

..... وخلفهم في النَّاس في الجر حُصلا

وكذا تبع الشَّاطِبي الحكري[٢] وغيره، وقال الجَعْبَري: "وللنقلة فيها ثلاث مذاهب: **القطع بالإمالة**، وبه قال الدَّاني في كتاب الإمالة[٣] وحمل الفتح على غير المجرور أو على رواية غير الدُّوري والسُّوسي، **والقطع بالفتح**، وبه قال الأهوازي وجلّ العراقيين، وبه قرأ مَكِّي، **وإجراء الوجهين**، وفيه مذهبان: الإطلاق أي لكلٍّ مِنَ الروايتين وجهان وهو نقل (القصيد) و(التَّيْسِير) والترتيب أي الإمالة للدُّوري والفتح للسُّوسِي وهو نقل السَّخَاوي عن الشَّاطِبي"[٤] انتهى.

لكن لا يؤخذ مِنَ (التَّيْسير) سوى الإمالة المحضة ـ كما تقدَّم ـ لأنَّه أسند رواية الدُّوري فيه عن عبد العزيز الفارسي عن أبي طاهر المذكور وقال في باب الإمالة: "وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي / عَمْرُو بإمالة فتح النُّون من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الجر حيث وقع"، قال في (النَّشْر): "وذلك صريح في أنَّه مِنْ رواية الدُّوري"[٥] انتهى، وأمَّا قوله في (التَّيْسير): "وأقرأني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليَزِيدِي عنه وبه كان يأخذ ابن مُجَاهِد"[٦]، فذكر فائدة على سبيل الاستطراد كعادته، وقد وافق اليَزِيدِي في اختياره على الإمالة بِخُلْفٍ عنه أيضًا، وذكر عبد الله بن داوود الخريبي عن أبي عَمْرُو أنَّ الإمالة في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنَّه كان يميله انتهى، ونقل عنه أنَّها أفصح مِنَ الفتح، والظَّاهر /١٤١أ/

(١) الشاطبية البيت (٣٣١)
(٢) النجوم الزاهرة ١/ ٤١٢.
(٣) الموضح للداني: ٩٤.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٨٦٤، فتح الوصيد ١/ ٣٠٦، التيسير: ٥٢،الوجيز: ١٠٧، التبصرة: ١٢٩، إيضاح الرموز: ٢١٤.
(٥) النشر ٢/ ٦٢.
(٦) التيسير: ٥٢.

أنَّه استحسنها لكثرة الدُّور، ولهذا لم يُمل ﴿أُنَاسٍ﴾ ونحو ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾[١]، ونبَّه الجَعْبَري على أنَّ أبا عَمْرُو لم يُمل كبرى مع غير الرَّاء إلَّا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور، و﴿كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾[٢]، والياء والهاء مِنْ فاتحتي «مريم» و«طه»، ولم يُمل صغرى مع الرَّاء إلَّا ﴿بُشْرَىٰ﴾ في وجه[٣]، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل.

رابعها: ﴿ضِعَٰفًا﴾[٤] قراءة حَمْزَة بالإمالة المحضة مِنْ رواية خَلَف لمُجانسة كسرة (الضَّاد) إذْ الكسرة تؤثر إذا كانت مُتأخرة مباشرة ومتقدمة مفصولة بحرف لتعذُّر المباشرة ـ كما قدمته أوَّل الباب ـ ولم يمنع استعلاء (الضَّاد) لضعفه بالتَّقدم والكسرة والعدول من الصعود إلى النزول أسهل مِنْ ضدِّه، أشار إلى معناه الجَعْبَري واختلف عن خَلاَّد فقطع له بالفتح العراقيون وجمهور أهل الأداء، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح وقطع له بالإمالة ابن بَلِّيمَة، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وبهما قرأ الدَّاني على أبي الحسن، ووافق الأعمش على الإمالة، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل[٥].

خامسها: ﴿ءَانِيكَ﴾ موضعي «النمل»[٦] فقرأه خَلَف عن حَمْزَة وكذا في اختياره بالإمالة الكبرى وهي رواية المغاربة كلّهم وبعض المصريين عن خَلاَّد، وبها قرأ الدَّاني على أبي الحسن والفتح له مذهب جمهور العراقيين وغيرهم، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح، وأطلق الوجهين لحمزة بكماله في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، فوجه الإمالة الكسرة التالية لا الياء[٧].

---

(١) (البقرة: ٦٠، الأعراف: ٨٢، ١٦٠، الإسراء: ٧١، النمل: ٥٦)، الناس: ٤.
(٢) الإسراء: ٧٢.
(٣) يوسف: ١٩، كنز المعاني ٢/ ٨٦٥.
(٤) النساء: ٩، المبهج ٢/ ١٧٩.
(٥) النشر ٢/ ٦٤، التيسير ٥١، تلخيص: ٤٦، كنز المعاني ٢/ ٨٦٢، إيضاح الرموز: ٢١٤.
(٦) النمل: ٣٩، ٤٠.
(٧) النشر ١/ ٦٥، إيضاح الرموز: ٢١٤، التذكرة ١/ ١٩٩، التبصرة: ٣٨٤، كنز المعاني ٢/ ٨٦٣.

سادسها: ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ المجرور وهو في موضعين ﴿يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ بـ «آل عمران» ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ في «مريم»(١) فقرأه بالإمالة الكبرى ابن ذَكْوَان في الموضعين مِنْ جميع طرقه، واختلف عنه في المنصوب وهو في موضعين أيضًا: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ بـ «آل عمران»، و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ بـ «ص»(٢) فأمَالَهُما النَّقَّاش عن الأخفش مِنْ طريق عبد العزيز بن جعفر، وبها قرأ الدَّاني عليه وعلى فارس، وفتحهما ابن الأخرم عن الأخفش والصوري والوجهين في (الشَّاطِبيَّة)(٣) كأصلها، فوجه الإمالة الكسرة السَّابِقَة والحاجز غير حصين، والفتح مراعاة صورة الحاجز(٤).

سابعها: ﴿عِمْرَٰنَ﴾ وهو قوله ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ و﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ و﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾(٥).

وثامنها: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ وهو موضعان في سورة «الرحمن»(٦).

تاسعها: ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ وهو في «النُّور»(٧).

اختلف في الثَّلاثة عن ابن ذَكْوَان فالإمالة له فيهنّ مِنْ طريق هبة الله عن الأخفش قال الجَعْبَري: وهو معنى قول (التَّيْسير): "أقرأني أبو الفتح"، لكنْ تعقبه في (النَّشْر) بأنَّه مُنقطع بالنسبة إلى (التَّيْسير) لأنَّه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النَّقَّاش عن الأخفش التي ذكرها في (التَّيْسير) بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد المعروف بالزور، وموسى بن عبد الرحمن وأبي طاهر محمد بن سليمان

(١) آل عمران: ٣٧، مريم: ١١.
(٢) آل عمران: ٣٧، ص: ٢١، في (أ) بزيادة [ولا مرفوع له].
(٣) كنز المعاني ٢/ ٨٦٨.
(٤) النشر ٢/ ٦٥، إيضاح الرموز: ٢١٥.
(٥) الآيات على الترتيب: آل عمران: ٣٣، ٣٥، التحريم: ١٢.
(٦) الرحمن: ٢٧، ٧٨.
(٧) النور: ٣٣.

البعلبكي وأبي الحسن بن شَنَبُوذ وأبي نصر سلامة بن هارون خَمْسَتهم عن الأخفش، ورواه أيضًا العراقيون قاطبة مِنْ طريق هبه الله بن جعفر عن الأخفش، وروى سائر أهل الأداء / مِنْ أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذَكْوَان الفتح قال في (النَّشْر): "وهو /١٤١ب/ الثابت مِنْ طرقنا سوى مَنْ ذُكِر مِنْ طريق النَّقَّاش وكلاهما صحيح عن الأخفش وذَكَرَهُما جميعًا الشَّاطِبي"[١]، فالإمالة للكسر والحاجز غير حصين، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل.

عاشرها: ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[٢] قرأه ابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري بالإمالة، وبالفتح مِنْ طريق الأخفش[٣].

حادي عشرها: ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ في «المائدة» و«الصف»[٤] فقرأه ابن ذَكْوَان مِنْ طريق الصُّوري بالإمالة فيهما على الصَّحيح خلافًا لأبي العز في كفايته إذ خَصَّها بالصَّف فقط كـ (المستنير)، و(جامع) ابن فارس[٥].

ثاني عشرها: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في «يس»[٦] فقرأه هشام وابن ذَكْوَان بِخُلْفٍ عنهما بالإمالة المحضة للكسرة اللاحقة وهي لهشام في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لجمهور المغاربة وللصُّوري عن ابن ذَكْوَان، والفتح له مِنْ طريق الأخفش ولهشام مِنْ طريق الدَّاجُوني[٧].

ثالث عشرها: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في «هل أتاك حديث الغاشية»[٨] قرأه هشام من طريق

---

(١) النشر ٢/ ٦٥، كنز المعاني ٢/ ٨٦٧، إيضاح الرموز: ٢١٥.
(٢) كما في: النحل: ٦٦، الصافات: ٤٦، محمد: ١٥.
(٣) النشر ٢/ ٦٥، إيضاح الرموز: ٢١٦.
(٤) المائدة: ١١١، المائدة: ١٤.
(٥) النشر ٢/ ٦٦، المستنير ١/ ٥٣٠، إيضاح الرموز: ٢١٦.
(٦) يس: ٧٣.
(٧) النشر ٢/ ٦٧، التبصرة: ٣٩٣، التيسير: ٥٢، تلخيص العبارات: ٤٥، إيضاح الرموز: ٢١٦.
(٨) الغاشية: ٥.

الحُلْوَاني للكسرة التَّالية لا الياء، ولم يذكر المغاربة غيره عن هشام وفتحها عنه الدَّاجُونِي، ولم يذكر العراقيون غيره[١].

ولا خلاف في فتح و﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ ﴾ في سورة «الإنسان»[٢]، والفرق أنَّ حرف «هل أتاك» مفرد فهو أنسب بالتَّغيير والآخر جمع فيتعدد فيه الإعلال إذ أصل الأَلِف همزة في الجمع فأعلَّت بالقلب أَلِفًا فلو أُميل تعدد الإعلال[٣].

رابع عشرها: ﴿عَـٰبِدُونَ﴾ كلاهما و﴿عَابِدٌ﴾ في سورة «الكافرون»[٤] فقرأها هشام من طريق الحُلْوَاني بالإمالة للكسرة التَّالية وفتحها الدَّاجُونِي عنه، وخرج بتعيين السُّورَة نحو ﴿لَنَا عَـٰبِدُونَ﴾[٥].

خامس عشرها، وسادس عشرها، وسابع عشرها، وثامن عشرها، وتاسع عشرها: الأَلِف التي بعد الصَّاد والسِّين والياء والكاف في ﴿ ٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾[٦] و﴿ نَصَـٰرَىٰ ﴾[٧] و﴿ أُسَـٰرَىٰ ﴾[٨] و﴿ كُسَالَىٰ ﴾[٩] و﴿ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾[١٠] و﴿ يَتَـٰمَى ﴾[١١] و﴿ سُكَـٰرَىٰ ﴾[١٢] فاختلف فيها عن الدُّوري عن الكسائي فأمالها عنه الضَّرير اتباعًا لإمالة أَلِف التَّأْنِيث وما قبلها مِنَ الألفاظ الخمسة وفتحها سائر الرّواة عن الدُّوري في الحالين[١٣].

---

(١) النشر ٢/ ٦٥، إيضاح الرموز: ٢١٦.
(٢) الإنسان: ١٥.
(٣) الكشف ١/ ١٧٢، كنز المعاني ٢/ ٨٦٣.
(٤) الكافرون: ٣، ٥.
(٥) المؤمنون: ٤٧، انظر النشر ٢/ ٦٧، إيضاح الرموز: ٢١٦.
(٦) البقرة: ١١٣، ١٢٠، التوبة: ٣٠.
(٧) البقرة: ١١١، ١٣٥، ١٤٠، المائدة: ١٤، ٨٢.
(٨) البقرة: ٨٥.
(٩) النساء: ١٤٢، التوبة: ٥٤.
(١٠) البقرة: ٢٢٠، النساء: ٢، ٣، ٦، ١٠.
(١١) النساء: ١٢٧.
(١٢) النساء: ٤٣، الحج: ٢.
(١٣) النشر ٢/ ٦٨، إيضاح الرموز: ١٩٨.

تنبيه:

إذا وصل نحو ﴿ ٱلنَّصَٰرَىٰ ٱلْمَسِيحُ ﴾ و﴿ يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾[١] للضَّرير فيجب فتح الصَّاد مِنَ ﴿ ٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ والتَّاء مِنَ ﴿ ٱلْيَتَٰمَىٰ ﴾ لأجل فتح الرَّاء والميم بعد الأَلِف وصلاً فإذا وقف عليهما أُميلت الصَّاد والتَّاء مع الأَلِف بعدهما مِنْ أجل إمالة الرَّاء والميم مع الأَلِف بعدها[٢].

عشرينها: ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ بـ «الشعراء»[٣] قرأ حَمْزَة وكذا خَلَف بإمالة رَائهَا دون الهمزة في الوصل فإذا وقفا أمالا الرَّاء والهمزة معًا لأنَّها منقلبة عن ياء، وأصله «تَرَاءَي» كـ «تفاعل» وهو على أصله في التَّسْهِيل كما سبق، ويأتي في سورته إنْ شاء الله ـ تعالى ـ، وافقهما الأعمش، وقرأ الباقون بفتحهما معًا لكنَّ ورشًا مِنْ طريق الأَزْرَق إذا وقف أمال الهمزة فقط بين بين بِخِلاف عنه والكسائي بالكبرى فيها فقط في الوقف أيضًا على أصله المتقدم في ذوات الياء فالأَلِف الأُولَى ممالة لحمزة كذا خَلَف ووافقهما الأعمش في الحالين والأخيرة ممالة لهم أيضًا في الوقف [كالكسائي وكذا خَلَف][٤]، وقياس مذهب الكسائي إمالة الَألِف الأخيرة وفتحة الهمزة قبلها، وإنْ وصل فإنَّ الهمزة الأخيرة تذهب لالتقاء السَّاكنين، ولذهابها تذهب إمالة فتحة الهمزة، وتبقى إمالة الأَلِف الزائدة، وإمالة فتحه الرَّاء قبلها عنده اعتدادًا بالألف المحذوفة، وعند ذلك يُقال: حُذف السبب وبقي المسبب؛ لأنَّ إمالة الأَلِف الأُولَى إنَّما كان لإمالة الَألِف الأخيرة، وقد ذهبت الأخيرة فكان ينبغي أنْ لا تمال الْأُولَى / لذهاب المقتضى لذلك، ولكنَّه راعى المحذوف وجعله في قوة المنطوق، وقرأ الباقون بفتحهما في الوصل، وفي الوقف وبعد الهمزة أَلِف في اللفظ فيصير بوزن «تراعى»[٥]. /١٤٢أ/

(١) التوبة: ٣٠، النساء: ١٢٧. على الترتيب.
(٢) النشر ٢/ ٦٦، كنز المعاني ٢/ ٨٧١.
(٣) الشعراء: ٦١.
(٤) ما بين المعقو فتين في جميع النسخ ما عدا الأصل [كالكسائي]، انظر النشر ٢/ ٦٦.
(٥) الدر المصون ١١/ ٢٠٣، المبهج ٣/ ١٨٠، النشر ٢/ ٦٧.

فصل: في إمالة أحرف الهجاء في فواتح السُّور:

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أوَّلها: الرَّاء مِن ﴿الٓر﴾ أوَّل «يونس» و«هود» و«يوسف» و«إبراهيم» و«الحجر»، ومن ﴿الٓمٓر﴾ أوَّل «الرعد» فقرأها ورش مِنْ طريق الأَزْرَق بالإمالة الصغرى، وقرأها أبو عَمْرُو وابن عامر بكماله وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالإمالة الكبرى إجراءً لألف ﴿الٓر﴾ مجرى المنقلبة مِنَ الياء، وإنَّما أُميلت لأنَّها أسماء وليست كالحروف، وكذلك سائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف التي رُكبت منها الكلم لدخولها في حَدِّ الاسم واعتوارها ما يخصّ به مِنَ التَّعريف والتَّنكير والجمع والتصغير، وبه صرَّح الخليل، قاله البيضاوي[1]، وافقهم اليَزِيدِي والأعمش وقرأ الباقون بالفتح[2].

الثَّاني: الهاء من فاتحة «كهيعص» و«طه» فقرأ قالون وورش مِنْ طريق الأَزْرَق بِخُلْف عنهما بالتَّقليل في فاتحة «مريم»، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(العنوان) و(التَّلْخِيص)، وعلى الفتح عن قالون مِنْ جميع طرقه اتَّفق العراقيون، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي مِنْ طريق أبي نشيط وهي طريق (التَّيْسير) فيه، ولم يذكره فيه فهو ممَّا خرج عن طريقه، وقطع به للأزرق صاحب (الهِدَاية) و(الهَادي) و(التَّجْرِيد) وهو رواية الأَصْبَهَاني عن ورش، وقرأ أبو عَمْرُو وأبو بكر والكسائي بالإضجاع "لأنَّ أَلِفَات أسماء التَّهجي ياءات"[3]، وافقهم اليَزِيدِي[4].

وأمَّا هاء ﴿طه﴾ فقرأ ورش عن الأَزْرَق بِخُلْف عنه وأبو عَمْرُو وأبو بكر وحمزة

---

(١) تفسير البيضاوي ١/ ٨٥.
(٢) النشر ٢/ ٦٧، إيضاح الرموز: ٢١٦، المبهج ٢/ ٣٥٥، مصطلح الإشارات: ١١٩.
(٣) تفسير البيضاوي ١/ ٢٣.
(٤) النشر ٢/ ٦٨، إيضاح الرموز: ٢١٧، المبهج ٢/ ٣٥٦، العنوان: ٢٤٢، التيسير: ١٤٨- تلخيص العبارات: ١١٨، الهادي: ١٦٦، التجريد: ١٧٩.

والكسائي وكذا خَلَف بإمالتها محضة، وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها للأزرق ولم يُمل الأَزْرَق محضة من هذه الطُّرُق سوى هذا، وأماله الآخرون عنه بين بين، ووافق اليَزِيدِي على الإضجاع[١].

الثَّالث: الياء مِنْ أوَّل «مريم» و«يس» فأمالها في «مريم» بين بين عن قالون وورش مَنْ أمال الهاء، وفتحها مَنْ فتح على الاختلاف المذكور فيها، وأمالها كبرى هشام في المشهور عنه وابن ذَكْوَان وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف، وافقهم الأعمش، واختلف عن أبي عَمْرُو فالإمالة للدُّوري من طريق ابن فَرْح مِنَ (التَّجْريد) مِنْ قراءته على عبد الباقي والدَّاني مِنْ قراءته على أبي الفتح، وللسوسي مِنَ (التَّجْريد) أيضًا مِنْ قراءته على عبد الباقي يعني مِنْ طريق أبي بكر القرشي، وفي (جامع البيان) مِنْ طريق أبي الحسن الرِّقي وأبي عثمان النَّحوي فقط، وذلك مِنْ قراءته على فارس لا مِنْ طريق أبي عمران ابن جَرِير كما في (الجامع)، وفي (النَّشْر) نفى علم مُؤَلِّفه بورود الإمالة عن السُّوسي مِنْ هذه الطُّرق التي جمعها فيه، وما في (التَّيْسير) مِنْ قوله ـ بعد ذكر الإمالة ـ "وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس عن قراءته" يُوهم أنَّه مِنْ طريق أبي عمران ابن جَرِير التي هي طريق (التَّيْسير)، وليس كذلك فقد قال في (الجامع) أنّه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب مِنْ طريق أبي عمران عنه عن اليَزِيدِي فبَيَّن في (الجامع) ما أبهمه في (التَّيْسير) [وقد تبعه الشاطبي ظنًا أنه طريقه لكونه أسند رواية السوسي في (التيسير)][٢] مِنْ قراءته على أبي الفتح[٣].

وأمَّا الياء مِنْ ﴿يسٓ﴾ فأمالها نافع صغرى فيما ذكره في (العُنْوَان) و(تلخيص) ابن بَلِّيمَة وهو في (الكامل) له مِنْ جميع طرقه فيدخل فيه الأَصْبَهَاني ورواه صاحب (المُسْتَنِير) لكن الجمهور عنه على الفتح، وأمالها كبرى أبو بكر وحمزة والكسائي

---

(١) النشر ٢/ ٦٧، إيضاح الرموز: ٢١٧، المبهج ٢/ ٣٥٦.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(٣) النشر ٢/ ٦٩، جامع البيان ٣/ ١٣٣٥، التجريد: ١٦٢، التيسير: ١٥٠، إيضاح الرموز: ٢١٨.

/١٤٢ب/ وكذا خَلَف وروح وهو المشهور عن حَمْزَة / وروى عنه التقليل وهو في (العُنْوَان) و(التَّبْصِرَة) وغيرهما ووافقهم الأعمش[١].

الرَّابع: الطَّاء مِنْ ﴿طه﴾ و﴿طسّمّ﴾ «الشعراء» و«القصص» و﴿طسّ﴾ «النمل» فأمال طاء:

﴿طه﴾ أبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف، ووافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالفتح، لكنْ في (الكامل) إمالتها بين بين عن نافع سوى الأَصْبَهَاني وتبعه الطَّبَري في تلخيصه والعطار عن الطَّبَري عن أصحابه عن أبي نشيط.

وأمالها مِنْ ﴿طسّمّ﴾ و﴿طسّ﴾ أبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف أيضًا، ووافقهم الأعمش، وفي (العُنْوَان) إمالتها صغرى عن نافع متابعة لما انفرد به الهُذَلِي، إلَّا أنَّه عن قالون ليس مِنْ هذه الطُّرُق، وقرأ الباقون بالفتح[٢].

الخامس: الحاء مِنْ ﴿حمّ﴾ في السبع[٣] أمالها كبرى ابن ذَكْوَان وأبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خَلَف، ووافقهم الأعمش وأمالها صغرى ورش مِنْ طريق الأَزْرَق، واختلف عن أبي عَمْرُو ففي (الشَّاطِبِيَّة) و(التَّيْسِير) أمالها بين بين وفاقًا لسائر المغاربة، وفي (المُبهج)[٤] و(المستنير)[٥] الفتح وفاقًا لسائر العراقيين، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، ووافقه اليَزِيدِي بِخُلْفٍ أيضًا، فوجه إمالة هذه الأحرف ما تقدّم أوّل الفصل، ووجه الفتح الأصل، ووجه التّقليل مُراعاة الأمرين، ووجه التّخصيص الجمع[٦].

---

(١) النشر ١/ ٧١، تلخيص: ١٤١، إيضاح الرموز: ٢١٩، العنوان: ١٥٩، الكامل: ٣١٣.
(٢) إيضاح الرموز: ٢٢٠، النشر ٢/ ٧٠، العنوان: ٢٤٧.
(٣) أول: غافر، وفصلت، الشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.
(٤) المبهج ٢/ ٣٥٦.
(٥) المستنير ٢/ ٤١٧.
(٦) النشر ٢/ ٧١، مفردات الداني: ٢٦٦، إيضاح الرموز: ٢٢٠، كنز المعاني ٤/ ١٧٠٠.

فصل:

كلّ ما أميل كبرى أو صغرى في الوصل فالوقف عليه كذلك مِنْ غير خلاف إلَّا ما أُميل مِنْ أجل كسرة متطرفة بعد أَلِف أَذْهَب الوقف كلّ الكسرة التي أُميلت الأَلِف السَّابِقَة في الوصل لها كـ ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾(١) و﴿ٱلدَّارِ﴾(٢) و﴿ٱلْحِمَارِ﴾(٣) و﴿ٱلنَّاسِ﴾(٤) و﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾(٥) فإنَّه اختلف فيه فذهب قومٌ إلى إخلاص الفتح اعتدادًا منهم بالعارض إذ المُوجب للإمالة حالة الوصل زَال بالسكون فتعيَّن الفتح، وقد خرج بقيد إذهاب الوقف ما لا يؤثر الوقف فيه كـ ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾(٦) أو يذهبها غير الوقف كإدغام ﴿ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾(٧)، وخرج أيضًا بقيد إذهاب كلّ الكسرة ما يذهب بعضها وهو الرَّوم، وذهب جمهور أهل الأداء المعتبرين وأئمة القُرَّاء المحقِّقين إلى الوقف بالكبرى والصغرى كالوصل لأنَّ الوقف عارض والأصل أنْ لا يعتدّ به وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) وأصلها و(العنوان) واختاره في (التَّبْصِرَة) ورَدَّ على مَنْ فَتَحَ حالة الإسكان، وعلّل بأنَّ الوقف غير لازم والسّكون عارض، واختلف في الإمالة عن من أدغم الرَّاء في مثلها وفي اللَّام نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾ ﴿ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾(٨) فالجمهور على أنَّ سكون الإدغام لا يمنع إمالة الأَلِف المُمَالة للكسرة الذاهبة للإدغام بلْ هي ممالة اعتبارًا للأصل المَنْوي وإلغاءً للعارض كما لا يمنعها سكون الوقف، وهذا مذهب ابن مُجَاهِد وأكثر القُرَّاء وأئمة التصريف كما نبَّه عليه الجَعْبَري، وروى ابن حَبْش عن السُّوسي الفتح في ذلك اعتدادًا بالعارض، وكان بعضهم يأخذ فيه بين بين

(١) آل عمران: ١٩٣، المطففين: ١٨.
(٢) الرعد: ٢٢، ٢٤.
(٣) الجمعة: ٥.
(٤) البقرة: ٨.
(٥) آل عمران: ٣٩، مريم: ١١.
(٦) البقرة: ٧، النور: ٣٠.
(٧) آل عمران: ١٩٣، ١٩٤.
(٨) آل عمران: ١٩٣، المطففين: ١٨.

كما في (الكافي) فيصير للسُّوسِي ثلاثة أوجه، قال ابن الجَزَري: "وقد تُرجَّح الإمالة عند مَنْ يأخذ بالفتح في قوله ـ تعالى ـ ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾[١] لوجود الكسرة التالية للألف حالة الإدغام بِخِلاف غيره قلته قياسًا والله أعلم"[٢].

ويشبه إجراء الثَّلاثة مِنَ الإمالة والفتح وبين وبين بالسكون بعد حرف المدّ مِنْ حيث إجراء الثَّلاثة فيه، لكن الرَّاجح في باب المدّ هو الاعتداد بالعارض، وفي الإمالة عكسه، والفرق بين الحالين أنَّ المدّ موجبه الإسكان ـ وقد حصل ـ فاعتبر، والإمالة موجبها الكسرة وقد زالت فلم تعتبر[٣].

فصل:

/١٤٣أ/ إذا وقع بعد الأَلِف / المُمالة ساكن في الوصل فإنَّ الأَلِف تُحذف للسَّاكنين وتذهب الإمالة كبرى أو صغرى، وتتمحض الفتحة قبلها لجميع القُرَّاء إلَّا ما يستثنى لأنَّها إنَّما كانت مِنْ أجل وجود الأَلِف لفظًا فلمَّا عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدمها وهذا السَّاكن يكون منفصلاً بأنْ يكون في كلمة أخرى وذلك في غير التَّنْوين ومتَّصلاً، والأوَّل يكون في اسم نحو ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[٤] و﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[٥] و﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾[٦] و﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ﴾[٧] و﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[٨] و﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي﴾[٩]، وفي الفعل نحو ﴿طَغَا

(١) غافر: ٤٩.
(٢) النشر ٢/ ٨٤.
(٣) التيسير: ٥٣، التبصرة: ١٣٦، العنوان: ١١٦، الكافي: ٦٢، النشر ٢/ ٨٤.
(٤) كما في: البقرة: ٥٣، ٨٧، الأنعام: ١٥٤، هود: ١١٠، الإسراء: ٢، المؤمنون: ٤٩، الفرقان: ٣٥، القصص: ٤٣، السجدة: ٢٣، فصلت: ٤٥.
(٥) كما في: البقرة: ٨٧، ٢٥٣، آل عمران: ٤٥، النساء: ١٥٧، ١٧١، المائدة: ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٦، مريم: ٣٤، الصف: ٦، ١٤،
(٦) البقرة: ١٧٨.
(٧) الإسراء: ٦٠.
(٨) ص: ٤٦.
(٩) سبأ: ١٨.

ٱلْمَآءُ ﴾[١] و﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾[٢]، فإذا وقفت على الكلمة الْأُولَى عادت الَألِف والإمالة الكبرى أو الصغرى على ما تقرَّر، وهذا هو المأخوذ به والمعوّل عليه الثَّابت في النَّص والأداء[٣].

واتَّفقوا على الفتح في نحو ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ و﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾[٤] لكل.

وأمَّا ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في «الكهف» و﴿ٱلْهُدَىٰٓ ٱئْتِنَا﴾ في «الأنعام»[٥]، والوقف على ﴿كِلْتَا﴾ بالفتح لمن أمال، نصَّ عليه غير واحد بل حَكَى الإجماع عليه ابن شريح وغيره، وجاء منصوصًا عن الكسائي، وعللوه بأنَّ أَلِف ﴿كِلْتَا﴾ للتثنية، وواحد ﴿كِلْتَا﴾ «كِلْت» ونصَّ على إمالتها ابن سوار وأبو العز وغيرهما وفاقًا للعراقيين، وعلَّلوه بأن الأَلِف للتأنيث ووزن ﴿كِلْتَا﴾ «فِعْلى» كـ «إحدى» و«سِيما»، والتَّاء مبدلة مِنْ واو والأصل «كِلْوي»[٦].

وأمَّا ﴿ٱلْهُدَىٰٓ ٱئْتِنَا﴾[٧] في قراءة حَمْزَة في إبدال الهمزة في الوقف ألفًا ففيه وجهان: **الفتح** على أنَّ الأَلِف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدَّال هي المبدلة مِنْ الهمزة دون أَلِف ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾، **والإمالة** على أنَّها أَلِف ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ دون المبدلة من الهمزة، ذكره في (جامع البيان) وقال: الوجه الأوَّل أقيس لأنَّ أَلِف ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل فكذا يجب أنْ يكون مع المبدل منها لأنَّه تخفيف، التَّخفيف عارض، وكذلك حكم إمالة الأَزْرَق عن ورش والصَّحيح

---

(١) الحاقة: ١١.
(٢) المائدة: ٣٢.
(٣) النشر ٢/ ٧٤، إيضاح الرموز: ٢٢١.
(٤) التوبة: ٤٣، (آل عمران: ١٢٢، ١٦٠، المائدة: ١١، ٢٣، التوبة: ٥١، إبراهيم: ١١، ١٢، النحل: ٩، المجادلة: ١٠، التغابن: ١٣.
(٥) الكهف: ٣٣، الأنعام: ٧١ على الترتيب.
(٦) المستنير ١/ ٥١٦، إرشاد المبتدي: ٤١٦، النشر ٢/ ٧٩.
(٧) الأنعام: ٧١.

المأخوذ به عنهما الفتح كما في (النَّشْر)[١].

واختلف عن السُّوسي في ذوات الرَّاء الواقعة في هذا القسم نحو ﴿ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى ﴾ و﴿ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾ و﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ ﴾[٢] في حالة الوصل فأبو عمران بن جَرِير بالإمالة، وبها قرأ الدَّاني على أبي الفتح عن أصحاب ابن جَرِير وقطع به في (التَّيْسير)، وروى ابن جَرِير وغيره عن السُّوسي فتحه، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن والوجهان صحيحان عن السُّوسي، وذكرهما الشَّاطِبي، "وإنَّما خصت الرَّاء بالإمالة دون غيرها كالسين مِنْ ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾[٣] واللام مِنْ ﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾[٤]، والنُّون مِنْ ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾[٥] مِنْ أجل ثِقَل الرَّاء وقوتها بالتكرير، وتخصيصها مِنْ بين الحروف المستفلة بالتفخيم فلذلك عُدَّت مِنْ حروف الإمالة، وساغت إمالتها لذلك، والعلة في إمالتها في نحو ﴿ يَرَى ٱلَّذِينَ ﴾[٦] دون ﴿ قُرًى ﴾[٧] و﴿ مُّفْتَرًى ﴾[٨] كون السَّاكِن منفصلًا والوصل عارض فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء السَّاكِن الموجب للحذف بِخِلاف الثَّاني فإنَّه متَّصل وإثباته عارض فَعُومِل كلّ بأصله"[٩]، قاله في (النَّشْر).

تنبيه:

إنَّما يُسَوِّغ إمالة الرَّاء وجود الأَلِف بعدها فتُمال مِنْ أجل إمالة الأَلِف، فإذا وصلت حذفت الأَلِف للساكن وبقيت الرَّاء ممالة على حالها، فلو حذفت الأَلِف في

(١) جامع البيان ٢/ ٧٦٢، النشر ٢/ ٨٠.
(٢) الآيات على الترتيب: سبأ: ١٨، ص: ٤٦، الحج: ٢.
(٣) كما في: البقرة: ٥٣، ٨٧، الأنعام: ١٥٤، هود: ١١٠، الإسراء: ٢، المؤمنون: ٤٩، الفرقان: ٣٥، القصص: ٤٣، السجدة: ٢٣، فصلت: ٤٥.
(٤) البقرة: ١٧٨.
(٥) الرحمن: ٥٤.
(٦) سبأ: ٦.
(٧) سبأ: ١٨.
(٨) القصص: ٣٦.
(٩) النشر ٢/ ٩٠ بنصه.

الوصل امتنعت إمالة تلك الرَّاء وذلك نحو ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ لعدم وجود الأَلِف بعد الرَّاء لأنَّها حذفت للجزم.

وإنْ كان السَّاكِن متَّصلا وهو التَّنْوين، ويلحق الاسم مرفوعًا نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ و﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى﴾[1]، ومجرورًا نحو ﴿فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ و﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ و﴿عَن مَّوْلَىٰ﴾[2]، ومنصوبًا نحو من ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ جمع «غازٍ» أصله «غَازِو»، و﴿أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[3] فحكمه أنَّه إذا وصل المقصور المنون حذفت أَلِفه للتَّنوين وامتنعت الإمالة بنوعيها فإذا وقف عادت الأَلِف والإمالة أو التَّقليل بعودها كما سبق تقريره / ولا فرق بين النُّون وغيرها، وما ذكره الشَّاطِبي /١٤٣ب/ وتبعه عليه السَّخَاوي مِنْ إجراء ثلاثة أوجه للمثلين في الوقف:

الأوَّل: الفتح في الأحوال الثَّلاثة؛ المفهوم مِنْ إطلاق قوله[4]:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ ....

وهو مبني على ما حكى المازني أنَّ الأَلِف مُبدلة في الأحوال الثَّلاثة مِنْ التَّنوين، وسبب هذا عنده أنَّ التَّنوين متى كان بعده فتحة أبدل في الوقف أَلِفًا ولم يراع كون الفتحةعلامة النَّصب أو ليست كذلك، تعقبه ابن الجَزَري بـ: "أنَّه لم يعلم أحدًا مِنْ أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا يعلمه في شيء مِنْ كتب القراءات، وإنَّما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية"، انتهي.

---

(١) البقرة: ٢، (الأنعام: ٢، طه: ١٢٩، الروم: ٨، الأحقاف: ٣)، الدخان: ٤١، على الترتيب
(٢) الآيات على الترتيب: الحشر: ١٤، (البقرة: ٢٨٢، هود: ٣، إبراهيم: ١٠، النحل: ٦١، الحج: ٥، ٣٣، لقمان: ٢٩، فاطر: ٤٥، الزمر: ٤٢، الشورى: ١٤، نوح: ٤)، الدخان: ٤١.
(٣) البقرة: ١٢٥، آل عمران: ١٥٦، القيامة: ٣٦.
(٤) النشر ٢/ ٧٦، الشاطبية البيت (٣٣٧) قال:
وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

الثَّاني: الإمالة في الأحوال الثَّلاثة؛ المفهوم مِنْ إطلاق قوله: "ورققا"، وهو مبني على ما حكي عن الكسائي وغيره أنَّ هذه الأَلِف ليست بدلاً مِنَ التَّنْوين وإنَّما هي بدل مِنْ لام الكلمة لزم سقوطها في الأصل لسكونها وسكون التَّنْوين بعدها فلمَّا زال التَّنْوين بالوقف عادت الأَلِف، وهو مذهب المبرد وأكثر الكوفيين ونُسِب لسيبويه.

الثَّالث: فتح المنصوب وإمالة المرفوع والمجرور المفهوم مِنْ قوله[١]:

..... وتفخيمه في النصب .....

ومعطوفه المقدر وهو مبني على ما ذهب إليه الفارسي ونسب لسيبويه وهو أنَّ الأَلِف أصليه فيما عدا النصب، وقد خرج بقيد المقصور ﴿هَمْسًا﴾و﴿ذِكْرًا﴾ ﴿عُذْرًا﴾[٢] وبالنون نحو ﴿ٱلدُّنْيَا﴾[٣] و﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾[٤] فلا إمالة في ذلك ألبتة، وليس المُراد مِنْ ذِكر هذا تعمد الوقف عليه بل تعريف الواقف كيف يقف إلَّا أنْ يقصد التعليم.

وقد اختلف في ﴿تَتْرَا﴾[٥] في المنون على قراءة مَنْ نَوَّنَه فروى فيها الفتح بناء على أنَّ الأَلِف بدل مِنَ التَّنْوين والإمالة على أنَّها للإلحاق، قال في (النَّشْر): "وظاهر كلام الشَّاطِبي أنَّها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا يقتضي فتحها لأبي عَمْرُو، وإنْ كانت للإلحاق مِنْ أجل رسمها بالألف فقد شَرَطَ مَكِّي وابن بَلِّيمَة وصاحب (العُنْوَان) وغيرهم في إمالة ذوات الرَّاء له أنْ تكون الأَلِف مرسومة ياء ولا يريدون بذلك إلَّا إخراج ﴿تَتْرَا﴾"[٦] انتهى.

---

(١) الشاطبية البيت (٣٣٧) وفيه "وتفخيمهم في النصب"، بضمير الجمع العائد على القراء.
(٢) طه: ١٠٨، الصافات: ٣، (الكهف: ٧٦، المرسلات: ٧).
(٣) البقرة: ٢٠٠، وغيرها.
(٤) الأعلى: ٩، الفجر: ٢٣.
(٥) المؤمنون: ٤٤، الكتاب ٣/ ٣٠٩، النشر ٢/ ٧٥.
(٦) الكتاب ٣/ ٣٠٩، العنوان: ٦٠، التبصرة: ١٣٤، تلخيص: ٤٥، النشر ٢/ ٩٢.

وعن الحسن إمالة ﴿ ضَنكًا ﴾ في «طه»[١] من غير تنوين وصلًا ووقفًا.

وعن المُطَّوِّعِي عن الأعمش إمالة ﴿ بِضَآرِّينَ بِهِۦ ﴾ في «البقرة»[٢].

والله الموفق لا رب غيره.

*****

(١) طه: ١٢٤، مفردة الحسن: ٣٣٨، إيضاح الرموز: ٢٢٢.
(٢) البقرة: ١٠٢، المبهج ٢/ ٧٤.

القسم الثَّاني مِنْ قسمي الإمالة:

الإمالة المقيدة بـ (هاء) التَّأنِيث في الوقف

اعلم أنَّهُم قد اتَّفقوا على إمالة الفتحة التي قبل هاء التَّأْنِيث للكسائي، واختلفوا في إمالة الهاء فاختار في (الشَّاطِبيَّة)[١] كأصلها إمالتها أيضًا وفاقًا لابن شريح والمهدوي وابن سفيان وغيرهم، وعزَاه ابن الجَزَري للمحققين[٢]، لكن نسب المُرادي مَنْ عَبَّر به للتَّجَوُّز[٣]، وصحَّحَ الجَعْبَري وغيره أنَّها غير ممالة وفاقًا لنصّ الأهوازي وأبي العلاء، ونسبه في (النَّشْر) للجمهور[٤] قال: "والأوَّل أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: شبه الهاء بالألف يعني في الإمالة، فأمال ما قبلها كما نميل ما قبل الأَلِف"[٥] انتهى، ومراده أَلِف التَّأْنِيث خاصة لا الَألِف المنقلبة عن الياء، ووجه التَّشبيه بين هذه الهاء وأَلِف التَّأْنِيث أنَّهما زائدتان، وأنَّهما للتأنيث، وأنَّهما ساكنتان، وأنَّهما مفتوح ما قبلهما وأنَّهما من مخرج واحد عند الأكثرين أو قريبًا المخرج، وأنَّهما حرفان خفيَّان قد يحتاج كلّ منهما أن يبين بغيره كما بينوا أَلِف النَّدبة في الوقف بالهاء في نحو «وازيداه»، وقال الجَعْبَري: "أشبهتها في لزوم السُّكُون وفتح ما قبلها وإفادة التَّأْنِيث والخفاء والزيادة / والبدل ولذا أعطيت مِنْ أحكامها الإمالة قضاءً /١٤٤أ/ لحق الشَّبه، وكان القياس إمالة الهاء والفتحة لكنْ تعذر في الهاء لعدم صحة جعلها كالياء، وصحَّ في الفتحة فأُمِيلت وهذا جلّ شُبهة القائل بإمالتها"[٦] انتهى.

---

(١) الشاطبية البيت: ٣٣٩.

(٢) قال في النشر ٢/ ١٠١: "اختلفوا في هاء التأنيث هل هي ممالة مع ما قبلها أو أن الممال هو ما قبلها وأنها نفسها ليست ممالة فذهب جماعة من المحققين إلى الأول".

(٣) قال في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٥: "قوله: "كذا الذي تليه ها التأنيث" يعني به أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث".

(٤) قال في النشر ٢/ ١٠١: "وذهب الجمهور إلى الثاني".

(٥) النشر ٢/ ١٠١، التيسير: ٥٤، الكافي: ٦٦، الهادي: ١٧٨، الوجيز: ١١٥، الغاية ١/ ٣٠٥.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٨٨٧.

والمُراد بهاء التَّأْنِيث هنا الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ و﴿نِعْمَةَ﴾[١] فتُقْلَب في الوقف هاء فلو لم تُقلب هاء امتنعت الإمالة فيها ومِنْ ثَمَّ عدلوا عن التَّاء إلى الهاء ولهذا زاد بعضهم في الترجمة المنقلبة في الوقف هاء.

ولا فرق في هاء التَّأْنِيث بين أنْ تكون بمعنى التَّأْنِيث أو غير ذلك كالمبالغة نحو «علَّامة» فإنَّ الإمالة جائزة في ذلك لأنَّ هاء المبالغة هي هاء التَّأْنِيث.

وقد خرج بقيد التَّأْنِيث هاء السَّكت نحو ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ و﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿يَتَسَنَّهْ﴾[٢]، قال ابن الجرزي: "لأنَّ مِنْ ضُروب إمالتها كَسْر ما قبلها، وهي إنَّما أتي بها بيانًا للفتحة قبلها ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت"[٣] وهذا هو الصَّحيح، وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وأنكروه عليه.

وخرج أيضًا بالتَّأنيث الهاء الأصلية نحو ﴿تَوَجَّهَ﴾[٤] فإنَّه لا إمالة فيها وإنْ أُميلت الأَلِف الأصلية لأنَّها أُميلت مِنْ جهة أنَّ أصلها الياء والهاء لا أصل لها في ذلك، ولذلك لا تقع الإمالة في هاء الضَّمِير نحو ﴿يَتَّرَهُۥ﴾ و﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾[٥] ليحصل الفرق بين هاء التَّأْنِيث وغيرها، وأمَّا الهاء مِنْ هذه فأنَّها لا تحتاج إلى الإمالة للكسرة التي قبلها[٦].

واستثنوا ممَّا قبل هاء التَّأْنِيث الأَلِف فإنَّه لا تصح إمالتها نحو ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٧] لأنَّ هذه الأَلِف لو أُميلت لزم إمالة ما قبلها ولم يُمكن

(١) كما في: آل عمران: ٨، البقرة: ٢١١.
(٢) الحاقة: ١٩، ٢٥، ٢٨، البقرة: ٢٥٩.
(٣) النشر ٢/ ١٠١، وفيه: "لأن من ضرورة إمالتها..."، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٦.
(٤) القصص: ٢٢.
(٥) عبس: ٢٠، ٢١.
(٦) النشر ٢/ ٨٩، إبراز المعاني ٢/ ١٤٩.
(٧) كما في البقرة: ٨٥، ٣، ٤٣ على الترتيب.

الاقتصار على إمالة الأَلِف مع الهاء دون ما قبل الأَلِف، والأصل في هذا الباب هو الاقتصار على إمالة الهاء والحرف الذي قبلها فقط انتهى[١].

فإنْ قلت: لا حاجة لاستثناء الأَلِف لأنَّ الكلام في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف فلم يشمل إلَّا كلّ مفتوح؟.

أجاب الشَّيخ بدر الدين ابن أم قاسم في شرحه لألفية ابن مالك: بأنَّه خَوفٌ مِنْ أنْ يُتَوهَّم أنَّ هاء التَّأْنِيث تُسوِّغ إمالة الأَلِف كما سَوَّغت إمالة الفتحة[٢].

ثُمَّ إنَّ إمالة هذا القسم لغة شائعة لبعض العرب حكاها الأخفش سعيد بن مسعدة، وقيل للكسائي: إنَّ[٣]،
وفسره الجَعْبَري كالدَّاني بأنَّ المُراد أهل الكوفة لأنَّهم بقية أبناء العرب[٤]، وهذا جارٍ على الألسنة في نحو ﴿هُمَزَةٍ﴾ و﴿لُّمَزَةٍ﴾[٥] و﴿خَلِيفَةً﴾[٦] وما شابه ذلك، إلَّا إنَّ إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي فكان يُميل كلّ تاء تأنيث انقلبت في الوقف هاء سواء رسمت تاء نحو ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[٧] أو هاء نحو ﴿رَأْفَةٌ﴾[٨]، ورووا عنه في ذلك قراءتين:

أحدهما: وهو مذهب ابن مِقْسم وابن شَنَبُوذ والخاقاني وابن الأنباري إطلاق الإمالة عند جميع الحروف مِنْ غير استثناء شيء سوى الأَلِف كما تقدَّم، ولا اشترطوا شرطًا، وهو أيضًا مذهب أبي الفتح فارس وشيخه عبد الباقي وبه قرأ الدَّاني على

(١) النشر ٢/ ٨٩.
(٢) توضيح المقاصد ٥/ ١٥٠٦.
(٣) النشر ٢/ ٨٣.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٨٨٠.
(٥) الهمزة: ١.
(٦) كما في: البقرة: ٣٠، ص: ٢٦.
(٧) هود: ٨٦.
(٨) كما في النور: ٢، الحديد: ٢٧.

فارس الأَوَّل، وبه قال السيرافي وثعلب[١]، وذكره المرادي في شرح ألفية ابن مالك، وكذا الشَّاطِبي، ولفظه[٢]:

..... وبعضهم سوى أَلِف عند الكسائي ميلا

الثَّاني: الإمالة في حروف مخصوصة بشروط معروفة تأتي على ثلاثة أقسام[٣]:

قِسم اتَّفقوا على إمالته مِنْ غير تفصيل، وقسم لم يُجِيزوا فيه الإمالة، وقِسم فَصَّلوا فيه، قال الجَعْبَري: "والتَّخصيص أشهر والتَّعميم أثبت لقول خَلَف: لم يستثن الكسائي شيئًا"[٤]:

فأَمَّا الأَوَّل: وهو الذي اتَّفقوا على إمالته مِنْ غير تفصيل / : /١٤٤ب/

فهو ما إذا كانَ قبل الهاء حرف مِنْ خمسة عشر حرفًا وهي:

«**الجيم**»: في ثمانية أسماء: ﴿وَلِيجَةً﴾، و﴿حَاجَةً﴾ و﴿بَهْجَةٍ﴾، و﴿لُجَّةً﴾، و﴿نَعْجَةٌ﴾، و﴿حُجَّةٌ﴾، و﴿دَرَجَةٌ﴾ و﴿زُجَاجَةٍ﴾[٥].

و«**الشين**»: في أربعة: ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ و﴿فَٰحِشَةً﴾ و﴿عِيشَةٍ﴾ و﴿مَعِيشَةً﴾[٦].

و«**الياء**»: في أربعة وستين اسمًا نحو: ﴿سَيِّئَةً﴾ و﴿خَشْيَةِ﴾[٧].

و«**اللام**»: في خمسة وأربعين اسمًا نحو: ﴿لَيْلَةً﴾ و﴿عَيْلَةً﴾ و﴿ثُلَّةٌ﴾[٨].

---

(١) في جميع النسخ [تغلب]، النشر ٢/ ٨٦.
(٢) الشاطبية البيت (٣٤٢).
(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٠٥٦، النشر ٢/ ٨٢.
(٤) كنز المعاني ٢/ ٨٨٤.
(٥) الآيات على الترتيب: التوبة: ١٦، يوسف: ٦٨، النمل: ٦٠، النمل: ٤٤، ص: ٣٣، البقرة: ١٥٠، البقرة: ٢٢٨، النور: ٣٥.
(٦) الآيات على الترتيب: الدخان: ١٦، آل عمران: ١٣٥، الحاقة ٢١، طه: ١٢٤.
(٧) الآيات على الترتيب: البقرة: ٨١، البقرة: ٧٤.
(٨) الآيات على الترتيب: البقرة: ٥١، التوبة: ٢٨، الواقعة: ١٣.

و«**النُّون**» في سبعة وثلاثين اسمًا نحو: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ و﴿زَيْتُونَةٍ﴾ و﴿سَنَةٍ﴾[١].

و«**الدَّال**»: في ثمانية وعشرين اسمًا نحو: ﴿بَلْدَةً﴾ و﴿جَلْدَةٍ﴾ و﴿أَفْـِٔدَةُ﴾[٢].

و«**التَّاء**»: في أربعة أسماء: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ و﴿بَغْتَةً﴾ و﴿سِتَّةِ﴾ و﴿ٱلْمَوْتَةَ﴾[٣].

و«**الذال**»: في اثنين: ﴿لَذَّةٍ﴾ و﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾[٤].

و«**الثَّاء**»: في أربعة: ﴿وَرَثَةِ﴾ و﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ و﴿ثَلَثَةِ﴾ و﴿خَبِيثَةٍ﴾[٥].

و«**السِّين**»: في ثلاثة: ﴿خُمُسَهُۥ﴾ و﴿وَٱلْخَمِسَةُ﴾ و﴿ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾[٦].

و«**الزَّاي**»: في ستة: ﴿أَعِزَّةٍ﴾ و﴿ٱلْعِزَّةُ﴾ و﴿بَارِزَةً﴾ و﴿بِمَفَازَةٍ﴾ و﴿هُمَزَةٍ﴾ و﴿لُّمَزَةٍ﴾[٧].

و«**الباء**»: في ثمانية وعشرين نحو: ﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ و﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾ و﴿وَشَيْبَةَ﴾[٨].

و«**الميم**»: في اثنين وثلاثين اسمًا نحو: ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ و﴿نِعْمَةَ﴾ و﴿قَآئِمَةٌ﴾[٩].

و«**الواو**»: في سبعة عشر نحو: ﴿وَٱلْمَرْوَةَ﴾ و﴿أُسْوَةٌ﴾[١٠].

و«**الفاء**»: في إحدى[١١] وعشرين اسمًا نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ و﴿رَأْفَةٌ﴾ و﴿خِيفَةً﴾.

---

(١) البقرة: ٣٥، النور: ٣٥، البقرة: ٩٦، على الترتيب.
(٢) الفرقان: ٤٩، النور: ٢، الأنعام: ١١٣، على الترتيب.
(٣) البقرة: ١٧٣، الأنعام: ٣١، الأعراف: ٥٤، الدخان: ٥٦، على الترتيب.
(٤) الصافات: ٤٦، المائدة: ٣، على الترتيب.
(٥) الشعراء: ٨٥، الغاشية: ١٦، البقرة: ١٩٦، إبراهيم: ٢٦، على الترتيب.
(٦) الأنفال: ٤١، النور: ٧، المائدة: ٢١، على الترتيب.
(٧) المائدة: ٥٤، البقرة: ٢٠٦، الكهف: ٤٧، آل عمران: ١٨٨، الهمزة: ١، الهمزة: ١، على الترتيب.
(٨) النساء: ١٧، المائدة: ٩٥، الروم: ٥٤، على الترتيب.
(٩) الأنعام: ١٢، البقرة: ٢١١، آل عمران: ١١٣، على الترتيب.
(١٠) البقرة: ١٥٨، الأحزاب: ٢١، على الترتيب.
(١١) الصواب: في واحد، البقرة: ٣٠، النور: ٢، هود: ٧٠، على الترتيب.

فاتَّفقوا على الإمالة مطلقًا في هذه الخمسة عشر لخلوّها مِنَ المانع.

وأمَّا الثَّاني: الذي لم يُجيزوا فيه الإمالة:

فهو ما إذا كان قبل الهاء حرف مِنْ عشرة وهي:

«**الحاء**»: ﴿صَيْحَةَ﴾ و﴿لَوَّاحَةٌ﴾ و﴿نَفْحَةٌ﴾ و﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ و﴿أَشِحَّةً﴾ و﴿أَجْنِحَةٍ﴾ و﴿مُّفَتَّحَةً﴾[١].

و«**الألِف**»: في ستة: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ و﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ و﴿وَمَنَوٰةَ﴾[٢]، ويلحق به ﴿هَيْهَاتَ﴾ و﴿ذَاتَ﴾[٣].

وأمَّا ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ و﴿تُقَىٰةً﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾[٤] فَمِنَ الباب السَّابق لا مِنْ هذا الباب فتُمال أَلِفه وصلاً ووقفًا.

و«**الخاء**»: في اثنين: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ و﴿نَفْخَةٌ﴾[٥].

و«**الغين**»: في أربعة: ﴿صِبْغَةَ﴾ و﴿مُّضْغَةٍ﴾ و﴿بَازِغَةً﴾ و﴿بَٰلِغَةٌ﴾[٦].

و«**العين**»: في ثمانية وعشرين نحو: ﴿سَبْعَةُ﴾ و﴿طَاعَةٌ﴾ و﴿ٱلسَّاعَةُ﴾[٧].

و«**القاف**»: في تسعة عشر نحو: ﴿طَاقَةَ﴾ و﴿نَاقَةُ﴾ و﴿ٱلصَّعِقَةُ﴾[٨].

و«**الضَّاد**»: في تسعة وهي: ﴿رَوْضَةٍ﴾ و﴿قَبْضَةً﴾ و﴿فِضَّةٍ﴾ و﴿عُرْضَةً﴾

---

(١) يس: ٢٩، المدثر: ٢٩، الأنبياء: ٤٦، المائدة: ٣، الأحزاب: ١٩، فاطر: ١، ص: ٥٠، على الترتيب.
(٢) البقرة: ٣، البقرة: ٤٣، البقرة: ٨٥، غافر: ٤١، الأنعام: ٥٢، النجم: ٢٠، على الترتيب.
(٣) المؤمنون: ٣٦، الأنفال: ١، على الترتيب.
(٤) آل عمران: ٣، آل عمران: ٢٨، البقرة: ٢٠٧، على الترتيب.
(٥) عبس: ٣٣، الحاقة: ١٣، على الترتيب.
(٦) البقرة: ١٣٨، الحج: ٥، الأنعام: ٧٨، القمر: ٥، على الترتيب.
(٧) الحجر: ٤٤، النساء: ٨١، الجاثية: ٣٢، على الترتيب.
(٨) البقرة: ٢٤٩، الأعراف: ٧٣، البقرة: ٥٥، على الترتيب.

و﴿فَرِيضَةً﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾ و﴿خَافِضَةٌ﴾ و﴿دَاحِضَةٌ﴾ و﴿مَّقْبُوضَةٌ﴾[١].

و«الطَّاء»: في ثلاثة: ﴿بَسْطَةً﴾ و﴿حِطَّةٌ﴾ و﴿لَمُحِيطَةٌ﴾[٢].

و«الظَّاء»: في ثلاثة: ﴿غِلْظَةً﴾ و﴿مَّوْعِظَةٌ﴾ و﴿حَفَظَةً﴾[٣].

و«الصاد»: في ستة: ﴿خَالِصَةٌ﴾ و﴿شَخِصَةٌ﴾ و﴿خَصَاصَةٌ﴾ و﴿مَخْمَصَةٍ﴾ و﴿غُصَّةٍ﴾[٤].

فاتفقوا على الفتح عند الأَلِف مِنْ هذا القسم، والجمهور على الفتح عند التّسعة الباقية لأنَّ الاستعلاء يطلب الصعود والإمالة الانحدار فتنافيا[٥].

وأمَّا الثَّالث: المفصل المُمال في حالة دون أخرى:

فهو: ما إذا كان قبل الهاء حرف مِنْ أربعة أحرف وهي:

«**الهمزة**»: في أحد عشر أسمًا، منها:

اسمان بعد «الياء» وهما: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[٦] و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾[٧].

وخمسة بعد الكسرة وهي: ﴿مِاْئَةٍ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾[٨] و﴿سَيِّـَٔةً﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾[٩].

---

(١) الآيات على الترتيب: الروم: ١٥، طه: ٩٦، الزخرف: ٣٣، البقرة: ٢٢٤، البقرة: ٢٣٦، البقرة: ٢٦، الواقعة: ٣، الشورى: ١٦، البقرة: ٢٨٣.

(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٤٧، البقرة: ٥٨، التوبة: ٤٩.

(٣) الآيات على الترتيب: التوبة: ١٢٣، يونس: ٥٧، الأنعام: ٦١.

(٤) الآيات على الترتيب: الأنعام: ١٣٩، الأنبياء: ٩٧، الحشر: ٩٧، المائدة: ٣، المزمل: ١٣، وبقيت واحدة لم يذكرها المصنف هي: ﴿خَآصَّةً﴾ هي الأنفال: ٢٥، انظر النشر ٢/ ٨٥.

(٥) النشر ٢/ ٨٤، إيضاح الرموز: ٢٢٤.

(٦) آل عمران: ٤٩.

(٧) النساء: ١١٢.

(٨) (البقرة: ٢٥٩، ٢٦١، الأنفال: ٦٥، ٦٦، الكهف: ٢٥، النور: ٢، الصافات: ١٤٧)، المزمل: ٦.

(٩) (البقرة: ٨١، آل عمران: ١٢٠، النساء: ٧٨)، العلق: ١٦.

والأربعة سوي ذلك وهي: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾(١) و﴿سَوْءَةَ﴾(٢) و﴿بَرَآءَةٌ﴾(٣).

و«**الكاف**»: في خمسة عشر إسمًا:

واحد بعد الياء وهو ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾(٤).

وأربعة بعد الكسرة وهي ﴿ضَاحِكَةٌ﴾(٥) و﴿مُّشْرِكَةٍ﴾(٦) و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٧) و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾(٨).

وستة غيرها وهي: ﴿بِبَكَّةَ﴾ و﴿مَكَّةَ﴾ و﴿دَكَّةً﴾ و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾ و﴿ٱلنَّهْلَكَةِ﴾ و﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾(٩).

و«**الهاء**»: في أربعة:

اثنان بعد الكسرة المُتَّصلة وهي: ﴿ءَالِهَةً﴾(١٠) و﴿فَٰكِهَةٌ﴾(١١).

وواحد بعد المنفصلة وهو ﴿وِجْهَةٌ﴾(١٢).

والآخر بعد «الأَلِف» وهو ﴿سَفَاهَةٍ﴾(١٣).

---

(١) العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢.
(٢) المائدة: ٣١.
(٣) التوبة: ١، القمر: ٤٣.
(٤) الحجر: ٧٨، الشعراء: ١٧٦، ص: ١٣، ق: ١٤.
(٥) عبس: ٣٩.
(٦) البقرة: ٢٢١.
(٧) البقرة: ٣١.
(٨) النجم: ٥٣.
(٩) الآيات على الترتيب: آل عمران: ٩٦، الفتح: ٢٤، الحاقة: ١٤، الأنفال: ٧، البقرة: ١٩٥، النور: ٣٥.
(١٠) الأنعام: ١٩.
(١١) يس: ٥٧.
(١٢) البقرة: ١٤٨.
(١٣) الأعراف: ٦٦.

و«**الرَّاء**»: في ثمانية وثمانين اسمًا:

ستة بعد «الياء» وهي: ﴿كَبِيرَةً﴾ و﴿كَثِيرَةً﴾ و﴿صَغِيرَةً﴾ و﴿ٱلظَّهِيرَةِ﴾ و﴿بَحِيرَةٍ﴾ و﴿بَصِيرَةٍ﴾ (١).

وثلاثون بعد الكسرة المُتَّصلة أو المفصولة وهي بالساكن نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ و﴿فَنَظِرَةٌ﴾ و﴿كَافِرَةٌ﴾ و﴿ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ و﴿عِبْرَةٌ﴾ و﴿سِدْرَةٍ﴾ (٢).

وفي اثنين وخمسين سوى ما تقدم نحو: ﴿جَهْرَةً﴾ و﴿حَسْرَةً﴾ و﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾ و﴿سَفَرَةٍ﴾ و﴿بَرَرَةٍ﴾ (٣).

فاتفق الجمهور على الفتح عند هذه الأحرف العشرة ما لم يكن بعد ياء ساكنة أو كسرة متَّصلة أو مفصولة بساكن فإنَّه يُمال بغير / خُلْف وهذا مذهب أئمة الرواة /١٤٥أ/ وجلّة أهل الأداء، واختيار الشَّاطِبي كالدَّاني وصاحب (العُنْوَان) (٤) وأبي العلاء (٥)، وبه قرأ الدَّاني على شيخه أبي الحسن ابن غُلْبُون وفاقًا لأكثر المحققين كابن مُجَاهِد ومكي والشَّذائِي والمهدوي، وقال في (التَّيْسير) (٦): "والنَّص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم وبإطلاق القياس في ذلك قرأت على أبي الفتح وبالاستثناء قرأت على أبي الحسن ابن غُلْبُون"، ثُمَّ قال: "وبالأوّل آخذ" (٧) انتهى، وهذا الاستثناء إنَّما عرف عن ابن مُجَاهِد.

---

(١) الآيات على الترتيب: التوبة: ١٢١، البقرة: ٢٤٥، التوبة: ١٢١، النور: ٥٨، المائدة: ١٠٣، يوسف: ١٠٨.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٩٤، البقرة: ٢٨٠، آل عمران: ١٣، النجم: ٣٢، يوسف: ١١١، النجم: ١٤.
(٣) الآيات على الترتيب: البقرة: ٥٥، آل عمران: ١٥٦، البقرة: ٢٤، عبس: ١٥، عبس: ١٦.
(٤) العنوان: ١٢٤.
(٥) غاية الاختصار ١/ ٣٠٥، التبصرة: ١٣٨، شرح الهداية ١/ ١٢١.
(٦) التيسير: ٥٤.
(٧) إبراز المعاني ١/ ٣٣٧، كنز المعاني ٢/ ٨٨٥.

واستثنى جماعة مِنَ الذين خَصَّصُوا الإمالة ﴿ فِطْرَتَ ﴾ في «الرُّوم»[(١)] ففتحوها مِنْ أجل كَون الفاصل حرف استعلاء وإطباق، وهو مذهب ابن شِيطَا، وابن شريح، والشَّذائِي، وابن سوار، ولم يستثنه الجمهور كالشاطبي والدَّاني وصاحب (العُنْوَان) وفاقًا لابن مُجَاهِد في آخرين طردًا للقاعدة، ولم يُفَرِّقوا بين ساكن قوي وضعيف، وذكر الوجهين جميعًا الدَّاني في غير (التَّيْسير)، وأجرى ابن سوار وابن الفَحَّام وابن شِيطَا وابن فارس ـ وفاقًا لجماعة مِنَ العراقيين ـ «الهمزة» و«الهاء» مجرى الحروف العشرة المتقدِّمة فلم يُميلوها مطلقًا سواء كانت بعد كسره أم لا، وعلَّلُوا بكونهما مِنْ حروف الحلق فكان لهما حكم أخواتهما، [وروى جماعة من أهل الأداء الإمالة في ذلك كله عن حمزة من روايتين كالداني في (جامعه)، وكذا الهذلي في (كامله) ولم يحك خلافا، ورواها أيضا عنه القلانسي، وأبو العلاء، وابن سوار من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصها برواية خلف وأبي حمدون عن سليم، وأطلق غيره الإمالة له في جميع رواته، ورواها ابن الأنباري عن إدريس عن خلف، وجاءت الإمالة عن خلف في اختياره أيضًا، وعن الداجوني عن النحاس عن الأزرق إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر بين بين، وهذا انفرد به الهذلي وهو غريب، قال في (النشر): "والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة"[(٢)]][(٣)]

❋❋❋❋❋

(١) الروم: ٣٠، إيضاح الرموز: ٢٢٥، النشر ٢/ ٨٥.

(٢) النشر ٢/ ٨٧، التيسير: ٥٦، المستنير ١/ ٥٤٩، العنوان: ٦٣، التجريد: ١٧٥، الكامل: ٣١٨، الكفاية ٩٢، غاية الاختصار ١/ ٣٠٥، جامع البيان ٢/ ٧٦٧.

(٣) في (الأصل) النص: [وذهب الهُذَلِي والقلانسي وابن سوار وفاقًا لكثير مِنْ أهل الأداء إلى الإمالة في ذلك كله عن حَمْزَة كالكسائي، وكذا حكاه الدَّاني في جامعه عن حَمْزَة إلَّا أنَّ ابن سوار خصّه برواية خَلَف وأبي حمدون عن سليم]، وانظر النشر ٢/ ٨٢ وما بعدها.

الباب السَّادس
في حكم الراءات في التَّفخيم والترقيق

اختلف هل ترقيق الرَّاء ضرب من الإمالة أم لا؟.

فقال بالأوَّل مَكِّي وغيره، وقد عبَّر جماعة عنه بالإمالة بين اللفظين كالدَّاني وبعض المغاربة، ومذهب الجمهور أنَّ
لأنَّ الإمالة جعل الأَلِف كالياء والفتحة كالكسرة، وأمَّا التَّرْقِيق فهو إنحاف الحرف عن صوته، ويمكن التَّلفُّظ بالرَّاء مُرَقَّقة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وإن كان يمتنع التَّفخيم مع الإمالة رواية.

وأُجيب عمَّا وقع في عبارة الدَّاني وبعض المغاربة مِنَ الإمالة أنَّه على التَّجوز، ولو كان التَّرقيق إمالة لامتنع دخوله على المضموم والساكن، ولكانت الرَّاء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم.

واختلف أيضًا هل الأصل في الرَّاء التَّرْقِيق أو التَّفخيم، ولا ترقق إلَّا لسبب أو لا توصف بواحد منهما بل تُفخم أو ترقق بحسب ما يعرض لها مِنْ سبب يُوجب ترقيقًا أو تفخيمًا، فذهب الجمهور إلى أنَّ الأصل التَّفخيم لتمكنها في ظهر اللسان فقربت بذلك مِنَ الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لمَا عرض لها مِنَ التكرار، وقال آخرون: ليس لها أصل في تفخيم ولا ترقيق وإنَّما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فتُرقَّق مع الكسرة لتسفُّلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتَصَعُّدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضًا فقد وجدناها تُرَقَّق مفتوحة ومضمومة إذا تقدَّمتها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مُستحقة للتفخيم لَبَعد أنْ تبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها[1].

---

(١) انظر النشر ٢/ ٩١، التبصرة: ٤٠٧، التيسير: ٥٥، شرح الهداية ١/ ١٣٥، الكشف١/ ٣٠٩.

ثُمَّ إنَّ الرَّاء تكون: مفتوحة، وتارة مكسورة، وتارة مضمومة، وتارة ساكنة، والساكنةَ تكون متوسطة ومتطرفة، وكلّ واحدة مِنْ الثَّلاثة: مبتدأة ومتوسطة ومتطرفة:

فأمَّا المفتوحة:

في أحوالها الثَّلا

فالمتحرك:

نحو: ﴿وَرَزَقَكُم﴾ و﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾[١].

ونحو: ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾[٢].

ونحو / : ﴿فِرَاشًا﴾ و﴿كِرَامًا﴾[٣]. /١٤٥ب/

ونحو: ﴿فَرَقْنَا﴾ و﴿عَرَفُواْ﴾[٤].

ونحو: ﴿غُرَابًا﴾ و﴿فُرَادَىٰ﴾[٥].

ونحو: ﴿وَسَفَرًا﴾ و﴿بَشَرًا﴾[٦].

ونحو ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ و﴿ٱلْقَمَرَ﴾[٧].

ونحو: ﴿شَاكِرًا﴾ و﴿مُنتَصِرًا﴾[٨].

---

(١) الآيات على الترتيب: الأنفال: ٢٦، الشعراء: ٢٦، غافر: ٥، القلم: ٤٨، والراء فيه مبتدأة مفتوحة بعد متحرك بفتح أو كسر.
(٢) الأعراف: ٤٣، ٥٣، والراء فيه مبتدأة مفتوحة بعد متحرك بضم.
(٣) البقرة: ٢٢، الفرقان: ٧٢.
(٤) البقرة: ٥٠، البقرة: ٨٩، والراء فيه متوسطة بعد متحرك.
(٥) المائدة: ٣١، الأنعام: ٩٤، والراء فيه متوسطة بعد متحرك بضم.
(٦) التوبة: ٤٢، ص: ٧١، ووالراء فيه منونة بعد متحرك بفتح.
(٧) البقرة: ٧١، القمر: ١، والراء فيه متطرفة مجردة عن التنوين بعد متحرك بفتح.
(٨) النساء: ١٤٧، الكهف: ٤٣، والراء فيه منونة بعد متحرك بكسر.

ونحو: ﴿بَصَآئِرَ﴾ و﴿لِيَغْفِرَ﴾[١].

ونحو: ((نُشُرًا))[٢] و﴿وَسُرُرًا﴾[٣].

ونحو: ﴿كُبَرَ﴾ و﴿لِيَفْجُرَ﴾[٤].

والساكن[٥]**:**

نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾[٦].

ونحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾ و﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾[٧].

ونحو: ﴿حَيْرَانَ﴾ و﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٨].

ونحو: ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ و﴿أَجْرَمُوا۟﴾[٩].

ونحو: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ و﴿مِّدْرَارًا﴾[١٠].

ونحو: ﴿خَيْرًا﴾ و﴿سَيْرًا﴾[١١].

ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾[١٢].

---

(١) الإسراء: ١٠٢، النساء: ١٣٨، والراء فيه متطرفة مجردة عن التنوين متحركة بكسر.
(٢) الفرقان: ٤٨، الأعراف: ٥٧ على قراءة غير ابن عامر والكوفيين.
(٣) الزخرف: ٣٤، والراء فيه منونة بعد متحرك بضم.
(٤) الأنعام: ٣٥، القيامة: ٥، الراء فيه متطرفةمجردة عن التنوين بعد متحرك بضم.
(٥) النشر ٢/ ٩٨.
(٦) البقرة: ٢٣ والراء فيه مبتدأة بعد ياء ساكنة.
(٧) المطففين: ١٤، الطارق: ٨، والراء فيه مبتدأة بعد ساكن غير الياء.
(٨) الأنعام: ٧١، المؤمنون: ٥٦، والراء فيه متوسطة بعد ياء ساكنة.
(٩) المائدة: ١٤، الأنعام: ١٢٤ والراء فيه متوسطة بعد ساكن غير الياء.
(١٠) الرحمن: ٢٧، الأنعام: ٦، والراء فيه متوسطة بعد ساكن غير الياء، وقبل الساكن حرف مكسور.
(١١) البقرة: ١٥٨، الطور: ١٠، والراء فيه منونة بعد ياء ساكنة.
(١٢) النساء: ١٣٣، النساء: ٣٥، والراء فيه منونة بعد ياء ساكنة قبلها مكسور.

ونحو: ﴿ ٱلْخَيْرَ ﴾ و﴿ ٱلطَّيْرَ ﴾[١].

ونحو ﴿ ٱلْفَقِيرَ ﴾ و((الكثير))[٢].

ونحو: ﴿ أَجْرًا ﴾ و﴿ نُذُرًا ﴾[٣].

ونحو: ﴿ وَفَارَ ﴾ و﴿ وَٱخْنَارَ ﴾[٤].

ونحو ﴿ ذِكْرًا ﴾ و﴿ سِتْرًا ﴾[٥].

ونحو: ﴿عُذْرًا ﴾ و﴿ غَفُورًا ﴾[٦].

ونحو ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾[٧].

ونحو: ﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾ و﴿ ٱلذِّكْرَ ﴾[٨].

فهذه أقسام المفتوحة بأنواعها[٩]، فأجمع القُرَّاء كلهم على تفخيم الرَّاء في ذلك كلّه إلاَّ إذا كانت متطرفة أو متوسطة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة[١٠] فقرأها ورش من طريق الأَزْرَق بالتَّرْقِيق إلاَّ أنْ يكون بعد المتوسطة حرف استعلاء، ووقع ذلك

(١) الحج: ٧٧، الأنبياء: ٧٩، الراء فيه متطرفة مجردة عن التنوين بعد ياء ساكنة.
(٢) الحج: ٢٨، ولا يوجد في القرآن ((الكثير)) وقد مثل له في النشر بـ ((الحمير)) المفتوحة في النحل: ٨، والراء فيه متطرفة بعد ياء ساكنة قبلها كسر.
(٣) النساء: ٤٠، المرسلات: ٦، والراء فيه منونة قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن فتح أو ضم.
(٤) هود: ٤٠، الأعراف: ١٥٥، والراء فيه متطرفة مجردة عن التنوين قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن فتح.
(٥) البقرة: ٢٠٠، الكهف: ٩٠ والراء فيه منونة قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن كسر.
(٦) الكهف: ٧٦، النساء: ٢٣، والراء فيه منونة قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن ضم.
(٧) البقرة: ١٧٣، والراء فيه متطرفة مجردة من التنوين قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن مضموم.
(٨) البقرة: ١٠٢، الحجر: ٩، والراء فيه متطرفة مجردة من التنوين قبلها ساكن غير الياء وقبل الساكن كسر.
(٩) النشر ٢/ ٩٨.
(١٠) أي لا تنفصل عن الكلمة، الوافي: ١١٢.

في ﴿ صِرَٰطَ ﴾ كيف جاء[١]، و﴿ فِرَاقُ ﴾ في الكهف والقيامة[٢]، أو تتكرر الرَّاء ووقع ذلك في ثلاث كلمات ﴿ ضِرَارًا ﴾ و﴿ فِرَارًا ﴾ و﴿ ٱلْقَرَارُ ﴾[٣] فإنَّه يفخمها في ذلك كسائر القُرَّاء، وقد خرج بقيد الكسرة نحو ﴿ يُرَدُّونَ ﴾ و﴿ يَرَوْنَ ﴾[٤]، وبالمتَّصلة اللازمة بالجرّ نحو ﴿ بِرَشِيدٍ ﴾[٥] ولامه[٦] نحو ﴿ لِرَبِّهِۦ ﴾[٧] ممَّا لا يختل بحذفه معنى الكلمة بِخِلاف ﴿ كِرَامٍ ﴾[٨] ونحوه فإنَّ بحذفه يحصل الاختلال [فإن فصل بين الكسرة وبينها بمحرك نحو ((الكبر)) فالتفخيم ليس إلا][٩]، وكذلك يُرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن نحو ﴿ إِكْرَاهَ ﴾ و﴿ إِجْرَامِى ﴾ و﴿ ٱلذِّكْرُ ﴾ و﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾[١٠] لأنَّه حاجز غير حصين لكن بشروط: أنْ لا يكون السَّاكِن حرف استعلاء، وإنْ لا يكون بعد الرَّاء حرف استعلاء، وأنْ لا تكون الرَّاء مكررة، وأنْ لا يكون في اسم أعجمي، فإنْ كان السَّاكِن حرف استعلاء ولم يقع ذلك إلَّا:

---

(١) وهو ((صراط، وصراطك، وصراطي، والصراط، وصراطا))، كما في: الفاتحة: ٧، والبقرة: ١٤٢، ٢١٣، آل عمران: ٥١، ١٠١، المائدة: ١٦، الأنعام: ٣٩، ٨٧، ١٢٦، ١٦١، الأعراف: ٨٦، يونس: ٢٥، هود: ٥٦، إبراهيم: ١، الحجر: ٤١، النحل: ٧٦، ١٢١، مريم: ٣٦، الحج: ٢٤، ٥٤، المؤمنون: ٧٣، النور: ٤٦، سبا: ٦، يس: ٤، ٦١، الصافات: ٢٣، الشورى: ٥٢، ٥٣، الزخرف: ٤٣، ٦١، ٦٤، الملك: ٢٢.

(٢) الكهف: ٨٧، القيامة: ٢٨.

(٣) (البقرة: ٢٣١، التوبة: ١٠٧)، (الكهف: ١٨، الأحزاب: ١٣، نوح: ٦)، (إبراهيم: ٢٩، ص: ٦٠، غافر: ٣٩) على الترتيب.

(٤) (البقرة: ٨٥، التوبة: ١٠١)، (البقرة: ١٦٥، التوبة: ١٢٦، طه: ٨٩، الأنبياء: ٤٤، الفرقان: ٢٢، ٤٢، الأحقاف: ٣٥، الإنسان: ١٣)، على الترتيب.

(٥) هود: ٩٧، حرف الجر وإن اتصل خطا في حكم المنفصل لأنه مع مجروره كلمتان.

(٦) أي لام الجر، النشر ١/ ٤١٤، إيضاح الرموز: ٢٢٧، اتحاف فضلاء البشر ١/ ١٢٦.

(٧) الإسراء: ٢٧، العاديات: ٦.

(٨) عبس: ١٦.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، [الإسراء: ٢٣]، وهو ليس في النشر ٢/ ٣٩.

(١٠) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٥٦، هود: ٣٥، (الحجر: ٦، ٩، النحل: ٤٣، ٤٤، الأنبياء: ٧، ١٠٥، الفرقان: ١٨، ٢٩، يس: ١١، ص: ١، ٨، الزخرف: ٥، القمر: ٢٥، القلم: ٥١)، (البقرة: ١٠٢، يونس: ٨١، طه: ٧١، ٧٣، الأنبياء: ٣، الشعراء: ٤٩).

في «**الصَّاد**»: ﴿إِصۡرًا﴾ في «البقرة»[١] و﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ في «الأعراف»[٢] و﴿مِصۡرًا﴾ منونًا بـ «البقرة»[٣] أيضًا، وغير منون بـ «يونس» و«يوسف» و«الزخرف»[٤].

و**في «الطَّاء»**: في ﴿قِطۡرًا﴾ بـ «الكهف»، و﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ بـ «الروم»[٥].

و**«القاف»**: في ﴿وِقۡرًا﴾ في «الذاريات»[٦].

فإنَّه يفخمها كسائر القُرَّاء للتَّنافر وعدم التَّناسب.

وأمَّا «الخاء»: ففي ﴿إِخۡرَاجٍ﴾[٧] حيث وقع فرقق راءه ولم يجعل السَّاكِن حاجزًا بل أجراه مجرى الحروف المستفلة لِمَا فيه مِنَ الهمس وهو من صفات الضّعف.

وإنْ كان بعد الرَّاء حرف استعلاء فإنَّه يُفخمها أيضًا، وذلك في ﴿إِعۡرَاضًا﴾ في «النساء»، و﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ في «الأنعام»[٨].

واختلف في ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾[٩] كما سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

وإنْ كانت الرَّاء متكررة في كلمة فإنَّه يُفخمها لأنَّ مناسبة الرَّاء بأختها أحسن مِنْ مناسبتها بغيرها، وإليه أشار الشَّاطِبي بقوله[١٠]:

.... حتى يرى متعدلا

---

(١) البقرة: ٢٨٦.
(٢) الأعراف: ١٥٧.
(٣) البقرة: ٦١.
(٤) يونس: ٨٧، يوسف: ٢١، ٩٩، الزخرف: ٥١.
(٥) الكهف: ٩٦، الروم: ٣٠، على الترتيب.
(٦) الذاريات: ٢.
(٧) البقرة: ٢٤٠.
(٨) الآيات على الترتيب: النساء: ١٢٨، الأنعام: ٣٥.
(٩) ص: ١٨، ستأتي في ٢/ ٣٦٥.
(١٠) الشاطبية البيت (٣٤٥).

أي ليتساوى اللفظ باتِّحاد صوت الرائين، ووقع في القرآن مِنْ ذلك ﴿مِّدْرَارًا﴾[١] و﴿إِسْرَارًا﴾[٢].

وإنْ كانت الرَّاء في اسم أعجمي فإنَّه يفخمها أيضًا للمحافظة على الصِّيغة المنقولة للإشعار بثقله وهو فاشٍ في الأعجمية، وذلك في ثلاثة: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت، ولأنَّ الكسرة فيها همزة وعين وهُمَا مِنْ حروف الحلق.

واختلف عن ورش مِنْ طريق الأَزْرَق فيما تقدَّم مِنْ هذه الأقسام في ألفاظ مخصوصة وأصلٍ مُطَّرِد:

فأمَّا الألفاظ المخصوصة فهي:

﴿إِرَمَ﴾ بالفجر[٣]، و﴿سِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ و﴿مِرَآءً﴾ و﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ و﴿تَنَصَّرَانِ﴾ و﴿ظَهِيرًا﴾ و﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في «التوبة»[٤]، و﴿حَيْرَانَ﴾ و﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ في «ألم نشرح»[٥]، و﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٦] و﴿إِجْرَامِى﴾ و﴿حِذْرَكُمْ﴾ و﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿كِبْرَهُۥ﴾ و﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في سورة «ص»، و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٧]:

فأمَّا ﴿إِرَمَ﴾ فرقَّقها صاحب (العُنْوَان) ومكي، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون للكسرة قبلها، وفخَّمها الآخرون وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، والوجهان

---

(١) الأنعام: ٦، هود: ٥٢، نوح: ١١.
(٢) نوح: ٩.
(٣) الفجر: ٧.
(٤) الآيات: (ق: ٤٤، المعارج: ٤٣)، الحاقة: ٣٢، الكهف: ١٨، الأنعام: ١٣٨، ١٤٠، الكهف: ٢٢، طه: ٦٣، الرحمن: ٣٥، (الإسراء: ٨٨، الفرقان: ٥٥، القصص: ١٧، ٨٦)، التوبة: ٢٤.
(٥) الآيات على الترتيب: الأنعام: ٧١، الشرح: ٢، ٤.
(٦) الآيات: الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧، النجم: ٣٨، القيامة: ١١.
(٧) الآيات على الترتيب: هود: ٣٥، النساء: ٧١، ١٠٢، (آل عمران: ١٣، النحل: ٦٦، المؤمنون: ٢١، النور: ٤٤، النازعات: ٢٦)، النور: ١١، ص: ١٨، النساء: ٩٠.

في (جامع البيان)، ولم يتعرض له في (التَّيْسير) لاندراجه في الأعجمي، وهو مجرور بدل مِنْ ﴿عَادٍ﴾، "واتفق / على منعه مِنَ الصَّرف فقيل: عربي، اسم (عاد) الأُولَى /١٤٦أ/ أو قبيلته أو بلدته فالمنع للتَّأنيث والعلمية، وقيل: أعجمي، وهو اسم سام بن نوح، فالمنع للعلمية والعجمة المؤثرة لأنَّه مُحَرَّك الوسط فاتَّجه فيه الاختلاف في التَّرْقِيق والتفخيم للاختلاف في العجمة"(١).

وأمَّا ﴿سِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ فرقَّقها للكسرة قبلها وهو الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وبه قرأ الدَّاني على فارس والخاقاني، وفخَّمها لأجل العين ابن شريح والطبري وصاحب (العُنْوَان)، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وذكر الوجهين في (جامع البيان)، وكذا ابن بَلِّيمَة(٢).

وأمَّا ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ و﴿مِرَآءً﴾ فرقَّقها جماعة لأجل الكسرة وفخَّمها لأجل الهمزة ابن غُلْبُون وابن بَلِّيمَة، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن وذكر الوجهين في (جامع البيان)(٣).

وأمَّا ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ و﴿تَنَصَّرَانِ﴾ و﴿طَهِّرَا﴾ فرقَّقها جماعة مِنْ أجل الكسرة، وفخَّمها لأجل أَلِف التثنية أبو الحسن ابن غُلْبُون والطبري، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وفي (جامع البيان) الوجهان(٤).

وأمَّا ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في «التوبة» ففخَّمها صاحب (التَّجْريد) والمهدوي وابن شريح مناسبة للشّين، ورققها الآخرون مِنْ أجل الياء السَّاكِنَة(٥).

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٨٩٥، وانظر: النشر ٢/ ٩٧، إيضاح الرموز: ٢٢٩، الدر المصون ١/ ٧٨٣، البحر المحيط ٨/ ٤٦٩، جامع البيان ٢/ ٧٧٧، العنوان: ٦٢، التبصرة: ٤١١.
(٢) النشر ٢/ ٩٨، العنوان: ٦٣، الكافي: ٧٥، جامع ٢/ ٧٤٤، تلخيص: ٣٣، إيضاح: ٢٢٩.
(٣) النشر ٢/ ٩٨، جامع البيان ٢/ ٧٤٤، ، التذكرة ١/ ٢٢٤، تلخيص: ٥٠، إيضاح: ٢٣٠.
(٤) النشر ٢/ ٩٨، جامع البيان ٢/ ٧٤٥، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٥) النشر ٢/ ٩٨، التجريد: ١٧٩، شرح الهداية: ١/ ١٤٧، الكافي: ٧٥، إيضاح الرموز: ٢٣٠.

وأمَّا ﴿حَيْرَانَ﴾ بـ «الأنعام» فرقَّقها لوجود السَّبب أبو معشر الطَّبَري وصاحب (العُنْوَان)[١] و(التَّذْكِرَة) وقطع به في (التَّيْسير)، وتعقبه في (النَّشْر) بأنَّه: "خرج بذلك عن طريقه فيه"[٢]، وفخمها ابن خاقان، وبه قرأ الدَّاني عليه لأجل عدم صرفه، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كـ (جامع البيان)[٣].

وأمَّا ﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ في «ألم نشرح» ففخَّمها المهدوي ومكي وأبو الفتح فارس وابن سفيان لأجل تناسب رءوس الآي، ورقَّقها الآخرون على القياس، وحكى الوجهين الدَّاني في (جامعه)، وقال: إنَّه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، واختار التَّرْقِيق[٤]، وقال صاحب (الكافي): "التَّفخيم فيهما أكثر"[٥].

وأَوْرَدَ الدَّاني على التَّفخيم ﴿كُوِّرَتْ﴾ و﴿سُيِّرَتْ﴾ و﴿فُجِّرَتْ﴾ و﴿بُعْثِرَتْ﴾[٦].

وأمَّا ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ففخَّمها صاحب (الهِدَاية) و(التَّجْرِيد) ومكي، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، ورقَّقه الآخرون على القياس، وفي (جامع) البيان الوجهان[٧].

وأمَّا ﴿إِجْرَامِى﴾ ففخَّمة صاحب (التَّجْريد) ورققه الآخرون، والوجهان في (التَّبْصِرَة) و(الكافي)[٨].

وأمَّا ﴿حِذْرَكُمْ﴾ ففخَّمه ابن سفيان والمهدوي ومكي وابن شريح ورقَّقه الآخرون وهو القياس[٩].

---

(١) العنوان: ١٢١.
(٢) النشر ٢/ ٩٨، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٣) جامع البيان ٢/ ٧٧٧، التذكرة ١/ ٢٢٠، العنوان: ٦٢، الشاطبية البيت (٣٤٦).
(٤) النشر ٢/ ٩٨، جامع البيان٢/ ٧٧٨، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٥) جامع البيان ٢/ ٧٧٨، التبصرة: ١٤٢، الهادي: ٢٢٠، الكافي: ٥٨.
(٦) الآيات على الترتيب: التكوير: ١، ٣، الانفطار: ٣، ٤، جامع البيان ٢/ ٨٧٧.
(٧) النشر ٢/ ٩٧، جامع البيان ٢/ ٧٧٨، التجريد: ١٩٣، التبصرة: ١٤٢، إيضاح الرموز: ٢٣٠
(٨) النشر ٢/ ٩٧، التجريد: ١٧٩، الكافي: ٦٠، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٩) النشر ٢/ ٩٧،التجريد:١٧٩، التبصرة: ١٤٢، الكافي: ٧٦، الهادي: ٢٢٠، إيضاح: ٢٣٠

وأمَّا ﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿كِبْرَهُۥ﴾ ففخَّمهما صاحب (الهِدَاية) و(التَّبْصِرَة) وغيرهما، ورققهما الآخرون(١).

وأمَّا ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في «ص» فرقَّقه صاحب (العُنْوَان) مِنْ أجل كسر حرف الاستعلاء بعدُ لصعوبة الصّعود مِنَ التَّسفل، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون، وهو قياس ترقيق ﴿فِرْقٍ﴾ لكنْ عارَض الدَّاني ابن غُلْبُون بـ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، وقال عنه: أحسبه قاسه دون رواية إذ لا أعلم له موقعًا، وفَرَّق الجَعْبَري بينهما باكتناف راء ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بمفخمين، وفخَّمة الآخرون لبعد الكسرتين، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضًا، وهو القياس، والوجهان في (جامع البيان) و(التَّذْكِرَة) و(تلخيص) أبي معشر(٢).

وأمَّا ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ففخَّمه وصلاً مِنْ أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب (الهَادِي) و(الهِدَايَة) و(التَّجْرِيد)، ورققه الآخرون في الحالين والوجهان في (الكافي) وقال: "لا خلاف في ترقيقها وقفًا"، وفي (الهِدَاية) تفخيمها أيضًا في الوقف، وصحح في (النَّشْر) ترقيقها في الحالين(٣)، ولا تأثير لحرف الاستعلاء المتأخر لانفصاله.

وقد أجمعوا على ترقيق ﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ ونحوهما مع حرف الاستعلاء لعدم تأثيره بالانفصال(٤).

واختلفوا أيضًا في ﴿بِشَكَرٍ﴾ في «المرسلات» فذهبوا إلى ترقيق الرَّاء الأُولَى لأجل كسرة الرَّاء المتأخرة / الشَّاطِبي كالدَّاني وأبي الحسن ابن غُلْبُون وابن شريح /١٤٦ب/

(١) النشر ٢/ ٩٧، شرح الهداية ١/ ٩٤١، التبصرة: ١٤٢، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٢) النشر ٢/ ٩٨، كنز المعاني ٢/ ٩٠٧،العنوان: ٣٦، التذكرة ١/ ٢٢٢، إيضاح الرموز: ٢٣٠.
(٣) قال في النشر ٢/ ٩٨: "والأصح ترقيقها في الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله وللإجماع على ترقيق ﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ و﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾، و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال"، وانظر الكافي: ٧٥، ٥٨، شرح الهداية ١/ ١٤٧، الهادي: ٢٢١، التجريد: ١٧٩، إيضاح الرموز: ٢٣١.
(٤) النشر ٢/ ٩٨.

والصقلي وفاقًا للجمهور، لكن حكى الدَّاني والشاطبي اتّفاق الرواة عليه، وعبارة الشَّاطِبي: "وفي شررٍ عنه" ـ أي عن ورش ـ، "يرقِّقُ كُلُّهم"[١] فهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة، واتَّفق هؤلاء على ترقيقه في الوقف أيضًا، وقياس ترقيقه ترقيق ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ المُجمع على تفخيمه خلافًا لسيبويه حيث أجاز ترقيقه حاكيًا سماعه مِنْ العرب[٢]، و﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ ﴾ وعلَّل بعضهم تفخيم الأوَّل بحرف الاستعلاء.

وعُورِض ﴿ بِقِنطَارٍ ﴾[٣] المرقق؟.

وأُجيب: بأنَّ ما ثبت على خلاف الدليل لا يُقاس عليه، وبانفتاح حرف الاستعلاء مع ضعف السّبب فيه وتمكّنه في ﴿ بِقِنطَارٍ ﴾.

وعن ﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ ﴾[٤] بأنَّ المفتوحة أنسب بالمكسورة مِنَ المضمومة[٥].

وذهب آخرون إلى تفخيم ﴿بِشَرَرٍ﴾ كالمهدوي وابن بَلِّيمَة وصاحب (العُنْوَان) وابن سفيان، واتَّفق هؤلاء على تفخيمه في الوقف[٦].

وأمَّا الرَّاء الثَّانية فسيأتي أنَّه إذا وقف على المكسورة بالروم رَقَّق مع تفخيم الأُولَى، وإذا وقف بالسكون فخَّم إلاَّ أنْ ينكسر ما قبلها أو تُرَقَّق أو تكون ياء ساكنة، فهذه بعد مرقّق فترقَّق الأُولَى وصلاً لتناسب المجاورة لها وهي الرَّاء الثَّانية، فهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة كما مرّ، واستصحب ترقيقها وقفًا لأنَّ ذهاب الكسرة عارض كالإمالة، ورققت الثَّانية وقفًا لمجاورة الأُولى فصار ترقيق الأُولَى لمجاورة

---

(١) الشاطبية البيت (٣٤٧)، النشر ٢/ ٩٨، ١٠٦، كنز المعاني ٢/ ٩٠١، إيضاح الرموز: ٢٣١.
(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٤٣: "ومن ذلك قولك «من الضرر» ... لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف ..." فربما قصد بالإمالة الترقيق والله أعلم، التذكرة ١/ ٢٢٦، الكافي: ٧٥، التجريد: ١٧٩، جامع البيان ٢/ ٧٨٠، ٧٨٦.
(٣) آل عمران: ٧٥.
(٤) الحجر: ٤٧.
(٥) انظر كنز المعاني ٢/ ٩٠١.
(٦) النشر ٢/ ٩٨، الهادي: ٢١٣، وفيه الترقيق، العنوان: ٦٢،تلخيص العبارات: ٣٣.

الثَّانية وترقيق الثَّانية لمجاورة الأُولَى فلمَّا اكتسبت الرَّاء الأُولَى التَّرْقِيق مِنَ الثَّانية اكتسبت الثَّانية وقفًا التَّرْقِيق مِنَ الأُولَى.

وأمَّا الأصل المُطرد:

فهو أنَّه اختلف عنه فيما وقع مِنْ أقسام الرَّاء المفتوحة بأنواعها المذكورة منونًا وهو أقسام:

الأوَّل: أنْ يكون الرَّاء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر حرفًا:

﴿شَاكِرًا﴾(١)، و﴿صَابِرًا﴾(٢)، و﴿نَاصِرًا﴾(٣)، و﴿سَمِرًا﴾(٤)، و﴿ظَاهِرًا﴾(٥)، و﴿حَاضِرًا﴾(٦)، و((طائرا))(٧)، و﴿عَاقِرًا﴾(٨)، و﴿مُدْبِرًا﴾(٩)، و﴿مُبْصِرًا﴾(١٠)، و﴿فَاجِرًا﴾(١١)، و﴿مُهَاجِرًا﴾(١٢)، و﴿مُبَشِّرًا﴾(١٣)، و﴿مُنتَصِرًا﴾(١٤)، و﴿مُغَيِّرًا﴾(١٥)، و﴿خَضِرًا﴾(١٦)، و﴿مُّقْتَدِرًا﴾(١٧).

---

(١) النساء: ١٤٧، النحل: ١٢١، الإنسان: ٣.
(٢) الكهف: ٦٩، ص: ٤٤.
(٣) الجن: ٢٤.
(٤) المؤمنون: ٦٧.
(٥) الكهف: ٢٢، الروم: ٧.
(٦) الكهف: ٤٩.
(٧) آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠، على قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب.
(٨) مريم: ٥، ٨.
(٩) النمل: ١٠، القصص: ٣١.
(١٠) يونس: ٦٧، النمل: ٨٦، غافر: ٦١.
(١١) نوح: ٢٧.
(١٢) النساء: ١٠٠.
(١٣) الإسراء: ١٠٥، الفرقان: ٥٦.
(١٤) الكهف: ٤٣.
(١٥) الأنفال: ٥٣.
(١٦) الأنعام: ٩٩.
(١٧) الكهف: ٤٥.

الثَّاني: أنْ يحول بين الرَّاء والكسرة ساكن صحيح مُظهر ومُدغم في ثمانية أحرف:

﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾ و﴿حِجْرًا﴾ و﴿وِزْرًا﴾ و﴿إِمْرًا﴾ و﴿وَصِهْرًا﴾ و﴿سِرًّا﴾ و﴿مُّسْتَقَرًّا﴾[(١)].

الثَّالث: أنْ تكون الرَّاء بعد ياء ساكنة ويكون حرف مدّ ولين:

ومنه ما يكون على وزن «فعيلا» وهو: ﴿قَدِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ و﴿كَبِيرًا﴾ و﴿بَشِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿وَزِيرًا﴾ و﴿عَسِيرًا﴾ و﴿نَذِيرًا﴾ و﴿صَغِيرًا﴾ و﴿وَحَرِيرًا﴾ و﴿وَأَسِيرًا﴾[(٢)] اثنا عشر حرفًا.

ومنه ما يكون على غير ذلك وهو: ﴿نَقْدِيرًا﴾ و﴿تَطْهِيرًا﴾ و﴿تَبْذِيرًا﴾ و﴿تَفْجِيرًا﴾ و﴿تَكْبِيرًا﴾ و﴿تَنْبِيرًا﴾ و﴿تَدْمِيرًا﴾ و﴿تَفْسِيرًا﴾ و﴿قَوَارِيرَا﴾ و﴿قَطْرِيرًا﴾ و﴿مُسْتَطِيرًا﴾ و﴿زَمْهَرِيرًا﴾ و﴿مُّنِيرًا﴾[(٣)].

ومنه ما يكون بعد حرف لين في ثلاثة: ﴿سَيْرًا﴾ و﴿طَيْرًا﴾ و﴿خَيْرًا﴾[(٤)].

فمنهم مَنْ رقَّق الرَّاء في هذه الأقسام مطلقًا في الحالين على القياس كصاحب (التَّذْكِرَة) و(العنوان) و(التَّلْخِيص) وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن[(٥)]، ومنهم مَنِ استثني ذلك ففخَّمه وصلاً ووقفًا مِنْ أجل التَّنوين اللاحق له كالهذلي وأبي الطيب ابن غُلْبُون وغيرهما، ومنهم مَنْ أَخَذَ في ذلك بالتفصيل كالدَّاني والشاطبي وأبي الفتح

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٠٠، الكهف: ٩٠، الفرقان: ٢٢، طه: ١٠٠، الكهف: ٧١، الفرقان: ٥٤، البقرة: ٢٣٥. الفرقان: ٢٤.

(٢) الآيات على الترتيب: النساء: ١٣٣، النساء: ٣٥، البقرة: ٢٦، البقرة: ٢٨٢، البقرة: ١١٩، النساء: ٥٨، طه: ٢٩، الفرقان: ٢٦، الفرقان: ١، البقرة: ٢٨٢، الإنسان: ١٢، الإنسان: ٨.

(٣) الآيات على الترتيب: الفرقان: ٢، الأحزاب: ٣٣، الإسراء: ٢٦، الإسراء: ٩١، الإسراء: ١١١، الإسراء: ٧، الإسراء: ١٦، الفرقان: ٣٣، الإنسان: ١٥، الإنسان: ١٠، الإنسان: ٧، الإنسان: ١٣، الفرقان: ٦١.

(٤) الآيات على الترتيب: الطور: ١٠، آل عمران: ٤٩، البقرة: ١٥٨.

(٥) التذكرة ١/ ٢١٩، العنوان: ٦٢، النشر ٢/ ٩٥.

والخاقاني وابن بَلِّيمَة ومكي وابن الفَحَّام ففخَّموا ما كان بعد ساكن صحيح مُظهر في السِّتَّة المذكورة وفاقًا للجمهور(١).

واتَّفقوا على ترقيق الحرفين المدغمين ﴿سِرًّا﴾(٢) و﴿مُّسْتَقَرًّا﴾ لذهاب الفاصل لفظًا.

ومِنْ هؤلاء مَنِ استثنى مِنْ هؤلاء الكلمات السِّتَّة ﴿وَصِهْرًا﴾ فرقَّقه كابن سفيان وابن شريح والمهدوي وعلَّلوه بخفاء الهاء، ولم يستثنه الشَّاطِبي كالدَّاني وغيره ففخَّموه، وذكر الوجهين فيه مَكِّي.

وذهب آخرون منهم طاهر بن غُلْبُون وغيره إلى ترقيق باب ﴿ذِكْرًا﴾(٣) لوجود السَّبب وارتفاع المانع(٤)، ومِنْ / ثَمَّ قال الدَّاني: "أقيس"، وبه قرأ على طاهر إلاَّ /١٤٧أ/ ﴿مِصْرًا﴾ و﴿إِصْرًا﴾ و﴿قِطْرًا﴾ و﴿وَقْرًا﴾ فأجمعوا على استثناءها لأجل حروف الاستعلاء، وذهب الجَعْبَري كأبي شامة إلى التَّسوية في التَّفخيم بين ﴿ذِكْرًا﴾ المفتوح(٥) و﴿ذِكْرُ﴾(٦) المضموم، وتمحل في (الكنز) لإخراج ذلك مِنْ كلام (الحِرْز) فقال: "ومِثَالا الناظم دَلَّا على العموم فـ﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ مثالاً للمضمومة، ونصبها لايقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد، ثُمَّ قال: ولو قال مثل(٧):

كـذكـرىً رقيق للأقل و شاكرًا خـبـيـرًا لأعِـيَـان وسـرًا تعدلا

(١) جامع البيان ٢/ ٧٧٨، تلخيص: ٤٩، التبصرة ١٤٢، التجريد: ١٧٨، النشر ٢/ ٩٥.
(٢) (البقرة: ٢٣٥، ٢٧٤، الرعد: ٢٢، إبراهيم: ٣١، النحل: ٧٥، فاطر: ٢٩)، النمل: ٤٠.
(٣) البقرة: ٢٠٠، الكهف: ٧٠، ٨٣، طه: ٩٩، ١١٣، الأحزاب: ٤١، الصافات: ٣، ١٦٨، الطلاق: ١٠، المرسلات: ٥.
(٤) أي كل راء مفتوحة منونة قبلها ساكن صحيح مرقق قبله كسر، التذكرة ١/ ٢٢٢.
(٥) كما في: البقرة: ٢٠٠، والكهف: ٧٠، ٨٣، طه: ٩٩، ١١٣، الأحزاب: ٤١، الصافات: ٣، ١٦٨، الطلاق: ١٠، المرسلات: ٥.
(٦) كما في: الأعراف: ٦٣، ٦٩، يوسف: ١٠٤، مريم: ٢، الأنبياء: ٢٤.
(٧) إبراز المعاني ٢/ ١٦٤، كنز المعاني ٢/ ٨٩٨.

لنصَّ على الثَّلاثة" فسوَّى بين ذكر المنصوب وذكر المرفوع، وتعقبه ابن الجَزَري فقال: "هذا كلام مَنْ لم يطلَّع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات وتخصيصهم الرَّاء المفتوحة بالتَّرْقِيق دون المضمومة، وأنَّ مَنْ مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿بِكْرٌ﴾[١] و﴿سِحْرٌ﴾[٢] و﴿شَاكِرٌ﴾[٣] و﴿قَادِرٌ﴾[٤] و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾[٥] و﴿يَغْفِرُ﴾[٦] و﴿يُقَدِّرُ﴾[٧]"[٨] انتهى.

وقد اختلف القائلون بالتَّفصيل فيما عدا ما فصل بالسَّاكن الصَّحيح فمنهم مَنْ رقَّق في الحالين كالدَّاني والشاطبي وابن الفَحَّام سواء كان بعد ياء أو كسرة متصلة نحو ﴿بَصِيرًا﴾ و﴿شَاكِرًا﴾ وهو أحد الوجهين في (الكافي) و(التَّبْصِرَة)، ومنهم مَنْ رقَّقه وقفًا وفخَّمه وصلاً لأجل التَّنْوين كالمهدوي وابن سفيان، والثَّانِي في (الكافي)[٩].

وأمَّا الرَّاء المكسورة:

وتكون كسرتها لازمة وعارضة، وتكون أيضًا:

مبتدأة نحو: ﴿رِزْقًا﴾ و﴿رِضْوَانَ﴾ و﴿رِبِّيُّونَ﴾ و﴿رِجَالٌ﴾[١٠]

ومتوسطة نحو: ﴿ٱلطَّارِقُ﴾ و﴿فَارِضٌ﴾ و﴿إِصْرِى﴾[١١]

---

(١) البقرة: ٦٨.
(٢) كما في المائدة: ١١٠، الأنعام: ٧.
(٣) البقرة: ١٥٨.
(٤) الأنعام: ٣٧، الإسراء: ٩٩.
(٥) القمر: ٢.
(٦) كما في: آل عمران: ١٢٩، ١٣٥، الزمر: ٥٣.
(٧) النحل: ٧٥، ٧٦، البلد: ٥.
(٨) النشر ٢/ ٩٧، كنز المعاني ٢/ ٨٩٨.
(٩) التيسير: ٥٧، التجريد: ١٧٨، الكافي: ٧٥، التبصرة: ١٤١، الهادي: ٢٢١، النشر ٢/ ٩٧.
(١٠) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٢، آل عمران: ١٦٢، آل عمران: ١٤٦، الأعراف: ٤٦.
(١١) الآيات على الترتيب: الطارق: ٢، البقرة: ٦٨، آل عمران: ٨١، وفي المخطوط (واصبري)=

ومتطرفة نحو: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ و﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ و﴿وَٱلطُّورِ﴾ و﴿ٱلْمَعْمُورِ﴾[١]، ونحو ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ و﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[٢] ممَّا كُسر لا لتقاء السَّاكنين، ونحو ﴿وَٱنْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ و﴿وَٱنظِرْ إِنَّهُم﴾[٣] ممَّا حرك بحركة النَّقل فاتَّفقوا على ترقيقها لجميع القُرَّاء[٤].

وأمَّا الرَّاء المضمومة:

فتكون أوَّل الكلمة ووسطها وطرفها، ويكون قبلها متحرك وساكن[٥]:

فالمتحرك: يكون:

فتحًا نحو: ﴿وَرُدُّوٓاْ﴾ و﴿وَرُمَّانٌ﴾ و﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾[٦]، ونحو ﴿أُمِرُوٓاْ﴾ و﴿وَٱصْبِرُوٓاْ﴾ ﴿فَعَقَرُوهَا﴾[٧]، ونحو: ﴿بَشَرٌ﴾ و﴿نَفَرٌ﴾[٨]، ونحو: ﴿ٱلْقَمَرُ﴾ و﴿ٱلسِّحْرُ﴾[٩].

وكسرًا نحو: ﴿لِرُقِيِّكَ﴾ و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾[١٠]، ونحو: ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾[١١] ونحو: ﴿شَاكِرٌ﴾ و﴿مُنفَطِرٌ﴾[١٢]، ونحو: ﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ و﴿ٱلْأَخَرُ﴾ و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾[١٣].

= وهو خطأ.
(١) الآيات على الترتيب: فاطر: ٢٥، الفجر: ١، الطور: ١، الطور: ٤.
(٢) الآيات على الترتيب: النور: ٦٣، الطارق: ٥.
(٣) الكوثر: ٢، ٣، السجدة: ٣٠.
(٤) النشر ٢/ ١٠٠.
(٥) النشر ٢/ ١٠١.
(٦) الآيات على الترتيب: يونس: ٣٠، الرحمن: ٦٨، الكهف: ٨١.
(٧) الآيات على الترتيب: النساء: ٦٠، الأعراف: ١٣٧، هود: ٦٥.
(٨) الآيات على الترتيب: آل عمران: ٤٧، الجن: ١.
(٩) الآيات على الترتيب: القمر: ١، يونس: ٨١.
(١٠) الإسراء: ٩٣، المائدة: ٦.
(١١) القصص: ٨٠، الزمر: ١٠.
(١٢) البقرة: ١٥٨، المزمل: ١٨.
(١٣) (طه: ٦٩، الزخرف: ٤٩)، يوسف: ٣٦، المدثر: ١.

وضمًا وهو: ﴿تَأۡوِيلُ رُءۡيَـٰيَ﴾ فقط، ونحو: ﴿حُمُرٌ﴾ و﴿سُرُرٌ﴾[١]، ونحو: ﴿تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾[٢].

وأمَّا السَّاكن: فيكون ياء وغيرها:

فالياء ﴿فِي رُءۡيَـٰيَ﴾، ونحو: ﴿كَبِيرُهُمۡ﴾ و﴿سِيرُواْ﴾[٣]، ونحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿بَصِيرُۢ﴾[٤]، ونحو ﴿ٱلۡعِيرُ﴾ و﴿أَسَطِيرُ﴾ و﴿غَيۡرُ﴾[٥].

وأمَّا غير الياء فهو: ﴿ٱلزُّجَيَ﴾ و﴿وَهُمۡ رُقُودٌ﴾ و﴿وَلَوۡ رُدُّواْ﴾[٦]، ونحو ﴿لَعَمۡرُكَ﴾ و﴿يَفۡرُطَ﴾[٧]، ونحو ﴿وَزُخۡرُفًا﴾[٨]، ونحو: ﴿عِشۡرُونَ﴾[٩]، ونحو: ﴿بِكۡرٌ﴾ و﴿ذِكۡرٌ﴾[١٠]، ونحو ﴿ٱلسِّحۡرُ﴾ و﴿ٱلۡبِرُّ﴾[١١].

فرقَّق ورش مِنْ طريق الأَزْرَق الرَّاء في هذه الأقسام إذا كانت متوسطة أو متطرفة منونة أو غير منونة وبعدها ياء ساكنة نحو: ﴿سِيرُواْ﴾ و﴿قَدِيرٌ﴾، أو كسرة نحو: ﴿كَافِرٌ﴾ و﴿شَاكِرٌ﴾ و﴿يَغۡفِرُ﴾، أوحال بين الكسرة والرَّاء ساكن نحو: ﴿ذِكۡرُكُمۡ﴾ و﴿كِبۡرٌ﴾ و﴿ذِكۡرِ﴾[١٢] على اختلاف بين الرواة عنه، والترقيق هو

---

(١) يوسف: ١٠٠، المدثر: ٥٠، الغاشية: ١٣.
(٢) القمر: ٥.
(٣) (يوسف: ٨٠، الأنبياء: ٦٣)، (الأنعام: ١١، النمل: ٦٩، العنكبوت: ٢٠، الروم: ٤٢، سبأ: ١٨).
(٤) البقرة: ٢٠، البقرة: ٩٦.
(٥) يوسف: ٧٠، الأنعام: ٢٥، النساء: ٩٥.
(٦) العلق: ٨، الكهف: ١٨، الأنعام: ٢٨.
(٧) الحجر: ٧٢، طه: ٤٥.
(٨) الزخرف: ٣٥.
(٩) الأنفال: ٦٥، في جميع النسخ ما عدا الأصل بزيادة و﴿يَعۡصِرُونَ﴾ وهو خطأ لأن السياق في الراء المضمومة المسبوقة بساكن غير الياء وقبل الساكن كسر.
(١٠) البقرة: ٦٨، الأعراف: ٦٣.
(١١) يونس: ٨١، البقرة: ١٨٩.
(١٢) الأنبياء: ١٠، غافر: ٥٦، الأعراف: ٦٣.

الذي في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا للجمهور وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح والخاقاني ونقله عن عامة أهل الأداء مِنْ أصحاب ورش مِنَ المصريين والمغاربة، وصحَّحه في (النَّشْر) مِنْ جهة النَّص والرّواية والقياس[١]، وذهب آخرون إلى التَّفخيم إجراءً لها مجرى المفتوحة، وبه قال أبو الحسن ابن غُلْبُون، وقرأ الدَّاني عليه به وهو في (العُنْوَان) وغيره.

واختَلَف المُرقِّقون لهذا القسم في ﴿عِشْرُونَ﴾ و﴿كِبْرُ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾[٢] ففي (الشَّاطِبيَّة) كأصلها ترقيقهما وفاقًا لأبي الفتح فارس والخاقاني، وبه أخذ الطَّبَري وابن بَلِّيمَة، وفي التَّبْصِرَة تفخيمهما وبه أخذ ابن سفيان والمهدوي وابن الفَحَّام وغيرهم.

وأمَّا الرَّاء السَّاكِنَة:

وتكون أيضًا مُبتدأة ومتوسطة وآخرًا، ويكون أيضًا قبلها:

فتح نحو: ﴿وَٱرۡزُقۡنَا﴾ و﴿وَٱرۡحَمۡنَا﴾ / ، ونحو: ﴿وَبَرۡقٌ﴾ و﴿خَرۡدَلٍ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ /١٤٧ب/ و﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ و﴿وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ و﴿وَرۡدَةً﴾ و﴿صَرۡعَىٰ﴾ و﴿ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ و﴿مَرۡيَمَ﴾ و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾، ونحو: ﴿يُغۡفَرۡ﴾ و﴿لَا نَذَرۡ﴾ و﴿لَا يَسۡخَرۡ﴾ و﴿فَلَا نَقۡهَرۡ﴾ و﴿فَلَا نَنۡهَرۡ﴾[٣].

وضم نحو: ﴿ٱرۡكُضۡ﴾، ونحو: ﴿ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ و﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ و﴿ٱلۡغُرۡفَةَ﴾ و﴿كُرۡسِيِّهِۦ﴾ و﴿ٱلۡخُرُطُومِ﴾ و﴿تُرۡجِي﴾ و﴿سَأُرۡهِقُهُۥ﴾ و﴿زُرۡتُمۡ﴾، ونحو: ﴿فَٱنظُرۡ﴾ و﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ﴾ ﴿فَلَا تَكۡفُرۡ﴾[٤].

---

(١) قال في النشر ٢/ ١١٤: "والترقيق هو الأصح نصا ورواية وقياسا".
(٢) الأنفال: ٦٥، غافر: ٥٦، التيسير: ٥٧، تلخيص: ٥١، التبصرة: ١٤١، الهادي: ٢٢١.
(٣) المائدة: ١١٤، البقرة: ٢٨٦، ١٩، الأنبياء: ٤٧، البقرة: ١١، الأعراف: ٥٤، الرحمن: ٢٢، ٣٧، الحاقة: ٧، البقرة: ٢٥٩، ٨٧، ١٠٢، الأنفال: ٣٨، المدثر: ٢٨، الضحى: ٩، ١٠.
(٤) الآيات: ص: ٤٢، البقرة: ١٨٥، آل عمران: ٤، الفرقان: ٧٥، البقرة: ٢٥٥، القلم: ١٦،=

وكسر نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿شِرْعَةً﴾ و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ و﴿مِرْيَةٍ﴾ و﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾ و﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ و﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ و﴿ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ و﴿أُمِرْتُ﴾ و((يَنْفَطِرْنَ)) و((قِرْنَ))[١]، ونحو: ﴿ٱسْتَغْفِرْ﴾[٢] و﴿نَّغْفِرْ﴾[٣] و﴿وَٱصْطَبِرْ﴾[٤] و﴿وَٱصْبِرْ﴾[٥] و﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾[٦].

فهذه أقسام السَّاكِنَة، وقد أجمع على تفخيمها لكلّ القُرَّاء إذا توسطت بعد فتح نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ أو ضم نحو ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾[٧] إلاَّ في ﴿قَرْيَةٍ﴾[٨] و﴿مَرْيَمَ﴾[٩] حيث وقعا، و﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ في «البقرة» و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ في «الأنفال»[١٠] ممَّا قبله فتح فاختلفوا في ترقيقه وتفخيمه، وصوَّب في (النَّشْر)[١١] التَّفخيم في الثَّلاثة لجميع القُرَّاء وفاقًا للمحققين وجمهور أهل الأداء لعدم سبب التَّرْقِيق المتقدم، وذهب إلى التَّرقيق في الأوَّلين لجميع القُرَّاء ابن شريح ومكي والأهوازي لأجل الياء بعد الرَّاء السَّاكِنَة حملاً لها على المتقدمة، وغلَّط الحصري مَنْ فخَّمها فيهما فبالغ في ذلك،

= الأحزاب: ٥١، المدثر: ١٧، التكاثر: ٢، البقرة: ٢٥٩، لقمان: ١٢، ١٤، البقرة: ١٠٢.

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٤٩، المائدة: ٤٨، الشعراء: ٥٤، هود: ١٧، الكهف: ١٠٧، البقرة: ٦، البقرة: ١٩٦، القصص: ٢٦، الأنعام: ١٤، (مريم: ٩٠ على قراءة حمزة وابن عامر، الشورى: ٥ على قراءة البصريين وشعبة)، الأحزاب: ٣٣ على قراءة غير المدنيين وعاصم.

(٢) التوبة: ٨٠، يوسف: ٩٧.

(٣) البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١.

(٤) مريم: ٦٥، طه: ١٣٢، القمر: ٢٧.

(٥) يونس: ١٠٩، هود: ١١٥ وغيرهما.

(٦) لقمان: ١٨.

(٧) البقرة: ١١، البقرة: ١٨٥ على الترتيب.

(٨) كما في: البقرة: ٢٥٩، والأنعام: ١٢٣.

(٩) كما في البقرة: ٨٧، ٢٥٣ وغيرها.

(١٠) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٠٢، الأنفال: ٢٤.

(١١) قال في النشر ٢ / ١١٦: "وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح".

وخصّ بعضهم ترقيقها بورش مِنْ طريق الأَزْرَق، والتَّفخيم لسائر القُرَّاء وإليه ذهب ابن بَلِّيمَة وغيره، وبالتَّرقيق في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾[١] لورش أيضًا أخذ كثير من المغاربة مِنْ طريق المصريين وإليه ذهب ابن الفَحَّام لأجل كسر الهمزة والصَّواب التَّفخيم ـ كما تقدَّم ـ ولا فرق بين ورش وغيره في الثَّلاثة، وقد اتَّفقوا على تفخيم ﴿تَرْمِيهِم﴾[٢] و﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ﴾[٣] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾[٤] ونحو ذلك، ولا فرق بينه وبين ﴿ٱلْمَرْءُ﴾[٥].

وإنْ وقعت الرَّاء السَّاكِنَة بعد كسرة:

فإنْ كانت الكسرة عارضة نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾[٦] و﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[٧] فلا خلاف في تفخيمها، وقد يكون بعد كسر مختلف فيه بين القُرَّاء كقراءة ((أن اركض))[٨] فتضم النُّون في قراءة نافع وابن كثير وغيرهما، وتكسر في قراءة أبي عَمْرُو وغيره فهي مفخمة على كلِّ حال لوقوعها بعد ضم ولكون الكسرة عارضة.

وأمَّا قوله ـ تعالى ـ ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ﴾ و﴿ٱلْمُطَّهَّرُونَ ٱرْجِعِيٓ﴾ و﴿ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ﴾ و﴿نَفْرَحُونَ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[٩] فلا تقع الكسرة في ذلك ونحوه إلَّا في الابتداء فهي أيضًا مفخمة في ذلك لعروض الكسر قبلها وكون الرَّاء في أصلها التَّفخيم[١٠].

---

(١) النبأ: ٤٠، عبس: ٣٤.
(٢) الفيل: ٤.
(٣) التوبة: ١٢٩، الأنبياء: ٢٢، المؤمنون: ١١٦، النمل: ٢٦، الزخرف: ٨٢.
(٤) البقرة: ٢٧، ٢٩.
(٥) النشر ٢/ ١٠١، الكافي: ٧٣، التبصرة: ١٤٠، الوجيز: ١١٣، القصيدة الحصرية: ١٣١.
(٦) النور: ٥٠.
(٧) الأنبياء: ٢٨.
(٨) الصواب: ((وعذاب اركض)) [ص: ٤١]، كما في النشر ٢/ ١٠٢.
(٩) الآيات على الترتيب: النور: ٢٨، الفجر: ٢٧، ٢٨، الحج: ٧٧، محمد: ٢٥، النمل: ٣٦، ٣٧.
(١٠) النشر ٢/ ١٠١.

وأمَّا إنْ كانت الكسرة لازمة نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿مِرْيَةٍ﴾ و﴿اصْبِرْ﴾ و﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾[١] فلا خلاف في ترقيقها لجميع القُرَّاء لوقوعها ساكنة بعد كسر إلاَّ أنْ يقع بعدها حرف استعلاء متَّصل فلا خلاف في تفخيمها، والوارد مِنْ ذلك في القرآن ﴿قِرْطَاسٍ﴾ في «الأنعام»[٢]، و﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿وَإِرْصَادًا﴾ في «التوبة»[٣]، و﴿مِرْصَادًا﴾ في «النبأ»[٤]، و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ في «الفجر»[٥]، وغُلِّط ابن بَلِّيمَة وصاحب (الكافي) في ترقيق ذلك لمخالفتهما ما عليه عمل أهل الأداء[٦].

والمُراد بالكسرة: اللازمة التي تكون على حرف أصلي أو مُنَزَّل مَنْزِلة الأصلي يخلّ إسقاطه بالكلمة، والعارضة هي الدَّاخلة على غير الأصلي ولم ينزل منزلة الجزء منها ولا يخل إسقاطه بها وهو في باء الجرّ ولامه وهمزة الوصل، وقيل العارضة: ما كانت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب (التَّجْريد)[٧] وغيره، وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مِرْفَقًا﴾ في «الكهف»[٨] في قراءة مَنْ قرأ بكسر الميم وفتح الفاء فعلى الأوَّل تكون لازمة فتُرَقَّق الرَّاء معها، وعلى الثَّاني تكون عارضة فتُفَخَّم، والأوَّل هو

---

(١) لقمان: ١٨.
(٢) الأنعام: ٧.
(٣) التوبة: ١٢٢، ١٠٧ على الترتيب.
(٤) النبأ: ٢١.
(٥) الفجر: ١٤.
(٦) النشر ٢/ ١٠٤ قال ابن الجزري: "وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق؛ كما ذكره في (الكافي)، و(تلخيص) ابن بليمة في أحد الوجهين، وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء"، قال ابن شريح في الكافي ص: ٧٦: "واختلف أصحابه فيما انكسر ما قبلها وجاء بعدها حرف استعلاء نحو ﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿قِرْطَاسٍ﴾ وشبهه في الترقيق والتفخيم، وبالتفخيم آخذ"، وفي تلخيص ابن بليمة ص: ٣٤: "وإن جاء بعدها حرف استعلاء فروى عنه الترقيق والتفخيم نحو ﴿قِرْطَاسٍ﴾ و﴿وَإِرْصَادًا﴾ و ((المرصاد))" وهنا نجد في الكافي التفخيم، وفي تلخيص ابن بليمة التخيير بين الترقيق والتفخيم في تلخيص ابن بليمة، والله أعلم.
(٧) التجريد: ١٩٩.
(٨) الكهف: ١٦.

الصَّواب لإجماعهم على ترقيق ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾[١] و﴿إِخْرَاجًا﴾[٢] لورش، وذهب صاحب (التَّجْريد) إلى تفخيمها لأجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وصوَّب في (النَّشْر)[٣] التَّرقيق وأنَّ الكسرة لازمة وإنْ كانت الميم زائدة انتهى.

وأمَّا تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ و((المرصاد))[٤] فمن أجل حرف الاستعلاء بعد لا مِنْ أجل عروض الكسرة قبل.

واختلف في ﴿فِرْقٍ﴾ بـ «الشعراء»[٥] / فرقَّقه لضعف المانع بالكسر صاحب /١٤٨أ/ (الهِدَاية) وفاقًا لجمهور المغاربة والمصريين، وفخَّمه آخرون، وهو ظاهر (العُنْوَان) ونصّ (التَّيْسير) وفاقًا لسائر أهل الأداء، وهو القياس، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كـ (جامع البيان) و(الإعلان) وصحَّحهما في (النَّشْر) وقال: "إنَّ النصوص متواترة على التَّرْقِيق، وحكى غير واحد الإجماع عليه"[٦]، قال: "والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ حالة الوقف لمَنْ أمال هاء التَّأْنِيث ولا أعلم فيها نصًّا" انتهى.

وقد خرج بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء ما إذا كان منفصلاً نحو: ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا﴾ و﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ و﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾[٧] فليس في ذلك ونحوه إلاَّ التَّرْقِيق ولا عبرة بحرف الاستعلاء.

فهذا حكم الرَّاء في الوصل.

---

(١) كما في: آل عمران: ٣٧، ٣٩، مريم: ١١، ص: ٢١.
(٢) نوح: ١٨.
(٣) قال في النشر ٢/ ١٢٢: "فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخم، والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ و﴿إِخْرَاجًا﴾ لورش دون تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ و((المرصاد)) من أجل حرف الاستعلاء بعدُ لا من أجل عروض الكسرة قبل"، وانظر التجريد: ١٩٧.
(٤) النبأ: ٢١، والفجر: ١٤ في قوله ((بالمرصاد))، النشر ٢/ ١٠٧.
(٥) الشعراء: ٦٣
(٦) العنوان: ٣٦، شرح الهداية ١/ ١٣٧، النشر ٢/ ١١٧، وقال قبلها: "والوجهان صحيحان".
(٧) الآيات على الترتيب: المعارج: ٥، نوح: ١، لقمان: ١٨.

وأمَّا حكمها في الوقف:

فإذا وقف على المتطرفة بالسكون أو بالإشمام، فإنْ كان قبلها كسرة نحو: ﴿بُعْثِرَ﴾[١] أو ساكن[٢] نحو ﴿ٱلشِّعْرَ﴾[٣] أو ياء ساكنة نحو ﴿وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ و﴿لَا ضَيْرَ﴾[٤] أو فتحة ممالة نحو: ﴿كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[٥] ـ عند مَنْ أمال الألِف ـ، أو مُرَقَّقة نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾[٦] ـ عند مَنْ رقَّق الرَّاء ـ رُقِّقَت الرَّاء في ذلك كلّه، فلو كان السَّاكِن حرف استعلاء نحو: ﴿مِّصْرَ﴾[٧]، و﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾[٨] فاختلف في ذلك فأَخَذَ بالتفخيم جماعة كابن شريح، وهو قياس مذهب ورش مِنْ طريق المصريين، وأَخَذَ آخرون بالتَّرْقِيق، ونصَّ عليه الدَّاني في (جامعه) و(كتاب الراءات) له، وهو الأشبه في مذهب الجماعة واختير التَّفخيم في ﴿مِّصْرَ﴾، والتَّرقيق في ﴿ٱلْقِطْرِ﴾ نظرًا للوصل وعملاً بالأصل، وإنْ كان قبلها غير ذلك فُخِّمَت سواء كانت مكسورة في الوصل أو لم تكن نحو: ﴿ٱلْحَجَرَ﴾[٩] و﴿لَا وَزَرَ﴾[١٠] و﴿لِيَفْجُرَ﴾[١١] و﴿ٱلنُّذُرُ﴾[١٢] و﴿ٱلْفَجْرِ﴾[١٣] و﴿فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[١٤]، وجَوَّز بعضهم ترقيق المكسورة في ذلك ولو

---

(١) العاديات: ٩.
(٢) أي ساكن صحيح مسبوق بكسر.
(٣) يس: ٦٩.
(٤) المائدة: ٦٠، الشعراء: ٥٠.
(٥) المطففين: ١٨.
(٦) المرسلات: ٣٢، المقصود الراء الأولى، فهذه الراء المتطرفة قلبها راء مرققة عند ورش، فترقق المتطرفة بسبب ترقيق الراء التي قبلها.
(٧) يوسف: ٢١، ٩٩، الزخرف: ٥١.
(٨) سبأ: ١٢.
(٩) البقرة: ٦٠، الأعراف: ١٦٠.
(١٠) القيامة: ١١.
(١١) القيامة: ٥.
(١٢) الأحقاف: ٢١، النجم: ٥٦، القمر: ٥، ٤١.
(١٣) البقرة: ١٨٧، الإسراء: ٧٨، النور: ٥٨، الفجر: ١، القدر: ٥.
(١٤) القدر: ١

كانت الكسرة عارضة، وخصّ آخر ذلك بورش والصَّحيح التَّفخيم[١].

وإنْ وَقَفَ بالرَّوم فإنْ كانت حركتها كسرة رقِّقت لكلّ القُرَّاء وإنْ كانت ضمّة فإنْ كان قبلها كسرة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة رقِّقت لورش مِنْ طريق الأَزْرَق وحده، وفُخِّمت لسائر القُرَّاء، وإنْ لم يكن قبلها شيء مِنْ ذلك فُخِّمَت للكلِّ إلَّا إذا كانت مكسورة فبعضهم يقف عليها بالتَّرْقِيق، والحاصل كما في (النَّشْر): "أنَّ المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت مجرى المتوسطة تفخَّم بعد الفتحة والضمة كـ (العرش) و(كرسيه)، وتُرَقَّق بعد الكسرة نحو: ﴿ لَشِرْذِمَةٌ ﴾[٢] وأُجريت الياء السَّاكِنَة والفتحة المُمَالة قبل الرَّاء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، وأجرى الإشمام في المرفوعة مجرى السُّكُون، وإذا وقف عليها بالرَّوم جرت مجراها في الوصل"[٣] انتهى.

ثُمَّ إنَّ في الراءات ما يُرقَّق ويفخَّم باعتبارين:

باعتبار كسرة ما قبلها في قراءة بعضهم أو تكون هي مكسورة، وباعتبار سكونها وفتح ما قبلها أو تكون مفتوحة أو مضمومة:

فتفخم وذلك نحو: ﴿ أَرِنَا ﴾[٤] و﴿ أَرِنِي ﴾[٥] فمَنْ سَكَّن فخَّم ومَنْ كسر أو اختلس رقَّق، ومثلها ﴿ مِّرْفَقًا ﴾[٦]، و﴿ يَنْفَطِرْنَ ﴾[٧]، و﴿ قَرْنٍ ﴾[٨]، و﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾[٩]،

---

(١) الكافي: ٧٦، جامع البيان ٢/ ٧٧٨، النشر ٢/ ١٢٠.
(٢) الشعراء: ٥٤.
(٣) النشر ٢/ ١٢٠، والنص بتصرف يسير.
(٤) النساء: ١٥٣، فصلت: ٢٩.
(٥) البقرة: ٢٦٠، الأعراف: ١٤٣.
(٦) الكهف: ١٦، ((مِرْفَقا))، ((مَرْفِقا)) فمن كسر الميم رقق، ومن فتحها فخم.
(٧) مريم: ٩٠، الشورى: ٥، فمن كسر الطاء رقق، ومن فتحها فخم.
(٨) الأحزاب: ٣٣، فمن كسر القاف رقق، ومن فتحها فخم.
(٩) البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١، فمن كسر الفاء رقق، ومن فتحها فخم.

و﴿ يُكَفِّرَ عَنكُمْ ﴾(١)، و﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾(٢)، و﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾(٣)، و﴿ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ﴾(٤) و﴿ يَعْرِشُونَ ﴾(٥)، و﴿ وَحَرَامٌ ﴾(٦)، ﴿ فَرِهَٰنٌ ﴾(٧)، ﴿ شُرَكَآءُ ﴾(٨)، و﴿ وَبَرْقٌ ﴾(٩) و﴿ وَجِبْرِيلَ ﴾(١٠) و﴿ مَاذَا تَرَىٰ ﴾(١١) و﴿ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ ﴾(١٢) و﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾(١٣) ﴿ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾(١٤) و﴿ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾(١٥) و﴿ خَرْجًا ﴾(١٦).

وانفرد أبو عَمْرُو بترقيق ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾(١٧) إذا أسكن الرَّاء للكسرة قبلها(١٨).

وانفرد حَمْزَة بترقيق ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾(١٩) لكسرة الصَّاد.

---

(١) البقرة: ٢٧١، فمن جزم رقق، ومن رفع فخم.
(٢) البقرة: ٢٨٤، فمن جزم رقق، ومن رفع فخم.
(٣) الكهف: ١٩، فمن كسر الراء رقق، ومن سكنها فخم.
(٤) المائدة: ٥٧، فمن كسر الراء رقق، ومن فتحها فخم.
(٥) الأعراف: ١٣٩، النحل: ٦٨، فمن كسر الراء رقق، ومن ضمها فخم.
(٦) فمن سكن الراء وكسر الحاء رقق، ومن فتحها فخم.
(٧) البقرة: ٢٨٣، فمن قرأ بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها رقق، ومن قرأ بضم الراء والهاء من غير ألف فخم.
(٨) الأعراف: ١٩٠، فمن قرأ بكسر الشين وسكون الراء وتنوين الكاف رقق، ومن قرأ بضم الشين وفتح الراء وألف بعد الكاف وهمزة مفتوحة دون تنوين فخم.
(٩) القيامة: ٧، فمن قرأ بكسر الراء رقق ومن قرأ بفتحها فخم.
(١٠) البقرة: ٩٧، ٩٨، التحريم: ٤، فمن قرأ ((جِبْرِيْل)) رقق، ومن قرأ ((جَبْرَيِل))، و((جَبْرَئِل))، و((جَبْرَئِيْل)) فخم.
(١١) الصافات: ١٠٢، فمن قرأ بضم التاء وكسر الراء رقق، ومن قرأ بفتحها فخم.
(١٢) النور: ٣١، فمن كسر الراء رقق، ومن ضمها فخم.
(١٣) الو اقعة: ٢٢، فمن كسر الراء رقق، ومن ضمها فخم.
(١٤) الإنساء: ٢١، فمن خفض رقق، ومن رفع فخم.
(١٥) الصف: ٨، فمن خفض رقق، ومن نصب فخم.
(١٦) الكهف: ٩٤، المؤمنون: ٧٢، الراء على القراءتين مفخمة.
(١٧) الأنعام: ١٠٩، يقرأ أبو عمرو من الروايتين بوجهين وهما إسكان الراء واختلاس ضمتها، ويقرأ من رواية الدوري وفاقا لباقي القراء بضم الراء كاملة.
(١٨) النشر ٢/ ٢١٢.
(١٩) البقرة: ٢٦٠، حيث يقرأ حمزة بكسر الصاد والباقون بضمها، النشر ٢/ ٢٣٢.

وانفرد الكسائي بترقيق راء ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ حيث وقع[1] لأنَّه بكسر الرَّاء عملاً باللفظ.

*****

(١) كما في الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون: ٢٣، ٣٢، حيث قرأها الكسائي بكسر الراء، والباقون بضمها، النشر ٢/ ٢٧٠.

الباب السَّابع
في حكم اللامات ترقيقاً وتفخيماً

قال الجَعْبَري تبعًا لغيره: "أصل اللَّام التَّرقيق عكس الرَّاء"(١)، وقال ابن الجَزَري: "هو أَبْيَن مِنْ قولهم في الرَّاء أنّ أصلها التَّفخيم، وذلك أنَّ اللَّام لا تغلظ إلاَّ لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء / وليس تغليظها إذ ذاك بلازم بل ترقيقها إذا لم تُجاور /١٤٨ب/ حرف الاستعلاء "(٢) انتهى.

وإذا كان التَّرقيق عبارة عن إنْحاف الحرف ـ كما تقدَّم ـ والتَّفخيم ضدة؛ كان عبارة عن تَسْمِين الحرف نفسه لا حركته، ويُرادفه التَّغليظ وغلب هذا هنا، والتَّفخيم في الرَّاء(٣)، وقد انقسم التَّغليظ إلى متَّفق ومختلف:

القسم الأوَّل المتَّفق عليه:

وهو تغليظ اللَّام مِنْ اسم الله ـ تعالى ـ، وإنْ زِيد عليه الميم إذا كان بعد فتحة مُحققَّة أو ضمَّة كذلك، سواء كان في حالة الوصل أو مبدؤًا به نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ و﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾ و﴿وَقَالَ ٱللَّهُ﴾ و﴿سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ﴾ و﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ﴾ ونحو ﴿يَعْلَمُهُ ٱللَّهُ﴾ و﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ و﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾(٤) قصدًا لتعظيم هذا الاسم الأعظم الشَّريف الدَّال على الذّات المقدسة، فإنْ كان قبلها كسرة مباشرة مَحْضَة مُتَّصلة أو مُنفصلة، عارضة أو لازمة نحو ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾ ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾(٥)

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٢١.
(٢) النشر ٢/ ١١١.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٩٢١
(٤) الآيات على الترتيب: الأعراف: ٨٩، آل عمران: ١٨، آل عمران: ٨١، المائدة: ١٢، التوبة: ٥٩، المائدة: ١١٤، البقرة: ١٩٧، الأنعام: ١٢٤، الأنفال: ٣٢.
(٥) الآيات: الأنعام: ١٠٩، إبراهيم: ١٠، الفاتحة: ١، البقرة: ١٥٦، فاطر: ٢، آل عمران: ٢٦.

استصحابًا للأصل مع المُلائم حتى يحسن اللفظ بالتَّناسب المُتّسق فيسهل على اللافظ ويعجب السَّامع، ولا يجوز التّفخيم له لتنافر اللفظ لخروجه مِنْ تَسَفُّل إلى تصعُّد اللسان ليعمل عملاً واحدًا.

وها هنا تنبيه أشار إليه صاحب (النَّشْر)[١] وذكره غير واحدٍ مِنْ أئمتنا وهو أنَّه إذا سبق اللَّام مِنْ اسم الله ـ تعالى ـ راء مُمالة كقوله ـ تعالى ـ ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ و﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾[٢] على مذهب السُّوسي جاز تفخيم اللاَّم لعدم وجود الكسر الخالص قبلها والتَّرقيق لعدم وجود الفتح الخالص قبلها والأوَّل اختيار السَّخَاوي كالشاطبي، وقرأ به الدَّاني على أبي الفتح عن قراءته على السّامري، والثَّانِي قرأ به صاحب (التَّجْريد) على عبد الباقي، وقال الدَّاني إنَّه القياس، وصحَّح ابن الجَزَري الوجهين[٣]، وأمَّا نحو قوله ـ تعالى ـ ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾[٤] و﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾[٥] إذا رقَّق راؤه لورش مِنْ طريق الأَزْرَق فإنه يجب تفخيم اللَّام مِنْ اسم الله ـ تعالى ـ بعدها قولاً واحدًا لوجود المُوجب ولا اعتبار بترقيق الرَّاء قبل اللَّام في ذلك كما عبَّر به غير واحد مِنْ أئمتنا.

ومِمَّا يلغز به فيقال: ما أربع جلالات ينفرد بترقيقها أبو عَمْرُو ووافقه اليَزِيدِي والحسن؟.

ويُجاب: بأنَّها قوله ـ تعالى ـ ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ في «البقرة»[٦]، و«النحل» ﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾[٧]، ﴿يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ﴾ و﴿يُغْنِيهِمُ ٱللَّهُ﴾[٨] كلاهما بـ «النُّور» لأنَّ أبا عَمْرُو

---

(١) النشر ٢/ ١١٦، كنز المعاني ٢/ ٩٢٩، إيضاح الرموز: ٢٣٨.
(٢) البقرة: ٥٥، التوبة: ٩٤.
(٣) قال في النشر ٢/ ١١٧: "قلت والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء".
(٤) الأنعام: ١١٤، النحل: ٥٢، الزمر: ٦٤.
(٥) العنكبوت: ٤٥، جمال القراء ٢/ ٥٤٠، إبراز المعاني ٢/ ١٩١، التجريد: ١٧٤.
(٦) البقرة: ١٦٧،
(٧) النحل: ١٠٤.
(٨) النور: ٢٥، ٣٢.

يكسر الميم فيلزم ترقيق الجلالة، والباقون بفتحها فيلزم التَّفخيم.

وأيضًا يقال: ما جلالتان يُرقِّقهما حَمْزَة فقط؟.

ويُجاب: بأنَّهما قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «الزمر»[١]، ﴿إِنْ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ في «الملك»[٢] لأنَّه يسكن يَائَيْهِما.

وأي جلالة يرقِّقها حَمْزَة والكسائي؟.

ويُقال: هي قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ في «فاطر»[٣] لأنَّهما يكسران الرَّاء.

وأي جلالتان يُرَقَّقان عنهما وعن ابن عامر؟.

ويُقال: هما قوله ـ تعالى ـ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[٤] و﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٥] لأنَّه نون ((لكنِ)) مكسورة مخفَّفة في قراءتهم.

وأي جلالتان يُرَقَّقان عن سوى البصري؟.

يُجاب: بأنَّهما ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ معًا في «المؤمنين»[٦].

وأي جلالة ترقق لغير أبي عَمْرُو و ابن كثير؟.

يقال: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا خِلَٰفَ ٱللَّهُ﴾[٧] في ذا لأنَّهم يقرءونها بالتَّنوين ويُكْسَر لالتقاء السَّاكنين وصلاً فيلزم ترقيق الجلالة.

---

(١) الزمر: ٣٨.
(٢) الملك: ٢٨.
(٣) فاطر: ٣.
(٤) الأنفال: ١٧.
(٥) الأنفال: ١٧.
(٦) المؤمنون: ٨٥، ٨٧، ٨٩.
(٧) إبراهيم: ٣١، ٣٢.

وأي جلالة يرققها غير حفص؟.

يُجاب: في قوله ـ تعالى ـ ﴿ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾[١] لكسرة الهاء في قراءتهم غير حفص.

القسم الثَّاني المُختلف فيه:

وهو كلّ لام مفتوحة مخفَّفة أو مشدَّده متوسطة أو متطرفة قبلها صاد مهملة أو طاء أو ظاء سواء سكنت هذه الثَّلاثة أو فُتحت، مخففة أو مشددة:

فأمَّا الصَّاد المفتوحة مع اللَّام المخففة فوقع منها في القرآن / : ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٢] /١٤٩أ/ و﴿ صَلَوَٰتٌ ﴾[٣] و﴿ صَلَوٰتَكَ ﴾[٤] و﴿ صَلَاتِهِمْ ﴾[٥] و﴿ صَلَحَ ﴾[٦] و﴿ فَصَلَتِ ﴾[٧] و﴿ يُوصَلَ ﴾[٨] و﴿ فَصَلَ طَالُوتُ ﴾[٩] و﴿ فَصَّلَ ﴾[١٠] و﴿ مُفَصَّلًا ﴾ و﴿ مُّفَصَّلَٰتٍ ﴾[١١] و﴿ وَمَا صَلَبُوهُ ﴾[١٢]، **ومع اللاَّم المشددة** ﴿ صَلَّىٰ ﴾ و﴿ يُصَلِّي ﴾ و﴿ مُصَلًّى ﴾ و﴿ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾[١٣]، ووقع مَفْصُولًا بينها وبين الصَّاد بأَلِف في موضعين ((يَصَّالحَا)) و﴿ فِصَالًا ﴾[١٤].

---

(١) الفتح: ١٠.
(٢) كما في البقرة: ٣، ٤٣، ٨٣، وغيرها.
(٣) البقرة: ١٥٧.
(٤) التوبة: ١٠٣
(٥) الأنعام: ٩٢، الأنفال: ٣٥، المؤمنون: ٢، المعارج: ٢٣، ٣٤، الماعون: ٥.
(٦) الرعد: ٢٣، غافر: ٨.
(٧) يوسف: ٩٤.
(٨) البقرة: ٢٧، الرعد: ٢١، ٢٥.
(٩) البقرة: ٢٤٩.
(١٠) الأنعام: ١١٩.
(١١) الأنعام: ١١٤، الأعراف: ١٣٣، على الترتيب.
(١٢) النساء: ١٥٧.
(١٣) الآيات على الترتيب: القيامة: ٣١، آل عمران: ٣٩، البقرة: ١٢٥، المائدة: ٣٣.
(١٤) الآيات على الترتيب: النساء: ١٢٨ على قراءة غير الكوفيين، البقرة: ٢٣٣.

وأمَّا الصَّاد السَّاكِنَة ففي القرآن منها: ﴿ يَصْلَى ﴾[١]، و﴿ سَيَصْلَىٰ ﴾[٢]، و﴿ يَصْلَىٰهَا ﴾[٣]، و﴿ وَسَيَصْلَوْنَ ﴾[٤]، و﴿ يَصْلَوْنَهَا ﴾[٥]، و﴿ أَصْلَوْهَا ﴾[٦]، ﴿ فَيُصْلَبُ ﴾[٧]، و((من أصلابها))[٨]، و﴿ وَأَصْلَحَ ﴾[٩]، و﴿ وَأَصْلِحُوا ﴾[١٠]، و﴿ إِصْلَٰحًا ﴾[١١]، و﴿ ٱلْإِصْلَٰحَ ﴾[١٢]، و﴿ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴾[١٣].

وأمَّا الطَّاء المفتوحة مع اللَّام المُخَفَّفة ففي: ﴿ ٱلطَّلَٰقَ ﴾[١٤] و﴿ وَٱنطَلَقَ ﴾[١٥] و﴿ فَٱنطَلَقُوا ﴾[١٦] و﴿ أَطَّلَعَ ﴾[١٧] و﴿ فَٱطَّلَعَ ﴾[١٨] و﴿ وَبَطَلَ ﴾[١٩] و﴿ مُّعَطَّلَةٍ ﴾[٢٠] و﴿ طَلَبًا ﴾[٢١].

---

(١) الأعلى: ١٢.
(٢) المسد: ٢.
(٣) الإسراء: ١٨، الليل: ١٥.
(٤) النساء: ١٠.
(٥) إبراهيم: ٢٩، ص: ٥٦، المجادلة: ٨، الإنفطار: ١٥.
(٦) يس: ٦٤، الطور: ١٦.
(٧) يوسف: ٤١.
(٨) الصواب ((من أصلابكم)) [النساء: ٢٣].
(٩) المائدة: ٣٩، الأنعام: ٤٨، ٥٤، الأعراف: ٣٥، ١٤٢، الشورى:٤٠، الأحقاف: ١٥، محمد: ٢.
(١٠) البقرة: ١٦٠، آل عمران٨٩، النساء: ١٤٦، الأنفال: ١، النحل: ١١٩، النور: ٥.
(١١) البقرة: ٢٢٨، النساء: ٣٥.
(١٢) هود: ٨٨.
(١٣) ص: ٢٠.
(١٤) البقرة: ٢٢٧، ٢٢٩.
(١٥) ص: ٦.
(١٦) القلم: ٣٢.
(١٧) مريم: ٧٨، القصص: ٣٨.
(١٨) غافر: ٣٧.
(١٩) الأعراف: ١١٨.
(٢٠) الحج: ٤٥.
(٢١) الكهف: ٤١.

وأمَّا التي مع المشدَّدة فـ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ ﴾[١] و﴿ طَلَّقْتُمُ ﴾[٢] و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾[٣] و((طلقهن))[٤].

وأمَّا الطاء السَّاكِنَة ففي: ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٥] **فقط، وأمَّا المفصول بينها وبين اللاَّم بأَلِف ففي** ﴿ طَالَ ﴾[٦].

وأمَّا الظاء مع اللَّام الخفيفة ففي: ﴿ ظَلَمَ ﴾[٧] و﴿ظَلَمُوٓاْ ﴾[٨] و﴿وَمَا ظَلَمُونَا ﴾[٩]، ومع المشدَّدة ﴿ بِظَلَّٰمٍ ﴾[١٠] و﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾[١١] و﴿فَظَلَّتْ﴾[١٢] و﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ ﴾[١٣].

وأمَّا الظَّاء السَّاكنة ففي: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ ﴾[١٤] و﴿ وَإِذَآ أَظْلَمَ ﴾[١٥] و﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾[١٦] ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾[١٧]:

وقد اختلف في اللَّام التَّالية لهذه الثَّلاثة بأقسامها المذكورة فقرأ ورش من طريق

---

(١) البقرة: ٢٢٨.
(٢) البقرة: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، الطلاق: ١.
(٣) التحريم: ٥.
(٤) أي ((فطلقوهن)) [الطلاق: ١].
(٥) القدر: ٥.
(٦) الأنبياء: ٤٤.
(٧) البقرة: ٢٣١، الكهف: ٨٧، النمل: ١١، الطلاق: ١.
(٨) كما في البقرة: ٥٩، ١٥٠، ١٦٥.
(٩) البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠.
(١٠) آل عمران: ١٨٢، الأنفال: ٥٦، الحج: ١٠، فصلت: ٤٦، ق: ٢٩.
(١١) البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠.
(١٢) الشعراء: ٤.
(١٣) النحل: ٥٨، الزخرف: ١٧.
(١٤) البقرة: ١١٤، ١٤٠، الأنعام: ٢١، ٩٣، هود: ١٨، الكهف: ٥٧، العنكبوت: ٦٨، السجدة: ٢٢، الصف: ٧.
(١٥) البقرة: ٢٠.
(١٦) النساء: ٤٩، ١٢٤، الإسراء: ٧١، مريم: ٦٠.
(١٧) الشورى: ٣٣.

الأَزْرَق بتغليظها في ذلك كلّه لكون هذه الحروف مطبقة مستعلية ليعمل اللسان عملاً واحدًا، وخصَّه بعضهم بالصَّاد، ورَوَى ترقيقها مع الطَّاء المهملة صاحب (العُنْوَان) وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن ابن غُلْبُون، واستثنى صاحب (التَّجْريد) مِنْ قراءته على عبد الباقي مِنْ طريق ابن هلال منها ﴿ٱلطَّلَقَ﴾ و﴿طَلَّقْتُمُ﴾، ومنهم مِنْ رقَّقها بعد الظاء المعجمة وهو الذي في (التَّجْريد)[1]، وأحد وجهي (الكافي)، وذكر صاحب (الهِدَاية) التَّفخيم بعد الظاء المعجمة السَّاكِنَة نحو ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾، والتَّرقيق بعد المفتوحة نحو ﴿ظَلَمُوٓاْ﴾، وذكر مَكِّي ترقيقها بعدها إذا كانت مشدَّدة نحو ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ مِنْ قراءته على أبي الطيب، والأصحّ التَّفخيم بعدهما كالصاد، [وقد خرج بقيد المفتوحة في اللام المضمومة والمكسورة ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ والساكنة، وبقيد قبلية الصاد والطاء والظاء التي بعد السين نحو ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ و﴿لَظَىٰ﴾ وبقيد سكون الثلاثة أو فتحها نحو ﴿ٱلظُّلَّةِ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾ وبالثلاثة الضاد المعجمة نحو ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ و﴿أَضْلَلْنَ﴾ فلا تفخم معها على الأصح لبعد مخرجها من اللام][2].

واختلف في ﴿فِصَالًا﴾ و((يَصَّالَحا)) و﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ﴾ و﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ بـ«الأنبياء»، و﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ بـ«الحديد»[3] ففي (التَّيْسير) و(العنوان) و(التَّبْصِرَة) و(تلخيص) ابن بَلِّيمَة التَّرْقِيق وفاقًا لكثيرين لأجل الفاصل بين اللَّام وبين الحرف الموجب للتغليظ وهو الأَلِف وروى التغليظ آخرون اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، وإلغاء للألف لكونه هوائيًا، واختاره الدَّاني في غير (التَّيْسير)، وقال في (الجامع) أنَّه الأوْجَه، وفي (الكافي) أنَّه أشهر، وقال الطَّبَري: أنَّه أقيس، والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كـ(جامع البيان) و(الكافي)[4].

---

(١) التجريد: ٢٠٠.

(٢) النشر ٢/ ١١٢، إيضاح الرموز: ٢٣٦، العنوان: ١٢٨، التجريد: ٢٠١، الكافي: ٥٤، ما بين المعقوفين سقط من الأصل:.

(٣) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٣٣، النساء: ١٢٨، طه: ٨٦، الأنبياء: ٤٤، الحديد: ١٦.

(٤) النشر ٢/ ١١٤، التبصرة: ٤١٦، التيسير: ٥٨، الكافي: ٥٣، جامع البيان ٢/ ٧٩٠.

فإنْ قلت: لِمَ لَمْ تُجْرِ الوجهان في نحو: ﴿ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾ و﴿ ظَلَّ ﴾ و﴿ طَلَّقْتُمُ ﴾[١] لأنَّ التَّشْدِيد فاصل بين اللَّام وحرف الاستعلاء فكما اعتبرتم الفاصل في نحو ﴿ فِصَالًا ﴾ و﴿ أَفَطَالَ ﴾ وأجريتم لأجله فكذلك ينبغي اعتباره في نحو ﴿ ظَلَّ ﴾؟.

أجاب في (النَّشْر): "بأنَّ الفاصل في ﴿ ظَلَّ ﴾ ونحوه لام أدغمت في مثلها فصارا حرفًا واحدًا فلم يخرج اللَّام عن كون حرف الاستعلاء وليها"[٢]، والله أعلم.

واختلف أيضًا فيما إذا وقع بعد اللَّام أَلِف مُمَالة نحو ﴿صَلَّىٰ﴾ و﴿ سَيَصْلَىٰ ﴾ و﴿ مُصَلًّى ﴾ و﴿ يَصْلَىٰهَآ ﴾ فأخذ بالتَّغليظ لأجل الحرف قبلها صاحب (التَّبْصِرَة) و(التَّجْرِيد) و(التَّذْكِرَة) و(الكافي) وبالتَّرقيق لأجل الإمالة صاحب (المجتبا) وهو مقتضى / (العُنْوَان) و(التَّيْسِير) والوجهان في (الشَّاطِبِيَّة) و(الكافي)، وخصّ بعضهم /١٤٩ب/ التّرقيق برءوس الآي للتَّناسب وهو في ثلاث: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ في «القيامة»، و﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾ بسورة «سبح»، و﴿ إِذَا صَلَّىٰ ﴾ بـ «العلق»[٣]، والتَّغليظ بغيرها لوجود الموجب قبلها وهو في ستَّة مواضع ﴿ مُصَلًّى ﴾ حالة الوقف بـ «البقرة»[٤]، و﴿ يَصْلَىٰهَآ ﴾ بـ «الإسراء» و«الليل»[٥]، و﴿ وَيَصْلَىٰ ﴾ بـ «الانشقاق»[٦]، و﴿ تَصْلَىٰ ﴾ بـ «الغاشية»[٧]، و﴿ سَيَصْلَىٰ ﴾ في «تبت»[٨]، وهو الأرجح في (الشَّاطِبِيَّة) والأقيس في أصلها، ولا ريب أنَّ الإمالة والتَّغليظ ضدان فلا يجتمعان فالتَّغليظ في هذه المواضع السِّتَّة إنَّما تكون مع الفتح، والترقيق مع الإمالة[٩].

---

(١) المائدة: ٣٣، (النحل: ٥٨، الزخرف ١٧)، (البقرة: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، الطلاق: ١).
(٢) النشر ٢٨١٣٥.
(٣) الآيات على الترتيب: القيامة: ٣١، الأعلى: ١٥، العلق: ١٠.
(٤) البقرة: ١٢٥.
(٥) الإسراء: ١٨، الليل: ١٥.
(٦) الانشقاق: ١٢.
(٧) الغاشية: ٤.
(٨) المسد: ٣، الكافي: ٧٠، التذكرة ١/ ٢٤٦، التبصرة: ١٤٤.
(٩) العنوان: ١٢٨، التيسير: ٥٨، النشر ٢/ ١١٣، التجريد: ١٨١، إيضاح الرموز: ٢٣٦.

واختلف في تغليظ لام ﴿أَن يُوصَلَ﴾ بـ «البقرة» و«الرعد»[١]، و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ بـ «البقرة» و﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ بـ «الأنعام»[٢]، ﴿وَبَطَلَ﴾ بـ «الأعراف»[٣]، و﴿ظَلَّ﴾ بـ «النحل» و«الزخرف»[٤]، و﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ بـ «ص»[٥] إذا وقف عليها، فرواه بالتَّرْقِيق صاحب (الهَادِي)[٦] و(الكافي) و(الهِدَايَة) و(التَّجْرِيد)[٧] وبالتغليظ صاحب (التَّذْكِرَة) و(العنوان)[٨] و(المُجْتَبى)، وقال أبو معشر: "إنَّه أقيس"، ورجَّحه ابن الجَزَري محتجًّا: "بعروض السُّكُون، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب مَنْ غلَّظ"[٩]، وفي (الشَّاطِبيَّة) كأصلها الوجهان.

فإنْ قلت: لمَ كان التَّفخيم هنا أرجح وقد كان ينبغي أن لا يجوز البتة كما سبق في الرَّاء المكسورة أنَّها تُفخم وقفًا ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر وها هنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللَّام؟.

أجاب في (النَّشْر) بـ: "أنَّ سبب التَّغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء وإنَّما فتح اللَّام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب فعمل السَّبب عمله لضعف المُعَارض، وفي باب الوقف على الرَّاء المكسورة أنَّ السبب زال بالوقف وهو الكسر فافترقا"[١٠].

---

(١) البقرة: ٢٧، الرعد: ٢١، ٢٥.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٤٩، الأنعام: ١١٩.
(٣) الأعراف: ١١٨.
(٤) النحل: ٥٨، الزخرف: ١٧.
(٥) ص: ٢٠.
(٦) الهادي: ٢٠١.
(٧) التجريد: ١٨٢، التذكرة ١/ ٢٤٦.
(٨) الكافي: ٧١، شرح الهداية ١/ ١٣٤، العنوان: ١٢٨.
(٩) النشر ٢/ ١١٨، قال:"قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ".
(١٠) النشر ٢/ ١١٨.

واختلف أيضًا في لام ﴿ صَلۡصَٰلٖ ﴾ بـ «الحجر» و«الرحمن»[١] ـ مع كونها ساكنة ـ لوقوعها بين صادين، فقطع بالتّرقيق في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها، وهو المُرَجَّح حملاً على سائر الآيات السَّوَاكن، وقطع بالتَّفخيم صاحب (الهِدَاية) و(الهَادي)[٢].

*****

(١) الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣، الرحمن: ١٤.
(٢) النشر ٢/ ١١٤، إيضاح الرموز: ٢٣٨، التيسير: ٥٨، شرح الهداية ١/ ١٣٤، الهادي: ٢٠١.

الباب الثَّامن
في حكم الوقف

وهو نوعان:

الأوَّل: في الوقف على أواخر الكلم المُختلف فيها بالسكون والرَّوم والإشمام وغير ذلك

وإنَّما أُخِّر عن غيره لخصوصيته وفرعيته، والوقف كما مرَّ: عبارة عن قطع النُّطق عند آخر الكلمة الوضعية زمانًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنيَّة الإعراض[١]، وله حالتان:

الأُولَى: ما يوقف عليه، **والثَّانِي**: ما يوقف به وهو المراد هنا، وهو في أوجه تسعة: السُّكُون والروم والإشمام والإبدال والزيادة والحذف والإثبات والإدغام والنقل.

فالأوَّل السُّكُون:

وهو الأصل في الحرف المتحرك في الوصل الموقوف عليه لأنَّ الواقف في الغالب يطلب الاستراحة فأُعِينَ بالأخف، وأيضًا فالوقف ضد الابتداء فأُعطي ضد ما يختصّ به، وفي (النَّشْر)[٢] ممَّا عزَاه لـ (شرح الشافية): "الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على السَّاكِن استحساني"، ويختصّ الوقف بالسكون فيما لا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو في خمسة يأتي التنبيه عليها قريبًا إن شاء الله ـ تعالى ـ، وكلّ ما جاز فيه الإشارة بالرَّوم والإشمام يُوقف عليه بالسكون إذ هو الأصل في الوقف كما تقدم[٣].

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٣٤، ٩٥٧، النشر ٢/ ١٢١.
(٢) النشر ٢/ ١٢١، شرح الشافية ٢/ ٢٥١.
(٣) في (أ) بزيادة [كالوقف على المشدد المفتوح نحو: ((أيديهن)) الآتي التنبيه عليه قريبا إن شاء الله تعالى].

الثَّاني: الرَّوْم:

وهو الإتيان ببعض الحركة في الوقف فلهذا ضعف صوتها لقصر زمانها، ويسمَعها القريب المُصغي لأنَّه صوت دون البعيد لأنَّها غير تامة، وعليه قول الشَّاطِبي[١]:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ المُحَرَّكِ وَاقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلاَ

/ وهو معنى قول (التَّيْسير)[٢] وهو تضعيفك الصَّوت بالحركة حتى يذهب /١٥٠أ/ معظم صوتها فيسمع لها صوتًا خفيًّا، قال الجَعْبَري: "وأخصر منه الاتيان بأقلّ الحركة وقفًا"[٣]، وقال المرادي في (شرح ألفية ابن مالك) ممَّا عزَاه لـ (شرح الكافية): "هو عبارة عن إخفاء الصَّوت بالحركات"[٤]، وقال في (النَّشْر): وسبقه إليه الجَعْبَري ممَّا عزياه للجوهري: "الرَّوم الذي ذكره سيبويه هو حركة مُختلسة مخفاة بضرب مِنَ التَّخفيف، وهي أكثر مِنَ الإشمام لأنَّها تسمع، وهي بزنة الحركة وإنْ كانت مختلسة مثل همزة بين بين"[٥] انتهى، والأوَّل قول القرّاء، والثَّانِي قول النُّحاة، فعند القُرَّاء الرّوم غير الاختلاس، وغير الاخفاء، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبَّروا بكلّ منهما عن الآخر كما ذكروا في ﴿أَرِنَا﴾ و﴿نِعِمَّا﴾ و﴿يَهِدِّى﴾ و﴿يَخِصِّمُونَ﴾[٦] وربَّما عبَّروا بالإخفاء عن الرَّوم كما ذكره بعضهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ بـ «يوسف»[٧]، وقال الجَعْبَري: "الاختلاس والرَّوم يشتركان في التَّبعيض ويفترقان في أنَّ الاختلاس مُختصّ بالوصل، والثابت مِنَ الحركة أكثر مِنَ المحذوف، وقال الأهوازي: يأتي بثلثي الحركة كأن الذي تحذفه أقل ممَّا يأتي به، ولا يضبطه إلَّا المُشافهة،

(١) النشر ٢/ ١٢١، الشاطبية البيت: ٣٦٨.
(٢) التيسير: ٢٠٣.
(٣) كنز المعاني ٢/ ٩٣٩.
(٤) توضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٧، شرح الكافية ٤/ ١٩٨٩، الكتاب ٤/ ١٦٨.
(٥) النشر ٢/ ١٢١، وكنز المعاني ٢/ ٩٤٠، الصحاح ٥/ ١٩٣٨.
(٦) (البقرة: ١٢٨، النساء: ١٥٣، فصلت: ٢٩)، النساء: ٥٨، (البقرة: ١٤٢، ٢١٣)، يس: ٤٩.
(٧) يوسف: ١١.

وأنَّ الرَّوم مختص بالوقف والثَّابت أقلّ مِنَ المحذوف"[١]، ويكون في المرفوع نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ و﴿يَخْلُقُ﴾ و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢] ونحو ذلك ممَّا حَرَكَته حَرَكَة إعراب، وفي المضموم نحو: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ و﴿يَصْلِحُ﴾[٣] ونحو ذلك ممَّا حَرَكَته حَرَكَة بناء، وفي المجرور نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٤] و((في الدار))[٥] و﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[٦] ونحو ذلك ممَّا حَرَّكته للإعراب، وفي المكسور نحو ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٧] ونحو ذلك ممَّا حَرَكَته حَرَكة بناء وفي نحو ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾[٨] و﴿شَيْءٍ﴾[٩] و﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[١٠] وشبه ذلك ممَّا كسرته منقولة مِنْ حرف حُذف مِنْ نفس الكلمة كما في وقف حَمْزَة ما لم تكن الضّمة منقولة مِنْ كلمة أخرى نحو ضمّة اللَّام في ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾[١١] وضمة النُّون في ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾[١٢] أو لالتقاء السَّاكنين نحو ضمة التَّاء في ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[١٣] وضمَّة الدَّال في ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾[١٤]، وفي قراءة مَنْ ضمّ الميم مِنْ ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ و﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾[١٥] عند مَنْ ضمّها، وكذلك

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٣٩.
(٢) الآيات على الترتيب: الإخلاص: ٢، آل عمران: ٤٧، البقرة: ٧.
(٣) الآيات على الترتيب: الروم: ٤، الأعراف: ٧٧.
(٤) الفاتحة: ٤
(٥) هذه الكلمة ليست في القرآن ويساويها في القرآن ((عقبى الدار))[الرعد ٢٢، ٢٤]، ((سوء الدار))[الرعد٢٠، غافر: ٥٢]، ((ذكرى الدار))[ص: ٤٦].
(٦) البقرة: ١٤٢، آل عمران: ٢١، وغيرها.
(٧) البقرة: ٤٠، البقرة: ٣١.
(٨) البقرة: ١٠٢، الأنفال: ٢٤.
(٩) البقرة: ٢٠، ٢٩، ١٠٦، وغيرها.
(١٠) الفتح: ٦، ١٢.
(١١) الجن: ١.
(١٢) الحاقة: ١٩، ٢٥، الانشقاق: ٧، ١٠.
(١٣) يوسف: ٣١.
(١٤) الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١، على قراءة من ضم الساكن الأول إذا كان ثلث الفعل مضموم.
(١٥) (البقرة: ٢٤٦، النساء: ٧٧)، البقرة: ١٦٦.

﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾[١] و﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[٢]، وما لم تكن الكسرة منقولة مِنْ حرف كلمة أخرى نحو ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾[٣]، أو للالتقاء السَّاكنين مع كون السَّاكِن مِنْ كلمة أخرى نحو ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ التَّاء، ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾[٤] في قراءة الجميع أو مع كون السّاكن الثَّاني عارضًا للكلمة الأُولَى كالتنوين في ﴿ حِينَئِذٍ ﴾[٥] فإنَّ هذه كلمة لا يُوقَفُ عليها إلَّا بالسكون، ولا رَوْم في منصوب نحو ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾[٦]، ولا في مفتوح نحو ﴿ أَن يَضْرِبَ ﴾[٧]، ونحو ﴿ لِإِبْرَٰهِيمَ ﴾[٨] و﴿ بِإِسْحَٰقَ ﴾[٩] عند جمهور القُرَّاء وفاقًا للفراء، وأجازه فيهما إمام النَّحو سيبويه واتباعه، وعبارته في كتابه.

أمَّا ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنّك تَرُوم فيه الحركة وعليه قول الشَّاطِبي[١٠]:

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلاَ

وإنَّما امتنع في الفتحة لخفَّتها فإذا خَرَجَ بعضها خَرَجَ سائرها لأنَّها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم، ومِنْ ثَمَّ لم يُجِزْه مِنَ القُرَّاء إلَّا مَنْ شذَّ كأبي الطيب فيما حكاه الجَعْبَري عن مَكِّي إلَّا أنَّه قال: وتركه أحبّ إليَّ[١١]، وإذا قلنا به على

---

(١) التوبة: ٦١.
(٢) آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥.
(٣) النمل: ٣٧.
(٤) الواقعة: ٤.
(٥) الواقعة: ٨٤.
(٦) البقرة: ٧٧، ١٠٦.
(٧) البقرة: ٢٦.
(٨) الحج: ٢٦، الصافات: ٨٣.
(٩) هود: ٧١، الصافات: ١١٢.
(١٠) الكتاب ٤/ ١٧١، الشاطبية البيت (٣٧١).
(١١) كنز المعاني الجديد ٢/ ٩٤٤، التبصرة: ١٠٤، ١٠٥، وفيه: "فأما المنصوب الذى لا يصحبه التنوين، ... فيجوز فيه الروم، غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه، وأن يقفوا بالسكون للجميع وقد اختلف لفظ أبي الطيب ـ رحمه الله ـ في ذلك، وبالإسكان قرأت عليه في المنصوب لجميع القراء"، انظر: الكشف ١/ ١٦١، إبراز المعاني: ٢٦٩، توضيح المسالك ٥/ ١٤٧٧.

شذوذه فيحتاج في النُّطق به إلى رياضة تامة كما نبَّه عليه المرادي في شرح ألفية النَّحو، وهو عسر بل لا يكاد يلفظ به على وجهه، ولذلك لم يجزه القُرَّاء ومن وافقهم.

تنبيه:

إذا وقف على نحو ﴿صَوَآفَّ﴾ و﴿عَلَيۡهِنَّ﴾ و﴿بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ﴾ وشبهه ممَّا هو مفتوح مُشَدَّد فبالسكون التَّام مع التَّشْدِيد مِنْ غير رَوْم، فكثير مِنَ الجُهّال يقف به معللًا / بالخروج مِن التقاء السَّاكنين، قال الجَعْبَري: وهو خطأ في /١٥٠ب النّقل والتعليل: **فأمَّا النقل** فلم يوجد في كتب أحد مِنْ أئمة الأمصار بل نَصُّوا على منعه كما سبق، **وأمَّا التعليل** بالتقاء السَّاكنين فهو مُغتَفر في الوقف في الاجتماع المُحقق نحو ﴿مِّصۡرَ﴾[1] فالمُقدر أولى إذ ليس في اللفظ إلاَّ حرف مُشدَّد لكنه مُقدر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمة العربية انتهى.

الثَّالث: الإشمام:

وهو حذف حركة المتحرك في الوقف فَضَمَّ الشَّفَتَين مِنْ غير صوت إشارة إلى الحركة، والفاء في «فَضَمَّ» للتّعقيب، فلو تراخى فإسكان مُجرد لعدم التّبعية وهذا معنى قول الشَّاطِبي[2]:

وَالإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا ... يُسَكَّنُ لاَ صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ

وهو أتمّ مِنْ قول (التَّيْسير)[3]: ضم شفتيك بعد سكون الحرف أصلًا لعدم إفادته التعقيب، وهذا مذهب القُرَّاء والبصريين إلَّا ابن كيسان، وفي (النَّشْر) ممَّا عزاه لكتاب

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٥٤، وفيه ((مصروفا)) [هود: ٨]، وزاد فيه بعد النقل والتعليل الاستشهاد قال عنه:"وأما الثالث: فيعقوب زاد الهاء، لبيان الحركة في نحو: ((هوه))، و((هيه)) لضعفه بالقلة والإضمار، والخفاء، ولا ساكنان هنا، ثم أجرى ذلك مجراهما بجامع الإضمار في بعض وجوهه".

(٢) الشاطبية البيت (٣٦٩).

(٣) التيسير: ٢٠٤.

(الموضح) لنصر بن علي الشِّيرَازي: "أنَّ الكوفيين ومَنْ تابعهم ذهبوا إلى أنَّ الإشمام هو الصَّوت، وهو الذي يسمع لأنَّه عندهم بعض حركة، والرَّوْم هو الذي لا يسمع لأنَّه رَوْم الحركة مِنْ غير تَفَوَّه به، قال: والأوَّل هو المشهور عند أهل العربية"(١) انتهى.

واللغة تُساعد الفريقين تقول: "رمت أفعل وما فعلت" وكذا رُمت إتمام الحركة ولم أتمها، أو رُمتُ الحركة ولم ألفظ بها، ويقول: أشممت الفضة ذهبًا، أَنَلْتَها شيئًا منه، وكذا أشممت الحرف أنلته شيئا مِنْ علاج الحركة أو شبته بشيء منها، ومذهب الكوفيين أقوى مأخذًا لظهور الحقيقة فيه، والإشارة تُطلق على المسموع والمرئي لأنَّها إيماء إلى الحركة [بجزئها](٢) أو حيزها والأعمى(٣) يجيز الرَّوم بسماعه لا الإشمام لعدم المشاهدة إلَّا [بمباشرة](٤)، وربَّما سمع الإشمام في الوصل كـ ﴿تَأْمَنَّا﴾، وقيل: ويكونان أوَّلاً ووسطًا وآخرًا خلافًا لمَكِّي في تخصيصها بالآخر، قاله الجَعْبَري(٥).

والإشمام يكون في المرفوع نحو ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٦)، والمضموم ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٧)، ونحو ﴿دِفْءٌ﴾(٨) و﴿ٱلْمَرْءُ﴾(٩) في وقف حَمْزَة، ولا يكون في كسرة ولا فتحة، قال المرادي: لأنَّ الإشمام فيهما تشويه لهيئة الشّفة، قال: وقد رُوِي

(١) النشر ٢/ ١٢١، كنز المعاني ٢/ ٩٤١، الموضح ١/ ٢١٦.
(٢) ما بين المعقوفين في (ط) [يجريها]، في الأصل [بحزيها]، وما أثبته هو ما في كنز المعاني ٢/ ٩٤١.
(٣) في (ج) والأعجمي.
(٤) في (أ) [أو بنية ويحادها كالأصم] زائدة.
(٥) كنز المعاني ٢/ ٩٤١، لسان العرب ١٢/ ٢٥٨، ٣٢٥، مادتي روم وشمم.
(٦) الإخلاص: ٢.
(٧) الروم: ٢.
(٨) النحل: ٥.
(٩) البقرة: ١٠٢، الأنفال: ٢٤، النبأ: ٤٠، عبس: ٣٤.

الإشمام في الجرّ عن بعض القُرَّاء وهو محمول على الرَّوم لأنَّ بعض الكوفيين يسمى الرَّوم إشمامًا، ولا مشاحة في الاصطلاح[١]، انتهى.

فإن قلت: ما فائدة الإشارة في الوقف بالرَّوم والإشمام؟.

أُجيب: بيان الحركة التي [ثبتت][٢] في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للنّاظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وقال صاحب (المِصْبَاح) فيما ذكره ابن الجَزَري: "هو إصلاح أهل هذه الصناعة ليعرفوا ما عند القارئ مِنْ معرفة الإعراب"، انتهى.

"وهذا التّعليل يقتضي استحسان الإشارة إذا كان بحضرة القارئ مَنْ يسمع قراءته، وإلَّا فلا؛ لأنَّه لا يحتاج أنْ يبين لنفسه، ويتأكد الإتيان بهما بين يدي الشَّيخ ليظهر له هل أصاب فَيُقَرّه أو أخطأ فَيُعَلِّمه، وكثيرًا ما يشتبه على المبتدئين، بل على مَنْ فوقهم ـ ممَنْ لم يوقفه شيخه على بيان الإشارة ـ أنْ يميزوا بين حركات الإعراب في قوله ـ تعالى ـ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٣]، و﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[٤] فإنَّهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسّكون لم يعرفوا كيف يقرؤون ﴿عَلِيمٌ﴾ و﴿فَقِيرٌ﴾ حالة الوصل، هل هو بالرفع أو بالجر، ومِنْ ثَمَّ ينبغي للمعلمين أنْ يأمروا في مثل ذلك بالإشارة أو الوصل محافظة على التَّعْريف"، أشار إليه في (النَّشْر)[٥].

تنبيه:

/١٥١أ/ إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه / حرف مدّ ففي المرفوع نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾، والمضموم نحو ﴿حَيْثُ﴾ سبعة أوجه:

---

(١) النشر ٢/ ١٤١.
(٢) ما بين المعقوفين في (أ) [نبتت].
(٣) يوسف: ٧٦.
(٤) القصص: ٢٤.
(٥) النشر ٢/ ١٢٥.

ثلاثة منها مع السُّكُون الخالص وهي: المدّ والقصر التوسط، وثلاثة كذلك مع الإشمام، والسابع: القصر مع الرَّوم.

وفي المجرور كـ «الرجال» والمكسور كـ «كتاب» أربعة، ثلاثة مع السُّكُون الخالص، والرابع القصر مع الرَّوم.

وفي المنصوب نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثلاثة المدّ [والقصر مع السكون من غير روم][(١)].

ولا يجوز الرَّوم والإشمام في الهاء المبدلة مِنْ «تاء» التَّأْنِيث المحضة الموقوف عليها بالهاء نحو ﴿ٱلْجَنَّةِ﴾ و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ و﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ و﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿مَرَّةٍ﴾ و﴿هُمَزَةٍ﴾ و﴿لُّمَزَةٍ﴾[(٢)] لشبهها بأَلِف التَّأْنِيث، وقد خرج بقيد التَّأْنِيث غير المؤنثة نحو: ﴿نَفْقَهُ﴾[(٣)]، وبالمحضة ﴿هَٰذِهِ﴾[(٤)] لأنّ مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها، وبالموقوف عليه بالهاء ما يوقف عليه بالتاء إتِّباعًا لخط المصحف فيما كتب مِنْ ذلك بالتاء نحو ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[(٥)] كما سيأتي إنْ شاء الله ـ تعالى ـ، فإنَّه يجوز الوقف بالرَّوْم والإشمام لأنَّ الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الرَّوْم والإشمام بِخِلاف الأُولَى فإنَّ الوقف عليها إنَّما هو على حرف ليس عليه إعراب بل هو بدل مِنَ الحرف الذي كان عليه الإعراب.

وكذلك لا يجوزان في ميم الجمع على قراءة الصِّلَة أو عدمها نحو ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿فِيهِمْ﴾ و﴿مِّنْهُمْ﴾[(٦)] لأنَّ حركتها عارضة لأجل الصّلة وإذا ذهبت

(١) ما بين المعقوفين في غير (أ، والأصل) [والقصر والتوسط].
(٢) الآيات على الترتيب كما في: البقرة: ٣٥، البقرة: ٣١، البقرة: ١٤٣، آل عمران: ١٣، الأنعام: ٩٤، الهمزة: ١، الهمزة: ١.
(٣) هود: ٩١.
(٤) البقرة: ٣٥.
(٥) هود: ٨٦، (البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤)، على الترتيب.
(٦) كما في: البقرة: ٦، البقرة: ١٢٩، البقرة: ٧٥، على الترتيب.

عادت إلى أصلها مِنَ السُّكُون، قاله الدَّاني وادَّعى فيه الإجماع، وعُورض بأنَّ مكيًّا أجازهما فيه، وعبارته كما في شرح (الشَّاطِبيَّة) للجعبري: "أغفل القُرَّاء أمرها، وقياسها جواز الرّوم والإشمام لاندراجها في الضابط إذ حركتها حركة بيان، ولم تظفر بمخصص"(١)، وقد نصُّوا على جوازهما في هاء الكناية نحو: ﴿خَلَقَهُۥ﴾(٢) و((برزقه)) وهو منه، وأجيب: بأنَّ مكيًّا شذَّ فيه، وبأن هاء الكناية كانت مُحركة قبل الصّلة بِخِلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعُوملت حركة الهاء في الوقف مُعاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعُوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء السَّاكنين، وكذلك يمتنعان في المتحرك بحركة عارضة نقلاً كان نحو ﴿وَٱنْحَرْ إِنَّ﴾ و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾(٣) أو غيره نحو ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ و﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ و﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾(٤) لعروضها ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾(٥) لأنَّ كسرة الذَّال إنّما عوضت عند لحاق التَّنْوين فإذا زال التَّنوين في الوقف رجعت الذَّال إلى أصلها مِنَ السُّكُون وهذا بِخِلاف كسرة ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ وضمّة ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٦) فإنّ هذه الحركة وإنْ كانت لالتقاء السَّاكنين لكن لا يذهب ذلك السَّاكِن في الوقف لأنَّه مِنْ نفس الكلمة كما نَبَّه عليه في (النَّشْر)(٧) كغيره، وكذلك في نحو ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ ﴿وَلَا تَمْنُن﴾(٨) ممَّا هو ساكن في الوصل وكذلك نحو ﴿لَا رَيْبَ﴾(٩) و﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾(١٠)

---

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٤٨، التبصرة: ١٠٨.
(٢) آل عمران: ٥٩، السجدة: ٧، عبس: ١٨، ١٩.
(٣) الكوثر: ٢، ٣، الرحمن: ٥٤.
(٤) الآيات على الترتيب: المزمل: ٢، إبراهيم: ٤٤، (الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١) البينة: ١، (البقرة: ١٦، ١٧٥).
(٥) الأعراف: ٨، الواقعة: ٨٤.
(٦) الروم: ٤.
(٧) النشر ٢/ ١٣٩ ، كنز المعاني ٢/ ٩٤٨، التيسير: ٧٣.
(٨) الضحى: ١٠، المدثر: ٦، على الترتيب.
(٩) البقرة: ٢، آل عمران: ٩، ٢٥، وغيرها
(١٠) البقرة: ٢٦، ٦٧ وغيرها.

و﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[١] و﴿ءَامَنَ﴾[٢] و﴿ضَرَبَ﴾[٣] ممَّا تحرك وصلًا بالفتح غير منون ولم تكنْ حركته منقولة.

واختلف في هاء الضَّمِير فذهب كثير إلى جواز الإشارة فيها مطلقًا بهما إجراءً للقاعدة المذكورة المنبهة على حركة الوصل[٤] وهو الذي في (التَّيْسير)[٥] و(الكِفاية) و(التَّجْرِيد)[٦] وفاقًا لابن مُجَاهِد، وذهب آخرون إلى المنع مطلقًا وهو ظاهر كلام (الشَّاطِبيَّة) وفاقًا للدَّانِي في غير (التَّيْسير)، والمختار وفاقًا لجماعة مِنَ المُحققين منعهما فيما إذا وقع قبلها ضمّة أو واو ساكنة أو كسر أو ياء ساكنة نحو ﴿يُعَلِّمُهُۥ﴾ و﴿أَمْرُهُۥ﴾ و﴿وَلْيَرْضَوْهُ﴾ و﴿رَبِّهِۦ﴾ و﴿بِهِۦ﴾ و﴿فِيهِ﴾ و﴿إِلَيْهِ﴾[٧] طلبًا للتّخفيف لاستلزام ذلك الخروج مِنْ ثقيل إلى مثله أو الإشارة إليه في محل الاستراحة، وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك بأنِ انفتح ما قبل الهاء أو وقع قبلها أَلِف أو سكون صحيح نحو ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَنْهُ﴾ و﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ و﴿وَهَدَىٰهُ﴾ و﴿لَن تُخْلَفَهُۥ﴾ و((أَرْجِئْه)) و﴿وَيَتَّقْهِ﴾[٨] في قراءة مَنْ هَمَزَ، ومَنْ سَكَّن القاف لعدم التّكلف بهما، وقد ورد النّص عن أبي عَمْرُو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خَلَف بالإشارة إلى الرَّوْم والإشمام وقفًا، ووافقهم الأعمش[٩]، والمختار الأخذ به لجميع القُرَّاء[١٠]. /١٥١ب/

(١) البقرة: ٤، ٦ وغيرها.
(٢) البقرة: ١٣، ٦٢ وغيرها.
(٣) إبراهيم: ٢٤، النحل: ٧٥، وغيرها.
(٤) النشر ٢/ ١٢١.
(٥) التيسير: ٢٠٠.
(٦) الكفاية الكبرى: ١٠٢، التجريد: ٢١٤.
(٧) كما في: البقرة: ١٩٧، يس: ٨٢، الأنعام: ١١٣، البقرة: ٣٧، البقرة: ٢٢، البقرة: ٢، البقرة: ٢٨، على الترتيب.
(٨) كما في: البقرة: ٦٠، النساء: ٣١، النحل: ١٢١، النحل: ١٢١، طه: ٩٧، الأعراف: ١١١، النور: ٥٢.
(٩) إيضاح الرموز: ٢٣٩.
(١٠) شرح الطيبة لابن الجزري: ١٤١، ١٤٣، شرح النويري ٢/ ٥٠.

الرَّابع: الوقف بالإبدال: ويكون في ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المُنون فيوقف عليه [بإبدال][1] تنوينه ألفًا إنْ كان بعد فتحة نحو ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾[2].

ثانيها: الاسم المؤنث بالتَّاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلاً مِنَ التَّاء إذا كان الاسم مفردًا نحو ﴿رَحْمَةٍ﴾.

ثالثها: إبدال حرف المدّ مِنَ الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الأَلِف كما تقدّم في وقف حَمْزَة وهشام.

الخامس: وقف الزيادة:

وهو زيادة هاء السَّكت نحو ((عمه)) في ﴿عَمَّ﴾ و((ثمه)) في ﴿ثُمَّ﴾ و((لمه)) في ﴿لَمْ﴾ في مذهب مَنْ قرأ به، ويسمى وقف الإلحاق.

السَّادس: وقف الحذف:

وهو لِمَا يحذف مِنَ الياءات الثّوابت وصلاً.

السَّابع: وقف الإثبات:

وهو لِمَا يثبت مِنَ الياءات المحذوفات وصلاً.

الثَّامن: الوقف بالإدغام لِمَا يُدغم مِنَ الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله:

كما مَرّ في وقف حَمْزَة وهشام.

التَّاسع: الوقف بنقل حركة الهمزة إلى السَّاكِن قبلها:

لحمزة كما سبق.

---

(١) في (ط) زيادة [ويكون في ثلاثة].
(٢) النساء: ١٤٧.

النوع الثَّاني مِنْ نوعي الوقف:

الوقف على مرسوم الخط

والمرسوم بمعنى الرّسم، وأصله الأثر، والمراد: أثر الكتابة في اللفظ، والخط يُرادف ذلك، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والموقوف عليها، ومِنْ ثَمَّ رسمت همزة الوصل دون التَّنْوين اضطرارًا، ومُرادهم هنا بالخط: خط المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصَّحابة، ثُمَّ إنْ طَابَق الخط اللفظ فقياسي، وإنْ خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو فصل أو وصل فاصطلاحي، وقد أجمعوا على لزوم اتّباع الرّسم فيما تدعوا الحاجة إليه اختيارًا واضطرارًا، ووَرَدَ ذلك نصًّا عن نافع وأبي عَمْرُو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا عن أبي جعفر وخلف، واختاره أهل الأداء لبقيَّة القُرَّاء[(١)]، وعليه قول الخاقاني[(٢)]:

وقف عند إتمام الكلام موافقا لمصحفنا المتلو في البر والبحر

قال الجَعْبَري: وهو نصّ على اتّباع الخط للسبعة، لكن ليس هذا على عمومه بل هو مُختصٌّ بالحرف الأخير باعتبار البدل للوقف لا لكونه همزة، والحذف والإثبات والوصل والفصل، فخرج بقيد الآخر نحو ﴿ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ فلا يُوقف عليه بالواو، ونحو ﴿ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ و﴿ سُلَيْمَٰنَ ﴾ فلا يُوقف عليه بغير أَلِف، ودخل بقوله: باعتبار البدل للوقف هنا [هاء][(٣)]التَّأْنِيث، وخرج نحو ﴿ سَعَىٰ ﴾ و﴿ رَمَىٰ ﴾ فلا يوقف عليه بالياء لأنَّها لم تُبدل لأجل الوقف مِنَ الأَلِف، وخرج بقوله: لا لكونه همزة نحو ﴿ لِيَسُـُٔوا۟ ﴾ و﴿ وَإِيتَآئِ ذِى ﴾[(٤)]، وقوله: "بالحذف إلى الفصل" حصر للتغير ليخرج زيادة نحو ﴿ قَالُوٓا۟ ﴾ فلا يوقف عليه بالألف، والقصد بالوقف هنا التّعريف على سبيل الاضطرار

(١) كنز المعاني ٢/ ٩٥٧.
(٢) البيت في قصيدتان في التجويد ص: ٢٦ البيت (٣٩).
(٣) زيادة يقتضيها السياق وهي في كنز المعاني ٢/ ٩٥٧.
(٤) الإسراء: ٧، النحل: ٩٠، على الترتيب.

والاختيار كما مرَّ، وقد منع بعضهم الوقف على هذا مطلقًا وبعضهم يقف بردّ ما حذف قياسًا في العربية فيقف على نحو ﴿مُحِلِّي﴾ مِنْ ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[١] بالنُّون الذي حذف للاضافة، وهذا لا يجوز إجماعًا لمخالفة الرَّسم والنَّقل إذ الوقف عارض والقرآن مطلوبٌ نقله باللفظ المروي لنا عنه ﷺ[٢].

/١٥٢أ/ **فإنْ قلتَ**: فالنَّبي ﷺ أوقفهم على / كلّ لفظة؟.

أجيب: بأنّ المروي المتواتر أنَّه قرأة بغير نون [فهل ورد أنَّه وقف بالنون أو أمر بها][٣] ؟.

وإذا عُلم هذا فاعلم أنَّ الوقف على المرسوم إمَّا متفق عليه أو مختلف فيه:

المختلف فيه : انحصر في أقسام خمسة:

أوَّلها الإبدال:

وهو إبدال حرف بآخر فوقف ابن كثير وأبو عَمْرُو والكسائي وكذا يعقوب ووافقهم ابن محيصن والحسن واليزيدي بالهاء على هاء التَّأْنِيث المكتوبة بالتاء جمعًا للأصلين، وهي لغة قريش، ووقعت في مواضع:

أوَّلها: ﴿رَحْمَتَ﴾[٤] في المواضع السَّبعة في: «البقرة»، [و«الأعراف»][٥]، و«هود»، وأوّل «مريم»، وفي «الروم» و«الزخرف» معًا[٦].

---

(١) المائدة: ١.
(٢) انظر كنز المعاني شرح البيت (٣٧٧)، والنقل بتصرف.
(٣) في الأصل [فهل ورد أنه ...]، في باقي النسخ غير (ط) [فهل إذا وقف بالنون إذا مر بها].
(٤) الآيات على الترتيب: في البقرة: ٢١٨ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾، وفي الأعراف: ٥٦ ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾، وفي هود: ٧٣ ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، وفي مريم: ٢ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾، وفي الروم: ٥٠ ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾، وفي موضعي الزخرف: ٣٢ ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، و ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾.
(٥) ما بين المعقوفين في (أ) [وآل عمران].
(٦) النشر ٢/ ١٣٠.

ثانيها: ﴿نِعْمَتَ﴾ في أحد عشر موضعًا ثاني «البقرة»، وفي «المائدة»، و«آل عمران»، وثاني «إبراهيم» وثالثها، وثاني «النحل» وثالثها ورابعها، وفي «لقمان»، و«فاطر»، و«الطور»(١).

وثالثها: ﴿سُنَّتُ﴾ في خمسة في «الأنفال»، و«غافر»، وثلاثة بـ«فاطر»(٢).

ورابعها: ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ سبع: بـ «آل عمران» واحدة، واثنتان في «يوسف»، وفي «القصص» واحدة، وثلاثة في «التحريم»(٣).

خامسها: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ في «هود»(٤).

سادسها: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ بـ «القصص»(٥).

سابعها: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ في «الرُّوم»(٦).

ثامنها: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بـ «الدخان»(٧).

---

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٣١ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، المائدة: ١١ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، آل عمران: ١٠٣ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وفي إبراهيم: ٢٨، ٣٤ ﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾، و﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ﴾، وفي النحل: ٧٢، ٨٣، ١١٤ ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾، وفي لقمان: ٣١ ﴿فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾، وفي فاطر: ٣ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾، وفي الطور: ٢٩ ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾، النشر ٢/ ١٣٠.

(٢) الآيات على الترتيب: في الأنفال: ٣٨ ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وفي غافر: ٨٥ ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾، وفي فاطر: ٤٣ ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾، انظر النشر ٢/ ١٣١

(٣) الآيات على الترتيب: في آل عمران: ٣٥ ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾، وفي يوسف: ٣٠، ٥١ ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ في الموضعين، وفي القصص: ٩ ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾، وفي التحريم: ١٠، ١١ ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾، ﴿وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾، و﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾، النشر ٢/ ١٣٠.

(٤) هود: ٨٦.

(٥) القصص: ٩.

(٦) الروم: ٣٠.

(٧) الدخان: ٤٣.

تاسعها: ﴿لَّعْنَتَ﴾ الموضعان بـ «آل عمران» و«بالنور»[١].

عاشرها: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ بـ «الواقعة» فقط[٢].

حادي عشرها: ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ بـ «التحريم»[٣].

ثاني عشرها: ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ موضعي «المجادلة»[٤].

ثالث عشرها: ﴿كَلِمَتُ﴾ بـ «الأعراف»[٥].

وقرأ الباقون بالتَّاء مواقفة لصريح الرسم، وهي لغة طيء، وعليه قوله[٦]:

اللهُ نـجَّـاك بـكـفَّـي مُـسْـلِـمَـتْ مـن بَـعْـدِمـا وبَـعْـدَمـا وبَـعْـدَمَـت
حارت نفوس القوم عند الغَصلمت وكـادت الـحـرَّة أن تُـدْعَـي أَمَـتْ

وكذلك الحكم فيما قرئ بالإفراد والجمع وهو:

﴿كَلِمَتُ﴾ بـ «الأنعام» و«يونس» و«غافر»[٧]، و﴿ءَايَتُ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ بـ «يوسف»،

---

(١) كما في: آل عمران: ٦١ ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، و ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ في النور: ٧، انظر النشر ٢/ ١٣١.

(٢) الواقعة: ٨٩.

(٣) التحريم: ١٢.

(٤) المجادلة: ٨، ٩، قوله تعالى ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾.

(٥) وهي قوله تعالى ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الأعراف: ١٣٧.

(٦) الأبيات من الرجز، وقائلها: أبو النجم العجلي الفضل بن قدامة، و«مسلمت» اسم شخص أصله مسلمة، و«الغصلمة» هي اللحم بين الرأس والعنق، وجماعة القوم، والشاهد فيه: قوله: «مسلمت»، و«بعدمت»، و«الغصلمت»، و«أمت»، حيث وقف عليها بالتاء على لغة طيء والقياس الوقف عليها بالهاء، وانظر: شرح الشواهد الشعرية ١/ ٢٠٨، الخصائص ١/ ٣٠٤، وسر الصناعة ١/ ١٦٠، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ١٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٢، وشرح المفصل ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١، وشرح الشافية ٢/ ٢٨٩، ٢٩٠، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٤، همع الهوامع ٢/ ١٥٧، الخزانة ٤/ ١٧٧، المعجم المفصل ٩/ ١٥١، لسان العرب ١٥/ ٤٧٢.

(٧) الأنعام: ١١٥، يونس: ٣٣، ٩٦، غافر: ٦.

و﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ معا فيها[١]، و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بـ «العنكبوت»، و﴿ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ في «سبأ»، و﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٖ مِّنۡهُ﴾ بـ «فاطر»، و﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ﴾ بـ «فصلت»، و﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ بـ «المرسلات»[٢]، فإنَّ مَنْ قرأه بالإفراد فهو في الوقف على أصله المَذْكُور كما كُتِب في مصاحفهم، وقد فُهِم مِنْ تقييد المكتوبة بالتاء أنَّ المرسومة بالهاء لا خلاف فيها بل هي تاء في الوصل: هاء في الوقف، وهل الأصل التَّاء؟ فقال سيبويه: [التاء][٣] هي الأصل لجريان الإعراب عليها، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، وإنَّما أبدلت هاء في الوقف فرقًا بينها وبين نحو قوله: "ملكوت وعفريت"، وقال ثعلب في آخرين: الهاء هي الأصل لإضافتها إليها ورسمها هاء غالبًا فالمواضع المرسومة بالهاء على الأوَّل باعتبار الوقف والمرسوم بالتَّاء على الأصل، وعلى الثَّاني المرسومة بالهاء على الأصل، وبالتاء باعتبار الوصل لانقلابها حالة الوصل تاء للحوقها الإعراب[٤].

ويلتحق بهذه ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ في «النساء»[٥] في قراءة يعقوب بالنَّصب منونًا على أنَّه اسم مؤنث فيوقف عليه له بالهاء، كما نصَّ عليه الدَّاني وغيره، وقيل بالتاء، قال في (المُبهج): "الوقف عليه بالتاء إجماع لأنَّه كذلك في المصحف"، قال: "ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب"[٦].

واختلفوا أيضًا في ست كلمات وهي:

﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ في «يوسف» و«مريم» و«القصص» و«الصافات»[٧] فوقف عليها

---

(١) يوسف: ٧، ١٠، ١٥.
(٢) الآيات على الترتيب: العنكبوت: ٥٠، سبأ: ٣٧، فاطر: ٤٠، فصلت: ٤٧، المرسلات: ٣٣.
(٣) ما بين المعقوفين من (أ).
(٤) النشر ٢/ ١٣١، كنز المعاني ٢/ ٩٧١، الكتاب ٤/ ١٦٦.
(٥) النساء: ٩٠.
(٦) المبهج ٢/ ١٩٩، النشر ٢/ ١٣٢، إيضاح الرموز: ٢٤١.
(٧) يوسف: ٤، ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، القصص: ٢٦، الصافات: ١٠٢، النشر =

بالهاء ابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب لكونها تاء تأنيث لحقت «الأب» في باب النِّداء خاصة، ووافقهم ابن محيصن.

و﴿هَيْهَاتَ﴾ موضعي «المؤمنين»(١)، وقف عليها بالهاء البَزّي وقنبل بِخُلْفٍ عنه والكسائي، وافقهم ابن محيصن بِخُلْف، وقرأ الباقون بالتاء، وبذلك وقف أبو الحارث فيما انفرد به صاحب (العُنْوَان) ووافقهم بن محيصن مِنَ المفردة(٢) إلاَّ أنَّ الخُلْف عن قُنْبُل في (العُنْوَان) و(التَّذْكِرَة) / و(التَّلْخِيص) لم يذكر في الأَوَّل، وعبارة (العُنْوَان): /١٥٢ب "ولا خلاف في الوقف على الأوَّل أنَّه بالتاء"(٣)، وقطع له بالتاء فيهما في (الشَّاطِبِيَّة) كـ (التيسير)، وكان ينبغي أنْ يكون الأكثر على الوقف بالهاء لوجهين:

أحدهما: موافقة الرسم.

والثَّانِي: أنَّهم قالوا: المفتوح اسم مفرد أصله «هَيْهَيَة» كـ «زلزلة» و«قلقلة» مِنْ مُضاعف الرّباعي، وقد تقرَّر أنَّ المفرد يوقف على تاء تأنيثه بالهاء(٤).

وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب كثيرًا بالحذف والإبدال والتَّنْوِين وغيره، وسيأتي مزيد بحث لها بسورة «المؤمنين»(٥).

ومِنْ ذلك ﴿مَرْضَاتَ﴾ في موضعي «البقرة»، وفي «النساء»، و«التحريم»(٦).

﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بـ «صاد»(٧).

= ٢/ ١٣٢، إيضاح الرموز: ٢٤٢، المبهج ٢/ ٦٤١، مصطلح الإشارات: ٢٩٥.
(١) المؤمنون: ٣٦.
(٢) مفردة ابن محيصن: ٢٣٩.
(٣) العنوان: ١٣٦
(٤) الدر المصون ١١/ ٤٥.
(٥) النشر ٢/ ١٣٣، التبصرة: ٣٤٣، التيسير: ٦٠، العنوان: ١٣٦، تلخيص العبارات: ١٢٦، الكافي: ١٣٩، ايضاح الرموز: ٢٤٢.
(٦) البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٧، التحريم: ١.
(٧) ص: ٣.

و﴿ذَاتَ بَهۡجَةٍ﴾ بـ «النمل»[١].

و﴿ٱللَّتَ﴾ في «النجم»[٢] وقف الكسائي عليها بالهاء، ووقف الباقون بالتاء.

وقد خرج بـ ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٍ﴾ نحو ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾[٣] المتَّفق على التَّاء فيه وقفًا، فأمَّا وَقْف الكسائي بالهاء على ما ذكر فعلى أصله، وخالفه ابن كثير وأبو عَمْرُو اتّباعًا للرَّسم، ولأنَّ ﴿ٱللَّتَ﴾ إذا وقف عليها بالهاء تشبه لفظ «الله»، و﴿مَرۡضَاتَ﴾ تشبه «مرضى» جَمْع مريض مضافًا إلى هاء الضَّمِير المُذَكَّر، و«ذات» لم تَجْرِ على «ذو» مُذَكّرة فلم يوقف بالهاء كـ «بنت»، و«أخت»، بخِلاف «ابنة»[٤] فإنَّها فيها الوجهان لجريانها على مُذَكّرها[٥]، وتاء ﴿ٱللَّتَ﴾ كتاء «قامت»، وتحريكها لالتقاء السَّاكنين، والأفعال يُوقَف عليها بالتاء فكذلك ما يشبهها، وتاء ﴿هَيۡهَاتَ﴾ كتاء ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ و﴿كَمِشۡكَوٰةٍ﴾ وهو في ﴿ٱللَّتَ﴾ مبني على تائها هل هي أصليه أو زائدة؛ فقيل أصله مِنْ «لات» «يليت» فأَلِفها عن ياء، وقيل: زائدة وهي مِنْ «لوي» «يلوي» لأنَّهم كانوا «يَلْوون» أعناقهم إليها، أو «يَلْتَوون» أي يعتكفون عليها، وأصلها «لَوْيَة» فحذفت لامها فألفها على هذا مِنْ واو، فَمَن اعتقد أنَّها أصلية أقرَّها في الوقف كتاء «بيت»، ومَنِ اعتقد زيادتها وقف عليها هاء[٦].

القسم الثَّاني: الإثبات:

وهو في هاء السَّكت ويسمى الإلحاق، وفي حرف العلة المحذوف للساكن، فأمَّا هاء السَّكت فوقف البَزّي، وكذا يعقوب بِخِلاف عنهما بهاء في الكلمات الخمس

---

(١) النمل: ٦٠.
(٢) النجم: ١٩.
(٣) الأنفال: ١.
(٤) كما في التحريم: ١٢.
(٥) إبراز المعاني: ٢٧٥.
(٦) الدر المصون ١٣/ ٢١٢، كنز المعاني ٢/ ٩٧٧، إيضاح الرموز: ٢٤٣، في (أ) بزيادة: [وقد خرج بقيد ((بهجة)) النمل ((ذات اليمين)) و((ذات بينكم)) ونحوهما].

الاستفهامية المجرورة وهي: ﴿عَمَّ﴾[١] و﴿فِيمَ﴾[٢] و﴿بِمَ﴾[٣] و﴿لِمَ﴾ و﴿مِمَّ﴾[٤] جعلت الهاء عوضًا عن الأَلِف المحذوفة لأنَّ حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حُذِف أَلِفها في اللغة الفصحى، والخُلْف للبزي في (الشَّاطِبيَّة) وفاقًا للدَّانِي في غير (التَّيْسير)[٥]، وبغير الهاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد وعبد العزير بن جعفر الفارسي، وهو مِنَ المواضع التي خرج صاحب (التَّيْسير) فيها عن طُرُقِه فإنَّه أَسْنَد رواية البَزّي فيه عن الفارسي هذا، وبالهاء قرأ على أبي الحسن ابن غُلْبُون.

ووقف يعقوب باتّفاق بالهاء أيضًا على ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾[٦] حيث وقعا، وكيف جاءا[٧].

واختلف فيه في إلحاق الهاء للنون المشددة في ضمير الجمع المؤنث نحو ﴿مِّنْهُنَّ﴾ و﴿حَمَلَهُنَّ﴾[٨]، واختير تقييده بما بعدها كما مثلوا به.

وكذا اختلف عن يعقوب أيضًا في المُشدَّد المبني نحو: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٩] و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾[١٠]، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ﴾[١١] ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾[١٢] لكن الأكثرون عنه على حذف الهاء في الوقف، والظّاهر تقييده بالياء كمَا مثَّلوا به[١٣].

---

(١) النبأ: ١.
(٢) النساء: ٩٧، النازعات: ٤٣.
(٣) النمل: ٣٥.
(٤) الطارق: ٥.
(٥) التيسير: ٢٠٣.
(٦) كما في: البقرة: ٢٩، البقرة: ٦٨.
(٧) النشر ٢/ ١٣٤، المستنير ١/ ٣٩٧، إيضاح الرموز: ٢٤٣.
(٨) كما في: البقرة: ٢٦٠، الطلاق: ٤، ٦.
(٩) النمل: ٣١، الدخان: ١٩.
(١٠) الأنعام: ٥٠، يونس: ١٥، الأحقاف: ٩.
(١١) إبراهيم: ٢٢.
(١٢) ق: ٢٩.
(١٣) النشر ٢/ ١٣٥

وكذا قرأ يعقوب بإلحاق الهاء أيضًا في الوقف على النُّون المفتوحة في نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿تَنَّقُونَ﴾ و﴿يُنفِقُونَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فيما رواه بعضهم عنه، وهي لغة فاشية مطّردة عند العرب، وصوّب تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية نحو ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[١]، و﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[٢] وعن ابن مِقْسم أنَّ هاء السَّكت لا تثبت في الأفعال والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل انتهى[٣].

واختلف عن رويس / في أربع كلمات وهي ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ و﴿بِحَسْرَتَىٰ﴾ /١٥٣أ/ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿ثَمَّ﴾ الظرف وهو المفتوح الثَّاء، ووقف الباقون بغير هاء فيها كلّها اتّباعًا للرّسم[٤].

وأجمعوا على الوقف بهاء السَّكت في سبع كلمات اتّباعًا للرَّسم، واختلفوا في إثباتها وصلاً وهي:

﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بـ «البقرة»[٥] فحذفها في الوصل حَمْزَة والكسائي وكذا خَلَف ويعقوب ووافقهم الأعمش واليزيدي وابن محيصن[٦].

و﴿ٱقْتَدِهْ﴾ بـ «الأنعام»[٧] كذلك إلاَّ أنَّ ابن محيصن من (المفردة) حذفها، ومن (المُبهج) أثبتها وكسر الهاء وصلاً ابن عامر؛ وقصرها هشام ومدَّها ابن ذَكْوَان بِخُلْفٍ عنه.

---

(١) آل عمران: ٧١.
(٢) آل عمران: ٧٩.
(٣) النشر ٢/ ١٣٦.
(٤) النشر ٢/ ١٣٦.
(٥) البقرة: ٢٥٩.
(٦) النشر ٢/ ١٤٢، مفردة ابن محيصن: ٢١٥، إيضاح الرموز: ٢٤٤.
(٧) الأنعام: ٩٠، النشر ٢/ ١٤٢، مفردة ابن محيصن: ٢٣٣، إيضاح الرموز: ٢٤٤، المبهج ٢/ ٥٧٨.

و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ معًا بالحاقة، و﴿حِسَابِيَهْ﴾ فيها[١] حَذَفَ الهاء منهنَّ وصلًا يعقوب، ووافقه ابن محيصن[٢].

و﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَنِيَهْ﴾ في «الحاقة»[٣] أيضًا بحذف هائِهما وصلًا حَمْزَة وكذا يعقوب، وافقهم ابن محيصن.

و﴿مَا هِيَهْ﴾ بـ «القارعة»[٤] حذفها وصلًا حَمْزَة و يعقوب كذلك وافقهما ابن محيصن والحسن وزاد البَزّي عن ابن محيصن مِنَ (المفردة) سكون الياء في الحالين مِنْ غير هاء[٥].

وأمَّا حروف العلة[٦]:

فأمَّا الياء فمنها ما حُذِف للسَّاكنين ومنها ما هو لغير ذلك:

فأمَّا المحذوفة رسمًا للتنوين فثلاثون حرفًا في سبعة وأربعين موضعًا وهي:

﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ بـ«البقرة» و«الأنعام» و«النحل»[٧]، و﴿مِن مُّوصٍ﴾ بـ«البقرة»[٨]، و﴿عَن تَرَاضٍ﴾ بها و«النساء»[٩]، و﴿وَلَا حَامٍ﴾ بـ «المائدة»[١٠]، و﴿لَأَتٍ﴾ معا

---

(١) الحاقة: ١٩، ٢٥، ٢٠، ٢٦.
(٢) النشر ٢/ ١٤٢، إيضاح الرموز: ٢٤٤، المبهج ٢/ ٨٥٧، مفردة ابن محيصن: ٢٦٦، إيضاح الرموز: ٢٤٤، مصطلح الإشارات: ٥٣٣.
(٣) الحاقة: ٢٨، ٢٩، النشر ٢/ ١٤٢، إيضاح الرموز: ٢٤٤، المبهج ٢/ ٥٧٨، مفردة ابن محيصن: ٣٦٦، مصطلح الإشارات: ٥٣٣.
(٤) القارعة: ١٠.
(٥) النشر ٢/ ١٤٢، إيضاح الرموز: ٢٤٤، مفردة ابن محيصن: ٣٩٨، مصطلح الإشارات: ٥٦٤، المبهج ٢/ ٨٩٢.
(٦) في جميع المخطوطات ما عدا الأصل بزيادة: [الياء والواو والألف].
(٧) البقرة: ١٧٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥.
(٨) البقرة: ١٨٢.
(٩) البقرة: ٢٣٣، النساء: ٢٩.
(١٠) المائدة: ١٠٣.

في «الأنعام» و«العنكبوت»[١]، و﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ و﴿لَهُمْ أَيْدٍ﴾ كلاهما بـ «الأعراف»[٢]، و﴿لَعَالٍ﴾ بـ «يونس»[٣]، و﴿أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾ بـ «يوسف»[٤]، و﴿هَادٍ﴾ في خمسة: اثنان بـ «الرعد»، وكذلك بـ «الزمر»، والخامس بـ «الطول»[٥]، و﴿وَاقٍ﴾ ثلاثة: اثنان بـ «الرعد» وآخر بـ «غافر»[٦]، و﴿مُسْتَخْفٍ﴾ بـ «الرعد»[٧]، و﴿مِن وَالٍ﴾ بها[٨]، و﴿وَادٍ﴾ في اثنين[٩]: ﴿بِوَادٍ﴾ بـ «إبراهيم»[١٠]، و﴿وَادٍ﴾ بـ «الشعراء»[١١]، و﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ بـ «النحل»[١٢]، و﴿مُفْتَرٍ﴾ بها[١٣]، و﴿لَيَالٍ﴾ ثلاثة: بـ «مريم» و«الحاقة» و«الفجر»[١٤]، و﴿أَنتَ قَاضٍ﴾ بـ «طه»[١٥]، و﴿إِلَّا زَانٍ﴾ بـ «النور»[١٦]، و﴿هُوَ جَازٍ﴾ بـ «لقمان»[١٧]، و﴿بِكَافٍ﴾ في «الزمر»[١٨]، و﴿مُعْتَدٍ﴾ ثلاثة: بـ «قاف» و«نون» و«المطففين»[١٩]، و﴿عَلَيْهَا فَانٍ﴾ بـ «الرحمن»، و﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾

---

(١) الأنعام: ١٣٤، العنكبوت: ٥.
(٢) الأعراف: ٤١، ١٩٥.
(٣) يونس: ٨٣.
(٤) يوسف: ٤٢.
(٥) الرعد: ٧، ٣٣، الزمر: ٢٣، ٣٦، غافر: ٣٣.
(٦) الرعد: ٣٤، ٣٧، غافر: ٢١.
(٧) الرعد: ١٠.
(٨) الرعد: ١١.
(٩) الشعراء: ٢٢٥، النمل: ١٨.
(١٠) إبراهيم: ٣٧.
(١١) الشعراء: ٢٢٥.
(١٢) النحل: ٩٦.
(١٣) النحل: ١٠١.
(١٤) مريم: ١٠، الحاقة: ٧، الفجر: ٢.
(١٥) طه: ٧٢.
(١٦) النور: ٣.
(١٧) لقمان: ٣٣.
(١٨) الزمر: ٣٦.
(١٩) ق: ٢٥، القلم: ١٢، المطففين: ١٢.

و﴿ دَانٍ ﴾ بها[١]، و﴿ مُّهْتَدٍ ﴾ بـ «الحديد»[٢]، و﴿ مُلَٰقِيهِ ﴾ بـ «الحاقة»[٣]، و﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ بـ «القيامة»[٤]، و﴿ هَادٍ ﴾ بـ «التوبة»[٥] على أنّها مقلوب ـ كما في الإمالة ـ: فوقف ابن كثير بالياء منه في أربعة أحرف في عشرة مواضع وهي: ﴿ هَادٍ ﴾ موضعي «الرعد» و«الزمر» وفي «الطول»، و﴿ وَاقٍ ﴾ موضعي «الرعد» وفي «غافر»، و﴿ وَالٍ ﴾ في «الرعد»، و﴿ بَاقٍ ﴾ في «النحل»، ووافقه ابن محيصن[٦].

وعنه أيضًا الوقف كذلك على ﴿فَانٍ﴾ بـ «الرحمن»[٧]، و﴿رَاقٍ﴾ بـ «القيامة»[٨].

وأمَّا المحذوف لغير تنوين فأَحَدَ عشر حرفًا في سبعة عشر موضعًا وقف عليها يعقوب بالياء على الصحيح وهي:

و﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ بالبقرة، و﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ بـ «النساء»، ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ ﴾ بـ «المائدة»، و﴿ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ﴾ بـ «الأنعام»، و﴿ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بـ «يونس»، و﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ ﴾ بـ «طه» و«النازعات»، و﴿ وَادِ ٱلنَّمْلِ ﴾ بها، و﴿ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾ بلاحقتها، و﴿ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ بـ «الحج»، و﴿ بِهَادِ ٱلْعُمْيِ ﴾ بـ «الروم»، و﴿ يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ بـ «يس»، و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ بـ «الصافات»، و﴿ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ بـ «قاف»، و﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ بـ «القمر»، و﴿ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ ﴾ في «الرحمن»، و﴿ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴾ بـ «التكوير»[٩]،

---

(١) الرحمن: ٢٦، ٤٤، ٥٤.
(٢) الحديد: ٢٦.
(٣) الحاقة: ٢٠.
(٤) القيامة: ٢٧.
(٥) التوبة: ١٠٩.
(٦) مفردة ابن محيصن: ٢٦٥.
(٧) الرحمن: ٢٦.
(٨) النشر ٢/ ١٣٩.
(٩) الآيات على الترتيب: البقرة: ٢٦٩، النساء: ١٤٦، المائدة: ٣، الأنعام: ٥٧، يونس: ١٠٣، طه: ١٢، النازعات: ١٦، النمل: ١٨، القصص: ٣٠، الحج: ٥٤، الروم: ٥٣، يس: ٢٣، الصافات: ١٦٣، ق: ٤١، القمر: ٥، الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦.

ولا خِلاف عنه في حذف ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أوّل «الزمر»[١] في الحالين إلاَّ ما انفرد به الحافظ أبو العلاء عن رويس وخالف فيه سائر النَّاس[٢].

ووقف الكسائي كذلك بالياء على ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾[٣] فيما رواه الجمهور عنه.

واختلف عنه ﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ في «الرُّوم»[٤] فالوقف بالياء في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وفاقًا لأبي الحسن ابن غُلْبُون، والحذف عند مَكِّي وابن شريح وابن الفَحَّام وفاقًا لجمهور العراقيين، والوجهان في (جامع البيان).

واختلف فيه عن حَمْزَة أيضًا ـ مع قراءته له ﴿تَهۡدِى﴾ ـ وبالياء قَطَعَ له الدَّاني في جميع كتبه والحافظ أبو العلاء، ويحذفها ابن سوار وغيره، ووافقه الشَّنَبُوذي بِخُلْفٍ عنه أيضًا، ولا خلاف في الوقف على موضع النمل / بالياء في القراءتين موافقة للرسم[٥]. /١٥٣ب/

ووقف ابن كثير على ﴿يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾[٦] بالياء بِخُلْفٍ عنه، كذا أَطْلَق الخلاف في (الشَّاطِبيَّة) لابن كثير، وهو كما نبه عليه الجَعْبَري يقتضي أنْ يكون لكلّ مِنَ البَزّي وقنبل وجهان، وقال في (التَّيْسير): "قال النَّقَّاش عن أبي ربيعة عن البَزّي، وابن مُجَاهِد عن قُنْبُل ﴿يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ بالياء في الوقف" انتهى، وهذا يقتضي أنْ يكون الإثبات لقنبل بلا خِلاف، وأنْ يكون للبزي وجهان الإثبات عن النَّقَّاش عن أبي ربيعة عنه، والحذف عن غير النَّقَّاش كالحمامي عنه فعنه، وهذا نقل ابن مُجَاهِد في (سبعته)، وبه قطع مَكِّي لهما، وقطع أكثر النَّقلة كالأهوازي وأبي العز وأبي العلاء بالإثبات لابن

---

(١) الزمر: ١٠.
(٢) النشر ٢/ ١٣٩.
(٣) النمل: ١٨، النشر ٢/ ١٤٠، غاية الاختصار ١/ ٣٥٦، إيضاح الرموز: ٢٤٥.
(٤) الروم: ٥٣، التيسير: ١٦٩، التذكرة ٢/ ٤٧٨، التبصرة: ٢٨٣، الكافي: ١٧٦، التجريد:٢٧٨.
(٥) النشر ٢/ ١٤٠، جامع البيان ٢/ ٨٠٨، إيضاح الرموز: ٢٤٥
(٦) ق: ٤١.

كثير، فإنْ أراد الشَّاطِبي معنى (التَّيْسير)[١] فعبارته قاصرة وإنْ أراد الظَّاهر مِنْ عبارته فوجه حذف قُنْبُل مِنْ الزيادات وهو غريب انتهى، ووجه الإثبات وقفًا أنَّها لام فعل مضارع غير مجزوم فحقّه الثّبوت، وحذفت وصلاً لالتقاء السَّاكنين، ووجه الحذف في الوقف اتباع الرَّسم، ووافقه ابن محيصن مِنْ غير خُلْف[٢].

وأمَّا ما حُذِف مِنَ الواو للسَّاكن رسمًا ففي أربعة مواضع، فوقف عليها يعقوب بالواو على الأصل فيما انفرد به الدَّاني وهي:

﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ بالإسراء، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ في الشورى، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ بالعلق[٣]، وانفرد ابن فارس في (جامعه) بذلك أيضًا عن قُنْبُل من طريق ابن شَنَبُوذ، واختير الوقف عليها للجميع ـ على الرَّسم ـ بالحذف[٤].

وأمَّا ما حُذِف مِنَ الأَلِفات لساكن ففي كلمة واحدة: ﴿أَيُّهَ﴾ ووقعت في ثلاثة: في «النُّور» و«الزخرف» و«الرحمن»[٥] فوقف عليها بالألف أبو عَمْرُو والكسائي وكذا يعقوب، ووافقهم الحسن واليزيدي، ووقف الباقون بغير أَلِف اتّباعًا للرسم، إلَّا أنَّ ابن عامر ضمّ الهاء تبعًا للياء وفتحها الباقون[٦].

وأمَّا ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ و﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ و﴿قَوَارِيرَا۠﴾ و﴿قَوَارِيرَ﴾[٧] فتأتي في محالها إنْ شاء الله ـ تعالى ـ.

---

(١) التيسير: ٤٦٨، السبعة: ٦٠٧، التبصرة: ٣٣٤، الوجيز: ٣٣٨، إرشاد المبتدي: ٥٥٦.
(٢) النشر ٢/ ١٤٠، الكفاية: ٥٥٥، غاية الاختصار ١/ ٣٦١، المبهج ١/ ٣٩٥، الإيضاح: ٢٤٦.
(٣) الآيات على الترتيب: الإسراء: ١١، الشورى: ٢٤، القمر: ٦، العلق: ١٨.
(٤) النشر ٢/ ١٤١، إيضاح الرموز: ٢٤٦.
(٥) النور: ٣١، الزخرف: ٤٩، الرحمن: ٣١.
(٦) النشر ٢/ ١٤٣، إيضاح الرموز: ٢٤٦.
(٧) الكهف: ٣٨، الأحزاب: ١٠، الأحزاب: ٦٦، الأحزاب: ٦٢، الإنسان: ١٨، ألإنسان: ١٥، ١٦، على الترتيب.

القسم الثَّالث: الحذف:

وهو في: ﴿وَكَأَيِّن﴾ في سبعة مواضع: بـ «آل عمران» و«يوسف» وموضعي «الحج»، وفي «العنكبوت» و«القتال» و«الطلاق»[١]، فوقف أبو عَمْرُو وكذا يعقوب على الياء في السَّبعة ووافقة اليَزِيدِي والحسن، ووقف الباقون على النُّون[٢].

وعزي الوقف على الياء لأبي عمرو في (التيسير) لطريق ابن اليزيدي، وتبعه الشاطبي من غير عزو، وكذا ابن الجزري في (النشر)، وابن اليزيدي ليس من طرقنا، وقال في (جامع البيان) بعد أن ذكرها بالياء في وقف أبي عمرو: "حدثنا عبد العزيز بن جعفر، حدثنا عبد الواحد بن عمر، حدثنا ابن مجاهد، قال: أخبرني عبيد الله بن محمد عن أخيه أبي جعفر أحمد بن محمد، وعمه إبراهيم بن أبي محمد عن أبي محمد عن أبي عمرو أنه كا يقف على الياء".

واختلف في ذلك عن الكسائي، فروى عنه سورة بن المبارك أنه كان يقف على الياء، وروى عنه الفراء وقتيبة أنه كان يقف على النون، انتهى، وابن سورة ليس من طرقنا.

وقال ابن غلبون في (تذكرته)[٣]: "لا خلاف بينهم ـ أي بين السبعة أنه بالنون وقفا ووصلا كـ «السجن»، وحمل ما روي عن أبي عمرو والكسائي على أن المراد به أنهما لم يقرآ كابن كثير بغير ياء، بل بالياء المشددة يقفان على المدغمة منهما في وصلهما، لأنها ساكنة، فلا بد من وقيفة عليها، ويؤيده أن احتباس اللسان في موضع الحرف المدغم لما زيد فيه من التضعيف بالإدغام أكثر من احتباسه في غير المدغم، فلذلك قيل: إنهما كانا يقفان على الياء مرادا به الإدغام الذي فيها، وأيضا فإن الفراء

(١) آل عمران: ١٤٦، يوسف: ١٠٥، الحج: ٤٥، ٤٨، العنكبوت: ٦٠، محمد: ١٣، الطلاق: ٨.
(٢) النشر ٢/ ١٥٢، إيضاح الرموز: ٢٤٧.
(٣) النشر ٢/ ١٤٣، التذكرة ٢/ ٢٩٣.

وقتيبة وخلفًا أجلّ وأضبط من سورة، وروى عن أبي عمرو خلق كثير، وعن اليزيدي أيضا، ولم يرو واحد منهم ما رواه ابن اليزيدي فعلم أن الصحيح ما قلناه من التأويل وأن ابن اليزيدي وسورة غلطا فيما روياه، فسمعا شيئا لم يتقناه لأنهما غير معصومين، على أن المصير إلى قول الأكثرين عددا والضابطين رواية ونقلا أولى" انتهى.

القسم الرَّابع: المقطوع رسمًا:

وهو في حرفين:

﴿أَيَّا مَّا﴾ بالإسراء[١]، و﴿ مَالِ﴾ في أربعة مواضع: بالنساء والكهف والفرقان وسأل[٢]:

فوقف حَمْزَة والكسائي وكذا رويس على «أيًّا» دون «ما» كذا نصَّ عليه جماعة كالدَّاني في (التَّيْسير)[٣] وفاقًا لظاهر عبارة ابن غُلْبُون، ونصَّ هؤلاء على الوقف على ما دون «أيًّا» للباقين، ولم يتعرض الجمهور لذكره بوقف ولا ابتداء[٤].

وأمَّا ﴿ مَالِ﴾[٥] في المواضع الأربعة فوقف أبو عَمْرُو فيها على ما دون اللاَّم، كما نصَّ عليه الشَّاطِبي كالدَّاني وفاقًا لجمهور المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين[٦]، ووافقه اليَزِيدِي[٧].

واختلف عن الكسائي في الوقف على «ما» أو على «اللاَّم»، والوجهان ذكرهما الشَّاطِبي كالدَّاني، وذكر ابن فارس ذلك عن يعقوب، ومقتضى كلامهم أنَّ الباقين

---

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) النساء: ٧٨، الكهف: ٤٩، الفرقان: ٧، المعارج: ٣٦.
(٣) التيسير: ٦١.
(٤) النشر ٢/ ١٤٥، إيضاح الرموز: ٢٤٦.
(٥) النساء: ٧٨، الكهف: ٤٩، الفرقان: ٧، المعارج: ٣٦.
(٦) النشر ٢/ ١٤٦، إيضاح الرموز: ٢٤٧.
(٧) المبهج ٢/ ٥٤٩.

يقفون على «اللَّام» دون «ما» وبه صرَّح بعضهم، والأصحّ جواز الوقف على «ما» للجميع لأنَّها كلمة برأسها، ولأنَّ كثيرًا مِنَ الأئمة والمؤلفين لم يذكر فيها عن أحدٍ شيئًا كسائر الكلمات المفصولات، وأمَّا «اللَّام» فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًّا ولم يصحّ في ذلك شيء عن الأئمة، ولا يجوز الوقف على «ما» ثُمَّ يبتدئ ((لهذا الكتاب))، ولا على «مال» ثمَّ يبتدئ ((هذا الرَّسول)) نعم يجوز الوقف للاضطرار والاختبار كما مرّ[1] /. /١٥٤أ/

القسم الخامس: قطع الموصول:

في ثلاثة أحرف: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ في «القصص»[2] وقف عليها الكسائي بالياء ووافقهم الحسن وابن محيصن مِنَ المفردة والمُطَّوِّعِي، ووقف أبو عَمْرُو على الكاف فيهما ووافقه اليَزِيدِي وابن محيصن مِنَ (المُبهج)[3]، ووقف الباقون على الكلمة برأسها ووافقهم المُطَّوِّعِي في وجه، قال أبو حَيَّان: "و«وي» عند الخليل وسيبويه اسم فعل مثل: «صَهْ»، و«مَهْ»، ومعناها: "أُعْجَبُ"، و«الكاف» للتَّعليل، وقيل: «كَأَنّ» للتَّشبيه، قال الخليل: وذلك أنّ القوم ندموا فقالوا متندمين على ما سلف منهم: «وي» وكلّ مَنْ ندم فأظهر ندامته، قال: «وي» لكن ذهب معناه وصارت للخبر، و**«الكاف»** مِنْ ((كأن)) هي «كاف» التَّشبية الدَّاخلة على «أنَّ»، لكن ذهب معناه وصارت للخبر، وكتبت «وي» متَّصلة بكاف التشبية لكثرة الاستعمال، وحكى الفَرَّاء أنّ أمراة قالت لزوجها أين ابنك؟ ، فقال: "وي"، كأنّه وراء البيت، وعلى هذا المذهب يكون الوقف على «وي» وقال الأخفش: هي «وَيْك»، وينبغي أنْ تكون «الكاف» حرف خطاب، ولا موضع له مِنَ الإعراب، والوقف عليه «وَيْك»"[4]،

---

(١) النشر ٢/ ١٤٦.
(٢) القصص: ٨١، ٨٢.
(٣) المبهج ٢/ ٧٤٩، مصطلح الإشارات: ٤١١، إيضاح الرموز: ٢٤٧.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢، الدر المصون ٨/ ٦٩٧، البحر المحيط ٧/ ١٣٠.

ومنه قول عنترة[١]:

ولقَدْ شَفَا نَفْسِي وأبْـرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَـوَارسِ وَيْـكَ عَنْتَرَ أَقْـدِمِ

وذهب الكسائي و يونس وأبو حاتم وغيرهم إلى أنّ أصله "وَيْلُك" فحذفت اللَّام، والكاف في موضع جرّ بالإضافة، فعلي المذهب الأَوَّل قيل: تكون الكاف خالية مِنْ معنى التشبيه كما قيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وعلى المذهب الثَّاني: فالمعنى: «أعجب لأنّ الله»، وعلى المذهب الثَّالث يكون: «وَيْلُك» كلمة تحزُّن، والمعني أيضًا لأنّ الله، وقال: أبو يزيد وفرقة معه «وَيْكَان» حرف واحد بجملته، وهو بمعنى: ألم تر، وقال الفَرَّاء: «وَيْكَ» في كلام العرب كقول الرجل، أمَا ترى إلى صنع الله؟ ، وقال ابن قتيبة عن بعض أهل العلم: معنى «وَيْكَ» رحمة لك ـ بلغة حمير ـ انتهى[٢]، ويأتي مزيد لذلك إن شاء الله ـ تعالى ـ بآخر سورة القصص.

وأمّا ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾[٣] فيأتى في سورة «النمل» إن شاء الله ـ تعالى ـ، وكذا ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾[٤] بـ «الصافات» وبالله المستعان.

وأمَّا القسم الثَّاني: وهو المتفق عليه:

فاعلم أنَّ الأصل في كلّ كلمة كانت على حرفين فأكثر أنْ تكتب منفصلة مِنْ لاحقتها، ويستثنى مِنْ ذلك كلُّ ما دخل عليه حرف مِنْ حروف المعاني، وكان على حرف واحد نحو ﴿بِسْمِ﴾ و﴿بِٱللَّهِ﴾ و﴿لِلَّهِ﴾ و﴿لِرَسُولُهُۥ﴾ و﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ و﴿لَأَنتُمْ﴾ و﴿ءَأَنتُمْ﴾ و﴿أَبِٱللَّهِ﴾.

---

(١) البيت من الكامل، وقائله عنتر بن شداد العبسي، وقيل تروى أيضا قول، وهو في توضيح المقاصد ٥/ ١١٦٢، شرح المفصل ٤/ ٧٧ خزنة الأدب ٦/ ٣٠٣، الخصائص ٣/ ٤٠، لسان العرب ١٥/ ٤١٨، وشاهده قوله: وي حيث دخلت على وي كاف الخطاب.

(٢) البحر المحيط ٧/ ١٣١، الكتاب ٢/ ٤٥١ النشر ٢/ ١٥٢، إيضاح الرموز: ٢٤٧.

(٣) النمل: ٢٥، النشر ٢/ ١٥٣، إيضاح الرموز: ٢٤٨.

(٤) الصافات: ١٣٠.

وسنذكر: ﴿ فَلَقَنَلُوكُمْ ﴾، و﴿ لَّقَدْ ﴾، و﴿ سَوْفَ ﴾، ولام التَّعْريف نحو: ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ و﴿ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴾ كأنَّها لكثرة دُورها نُزِّلَت مَنْزِلة الجزء ممّا دخلت عليه فَوُصِلَت.

وياء النِّداء نحو ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾(١) و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾(٢) و﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾(٣).

وهاء التنبيه في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و﴿ هَٰذَا ﴾ وكذا كلّ كلمة اتّصل بها ضمير متصل سواء كان على حرفٍ واحدٍ أو أكثر مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا نحو ﴿ رَبِّى وَرَبُّكُمْ ﴾ و﴿ رُّسُلِهِۦ ﴾ و﴿ رُسُلُنَا ﴾ و﴿ رُسُلُكُم ﴾ و﴿ مَّنَسِكَكُمْ ﴾ و﴿ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ و﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ و﴿ يُمِيتُكُمْ ﴾ و﴿ يُحْيِيكُمْ ﴾ و﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾(٤).

وكذا حروف المعجم المقطعة في فواتح السُّور نحو ﴿ الٓمٓ ﴾(٥)، و﴿ الٓر ﴾(٦)، و﴿ الٓمَٓصٓ ﴾(٧)، و﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾(٨)، و﴿ طسٓ ﴾(٩)، و﴿ حمٓ ﴾(١٠)، إلَّا ﴿ حمٓ عٓسٓقٓ ﴾(١١) فإنَّه فصل بين الميم والعين.

وكذا إنْ كان أوّل الكلمة الثَّانية همزة وصُوِّرت على مُراد التَّخْفِيف، أو واو أو ياء كُتبتا موصولتين نحو ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و﴿ لِّئَلَّا ﴾ و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ و﴿ حِينَئِذٍ ﴾.

---

(١) كما في البقرة: ٣٣، ٣٥، طه: ١١٧، ١٢٠.
(٢) البقرة: ٢١، ١٠٤.
(٣) طه: ٩٤.
(٤) آل عمران: ٥١، البقرة: ٢٨٥، المائدة: ٣٢، غافر: ٥٠، البقرة: ٢٠٠، البقرة: ٢٧، البقرة: ٢٨، البقرة: ٢٨، البقرة: ٢٨، هود: ٢٨.
(٥) أول: البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة.
(٦) أول: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.
(٧) أول الأعراف.
(٨) أول مريم.
(٩) أول النمل: ١.
(١٠) أول: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف: الدخان، الجاثية، الأحقاف.
(١١) الشورى.

وكذا ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرفٌ مِنْ حروف الجر وهي:

﴿لِمَ﴾ و﴿بِمَ﴾ و﴿فِيمَ﴾ و﴿عَمَّ﴾[١]، و«**أَمْ**» **مع** «**ما**» نحو: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾[٢].

و«**أنّ**» **المفتوحة المخففة مع** «**لا**»[٣]، و«إنَّ» المكسورة المخففة مع «لا» نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ و﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾[٤] فكله موصول في جميع القرآن.

وكذا «**أَلَّا**» **المفتوحة** / في غير العشرة الآتية، واختلف في «الأنبياء»[٥]. /١٥٤ب/

و﴿أَنَّمَا﴾ في غير «الأنعام»[٦] نحو ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾[٧]، واختلف في «النحل»، و﴿أَنَّمَآ﴾ في غير «الحج» و«لقمان»[٨] نحو ﴿إِلَىَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾[٩]، واختلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾[١٠].

و﴿وَإِمَّا﴾ في غير «الرعد» نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[١١].

و﴿أَيْنَمَا﴾ في «البقرة» و«النحل»، واختلف في «النساء» و«الشعراء» و«الأحزاب»[١٢].

---

(١) كما في: ﴿لِمَ تُحَآجُّونَ﴾ آل عمران: ٦٥، ﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ النمل: ٣٥، ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ النساء: ٩٧، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ النبأ: ١.

(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤، لم يشر إلى «مم» كما في ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ وستأتي في سورة الطارق: ٥.

(٣) وذلك كما في ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ في هود: ٢.

(٤) الآيات على الترتيب: الأنفال: ٧٣، التوبة: ٤٠، المطففين: ٣.

(٥) الأنبياء: ٨٧، والعمل على القطع النشر ١/ ١٤٨، مختصر التبيين ٣/ ٥٥٧..

(٦) الأنعام: ١٣٤ وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾، مقطوع باتفاق، النشر ٢/ ١٤٨.

(٧) آل عمران: ١٧٨، النحل: ٩٥ على الترتيب.

(٨) الحج: ٦٢، ولقمان: ١٣.

(٩) ص: ٧٠.

(١٠) الأنفال: ٤١.

(١١) الرعد: ٤٠ ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾، الأنفال: ٥٨، على الترتيب، مقطوع باتفاق، النشر ٢/ ١٤٨.

(١٢) البقرة: ١١٥، النحل: ٧٦، النساء: ٧٨، الشعراء: ٩٢، الأحزاب: ٦١ ، القطع في النساء.

و﴿فَإِلَّمْ﴾[١] بـ«هود»، و﴿أَلَّن﴾ بـ«الكهف» و«القيامة»[٢].

و﴿عَمَّا﴾ في غير «الأعراف» نحو ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٣].

و﴿مِمَّا﴾ في غير «النساء» و«الرُّوْم» نحو ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾، واختلف في «المنافقين»[٤].

و﴿أَمَّن﴾ في غير «النساء» و«التوبة» و«الصافات» و«فصلت» نحو ﴿وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾[٥].

و﴿كُلَّمَا﴾ في غير «إبراهيم» نحو ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾[٦].

و﴿بِئْسَمَا﴾ في: «البقرة» ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ﴾، وفي «الأعراف»، واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[٧].

و﴿فِيمَا﴾ في غير «الشعراء» نحو الأوّل مِنَ البقرة ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[٨].

واختلف في: العشرة المواضع الآتية:

﴿لِّكَيْلَا﴾ بـ«آل عمران» و«الحج» و«الحديد» وثاني «الأحزاب»[٩].

---

(١) هود: ١٤، العمل على الوصل بهود والقطع فيما عداه.
(٢) الكهف: ٤٨، القيامة: ٣، الوصل فيهما والقطع فيما عداهما.
(٣) الأعراف: ١٦٦ في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾، البقرة: ١٤٤، على الترتيب.
(٤) النساء ٢٥ ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾، الروم: ٢٨ ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾، يس: ٤٧، المنافقون: ١٠.
(٥) النساء: ١٠٩ ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾، التوبة: ١٠٩ ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾، الصافات: ١١ ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾، فصلت: ٤٠ ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾، يونس: ٣١ ﴿وأَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾.
(٦) ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ إبراهيم: ٣٤، آل عمران: ٣٧.
(٧) البقرة: ٩٠، الأعراف: ١٥٠ ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾، البقرة: ٩٣.
(٨) وهو ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ ستأتي بعد «لبئس ما»، البقرة: ٢٣٤، انظر النشر ٢/ ١٤٩.
(٩) آل عمران: ١٥٣، الحج: ٥، الأحزاب: ٥٠، الحديد: ٢٣.

و﴿يَوْمِهِمُ﴾ في غير «غافر» و«الذاريات» نحو ﴿يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾[١].

فجميع ما كتب موصولاً مِنْ مَا ذُكر وغيره لا يَجُوز أنْ تقطع وقفًا للاتصال الرسمي برواية صحيحة، ومِنْ ثَمَّ اختير عند كثير عدم فصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾[٢] مع وجود الرواية بفصله، نَعَم رَوَى قتيبة عن الكسائي التَّوسع في ذلك والوقف على الأصل، لكن الذي استقرّ عليه أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو أولى بالصّواب وأجدر باتّباع نصوص الأئمة قديمًا وحديثًا، واختار الجَعْبَري[٣] استفسار المسئول السائل عن غرضه، فإنْ كان بيان الرَّسم وقف كما تقدّم، أو بيان الأصل وقف على كلٍّ مِنَ المنفصلين والمتّصلين ليُطَابق، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتّصلين، ولا يخالف وَاصِل المنفصلين، واللازم مُنْتَف[٤].

وأمَّا المتّفق على قَطْعِه: فثمانية عشر حرفًا:

﴿أَن لَّآ﴾ في «الأعراف» موضعان و«التوبة»، و«هود» موضعان، و«الحج»، و«يس»، و«الدخان»، و«الممتحنة»، و«نون»[٥].

و﴿إِنَّ مَا﴾ المكسورة المشدّدة بـ«الأنعام»[٦].

---

(١) غافر: ١٢ ((يوم هم بارزون))، الذاريات: ١٣ ((يوم هم على النار))، الذاريات: ٦٠

(٢) القصص: ٨٢.

(٣) كنز المعاني ٢/ ٩٦٩.

(٤) النشر ٢/ ١٤٩.

(٥) كتب مفصولًا في عشرة مواضع: في الأعراف: ١٠٥ ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾، الأعراف: ١٦٩ ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، وفي التوبة: ١١٨ ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾، وفي هود: ١٤ ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وهود: ٢٦ ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح، وفي الحج: ٢٦ ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾، وفي يس: ٦٠ ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ﴾، وفي الدخان: ١٩ ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وفي الممتحنة: ١٢ ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾، وفي القلم: ٢٤ ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾، واختلف في الأنبياء: ٨٧ ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ ففي أكثر المصاحف مقطوع، انظر النشر ٢/ ١٤٨.

(٦) ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ الأنعام: ١٣٤، النشر ٢/ ١٤٧.

و﴿وَأَنَّ مَا﴾ المفتوحة المشدّدة في «الحج» و«لقمان»(١).

و﴿وَإِن مَّا﴾ المكسورة المخففة بـ «الرعد»(٢).

و﴿أَيْنَ مَا﴾ في غير «البقرة» و«النحل»(٣).

و﴿أَن لَّمْ﴾ المفتوح كلّ ما في القرآن(٤).

و﴿فَإِلَّمْ﴾ المكسورة [في](٥) «هود»(٦).

و﴿أَلَّن﴾ في غير «الكهف» و«القيامة»(٧).

و﴿عَن مَّا﴾ بـ «الأعراف»(٨).

و﴿مِّن مَّا﴾ في «النساء» و«الرُّوم»(٩).

و﴿أَم مَّن﴾ بـ «النساء» و«التوبة» و«الصافات» و«فصلت»(١٠).

---

(١) ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ في الحج: ٦٢، لقمان: ٣٠.
(٢) الرعد: ٤٠، النشر ٢/ ١٤٧.
(٣) نحو ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ غافر: ٧٣، أما البقرة: ١١٥ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ والنحل: ٧٦ ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ فإنه كتب موصولا.
(٤) كما في ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ الأنعام: ٣١.
(٥) في جميع النسخ ما عدا الأصل [فير].
(٦) وهو قوله تعالى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ هود: ١٤، النشر ٢/ ١٤٩.
(٧) كتب مفصولا حيث وقع إلاّ موضعي، الكهف: ٤٨ ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾، والقيامة: ٣ ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، النشر ٢/ ١٤٩.
(٨) ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ الأعراف: ١٦٦.
(٩) كتب مفصولًا في موضعين وهما ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في النساء: ٢٥، و﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في الروم: ٢٨، قال في النشر ٢/ ١٤٩، واختلف في موضع ثالث وهو ﴿مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ في المنافقين: ١٠ فكتب في بعضها مفصولاً، وفي بعضها موصولاً.
(١٠) كتبت في أربعة مواضع من القرآن مفصولة وهي ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ في النساء: ١٠٩، ﴿أَم مَّنْ﴾ في التوبة: ١٠٩، ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في الصافات: ١١، ﴿أَم مَّن﴾ في فصلت: ٤٠، النشر ٢/ ١٥٠.

و﴿أَن لَّمْ﴾ المفتوح كلّ ما في القرآن(١).

و﴿فَإِلَّمْ﴾ المكسورة في «هود»(٢).

و﴿أَلَّن﴾ في غير «الكهف» و«القيامة»(٣).

و﴿عَن مَّا﴾ بـ «الأعراف»(٤).

و﴿مِّن مَّا﴾ في «النساء» و«الرُّوم»(٥).

و﴿أَم مَّن﴾ بـ «النساء» و«التوبة» و«الصافات» و«فصلت»(٦).

و﴿عَن مَّن﴾ في «النُّور» و«النجم»(٧).

و﴿وَحَيْثُ مَا﴾ كلّ ما في القرآن(٨).

و﴿كُلَّ مَا﴾ بـ «إبراهيم»(٩).

و﴿لَبِئْسَ مَا﴾ خمسة مواضع كلّها بـ «المائدة»(١٠).

---

(١) كما في ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ الأنعام: ٣١.
(٢) وهو قوله تعالى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ هود: ١٤، النشر ٢/ ١٤٩.
(٣) كتب مفصولا غير وقع إلا موضعي، الكهف: ٤٨ ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾، والقيامة: ٣ ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، النشر ٢/ ١٤٩.
(٤) ﴿عَن مَّا نُهُوا۟﴾ الأعراف: ١٦٦.
(٥) كتب مفصولًا في موضعين وهما ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في النساء: ٢٥، و﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في الروم: ٢٨، قال في النشر ٢/ ١٤٩، واختلف في موضع ثالث وهو ﴿مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ في المنافقين: ١٠ فكتب في بعضها مفصولاً، وفي بعضها موصولاً.
(٦) كتب في أربعة مواضع مفصولًا وهي ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ في النساء: ١٠٩، ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ في التوبة: ١٠٩، ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في الصافات: ١١، ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾ في فصلت: ٤٠.
(٧) ﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾ النور: ٤٣، ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ النجم: ٢٩.
(٨) وهما موضعان: البقرة: ١٤٤، ١٥٠ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾.
(٩) إبراهيم: ٣٤، ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.
(١٠) الصواب ست مواضع كما قال في النشر، قال في النشر ٢/ ١٥٠: (بئس ما) كتب مفصولًا في خمسة مواضع وهي: في البقرة: ١٠٢ ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟﴾، وفي آل عمران: ١٨٧ ﴿فَبِئْسَ =

و﴿فِي مَا﴾ في أحد عشر موضعًا: ثاني «البقرة»، وفي «المائدة»، و«الأنعام» موضعان، و«الأنبياء»، و«النور»، و«الشعراء»، و«الرُّوم»، و«الزمر» موضعان، و«الواقعة»، واختلف فيها إلَّا موضع «الشعراء»[(١)]، والأكثرون على الفصل.

و﴿كَيْلَا﴾ في غير الأربعة السَّابِقَة[(٢)].

و﴿يَوْمَهُم﴾ بـ«غافر» و«الذاريات»[(٣)].

و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾[(٤)].

وكلّ يأتي في محله إن شاء الله ـ تعالى ـ.

*****

=﴿مَا يَشْتَرُونَ﴾، وفي المائدة: ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٨٠ ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ﴾ في الموضعين، و﴿عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ﴾، و﴿يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾.

(١) المواضع على الترتيب: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ البقرة: ٢٤٠، و ﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ المائدة: ٤٨، وفي الأنعام: ١٦٥، و﴿فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ في الأنعام: ١٤٥، و﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾ في الأنبياء: ١٠٢، و﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ النور: ١٤، و﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ الروم: ٢٨، وفي الزمر موضعان: ٤٦، ٣ ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، و﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ الواقعة: ٦١، ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ في الشعراء: ١٤٦، النشر ٢/ ١٥٠.

(٢) مفصولة كما في ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ﴾ الأحزاب: ٣٧، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ الحشر ٣٧، والأربعة هي: آل عمران: ١٥٣، الحج: ٥، الأحزاب: ٥٠، الحديد: ٢٣.

(٣) غافر: ١٦، الذاريات: ١٣، النشر ٢/ ١٥٠.

(٤) ص: ٣، النشر ٢/ ١٥٠.

الباب التَّاسع

في حكم ياءات الإضافة

وهي ياء زائدة آخر الكلمة فتقول في نحو ﴿نَفْسِى﴾، و﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِىَ﴾ و﴿إِنَّ وَلِيِّىَ﴾[1] فليست بلام الفعل، وتتصل بالاسم، وتكون: مجرورة المحل نحو: ﴿نَفْسِى﴾ و﴿ذِكْرِى﴾، وبالفعل منصوبة المحل نحو: ﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِىَ﴾، وبالحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف نحو ﴿إِنِّى﴾، و﴿لِى﴾، ويصحّ أنْ يكون مكانها هاء الغائب، وكاف المخاطب، فتقول في نحو: ﴿نَفْسِى﴾ و﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِىَ﴾ و﴿إِنِّى﴾ و﴿لِى﴾ نحو: ﴿نَفْسِهِۦ﴾ و((فَطَرَه)) و((يَحْزُنُه)) و﴿إِنَّهُۥ﴾ و﴿لَهُ﴾ و﴿نَفْسِكَ﴾ و﴿فَطَرَكَ﴾ و﴿يَحْزُنكَ﴾ و﴿إِنَّكَ﴾ و﴿لَّكَ﴾ وإنْ يحذف الياء فتقول: ﴿نَفْسٌ﴾ و﴿فَطَرَ﴾ و((يَحْزُن))، ونحو ذلك، وقد خرج عن هذا نحو ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا﴾ و﴿أَنَهْدِىَ أَمْ﴾ و﴿وَإِنْ أَدْرِىَ أَقَرِيبٌ﴾ و﴿أُلْقِىَ إِلَىَّ﴾ و﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾[2] إذ لا يصحّ مكانها هاء / ولا كاف، والخُلْف فيها دَائِر بين الفتح والإسكان، /١١٥٥أ/ قال الجَعْبَري: والإسكان هو الأصل الأوَّل، وهو رَأْي الكوفيين لأنَّها مبنية والأصل في البناء السُّكُون ويشتمل حركة حرف العلة وإنْ خفّت بدليل: «مَعْدِي كَرِب»، حيث سكّنوا ياء «مَعْدِيْ» استثقالا لفتحها، ولم يستثقلوا المدّ لأنّ الياء حرفه، واغتفروا فتح المنقوص لأنَّ الفتحة فيه علامة الإعراب، والفتح أصل ثان لأنَّه اسم على حرف واحد غير مرفوع فقوي بالحركة، وكانت فتحة تخفيفًا والفتح والإسكان لغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب، وعليه قول امرئ القيس[3]:

---

(١) ياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف، والآيات على الترتيب: سبأ: ٥٠، هود: ٥١، يوسف: ١٣، الأعراف: ١٩٦.

(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٨٦، النمل: ٤١، الأنبياء: ١٠٩، النمل: ٢٩، الجن: ١، النشر ٢/ ١٦٢.

(٣) انظر كنز المعاني ٢/ ٩٩٨ والنقل بتصرف، والبيت من الطويل، القائل: امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ٩، جمهرة اللغة ١/ ٢٩٤، مقاييس اللغة ٢/ ٨٥، تاج العروس ٢/ ٣٤٧.

ففاضَت دُموعُ العَيْنِ مِنِّي صَبابَةً على النَّحْرِ حتّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِي

وقد انحصر الكلام في هذه الياء في قسمين:

الأوَّل: ما اتّفق عليه: وهو ضربان:

الأوَّل: ما اتّفق على إسكانه، ووقع في خمسائة وستة وستين ياء نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ و﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾[١].

والثَّاني: ما اتَّفق على فتحه ويكون لموجب، وهو:

إمَّا أنْ يكون بعدها ساكن لام تعريف أو شبهه فرارًا مِنْ التقاء السَّاكنين ووقع في إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعًا منها: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ و﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾[٢].

أو يكون قبلها ساكن أَلِف نحو ﴿هُدَايَ﴾[٣] ووقع في ست كلمات، أو ياء نحو ﴿إِلَيَّ﴾[٤] و﴿عَلَيَّ﴾[٥]، ووقع في تسع كلمات وأدغمت الياء في الياء للتماثل[٦]، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله ـ تعالى ـ.

القسم الثَّاني: ما اختلف فيه إسكانًا وفتحًا:

ووقع في مائتين وثنتي عشرة ياء، وانقسمت باعتبار ما بعدها إلى ستّة أنواع لأنَّ الذي بعدها إمَّا: همزة أو غيرها، فالأول: إمَّا همزة قطع أو وصل، فالقطع ثلاثة: مفتوحة نحو ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾، ومكسورة نحو ﴿إِنِّيٓ إِذًا﴾، ومضمومة نحو ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾،

---

(١) الآيات على الترتيب: البقرة: ٣٠، ٤٧، ١٢٢.
(٢) الآيات على الترتيب: البقرة: ٤٠، ٤٧، ١٢٢، التوبة: ١٢٩، الزمر: ٣٨، الأعراف: ١٥٠.
(٣) كما في البقرة: ٣٨.
(٤) كما في الجن: ١.
(٥) كما في الحجر: ٤١.
(٦) النشر ٢/ ١٦٢.

وهمزة الوصل إمَّا مصاحبة اللَّام نحو ﴿ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ أو مُجرَّدة عنها نحو ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ فنوعان، والأخير نحو ﴿ وَلِيَ نَعْجَةٌ ﴾:

فالنوع الأوَّل: وهو همزة القطع المفتوحة: في مائة وثلاث:

اختلف منها في تسع وتسعين موضعًا وهي: ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ﴾، ﴿ فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ الثَّلاثة بالبقرة[١]، ﴿ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ﴾، ﴿ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ ﴾ كلاهما بآل عمران[٢]، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾، ﴿ لِيٓ أَنْ أَقُولَ ﴾ كلاهما بالمائدة[٣]، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ ﴾ الثنتان بالأنعام[٤]، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾، ﴿ مِنۢ بَعْدِيٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ ﴾ معًا بالأعراف[٥]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ بالأنفال[٦]، كذلك ﴿ مَعِيَ أَبَدًا ﴾ بالتوبة[٧]، ﴿ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ كلاهما بيونس[٨]، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ ثنتان، ﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ ﴾، ﴿ فَطَرَنِيٓ ۚ أَفَلَا ﴾، ﴿ ضَيْفِي ۖ أَلَيْسَ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ ﴾، و﴿ وَإِنِّيٓ أَخَافُ ﴾، ﴿ شِقَاقِيٓ أَن ﴾، ﴿ أَرْهَطِيٓ أَعَزُّ ﴾ الأحد عشر بهود[٩]، و﴿ لَيَحْزُنُنِيٓ أَن ﴾، ﴿ رَبِّيٓ أَحْسَنَ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ ﴾، ﴿ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾، ﴿ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ ﴾، ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ ﴾، ﴿ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓا۟ ﴾ ثلاثة عشر بيوسف[١٠]، ﴿ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ ﴾ بإبراهيم[١١]، ﴿ نَبِّئْ

---

(١) البقرة: ٣٠، ٣٣، البقرة: ١٥٢.
(٢) آل عمران: ٤١، ٤٩.
(٣) المائدة: ٢٨، ١١٦.
(٤) الأنعام: ١٥، ٧٤.
(٥) الأعراف: ٥٩، ١٥٠.
(٦) الأنفال: ٤٨.
(٧) التوبة: ٨٣.
(٨) يونس: ١٥.
(٩) هود: ٣، ٢٦، ٢٩، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٧٨، ٨٤، ٨٤، ٨٩، ٩٢.
(١٠) يوسف: ١٣، ٢٣، ٢٣، ٤٣، ٤٦، ٦٩، ٨٠، ٩٦، ١٠٨.
(١١) إبراهيم: ٣٧.

عِبَادِيَ أَنِّيَ أَنَا ﴾، و﴿ وَقُلْ إِنِّيَ أَنَا ﴾ الثَّلاثة بالحجر(١)، ﴿ رَبِّيَ أَعْلَمُ ﴾، ﴿ بِرَبِّيَ أَحَدًا ﴾ موضعان ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيَ أَن ﴾، ﴿ مِن دُونِيَ أَوْلِيَآءَ ﴾ الخمسة في الكهف(٢)، ﴿ ٱجْعَل لِّيَ ءَايَةً ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَعُوذُ ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾ الثَّلاثة بمريم(٣)، ﴿ إِنِّيَ ﴾، ﴿ لَّعَلِّيَ ءَاتِيكُم ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾، ﴿ إِنَّنِيَ أَنَا ٱللَّهُ ﴾، و﴿ وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِى ﴾، ﴿ حَشَرْتَنِيَ أَعْمَىٰ ﴾ السِّتَّة بطه(٤)، ﴿ لَعَلِّيَ أَعْمَلُ ﴾ بالمؤمنين(٥)، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾ ثنتان، ﴿ رَبِّيَ أَعْلَمُ ﴾ الثَّلاثة بالشعراء(٦)، ﴿ إِنِّيَ ءَانَسْتُ ﴾، ﴿ أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ ﴾، ﴿ لِيَبْلُوَنِيَ ءَأَشْكُرُ ﴾ الثَّلاثة بالنمل(٧)، ﴿ رَبِّيَ أَن يَهْدِيَنِي ﴾، ﴿ إِنِّيَ ءَانَسْتُ ﴾، ﴿ لَّعَلِّيَ ءَاتِيكُم ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَنَا ٱللَّهُ ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾، ﴿ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِمَن ﴾، ﴿ لَّعَلِّيَ أَطَّلِعُ ﴾، ﴿ عِندِيَ أَوَلَمْ يَعْلَمْ ﴾، ﴿ رَبِّيَ أَعْلَمُ مَن ﴾ التسعة بالقصص(٨)، ﴿ إِنِّيَ ءَامَنتُ ﴾ بيس(٩)، ﴿ إِنِّيَ أَرَىٰ ﴾، ﴿ أَنِّيَ أَذْبَحُكَ ﴾ ثنتان بالصافات(١٠) / ﴿ إِنِّيَ أَحْبَبْتُ ﴾ بص(١١)، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾، ﴿ تَأْمُرُوٓنِيَ أَعْبُدُ ﴾ كلاهما بالزمر(١٢)، ﴿ ذَرُونِيَ أَقْتُلْ ﴾، ﴿ إِنِّيَ أَخَافُ ﴾ ثلاثة، ﴿ لَّعَلِّيَ أَبْلُغُ ﴾، ﴿ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ ﴾، ﴿ ٱدْعُونِيَ أَسْتَجِبْ ﴾ السَّبعة بغافر(١٣)، ﴿ مِن تَحْتِيَ أَفَلَا ﴾ بالزخرف(١٤)، ﴿ إِنِّيَ ءَاتِيكُم ﴾ بالدخان(١٥)، /١٥٥ب/

(١) الحجر: ٤٩، ٨٩.
(٢) الكهف: ٢٢، ٣٨، ٤٢، ٤٠، ١٠٢.
(٣) مريم: ١٠، ١٨، ٤٥،
(٤) طه: ١٠، ١٠، ١٢، ١٤، ٢٦، ١٢٥.
(٥) المؤمنون: ١٠٠.
(٦) الشعراء: ١٢، ١٣٥، ١٨٨.
(٧) النمل: ٧، ١٩، ٤٠.
(٨) القصص: ٢٢، ٢٩، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٨، ٣٧، ٧٨، ٨٥.
(٩) يس: ٢٥.
(١٠) الصافات: ١٠٢، ١٠٢.
(١١) ص: ٣٢.
(١٢) الزمر: ١٣، ٦٤.
(١٣) غافر: ٢٦، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤١، ٦٠.
(١٤) الزخرف: ٥١.
(١٥) الدخان: ١٩.

﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾، ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ﴾، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾، ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ الأربعة بالأحقاف[١]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ بالحشر[٢]، ﴿مَعِيَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾ بالملك[٣]، ﴿ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ﴾ بنوح[٤]، ﴿رَبِّيٓ أَمَدٗا﴾ بالجن[٥]، ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾، ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ كلاهما بالفجر[٦] [فأصل نافع وابن كثير وأبي عمرو وكذا أبي جعفر فتحهن، قال الجعبري[٧]: على أحد الأصلين مع قصد تقوية الخفي عند القوي وليتمكن من كمال لفظ الهمزة[٨]، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، والباقين تسكينهن إلَّا أنهم خالفوا أصلهم في خمسة وثلاثين موضعا لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين أو لكثرة الحركات والحروف][٩].

فقرأ نافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بفتح سبع ياءات مِنْ ذلك وهن: ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ في الكهف و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ الأولان بيوسف، و﴿يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ فيها أيضًا، و﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗ﴾ بآل عمران ومريم، و﴿ضَيۡفِيٓ أَلَيۡسَ﴾ في هود، ووافقه اليَزِيدِي، وخرج بقيد الأوّلان ما بعدهما، ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ﴾، ﴿إِنِّيٓ أَنَآ أَخُوكَ﴾، ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾[١٠]، ووافقهم الحسن واليزيدي[١١].

---

(١) الأحقاف: ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣.
(٢) الحشر: ١٦.
(٣) الملك: ٢٨.
(٤) نوح: ٩.
(٥) الجن: ٢٥.
(٦) الفجر: ١٥، ١٦.
(٧) كنز المعاني ٢/ ١٠٠٧.
(٨) النشر ٢/ ١٦٤.
(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(١٠) طه: ٢٦.
(١١) المبهج ١/ ٣٦٧، إيضاح الرموز: ٢٥٠، النشر ٢/ ٣٢٤.

وقرأ ورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني وابن كثير بفتح ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾[١] بـ «غافر»، ووافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع والبزي وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾ بـ «هود»، ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ بـ «هود» و«الأحقاف» بالفتح وافقهم اليَزِيدِي[٢].

وقرأ نافع والبزي وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بفتح ﴿تَحۡتِيٓ أَفَلَا﴾ بـ «الزخرف»[٣]، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي[٤].

وقرأ نافع وابن كثير وكذا أبو جعفر بفتح ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن﴾ بـ «يوسف»[٥]، و﴿حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ بـ «طه»[٦]، و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ﴾ بـ «الأحقاف»[٧]، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع والبزي وكذا أبو جعفر ﴿فَطَرَنِيٓ أَفَلَا﴾ بـ «هود» بالفتح[٨]، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع وابن كثير وكذا أبو جعفر ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ بـ «الزمر»[٩] بالفتح.

وقرأ نافع وكذا أبو جعفر بالفتح في ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ بـ «يوسف»، و﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ﴾[١٠].

---

(١) غافر: ٢٦، النشر ٢/ ٣٦٦.
(٢) هود: ٨٤، ٢٩، الأحقاف: ٢٣، النشر ٢/ ١٦٢.
(٣) الزخرف: ٥١، النشر ٢/ ٣٧١.
(٤) إيضاح الرموز: ٢٥٠.
(٥) يوسف: ١٦، النشر ٢/ ٢٩٧.
(٦) طه: ١٢٥، النشر ٢/ ٣٢٣.
(٧) الأحقاف: ١٧، النشر ٢/ ٣٧٤.
(٨) هود ٥١، النشر ٢/ ١٦٢، ٢/ ٢٩٣.
(٩) الزمر: ٦٤، النشر ٢/ ١٦٢، ٢/ ٣٦٥.
(١٠) يوسف: ١٠٨، النمل: ٤٠، النشر ٢/ ١٦٧.

وقرأ ابن كثير ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ بـ «الطول»، وقرأ ابن كثير أيضًا ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ بالفتح[١]، ووافقه ابن محيصن.

وقرأ ورش مِنْ طريق الأَزْرَق والبزي بفتح ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ في «النمل» و«الأحقاف»[٢]، ووافقهما ابن محيصن.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر بفتح ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ بـ«القصص»[٣] ووافقهم اليَزِيدِي لكنه اختلف عن ابن كثير فالفتح عنه بكماله في (الهِدَاية) و(الهَادي) و(التَّبْصِرَة) و(التَّذْكِرَة) و(العنوان)، وهو ظاهر (التَّيْسير)[٤] وفاقًا لجمهور المغاربة والمصريين، وبالإسكان البَزّي، ولقنبل بالفتح قطع جمهور العراقيين، وهو في (المُسْتَنِير) و(الكِفاية) و(الإرشاد)[٥]، والإسكان عن قُنْبُل مِنْ هذه الطُّرُق عزيز، وبه قطع سبط في (المُبهج)[٦] مِنْ طريق ابن مُجَاهِد، وفي (الكفاية) مِنْ طريق ابن شَنَبُوذ، وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله في (الشَّاطِبيَّة) والصفراوي لكن الفتح عن البَزّي لم يكن مِنْ طريق (الشَّاطِبيَّة) وأصلها، وكذلك الإسكان عن قُنْبُل.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر بفتح ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ في «يوسف» و«طه» و«المؤمنين» وموضعي «القصص» وفي «غافر»[٧]، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

---

(١) غافر: ٦٠، البقرة: ١٥٢، النشر ٢/ ١٦٥، ٢/ ٣٦٦.
(٢) النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥، النشر ٢/ ٣٤٢، ٢/ ٣٧٤.
(٣) القصص: ٧٨.
(٤) وذلك لقول الداني في التيسير: ٦٤ بعد ذكره الياءات: "ومنها ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ ... فتحهن الحرميان وأبو عمرو، ... وروى أبو ربيعة عن قنبل وعن البزي ﴿عِندِيٓ﴾ بالإسكان فقط".
(٥) النشر ٢/ ١٦٥، الكفاية في الست: ١١٠، المستنير ٢/ ٣٥٣، التبصرة: ٢٨٨، التذكرة ٢/ ٤٨٨، غاية الاختصار ١/ ٣٤٤، إيضاح الرموز: ٢٥١، مصطلح الإشارات: ٤١٢.
(٦) العنوان: ١٤٨، إرشاد المبتدي: ٥٨٧، المبهج ١/ ٣٦٨
(٧) الآيات على الترتيب: يوسف: ٤٦، طه: ١٠، المؤمنون: ١٠٠، القصص: ٢٩، ٣٨، غافر: ٣٦، النشر ٢/ ١٦٧، إيضاح الرموز: ٢٥٠، مصطلح الإشارات: ٣٠٤.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر بفتح ﴿مَعِيَ﴾ في «التوبة» و«الملك»[١]، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، وفي الملك الحسن[٢].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر بفتح ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ بـ «غافر»[٣]، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، واختلف عن ابن ذَكْوَان فالصوري عنه كذلك، ورواها الأخفش عنه بالإسكان، وقطع به في (العُنْوَان) و(التَّجْرِيد) و(التَّذْكِرَة) و(الكافي) و(التَّيْسِير) وفاقًا لسائر المغاربة.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر بفتح ﴿أَرۡهَطِيٓ أَعَزُّ﴾ بـ «هود»[٤] وافقهم ابن محيصن واليزيدي، واختلف عن هشام: فالفتح له في (الكفاية الكبرى) و(المُبهج) و(المُستَنير) وفاقًا للجمهور وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، وهو ممَّا خرج فيه عن / طُرُق (التَّيْسير) والإسكان له /١٥٦أ/ في (التَّبْصِرَة) و(التَّذْكِرَة) و(العنوان) و(الشَّاطِبِيَّة) كـ (التيسير) وفاقًا لسائر المغاربة والمصريين، واختاره الدَّاني وقال: "إنَّه هو الذي عليه العمل"[٥]، مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح كما مرَّ، والوجهان صحيحان لكن الفتح أشهر وأكثر.

واتَّفق الكلّ على إسكان الأربع ياءات الباقية مِنْ هذا الفصل وهي: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ بـ «الأعراف»، و﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ في «التوبة»، و﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ بـ «هود»، ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ بـ «مريم»[٦].

---

(١) التوبة: ٨٣، الملك: ٢٨، النشر ٢/ ١٦٧.
(٢) إيضاح الرموز: ٢٥٠.
(٣) غافر: ٤١، النشر ٢/ ١٦٧، العنوان: ١٦٨، التيسير: ١٩٢، الكافي: ١٦٥، التجريد: ٥٦٢، المبهج ١/ ٣٦٦، إيضاح الرموز: ٢٥٠.
(٤) هود: ٩٢، النشر ٢/ ١٦٧، ٢/ ٢٩٣، المبهج ١/ ٣٦٧، المستنير ٢/ ٦٠١، العنوان: ١٠٩، التذكرة ٢/ ٣٧٦، التبصرة: ٥٤٤، تلخيص العبارات: ٥٦، التيسير: ١٢٧.
(٥) جامع البيان ٣/ ١٢١٢.
(٦) الآيات على الترتيب: الأعراف: ١٤٣، التوبة: ٤٩، هود: ٤٧، مريم: ٤٣، النشر ٢/ ١٦٧.

فأمَّا إسكان المُسَكِّن فجريًا على أصله، وأمَّا إسكان الفاتح فجمعًا بين اللغتين وتنبيهًا على عدم وجوب الفتح عندهم مع الهمز، وللتَّناسب مِنْ حيث أنَّها وقعت بعد مُسكن إجماعًا[١].

واتَّفقوا أيضًا على فتح ﴿عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ﴾ و﴿وَإِيَّـٰىَّ أَتُهۡلِكُنَا﴾، ونحو: ﴿بِيَدَىَّ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾[٢] لضرورة الجمع بين السَّاكنين كما نبَّه عليه في (النَّشْر)[٣].

النوع الثَّاني: وهو همزة القطع المكسورة:

والواقع منها أحد[٤] وستون ياء، اختلف منها في اثنين[٥] وخمسين ياء وهي:

﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ بالبقرة[٦]، ﴿مِنِّيٓ إِنَّكَ﴾ و﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بآل عمران[٧]، ﴿يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾، و﴿وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيۡنِ﴾ بالمائدة[٨]، ﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾ بالأنعام[٩]، ﴿نَفۡسِيٓ إِنۡ أَتَّبِعُ﴾، ﴿وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾، ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ بيونس[١٠]، ﴿عَنِّيٓ إِنَّهُۥ﴾، ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ الاثنتان، ﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾، ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ﴾، ﴿تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا﴾ السِّتَّة بهود[١١]، ﴿رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾، ﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿نَفۡسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ﴾، ﴿رَحِمَ رَبِّيٓ إِنَّ﴾، ﴿وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ﴾، ﴿بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي﴾، و﴿وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓ إِنَّ﴾ الثمانية بيوسف[١٢]، ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ

---

(١) كنز المعاني ٢/ ١٠٠٨.
(٢) الآيات على الترتيب: طه: ١٨، الأعراف: ١٥٥، ص: ٧٥.
(٣) النشر ٢/ ١٦٨.
(٤) هكذا في المخطوطات والصواب: إحدى.
(٥) هكذا في المخطوطات والصواب: اثنتين.
(٦) البقرة: ٢٤٩.
(٧) آل عمران: ٣٥، ٥٢.
(٨) المائدة: ٢٨، ١١٦.
(٩) الأنعام: ١٦١.
(١٠) يونس: ١٥، ٥٣، ٧٢.
(١١) هود: ١٠، ٢٩، ٥١، ٣١، ٣٤، ٨٨.
(١٢) يوسف: ٣٧، ٣٨، ٥٣، ٥٣، ٥٣، ٨٦، ٩٨، ١٠٠.

بَنَاتِيَ إِنَّ﴾ بالحجر[١]، ﴿رَحْمَةِ رَبِّيَ إِذًا﴾ بالإسراء[٢]، ﴿سَتَجِدُنِيَ إِن﴾ بالكهف[٣]، ﴿رَبِّيَ إِنَّهُۥ كَانَ﴾ بمريم[٤]، ﴿لِذِكْرِيَ إِنَّ﴾، و﴿عَلَىٰ عَيْنِيَ إِذْ﴾، و﴿وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي﴾ الثَّلاثة بطه[٥]، ﴿إِنِّيٓ إِلَٰهٌ﴾ بالأنبياء[٦]، ﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾، ﴿عَدُوٌّ لِّيَ إِلَّا﴾، ﴿لِأَبِيَ إِنَّهُۥ﴾، ﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ في خمسة مواضع؛ الثمان بالشعراء[٧]، ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ بالقصص[٨]، ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ بالعنكبوت[٩]، ﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾، ﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ بسبأ[١٠]، ﴿إِنِّيٓ إِذًا﴾ بيس[١١]، ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ بالصافات[١٢]، ﴿بَعْدِيٓ إِنَّكَ﴾، ﴿لَعَنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ بص[١٣]، ﴿أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بالطول[١٤]، ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ بفصلت[١٥]، ﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ بالمجادلة[١٦]، و﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بالصف[١٧]، و﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارًا﴾ بنوح[١٨].

فأصل فتحها وصلاً نافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليَزِيدِي، والباقون بالسكون إلاَّ أنّ بعضهم خالف أصله في خمسة وعشرين ياء.

---

(١) الحجر: ٧١.
(٢) الإسراء: ١٠٠.
(٣) الكهف: ٦٩.
(٤) مريم: ٤٧.
(٥) طه: (١٤، ١٥)، (٣٩، ٤٠)، ٩٤.
(٦) الأنبياء: ٢٩.
(٧) الشعراء: ٥٢، ٧٧، ٨٦، ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠.
(٨) القصص: ٢٧.
(٩) العنكبوت: ٢٦.
(١٠) سبأ: ٤٧، ٥٠.
(١١) يس: ٢٤.
(١٢) الصافات: ١٠٢.
(١٣) ص: ٣٥، ٧٨.
(١٤) غافر: ٤٤.
(١٥) فصلت: ٥٠.
(١٦) المجادلة: ٢١.
(١٧) الصف: ١٤.
(١٨) نوح: ٦.

فقرأ ورش مِنْ طريق الأَزْرَق وكذا أبو جعفر بفتح ياء ﴿إِخۡوَتِيٓۚ إِنَّ﴾ بـ «يوسف»(١).

وقرأ نافع وابن عامر وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ بـ «المجادلة»(٢).

وقرأ نافع وكذا أبو جعفر بفتح ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى﴾ بـ «آل عمران» و«الصف»، و﴿بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم﴾ بـ «الشعراء»، و﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ بـ «الكهف» و«القصص» و«الصافات»، و﴿بَنَاتِيٓ إِن﴾ بـ «الحج»، و﴿لَعَنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ بـ «ص»(٣).

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر ﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ في «يوسف»، و﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ في «نوح» بالفتح(٤)، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ بـ «هود»، و﴿وَيَحۡزُنَنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بـ «يوسف»(٥)، ووافقهم اليَزِيدِي.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ بـ «المائدة»(٦)، ووافقهم اليَزِيدِي.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ في «يونس» وموضعي «هود»، وخمسة في «الشعراء»، وموضع في «سبأ»(٧)، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

---

(١) يوسف: ١٠٠، النشر ٢/ ١٦٨، ٢/ ٢٩٧، المبهج ١/ ٣٧٢.
(٢) المجادلة: ٢١، النشر ٢/ ١٦٩.
(٣) الآيات على الترتيب: آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤، الشعراء: ٥٢، الكهف: ٦٩، القصص: ٢٧، الصافات: ١٠٢، الحجر: ٧١، ص: ٧٨، النشر ٢/ ١٦٩.
(٤) يوسف: ١٦١، نوح: ٦، النشر ٢/ ١٦٩.
(٥) هود: ٨٨، يوسف: ٨٦، النشر ٢/ ١٦٩، المبهج ١/ ٣٧٢.
(٦) المائدة: ١١٦، النشر ٢/ ١٦٩، المبهج ١/ ٣٧٢.
(٧) يونس: ٧٢، هود: ٢٩، ٥١، الشعراء: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠، سبأ: ٤٧، النشر ٢/ ٢٩٣، ٢/ ٣٣٨، ٢/ ٣٥٢، المبهج ١/ ٣٧٢.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وحفص وكذا أبو جعفر بفتح ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ بـ«المائدة»[١].

فهذه خمسة وعشرون والباقي سبع وعشرون هُمْ فيها على أُصولهم السَّابِقَة إلاَّ أنّه اختلف في ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ بـ «فصلت»[٢] عن قالون / والذي في كتب المغاربة /١٥٦ب/ كـ (الهداية) و(الكامل) و(الهَادي) (الكافي) فتحها على أصله وفاقًا للجمهور عنه، ورَوَى عنه الآخرون، إسكانها وهو الذي في (تلخيص العبارات) و(العنوان) والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها وَهُما صحيحان، إلَّا أنّ الفتح أكثر وأشهر وأقيس بمذهبه، والله أعلم[٣].

واتّفق الكلّ على إسكان التسع ياءات الباقية مِنْ هذا الفصل وهي:

﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ﴾ بـ «القصص»، و﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ بـ «الأعراف»، و﴿فَأَنظِرُونِيٓ إِلَىٰ﴾ بـ «الحجر» ومثلها بـ «ص» ﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ بـ «يوسف»، و﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَىٰ﴾ بـ «المؤمن»، و﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي﴾ بـ «الأحقاف»، و﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ بـ «المنافقين»[٤] للأثر وللجمع بين اللغتين، وقيل: لثقل كثرة الحروف[٥].

واتَّفقوا أيضًا على فتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُۥ﴾[٦]، و﴿رُءْيَايَ إِن﴾[٧]، ونحو: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾[٨] من أجل ضرورة الجمع بين السّاكنين[٩] كما سبق نظيره.

---

(١) المائدة: ٢٨.
(٢) فصلت: ٥٠، النشر ٢/ ١٦٨، الهادي: ٢١١، الكافي: ١٩٧، تلخيص العبارات: ٥٩، العنوان: ١٦٩، التيسير: ١٩٤.
(٣) النشر ٢/ ١٧٠.
(٤) القصص: ٣٤، الأعراف: ١٤، الحجر: ٣٦، ص: ٧٩، يوسف: ٣٣، غافر: ٤١، الأحقاف: ١٥، المنافقون: ١٠.
(٥) النشر ٢/ ١٧٠.
(٦) يوسف: ٢٣.
(٧) يوسف: ٤٣.
(٨) هود: ٣٥.
(٩) النشر ٢/ ١٧٠.

النوع الثَّالث: وهو همزة القطع المضمومة:

والواقع منها [اثنى عشر][(١)] اختلف منها في [عشر][(٢)] وهي: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ بـ «آل عمران»[(٣)]، ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾، ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ الثنتان بـ «المائدة»[(٤)]، ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ بـ «الأنعام»[(٥)]، ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ﴾ بـ «الأعراف»[(٦)]، ﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾ بـ «هود»[(٧)]، ﴿أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ﴾ بـ «يوسف»[(٨)]، ﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ﴾ بـ «النمل»[(٩)]، ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ بـ «القصص»[(١٠)]، ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ بـ «الزمر»[(١١)]:

فأصل فتحها فيهنَّ وصلاً نافع وكذا أبو جعفر، ووافقهما ابن محيصن مِنَ (المفردة) على الفتح في ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ و﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ كلاهما بـ «المائدة»، والباقون بالسكون طلبًا للتّخفيف، ووافقهم ابن محيصن فسكَّن موضعي «المائدة» مِنَ (المُبهج)[(١٢)]، واختلف عن أبي جعفر في ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ ففتحها عنه ابن العَلَّاف وابن هارون وهبة الله والحمامي كلّهم عن الحُلْوَاني عن ابن وَرْدَان، وكذا رواه أبو جعفر ابن محمد بن جعفر المغازلي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن الجوهري كلاهما عن ابن رَزِين عن الهاشمي، وكذا رواه أبو بكر محمد بن بهرام عن ابن بدر النَّفاح، وأبو عبد الله بن نهشل الأنصاري كلاهما عن الدُّوري كلاهما أي الدُّوري والهاشمي

(١) الصواب: اثنتا عشرة.
(٢) الصواب: عشرة.
(٣) آل عمران: ٣٦.
(٤) المائدة: ٢٧، ١١٥.
(٥) الأنعام: ١٤.
(٦) الأعراف: ١٥٦.
(٧) هود: ٥٤.
(٨) يوسف: ٥٩.
(٩) النمل: ٢٩.
(١٠) القصص: ٢٧.
(١١) الزمر: ١١.
(١٢) المبهج ١/ ٣٦٢.

عن إسماعيل بن جعفر [عن ابن جماز][١]، والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، قاله في (النَّشْر)[٢]، [فوجه موافقة ابن كثير ثقل الضم، وموافقة أبي عمرو: زيادة الثقل بقلة الحروف][٣]، وأجمع الكلّ على إسكان اليائين الباقيتين مِنْ هذا الفصل وهما: ﴿بِعَهْدِيٓ أُوفِ﴾ بـ«البقرة»، و﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ﴾ بـ«الكهف»[٤]، قيل: لكثرة حروفهما[٥].

النوع الرَّابع: وهو همزة الوصل المُصاحبة اللَّام:

والواقع منها في القرآن اثنان وثلاثون ياء اختلف عن القُرَّاء العشرة ومَنْ وافقهم في [أربعة عشر][٦] ياء منها وهي:

﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، و﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ﴾ كلاهما بـ«البقرة»[٧]، و﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾، و﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ كلاهما بـ«الأعراف»[٨]، و﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بـ«إبراهيم»[٩]، و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بـ«مريم»[١٠]، و﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾، و﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ بـ«الأنبياء»[١١]، و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بـ«العنكبوت»[١٢]، و﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ بـ«سبأ»[١٣]، و﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ بـ«ص»[١٤]، و﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(٢) النشر ٢/ ١٧٠.
(٣) ما بين المعقوفين من (أ) فقط، وهو في كنز المعاني ٢/ ١٠٢٦.
(٤) البقرة: ٤٠، الكهف: ٩٦.
(٥) النشر ٢/ ١٧١.
(٦) الصواب: أربع عشرة.
(٧) البقرة: ١٢٤، ٢٥٨.
(٨) الأعراف: ٣٣، ١٤٦.
(٩) إبراهيم: ٣١.
(١٠) مريم: ٣٠.
(١١) الأنبياء: ١٠٥، ٨٣.
(١٢) العنكبوت: ٥٦.
(١٣) سبأ: ١٣.
(١٤) ص: ٤١.

و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ بـ «الزمر»(١)، ﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «الملك»(٢).

فسكّنها كلّها حَمْزَة وحده على أصله، ووافقه ابن محيصن في كلّها، والمُطَّوِّعِي في ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾، و﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ بـ «الأنبياء»، و﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ بـ «سبأ»، والحسن والمُطَّوِّعِي في ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ بـ «البقرة»، و﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ بـ «الأعراف»، و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بـ «مريم»، والأعمش في ﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «الزمر»، والأعمش والحسن في ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ بـ «ص»، و﴿أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «الملك»(٣).

وسكّن ابن عامر ﴿عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بـ «الأعراف» ووافقه المُطَّوِّعِي والحسن(٤).

وسكن حفص ﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بـ «البقرة»، ووافقه الحسن والمُطَّوِّعِي(٥).

وسكن ابن عامر والكسائي، وكذا روح في ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بـ «إبراهيم»، وافقهم / الأعمش والحسن(٦). /١٥٧أ/

وسكّن أبو عَمْرُو والكسائي وكذا يعقوب وخلف ياء ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بـ «العنكبوت» و«الزمر»، ووافقهم اليَزِيدِي والحسن والأعمش(٧).

وعن ابن محيصن والحسن إسكان ﴿نِعۡمَتِيَ﴾ في المواضع الثَّلاثة بـ «البقرة»، و﴿جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ بـ «الطول»(٨).

---

(١) الزمر: ٣٨، ٥٣.
(٢) الملك: ٢٨.
(٣) المبهج ١/ ٣٧٤.
(٤) النشر ٢/ ١٧٠، المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفردة الحسن: ٢٩٨.
(٥) النشر ٢/ ١٧٠، المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفردة الحسن: ٢٣٧.
(٦) النشر ٢/ ١٧٠، المبهج ١/ ٣٧٦، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفردة الحسن: ٣٤٤.
(٧) النشر ٢/ ١٧٠، المبهج ١/ ٣٧٤، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مصطلح الإشارات: ٤٦٢، ولم أجده في مفردة الحسن.
(٨) المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفردة الحسن: ٤٦٥، ٢٣٧، مفردة ابن محيصن: ٢١٨.

وعن ابن محيصن والمُطَّوِّعِي إسكان يائي ﴿بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ بـ «آل عمران»، و﴿أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بـ «سبأ»(١).

وعن ابن محيصن وحده تسكين ياء ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «التوبة» مِنْ غير خِلاف(٢).

وعنه مِنْ رواية صاحب (المُبهج) تسكين ياء ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ في «النحل»، و﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ بـ «الزمر»، وفتحهما مِنْ رواية صاحب (المفردة)(٣).

وقرأ الباقون بفتحها فيهن(٤).

فهذه ثلاث وعشرون ياء اختلف فيها، والباقي مِنْ هذا النوع تسعة وهي: ﴿بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾، و﴿مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾، و﴿مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾، و﴿وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾، و﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ في الثَّلاثة غير «النحل»، و﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ﴾، و﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾(٥)، اتّفقوا على فتحها، وعن ابن محيصن إسكان كلّ ياء اتّصلت بـ «أل» في جميع القرآن(٦).

النوع الخامس: وهي همزة الوصل العارية عن اللَّام:

ووقعت في سبعة مواضع إلاَّ عند ابن عامر، ومنْ وافقه فستة لقطعه همزة ﴿أَخِيٱشْدُدْ﴾ [كما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في موضعه وهي ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ بالأعراف ﴿أَخِيٱشْدُدْ﴾](٧)، و﴿لِنَفْسِيٱذْهَبْ﴾، و﴿فِي ذِكْرِيٱذْهَبَآ﴾ الثَّلاثة بـ «طه»،

---

(١) المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفردة ابن محيصن: ٢٢١، ٣١٤.
(٢) المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، وليس من المفردة.
(٣) المبهج ١/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٢٥٢، مفرد ابن محيصن: ٢٦٥، ٣٢٣.
(٤) النشر ٢/ ١٧٢.
(٥) الآيات على الترتيب: الأعراف: ١٥٠، ١٨٨، الحجر: ٥٤، الأعراف: ١٩٦، (الكهف: ٥٢، القصص: ٦٢، ٧٤)، التحريم: ٣، غافر: ٢٨.
(٦) المبهج ١/ ٣٧٥.
(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل

و﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ﴾، و﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ﴾ كلاهما بـ «الفرقان»، و﴿مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ بـ «الصف»[١]:

فاختلف فيهن فقرأهنّ أبو عَمْرُو بالفتح في السَّبعة، ووافقه اليَزِيدِي[٢]، وقرأ ابن كثير كذلك في ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ﴾، و﴿أَخِي ٱشۡدُدۡ﴾[٣]، ووافقه ابن محيصن، وعنه إسكانها مِنَ (المُفْردة)[٤].

وقرأ نافع وابن كثير وكذا أبو جعفر ﴿لِنَفۡسِي ٱذۡهَبۡ﴾، و﴿فِي ذِكۡرِيٓ ٱذۡهَبَآ﴾[٥] بالفتح أيضًا، ووافقهم ابن محيصن[٦].

وقرأ نافع والبزي وكذا أبو جعفر وروح ﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ﴾[٧] بالفتح[٨].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥ﴾[٩] بالفتح، ووافقهم الحسن[١٠].

ولم يأت في هذا النّوع ياء اتّفق على فتحها أو إسكانها، وفي (النَّشْر)[١١] أنّ أبا الفتح فارس انفرد عن روح فيما ذكره الدَّاني وابن الفَحَّام بإسكان ﴿بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥ﴾[١٢].

---

(١) طه: (٣٠، ٣١)، (٤١، ٤٢)، (٤٢، ٤٣)، الفرقان: ٢٧، ٣٠، الصف: ٦.
(٢) المبهج ٢/ ٦٠٦.
(٣) النشر ٢/ ١٧٢.
(٤) إيضاح الرموز: ٢٥٣، في المفردة: ٢٤١ الفتح في ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ﴾ والإسكان في ﴿أَخِي ٱشۡدُدۡ﴾ وليس كما يوهم النص هنا.
(٥) النشر ٢/ ١٧٢.
(٦) إيضاح الرموز: ٢٥٣، مفردة ابن محيصن: ٢٨١.
(٧) النشر ٢/ ١٧٢.
(٨) إيضاح الرموز: ٢٥٣.
(٩) النشر ٢/ ١٧٢.
(١٠) إيضاح الرموز: ٢٥٣، مصطلح الإشارات: ٥٢٤.
(١١) النشر ٢/ ١٧٢.
(١٢) إيضاح الرموز: ٢٥٣، مصطلح الإشارات: ٥٢٤.

النوع السَّادس: في الياء التي بعدها متحرك غير الهمزة:

ووقع في خمسمائة وستة وتسعين موضعًا، المختلف فيه منها خمسة وثلاثون موضعًا وهي:

﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾، و﴿بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ كلاهما بـ «البقرة»[(١)]، و﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ بـ «آل عمران»[(٢)]، ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾، و﴿صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ الأربعة بـ «الأنعام»[(٣)]، ﴿مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بـ «الأعراف»[(٤)]، ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ بـ «التوبة»[(٥)]، ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم﴾ بـ «إبراهيم»[(٦)]، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [ثلاث][(٧)] بـ «الكهف»[(٨)]، و﴿وَرَآءِي وَكَانَتِ﴾ بـ «مريم»[(٩)]، و﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ﴾ بـ «طه»[(١٠)]، ﴿ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ بـ «الأنبياء»[(١١)]، ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ بـ «الحج»[(١٢)]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾، ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ كلاهما بـ «الشعراء»[(١٣)]، ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى﴾ بـ «النمل»[(١٤)]، ﴿مَعِيَ رِدْءًا﴾ بـ «القصص»[(١٥)]، ﴿أَرْضِي وَٰسِعَةٌ﴾ بـ «العنكبوت»[(١٦)]، ﴿وَمَا لِيَ

---

(١) البقرة: ١٢٥، ١٨٦.
(٢) آل عمران: ٢٠.
(٣) الأنعام: ٧٩، ١٥٣، ١٦٢.
(٤) الأعراف: ١٠٥.
(٥) التوبة: ٨٣.
(٦) إبراهيم: ٢٢.
(٧) الصواب: ثلاثة.
(٨) الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥.
(٩) مريم: ٥.
(١٠) طه: ١٨.
(١١) الأنبياء: ٢٤.
(١٢) الحج: ٢٦.
(١٣) الشعراء: ٦٢، ١١٨.
(١٤) النمل: ٢٠.
(١٥) القصص: ٣٤.
(١٦) العنكبوت: ٥٦.

﴿ لَآ أَعۡبُدُ ﴾ بـ «يس»[١]، و﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٞ ﴾، و﴿ مَا كَانَ لِيَ مِنۡ عِلۡمٖ ﴾ كلاهما بـ «ص»[٢]، و﴿ شُرَكَآءِي قَالُوٓاْ ﴾ بـ «فصلت»[٣]، ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ بـ «الزخرف»[٤]، و﴿ وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ﴾ بـ «الدخان»[٥]، ﴿ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا ﴾ بـ «نوح»[٦]، ﴿ وَلِيَ دِينِ ﴾ بـ «الكافرون»[٧]، فهذه ثلاثون.

وأمَّا الخمسة فـ: ﴿ نَفۡسِي وَأَخِي ﴾، و﴿ سَوۡءَةَ أَخِي ﴾ الثَّلاثة بالمائدة، و﴿ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾ بـ «طه»، و﴿ قَوۡمِي لَيۡلٗا ﴾ بنوح.

فقرأ نافع وهشام وحفص كذا أبو جعفر بفتح ياء ﴿ بَيۡتِيَ ﴾ بالبقرة والحج، وهشام وحفص كذلك بنوح[٨].

وقرأ ورش ﴿ بِي لَعَلَّهُمۡ ﴾ بالبقرة، و﴿ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ﴾ بالدخان بالفتح كذلك[٩].

/١٥٧ب/ وبه قرأ نافع وكذا أبو جعفر ﴿ وَمَمَاتِي لِلَّهِ ﴾ بالأنعام[١٠].

وبه أيضًا قرأ نافع وابن عامر وحفص وكذا أبو جعفر ﴿ وَجۡهِيَ ﴾ في الموضعين.

وقرأ كذلك ابن عامر ﴿ صِرَٰطِي ﴾ بـ «الأنعام»، و﴿ أَرۡضِي ﴾ بـ «العنكبوت»، ووافقه الحسن في ﴿ صِرَٰطِي ﴾[١١].

---

(١) يس: ٢٢.
(٢) ص: ٢٣، ٦٩.
(٣) فصلت: ٤٧.
(٤) الزخرف: ٦٨.
(٥) الدخان: ٢١.
(٦) نوح: ٢٨.
(٧) الكافرون: ٦.
(٨) النشر ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٣.
(٩) النشر ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٣.
(١٠) النشر ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٣.
(١١) إيضاح الرموز: ٢٥٣، المبهج ١/ ٣٧١، مفردة الحسن: ٢٨٥.

وبه قرأ أيضًا حفص ﴿مَعِيَ﴾ بـ «الأعراف» و«التوبة» وثلاثة «الكهف» وفي «الأنبياء» وموضعي «الشعراء» وفي «القصص» فهي تسعة.

و﴿لِيَ﴾ في «إبراهيم» و«طه» وموضعي «ص» وفي «الكافرين» فهي خمسة، وجملة ذلك أربعة عشر موضعًا.

وفتح ورش من طريقيه ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ بالشعراء، ومن طريق الأَزْرَق، ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ﴾ بطه، وفتح هشام بِخُلْف عنه ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ بص، والإسكان له في (التَّبْصِرَة) و(الهِدَايَة) و(الهَادي) و(التَّذْكِرَة) و(التَّجْرِيد) و(تلخيص) ابن بَلِّيمَة و(الكافي) و(الشَّاطِبِيَّة) كأصلها و(العنوان) وفاقًا لسائر المغاربة والمصريين، والوجهان صحيحان عنه.

وفتح نافع والبزي بِخُلْف عنه وهشام ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ بالكافرين، ووافقهم الحسن، والفتح للبزي قطع به في (العُنْوَان) كـ (المجتبى) و(الكامل) مِنَ طريق أبي ربيعة وابن الحُبَاب، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح عن قراءته على السَّامري عن ابن الصَّبَّاح عن أبي ربيعة عنه، والجمهور عنه على الإسكان، وقطع به العراقيون مِنْ طريق أبي ربيعة، ونصَّ عليه أبو ربيعة في كتابه عن البَزّي وقنبل جميعًا، وبه قرأ على الفارسي عن قراءته بذلك عن النَّقَّاش عن أبي ربيعة عنه وهذه طريق (التَّيْسير)، والوجهان في (الشَّاطِبِيَّة) و(الهِدَايَة) و(الكافي) و(التَّبْصِرَة) و(التَّجْرِيد) و(تلخيص) أبي معشر[1] وهما صحيحان إلَّا أنّ السُّكُون أشهر وأكثر[2].

[وفتح ورش من طريقه ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ بالشعراء ومن طريق الأزرق ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ﴾ بطه، وفتح هشام بخلف عنه، ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ بص والإسكان له في (التبصرة) و(الهداية) و(الهادي) و(التذكرة) و(التجريد) و(تلخيص ابن بليمة) و(الكافي)

(١) العنوان: ١٦٤، الكافي: ١٦٢، التبصرة: ٦٥٧، تلخيص ابن بليمة: ٦١، التيسير: ١٨٨.
(٢) النشر ٢/ ١٧٢.

و(الشاطبية) كأصلها و(العنوان) وفاقا لسائر المغاربة والمصريين والوجهان صحيحان عنه][1].

وقرأ ابن كثير بفتح يائي ﴿ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ﴾ بمريم، و﴿ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ﴾ بفصلت، ووافقه ابن محيصن[2].

وقرأ ابن كثير وهشام بِخُلْف عنه وعاصم والكسائي، وكذا ابن وَرْدَان بِخُلْف عنه بفتح ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ بالنمل، ووافقهم ابن محيصن، والفتح لهشام في (المُبهج) و(التلخيصين) وغيرها[3]، وفاقًا لجميع المغاربة، وهو رواية الحُلْوَاني عنه، وبالإسكان رواه الآخرون عنه، وهو رواية الدَّاجُونِي عن أصحابه عنه، وأمَّا ابن وَرْدَان فالجمهور على الإسكان عنه، وهو أشهر وأكثر مِنَ الفتح[4].

وقرأ هشام بِخُلْف عنه وحمزة وكذا يعقوب وخلف بإسكان ياء ﴿مَالِىَ﴾ بـ «يس» ووافقهم الأعمش والفتح لهشام مِنْ طريق الحُلْوَاني، وعليه الجمهور بل لا تعرف المغاربة غيره، والإسكان طريق الدَّاجُونِي، وعليه جمهور العراقيين مِنْ طريق الأَصْبَهَاني.

وقرأ قالون وورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني، وكذا أبو جعفر بإسكان ياء ﴿ وَمَحْيَاىَ ﴾ بـ «الأنعام»، وتمد الأَلِف مدًا مشبعًا لأجل التقاء السَّاكنين، وكذا في الوقف.

واختلف عن ورش مِنْ طريق الأَزْرَق فالإسكان له في (العُنْوَان) كـ (المجتبى)، وبه قرأ الدَّاني على الخاقاني وطاهر بن غُلْبُون قال الدَّاني: وعلى ذلك عامة أهل الأداء مِنَ المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءًا وسماعًا، قال:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو في النشر ٢/ ١٧٣.
(٢) النشر ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٥، المفردة بفتح موضع مريم فقط: ٢٧٨، وقال في المبهج ١/ ٣٧٩ بالإجماع على فتح الموضعين.
(٣) المبهج ١/ ٣٧٩، التلخيص: ٣٥٦، تلخيص العبارات: ٦١.
(٤) النشر ٢/ ١٧٤.

والفتح اختيار منه اختاره لقوته في العربية، قال: وبذلك قرأت على أبي الفتح في رواية الأَزْرَق عنه مِنْ قراءته على المصريين والوجهان صحيحان ذكرهما في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التيسير) و(التَّبْصِرَة) و(الكافي)، والإسكان روايته عن نافع، والفتح اختياره لنفسه، وقيل: إنّه روى عن نافع أنّه كان أوّلاً يُسكن ثُمّ رجع إلى التّحريك وهذا مستند مَنْ ضَعَّف قراءة الإسكان كأبي شامة، وعبارته في (شرح الشَّاطِبيَّة) والفتح هو الرّواية الصّحيحة لأنّ ابن مُجَاهِد نقل في كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع أنَّ الياء من ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ مفتوحتان، وفي رواية أخرى عن ورش قال: كان نافع يقرأ أوّلًا ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ساكنة الياء ثُمَّ رجع / إلى تحريكها بالنَّصب، وهذه /١٥٨أ/ الرّواية تقضي على جميع الرّوايات فإنَّها أخبرت بالأمرين جميعًا ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تعارضها رواية الإسكان، فإنَّ الأوَّل مُعترف بها ومُخبر بالرجوع عنها، كيف؟ ، والفتح رواية إسماعيل بن جعفر وهو أَجَلّ رواة نافع، وهي موافقة لما هو المختار.

والآية مشتملة على أربع ياءات إضافة مُتجاورات ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ أسكن نافع منها ثنتين وفتح ثنتين، ولا ينبغي لذي لبٍّ سليم إذا نقل له عن إمامٍ روايتان أحدهما أَصْوَب وجهًا مِنَ الأخرى أنْ يَعْتَقِد في ذلك الإمام إلَّا أنَّه رجع عن الضعيف إلى الأقوى انتهى[1].

ولا يغتر بما ذكره الدَّاني في كتاب (الإيجاز) مِن اختياره الإسكان، وذكر وجهه مِنْ جهة العربية فإن عامة ما استشهدوا به قول بعض العرب: "له ثلث المال"، وهذا ضعيف شاذ لمن يقرأ بمثله أَلاَ ترى أنَّ الإجماع على حذف الأَلِف مِنْ نحو ﴿ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ﴾، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، وتعقبه ابن الجَزَري فقال: "أمّا رواية أنَّ نافعًا رجع إلى الفتح فقد رَدَّه أَعْرَف النَّاس به الحافظ الحجة أبو عَمْرُو الدَّاني فقال بعد أنْ أسنده

(١) التبصرة: ٣١٢، الكافي: ١٠٧، إبراز المعاني ٢/ ٢٤٩، النشر ٢/ ١٧٢، والنص بتصرف.

وأسند رواية الإسكان في (جامع البيان): "هو خبر باطل لا يثبت عن نافع ولا يصحّ مِنْ وجهين: أحدهما: أنَّه مع انفراده وشذوذه مُعارِضٌ للأخبار المتقدمة التي رواها مَنْ تقوم الحجَّة بنقله، ويجب المصير إلى قوله، والانفراد والشذوذ لا يعارضان التَّواتر، ولا يردَّان قول الجمهور"، قال: "والحجة الثَّانية: أنَّ نافعًا لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك مَنْ بالحضرة مِنْ أصحابه الذين رووا اختياره ودَوَّنُوا عنه حروفه... ولرووه عنه إذ كان محالاً أنْ يغير شيئًا مِنْ اختياره ويزول عنه إلى غيره وهم بالحضرة معه وبين يديه، ولا يُعَرِّفهم بذلك، ولا يوافقهم عليه ... وقد أجمع كلّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصًّا، وإذا دوّن غيره فثبت أنَّ الذي رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش باطل لا شك في بطلانه فوجب اطِّرَاحه، ولزم المصير إلى غيره"[١]، وقد علم أنَّ قول أبي شامة[٢] إنَّ رواية الفتح تقضي على جميع الرّوايات غير مُسَلَّم لمخالفة الجمهور مع ما تقدّم مِنَ الإعلال والرَّد لها، وما ذكره مِنْ رواية الفتح عن إسماعيل بن جعفر فلا يُعْرَف في كتاب من كتب القراءات إلاَّ ابن مُجَاهِد في كتاب (الياءات) له وهو ممَّا عدُّوه غلطًا كما تقدم، وأمَّا قوله: "فلا ينبغي لذي لُب ..." إلى آخره، فظاهر في البطلان؛ بل ينبغي لذي لب قوله، فإنَّه يلزم منه ترك كثير مِنَ الروايات ورفض غير ما حرف مِنْ متواتر القراءات انتهى"[٣].

وكذلك تعقبه الجَعْبَري أيضًا بما يطول ذكره[٤].

وأمَّا ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ بـ «الزخرف» فقرأها نافع وأبو عَمْرُو وابن عامر وكذا أبو جعفر ورويس مِنْ غير طريق أبي الطيب بإثبات الياء ساكنة وصلاً، ووقفوا عليها كذلك موافقة لمصحف المدينة والشام، فقال قوله: فالفتح هو الرواية الصحيحة

(١) جامع البيان ٣/ ١٠٧٥.
(٢) إبراز المعاني ٢/ ٢٥٠.
(٣) النشر ١/ ١٧٩ بتصرف.
(٤) كنز المعاني ٢/ ١٠٣٧.

على حَدّ قولهم: "زيد هو الشجاع" أي لا غيره، كما ذكره بعض علماء المعاني أن الفصل يفيد الحصر، وهذا غير صحيح لثبوت الإسكان بالنقول المتقدمة، ونَقْل ابن مُجَاهِد الفتح لا دليل عليه فيه على منع غيره، وابن صالح خارج عن طُرُق القصيد، وهي موافقة لأحد الوجهين.

وقوله في رواية أخرى عن ورش: كان نافع يسكنها فالصحيح إن كان يدل على الثبوت من غير انقطاع فيستمر.

وقوله: ثمَّ رجع إلى تحريكها معناه انتقل، وهذا / يدل على الأمرين لأن الانتقال /١٥٨ب/ لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلَّا إذا امتنع، ولم يقل نافع رجعت ولا أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح، قوله: وهذه حاكمة على الإسكان فإنَّها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم الرجوع لا يدل على الرجوع لعدم التعدية بعن، والتعارض وزيادة العلم إنَّما يعتبر في ما مستنده الشهادات لا الرويات، ورواية إسماعيل موافقة لأحد الوجهين، وهي خارجة عن روايات التفضيل، ولم قلت: يعقد بهم غير الأصل عليه، وقوله: أسكن ثنتين وفتح ثنتين، هذه جهة معادلة لا يثبت بها قراءة، وقوله: أحداهما، أصوب من الأخرى، يفهم منه أن الأخرى صواب فهذا مناقض لقوله: غير صحيحة، وإن أراد أحداهما أصوب والأخرى خطأ، واحدًا لأقوى من قول الإمام إنَّما هو في المجتهدات لا في المنصوصات إذ التعيين لا ينقص بالتعيين، وقوله: الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كلّ وجهين متفاوتين قوةً وضعفًا انتهى[1].

وقرأ كذلك بإثباتها مفتوحة وصلاً أبو بكر وكذا رويس من طريق أبي الطيب، ووقفا بالياء السَّاكِنَة، وقرأ الباقون وهم: ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وكذا

(١) المستنير ٢/ ٤٣٨، المبهج ٣/ ٣٠٤، مفردة الحسن: ٢٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٥، النشر ٢/ ١٧٦، ١٨٠.

خَلَف وروح بحذفها في الحالين موافقة لمصاحفهم، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي فلم يوافق[١] أبا عَمْرُو.

وعن الحسن فتح ياء ﴿ نَفْسِى وَأَخِى ﴾ و﴿ سَوْءَةَ أَخِى ﴾ و﴿ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ ﴿ قَوْمِى لَيْلًا ﴾[٢].

واتفقوا على إسكان ما بقي مِنْ هذا الفصل وهو خمسمائة [وستة][٣] وستون ياء، وذلك نحو: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ ﴾ و﴿ وَٱشْكُرُوا۟ لِى ﴾ و﴿ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ ﴾ ﴿ فَمَن تَبِعَنِى ﴾ و﴿ وَمَنْ عَصَانِى ﴾ ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى ﴾ و﴿ يُطْعِمُنِى ﴾ و﴿ يُمِيتُنِى ﴾ ﴿ لِّى عَمَلِى ﴾ ﴿ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ﴾[٤].

*****

(١) أي ابن محيصن.
(٢) المائدة: ٢٥، المائدة: ٣١، طه: ٢٥، نوح: ٥.
(٣) الصواب: وستا.
(٤) الآيات على الترتيب: البقرة: ٣٠، البقرة: ١٥٢، البقرة: ٤٧، إبراهيم: ٣٦، الشعراء: ٧٨، الشعراء: ٧٩، الشعراء: ٨١، يونس: ٤١، النور: ٥٥، النشر ١/ ١٦٣.

الباب العاشر

في حكم اختلافهم في ياءات الزوائد[١]

وهي هنا ياء متطرفة زادت في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، وتكون في الأسماء نحو ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ و﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾[٢]، وفي الأفعال نحو ﴿يَأْتِ﴾ و﴿يَسْرِ﴾[٣]، وهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضًا ياء إضافة في موضع الجر والنَّصب نحو ﴿دُعَآءِ﴾ و﴿ أَخَّرْتَنِ ﴾[٤]، وأصلية وزائدة.

وكلّ منهما فاصلة وغير فاصلة:

فأمَّا غير الفاصلة: فخمس وثلاثون ياء:

والأصلية منها: [ثلاثة عشر][٥] ياء وهي:

﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ بـ «البقرة»، وموضعي «القمر»[٦]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ بـ «هود»[٧]، و﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ بـ «الإسراء» و«الكهف»[٨]، و﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ بـ «الكهف»[٩]، ﴿وَٱلْبَادِ﴾ بـ «الحج»[١٠]، و﴿ كَٱلْجَوَابِ﴾ بـ «سبأ»[١١]، و﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ بـ «فصلت»[١٢]، و﴿ ٱلْمُنَادِ ﴾

---

(١) هي الياء المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية.
(٢) البقرة: ١٨٦، الشورى: ٣٢.
(٣) البقرة: ١٤٨، الفجر: ٤.
(٤) إبراهيم: ٤٠، الإسراء: ٦٢ على الترتيب.
(٥) الصواب: [ثلاث عشرة].
(٦) البقرة: ١٨٦، القمر: ٦، ٨.
(٧) هود: ١٠٥.
(٨) الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧.
(٩) الكهف: ٦٤.
(١٠) الحج: ٢٥.
(١١) سبأ: ١٣.
(١٢) هكذا في المخطوطات والصواب: بالشورى: ٣٢.

بـ «ق»[١]، و﴿يَرْتَعْ﴾ و﴿يَتَّقِ﴾ كلاهما بـ «يوسف»[٢].

وغير الأصلية: وهي ياء المتكلم الزائدة في اثنين وعشرين وهي:

﴿إِذَا دَعَانِ﴾، ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ كلاهما بالبقرة[٣]، و﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل﴾، و﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم﴾ كلاهما بآل عمران[٤]، و﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ بالمائدة[٥]، و﴿وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ﴾ بالأنعام[٦]، ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ بالأعراف[٧]، ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا﴾ عند مَنْ كسر النُّون، و﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ كلاهما بهود[٨]، و﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ بيوسف[٩]، و﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ بإبراهيم[١٠]، ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ بالإسراء[١١]، و﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾ و﴿إِن تَرَنِ﴾ و﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ الأربعة بالكهف[١٢]، ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ بطه[١٣]، ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ كلاهما بالنمل[١٤]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ كلاهما بالزمر[١٥]، ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ بغافر[١٦]، ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا﴾ بالزخرف[١٧].

---

(١) ق: ٤١.
(٢) يوسف: ١٢، ٩٠.
(٣) البقرة: ١٨٦، ١٩٧.
(٤) آل عمران: ٢٠، ١٧٥.
(٥) المائدة: ٤٤.
(٦) الأنعام: ٨٠.
(٧) الأعراف: ١٩٥.
(٨) هود: ٤٦، ٧٨.
(٩) يوسف: ٦٦.
(١٠) إبراهيم: ٢٢.
(١١) الإسراء: ٦٢.
(١٢) الكهف: ٢٤، ٣٩، ٤٠، ٦٦.
(١٣) طه: ٩٣.
(١٤) النمل: ٣٦.
(١٥) الزمر: ١٦، ١٧.
(١٦) غافر: ٣٨.
(١٧) الزخرف: ٦١.

وأمَّا الفاصلة: فست وثمانون:

الأصلية منها: خمس وهي:

﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ في الرعد، و﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ و﴿ ٱلتَّنَادِ ﴾ بالطول، و﴿ يَسْرِ ﴾ و﴿ بِٱلْوَادِ ﴾ في الفجر(١).

وغير الأصلية: في إحدى وثمانين وهي:

﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾، ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ بالبقرة(٢)، ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ بآل عمران(٣)، ﴿ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ بالأعراف ويونس(٤)، ﴿ ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ بهود(٥)، ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴾ و﴿ وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ ﴿ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ ﴾ / بيوسف(٦)، ﴿ مَتَابِ ﴾ ﴿ عِقَابِ ﴾ /١٥٩أ/ ﴿ مَّئَابٍ ﴾ بالرعد(٧)، ﴿ وَعِيدِ ﴾، ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ بإبراهيم(٨)، ﴿ فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ ﴿ وَلَا تُخْزُونِ ﴾ بالحجر(٩)، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ بالنحل(١٠)، ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴾ موضعان، ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ بالأنبياء(١١)، ﴿ نَكِيرِ ﴾ بالحج(١٢)، ﴿ بِمَا كَذَّبُونِ ﴾ موضعان، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ ﴿ أَن يَحْضُرُونِ ﴾ ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ ﴿ وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ بالمؤمنين(١٣)، ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ ﴿ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ ﴿ وَيَسْقِينِ ﴾ ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾

---

(١) الآيات على الترتيب: الرعد: ٩، غافر: ١٥، ٣٢، الفجر: ٤، ٩.
(٢) البقرة: ٤٠، ٤١، ١٥٢.
(٣) آل عمران: ٥٠.
(٤) الأعراف: ١٩٥، يونس: ٧١.
(٥) هود: ٥٥.
(٦) يوسف: ٤٥، ٦٠، ٩٤.
(٧) الرعد: ٣٠، ٣٢، ٢٩.
(٨) إبراهيم: ١٤، ٤٠.
(٩) الحجر: ٦٨، ٦٩.
(١٠) النحل: ٢، ٥١.
(١١) الأنبياء: ٢٥، ٩٢، ٣٧.
(١٢) الحج: ٤٤.
(١٣) المؤمنون: ٢٦، ٣٩، ٥٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٨.

﴿ ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ ثمانية مواضع: اثنان في قصة نوح، ومثلهما في قصة هود وقصة صالح، وموضع في قصة لوط، ومثله في قصة شعيب، و﴿ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ السِّتَّة عشر بالشعراء[١]، ﴿ حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾ بالنمل[٢]، ﴿ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ و﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ بالقصص[٣]، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ بالعنكبوت[٤]، و﴿ نَكِيرِ ﴾ بسبأ وفاطر[٥]، ﴿ وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ ﴿ فَاسْمَعُونِ ﴾ بيس[٦]، ﴿ لَتُرْدِينِ ﴾ ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ بالصافات[٧]، ﴿ عِقَابِ ﴾ و﴿ عَذَابُ ﴾ بصاد[٨]، ﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ بالزمر[٩]، ﴿ عِقَابِ ﴾ بغافر[١٠]، ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾، ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ بالزخرف[١١]، ﴿ أَن تَرْجُمُونِ ﴾ ﴿ فَاعْتَزِلُونِ ﴾ بالدخان[١٢]، ﴿ وَعِيدِ ﴾ كلاهما بق[١٣]، ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ ﴿ أَن يُطْعِمُونِ ﴾ ﴿ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴾ بالذاريات[١٤]، ﴿ وَنُذُرِ ﴾ ستة بالقمر[١٥]، ﴿ نَذِيرٌ ﴾ و﴿ نَكِيرِ ﴾ بالملك[١٦]، ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ بنوح[١٧]، ﴿ فَكِيدُونِ ﴾ بالمرسلات[١٨]،

---

(١) الشعراء: ١٢، ١٤، ٦٢، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩، ١١٧.
(٢) النمل: ٣٢.
(٣) القصص: ٣٣، ٣٤.
(٤) العنكبوت: ٥٦.
(٥) سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦.
(٦) يس: ٢٣، ٢٥.
(٧) الصافات: ٥٦، ٩٩.
(٨) ص: ١٤، ٨.
(٩) الزمر: ١٦.
(١٠) غافر: ٥.
(١١) الزخرف: ٢٧، ٦٣.
(١٢) الدخان: ٢٠، ٢١.
(١٣) ق: ١٤، ٤٥.
(١٤) الذاريات: ٥٦، ٥٧، ٥٩.
(١٥) القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.
(١٦) الملك: ٢٦، ١٨.
(١٧) نوح: ٣.
(١٨) المرسلات: ٣٩.

﴿أَكْرَمَنِ﴾ ﴿أَهَنَنِ﴾ بالفجر[١]، و﴿وَلِيَ دِينِ﴾ بالكافرين[٢].

واختلف القُرَّاء فيها على أوجه:

فنافع وأبو عَمْرُو وحمزة والكسائي وكذا أبو جعفر بإثباتها وصلاً لا وقفًا مُراعاة للأصل والرسم، ووافقهم الأعمش واليزيدي والحسن، وقرأ ابن كثير وهشام بِخُلف عنه وكذا يعقوب بإثباتها في الحالين على الأصل لأنَّها لام أو ضمير المتكلم وحقّهما الثبوت، قال ابن قتيبة: هي لغة الحجازيين وتوافق الرسم تقديرًا، لأنَّ ما حُذف لعارض في حُكم الموجود كألف ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، ووافقهم ابن محيصن، وقرأ ابن ذَكْوَان وعاصم وكذا خَلَف بحذفها في الحالين تخفيفًا واجتزاءً بدلالة الكسرة، وهي لغة هذيل، قال الكسائي: تقول العرب: «الوال» و«الوالي» و«القاض» و«القاضي»[٣].

وأمَّا ما ذُكر في باب «الوقف على أواخر الكلم» فالخُلْف فيه في الإثبات، والحذف في الوقف فقط، وليس إثبات الياء هنا في الحالين أو في الوصل ممَّا يعد مخالفًا للرسم، خلافًا يدخل به في حكم الشذوذ لمَا تقدَّم في ركن الرَّسم أوَّل الكتاب مِنَ الوسائل.

وقد خَرَج بعض القُراء في هذا الباب عن أصله المذكور للأثر، فَمِنْ ذلك في غير الفاصلة:

قرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات الياء في ﴿يَأْتِ﴾ بـ «هود»، و﴿أَخَّرْتَنِ﴾ بـ «الإسراء»، و﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿نَبْغِ﴾ و﴿تُعَلِّمَنِ﴾ و﴿يُؤْتِيَنِ﴾ أربعة بـ «الكهف»، و﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ بـ «طه»، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ بـ «الشورى»، و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ بـ «ق»، و﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ بـ «القمر»[٤]، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وبذلك

---

(١) الفجر: ١٥، ١٦.
(٢) الكافرون: ٦.
(٣) النشر ٢/ ١٨٢، المبهج ١/ ٣٩٢، كنز المعاني ٣/ ١٠٦٦، إيضاح الرموز: ٢٥٦.
(٤) الأيات على الترتيب: هود: ١٠٥، الإسراء: ٦٢، الكهف: ٢٤، ٦٥، ٦٦، ٤٠، طه: ٩٣، =

قرأ الكسائي على أصله في ﴿ يَأْتِ ﴾ بهود، و﴿ نَبْغِ ﴾ في «الكهف»، قال الجَعْبَري[١]: محافظة على حرف الإعراب، وأَوْرَدَ عليه ﴿ وَيَسِّرْ ﴾ الآتي تقديره ونحو ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾، وأجيب عن الأوَّل بأنَّه: فاصلة، وقد ثبت الإثبات مِنْ غير روايته عن الثَّاني بتمكن الأسماء في الإعراب[٢]، انتهى.

وكلٌّ على أصله السَّابق فابن كثير وكذا يعقوب، ووافقهما ابن محيصن بإثباتها في الحالين، ونافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليَزِيدِي والحسن بإثباتهما وصلاً ووقفًا إلَّا أنَّ أبا جعفر فتح ياء ﴿ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ وصلاً وأثبتها وقفًا، وحذفها الباقون في الحالين، وخرج بقيد ﴿ نَبْغِ ﴾ بالكهف، ﴿ مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ ﴾ بيوسف، و﴿ يَأْتِ ﴾ بهود أخرج نحو ﴿ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ ﴾ و﴿ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ أخرج ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾[٣] أوَّل القمر أيضًا.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وحمزة وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات ياء ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بـ «النمل» على أصلهم المتقدم، إلَّا أنَّ حَمْزَة خالف أصله فأثبتها في الحالين كابن كثير ويعقوب وابن محيصن، وأثبتها في الوصل فقط / نافع وأبو عَمْرُو /١٥٩ب/
وكذا أبو جعفر ووافقهم اليَزِيدِي والحسن وحذفها الباقون في الحالين[٤].

وقرأ قالون وورش مِنْ طريق الأَصْبَهَاني وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن ﴿ إِن تَرَنِ ﴾ بالكهف، و﴿ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ ﴾ بغافر بإثبات الياء فيهما على أصلهم المُقرَّر، وحذَفها الباقون فيهما[٥].

وقرأ ورش وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿ وَٱلْبَادِ ﴾ بالحج،

= الشورى: ٣٢، ق: ٤١، القمر: ٨.
(١) كنز المعاني ٢/ ١٠٧١.
(٢) إيضاح الرموز: ٢٥٦، المبهج ١/ ٣٨٥.
(٣) القمر: ٦.
(٤) النمل: ٣٦، النشر ١/ ٣٠٣، ٢/ ١٨٣، المبهج ١/ ٣٨٥، إيضاح الرموز: ٢٥٨.
(٥) النشر ٢/ ١٨٣، إيضاح الرموز: ٢٥٨، المبهج ١/ ٢٨٦.

ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وهُم على أصولهم كذلك، وحذفها الباقون[١].

وقرأ قالون بخُلْف عنه وورش وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات ياء ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ كلاهما في «البقرة»، ووافقهم اليَزِيدِي، وكلٌّ على أصله، والحذف فيهما لقالون في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها و(الهِدَايَة) و(الكافي) و(التَّذْكِرَة) و(التَّبْصِرَة) و(الإرشاد) و(الكِفاية) لأبي العز و(غاية) ابن مِهْرَان و(التَّلْخِيص)، لكن قوله في (الشَّاطِبيَّة)[٢]:

..... وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلاَ

يفهم أنَّ له في الوصل وجهين إذ معناه ليس إثبات الياءين منقولاً عن الرّواة المشهورين عنه بل عن رُواة دونهم، ويدل على ذلك تقييده النَّفي بالمشهورين، إذ لو أراد مُطلق النَّفي لقال: "وليسا منقولين عنه"، أو أمسك عنه، ولم يتعرض له في (التَّيْسير) بل قطع بالحذف كجمهور النّقلة المُعبّر عنه في القصيد «بالغر» أشار إليه الجَعْبَري، والإثبات في (المُبهج) و(غاية) أبي العلاء وغيرهما، وخصّ ابن فارس في (جامعه) والسبط في (كفايته) وغيرهما إثباتها في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ وحذفها في ﴿دَعَانِ﴾، وفي (العُنْوَان) كـ (المجتبى) و(التَّجْرِيد) من طريق الحُلْوَاني حذفها في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ وإثباتها في ﴿دَعَانِ﴾، وقرأ الباقون بالحذف، وقرأ ورش والبزي وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن ﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ الأوّل بـ «القمر» بإثبات الياء على أصولهم؛ فالبزي وكذا يعقوب، ووافقهم ابن محيصن بإثباتها في الحالين، وورش وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ووافقهم اليَزِيدِي والحسن بإثباتها في الوصل فقط، والباقون بحذفها فيهما.

---

(١) النشر ٢/ ١٨٣، إيضاح الرموز: ٢٥٨.
(٢) النشر ٢/ ١٨٣، الشاطبية البيت رقم (٤٣٦)، التيسير: ٨٦، التبصرة: ٤٥٤، المبهج ١/ ٣٨٥.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ بالإسراء والكهف[١]، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ بآل عمران[٢] بالإثبات فيهما، ووافقهم اليَزِيدِي والحسن، وكلٌّ على أصله؛ فيعقوب أثبتها في الحالين، والثلاثة قبله والآخران بعده في الوصل فقط، والباقون بالحذف مطلقًا فيهما، وخرج بقيد السُّورتين ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ بالأعراف[٣] لأنَّه مِنَ الثَّوابت.

وقرأ ورش وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا يعقوب، الجواب: بسبأ بالياء، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وأصل كلٌّ معروف ممَّا سَبَقَ، والباقون بالحذف[٤].

وقرأ ابن كثير وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن ﴿تُؤْتُونِ﴾ بالياء على ما تقدَّم مِنْ أُصُولهم، وحَذَفها الباقون في الحالين.

وقرأ أبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُو۟لِى﴾ بالبقرة و﴿وَخَافُونِ إِن﴾ بآل عمران و﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ بالمائدة، و﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ بالأنعام، و﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالإعراف، و﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ بهود، و﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ بإبراهيم، و﴿وَٱتَّبِعُونِ هَـٰذَا﴾ بالزخرف[٥]، ووافقهم اليَزِيدِي والحسن على الثمانية وابن محيصن مِنَ (المُفْردة) في ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ في الزخرف، وكلٌّ على أصله السَّابق، والباقون بالحذف في الحالين، وخرج بقيد هود و﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ بالحجر فإنَّها متَّفقة الحذف، و((بقد)) قبل ﴿هَدَىٰنِ﴾[٦] ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾[٧] في المتفق الإثبات

---

(١) الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧.
(٢) آل عمران: ٢٠.
(٣) الأعراف: ١٧٨
(٤) النشر ٢/ ١٨٣، ٣١٠، المستنير ٢/ ٦٤٠، المبهج ١/ ٣٨٦، إيضاح الرموز: ٢٥٨.
(٥) البقرة: ١٩٧، المائدة: ٤٤، الأنعام: ٨٠، الأعراف: ١٩٥، هود: ٧٨، إبراهيم: ٢٢، الزخرف: ٦١.
(٦) الأنعام: ٨٠.
(٧) الزمر: ٥٧.

وبياء ((أولى)) بعد ((اتقون)) نحو ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ المتفقة الحذف[١]، وبـ ((لا)) بعد ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾ و﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ﴾ أوَّل السُّورَة / المتَّفق الحذف، وبالمائدة: /١٦٠أ/
﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا﴾ بالبقرة[٢] المتفق الإثبات.

وقرأ هشام كذلك بِخُلف عنه في ﴿كِيدُونِ﴾ بالإعراف، وإثباتها له في الحالين مِنَ (العُنْوَان) و(المفيد) و(الكامل) و(الكافي) و(الهِدَايَة) و(الهَادي) و(المُبهج) وفي (التَّجْريد) مِنْ قراءته على الفارسي ـ يعني مِنْ طريق الدَّاجُونِي والحلواني ـ، وفاقًا للجمهور، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح وأبي الحسن مِنْ طريق الحُلْوَاني عنه كما نصَّ عليه في (جامع البيان) وهو الذي في طُرُق (التَّيْسير)، ولا ينبغي أنْ يُقْرَأ مِنَ (التَّيْسير) بسواه، وإنْ كان قد حكي فيها خلافًا عنه فإنَّ ذكره ذلك على سبيل الحكاية، وذهب آخرون عنه إلى الإثبات في الوصل دون الوقف، ولم يذكر ابن فارس في جامعه غيره، وقطع به في (المُسْتَنِير) و(الكِفاية) عن الدَّاجُونِي، وهو ظاهر عبارة الدَّاني في (المفردات) حيث قال: "بياء ثابتة في الوصل والوقف"[٣]، ثُمَّ قال: وفيه خلاف عنه إنْ جعلنا ضمير، وفيه عائدًا على الوقف كما هو الظّاهر، وعلى هذا ينبغي أنْ يُحْمَل الخلاف المذكور في (التَّيْسير) إنْ أَخَذَ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثَّاني مِنَ الخلاف المذكور في (الشَّاطِبيَّة) هو هذا على إنَّ إثبات الخلاف مِنْ طُرُق (الشَّاطِبيَّة) في غاية البعد وكأنَّه تبع فيه ظاهر (التَّيْسير) فقط، قاله في (النَّشْر)، وقال الحُلْوَاني: رحلت إلى هشام بعد وفاة ابن ذَكْوَان ثلاث مرات، ثُمَّ رجعت إلى حلوان فوَرَدَ عليَّ كتابه: إنِّي أخذت عليك ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالأعراف بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين[٤].

---

(١) باقي مواضع ((فاتقون)) البقرة: ٤١، النحل: ٢، المؤمنون: ٥٢، الزمر: ١٦، وكلها يثبت يعقوب ياءها وقفًا.
(٢) أي ﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلِأُتِمَّ﴾ بالبقرة: ١٥٠.
(٣) العنوان: ٩٩، الكافي: ١١٩، الهادي: ٢١٩، المبهج ١/ ٣٨٨، المفردات: ٢٥٥.
(٤) النشر ٢/ ١٨٤، المستنير ٢/ ٥٦٩، إيضاح الرموز: ٢٥٨.

وقرأ رويس بِخُلْف عنه بإثبات ياء المنادى مِنْ قوله ـ تعالى ـ ﴿يَٰعِبَادِ﴾ بالزمر[١] لمناسبة ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ بعدها وهو رواية جمهور العراقيين وغيرهم وهو في (المُسْتَنِير) و(الإرشاد) و(غاية) أبي العلاء و(المُبهج) وروى الآخرون كابن مِهْرَان في (غايته) وابن غُلْبُون في (تذكرته) الحذف وهو القياس إجراء له مجرى سائر المنادى فإنَّ القاعدة أنَّ الياء تُحذف في الحالين مِنْ آخر الإسم المنادى، وهو في مائة وإحدى وثلاثين منها ﴿يَٰرَبِّ﴾ و﴿رَبِّ﴾ سبعة وستون موضعًا، ﴿وَيَٰقَوْمِ﴾ ستة وأربعون، و﴿يَٰبَنِيٓ﴾ ستة، و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ ثمانية، و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ و﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ و﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ و﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، والياء مِنْ هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها استغنى عنها بالكسرة، ولم يثبت في المصاحف مِنْ ذلك سوى موضعين بلا خِلاف وهما: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت، و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ آخر الزمر، وموضع بِخِلاف وهو ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ بالزخرف[٢] كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ، والقراء مُجمعون على حذف الياء مِنْ ذلك إلَّا موضع الزمر هذا المُختص به رويس، قال في (النَّشْر): "وبالوجهين جميعًا أي الحذف والإثبات آخُذ، لثبوتهما رواية وأداءً وقياسًا"[٣] انتهى، وقرأ قُنْبُل بِخُلْف عنه ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ و﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[٤] ـ وهما فعلان مجزومان ـ بإثبات الياء فيهما في الحالين إجراءً للفعل المُعتل في الجزم مجرى الصّحيح؛ وهي لغة قليلة، أو أشبعت الكسرة فنشأت عنها الياء؛ وهي لغة لبعض العرب، والإثبات في ﴿يَرْتَعْ﴾ رواه عنه ابن شَنَبُوذ مِنْ جميع طرقه، والحذف في الحالين عنه كالباقين، رواه ابن مُجَاهِد وفي (الشَّاطِبيَّة) عنه الوجهان كـ (التَّيسير) إلَّا أنَّ الإثبات ليس مِنْ طريقهما[٥].

---

(١) الزمر: ١٦.
(٢) العنكبوت: ٥٥، الزمر: ٥٣، الزخرف: ٦٨.
(٣) النشر ٢/ ٢١١، والنص بتصرف.
(٤) يوسف: ١٢، ٩٠.
(٥) النشر ٢/ ١٨١، وانظر أيضا: ٢/ ١٨٧، التيسير: ١٣١، إيضاح الرموز: ٢٥٩.

وأمَّا ﴿ يَنَقِى ﴾ فروى إثباتها عنه في الحالين ابن مُجَاهِد مِنْ جميع طرقه إلَّا ما شذَّ، ولم يُذْكر في (الشَّاطِبيَّة) كأصلها غيره، وحذْفها عنه في الحالين كالباقين ابن شَنَبُوذ، ووافقه ابن محيصن على الإثبات في ﴿ يَنَقِى ﴾ مِنْ رواية أبي معشر عنه مِنَ (المُفْردة)، وعلى الحذف مِنْ رواية صاحب (المُبهج)، ومِنْ رواية غير أبي معشر مِنَ (المُفْردة)[١].

وقرأ ورش وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿ تَغْنَ ﴾[٢] بهود بإثبات الياء، ووافقهم اليَزِيدِي والحسن، وكلٌّ على أصله؛ فيعقوب على إثباتها في الحالين، / وغيره في الوصل فقط، والباقون بحذفها في الحالين، وخرج بهود موضع الكهف الآتي بيانه إنْ شاء الله ـ تعالى ـ قريبًا[٣]. /١٦٠ب/

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو وحفص وكذا وأبو جعفر ورويس ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ ﴾[٤] بالنَّمل بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، وهو قياس ياء الإضافة، ووافقهم اليَزِيدِي، وقرأ الباقون بالحذف في الوصل لالتقاء السَّاكنين، وأمَّا حُكمها في الوقف فأثبتها فيه قالون بِخُلْف عنه وقنبل مِنْ طريق ابن شَنَبُوذ، وأبو عَمْرُو وحفص بِخُلْف عنهم، وكذا يعقوب وجهًا واحدًا ووافقهم اليَزِيدِي بِخُلْف أيضًا، وهو رواية جمهور المغاربة والمصريين عنهم وروى جمهور المغاربة عنهم الحذف وهو الذي في (العُنْوَان) و(المستنير) و(الجَامع) و(الإرشادين) والوجهان في (الشَّاطِبيَّة) كـ (التيسير) و(التَّجْرِيد)، وقرأ الباقون بالحذف وجهًا واحدًا وهم: ورش واليزيدي وقنبل من طريق ابن مُجَاهِد وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر وخلف، ووافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش[٥].

---

(١) النشر ٢/ ١٨٥، المبهج ١/ ٣٨٨، إيضاح الرموز: ٢٥٩.
(٢) هود: ٤٦.
(٣) النشر ٢/ ١٨٤، إيضاح الرموز: ٢٦٢، المبهج ١/ ٣٨٤.
(٤) النمل: ٣٦.
(٥) النشر ٢/ ١٨٨، التيسير: ١٧٠، المستنير ٢/ ٧٢٢، العنوان: ١٤٤، المبهج ١/ ٣٨٥.

وقرأ أبو جعفر ﴿ إِنيُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾[1] بـ «يس» بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف كوقف يعقوب عليها، وقرأ الباقون بحذفها فيهما، وقرأ السُّوسي وحده بِخُلْف عنه ﴿ فَبَشِّرۡعِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾[2] بالزمر بإثبات الياء مفتوحة في الوصل كما في (التَّيْسير)، وقال ابن مِهْرَان: "وقياس مَنْ فتح الياء أنْ يقف بالياء، ولكن ذَكَرَ أبو حمدون وابن اليَزِيدِي أنَّه يقف بغير ياء لأنَّه مكتوب بغير ياء، وذهب الباقون عن السُّوسي إلى حذف الياء وصلاً ووقفًا، قال في (النَّشْر): "وقد بنى جماعة مِنْ أئمتنا الحذف والإثبات في ﴿ فَبَشِّرۡعِبَادِ ﴾ عن السُّوسي وغيره عن أبي عَمْرُو على كونها رأس آية، فقال: عبيد بن عقيل عن أبي عَمْرُو إن كانت رأس آية وَوَقَفْت، قلت: ((فبشر عبادي))، وإنْ وصلت ﴿عِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾ قال: وقراءته القطع، وقال ابن مُجَاهِد في كتاب أبي عَمْرُو في رواية عيَّاش وابن اليَزِيدِي دليل على أنّ أبا عَمْرُو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأوّل، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديمًا فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عَمْرُو ومَنْ عدّ عدد المدني الأَوَّل فتحها واتّبع أبا عَمْرُو في القراءة والعدد، وقال ابن اليَزِيدِي في كتابه «الوصل والقطع» ـ لمَّا ذَكَرَ لأبي عَمْرُو الفتح وصلاً وإثبات الياء وقفًا ـ: "هذا منه ترك لقوله أنّه يتبع الخط في الوقف" قال: "وكان أبا عَمْرُو غفل أنْ يكون هذا الحرف رأس آية"، وقال الدَّاني: "قول أبي عَمْرُو لعبيد بن عقيل دليل على أنَّه لم يذهب إلى أنَّه رأس آية في بعض العدد إذ خيَّره فقال: إنْ عددتها فأسقط الياء على مذهبه في الفواصل، وإنْ لم تعدها فأثبت الياء وانصبها ـ على مذهبه في غير الفواصل ـ وعند استقبال الياء الأَلِف واللام" قال ابن الجَزَري: "والذي لم يعدها آية هو المكي والمدني الأَوَّل فقط، وعدها غيرهما آية، فعلى ما قرروا يكون أبو عَمْرُو اتبع في ترك عددها المكي والمدني الأوّل إذ كان مِنْ أصل مذهبه اتّباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ

(١) يس: ٢٣.
(٢) الزمر: ١٧.

القراءة أوَّلاً، واتبع في عددها أهل بلده البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانيا فهو في الحالين متَّبع القراءة والعدد، ولذلك خير في المذهبين"[١] انتهى، ووقف يعقوب على هذه الكلمة بالياء على أصله، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين، وهذه الكلمات الثلات ممَّا وقعت الياء فيهن بعد ساكن فهذا إمَّا وقع من الياءات المختلف فيها مِنْ غير الفواصل، وإمَّا الفواصل الأصلية والإضافية وهي كما سبق أوَّل الباب ستة وثمانون[٢] ياء، فقرأها كلّها بإثبات الياء في الحالين يعقوب على أصله السَّابق.

وقرأ ورش مِنْ طريقيه وقنبل مِنْ طريق ابن شَنَبُوذ وأبو عَمْرُو وحمزة وكذا أبو جعفر ﴿ دُعَآءِىَ ﴾[٣] بإبراهيم بإثبات الياء وصلًا فقط / وافقهم اليَزِيدِي والأعمش /١٦١أ/ وعن ابن محيصن من (المُبهج) كذلك، وقرأها البَزّي بالإثبات في الحالين، وقرأ قُنْبُل مِنْ طريق ابن مُجَاهِد بحذفها في الحالين، ووافقه ابن محيصن مِنْ رواية صاحب (المُفْردة) وبذلك قرأ الباقون.

وقرأ قالون ﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ و﴿ ٱلتَّنَادِ ﴾[٤] بغافر بإثبات الياء وصلًا بِخُلْف عنه في الوصل، والوجهان ممَّا انفرد بهما أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون، وتبعه في (التَّيْسير) ثُمَّ الشَّاطِبي، والجمهور على الحذف عنه، وقرأ ورش وكذا ابن وَرْدَان بإثباتها وصلاً، ووافقهما أبو بكر، وقرأ ابن كثير بإثباتها في الحالين، وافقه ابن محيصن، وحذفها الباقون فيهما.

وقرأ ابن كثير ﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾[٥] في الرّعد بإثباتها في الحالين مِنْ غير خُلْف، وافقه ابن محيصن، وحذفها الباقون فيهما.

---

(١) النشر: ٢/ ١٩٤.
(٢) غاية الاختصار ١/ ٣٧١.
(٣) إبراهيم: ٤٠، النشر ٢/ ١٩٠، المبهج ١/ ٣٩١، مفردة ابن محيصن: ٢٦١، إيضاح الرموز: ٢٦٠.
(٤) غافر: ١٥، ٣٢، النشر ٢/ ١٩٠، إيضاح الرموز: ٢٦٠، التيسير: ١٩٢.
(٥) الرعد: ٩، النشر ٢/ ١٩٢، إيضاح الرموز: ٢٦١.

وقرأ نافع وأبو عَمْرُو بِخُلْف عنه وكذا أبو جعفر ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَهَنَنِ﴾[١] بالفجر بإثبات يائهما وصلاً، والحذف والإثبات مشهوران عن أبي عَمْرُو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر والله أعلم، ووافقه اليَزِيدِي بِخُلْف أيضًا، وقرأهما البَزّي بإثباتهما في الحالين، ووافقه ابن محيصن مِنَ (المُبهج)[٢].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرُو وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات الياء في ﴿يَسْرِ﴾[٣] بالفجر، وهذا موضعه لأنَّه مِنَ الفواصل، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن وكلٌّ على أصله السَّابق[٤].

وقرأ ورش ﴿بِٱلْوَادِ﴾[٥] في الفجر أيضًا بالإثبات وصلًا وقرأها ابن كثير بالإثبات في الحالين، ووافقه ابن محيصن، واختلف عن قُنْبُل في الوقف والإثبات له فيه هو طريق (التَّيْسير) إذ هو مِنْ قراءة الدَّاني على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قُنْبُل في (التَّيْسير)، وقرأ الباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش ﴿وَعِيدِ﴾[٦] بإبراهيم، وموضعي «ق»، و﴿نَكِيرِ﴾[٧] بالحج وسبأ وفاطر والملك، و((نذري))[٨] ستة مواضع بالقمر، و﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾[٩] بالقصص، و﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾[١٠] بيس، و﴿لَتُرْدِينِ﴾[١١] بالصافات، و﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾

---

(١) الفجر: ١٥، ١٦.
(٢) النشر ٢/ ١٩١، إيضاح الرموز: ٢٦١، المبهج ١/ ٣٩٢.
(٣) الفجر: ٤.
(٤) النشر ٢/ ١٩٠، إيضاح الرموز: ٢٦٠.
(٥) الفجر: ٩، النشر ٢/ ١٩١، التيسير: ٢٢٢، إيضاح الرموز: ٢٦١.
(٦) إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ٤٥.
(٧) الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٣٦، الملك: ١٨.
(٨) القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.
(٩) القصص: ٣٤.
(١٠) يس: ٢٣.
(١١) الصافات: ٥٦.

و﴿ فَٱعۡتَزِلُونِ ﴾[١] بالدخان، و﴿ نَذِيرِ ﴾[٢] بالملك بإثبات الياء في التسع كلمات وصلًا فهذه سبعة عشر كلمة وافق فيها هؤلاء يعقوب على الإثبات على ما تقرر، وما بقي مِنْ ذلك اختصّ بإثبات الياء فيه يعقوب والله الموفق والمعين.

وقد أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسمًا في مواضع خمسة عشر وقع نظيرها محذوفًا، واختلف فيه فيما سبق هنا وهي: ﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلِأُتِمَّ﴾ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ كلاهما بالبقرة، ﴿ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ بآل عمران، ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِي﴾ بالأعراف، ﴿ فَكِيدُونِ ﴾ بهود، ﴿ مَا نَبۡغِي ﴾ بيوسف، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ فيها، ﴿ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ ﴾ بالكهف، ﴿ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ و﴿ وَأَطِيعُوٓاْ ﴾ بطه، و﴿ أَن يَهۡدِيَنِ ﴾ بالقصص، و﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ بالعنكبوت، و﴿ وَأَنِ ٱعۡبُدُونِي ﴾ بيس، و﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ آخر الزمر، و﴿ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ ﴾ بالمنافقين، و﴿ دُعَآءِيٓ إِلَّا ﴾ بنوح[٣]، فكما لم تختلف المصاحف في إثبات ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ لم يختلف القُرَّاء في إثباتها إلَّا ما رُوِي عن ابن ذَكْوَان في ﴿ تَسۡـَٔلۡنِ ﴾ بالكهف مِنَ الخُلْف في إثبات يائها وحذفها عنه مع أنّ المشهور عنه الإثبات كالباقين كما يأتي تقريره إن شاء الله ـ تعالى ـ في محله مِنْ سورة الكهف[٤].

فهذه عشرة أبواب مَنْ ولجها حصل على الوصول لمعرفة تحقيق الأصول والله المسئول في بلوغ السول ونهاية المأمول.

❊❊❊❊❊

(١) الدخان: ٢٠، ٢١.
(٢) الملك: ١٧.
(٣) الآيات على الترتيب: البقرة: ١٥٠، ٢٥٨، آل عمران: ٣١، الأعراف: ١٧٨، هود: ٥٥، يوسف: ٦٥، ١٠٨، الكهف: ٧٠، طه: ٩٠، القصص: ٢٢، العنكبوت: ٥٦، يس: ٦١، الزمر: ٥٣، المنافقون: ١٠، نوح: ٦.
(٤) النشر ٢/ ١٩٣.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقاصد (أصول القراءات) ٥
الباب الأوَّل: الإدغام ٧
تعريف الإدغام لغة وإصطلاحا ٧
النوع الأوَّل: الإدغام الكبير ٨
فائدة الإدغام ٨
الفرق بين الإدغام الكبير والصغير ٨
أقسام الإدغام الكبير ٩
كيفية حصر وجهي الإدغام والبدل للسُّوسي من (الحِرْز) ١١
شروط الإدغام الكبير ١٤
أسباب الإدغام الكبير ١٥
موانع الإدغام الكبير ١٥
موانع الإدغام عند الحسن ١٨
الفصل الأوَّل: إدغام المثلين ١٩
إدغام المثلين في كلمة ٢٠
أمثلة حرف الهاء ٢٠
أمثلة حرف العين ٢٠
أمثلة حرف الغين ٢٠
أمثلة حرف الياء ٢١
الخلاف في: ﴿ وَٱلَّتِي يَئِسْنَ ﴾ ٢١
أمثلة حرف الفاء ٢٢
أمثلة حرف الواو ٢٢
أمثلة حرف الحاء ٢٥
أمثلة حرف القاف ٢٥
أمثلة حرف الكاف ٢٥
الخلاف في: ﴿ يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥ ﴾ ٢٥
أمثلة حرف اللام ٢٦
الخلاف في: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾، ﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾ ٢٦
تنبيه: في قول الشاطبي (وإظهار قوم) ٢٧

أمثلة حرف النون..... ٢٨
أمثلة حرف الراء ٢٨
أمثلة حرف التاء..... ٢٨
أمثلة حرف الثاء..... ٢٨
أمثلة حرف السين ٢٨
أمثلة حرف الباء..... ٢٨
أمثلة حرف الميم..... ٢٩
إدغام المثلين في كلمة ٢٩
الفصل الثَّاني: إدغام المتقاربين والمتجانسين ٣٣
إدغام المتقاربين والمتجانسين في كلمة ٣٣
إدغام المتقاربين والمتجانسين في كلمتين..... ٣٥
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الحاء..... ٣٥
الخلاف في: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ ٣٥
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الجيم ٣٦
الخلاف في: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ ٣٦
الخلاف في: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ ٣٦
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف السِّين ٣٧
الخلاف في: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ ٣٧
الخلاف في: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ٣٧
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الشِّين ٣٨
الخلاف في: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ .....
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الضَّاد ٣٨
الخلاف في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ .....
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الدَّال..... ٣٩
الخلاف في: ﴿ٱلْمَسَٰجِدَّ تِلْكَ﴾، ﴿ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥ﴾، ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾، ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾
..... ٤٠
الخلاف في: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾، ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ﴾ ٤٠
الخلاف في: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾، ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً﴾ ٤٠
الخلاف في: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ﴾، و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ ٤١

الخلاف في: ﴿ٱلْأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُم﴾، ﴿كَيْدُ سَحِرٍ﴾، ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾، ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ ٤١
الخلاف في: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ ٤١
الخلاف في: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ﴾، ﴿فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، و﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ﴾، و﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ ٤١
الخلاف في: ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾، ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ ٤١
الخلاف في: ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾، ﴿مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ ٤١
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الذال ٤٢
الخلاف في: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ ٤٢
الخلاف في: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ ٤٢
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف القاف ٤٢
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الكاف ٤٣
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف اللام ٤٣
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف النُّون ٤٤
الخلاف في: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾، ﴿خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾، ﴿خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾، ﴿خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾ ٤٤
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الرَّاء ٤٥
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف التَّاء ٤٧
الخلاف في: ﴿بِٱلْأَخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ﴾، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾، ﴿إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ ٤٨
الخلاف في: ﴿ٱلسَّاعَةَ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾، ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ ٤٨
الخلاف في: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾، ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا﴾، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ ٤٩
الخلاف في: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾، ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ﴾، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ ٤٩
الخلاف في: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ ٤٩
الخلاف في: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ ٥٠
الخلاف في: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ ٥٠
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الثَّاء ٥٠
الخلاف في: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾، و﴿ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ ٥٠
الخلاف في: ﴿وَٱلْحَرْثُ ذَٰلِكَ﴾ ٥٠
الخلاف في: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾، ﴿حَيْثُ سَكَنتُم﴾، ﴿ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾، ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ ٥٠
الخلاف في: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾، ﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ ٥٠
الخلاف في: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ ٥٠

ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الباء ٥١
الخلاف في: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ ٥١
ما يدغم من المثلين والمتجانسين في حرف الميم ٥٢
قواعد عامة في إدغام المتقاربين والمتجانسين ٥٥
القاعدة الأولى: فيما يعسر إدغامه ويصعب توجيهه لاجتماع الساكنين من الإدغام ٥٥
القاعدة الثَّانية: في إدغام الراء وقبلها ألف ممالة ٦٠
القاعدة الثَّالثة: في إدغام حرف في آخر مماثل أو مقارب أو مجانس ٦٠
النوع الثَّاني: الإدغام الصغير ٦٣
القسم الأول من الإدغام الصغير الواجب الإدغام ٦٣
القسم الثاني من الإدغام الصغير الممتنع الإدغام ٦٤
القسم الثالث من الإدغام الصغير الجائز الإدغام ٦٤
الفصل الأَوَّل: في حكم ذال «إذ» ٦٥
الفصل الثَّاني: في حكم دال قد ٦٨
الفصل الثَّالث: في حكم تاء التأنيث ٧١
الفصل الرَّابع: في حكم لام هل وبل ٧٤
الفصل الخامس: في ذكر حكم حروف أُخَر تقاربت مخارجها ٧٧
الفصل السَّادس: في أحكام النُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين ٩٠
الأَوَّل: الإظهار ٩١
الحكم الثَّاني: الإدغام ٩٢
الحكم الثَّالث: القلب ٩٧
الحكم الرَّابع: الإخفاء ٩٧
الباب الثَّاني: في ذكر حكم هاء الكناية ١٠١
تعريف هاء الكناية ١٠١
أقسام هاء الكناية ١٠١
القسم الأول: الواقع بين متحركين ١٠١
القسم الثاني: الواقع بين ساكنين ١٠٢
القسم الثالث: الواقع بين متحرك فساكن ١٠٢
القسم الرابع: الواقع بين ساكن فمتحرك ١٠٢
الخلاف في: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ ١٠٢

الخلاف في: ﴿بِهِۦٓ ٱنظُرۡ﴾ ١٠٣
الخلاف في: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾، ﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾، ﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾ ١٠٣
الخلاف في: ﴿بِأَبِهِۦ مُؤۡمِنَا﴾ ١٠٤
الخلاف في: ﴿وَيَتَّقۡهِ﴾ ١٠٥
الخلاف في: ﴿فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ ١٠٧
الخلاف في: ﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ ١٠٨
الخلاف في: ﴿أَرۡجِهۡ﴾ ١٠٩
الخلاف في: ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ﴾ ١١٠
الخلاف في: ﴿بِيَدِهِۦ﴾ ١١١
الخلاف في: ﴿تُرۡزَقَانِهِۦٓ﴾ ١١١
الخلاف في: ﴿لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ ١١١
الخلاف في: ﴿نَلۡهَهۡ﴾ ١١٢
الباب الثَّالث: في أحكام الهمز ١١٣
الفصل الأول: في الهمز المفرد ١١٤
النّوع الأوَّل: ما اختلف فيه بالبدل والتَّحْقِيق ١١٤
القسم الأوَّل: الهمزة السَّاكِنَة ١١٤
خمسة أقسام استثناها أبو عمرو في إبدال الهمزة: ١١٦
الأوَّل: الجزم ١١٧
الثَّاني: ما سكن للبناء ١١٨
الثَّالث: الثِّقل ١١٨
الرَّابع: الالتباس ١١٨
الخامس: الخروج مِنْ لغة إلى أخرى ١١٩
تنبيه: بيان تخصيص الشاطبية الإبدال للسوسي ١٢٠
تنبيه: بيان الحكم إذا لقيت الهمزة ساكنا فحركت لأجله ١٢٢
حروف خاصة أبدلها بعض القُرَّاء ١٢٢
أولا: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ ١٢٢
ثانيا: ﴿يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾ ١٢٢
ثالثا: ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾، ﴿لُؤۡلُؤٌ﴾ ١٢٣
رابعا: ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾، ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَتُ﴾ ١٢٣

خامسا: ﴿ضِيزَىٰ﴾ ١٢٣
سادسا: ﴿وَرِءْيًا﴾ ١٢٤
سابعا: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ ١٢٤
القسم الثَّاني من المفرد: الهمز المتحرك: ١٢٦
الضرب الأول: المتحرك وقبله مضموم: ١٢٦
الأَوَّل: المفتوحة المضموم ماقبلها ١٢٦
الثَّاني: المفتوحة بعد الكسرة ١٢٧
الثَّالث: المضمومة بعد المكسورة وبعدها واو ١٢٨
الرَّابع: المضمومة بعد فتح وبعدها واو ١٢٩
الخامس: المكسورة بعد كسر وبعدها ياء ١٢٩
السَّادس: ما يكون مفتوحًا بعد فتح ١٣٠
الضرب الثَّاني: المتحرك بعد السَّاكِن: ١٣٣
الأول: إذا كان الساكن قبل الهمز ألفا ١٣٣
الثاني: إذا كان السَّاكِن قبل الهمز ياء ١٣٨
الثالث: إذا كان السَّاكِن قبل الهمز زايا ١٤٠
النوع الثَّاني: من المفرد الهمز الذي تنقل حركته إلى السَّاكِن قبله: ١٤٤
شروط نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لورش ١٤٤
الخلاف في: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ ١٤٦
الخلاف في: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ ١٤٦
الخلاف في: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ ١٤٧
الخلاف في: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ ١٤٧
نقل الهمزة إلى الساكن في كلمة واحدة في كلمات: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ ﴿رِدْءًا﴾ و﴿سُئِلَ﴾ و﴿مِلْءُ﴾ .. ١٥١
النوع الثالث: السَّكت على السَّاكِن قبل الهمز وغيره: ١٥٣
شروط السكت على الساكن قبل الهمز ١٥٣
أولا: المنفصل ١٥٣
ثانيا: المتصل ١٥٤
أحكام السكت عن حمزة وغيره من أهل السكت ١٥٤
تنبيه: أحكام تخفيف الهمز عن حمزة وغيره من أهل السكت ١٥٧
السَّكت لغير تحقيق الهمز: ١٦٠

الأول: حروف الهجاء في فواتح السُّور ١٦٠
الثَّاني: وهو الكلمات الأربع: ﴿عِوَجَا﴾، ﴿مَّرْقَدِنَا﴾، ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾، ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ ١٦٠
الفصل الثَّاني: في الهمزتين المجتمعتين ١٦٢
النوع الأوَّل: المتلاصقتين في كلمة ١٦٢
أقسام الهمزتين من كلمة ١٦٢
الضرب الأوَّل: المفتوحة بعد همزة الاستفهام ١٦٢
القسم الأول: المتفق عليه ١٦٢
أولا: الساكن ١٦٢
ثانيا: المتحرك ١٦٥
القسم الثاني: المختلف فيه ١٦٦
أولا: مابعده ساكن صحيح ١٦٧
الخلاف في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ١٦٧
الخلاف في: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ ١٦٧
الخلاف في: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ ١٦٧
الخلاف في: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ ١٦٩
الخلاف في: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ ١٦٩
ثانيا: إن كان الساكن حرف مد ١٧٠
الخلاف في: ﴿ءَامَنتُم﴾ ١٧٠
الضرب الثَّاني: الهمزة المكسورة ١٧٢
القسم الأول: المتفق عليه ١٧٢
تنبيه: في الخلاف في: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، ﴿أَءِن ذُكِّرْتُم﴾ ١٧٤
القسم الثاني: المختلف فيه ١٧٤
النوع الأول: الذي لم يكرر ١٧٤
أولا: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ ١٧٤
ثانيا: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ ١٧٥
ثالثا: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ ١٧٥
رابعا: ﴿أَءِذَا مَامِتُّ﴾ ١٧٦
خامسا: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ ١٧٦
النوع الثاني: الذي تكرر فيه الاستفهامان ١٧٧

الضرب الثَّالث: المضمومة ولا تكون إلَّا بعد همزة الاستفهام ١٧٨
القسم الأول: المتفق عليه ١٧٨
القسم الثاني: المختلف فيه ١٨٠
أحكام همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ١٨١
أحكام همزة الوصل لغير استفهام ١٨٣
النوع الثَّاني: الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين ١٨٦
القسم الأَوَّل: الهمزتان المتَّفقتان من كلمتين: ١٨٦
المتفق عليه بالكسر ١٨٦
المختلف فيه بالكسر: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾، ﴿مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ ١٨٧
المتفق عليه بالفتح ١٨٧
المتفق عليه بالضم: ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ١٨٨
تنبيه: في إبدال الهمزة الثَّانية من المتفقتين حرف مدّ ١٩٠
القسم الثَّاني: الهمزتين المنفصلتين المتلاصقتين في كلمتين المختلفين: ١٩٢
الضرب الأول: الهمزة المفتوحة بعدها مكسور ١٩٢
الضرب الثاني: الهمزة المفتوحة بعدها مضموم ١٩٣
الضرب الثالث: الهمزة المضمومة بعدها مفتوح ١٩٣
الضرب الرابع: الهمزة المكسورة بعدها مفتوح ١٩٤
الضرب الخامس: الهمزة المضمومة بعدها مكسور ١٩٤
الفصل الثَّالث: وقف حَمْزَة وهشام على الهمز وموافقة الأعمش لهما ١٩٨
توجيه وقف حمزة وهشام والتأليف فيه ١٩٨
المذهب الأول: التصريفي ١٩٩
النوع الأول: الهمزة السَّاكنة ١٩٩
تنبيه: القول في: ﴿شَيْـًٔا﴾، ﴿دُعَآءَ﴾ وشبههما ٢٠٠
حكم المذهب التصريفي لحمزة وهشام ٢٠١
تنبيهات ٢٠٢
الأول: في الوقف على: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ ٢٠٢
الثاني: في الوقف على: ﴿وَرِءْيًا﴾ ٢٠٢
الثالث: في الوقف على: ((الرؤيا)) ٢٠٢
الرابع: في الوقف على: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ ٢٠٢

الخامس: في الوقف على: ﴿ٱئْتِنَا﴾ و﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ ٢٠٢
النوع الثَّاني: الهمزة المتحركة ٢٠٣
المذهب الثَّاني: التَّخفيف الرَّسمي ٢١٤
تعريف التخفيف الرسمي ٢١٤
فائدة التخفيف الرسمي ٢١٥
تنبيه: في جواز الروم والإشمام في الهمز المخفف ٢٢٩
خاتمة في ذكر همزه الوصل والقطع ٢٣٢
أولا: الأسماء السبعة ٢٣٣
ثانيا: الفعل الماضي الخماسي ٢٣٤
ثالثا: فعل الأمر مِنْ كلّ فعل ثلاثي سَكُن ثاني مضارعه لفظًا ٢٣٤
رابعا: المصدر الخماسي ٢٣٦
خامسا: أل المعرفة والموصولة ٢٣٦
هل الأصل في همزة الوصل السُّكُون أو الحركة؟ ٢٣٦
الباب الرَّابع: في المدِّ والقصر ٢٣٨
تعريف المد وحروفه ٢٣٨
أسباب المد ٢٤٠
القسم الأَوَّل: اللفظي ٢٤٠
النوع الأَوَّل: المقدم على حرف المد أو المتأخر عنه (المد المتصل) ٢٤١
تنبيه: أسباب التمثيل بـ: ﴿بِهِۦٓ إِلَّا﴾، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ٢٤٥
ما تقدَّم الهمز على حرف المدّ (مد البدل) ٢٤٨
الكلمات المختلف فيها بالمد وغيره ٢٥٥
أولا: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ٢٥٥
ثانيا: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ ٢٥٥
ثالثا: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ ٢٥٦
تنبيه: في إجراء الطُّول والتَّوسط في المُغير بالنقل ٢٥٦
الأصل المطرد المختلف فيه ٢٥٧
تنبيه: في الوقف على: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾، ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ ٢٥٧
النوع الثَّاني: السُّكُون (المد اللازم) ٢٥٨
المد اللازم الحرفي ٢٥٨

المد اللازم الكلمي المثقل ٢٥٩
المد العارض غير المدغم ٢٥٩
المد العارض المدغم ٢٦٠
القسم الثَّاني: السَّبب المعنوي ٢٦٣
تعريف السَّبب المعنوي ٢٦٣
مد اللين ٢٦٤
الباب الخامس: حكم الفتح والإمالة ٢٧٢
القسم الأوَّل: الإمالة المطلقة ٢٧٢
فائدة الإمالة ٢٧٣
المقصود بالإمالة ٢٧٣
حكم الإمالة ٢٧٤
محل الإمالة ٢٧٥
حروف الإمالة: ٢٧٦
أسباب الإمالة ٢٧٦
السبب الأوَّل ٢٧٧
السبب الثَّانِي ٢٧٧
السبب الثَّالث ٢٧٨
السبب الرَّابع ٢٧٨
السبب الخامس ٢٧٩
السبب السَّادس ٢٨٠
تنبيه: في أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتَّصل ٢٨٢
موانع الإمالة ٢٨٢
أصحاب الإمالة ٢٨٤
فصل: إمالة الكسائي لـ ((أحيا)) ٢٩٥
فصل: إمالة راء فعلى ٣٠١
فصل: إمالة الألف المتطرفة لقالون ٣٠٣
فصل: إمالة رؤوس الآيات لورش ٣٠٣
فصل: الخلاف عن ورش في اليائي ٣٠٤
فصل: إمالة رؤوس الآيات لأبي عمرو ٣٠٨

فصل: إمالة الراءات ٣١٢
تنبيه: انفراد العنوان بتقليل الراءات لحمزة ٣١٢
فصل: الخلاف في كلمات خرجت عن أصولها ٣١٣
الخلاف في: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ ٣١٣
الخلاف في: ﴿هَارٍ﴾ ٣١٤
الخلاف في: ﴿حِمَارِكَ﴾ ٣١٥
الخلاف في: ﴿ٱلْغَارِ﴾ ٣١٦
الخلاف في: ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ ٣١٦
الخلاف في: ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ ٣١٦
الخلاف في: ﴿جَبَّارِينَ﴾ ٣١٦
الخلاف في: ﴿أَنصَارِىٓ﴾ ٣١٦
فصل: إمالة ذوات الراءين ٣١٧
فصل: الخلاف في كلمات وافق بعض القراء فيها بالإمالة ٣١٧
الخلاف في: ﴿بَلَىٰ﴾ ٣١٧
الخلاف في: ﴿رَمَىٰ﴾ ٣١٨
الخلاف في: ﴿أَعْمَىٰ﴾ ٣١٨
الخلاف في: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ ٣١٨
الخلاف في: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿يَلْقَهُ مَنشُورًا﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿سُوًى﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿سُدًّى﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿إِنَىٰهُ﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿وَنَأَىٰ﴾ ٣١٩
الخلاف في: ﴿رَءَا﴾ ٣٢٠
فصل: إمالة الألف إذا كانت عين الفعل الماضي الثلاثي ٣٢٥
فصل: الخلاف في إمالة أحرف مخصوصة ٣٢٧
الخلاف في: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ ٣٢٧
الخلاف في: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٣٢٨
الخلاف في: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ ٣٢٩

الخلاف في: ﴿ضِعَٰفًا﴾ ٣٣١
الخلاف في: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ ٣٣١
الخلاف في: ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ ٣٣٢
الخلاف في: ﴿عِمْرَٰنَ﴾ ٣٣٢
الخلاف في: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ ٣٣٢
الخلاف في: ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ ٣٣٢
الخلاف في: ﴿لِلشَّٰرِبِينَ﴾ ٣٣٣
الخلاف في: ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ٣٣٣
الخلاف في: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ ٣٣٣
الخلاف في: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ ٣٣٣
الخلاف في: ﴿عَٰبِدُونَ﴾ ٣٣٤
الخلاف في: ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، ﴿نَصَٰرَىٰ﴾ ٣٣٤
الخلاف في: ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ ٣٣٤
الخلاف في: ﴿كُسَالَىٰ﴾ ٣٣٤
الخلاف في: ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، ﴿يَتَٰمَى﴾ ٣٣٤
الخلاف في: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ ٣٣٤
تنبيه: في وصل نحو ﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ و﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ ٣٣٥
الخلاف في: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ ٣٣٥
فصل: إمالة أحرف الهجاء في فواتح السُّور ٣٣٦
فصل: الوقف على الكلمات الممالة ٣٣٩
فصل: إذا ما وقع بعد الأَلِف المُمالة ساكن في الوصل ٣٤٠
تنبيه: ما يسوغ إمالة الراء ٣٤٢
القسم الثاني: الإمالة المقيدة بـ (هاء) التَّأْنِيث في الوقف ٣٤٦
القسم الأول: ما اتفقوا على إمالته من غير تفصيل ٣٤٦
القسم الثاني: ما لم يجيزوا فيه الإمالة ٣٥١
القسم الثالث: ما فصلوا فيه ٣٥٢
الباب السَّادس: حكم الراءات في التَّفخيم والترقيق ٣٥٦
حكم الراء المفتوحة ٣٥٧
أولا: إذا ماكان قبل الراء متحرك ٣٥٧

ثانيا: إذا ماكان قبل الراء ساكن ٣٥٨
الخلاف عن ورش مِنْ طريق الأَزْرَق في الراءات..... ٣٦٢
الخلاف في الألفاظ المخصوصة ٣٦٢
الخلاف في: ﴿إِرَمَ﴾ ٣٦٢
الخلاف في: ﴿سِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ ٣٦٣
الخلاف في: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ و﴿مِرَآءً﴾ ٣٦٣
الخلاف في: ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ و﴿تَنَصَّرَانِ﴾ و﴿طَهِّرَا﴾ ٣٦٣
الخلاف في: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ ٣٦٣
الخلاف في: ﴿حَيْرَانَ﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿كُوِّرَتْ﴾ و﴿سُيِّرَتْ﴾ و﴿فُجِّرَتْ﴾ و﴿بُعْثِرَتْ﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿إِجْرَامِي﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ ٣٦٤
الخلاف في: ﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿كِبْرَهُۥ﴾ ٣٦٥
الخلاف في: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ ٣٦٥
الخلاف في: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ٣٦٥
الخلاف في ترقيق: ﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ ٣٦٥
الخلاف في ترقيق: ﴿بِشِكْرِ﴾ ٣٦٥
الخلاف في الأصل المُطرد ٣٦٧
أولا: إذا كان قبل الراء كسرة ٣٦٧
ثانيا: أن يحول بين الراء والكسرة ساكن ٣٦٨
ثالثا: أن تكون الراء بعد ياء ساكنة ٣٦٨
أحكام الرَّاء المكسورة ٣٧٠
أحكام الرَّاء المضمومة..... ٣٧١
أحكام الرَّاء السَّاكنة ٣٧٣
أحكام الوقف على الراء المتطرفة ٣٧٨
اعتبارت ترقيق وتفخيم الراء ٣٧٩
الباب السَّابع: في حكم اللامات ترقيقًا وتفخيمًا..... ٣٨٢

القسم الأَوَّل المتَّفق عليه: تغليظ لام الجلالة ٣٨٢
القسم الثَّاني المُختلف فيه ٣٨٥
الباب الثَّامن: حكم الوقف ٣٩٢
النوع الأوَّل: الوقف على أواخر الكلم بالسكون والرَّوم والإشمام ٣٩٢
الأوَّل السُّكُون ٣٩٢
الثَّاني: الرَّوْم ٣٩٣
تنبيه: الوقوف على المفتوح المشدد ٣٩٦
الثَّالث: الإشمام ٣٩٦
تنبيه: فيما إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مدّ ٣٩٨
الرَّابع: الوقف بالإبدال ٤٠٢
الخامس: وقف الزيادة ٤٠٢
السَّادس: وقف الحذف ٤٠٢
السَّابع: وقف الإثبات ٤٠٢
الثَّامن: الوقف بالإدغام لِمَا يُدغم مِنَ الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله ٤٠٢
التَّاسع: الوقف بنقل حركة الهمزة إلى السَّاكِن قبلها ٤٠٢
النوع الثاني: الوقف على مرسوم الخط ٤٠٣
تعريف مرسوم الخط ٤٠٣
القسم الأول: الوقف على مرسوم الخط المختلف فيه: ٤٠٤
القسم الأوَّل: الإبدال ٤٠٤
الخلاف في: ﴿رَحْمَتَ﴾ ٤٠٤
الخلاف في: ﴿نِعْمَتَ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿سُنَّتُ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ ٤٠٥
الخلاف في: ﴿لَعْنَتَ﴾ ٤٠٦
الخلاف في: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ ٤٠٦

الخلاف في: ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ ٤٠٦
الخلاف في: ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ ٤٠٦
الخلاف في: ﴿كَلِمَتُ﴾ ٤٠٦
الخلاف في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ ٤٠٧
الخلاف في: ﴿هَيْهَاتَ﴾ ٤٠٨
الخلاف في: ﴿مَرْضَاتَ﴾ ٤٠٨
الخلاف في: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ ٤٠٨
الخلاف في: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ٤٠٩
الخلاف في: ﴿ٱللَّتَ﴾ ٤٠٩
القسم الثَّاني: الإثبات ٤٠٩
الوقف بهاء السكت على الكلمات المخصوصة ٤١١
الخلاف في: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ ٤١١
الخلاف في: ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ ٤١١
الخلاف في: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ ٤١٢
الخلاف في: ﴿مَالِيَهْ﴾، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ ٤١٢
الخلاف في: ﴿مَاهِيَهْ﴾ ٤١٢
الوقف على حرف العلة ٤١٢
القسم الثَّالث: الحذف ٤١٧
الخلاف في: ﴿وَكَأَيِّن﴾ ٤١٧
القسم الرَّابع: المقطوع رسمًا ٤١٨
الخلاف في: ﴿أَيَّا مَّا﴾ ٤١٨
الخلاف في: ﴿مَالِ﴾ ٤١٨
القسم الخامس: قطع الموصول ٤١٩
الخلاف في: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ ٤١٩
الخلاف في: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾ ٤٢٠
القسم الثَّاني: الوقف على مرسوم الخط المتفق عليه ٤٢٠
المختلف في قطعه ٤٢٣
الخلاف في: ﴿لِّكَيْلَا﴾ ٤٢٣
الخلاف في: ﴿يَوْمِهِمُ﴾ ٤٢٤

المتّفق على قَطْعِهِ ٤٢٤
الخلاف في: ﴿ أَن لَّآ ﴾ ٤٢٤
الخلاف في: ﴿ إِنَّ مَا ﴾ ٤٢٤
الخلاف في: ﴿وَأَنَّ مَا﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ وَإِن مَّا ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ أَيَّ مَا ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿أَن لَّمْ ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ فَإِلَّمْ ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ أَلَن ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿عَن مَّا﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ مِّن مَّا ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ أَم مَّن ﴾ ٤٢٥
الخلاف في: ﴿ أَن لَّمْ ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ فَإِلَّمْ ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ أَلَن ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿عَن مَّا﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ مِّن مَّا ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ أَم مَّن ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿عَن مَّن﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿وَحَيْثُ مَا ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ كُلَّ مَا ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ لَيْئَسَ مَا ﴾ ٤٢٦
الخلاف في: ﴿ فِي مَا ﴾ ٤٢٧
الخلاف في: ﴿ كَيْ لَا ﴾ ٤٢٧
الخلاف في: ﴿ يَوْمَ هُم ﴾ ٤٢٧
الخلاف في: ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ ٤٢٧
الباب التَّاسع: حكم ياءات الإضافة ٤٢٨
تعريف ياء الإضافة ٤٢٨
القسم الأَوَّل: ما اتّفق عليه ٤٢٩

القسم الثَّاني: ما اختلف فيه إسكانًا وفتحًا ٤٢٩
النوع الأَوَّل: همزة القطع المفتوحة ٤٣٠
النوع الثَّاني: همزة القطع المكسورة ٤٣٦
النوع الثَّالث: همزة القطع المضمومة ٤٤٠
النوع الرَّابع: همزة الوصل المُصاحبة اللَّام ٤٤١
النوع الخامس: همزة الوصل العارية عن اللَّام ٤٤٣
النوع السَّادس: الياء التي بعدها متحرك غير الهمزة ٤٤٥
الباب العاشر: حكم اختلافهم في ياءات الزوائد ٤٥٣
تعريف ياءات الزوائد ٤٥٣
ياءات الزوائد غير الفاصلة ٤٥٣
أولا: الأصلية ٤٥٣
ثانيا: غير الأصلية ٤٥٤
ياءات الزوائد الفاصلة ٤٥٥
أولا: الأصلية ٤٥٥
ثانيا: غير الأصلية ٤٥٥
فهرس الموضوعات ٤٧١

*****